العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا

تحديات وآفاق

تحرير
طايع آصيفا

إهـــــــــداء2005
مركز البحوث العربية و الإفريقية

القاهـــرة

مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق
(القـــــاهرة)

منظمة العلوم الاجتماعية
لشرق وجنوبى أفريقيا
(أديـــس أبـــابـــا)

العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا

تحديات وآفاق

تحـريـر
طايع آصيفا
سيفرين روجومامو
عبد الغفار محمد أحمد

ترجمة
سعـــد الطـــويل
مصطـــفى مجـــدى الجمال
يســرى مصطـــفى

هذا الكتاب مترجم عن اللغة الإنجليزية بعنوان:

Globalization, Democracy and Development in Africa: Challenges and Prospects, Taye Assefa, et al (Editors), Addis Ababa, Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa, 2001, 376P.

اسم الكتاب: العولمة والديمقراطية والتنمية فى أفريقيا: تحديات وآفاق

المؤلف: طايع آصيفا، سيفرين روجومامو، عبد الغفار محمد أحمد

ترجمة: سعد الطويل، مصطفى مجدى الجمال، يسرى مصطفى

إعداد فنى: ناهد عفيفى

مركز البحوث العربية – ٨/ ١٠ ش متحف المنيل- منيل الروضة

القاهرة – ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

الناشر: مركز المحروسة ٤ شارع ٩ ب – المعادى – ت وفاكس : ٧٥٣٠٢٢٦

البريد الإلكترونى: arc@ie-eg.com

الطبعة الأولى: ٢٠٠٣

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٧٤٧١

الترقيم الدولى: 977-313-0770

منظمة بحوث العلوم الاجتماعية بشرقى وجنوبى أفريقيا (OSSREA)

ص. ب.: ٣١٩٧١، أديس أبابا، إثيوبيا.

E-mail: ossrea@telecom.net.et Web: http//www.ossrea.org

المحتـــويـــات

القسم الثاني: القضايا البيئية

القسم الثالث: القضايا الثقافية وقضايا التعليم والنوع الاجتماعى

تصـــــديــــر

ما زال موضوع العولمة على جدول أعمال كثير من الهيئات العلمية والثقافية طالما بقيت آثار عملية العولمة مستمرة على حياة الشعوب، خاصة بعد وصولها لخطط الحرب والتدمير فى مناطق مثل العالم العربى وآسيا، ناهيك عن الصراعات الأفريقية.

وها هى منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا ("أوسريا- أديس ابابا) تتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية (القاهرة) لتضع أمام القارىء الأفريقى - العربى منتج بحوثها فى هذا المجال والذى يأتى تفصيلياً عما اعتدنا إجماله تحت عناوين التنمية والتحول الاجتماعى والديمقراطية، وبما يدل عليه العنوان الأصلى العام للكتاب، لكن مضمونه فى الواقع يشمل من العناوين ما يعتبر إغناء كبيرا للمكتبة العربية حول دراسات العولمة.

والكتاب الذى نقدمه اليوم، تمتد مادته إلى التحديات القائمة والآفاق المستقبلية بوجهات نظر متنوعة يتفق البعض معها أو يختلف، ولكنها تظل معبرة عن قطاع هام من المثقفين الأفارقة والعرب.

وفى ت[illegible] المثقف العربى سيقرأ هذه الترجمة بروح التعرف على آفاق الموضوع نفسه بقدر معرفته بوجهات النظر المتنوعة من حوله.

وأملنا فى مركز البحوث العربية، وقد تابعنا هذا الموضوع فى أكثر من إصدار هام يمكن للقارىء أن يلمسه فى قائمة مطبوعاتنا، أملنا أن يتصل الجهد فى المركز وخارجه على أفضل وجه.

لا نحتاج هنا لتكرار شكرنا للقائمين على منظمة "أوسريا" الذين تعاونوا لإتمام هذا العمل وإنجاز ترجمته إلى العربية بمعرفة نخبة متميزة من الأساتذة الذين لا يحتاجون لتقديم.

مركز البحوث العربية والأفريقية

يناير ٢٠٠٣

تقـــديـــم

طايع آصيفا، سيفرين م. روجومامو، وعبد الغفار م. أحمد
ترجمة: سعد الطويل

١- تفسير العولمة

العولمـة عملـية معقـدة، تتمـيز بمكوناتهـا الأصـيلة الثقافـية، والتكنولوجية، والاقتصـادية، والاجتماعـية، والسياسـية، وقـد تطورت في ارتباط وثيق مع تطور الرأسـمالية، وتأثـيرات الغرب عبر الحدود القومية، خلال فترة زمنية طويلة. ويذهب بعـض الباحثيـن، فـي بحـثهم عن الجذور التاريخية للعولمة، إلى الحروب الصليبية والـرحلات الـبحرية فـي القرون ١٥ إلى ١٧، ويرسمون مراحلها المختلفة منذ تلك العصـور. وعلـى سـبيل المـثال، يذهـب نابوديري (٢٠٠٠) إلى أن أسس التنمية الرأسـمالية قد وُضعت أثناء الحروب الصليبية التي حاولت نشر الإيمان المسيحي في جمـيع أنحـاء العالم، بإزاحة تأثير الإسلام عن مراكز الحضارة في تلك الفترة، وفي سـبيل ذلك الاستيلاء على طرق التجارة إلى الشرق الأقصى والعالم الجديد. وهو يقول بـأن مـا دفـع إلـى الحـروب الصليبية كانت "الأوامر البابوية" التي منحت التجار المسـيحيين الإسـبان والبرتغاليـين صكوكاً لنشر المسيحية في أنحاء العالم، ويشرح العلاقة بين هذه المغامرات الدينية والاقتصادية بالعبارات التالية:

"لقـد اتسمت التجارة التي ترتبت على هذه الأوامر البابوية بالتحولات الثلاثة التي يقـول ماركس بأنها تمثل "التراكم الابتدائي" لرأس المال، وكانت هذه التحولات تتعلق بأوروبـا فـي الداخـل والخـارج. ففي الداخل أدت هذه التحولات إلى بروز المدن، والـتدهور التدريجي "للاقتصاد الطبيعي" الأوروبي حيث فقد الفلاحون الأقنان أرضهم وكذلـك الحـق في استخدام الأراضي العامة. وفي الخارج، اتخذت شكل نهب مناجم الذهـب والفضـة للهنود الأمريكيين، وكذلك نهب جزر الهند الشرقية، وتحويل القارة الأفريقـية إلـى مباءة للتجار السود الذين ينقلون ضحاياهم من العبيد إلى العالم الجديد لاستغلالهم هناك"
(٢٠٠٠، ١٥).

أمـا المراحل الأخرى للعولمة، طبقاً لرأي نابوديري فهي عصر العلم (الذي تميز بالاكتشـافات العلمية والتحولات الفلسفية للقرن السابع عشر)؛ والثورة الصناعية (التي نشطت كذلك الثورة الرأسمالية في المجالات الأخرى مثل المصارف والتجارة ووسائل

التنقل، وكذلك الثورة السياسية التي أحدثت تغيرات جذرية في المجتمع الإقطاعي والدولة)؛ وعصر الرأسمالية الاحتكارية، ونتيجتها الاستعمار؛ وأخيراً، "التدويل" (الذى أدى إلى تفكيك النظام الإمبريالى الأوربى، وزيادة سيطرة الشركات المتعدية الجنسية، والمؤسسات المالية الدولية على الاقتصاد العالمي، وإزالة الحواجز الوطنية أمام التجارة).

أما من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩، ١)، فالعولمة تعني أكثر من مجرد التداول الحر لرأس المال والسلع عبر الحدود، فالعولمة تعني تكامل الاقتصاد، ولكن إلى جانبه الثقافة والتكنولوجيا ونظم الحكم. وسماتها الرئيسية هي: "تقلص المكان، وتقلص الزمان، واختفاء الحدود، مما يربط حياة الناس بشكل أعمق، وأكثر توثقاً وتقارباً من أي وقت مضى". ووفقاً لتقرير التنمية البشرية، فإن من بين عناصر العولمة التي تدفع عملية التكامل هذه وتسهلها، الآتي:

- الأسواق الجديدة: وهي الأسواق المالية، المرتبطة حول العالم، وتعمل على مدى الأربع والعشرين ساعة، وتنجز التعاملات عن بُعد.
- الأدوات الجديدة: وهي الروابط عبر الإنترنت، والتليفونات المحمولة، وشبكات الإعلام.
- اللاعبون الجدد: وهم منظمة التجارة العالمية، ذات السلطة على الحكومات الوطنية، والشركات متعدية الجنسية التي تمتلك من القوة الاقتصادية ما يتجاوز قوة الكثير من الدول، وتجمعات المنظمات غير الحكومية، وغيرها مما يتجاوز الحدود القومية.
- قواعد جديدة: اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة، والخدمات، والملكية الفكرية، تسندها أدوات إجبار قوية، ملزمة للحكومات الوطنية مما يحد من قدرتها على اتباع سياسات وطنية (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩، ١).

والعولمة خلقت، ولا تزال، فرصاً جديدة ومنافع للبعض، وإن كانت تسببت، في الوقت نفسه، في ظهور تهديدات ومعاناة للبعض الآخر، فهي قد حققت تقدماً ووفرة لبعض البلدان التي لم تكن على درجة متقدمة من التصنيع مثل النمور الآسيوية، ولكنها دفعت ببلدان أخرى مثل الدول الأفريقية جنوب الصحراء، نحو التهميش والفقر. فقد خلقت تهديدات جديدة لأمان المواطنين حيث أدت اضطرابات السوق إلى تهديد الأمن المالي والاقتصادي؛ وأدت إجراءات التكيف الهيكلي إلى تهديد فرص العمل والدخل للعاملين؛ وأدت سهولة المواصلات وانتشار وباء الإيدز إلى تهديد الصحة

العامــة؛ وأدى الانتشار الواسع للثقافات الغربية عبر وسائل الاتصال العالمية وشبكات الأقمــار الصــناعية إلــى تهديــد الثقافة الوطنية؛ وأدى استخدام العناصر الإجرامية للأســواق المفــتوحة، والمواصلات الميسرة، ووسائل الاتصال السهلة، إلى تهديد أمن المواطنيــن؛ وأدى الــتلوث وارتفاع درجة الحرارة عالمياً، وغيرها من أشكال تخريب البيئة التي تعود إلى قلة الموارد وسوء إدارتها، فضلاً عن زيادة التوترات الاجتماعية، وفقــدان الاســتقرار السياســي، إلــى تهديد الأمن البيئي (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩، ٣-٥) [1]

٢-العولمة وتهميش أفريقيا

يخــتلف أثــر العولمة من فرد لآخر، ومن مجموعة لأخرى، ومن طبقة اجتماعية لأخرى، ومن بلد لآخر، فآثار التدفقات العولمية تختلف بالتأكيد وفقاً لما إذا كان الأمر يتعلق بالولايات المتحدة أو بشركة متعدية الجنسية، أو بعمالٍ قليلي المهارة في أوروبا، أو بــبلدان أفريقــية تقف على الهامش من مجالات التجارة والاستثمار العالمية. إن ما يحدد حجم وطبيعة النشاط الذي يؤديه اللاعبون المختلفون، يتوقف على ارتباطهم غير المتســاوي بالمــنظمات السائدة أو الهيئات والعمليات اللصيقة بالنظام العولمي الجديد. وفــي قلــب هــذا الارتــباط غــير المتساوي، نجد القدرة، بمعنى قدرتهم على تحويل الأوضــاع المادية ـ اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية ـ وتحقيق أهداف مؤسسة علــى تعبئة الموارد، وخلق نظم للعمل، والتحكم في البنية التحتية والمؤسسات (١٩٧٧)، وفي ظل هذه الأوضاع، تكثر فوائد التحرر من القيود والعولمة.

والعولمــة، لــذات طبيعــتها، لا تمنح مزاياها للجميع بشكل متقارب، وإنما تحقق المكاســب للأقــوى علــى حساب الأضعف، فانعدام المساواة بين اللاعبين، واختلاف القــوى فيما بينهم، يؤدي إلى لا مساواة في الفرص، وفي القيود التي تؤثر عليهم. فإلى جانــب الــتوزيع غير العادل للثروة والسلطة، يعجز الفقراء والضعفاء عن التأثير على الشــئون العالمــية، حيث يحتكر الأقوياء عادة سلطة اتخاذ القرار. وكما قال ثوكيديدس يومــاً: "يفعــل الأقويــاء مــا يستطيعون، ويتحمل الضعفاء ما يُفرض عليهم!" وتخلق العولمــة، طــبقاً للجدلية، المقاومة بالنسبة لقضايا مهمة مثل الدين، والاستقلال الثقافي، والبيئة، والأمن، والحقوق الفردية والجماعية، وتتعدى هذه المقاومة الحدود الوطنية.

وكمــا يلاحظ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٦، ٥٩) بحــق، فــإن العولمــة ليست بالضرورة لعبة مجموع ــ موجب، وإنما هي "سيف ذو

حديـن، فهناك رابحون وخاسرون". " فمن جهة، وطبقاً لتقديرات موثوق بها، يُتوقع أن تـرداد الدخـول العالمية بمقدار ٢١٢ مليار دولار، لتصبح ٥١٠ مليار دولار، خلال فـترة السـنوات ١٩٩٥ـ ٢٠٠١، كنتيجة لجولة مفاوضات اوروجواي، وذلك بفضل ارتفـاع الكفـاءة، وارتفـاع مردود رأس المال، وكذلك التوسع في التجارة. ومن جهة أخـرى، ينـتظر أن تفوق الخسائر الاقتصادية تلك المكاسب، وذلك في البلدان التي لا تسـتطيع تحمل تلك الخسائر. فالبلدان الأقل نمواً، ينتظر أن تبلغ خسائرها ٦٠٠ مليون دولار في العام، والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ستبلغ خسائرها ١،٢ مليار دولار فـي العـام (تقريـر بـرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧، ٨٢). ومن وجهة النظر الاجتماعـية، تخلق العولمة البؤس، والتهميش الاجتماعي، واللامساواة للنساء، وتغريب أعداد متزايدة من الناس في جميع أنحاء العالم. "

ومـن المهـم أن نلاحـظ أن التكـيف الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الشمال الأساسـية، كان في الغالب عملاً واعياً قامت به شركات بذاتها بتأييد ضمني، وتشاور مـع حكوماتهـا، وعمالها، والهيئات الدولية (مثل الجات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمـية، ومـنظمة الـتجارة العالمية). وبالعكس، كانت إجراءات التكيف في أفريقيا، وخاصـة مـنذ الثمانينيات، مفروضة من خارج القارة. فالتكيف الاقتصادي، والتحرر السياسـي لـم يحدثـا تحت ضغط قوى السوق، أو ضغط القوى السياسية الداخلية، بل تحـت تأثـير القسـر والضغط الخارجي من جانب المقرضين الأجانب، والمؤسسات المالية (Aina، ١٩٩٦، و Ghai، ١٩٩٢)

والتفسير السائد لضعف الأداء في أفريقيا هو اعتماد التنمية فيها على الدولة. وفي الـتقرير المعنون "الإسراع بالتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء: برنامج للعمل"، يجادل البـنك الدولي بأنه وإن كانت هناك عوامل هيكلية وخارجية قد ساهمت في تفاقم أزمة المـنطقة، إلا أن السياسـات الحكومية غير المناسبة هي التي أثرت بشكل سلبي على عمـل السـوق. وتوصـل البنك إلى نتيجة أنه بإزالة التشوهات الناتجة عن السياسات الحكومـية، ورفع الكفاءة الاقتصادية المحلية، وخلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، يمكن للحكومـات أن تفسح المجال لرفع الإنتاجية في المدى الطويل، وتوازن بذلك الظروف الدولـية غير الملائمة. وبعد ذلك أصبحت وصفة "برامج التكيف الهيكلي" هي الوصفة الثابـتة لجمـيع الـبلدان، والتـي يعطـيها المانحون دعمهم النظري، والمالي والفني (مكانداويـري، ١٩٩٥). وعملـت هذه السياسة أساساً، على تصحيح تشوهات السياسة الداخلية دون أن تلقي بالاً للظروف الدولية السيئة السائدة.

وفي حين ركزت المؤسسات المالية الدولية بقوة على تصحيح انحراف التوازن في الاقتصادات الأفريقية (تخفيض العملة، التحكم في الائتمان وحجم النقود المتداولة، وسياسة الفائدة، والسياسة الضريبية، وتحرير التجارة ونظام المدفوعات، وخصخصة المؤسسات الحكومية)، كان لها أثر عميق في عولمة تلك الاقتصادات. ومنذ أوائل الثمانينيات، استولت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونوادي لندن وباريس للدول المقرضة، عملياً على إدارة السياسات في أفريقيا، وفي الواقع فقد استأثرت المؤسسات المالية الدولية برسم السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأفريقية، وتمويلها. وعلاوة على الشروط الاقتصادية التي فُرضت على البلدان الأفريقية طوال الثمانينيات، فُرضت عليها شروط سياسية مثل مراعاة الديمقراطية، ونظم الحكم السديدة، وحقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الأهداف، أهدرت سيادة أغلب الدول الأفريقية في جميع المجالات. [٧] وكما يقول ريد (١٩٩٧، ١٩)، أصبحت سياسات التكيف الهيكلي أداة لفرض سياسات التعاون الدولي العالمي:

"لقد تجاوز أثر التكيف الهيكلي المجال القومي الذي كان مقدراً له، ولعب دوراً أساسياً في تكييف الاقتصاد العالمي. وقد أدت سياسة الإقراض الموجه، إلى جانب النظم التجارية الجديدة، دور القوة الموجهة لاقتصادات أجزاء كبيرة من العالم النامي، وكذلك بلدان وسط وشرق أوروبا، في علاقاتها مع البلدان المتقدمة، لفتح أسواق جديدة لرأس المال والسلع، وتعديل دور الدولة، وتغيير شروط بيع قوة العمل."

فما هو الخطر بالنسبة للبلدان الأفريقية؟ تتجه القارة الأفريقية، في مناخ التقسيم الدولي الجديد للعمل، وإعادة التنظيم الاقتصادي الإقليمي، إلى المزيد من التهميش. وكما يقول إيشيتو بايجاز (١٩٩٧، ١٢): "أيا ما كان الجانب للاقتصاد العالمي الذي ننظر إليه، سواء أكان الأمن، أو المساعدات، أو الاستثمار، أو التجارة، أو ثورة الإعلام، فإن مستقبل أفريقيا لا يدعو للاغتباط" وفي الواقع، لا تبدو القارة جذابة في أعين أي من اللاعبين المهمين في إطار الاقتصاد المعولم. [٧] لقد فقدت أية قيمة سواء كتبعية أيديولوجية، أو وزن استراتيجي، أو مجال الاستثمار. لقد أصبحت القارة الأفريقية مهمشة في احسن الفروض، وبلا أهمية في أسوأها، من وجهة نظر المصالح القومية لدول الشمال. ولا يثير العجب أن القواعد العسكرية الأجنبية على ارض القارة تغلق أبوابها الواحدة بعد الأخرى، وتطالب الدول الاستعمارية السابقة الدول الأفريقية بأن تنشئ قواتها العسكرية لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية (بوزان ١٩٩١، وروجومامو ١٩٩٤).

وفي حين تعمل بلدان المركز على التجمع على شكل كتل اقتصادية وسياسية وأمنية رئيسية، لا تظهر البلدان الأفريقية في أي من هذه الكتل، فلا توجد أفريقيا ضمن الاتحاد الأوروبي، ولا منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا، ولا ضمن دائرة آسيا/المحيط الهادي. ونجد نصيب القارة في تدفقات المساعدات الخارجية، والاستثمارات المباشرة، والتجارة في انخفاض مستمر منذ الثمانينيات (روجومامو، ١٩٩٧).

والدراسات بشأن أثر سياسات التكيف الهيكلي والعولمة على البلدان الأفريقية، تعطي نتائج ملتبسة، ففي حين سجل القليل من البلدان بعض التحسن الاقتصادي في التسعينيات: فعاد الاقتصاد للنمو، وانخفض معدل التضخم كثيراً، كما انخفض العجز في الميزان الحسابي بشكل ملحوظ، إلا أن عدد البلدان الأفريقية الأقل نمواً زاد من ٢١ إلى ٣٢ في عام ١٩٩٥. وبصفة عامة، أصبحت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، منذ سيادة العولمة، علماً على النكبات، فقد حلت بها الحروب الأهلية، وانهيار الدول، وجيوش من اللاجئين والمشردين، وعدم كفاية الغذاء، بل والمجاعات المتكررة، ومعدلات البطالة المرتفعة، واتساع دائرة الفقر، وانخفاض قيمة الصادرات، وارتفاع عبء الديون، والمزيد من التهميش بالنسبة للاقتصاد العالمي المعولم. ولم تنجح سياسات "البعد الاجتماعي للتكيف الهيكلي"، ولا "مبادرة تخفيف ديون البلدان الأكثر فقراً" لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تخفيف متاعب الفقر في أفريقيا.[vi] والأسوأ أن الظروف الإنسانية قد تدهورت إلى مستويات غير مقبولة، والفقر يزداد عمقاً، ويشمل أعداداً متزايدة منذ بداية الثمانينيات. وفي الواقع يعيش أكثر من نصف سكان أفريقيا تحت خط الفقر، ويقدر أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستكون أفريقيا هي القارة الوحيدة التي تدخل القرن الجديد وقد ازداد فيها الفقر بشكل نسبي ومطلق.[vii] وما ورد من أوضاع مثيرة للجزع عن القارة الأفريقية، يفرض على الباحثين في هذه المنطقة أن يولوا هذا الموضوع المزيد من الاهتمام.

٣-الطريق إلى الأمام

لقد اتبعت البلدان الأفريقية، خلال العقدين المنصرمين، سياسات تحرر اقتصادي وسياسي على نطاق واسع، وهذه العملية تثير الكثير من التحديات الخطيرة، كما تفتح الباب لبعض الفرص. ولكن، كما وضحنا سابقاً، فإن فرص القارة في تحقيق تنمية مستدامة، لا تتوقف فقط، على إصلاح سياساتها وبنائها الداخلي، وإنما على حدوث

تغــيرات جوهــرية في علاقاتها مع اقتصادات بلدان المركز في الشمال. وعلى هؤلاء الشــركاء الأخيريــن أن يعــيدوا النظر في علاقاتهم بشركائهم من البلدان النامية، ولن تحصــل أفريقيا على فرصة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا إذا حدثت تغيرات واقعية في إطار الاقتصاد العالمي، وكذلك في استراتيجيات التعاون للتنمية.

وإذا كــان الــنمو الاقتصادي ومحاربة الفقر هما أساس المبادرات الجديدة للتعاون مــن أجــل التنمــية، فلا بد من المواجهة الجدية للظروف التي تعمل على تفشي حالة الــركود والتهمــيش. ولــيس مــن المنتظر أن يتحقق النمو الاقتصادي، والاستثمار، والديمقراطــية في أغلب البلدان الأفريقية، إلا إذا اتخذت قضية الديون المركز الرئيسي فــي الــتعاون للتنمــية. وفي الوقت نفســه، لن تتحقق التنمية المستدامة في أغلب بلدان أفريقــيا، إذا ما استمرت البلدان الرئيسية في النظام العالمي في عرقلة صادرات البلدان النامــية، خاصــة فــي القطــاع الزراعــي، عن طريق رفع رسوم الجمارك، ووضع العراقــيل، متمــثلة فــي شكل قيود غير جمركية، في وجه تنويع قاعدة قطاع الإنتاج الصناعي لهذه البلدان.

وقــد اقتُرحــت عــدة اســتراتيجيات للتعاون من أجل التنمية تسمح بدعم التنمية المســتدامة، فيجادل آكه (١٩٩٦)، أنه على أفريقيا، بدلاً من الصراخ والعويل للشكوى مــن التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تسببه العولمة، أن تعمل على وضع برنامج محلــي للتنمــية الاقتصادية يعبر عن تطلعات الجماهير الشعبية، وبذلك يحوز تأييدها. وباختصــار، يقــوم نمــوذج التنمــية هذا، على أساس التراكم المحلي من أجل التنمية المســتدامة، وعلى أساس قاعدة اجتماعية وطنية موسعة. ويقترح آكه، مثله مثل مركز الجــنوب (١٩٩٦)، أن افضــل سياسة يمكن أن تتبعها البلدان الفقيرة بالنسبة لموضوع الــتحرير والعولمــة، هي ألا تتعجل الاندماج الوثيق، وإنما أن تضع سياسات مدروسة بعــناية لتحقيق التكامل الانتقائي، أي ما يسمى عادة "بالتكامل الاستراتيجي". كما ينادي بــألا تحقــق هــذه البلدان التكامل إلا في الاتجاه، وبالقدر الذي يحقق مصالحها، وهذا الاقــتراح ذو أهمــية خاصــة بالنسبة للبلدان الأقل تطوراً في أفريقيا التي لم تحقق إلا تنمــية بدائــية فــي الصــناعة والزراعة، والتي لا تستطيع وحداتها الإنتاجية مواجهة المنافســة الأجنبــية. وتحتاج هذه الرؤية سياسة خلاقة للتعاون من أجل التنمية، تعمل على مواجهة مشاكل رفع الإنتاجية، والكفاءة، والتنويع.

واقــترح جريفيــن وماكنلــي (١٩٩٦)، اســتراتيجية ثانية لسياسة التنمية، وهما يقــترحان تدابــير متدرجة للتعاون من أجل التنمية، تصلح، في نهاية المطاف، كشبكة

لوقاية الضعاف والمنكشفين عند اندماجهم في الاقتصاد العالمي المعولم. ويقول الاقتراح بأن جهود التكيف الهيكلي لن تحقق نتيجة ثابتة إلا إذا أُنشئ صندوق دولي للتنمية يحل محل المساعدات الأجنبية. وهما يقترحان فرض ضريبة تصاعدية على الدخل القومي الإجمالي للبلدان الغنية، يوزع على البلدان النامية بالنسبة العكسية لمتوسط الدخل الفردي بها. كذلك يقترحان إنشاء آلية للتعويض عن أية أضرار يسببها بلد لبلد آخر، ويمكن أن يتخذ التعويض شكل غرامة توقع على البلدان التي لا تلتزم بقواعد السلوك الدولي السليم المتعارف عليها، مثل قيام بلد غني بفرض قيود على صادرات البلدان الفقيرة. وأخيراً يقترحان إنشاء إطار للتعاملات المالية بين البلدان خارج نطاق السوق، وهذا يشمل إنشاء آلية لتيسير قيام بلد ما بدفع مبالغ لبلد آخر نظير خدمات مؤداة خارج نطاق تعاملات السوق، مثل خدمات بيئية، أو لمحاربة تجارة المخدرات، أو مقاومة بعض الأمراض المعدية. وتوجه أموال هذه الصناديق المختلفة إلى مجالات للتنمية متفق عليها مسبقاً. والسؤال هو مدى جدية هذه الاقتراحات في إطار الاقتصاد السياسي العولمي البازغ.

٥- برامج البحث

حاولنا فيما سبق إثارة ما يمكن اعتباره أهم القضايا التي يجب دراستها بشأن العولمة في أفريقيا، وهذا التقديم هو مجرد نقطة البداية لموضوعات تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتعميق على المستويين الميداني والمفاهيمي. والمنتظر أن تتجاوز التوجهات في دراسة المشاكل التي تثيرها العولمة، الأساليب أحادية النظرة، والإيديولوجية، والنظرية، مما يعني دراسة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية للعولمة. وهذه الدراسات ستسهم في رفع درجة فهم العولمة بصفة عامة، وأثرها على أفريقيا بصفة خاصة. ودراسة الحالات الخاصة لشرق أفريقيا وجنوبها ستساعد على رسم السياسات المناسبة للإقليم.

بناءً عليه طلبت منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق أفريقيا وجنوبها دراسات تقدم لمؤتمرها السادس الذي عُقد في دار السلام بتنزانيا في أبريل ٢٠٠٠. وكان مجموع الدراسات التي قدمت للمؤتمر وبحثت خلاله ٤٥ بحثاً، اندرجت تحت الموضوعات العامة الآتية: ١

- العولمة والتنمية الاقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والتنمية المستدامة بيئياً في شرق أفريقيا وجنوبها

- العولمة وعدم المساواة بين الجنسين في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة ونظم الحكم والديمقراطية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والتعليم والمعرفة المحلية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والمواجهة الثقافية في شرق أفريقيا وجنوبها
- العولمة والأمن القومي في شرق أفريقيا وجنوبها

وقد جمعنا في هذا الكتاب ١٨ من الأبحاث التي قدمت للمؤتمر، وقد قسمناها إلى ثلاثة أبواب رئيسية طبقاً لما ركز عليه كل منها، وهي: "القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية"، و"القضايا البيئية"، و"قضايا الثقافة والتعليم والنوع الاجتماعي".

الحواشي

(١) في العلوم الاجتماعية، تتعدد النظرات إلى العولمة بتعدد فروع المعرفة. ففي الاقتصاد، تشير العولمة إلى تدويل الاقتصاد، وانتشار علاقات السوق؛ وفي العلاقات الدولية يجري التركيز على زيادة الترابط في العلاقات الدولية، وسيادة سياسات العولمة؛ وفي العلوم الاجتماعية يجري الانشغال بالتداخل الاجتماعي المتزايد على مستوى العالم، وظهور "مجتمع عالمي"؛ وفي الدراسات الثقافية يجري التركيز على شبكات المعلومات العالمية، وتزايد التنميط الثقافي عالمياً.

(٢) أفادت دراسة سابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢، ٤٥)، بأن العولمة قد زادت الدخول بشكل غير متساوٍ في أنحاء العالم المختلفة، وقد قدر بأنه في حين كان متوسط دخل العشرين بالمائة الأكثر غنى في العالم يساوي ٣٢ ضعف متوسط دخل العشرين بالمائة الأكثر فقراً في عام ١٩٧٠، فقد تضاعفت هذه النسبة في عام ١٩٩١، وبلغت ٦١ ضعفاً.

(٣) حدد هاريل وورد (١٩٩٥، ٤٥٦) أسباب الأثر غير المتساوي للعولمة كالآتي: "... إنها تؤثر على المناطق المختلفة من العالم بشكل مختلف، وهذا يعود جزئياً إلى عدم مساواة التدفقات والارتباطات، وكذلك انتشار التكنولوجيات، والتجارة، والمواصلات، وهي جميعاً أكثر كثافة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويختلف هذا الأثر كذلك بسبب الاختلافات السياسية على كل من المستويين الدولي والمحلي."

(٤) لقد صحب العدوان غير المسبوق على سيادة البلدان الأفريقية في أغلب الحالات، عودة ظهور الأجانب في مراكز الإدارة الرئيسية في مؤسسات الدول جنوب الصحراء، وذلك بصفتهم مستشارين، أو مديرين في البنوك المركزية، ووزارات الخزانة والتخطيط.

(٥)قيل إن عدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة، وانخفاض معدلات الاستثمار المحلية، والتغييرات الكثيرة في السياسات الاقتصادية والتي تؤثر على حسابات الأخطار المحتملة والعوائد المتوقعة، هي من بين العوامل التي تقلل من جاذبية أفريقيا. ولمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير الأمم المتحدة (١٩٩٧).

(٦) تقول دراسة لجمعية أكسفام (١٩٩٨، ١) إنه في حين استطاع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعبئة ١٠٠ مليار دولار خلال بضعة أشهر لبلدان جنوب شرق آسيا، وذلك بعد الالتزام بتطبيق قواعد الصندوق في كل الاتجاهات المتصورة لضمان سرعة تسديد الأموال، فإنه من الواضح أنهما لم ينجحا في تجميع سبعة مليارات لتمويل مبادرة البلدان الأفريقية الأكثر استدانة.

(٧) يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٥٤ بالمائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في فقر مدقع. لمزيد من التفاصيل ارجع لتقرير عام ١٩٩٤، ١٦٥.

المراجع

Aina, T. 1996. Globalization and social policy in Africa CODESRIA Working Paper No. 6. Dakar: CODESRIA.

Ake, C. 1996. The New World Order: A view from the South. Lagos: Malthouse Press.

Buzan, B. 1991. New patterns of global security in the twenty-first century. International Affairs 67, no. 3:431-452.

Eshetu Chole. 1997. Prospects for economic recovery in Africa. Eastern Africa Social Science Research Review 13, no. 1:1-16.

Ghai, D. 1992. Structural adjustment, global integration and social democracy.Discussion Paper no. 37. Geneva: UNRISD.

Griffin, K., and T. McKinley. 1996. New approaches to development cooperation.New York: UNDP.

Held, D. 1997. Democracy and globalization. Governance 3, no. 3:251-265.

Hurrel, A., and N. Wood. 1995. Globalization and inequality. Millennium 24, no. 3:451-467.

Mkandawire, T. 1995. Adjustment, political conditionality and democratization in Africa. In Democratization process in Africa, edited by E. Chole and J. Ibrahim, 81-99. Dakar: CODESRIA.

Nabudere, Dani W. 2000. Globalisation, the African post-colonial state, post- traditionalism, and the New World Order. In Globalisation, the post-colonial African state, edited by Dani W. Nabudere, 11-55. Harare: African Assòciation of Political Science (AAPS).'

Oxfam International. 1998. Making debt relief work: A test of political - will. Oxfam:London.

Reed, D., ed. 1997. Structural adjustment, the environment and sustainable development. London: Earthscan.

Rugumamu, S. 1994. Security threats in Africa: An overview at the end of the millennium. Working Paper Series. Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University.

___. 1997. Lethal aid: The illusion of socialism and self-reliance in Tanzania. Trenton, N. J.: Africa World Press.

South Centre. 1996. Liberalisation and globalization: Drawing conclusions for development. Geneva: South Centre.

United Nations (UN). 1997. World investment report. New York: UN.

United Nations Development Program (UNDP). 1992. Human development report. New York: UNDP.

___. 1994. Human development report. New York: UNDP.

___ 1996. Human development report. New York: UNDP.

___ 1997. Human development report. New York: UNDP.

___ 1999. Human development report. New York: UNDP.

World Bank. 1981. Accelerated development in sub-Saharan Africa: An agenda for action. Washington, D.C.: World Bank.

القسم الأول

القضايا السياسية والاجتماعية- الاقتصادية

الفصل الأول

إدارة الصراع في أفريقيا

التشخيص والعلاج

سيفرين م. روجومامو

جامعة دار السلام- تنزانيا

ترجمة: سعـــد الطـــويل

١- تقـــديـــم

شـــاهدت حقـــبة التســـعينيات تغـــيرات عميقة في مجال السلم والأمن في أفريقيا، فبانـــتهاء مرحلة الحرب الباردة، خفت حدة التوترات بين الشرق والغرب حول ميادين الحـــرب الأفريقية بشكل ملحوظ. وقامت حكومات منتخبة ديمقراطياً في جنوب أفريقيا وناميبـــيا، وحـــل الســـلام والاســـتقرار بشكل نسبي في موزمبيق بعد ثلاثة عقود من الصـــراع بيـــن الأطـــراف المتحاربة، وأجريت انتخابات ديمقراطية في عشرات من الـــبلدان الأفريقية. وهذه ولا شك، خطوات إيجابية في اتجاه السلم والاستقرار والتنمية، ولكـــن، فـــي حيـــن اتجـــه كثير من أنحاء العالم نحو المزيد من الاستقرار، والتعاون السياســـي والاقتصـــادي، بقيـــت أفريقـــيا بـــؤرة لعدم الاستقرار. وأصبح فقدان الأمن السياســـي، والصـــراعات المســـلحة العنـــيفة، علامة على مسرح التنمية في أفريقيا، فظهـــرت النزاعات الداخلية، ذات الجذور التاريخية العميقة على السطح في الكثير من بلدان القارة. ومما يدعو للسخرية، أنه مع تراجع اهتمام المجتمع الدولي بمشاكل الأمن فـــي أفريقـــيا، لـــم تتوسع القدرات التنظيمية المؤسسية الأفريقية على إدارة صراعاتها المزمـــنة بما يتمشى مع تفاقم هذه الصراعات. وأمام هذه الخلفية، يصبح تحقيق السلام في أفريقيا وتدعيمه من القضايا الحرجة بالنسبة للسياسات العالمية.

تدور الصراعات الاجتماعية في أفريقيا عادة، أمام خلفية من الفقر المدقع، والأمية. وتنظم الحكم الضعيفة. ولم تتمكن أغلب الدول الأفريقية من مواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لمواطنيها بسبب تأثير شروط التجارة غير العادلة، وتراكم الديون، والقصور الإداري، ووصل الأمر في أسوأ الحالات، إلى صدمات بلغت حد انهيار الدولة. وعادة ما ترتبت حالات الانهيار على سياسات طويلة المدى من فقدان السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي، وكثيراً ما أدت هذه الانهيارات إلى تأثيرات على البلدان المجاورة. فكثيراً ما كلفت طوابير اللاجئين، وازدياد حدة التوترات العرقية، وما ترتب عليها من صراعات دبلوماسية، البلدان المستقرة المجاورة الكثير من الموارد والجهد (زارتمان، ١٩٩٥، ١-٥). ووصل الأمر إلى أن ما كان يعتبر يوماً مجرد صراع داخلي، لا يدخل في نطاق اهتمامات المنظمات الإقليمية كالأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، قد أصبح صراعاً دولياً، وتورط لاعبون خارجيون في التدخل لتحقيق السلم والأمن فيما بدأ كحرب أهلية. وقد أصبح واضحاً أن على أفريقيا أن تتعلم كيف تتغلب على مشاكل أمنها المحلي.

وسنحاول في هذا الفصل أن نحقق عدة أهداف: أولاً وصف الصراعات الأفريقية وتوضيح طبيعتها؛ ثانياً وصف السياق الوطني والدولي المتغير الذي تجري فيه إدارة هذه الصراعات؛ ثالثاً دراسة عدد من استراتيجيات تدخل أطراف أخرى لإدارة الصراعات وخلق البيئة المناسبة لبناء سلام حقيقي.

٢- ماهية الصراع ورسم خريطة مساره

منذ قديم الزمان وحتى اليوم، يُنظر إلى المنافسة والصراع بصفتها ظواهر أصيلة في الطبيعة والمجتمع، وكثيراً ما اعتبرت المواجهات الاجتماعية المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعي والتحول. ولدعم هذه الفرضية يؤكد أن المنافسة والصراع لا مناص من وجودهما باستمرار في جميع المجتمعات، وفي أحسن الفروض يجري تحديدهما وتخطيهما. وتنغمس الجماعات والأمم المتنافسة في صراعات عنيفة إما بسبب توجيه تحد لمصالحها وقيمها، أو لعدم إشباع احتياجاتها، فالمساس (الواقع أو المحتمل) بأية قيمة أساسية يؤدي إلى الإحساس بالخوف، والتهديد، وعدم الرضا. وإذا ما تحددت الجماعات المتواجهة في مجتمع معين على أساس العرق، أو الدين، أو الإيديولوجية، أو النوع الاجتماعي، أو الطبقة، فإنه ستكون لها، بالضرورة، احتياجات مختلفة، وكذلك مصالح وقيم مختلفة، ودرجات مختلفة من الوصول إلى السلطة والموارد. ومن

المفهوم أن مثل هذه الاختلافات تخلق بالضرورة صراعات اجتماعية ومنافسة، والمهم هو معرفة كيفية إدارة الصراعات الاجتماعية الكامنة وحلها قبل أن تتحول إلى صراعات عنيفة وتخريب واسع النطاق.

لقد حدثت التحولات الرئيسية في تاريخ العالم، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، عن طريق حل الصراعات المستعصية إما بالعنف أو الحرب، وفي الواقع كانت الثورات الاجتماعية التي غيرت وجه التاريخ حلال القرون الماضية هي الطريقة الوحيدة لحل صراعات مستعصية بين تكوينات اجتماعية مختلفة. فقد قامت الثورات الاجتماعية بإتاحة فرص فريدة للمجتمعات لإقامة ترتيبات مؤسسية جديد تناسب الأزمنة الجديدة، على أنقاض التخريب الذي قامت به الأنظمة السابقة على الثورة. ومن وجهة النظر هذه، فالصراع ليس مكروهاً في حد ذاته.

ولكل صراع مهما كان صغيراً ذا طابع فردي عناصره المختلفة، أما الصراعات التي تشمل أطرافاً عديدة، وجماهير كبيرة من الناس، وتنظيمات معقدة مثل الدول، فهذه تكون على درجة كبيرة من التعقيد. وكل صراع له عناصره الأساسية التي تسمح للباحث برسم خريطة محتملة لمساره، ويبدأ الباحث عمله بجمع المعلومات عن تاريخ الصراع، وعن معطياته المادية والتنظيمية. وبالطبع لا ينشأ أي صراع في الفراغ، بل قد ينمو صراع في رحم صراع آخر. والخطوة التالية هي دراسة أطراف الصراع، وهؤلاء يختلفون من حيث مدى انغماسهم فيه، ومدى تأثرهم بنتيجته. فالأطراف الأولية في الصراع هي تلك التي تقف في مواجهة بعضها البعض، ولها مصلحة مباشرة في نتيجته، وتتخذ لذلك موقفاً عدائياً. أما الأطراف الثانوية فهي التي تؤثر فيها نتيجته بشكل غير مباشر، وهم عادة حلفاء للأطراف الأولية للصراع، أو متعاطفين معهم، ولكنهم ليسوا خصومًا مباشرين. أما الأطراف الثالثة فهم اللاعبون الآخرون مثل الوسطاء، وقوات حفظ السلام أو فرضه، الذين قد يتدخلون لتسهيل التحكم فى الصراع.

وليس من السهل دائماً التمييز بين أسباب الصراع ونتائجه، ففي الواقع، مع ظهور الصراع، تميل الأسباب والنتائج إلى التداخل معاً. والأعمال العدائية قد تكون نتيجة لمرحلة من مراحل الصراع، وسبباً لمرحلة تالية. ومن أهم الأسباب الأساسية لأي صراع اجتماعي، الهدف المنتظر منه وتضارب المصالح، ومن الأسباب المهمة كذلك، الدفاع عن الهوية، خاصة في عالم اليوم حيث تأخذ حقوق الجماعات المختلفة ووعيها بالذات دوراً بارزاً. وتلعب الاختلافات الثقافية، واختلاف اللغة دوراً في التفرقة بين

الجماعـــات، فهي تخلق وعياً بالذات، وبالدفاع عن النفس، وهو ما قد يكون من الدوافع الأولية للصراع. ومن المهم تمييز مصالح كل طرف وأهدافه المبتغاة بوضوح.

وعلاوة على ذلك فالصراع في حركة دائمة، وحتى عندما يكون أطراف الصراع فـــي مـــأزق، وحالة توقف، فإن الظروف المحيطة تتغير. ويساعد رسم مسار الصراع علـــى إبراز ردود الفعل المندفعة لأطرافه، فالاستقطاب والتصعيد المندفع يبعد أطراف الصـــراع عـــن إمكانية الحل بالتعاون، ويؤدى إلى المزيد من الأعمال العدائية. وتتغير نظـــرة الأطـــراف المتنازعة لبعضها البعض مما يدفع لمزيد من ردود الفعل المندفعة، ووصـــم الخصـــوم، واعتـــبارهم الصورة المضادة في المرآة، وتحميلهم بدوافع خبيثة. وهنا تساعد خريطة مسار الصراع على توجيه المفاهيم نحو مزيد من الوضوح لطبيعة الصراع (فير، ١٩٩٥).

وبمجـــرد تحـــول الصـــراع إلـــى العنف، يصبح الشاغل الأهم للدول المجاورة، والمجـــتمع المدنـــي، والمجتمع الدولي هو التدخل في الصراع لتسييل عملية الوساطة، وتحويـــل الهياكل التي تسبب العنف وانعـــدام الأمـــن نحـــو السلم الإيجابي. ونود هنا أن نوضـــح أن الصـــراعات التي تقوم فيها الدولة بدور الحكم الفعال لا تسبب مشاكل كثـــيرة لأنـــه من الممكن حصرها في الإطار القومي، ولكن المشاكل تثور عندما تكون الدولـــة ذاتها طرفاً في الصراع، لأن التدخل الخارجي يصبح ضرورياً في هذه الحالة. وســـنحاول في هذا الفصل إثبات أن إقامة أساس متين لتنظيمات فعالة، وأنظمة للتمكين هـــو الشـــرط الضـــروري لإقامة سلام دائم وثابت. ونعني بالأنظمة، في هذا السبيل، وجـــود قواعـــد معتمدة تحكم تصرفات الأفراد والمنظمات، وتشمل تفاعلات الأطراف المعنـــية، والتفاوض بين المشاركين. وبالتحديد، نقول إن البلدان، مثلها مثل المجتمعات تحـــتاج إلى أنظمة تدعم المنظمات، والحكم الجيد، إما عن طريق القوانين واللوائح، أو عن طريق التنسيق بين اللاعبين المختلفين، كما في حالة المعاهدات الدولية. والعمليات المبنية على قواعد مرعية تضمن شفافية السياسات الموجهة لتحقيق الأهداف المرجوة، والمنظمات المستخدمة لذلك (البنك الدولي، ٢٠٠٠، ٣).

٣- السياق الدولي لإدارة الصراعات في أفريقيا

في أثناء المرحلة الثنائية، كان التنافس بين كتلتين إيديولوجيتين في الحرب الباردة هو الذي يحدد البيئة الأمنية للدول الأفريقية. فهو من جهة، كان يدوّل الصراعات التي كـــان مـــن الممكن أن تبقى محلية، فقد كان الصراع بين القوى العظمى من أجل النفوذ

العالمـــي يطـــيل أمد الصراعات المحلية والإقليمية، ويزيد من عنفها في إطار التنافس الثنائـــي. وكان كل من القوتين العظميين يعمل على دعم أحد طرفي الصراع خوفاً من قـــيام القـــوة العظمـــى الأخرى بتدعيم الطرف الآخر، وتحقق بذلك، مكاسب سياسية. وبـــنفس القدر، سمح الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة، للمتصارعين المحليين باللعب على القوى العظمى لمساندة مصالحهم الخاصة (روجومامو، ١٩٩٧).

ومـــن الجهة الأخرى، كانت القوى العظمى تحد من الصراعات الأفريقية المحلية خوفـــاً من تصاعدها، فقد كانت كل منها تخشى أن الصراعات داخل مناطق نفوذها قد تســـمح للطـــرف الآخـــر بفرصٍ للتدخل في حديقتها الخلفية ذات الحساسية السياسية. وهكـــذا باشـــرت القوتـــان العظمـــيان بكافة الوسائل نوعاً من أساليب إدارة الصراع لاحـــتوائه، ولمقاومـــة الـــتوترات، بمـــا في ذلك فرض التسويات في بعض الأحيان. واســـتخدمتا لاحتواء النظم العميلة وسائل متعددة منها وضع القوات الأجنبية، والتوسع فـــي ضمانات الأمن، ورفض توريد الأسلحة الهجومية أو الحد منها، وفرض الضغوط السياســـية، واســـتخدام المكافآت الاقتصادية، أو التهديد بعقوبات لضمان سلوك معين. وهكـــذا فرضت القوى الأجنبية نوعاً من الاستقرار المصطنع والشكلي بمساندة أنظمة مـــن الدول العميلة، وهذه هي الطريقة التي نشأ بها عدد من الدكتاتوريين، وترعرعوا، وطال بقاؤهم في بلدان العالم الثالث، وأفريقيا بالأخص. وأدى الدعم الأعمى من جانب أطـــراف الحـــرب الـــباردة، للكثير من الأنظمة الأفريقية القمعية، والمكروهة، ببعض الجماعـــات المضـــارة إلى القيام بانقلابات، أو بحركات انفصالية متشددة، أو حركات تمـــرد أو عصيان ضد الدولة. وقد كانت تدخلات الحرب الباردة من القوة لدرجة أنها حركـــت صـــراعات داخلية استمرت طويلاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة ذاتها (ليك ومورجان، ١٩٩٧).

وبمجـــرد انـــتهاء الحرب الباردة، وزوال الشيوعية كخطر يهدد المصالح العالمية للغـــرب، فقـــدت أفريقيا أهميتها في نظر حلفائها السابقين نهائياً، وهذا أدى بدوره، إلى تراخـــي شبكات التحالفات والتعهدات والاتفاقات التي كانت تربط أغلب الدول الأفريقية بأنظمـــة الأمـــن العالمي المتنافسة. وأدى تحلل التحالفات، والمشاركات، وأنظمة الدعم الإقليمـــية، بـــالدول الأفريقـــية الضـــعيفة إلى حالات من فقدان النظام للاستقرار، فقد انكشـــفت الطبـــيعة الهشـــة للدولة الأفريقية، وعدم استكمال مهمات بناء الأمة والدولة. وبالـــتدريج بـــدأت القوى الأجنبية في سحب الدعم عن الأنظمة الأفريقية الأتوقراطية، ومـــا رافقـــه من دعم مالي، وعسكري، وسياسي، وسرعان ما بدأت في التحلل الدول

التـــي كانت تعتمد بشكل مبالغ فيه على دعم الحرب الباردة، وهي أنجولا، وموزمبيق، وإثيوبــيا، وزائــير، والصومال، وليبيريا. كذلك لم تلبث صراعات قديمة كانت مختفية تحــت غطـــاء الحرب الباردة، في الظهور مرة أخرى بعنف متزايد، مع تزايد ضعف الـــدول، وتوفـــر الأســـلحة الصـــغيرة والمرتزقة. وأدت الحقائق الجديدة ببعض القادة الأفريقييـــن، والمثقفيـــن إلـــى دراسة قواعد السيادة والتدخل الخارجي كوسائل لتسوية المشاكل الداخلية (كيلر، ١٩٩٧، وهايدن، ١٩٩٣، ونيانجورو، ١٩٩٩).

وإحـــدى القســـمات الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة في أفريقيا، هي ازدياد عـــدد وحجـــم وضراوة النزاعات الداخلية التي عبرت الحدود إلى الدول المجاورة، أو التي تهدد بذلك. وفي كثير من الأحيان، تحدث هذه الأزمات عندما تكون الدول المهددة قـــد فقـــدت سيطرتها على أجزاء كبيرة من إقليمها، ولم تعد تحتكر أسلحة القسر. وإلى جانـــب العـــدد الكبير من القتلى، تؤدي الصراعات العنيفة في أفريقيا كثيراً، إلى نتائج مرعـــبة بمـــا فـــيها تشريد أعداد كبيرة من السكان، وازدياد اللاجئين والهجرة. وتثير بعـــض الإحصــــاءات الفزع، ففي عام ١٩٩٧، كان عدد اللاجئين في العالم حوالي ١٣ ملـــيوناً، وقـــدر عـــدد المشردين داخل حدود بلادهم بحوالي ١٧ مليوناً. وكان نصيب أفريقـــيا جنوب الصحراء من هؤلاء ٣٥ بالمائة، أي حوالي ٧,٥ مليون (مفوض الأمم المـــتحدة الســـامي لحقوق الإنسان، ١٩٩٧). وأدى تدخل المجتمع الدولي في مواجهة المآســـي المتزايدة الناتجة في الأغلب، عن صراعات داخلية، إلى تآكل قواعد السيادة، وعـــدم المســـاس بالـــتراب الوطني، والتدخل في الشئون الداخلية، بما يسمح بالتدخل الدولي للوصول إلى الجماهير المتضررة داخل حدود الدول.

ومـــن المهـــم أن نلاحظ أنه خلال مرحلة الحرب الباردة، كان تقسيم الأدوار بين المـــنظمات الدولـــية، والإقليمـــية، وتحـــت الإقليمية واضحاً. ففي حين كان دور الأمم المـــتحدة تقلـــيدياً، هـــو القـــيام بعملـــيات حفظ السلام، والمهمات السياسية، فإن دور المـــنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، كان يركز على الدبلوماسية الوقائية. "وكانت هذه العملـــيات قليلة ومتباعدة، ولكن منذ التسعينيات، شاركت الأمم المتحدة في عدد متزايد مـــن العملـــيات الكبـــيرة فـــي الوقت نفسه، مثل عمليات أنجولا، والبوسنة والهرسك، وكرواتـــيا، وموزمبيق، والصومال. وكان للعبء الكبير الذي تحملته الأمم المتحدة من ناحـــية الـــتمويل، وتوفير العاملين، والتوقيت لهذه العمليات الكبيرة والعاجلة، أثر سلبي فـــي قدرتها على توفير إجراءات تدخل فعالة وعاجلة. وزادت الشكوك في قدرة مجلس

الأمـــن علـــى مواجهة التهديدات للسلام الدولي والأمن، كما بدأ التساؤل حول مصداقية المجلس بصفته السلطة السائدة لضمان السلام الدولي والأمن.

وبـــدأ في الظهور، في السنوات الأخيرة، معيار جديد لإدارة أزمات الأمن الدولي، يـــتلخص في تحمل الأقاليم وما تحتها نصيباً من المسئولية، والمشاركة في أعباء حفظ الـــنظام لديهـــا، وبذلك تخفف من أعباء الأمم المتحدة في هذا الشأن. وكما سنرى فيما بعـــد، تقـــود هـــذا الاتجاه الولايات المتحدة، التي تطالب الآخرين بالمشاركة في تحمل الأعـــباء. وأحـــدث دلـــيل علـــى هـــذا الاتجاه هو مساندة الولايات المتحدة لدور أكبر "لمســـئولية الدفاع الأوروبية"، في مقابل "مسئولية الدفاع الأطلنطية"، وهذه هي المقدمة لمـــبدأ الأمن العالمي المنتظر. ويتفق مع هذا الاتجاه الجديد ما تكرر سماعه مؤخراً من عبارة "حلول أفريقية لمشاكل أفريقيا".

وغـــنى عن الذكر أن أهمية أفريقيا ضمن الشواغل السياسية-الاستراتيجية العالمية للغـــرب قـــد تراجعت بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، وكما يقول بوزان بحق (١٩٩١، ٤٣٥)، لقـــد أصـــبح الدور الجيو-استراتيجي لأفريقيا هامشياً من وجهة نظر المصـــالح الغربـــية. ويـــبدو أن أوروبا بالذات قد بدأت توجه اهتمامها إلى مناطق من العـــالم لها معها ارتباطات ثقافية، واقتصادية، واستراتيجية أوثق. ولعل الاهتمام الشديد الذي يبديه الاتحاد الأوروبي بمشاكل أمن يوغوسلافيا السابقة، في الوقت الذي لا يبدي فيه اهتماماً مماثلاً لأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، ورواندا، وبوروندي، والصومال، وغينيا، وسيراليون شاهد على ذلك. وبالمثل، يُتوقع أن تحصل دول البحر المتوســـط علـــى مـــزيد من اهتمام الاتحاد الأوروبي والموارد خلال السنوات القادمة، وبالطـــبع فهـــذه الـــدول جـــيران أقـــرب من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. والاتحاد الأوروبي يخشى على أمنه من المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا، ومن شبح الإسلام السياسي في الجزائر ومصر. وليس من الغريب إذن أن نجد القواعد العسكرية الأوروبـــية في أفريقيا جنوب الصحراء تغلق أبوابها الواحدة بعد الأخرى، ويُطلب من الأفريقيين أن يدافعوا عن أنفسهم (روجومامو، ١٩٩٩).

وعـــلاوة علـــى ذلـــك، فقـــد تدهورت قيمة أفريقيا السياسية كتابع إيديولوجي أو دبلوماســـي بالنســـبة للغـــرب، وكانـــت الحرب الباردة قد أوجدت في الماضي مجالاً دبلوماســـيا وإيديولوجـــياً للدول الأفريقية لتعبر عن مصالحها القومية الخاصة. فقد كان الاتحـــاد الســـوفيتي حلـــيفاً للدول الأفريقية يعتمد عليه نسبياً في الصراع العالمي ضد الاســـتغلال الإمبريالـــي، وفقـــدان العدالـــة، والسيطرة الأجنبية. وبالتحالف مع البلدان

الاشتراكية في الأمم المتحدة وغيرها من المنابر العالمية، أمكن الاستماع إلى الأصوات الأفريقية، وأصبح لتصويتها قيمة تُطلب لذاتها. وفي السنوات الأخيرة، تبلور اتجاه نحو عزل القارة الأفريقية، وكان هذا واضحاً في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية؛ وفي المفاوضات من أجل التعاون والتنمية بين الاتحاد الأوروبي، وبلدان أفريقيا، والكاريبي، وبلدان المحيط الهادي؛ وفي دورة أوروجواي للتجارة، حيث لم يجرِ الالتفات إلى احتياجات التنمية الأفريقية بالقدر الكافي. وفي جميع الحالات المذكورة، لم تحظَ قضايا رئيسية – مثل فقدان الأمن السياسي، والتخلص من النفايات السامة، والديون الخارجية، والوصول إلى السوق، وأسعار السلع، والمساعدات الخارجية، والآثار العالمية للعولمة، والتصحر – إلا باهتمام عابر. ويلاحظ فانتو تشيرو أن ما زاد من تهميش أفريقيا في تلك الاجتماعات المهمة، كان عجز مندوبيها عن التجمع في شكل مشترك للتعبير عن مطالبهم (تشيرو، ١٥٠،١٩٩٦).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، ازداد الأمل في أن تتخذ الأمم المتحدة دوراً أكثر توازناً ونشاطاً كصانع للسلام وحافظ له. وقد قدم الأمين العام في ذلك الوقت بطرس بطرس غالي تقريره المعنون "برنامج من أجل السلام" (١٩٩٢)، وبه توصيات طموحة بشأن دور الأمم المتحدة للتدخل في الصراعات الداخلية، والمساعدات الإنسانية. وفي الواقع، كانت الأمم المتحدة قد تدخلت في العراق لحماية الأكراد من عمليات الإبادة الجماعية من جانب الرئيس صدام حسين، وكانت هذه أول مرة منذ أزمة الكونغو، التي تتخذ فيها الأمم المتحدة موقفاً باعتبار مشكلة داخلية في بلد ما قضية أمن دولي. وبعدها اتخذ مجلس الأمن قرارين بإنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين لمحاكمة المسئولين عن جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم إبادة جماعية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. كذلك، أجاز المجلس في ١٩٩٩ إقامة ما يعتبر محميتين في كوسوفو، وتيمور الشرقية لحماية السكان المحليين.

ولكن فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال، التي انتهت في أكتوبر ١٩٩٣، غيرت سياسة الغرب بشأن التدخل في أفريقيا بشكل جذري. فمنذ ذلك التاريخ، دعت الولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة مجلس الأمن إلى اتخاذ مواقف أكثر انتقائية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخل في الصراعات الداخلية التي سببت الكثير من الدمار في أفريقيا. وبعد الخبرة المؤسفة في الصومال، انسحب الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، بالتدريج من أية جهود لإدارة الصراع في أفريقيا، بل لقد ساد شعور "بالتشاؤم من أفريقيا"، و"الإعياء من الصراع". ومن حينها، كان رد الفعل الضعيف

والمتراخي لمجلس الأمن في مواجهة الصراعات الداخلية في بوروندي، ورواندا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، انعكاساً لمواقف الولايات المتحدة المتحفظة. وعلاوة على ذلك، فقد أظهر الغرب استعداداً لترضية جوناس سافيمبي عندما رفض نتائج الانتخابات في أنجولا؛ كما اتخذ موقفاً سلبياً من الإبادة الجماعية في رواندا؛ وتردد في مواجهة أزمة اللاجئين في الكونغو الديمقراطية؛ وتمنع عن التدخل عند حدوث انقلابات ضد الحكومات المنتخبة في الكونغو (برازافيل)، وساحل العاج. كذلك، تقبل الغرب حكومات مشكوك في صحة انتخابها، وذات سجل سيئ لحقوق الإنسان، طالما أنها حققت استقراراً مقبولاً من وجهة نظره، مثل إثيوبيا، وأوغندا، والجابون (أوتاواي، ١٩٩٩).

وكما أشرنا من قبل، بدأت في الظهور سياسة ضمنية تشجع ما سمى "الاستجابة في طبقات"، للصراعات الأفريقية. تتقوم المنظمات المحلية والوطنية بالاستجابة أولاً، ثم تتبعها الهيئات تحت الإقليمية ثم الإقليمية، وفي النهاية تأتي استجابة المجتمع الدولي. "وبحسب واضعي هذه السياسة، فإن الهدف منها هو تشجيع المبادرات الأفريقية لوضع حلول أفريقية للصراعات الأفريقية، وبناء عليه اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية مؤخراً خطوات جريئة لتطوير قدراتها التنظيمية على إدارة الصراعات الإقليمية. ولذلك، فليس من الغريب أن نرى قوات حفظ السلام في سيراليون تعمل تحت علم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدلاً من القبعات الزرق للأمم المتحدة. وبنفس المنطق، اجتمعت الأطراف المتحاربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في لوساكا بزامبيا، في يوليو ١٩٩٩، لتوقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار كانت جماعة التنمية لأفريقيا الجنوبية هي التي توسطت من أجلها، وبمبادرة منها، مع دور ثانوي للأمم المتحدة. وفي الواقع أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي يطلب منها حلفاؤها السابقون في الحرب الباردة أن تنشئ قواتها الخاصة لحفظ السلام والمساعدات الإنسانية (كليفر و ماي، ١٩٩٥).

وتحت تأثير الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة في الصومال، ولكي تقلل من تكلفة عمليات التدخل في أماكن غير استراتيجية من العالم، اقترحت الولايات المتحدة فكرة "مبادرة الرد على الأزمات الأفريقية" كاستجابة لما اعتبرته "اضطراباً سياسياً مزمناً في أفريقيا"، وتقضي المبادرة بتدريب وتسليح قوة أفريقية تضم من خمسة إلى عشرة آلاف جندي للتدخل السريع في الأزمات الأفريقية. وليس المطلوب تجنيد جيش دائم، وإنما قوات جاهزة للتدخل يمكن جمعها بسرعة تحت راية الأمم المتحدة أو

ـــطمة الوحـــدة الأفريقـــية، ومهمتها العامة هي القيام بمهمات المساعدة الإنسانية، أو . ـــظ الســـلام. وهدفهـــا بالـــتحديد هو توفير القوات لحماية "مناطق آمنة" في مناطق الصـــراع، وضـــمان وصـــول المساعدات الإنسانية، تحت مهمات الباب السادس من الميـــثاق. وتعهـــدت الولايـــات المتحدة بتوفير المعدات والتدريب، وكذلك مهمات النقل الجـــوي لضـــمان ســـرعة التدخل، وكذلك لرفع كفاءة الاستخبارات والإدارة (فرازير، ١٩٩٧،١٠٩-١١٠)

ورحبـــت بالاقـــتراح بحرارة القوى الأوروبية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، وكذلك بعـــض الـــدول الأفريقـــية، وكلفـــت القيادة الأوروبية للجيش الأمريكي بالقيام ببرامج التدريـــب العســـكري في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان الهدف رفع القدرة العسكرية لقوات أفريقية مختارة حتى تتمكن من القيام بعمليات حفظ السلام في حالات الأزمات. ولهـــذا الغرض أقر الكونجرس قانون حل الصراعات الأفريقية في عام ١٩٩٤، والذي يـــتعهد بـــتقديم المســـاعدة المادية والفنية لإعطاء القدرة الأفريقية على حل الصراعات الطـــابع المؤسســـي، علـــى أن توضع الموارد تحت تصرف منظمة الوحدة الأفريقية، والمـــنظمات الإقليمـــية، والحكومات الوطنية. وكانت الدول المنتظر اشتراكها في هذه القـــوات هـــي السنغال، ومالاوي، وأوغندا، وإثيوبيا، ومالي، وغانا. وكان المأمول أن يخلق قيام هذه القوات، الشعور بين الأفارقة بأن الدول والمنظمات الأفريقية باتت تلعب دوراً نشـــطاً فـــي إدارة الصـــراعات وحلهـــا، وأن الغـــرب لن يتورط، بعد ذلك، في صـــراعات أفريقية معقدة بلا نهاية. وشككت بعض البلدان الأفريقية، ومن بينها جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وتانزانيا، في جدوى المبادرة، باعتبارها مجرد وسيلة لحث الأفارقة على تنفيذ سياسات وقرارات ليست من صنعهم.

وبـــنفس الطريقة، تنسحب فرنسا ببطء، ولكن بتصميم من أفريقيا. وقد كانت إحدى المهـــام الاستراتيجية التاريخية لفرنسا هي توفير الدعم العسكري للبلدان الأفريقية التي تـــتحدث بالفرنســـية. وقد قامت فرنسا بدور "الشرطي" في القارة، وذلك بإقامة اتفاقيات دفـــاع ووضـــع قـــوات في عدد من البلدان الأفريقية، منها جمهورية أفريقيا الوسطى، وســـاحل العـــاج، وجيبوتـــي، وجابون، والسنغال. واستخدمت فرنسا قواتها في تشاد، والصـــحراء الغربـــية، وزائـــير. وبهذه الترتيبات استطاع الجيش الفرنسي التدخل في أفريقـــيا، فـــيما لا يقل عن ثلاثين مرة خلال العقود الأربعة الأخيرة. ولكن، مع توقف الحرب الباردة، لم تعد فرنسا تفضل استخدام قواتها في حل مشاكل أفريقيا الداخلية، بل لعلهـــا كانـــت مـــن أوائل أعضاء الاتحاد الأوروبي التي اقترحت تكوين قوات تدخل

أفريقية خاصة تقوم أوروبا والولايات المتحدة بتجهيزها، وتدريبها، وتمويلها (جي، ١٩٩٥). وباختصار، تُركت أفريقيا للاعتماد على نفسها، وهذا الأمر مطلوب بالتأكيد، إذ يجب على أفريقيا أن تمتلك الشجاعة والثقة بالنفس التي تمكنها من وضع حد للشلل الذي تعاني منه بعض بلدانها واقتصاداتها، وذلك عن طريق تبني مفهوم التغيير الهيكلي الجماعي.

ولهذا المفهوم الجديد للإدارة الدولية للأمن عدة مزايا، ولو نظرياً. أولاً أن الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية هى التى ستعانى بشكل مباشر من انعدام الاستقرار في منطقتها، إذ ستتحمل تكاليف العناية باللاجئين، وتوفير مناطق آمنة للثوار، كما ستضطر لزيادة الإنفاق العسكري، والمعاناة من انخفاض النمو الاقتصادي. أي أنه من مصلحة المنظمات الإقليمية أن تحافظ على السلام، والأمن، والاستقرار في إقليمها، وهذا يقتضي العزم والإرادة على المحافظة على الاستقرار. ثانياً، أن أعضاء منظمة إقليمية معينة، يكونون عادة، أقرب إلى تفهم ظروف الصراع في إقليمهم، لأن لهم نفس الخلفية الثقافية، وقد يتحدثون نفس اللغة، بل قد تكون لهم علاقات شخصية بالقادة المعنيين مما يؤدي لمزيد من التفهم، وقد يؤدي لحوار بناء على أساس من الثقة الشخصية. ثالثاً، أن المنظمات الإقليمية لما لها من معرفة بأوضاع إقليمها، قد تستجيب لأزمة ما وهي في مراحلها البدائية وقبل أن تتعقد الأمور. ومع ذلك، فالرغبة في ضمان الأمن الإقليمي قد لا تقترن دائماً بالقدرة على تحقيقه.

٤- إدارة الصراع في أفريقيا

١/٤ أسباب الصراع ودوراته

كما بينا فيما سبق، تثبت أغلب الصراعات الحالية في أفريقيا أن التهديد الأمني للدول والسكان في الوقت الحالي مصادره اقتصادية، وبيئية، واجتماعية أكثر من كونها عسكرية، أو من خارج القارة. ومنذ بداية التسعينيات أحرزت القارة اللقب المشكوك فيه وهو أنها صاحبة المركز الأول في عدد الصراعات المسلحة، والأزمات المعقدة. وفي التقرير المرفوع لمجلس الأمن عام ١٩٩٨، شكا الأمين العام كوفي أنان من أوضاع الأمن في أفريقيا، قائلاً:

"نشبت أكثر من ٣٠ حرباً في أفريقيا منذ عام ١٩٧٠، ووقعت أغلبها داخل الدول. ففي عام ١٩٩٦ وحده، كانت ١٤ دولة من بين ٥٣، تعاني من صراع مسلح، وفقدت أكثر من نصف عدد القتلى بسبب الحرب في العالم، وبلغ عدد اللاجئين،

والمشـــردين، والعائديـــن أكـــثر مـــن ٨ ملايين شخص. وعرقلت هذه الصراعات كل الجهود الأفريقية لضمان الاستقرار طويل المدى والرخاء والسلام لشعوب القارة....إن مـــنع هـــذه الحروب لم يعد مجرد هدفه حماية الدول أو الحلفاء، وإنما حماية الإنسانية جمعاء" (أنان، ١٩٩٨).

وكما وضح الأمين العام، لا يمكن اعتبار الصراعات داخل الدول في أفريقيا كأنها مجرد انحرافات عابرة عن حالة الاستقرار العادي في المنطقة، ويرى بعض المراقبين أن حالات الصراع المعقدة تنشأ عن مشاكل مزمنة وغير قابلة للحل. ولا ننوي هنا أن ندخـــل في أسباب الصراعات العنيفة في أفريقيا، ويكفي القول إن مصادر الصراع في القـــارة معقـــدة ومتعددة الأوجه، ويتدخل فيها الكثير من اللاعبين، وبذلك يتعذر نسبتها لمصدر وحيد، وقد ساهمت قوى محلية، وقومية، وإقليمية، ودولية في إذكاء كل حرب في المنطقة تقريباً. وتميز أغلب النظريات بين الأسباب الهيكلية للصراعات ("الجذور"، أو "فقـــدان الـــتوازن")، وبيـــن العوامل المساعدة، أو الدافعة. والعوامل الهيكلية تشمل الظـــروف السياســـية، والاقتصـــادية، والاجتماعية مثل قمع الدولة، وانعدام المشاركة السياســـية، ونظـــم الحكم السيئة، وانعدام المساواة في توزيع الثروة، والتكوين العرقي للمجتمع، وتاريخ الخلافات بين الجماعات، وهي جميعاً تزيد من قابلية المجتمع للوقوع فـــي الصـــراع. أما العوامل المساعدة أو الدافعة، فكثيراً ما تكون عبارة عن أحداث او تطـــورات سياســـية تدفع التوترات الكامنة للظهور والتفاقم، ويمكن أن تتضمن ظهور إيديولوجـــيات جذرية جديدة، أو قهر جماعات سياسية، أو صدمات اقتصادية حادة، أو تغـــيرات فـــي الســـلطة السياســـية أو انهيارها، أو سياسات جديدة متحيزة، أو تدخل خارجـــي، أو انتشـــار التسلح (أزار، ١٩٩٠، أزار وبيرتون، ١٩٨٦، وديفيز وجور، ١٩٩٧).

مـــن المفيد أن نوضح أن الصراعات تنتج عن عدد كبير من العناصر المترابطة، ويشارك في إذكائها لاعبون كثيرون، وقليلاً ما تسير وفق نموذج ثابت يمكن التنبؤ به، ولكـــن لتســـهيل الدراســـة، تبنى فريق العمل التابع للجنة مساعدات التنمية في منظمة الـــتعاون الاقتصـــادي والتنمية (١٩٩٨)، نموذجاً لدورة الصراع يحتوي أربع مراحل. والمـــرحلة الأولى تسمى "الوضع الطبيعي والسلام"، حيث يبدو البلد في حالة استقرار ظاهري، مع أنه قد يكون معرضاً لنشوب الصراع، وفي هذه المرحلة، يمكن لدراسات تقيـــيم المخاطـــر أن ترســـم السياســـات لاتخاذ إجراءات لدعم الاستقرار على المدى الطويـــل. وتســـمى المرحلة الثانية "التوترات المتزايدة"، إذ يبدأ الصراع في الظهور،

فتزداد التوترات، والشكوك المتبادلة، ولكن أعمال العنف لا تحدث إلا بشكل متقطع، وهنا يكشف التحليل العوامل الدافعة، ويشير إلى المبادرات الوقائية الممكنة في المدى القصير. وتسمي المرحلة الثالثة "الصراع المكشوف"، وفيها يتخذ العنف مستوى مرتفعاً، وتتعطل (مؤقتاً) الاختيارات السلمية، وتتخذ إجراءات رد الفعل للحد من العنف، وحماية السكان المدنيين. كما تتخذ إجراءات توقعية لتجديد فرص إعادة السلام، ومواجهة عوامل إدامة الصراع. أما المرحلة الرابعة فتدعى "الانتقال لما بعد الصراع"، وفيها تتوقف أعمال العنف، ولكن تسود الوضع شكوك سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وفيها يحتاج الأمر إلى تحليل التوترات الهيكلية، القديم منها والجديد، ومواجهتها ببرامج إعادة الإعمار، والتنمية طويلة المدى.

ولنا بعض الملاحظات على هذا الإطار شائع الاستعمال. أولا، من النادر أن يجري الانتقال من مرحلة لأخرى بشكل محدد، حتى إن بدا ذلك معقولاً، فأغلب الصراعات تتأرجح بين مرحلة وأخرى على مر السنين. ثانياً، قد تدفع الطبيعة المحددة للدورة، حسب النموذج، إلى التركيز على "معالجة الأحداث" بدلاً من البحث عن بدائل هيكلية لكسر الدورة. ثالثاً، يبعد الشكل المحدد ظاهرياً للدورة الانتباه عن مراحل التحرك من مرحلة لأخرى. ومع ذلك، فالنموذج أداة جيدة لتوضيح ديناميات وضع الصراع بتحديد العوامل الهيكلية الفاعلة، ووضع خطة متكاملة تواجه جميع مراحل دورة الصراع بشكل منظم (كوستي وجلبرت، ١٩٩٨).

٤/٢سجل منظمة الوحدة الأفريقية

على الرغم من أن أحد الأهداف الأولية لمنظمة الوحدة الأفريقية هو التعامل مع الصراعات بين الدول الأعضاء، فإن دورها كان على الأرجح كنوع من ردود الأفعال عند التعامل مع التهديد للأمن القومي أو الإقليمي. ولمدة طويلة امتنعت المنظمة، طبقاً لميثاقها، عن التدخل في الصراعات الداخلية، فالميثاق بتكريسه لمبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، أكد عجز المنظمة عن معالجة أوضاع الحكم السيئ، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فالهيئات الواردة في ميثاق المنظمة، كانت إما غير معنية، أو عاجزة عن وضع حد للصراعات المسلحة، أو معالجتها، فلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي أنشئت في الستينيات، كان مقضي عليها من البداية، حيث لم يكن مقرراً لها أن تعالج الصراعات الداخلية. كذلك لم يكن من صلاحياتها منع تفجر الصراعات. فهذه الآلية القانونية كان دورها أن تشجع الدول

الأعضـــاء علـــى الـــتقدم للتحكيم لحل الخلافات بينها، ولكن طول الإجراءات القانونية وارتفـــاع تكلفـــتها جعـــل الكثير من الأعضاء يحجمون عن الالتجاء إليها، وبالتالي لم تُســتخدم علــى الإطلاق، وقد حُلت في عام ١٩٧٧، وفضلت المنظمة اتباع إجراءات أخـــرى لحـــل الخلافات. وعلاوة على ذلك فلجنة الدفاع التي وردت في المادة ٢٠ من الميثاق، لم تُنشأ على الإطلاق.

وعلـــى ذلك، فقد قامت مفوضيات ولجان محددة المهمة من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقـــية، بمســـئولية إدارة الصـــراعات في أفريقيا، لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. وقد اســـتخدمت المنظمة، وبعدها تجمعات تحت الإقليمية، المساعي الحميدة لبعض رؤساء الـــدول، والأمين العام، وبعض الساسة المخضرمين، للوساطة لحل الصراعات، وذلك مـــن بـــاب الدبلوماســـية الوقائية. ومن بين هذه الحالات، الوساطة حول خلافات حول الحدود، والمزاعم حول حدوث أعمال تخريبية من بعض الدول ضد دول أخرى، وفي بعـــض الحـــالات القلـــيلة، في حروب أهلية. ومن حالات الوساطة الناجحة، كان حل الخلافـــات بشأن الحدود بين الجزائر والمغرب، وبين الصومال وإثيوبيا، ومؤخراً بين إثيوبـــيا وإريـــتريا. ومع ذلك، فكثير من هذه الجهود، لم يكن له أثر فعال، وذلك يرجع جزئـــياً إلـــى أن المـــنظمة لا تملـــك آلـــيات إجبار، وكل ما تملكه أن تدعو الأطراف المتـــنازعة أن تحافظ على مبادئ المنظمة. فهي لا تستطيع أن تكون قوات فعالة لحفظ الســـلام، أو فـــرض السلام، كما بينت بوضوح حالة أزمة تشاد في الثمانينيات. وتأكد ذلـــك من عجزها عن منع أوغندا ورواندا من الاستمرار في احتلال الولايات الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أواخر التسعينيات.

كان نشاط منظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام محدوداً خلال الستينيات والســـبعينيات، ولكـــنها قامـــت بدور ملحوظ في تعبئة المساهمات العسكرية الأفريقية لقـــوات حفـــظ السلام أثناء حملات الإبادة الجماعية في رواندا، وبعدها، قامت المنظمة بإرســـال مراقبيـــن عسكريين إلى بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والحدود الإثيوبية الإريترية. وقامت كذلك، بإرسال مراقبين للانتخابات في عشرات البلدان، بما فـــي ذلك استفتاءات حول حق تقرير المصير، والإصلاحات الدستورية. وتقوم المنظمة بدور مهم لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا بدعمها للعمليات الديمقراطية التي تضمن حل الخلافات داخل المجتمعات المختلفة بطريقة سلمية، وآليات مؤسسية نظامية.

ومـــع تـــزايد الصـــراعات بيـــن الدول بشكل كبير خلال التسعينيات، أصبح من الواضـــح أن أســـلوب السبعينيات والثمانينيات لحل الصراعات بشكل عرضي لم يعد

مجدياً، ولذلــك أقــرت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٩٣، إنشــاء آلية منع الصراعات، وإدارتها وحلها. وكانت مهمة هذه الآلية أن تتوقع حدوث الصـــراعات وتحاول منعها، وأن تشارك في أنشطة تحقيق السلام وبنائه. وفي حالات الصـــراع العنــيف، اتفق على تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجية تحقــيق الســلام. ورغم إعادة التأكيد على مبدأ احترام سيادة الدول، وسلامة أراضيها، ورفــض التدخل في الشئون الداخلية، كلفت الآلية بالتعامل مع الصراعات الداخلية في حالــة وجــود انــتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو فظائع مرتكبة. وكان الهدف من التركــيز علــى الإجراءات المسبقة والوقائية هو محاولة الاستغناء عن إجراءات حفظ السلام الأكثر تعقيداً، والأكثر كلفة، وكما قال أمين عام المنظمة سالم أحمد سالم: "نظراً لأن كــل أفريقــي مسئول عن أمن شقيقه، ونظراً لأن الحدود بين بلداننا مصطنعة في أغلــب الأحــوال، فــإن علينا، نحن الأفارقة، أن نستخدم علاقاتنا الثقافية والاجتماعية لتفســير مــبدأ عدم التدخل بشكل يسمح لنا باستخدامه لصالحنا لمنع الصراعات وحلها (سالم، ١٩٩٢، ١١-١٢).

وتقــوم آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، حول جهــاز مركزي يعتبر الأمين العام والأمانة العامة للمنظمة ذراعه العاملة، وهو يتكون مــن مكتــب (مــن الرئيس الحالي للمنظمة، ورئيسها السابق، ورئيسها القادم)، وثلاثة أعضـــاء مــن الأقالــيم الخمس الكبرى في القارة، وهؤلاء يتغيرون سنوياً. وينعقد هذا المكتــب دوريــاً مــرة كل شهر على مستوى السفراء، ومرتين في العام على مستوى وزاري، ومــرة كل عام على مستوى الرؤساء. وعلى خلاف مجلس الأمن، لا تعكس قــرارات الجهاز المركزي القوة النسبية لأعضائه، وإنما تتخذ بالتوافق العام، كذلك لا تــأخذ الآلــية بمــبدأ الأعضاء الدائمين (أي القوى الإقليمية الرئيسية) والأعضاء غير الدائميــن، فمبدأ المساواة المطلقة في السيادة هو السائد. وعلى الرغم من قيامه بمهمات مــثل مجلــس الأمــن فى مراقبة أوضاع الأمن في القارة، واتخاذ القرارات المناسبة للمحافظــة علــيه، فــإن الجهــاز المركــزي لا يملك القوة الجماعية لتنفيذ قراراته أو فرضــها. ويتضــح الضــعف المؤسسي للجهاز المركزي عندما نجد أن تدخل منظمة الوحــدة الأفريقــية في بوروندي فشل لمعارضة حكومتها له، وأن منظمة يونيتا لم تنفذ اتفــاق الســلام الــذي وُقع في لوساكا، وأن جزر القمر رفضت توقيع العقوبات التي فرضــتها المنظمة على العصبة الانفصالية في أنجوان. وفي نظرة عامة على الأمور، نجــد أن الــنجاح المحــدود لآلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها، يعود إلى الضعف

الهيكلـــي للدول الأفريقية مجتمعة ومنفردة، وكذلك للضعف التنظيمي للجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

نجحت أغلب مبادرات الأمن الجماعي المتكاملة في أنحاء العالم المختلفة، اعتماداً علـــى وجـــود قيادة قوية وذات عزيمة، وهـــي ما يصفه روبـــرت كيوهانه (١٩٨٠) "بـــنظرية الاســـتقرار الســـيادي"،[٧] بمعنى وجود نواة إقليمية يمكن أن تعمل كقوة دافعة لـــتطوير ترتيـــبات أمنـــية مستقرة، و يكون القادة على أعلى المستويات، على استعداد لتحمل العبء الأكبر في برنامج الأمن الجماعي، وفي ضرب المثل في الامتثال لقواعد النظام وإجراءاته، حيث يكون ارتباطهم بهذا النظام، وقدراتهم، ووثوقية الاعتماد عليهم بـــلا مطعـــن. وفي المستوى الأدنى، تعني القيادة السيادية الاستعداد والقدرة على تقديم مزيج من الحوافز الإيجابية والسلبية لأعضاء النظام الأمني بما يضمن امتثالهم. وتدعم القـــوة الاقتصـــادية والاســـتقرار السياســـي للقائد السيادي، على سبيل المثال، الحيوية الاقتصـــادية للإقليم واستقراره السياسي، كما تنمي روح التعاون بدفع البلدان الأضعف أو الأقـــل رغـــبة مع الجماعة، لأن البعض قد لا يكونون قادرين على السير مع البقية بـــنفس السرعة. ويمكن افتراض أن مجموعة إقليمية، أو تحت إقليمية تكون أكثر كفاءة وفاعلـــية في ظل قيادة سيادية من جماعة أكثر عدداً، فهي توفر ظروف "توافق القيادة" حـــول القضـــايا الحساســـة مـــثل "نقط التدخل" في إدارة الصراع، وأساليب التحرك، والـــتعاون والتنسيق مع بقية الشركاء من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية. ومثل قواعد الـــتحرك هـــذه، تضـــمن كفـــاءة الجماعة الأكبر (أيوب، ١٩٩٥، وكوبشان وكوبشان، ١٩٩١).[٧]

ومـــن الناحية العملية، فإن المساواة بين كيانات كاملة السيادة، كانت دائماً أسطورة مرحب بها في مجال العلاقات الدولية، ولكنها لم تكن حقيقة أبداً، لأن هنالك دوماً قوى أكـــثر ســـيطرة مـــن غيرها، ولذلك كانت مكلفة، صراحة أو ضمناً، بمسئولية فرض الامتـــثال للنظم المتفق عليها. ومن الأمثلة البارزة على نظم للتعاون المبني على القيادة الســـيادية الـــناجحة في أيامنا هذه، دور الولايات المتحدة في الناتو، وألمانيا في الاتحاد الأوروبـــي، وجـــنوب أفريقـــيا فـــي الاتحاد الجمركي لبلدان أفريقيا الجنوبية. وبنفس المـــنطق، يمكـــن لجـــنوب أفريقـــيا، ونيجيريا، ومصر، وأنجولا أن تلعب هذا الدور الاســـتراتيجي فـــي نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، بصفتها أعضاء دائمين في الجهاز المركـــزي، وكذلـــك فـــي أجهزة الأمن والدفاع المناظرة في المنظمات تحت الإقليمية

الخاصــة بكــل منهم. ومن المنطقي أن الدول التي تتحمل عبء عمليات السلام، يكون لها وزن أكبر في اتخاذ القرار بما يتناسب مع هذا الدور.

ومن المفهوم، أنه في ظل غياب إرادة جماعية قوية، وقدرة كافية على التدخل في نطــاق مــنظمة الوحــدة الأفريقية، قامت بعض المنظمات تحت الإقليمية، بل بعض الحكومــات الأفريقــية، بتخطي آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها. والتدخلات التي حدثت مؤخراً من جانب بعض الحكومات الأفريقية في بلدان مجاورة لإعادة الحكومات الدســتورية، أو وقــف التهديدات للسلام، أو لفرض السلام دليل على العجز المؤسسي لمــنظمة الوحدة الأفريقية. [vi] وعلاوة على ذلك، ففي غياب جهاز قوي لاتخاذ القرارات داخــل المــنظمة، عجــزت عــن التدخل الفعال في بعض البلدان الكبيرة مثل أنجولا، والســودان، وجمهوريــة الكونغــو الديمقراطية، بل لقد عجزت حتى عن وضع خطط فعالة لإدارة الصراع في هذه البلدان الثلاثة الموبوءة به. [vii]

يقــوم الأميــن العــام لمــنظمة الوحــدة الأفريقية، ومركز إدارة الصراع بدور الســكرتارية للآلــية، كما يقومون بدور وكالة التنفيذ. وقد أُنشئ مركز إدارة الصراع لــيقوم بــدور جهــاز الدراسة للآلية، وإلى جانب ذلك، وبصفة خاصة ليزيد من فعالية المنظمة. وفي هذا السبيل، استخدم المركز عدداً من المستشارين لرفع قدراته التحليلية، وذلــك مــن خلال بعض البرامج الممولة من الخارج. وفضلاً عن ذلك، ولتسهيل عمل مركــز إدارة الصــراع، ســمحت آلــية منع الصراعات وإدارتها، وحلها بإنشاء نظام للإنــذار المبكر يغطي القارة بأكملها، وينتظر أن يقوم هذا النظام، عند اكتماله، بتوفير معلومــات مــبكرة دقــيقة وموثوقة عن أي صراعات محتملة، ويساعد الخبراء على اقــتراح الردود الممكنة المختلفة. ويجب التنسيق بين نظام الإنذار المبكر والمعلومات هــذا وبين ما يماثله في التجمعات تحت الإقليمية، كما يجب أن تبنى شبكات التحكم في الصــراعات على مستوى القارة بشكل يسمح بضبط الجهود الجماعية، والتنسيق بينها. ولكــن يجــب أن نؤكد أن التجاوب السريع والحاسم مع الأزمات في أفريقيا، سيتوقف لحد كبير، على تكوين الجهاز المركزي وهيكله.

وإلــى جانــب مركز إدارة الصراع، أنشأت آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها صندوقاً للسلام تابعًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، لدعم جهود المنظمة لإدارة الصراعات، ويمــول الصــندوق بنســبة خمســة بالمائة من ميزانية المنظمة، إلى جانب التبرعات الطوعية من الدول الأعضاء، ومن المصادر داخل أفريقيا. [viii] كذلك يمكن للأمين العام أن يقــبل تبرعات من مصادر خارج أفريقيا بعد موافقة الجهاز المركزي، ووفقاً لمبادئ

الميثاق. [x] ويحتاج الأمر إلى النظر على وجه الاستعجال في موضوع صندوق السلام حتى يمكن وضع استراتيجية لتعبئة الموارد، كما يجب أن تتضمن الخطط المستقبلية دراسة شاملة لتكلفة أنشطة تسوية المنازعات، وإعادة التعمير، وهي غير واضحة في الصلاحيات الحالية لصندوق السلام.

وفضلاً عن ذلك فالآلية تتطلب من منظمة الوحدة الأفريقية أن تنسق جيداً مع الأمم المتحدة في المحافظة على السلام، والأمن، والاستقرار في القارة. وهنالك عدد من الاقتراحات العملية للتعاون والتنسيق بين المنظمتين، ومن بينها المساعدة الفنية، وتبادل الموظفين، ومكاتب الاتصال، والمهمات المشتركة، وتدريب القوات، وخزن المهمات مسبقاً. ومع ذلك، كما يقول ريتشارد جوزيف (١٩٩٧)، فإنه بالرغم من العبارات الدبلوماسية المنمقة التي تحفل بها أغلب الوثائق، لا توجد حتى الآن، رؤية مشتركة، متفق عليها لمشاركة نشطة، وتعاون، وتنسيق في الاستجابة للصراعات المسلحة في أفريقيا. وفي حين يتفق الطرفان على "التشاور، وتبادل المعلومات، وتنسيق التحرك المشترك"، فإن هناك حاجة للاتفاق على تفاصيل تحقيق هذه الأهداف، وعلى أفريقيا أن تتخذ المبادرة، ولا تتوقع أن تصلها هذه الهدايا "على طبق من الفضة". وعلى أفريقيا أن تتجنب القيام بتوزيع أدوار ومهام على المنظمات الإقليمية، وتحت الإقليمية، تكون غير واقعية من ناحية، ومن الناحية الأخرى تعفي المجتمع الدولي من مسئوليته الأساسية عن الأمن والسلام العالميين.

ومنذ إنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها، وحلها، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية عدداً كبيراً من الإجراءات التمهيدية والمبادرات تهدف إلى توقع الصراعات في القارة الأفريقية، ومنعها، ومن بينها وضع نظام الإنذار المبكر (ما زال في المراحل الجنينية)، وقدرة على التحليل تمكن المنظمة من الإلمام مبكراً بمواقف الصراع المحتملة. وكذلك، جرت عدة جهود دبلوماسية وقائية بإرسال مبعوثين خاصين لمناطق أزمات (مثل جزر القمر في عام ١٩٩٧، والكونغو برازافيل في عام ١٩٩٣، وإثيوبيا- إريتريا عام ١٩٩٨، وساحل العاج عام ٢٠٠٠)، وكذلك عدد من التحركات المحدودة لاحتواء صراعات. ولكن، كما أوضحنا من قبل، فنظراً لضعف المنظمة تنظيمياً وهيكلياً، لم يتحقق نجاح كبير. ويأسف أمين عام المنظمة لهذه الأوضاع قائلاً: "...كثيراً ما بحثنا عن منظمة الوحدة الأفريقية لتتدخل بطريقة بناءة في موقف صراع، فلا نجدها، فإذا وُجدت، نتبين أنها غير مجهزة للتدخل الفعال" (سالم، ١٩٩٢).

وقد قام عدد من الدول الأفريقية، والجماعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، منذ التسعينيات، وقد شعرت بالإحباط بسبب سجل الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية، في حفظ السلام، بتولي مزيد من المسئولية عن إدارة الصراعات، بهدف خلق بيئة يكون فيها السلم والاستقرار، والديمقراطية هو القاعدة. وعلى المستوى تحت الإقليمي، قامت تنظيمات التعاون والتكامل الاقتصادي مثل "إيكواس"، و"سادك"، و"إيجاد"، بمزيد من التعاون من أجل الأمن، وإدارة الصراع، وقد عدلت معاهدات وبروتوكولات تكوينها بالتدريج، لتشمل تدابير لضمان السلم والاستقرار الإقليمي. وكما حدث في حالة منظمة الوحدة الأفريقية، تحولت المنظمات الاقتصادية تحت الإقليمية، من تدابير إدارة الصراع الفردية، إلى التوجهات والتدابير النظامية، وهي تختلف كثيراً فيما بينها من حيث الاستعداد والقدرة على لعب دور أمني جماعي. وهكذا، ففي عملية تعلم، ومراعاة للظروف السياسية الدولية، أضيف كثير من القضايا السياسية الخلافية، إلى مجال التعاون والتكامل، الأمر الذي أطلق عليه أساتذة التكامل الوظيفي الجديد تعبير "النتائج الجانبية" (كابورازو، ١٩٧٠).

وكانت أول التدابير المؤسسية لضمان الأمن تحت الإقليمي في غرب أفريقيا، هو بروتوكول بشأن التعاون المتبادل في شئون الدفاع وقّع في ١٩٨١، وجاء تكوين فريق إيكواس للرصد "إيكوموج"، في أغسطس ١٩٩٠، كاستجابة مباشرة للوضع الأمني المتدهور في المنطقة. وفي أقل من عقد من الزمان، استدارت "إيكوموج" من حفظ السلام وفرضه في ليبيريا، إلى التدخل الإصلاحي في سيراليون وغينيا بيساو. وفي يونيو ١٩٩٦، أضيف إلى معاهدة "سادك"، جهاز السياسة والأمن والدفاع، وتحت هذه المظلة قامت جنوب أفريقيا وبوتسوانا بإفشال انقلاب في ليسوتو باستخدام الضغط الدبلوماسي، والتهديد بالعقوبات الاقتصادية، والقيام بعملية تدخل لمدة سبعة أشهر، لوقف التدهور الأمني في هذه الدولة العضو في "سادك". وتدخلت زيمبابوي، وأنجولا، وناميبيا تحت نفس هذه المظلة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن دون تحقيق نفس النجاح. وتولت هيئة التنمية بين الحكومية "إيجاد"، دور إدارة الصراع بالوساطة بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكن، كما لاحظ بعض المراقبين، فإن التدخلات التحت- إقليمية في اتجاه السلام والأمن في أفريقيا، لا تضيف إلا القليل من الإمكانيات لإدارة الصراع، فالتحالفات الإقليمية وتحت الإقليمية بين الدول ذات القدرة والإرادة لا تملك ما يمكنها من تحقيق الأمن في القارة دون

الدعـــم المستمر من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي (هتشفول ١٩٩٩، وآننج ١٩٩٩).

٥- الطريق إلى الأمام

وكمـــا أشـــرنا مـــن قبل، ففي حين نشبت في أفريقيا، في الفترة بعد نهاية الحرب البـــاردة صـــراعات أكـــثر من أي منطقة أخرى بالعالم، فإن اهتمام الولايات المتحدة وأوروبـــا بهـــا قد غدا هامشياً، فما الذي تستطيع أفريقيا أن تحققه لنفسها؟ وكيف يمكن لمـــنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة تحقيق رؤية مشتركة لمشاركة فعالة، وتعاون وتنســـيق في الاستجابة لحاجات القارة من أجل السلام، والأمن، والمساعدات الطارئة، والتعمـــير، والتنمـــية؟ وما هو الدور التكميلي الذي يمكن للمنظمات تحت الإقليمية أن تلعـــبه للمحافظـــة علـــى السلام والاستقرار في منطقتها؟ وكيف يمكن للمنظمات تحت الإقليمـــية أن تـــرفع مـــن قدرتها الداخلية على الاستجابة المسبقة والفعالة للصراعات المسلحة؟ وسنحاول فيما يلي الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

١/٥ إشارات الإنذار المبكر والتحرك الوقائي

يمكـــن نظـــرياً تحديد دورة الصراع بالتعبير: سلام- صراع - حل، ولكن الأمور تكـــون، فـــي الواقع، أكثر تعقيداً مما يظهر عادة. وكما سبق أن أشرنا، فحتى في وقت السلم النسبي، يمكن أن تتدهور الأوضاع في بعض البلدان إلى احتمال انفجار الصراع العنـــيف، ورغم أن هناك مراحل واضحة للصراع إلا أنه ليس من الضروري أن تسير بالترتيـــب النموذجـــي. وهـــنالك عدد من العناصر التي تحدد ما إذا كان الصراع في تـــزايد، أو فـــي تـــناقص، أو أنـــه يسير بوتيرة ثابتة، مما يعني أن انتقال الصراع من مرحلة لأخرى ليس بالضرورة نتيجة لحدث محدد في لحظة الانتقال.

ومنع الصراعات هو بالأساس عملية طويلة المدى، وهي تحتاج إلى استراتيجيات وسياســـات طويلـــة المـــدى تمـــنع ظهور الظروف التي أدت لتفاقم الصراع في المقام الأول. واتـــباع هـــذه السياسات والاستراتيجيات أمر جوهري للبلدان والمجتمعات التي تـــريد الحـــد من فرص تفاقم الصراعات في المدى البعيد، ومن المهم التأكيد على بناء الـــتحركات المخططـــة جيداً لمواجهة الأسباب العميقة للصراع، على أساس تحليلات مســـبقة دقيقة، ويمكن الوثوق بها. والإنذار المبكر الفعال يجب أن يبنى على المعلومات التاريخـــية، والاجتماعـــية، والسياسية، والإنسانية، حتى يمكن التنبؤ بديناميات الصراع

المعيــن، والوســائل اللازمة لمواجهته بفعالية قبل أن يصل إلى مرحلة الأزمة. ونظام الإنــذار المــبكر الفعــال يحــتاج إلــى التغلب على مشكلتين أساسيتين وهما: مشكلة المعلومــات، وتعنــي الحصــول علــى المعلومات الموثوق بها كماً وكيفاً في الوقت المناســب، والتحلــيل الســليم الذي يتجنب إساءة الفهم، أو إساءة تقدير احتمالات تفاقم الصراع أو تراجعه، أو أثره على مصالح الأطراف المختلفة، أو المخاطر المحتملة في حالــة التحرك أو اتخاذ موقف سلبي. وتظهر الحاجة إلى المتخصصين والتكنولوجيات الملائمــة (جــورج وهــول، ١٩٩٧)، وهــذا يعني أنه على منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلــك المــنظمات تحــت الإقليمــية، أن تعبئ باحثين لهم القدرات المناسبة للمراقبة والتحليل، وكذلك توفر التكنولوجيات التي تسمح بالوصول إلى المعلومات المتاحة على نطاق العالم.

وتحلــيل الإنــذار المــبكر يتيح نظرة متعمقة للصراعات النامية، ويقترح أساليب المواجهــة، ويحول هذه التحليلات، والتدخلات المقترحة، إلى الأجهزة الحساسة المكلفة بالقــيام بالــتحرك الوقائي. والأهمية الاستراتيجية لمنع الصراعات، تجعل من الأفضل المشــاركة فــي تحليل أهم القضايا محل النزاع، بين عدد كبير من الأطراف المعنية. ويلعــب الإنذار المبكر دور التحرك الوقائي، عندما يُشرك فيه أطراف الصراع بهدف اســتخدامه كوســيلة لحثهم على التخفيف من حدة تصرفاتهم المثيرة للنزاع، أو عندما تُشــرك فيه هيئة سياسية من سلطتها اتخاذ القرار، بحيث يمكنها البدء فوراً في تحرك وقائي.

عــندما يتماســك الأفــراد أو الجماعــات في وضع صراع خطير، ويعتقدون أن الخــلاف بيــنهم غــير قابل للحل، تسود بينهم مستويات عالية من التوتر وعدم الثقة، وتمنع مشاعر القلق والغضب أي حوار بناء، أو تقارب. وفي هذه الحالة، يمكن لتدخل طــرف ثالــث أن يؤثــر على مسار أي صراع حاد منظم بأكثر من طريقة، وفي هذه المــرحلة المــتقدمة، يجب أن تُستدعى الدبلوماسية الوقائية لتحول بين تحول الخلافات القائمــة مــن الــتحول إلى صراع حاد، أو منع هذه الصراع من التوسع إذا بدأ. وكما يلاحــظ جورج وهول، فإن الدبلوماسية الوقائية هي آلية حفظ السلام المطلوبة أكثر من غيرها، والأقل تكلفة:

"قد يثور الخلاف بشأن "تحديد مجال الدبلوماسية الوقائية"، وكذلك حول مدى فائدة هذه الآلية أو الاستراتيجية أو تلك المستخدمة في موقف معين،...ولكن لا خلاف حول

الأهمـــية المركـــزية للحصول على إنذار في الوقت المناسب بشأن الأزمات البادئة أو التي تتطور ببطء، إذا ما كان للدبلوماسية الوقائية أن تؤثر" (جورج وهول،١،١٩٩٧).

ولكـــن عـــندما تصـــبح أوضاع الأزمة واضحة، يجب النظر في التدابير الوقائية وتنفـــيذها على وجه السرعة، فالتدابير المناسبة وفي الوقت المناسب، قد تنجح في وقف العوامـــل الدافعـــة نحـــو المواجهـــة المفتوحة، والصراع الكبير. ويدخل عدد كبير من الأدوات للوســـاطة وحـــل الصـــراعات، تحت باب التحرك الوقائي، ومنها الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والتدخل العسكري. وهنا من الضروري تدخل طرف ثالث، وسيط مـــن خارج البلاد، رجل حكيم يقبله الجميع، ويحسن هنا، اللجوء للمساعدات الإنسانية إذا أمكـــن للمســـاهمة في دفع الجهود. وفي بعض الحالات الخطيرة، يحتاج الأمر إلى فـــرض وقـــف شـــامل لإطلاق النار حتى يمكن وصول المساعدات الإنسانية لضحايا الحـــرب، والمشـــردين. وعلى الرغم من أهمية الإجراءات قصيرة المدى وضرورتها، فـــلا بـــد من التركيز على التدابير طويلة المدى لبناء السلام، ويجب التنسيق بدقة بين تدابـــير منع الصراعات، ومبادرات حل الصراع، وإقامة السلام، إذا كان لها أن تلعب دورهـــا في مساندة الجهود الأخرى. وفي التحليل الأخير، يجب أن تتجه جميع الجهود نحو الجذور العميقة المسببة للصراع.

ويمكـــن الـــنظر إلـــى عملـــية الوســـاطة كأحد أشكال عملية بناء الثقة. وتنبع ثقة المتخاصـــمين مـــن توقـــع الحياد والعدالة من جانب الوسيط. ويجب إشراك أفراد من المجـــتمع المدنـــي فـــي جميع مراحل المفاوضات بقدر الإمكان، على أن يشتركوا في جمـــيع الإجراءات، فوزنهم الأدبي قد يلعب دوراً مهماً في النتيجة النهائية للمفاوضات، وكذلك في تنفيذ الاتفاق. ويجب أن تكون أي وعود متطوعة، أو مكافآت للأطراف، أو تأكيدات، مقبولة على علاتها. وعندما يبدي الوسطاء تحيزاً لمصلحة طرف ما، أو ضد طـــرف آخـــر، فـــإنهم يفقدون الثقة الواجبة، ويخربون العملية. وكما تثبت الخبرة فإن الوســـاطة عملـــية محفوفـــة بالمخاطـــر وليس هناك ضمان للنجاح، وما يتحقق بجهود مضـــنية قـــد يتـــبدد في لحظة كما حدث في جهود الوساطة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، في قضية رواندا في أروشا في أوائل التسعينيات. فجهود منع الصراع وبناء السلام يجب أن تكون متماسكة، وشاملة، ومتكاملة، وموجهة نحو جذور الصراع، لكي تكـــون فعالـــة، ودائمة الأثر. وتكامل جميع الأدوات السياسية (دبلوماسية، وعسكرية، وتعـــاون فـــي الـــتجارة، والتنمـــية) بناء على أهميتها النسبية، شرط لضمان التماسك والتنســـيق. وعـــلاوة علـــى ذلـــك فمحاولات منع الصراع يجب أن تأخذ في الاعتبار

إمكانـيات الـتعاون الدولي ونقاط ضعفه، فأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، والبلدان المجاورة، لها جميعاً أدواراً مهمة تلعبها.

يقـول جنتلسـون (٢٠٠٠، ١): "لا يمكـن التشـكيك فـي دور الدبلوماسـية الوقائـية...تـتحرك مـبكراً لتمنع الخلافات من التفاقم، أو المشاكل من التعقد. تخفف التوترات التي قد تؤدي إلى الحرب إذا تعقدت. تتعامل مع خلافات اليوم قبل أن تصبح أزمـات الغد." ومع عدم التشكيك في دورها، فإن سجل الدبلوماسية الوقائية في مرحلة مـا بعـد الحرب الباردة، كان، في أحسن الفروض، غير مشجع. [x]ويجب أن نؤكد أنه حتى عندما كانت المعلومات والتحليلات متوفرة لدى راسمي السياسات، فإن الاستجابة السـريعة لـم تحدث، فالمعرفة بقرب حدوث صراع لم تؤدِ دائما إلى الإرادة السياسية للـتحرك. وتدل الخبرة الأخيرة بوضوح، أن القرار بالتدخل في صراع معين، كان في الأغلـب، مبنياً على حسابات الدول الأعضاء عما يحقق لها المصلحة الوطنية الأكبر. [xi]والإرادة السياسية الكافية هي الرباط الضروري بين المعرفة والتحرك، وهكذا، فالأمم المـتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لم تتمكنا من تعبئة القوة الدولية لمنع تفاقم الصراع فـي الكونغو برازافيل وجزر القمر رغم وجود علامات إنذار موثوق بها. فلكي يكون الإنـذار المـبكر مجديـاً، يجـب أن يساعد على خلق الإرادة السياسية، والقدرة على التحرك على المستويين الوطني والدولي. وهناك عدد من التدابير السياسية التي يمكنها أن تضـمن فعالـية الـتحرك السياسي العاجل، ومنها تدعيم التنسيق والتعاون، ووضع إجراءات للطوارئ، وتسهيل إجراءات الميزانية لتمويل التحركات الوقائية.

٢/٥ الصراع العنيف، والوساطة، وحفظ السلام

وعـند تحول الصراع إلى مرحلة المواجهة العنيفة، يجب بذل الضغط الدبلوماسي وغـيره من الموارد، لتحقيق التخفيف العاجل والفعال للصراع والسلام، وشرط النجاح لـتدخل طرف ثالث هو حدوث درجة معينة من "النضج" للصراع، بمعنى أن الصراع قـد غـدا ناضجاً للحل. وهذا يحدث عادة عندما يصل الوضع إلى ما تدعوه الأدبيات مـرحلة مـأزق التوقف المؤلم، حيث يشعر كل من الطرفين أنه لن يستطيع كسب أية مـيزة باسـتخدام القـوة، ويـبدأ في دراسة الاختيارات الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بشـعور الجانبيـن بـأن تكلفـة المواجهة المستمرة تزيد عن تكلفة الوصول إلى حل بالتفاهم. ويعني النضج الوصول إلى حالة من التساوي في القوة بين الطرفين، حتى إذا كانت مصادر القوة لديهما مختلفة، فعندما تمنع قوة كل من الطرفين الهزيمة، ولكنها لا

تحقـق النصر، يتحقق مأزق التوقف المؤلم الذي يساعد على حل الصراع. وهذا شرط ضـروري، ويجب ان يستغله طرف ثالث بأمل التدخل لحل الصراع بنجاح (زارتمان، ١٩٨٩)، ولكنه يضيف أن مأزق التوقف المؤلم، يصبح ملتبساً في حالة الصراع متعدد الأطـراف والأبعـاد، مثل ما حدث في الصومال، وفي الكونغو الديمقراطية، حيث قد يشـجع على التخلي، وقد ثبت أن المفاوضات الجادة، تصبح ممكنة عندما يفوق الخوف من استمرار القتال الخوف من الوصول إلى اتفاق.

وبعـد الاتفـاق علـى السلام، تغدو المهارة في التنفيذ، والمرونة السياسية، أكثر حـيوية. ومـن المفهـوم، أن المخـاوف الأمنـية تصل إلى قمتها في مرحلة التنفيذ، فالاتفاقـيات التفاوضـية كثيراً ما تكون هشة، وصعبة التنفيذ، ويخشى كل من أطراف الصـراع الغـش مـن جانب الطرف الآخر، ولذلك، يجب على الوسطاء أن يتصرفوا بخـيال واعٍ لتشـجيع جميع الأطراف على الحفاظ على الاتفاق، وذلك يخلق بيئة تدعم ارتباط كل من الجانبين بتعهداتهما.

وقـد أدخلـت دائـرة التنمـية الدولية في المملكة المتحدة (١٩٩٥) تعبير "إطار المعنييـن" إلـى أدبيات إدارة الصراع، وهذا الإطار يوفر خريطة للمعنيين الأساسيين، وعلاقـتهم بجذور الصراع، والعلاقات فيما بينهم، وبرنامج كل منهم وقدراته، والجهود الجارية لإقرار السلام. والتحليل المبني على هذه الخريطة، يبين النقاط المناسبة للتدخل مـن أجـل بناء السلام، وكذلك الأخطار المحتملة، و"المفسدين"، وهي تشير أيضاً، إلى الجماعـات التـي قـد تحـتاج إلى دعم أو مساعدة. وهذا يمكّن من وضع استراتيجية مشـاركة لبـناء السـلام مؤسسة على مصالح المعنيين الأساسيين وقدراتهم، وتعطيهم أدواراً ملموسـة. وبعـد الوصول إلى الأسباب العميقة للصراع، واتجاهاته، واللاعبين المعنييـن، يجـب تحديـد الأهـداف لاستراتيجية لبناء السلام. ويحتاج الأمر لمواجهة الأسـباب العمـيقة للصـراع بطـريقة شاملة تأخذ في الاعتبار الترابط بين الأدوات الأساسـية وهي الدبلوماسية، والتعاون من أجل التنمية، والتجارة، والمالية، والعسكرية، والهدف هو تحقيق أكبر قدر من التماسك والانسجام بين الأنشطة المختلفة. وبعد عملية التخطـيط، تـبرز اسـتراتيجية للصراع للبلد المعني، وهي تبين القضايا الاستراتيجية الرئيسـية، وتحـدد الأهـداف المتتابعة، من المستوى الكلي إلى الجزئي، ومن المدى القصـير إلـى المـدى الطويـل. وتحدد هذه الاستراتيجية كذلك، الأدوات الأساسية، واللاعبيـن المهمين، كما تحدد إطاراً زمنياً واقعياً، والموارد اللازمة. وقبل كل شيء،

يجــب أن تحــدد استراتيجيات منع الصراع وبناء السلام، برامج ومشروعات ملموسة وقابلة للتنفيذ، موجهة لحل مشاكل معينة.

وعملــيات حفــظ السلام هي آليات عملية الغرض منها التدخل لمنع الصراع من الــتفاقم، وخلــق بيــئة مناسبة للتسوية السياسية. ووفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المــتحدة، تــتخذ عمليات حفظ السلام أحد شكلين: إما مهمة مراقبة عسكرية، وإما قوة حفــظ الســلام الكاملــة. وفي الحالة الأولى، ترسل قوة عسكرية غير مسلحة لمنطقة الصــراع لمراقبة وقف العمليات العسكرية بعد اتفاق الجانبين على وقف إطلاق النار. وفــي الحالــة الثانية، تستخدم قوات عسكرية، أو شبه عسكرية، لأداء مهمات موسعة لحفــظ السلام، وتقوم هذه القوات، التي قد تضم آلاف الجنود المسلحين، بفرض السلام عــن طــريق إقامــة مناطق عازلة لفصل القوات المتحاربة، والإشراف على انسحاب القــوات الغازية من المناطق التي احتلتها أثناء القتال. وفي بعض الحالات يكفي التهديد باســتخدام القــوة لوقــف القتال، كما حدث في حالة قوات المهمات المتحدة في تدخلها المبكر في الصومال.

وعــلاوة علــى ذلــك، فعمليات حفظ السلام تحتاج إلى صلاحيات دقيقة ومحددة للعمليات يمكن ترجمتها إلى أعمال محددة على الأرض لتحقيق أهداف واضحة، وتأخذ هــذه الصلاحيات في الاعتبار ضرورة أن تنفذ القوات مهمتها بشكل محايد، وأن تعمل بموافقــة جمــيع أطراف الصراع. كذلك يجب أن تحدد هذه العمليات في إطار الموارد التــي يرتبط المجتمع الدولي بتوفيرها. وقبل كل شيء يحتاج حفظ السلام إلى مجموعة مــن المهــارات والخــبرة، من بينها ضبط النفس، والقدرة على التفاوض، والوساطة والارتباط.

ولا توجــد خطــط جاهــزة لبناء المجتمعات بعد الحرب، فعلى الرغم من التشابه الكبــير للــتحديات التــي تواجه أغلب المجتمعات بعد الحرب، فإن السياق السياسي، وتركيــب القــوى المؤثرة، والمؤسسات، فريدة في كل حالة. وليس من الممكن تكرار سياسات ثبت نجاحها في حالة معينة، على حالة أخرى، ولكن من الممكن بالطبع، تعلم دروس النجاح والفشل السابقة. وعملية بناء السلام الشاملة، يجب أن تبدأ عادة بمناقشة الخلفــيات لمحاولــة الوصول إلى الجذور العميقة للصراع، ثم يُرسم إطار استراتيجي للــبلد و/أو الإقلــيم يحــدد الــتوجه طويل الأمد لمواجهة دورة الصراع الكاملة. وهذا الإطــار يبيــن علامات الطريق لعملية تحويل الصراع على المدى الطويل، وهو يحدد مجموعــة كاملة من الأنشطة الهادفة لإقرار السلام والمحافظة عليه، عن طريق وضع

التدابير لدعم اتفاق سلام بعد انتهاء الصراع. وهو يعمل على تغيير المناخ السياسي، والمؤسسي، والاجتماعي، والاقتصادي الذي قام فيه الصراع العنيف. وبعد الاتفاق على السلام والتوقيع على ذلك، يحتاج الأمر إلى المساعدة الدولية المنسقة لمراقبة وقف إطلاق النار؛ وتسريح القوات المتقاتلة؛ وإنشاء شرطة مدنية؛ وإعادة بناء الإدارة المدنية، وخلق آليات للمشاركة في الحكم؛ وإعادة سلطة القانون، وسلطة قضائية فعالة وشرعية؛ وتدعيم المجتمع المدني؛ وإعادة التعمير الاقتصادي والنفسي. وفي القلب من عملية بناء السلام، إقامة حوار سياسي وطني واسع القاعدة ومستدام، يحاول الإجابة على القضايا الحساسة المتعلقة بأشكال التمثيل السياسي، واقتسام السلطة، وتضميد جراح المجتمع، وأخيراً أبنية الحكم والمجتمع.

٣/٥ التصالح، وإعادة التعمير، وبناء السلام

عادة ما تكون عملية المصالحة وإعادة التعمير طويلة، وشاقة، ومكلفة، فالحكومة الجديدة ستحكم شعباً مصدوماً، واقتصاداً مدمراً، مع توافر الأسلحة الصغيرة، وجهاز حكومي مفكك، وإقليماً مزروعاً بالألغام الأرضية. وينظر إلى إصلاح العلاقات، وإعادة الثقة بوصفهما من أول التحديات التي يجب مواجهتها في مجتمعات ما بعد الحرب، فالعلاقات يجب علاجها حتى لا تكون ذكريات الماضي المرة، عقبة في سبيل بناء المستقبل. وهذا لا يعني إعادة الماضي، وإنما يعني تحديد أدوار جديدة، وعلاقات سليمة بين الناس، وبين الجماعات العرقية أو الدينية، وبين السلطات والجماهير، وهو يعني كذلك، الاتفاق على نظام جديد للعلاقات والقيم الاجتماعية. إذا ووجه تحدي إعادة بناء المجتمع لنفسه كمهمة مشتركة، فإنه سيشفي العلاقات الجريحة، ويعيد الكرامة والثقة، والثقة في المستقبل، حيث يتعلم الناس سوياً كيف يتعاملون مع إرث الماضي.

والمصالحة فكرة ملتبسة لحد كبير، فقد تعني أموراً مختلفة للأفراد المختلفين، ومع ذلك فقد ارتبطت هذه الفكرة بأنشطة محددة في أفريقيا. ففي موزمبيق أظهر القرويون قدرتهم على بناء ثقافة السلام، وفي جنوب أفريقيا ورواندا، أجريت تجارب مختلفة حول كيفية التعامل مع جرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي مجال المصالحة "التقليدية"، وتقنيات حل الصراع، استخدمت أنشطة اجتماعية من بينها جلسات الاستماع العلنية، والمباركات التقليدية المشتركة، والتعبير الرمزي عن المغفرة، والعقوبات البدنية، ودفع تعويض للأطراف المتضررة على حساب "المذنب"، وقد ساهمت هذه الإجراءات، في بعض الحالات، في تسهيل بناء التفاهم والوفاق،

ولكـن في حالات أخرى، لم يستفد منها إلا الممسك بالسلطة، وعائلته، والقريبون منه. وما يثير الكثير من القلق بشأن ممارسات المصالحة التقليدية هو أن الممسكين بالسلطة هـم في الغالب الأعم من الرجال، وحيث نجحت هذه الممارسات، فإنها تستبعد النساء عـادة، وتعنـي ببناء السلام بين الرجال، ويجري تجاهل احتياجات النساء واستبعادها بالكـامل. وهـناك حاجة عاجلة لإدماج احتياجات النوع الاجتماعي في جميع عمليات بناء السلام في أفريقيا في المستقبل.

والـتحدي الصـعب الآخـر الذي يواجه بناء السلام، هو كيفية التعامل مع قضايا الـبراءة والذنب، والعدالة والإفلات من العقاب، وفكرة الغفران والتصالح، فهذه القضايا ضـرورية لموافقـة الكثير من الناس على السلام المستقر. وفي بعض الأحوال تكون رغـبة الـناس فـي تحقـيق العدالة أقوى من الرغبة في الحصول على مجرد السلام السـلبي، وقـد يكفـي الاعـتراف بالجرائم التي ارتكبت في أثناء الصراع في بعض الحالات، ولكن كثيراً ما لا يجري هذا الاعتراف بشكل مرضٍ عند انتهاء الصراع. إن مـا يتفق عليه في التسوية السلمية، بل ويعزز في المدى القصير، قد يضر بفرص بناء سـلام إيجابي على المدى الطويل، فاتفاقيات السلام التي تُوقع بتعجل، وتحتوي الكثير مـن إجـراءات العفو، والقليل من لجان كشف الحقيقة، قد تضر بفرص الوصول إلى تصالح، وحل الخلافات على الأرض (بانكهرست، ١٩٩٨).

كذلـك مـن المهـم التأكيد على أن مرحلة إعادة التعمير بعد الصراع تكون هشة بالضـرورة، ويصعب التنبؤ بها، وغير مستقرة، وهذا يعني أن تكون عمليات التأهيل، وإعـادة التعمير، والمصالحة بعد انتهاء الصراع، مستمرة ومرنة. والظروف يمكن أن تتغـير بسرعة في سياق الصراع، ويحتاج الأمر إلى تعديل المشروعات والبرامج بعد بدئها، وبعض فرص السلام قد لا تظهر إلا بعد العمل مع السكان المحليين لفترة طويلة مـن الوقـت. وفي حين نجحت جهود تحويل الصراع في بعض الحالات، في المدى القصير، فقد فشلت في وضع البلدان التي تحتدم فيها الصراعات على طريق الاستقرار طويل المدى، والتنمية المستدامة، ويتضح هذا من تكرر عودة بعض البلدان التي تلقت مسـاعدات دولـية ذات قـيمة إلـى حالة فقدان الاستقرار. والتعامل مع احتمال تجدد الصـراع يحـتاج إلى فهم شامل وعميق للخلفيات والأسباب العميقة. والتدابير المتخذة لمواجهـة نـتائج الحرب، مثل برامج التأهيل وإعادة التعمير، يجب أن تركز، في نفس الوقت، على منع احتمالات العودة إلى المواجهات العنيفة.

وصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، لا يهتم كثيراً بأنشطة إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع، فالمنظمة تركز، في الواقع، على تقديم الحماية، والمساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً. وكان هناك إهمال عملي للمصالحة وإعادة التعمير في ليبيريا، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق. وحتى إذا اهتم الصندوق بهذه الأنشطة، فلا يتوقع أن يكون له دور مؤثر دون تعبئة المساعدة الدولية المالية والفنية. وكما تظهر خبرة ما حدث في كوسوفا، فقد كلف مجلس الأمن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتنسيق الجهود الدولية لمساندة أعمال إعادة التعمير، وطبقاً لهذا التكليف أصبحت المؤسستان مسئولتين عن "تنسيق الأمور المتعلقة بعودة الاقتصاد إلى طبيعته، والإصلاح، وإعادة التعمير، في منطقة جنوب شرق أوروبا"، بما في ذلك تعبئة دعم المانحين، وتقديم التحليل الاقتصادي، وتطوير الشروط المناسبة، وتنفيذ الخطط والبرامج. ولتنفيذ هذا التكليف، أنشئ مكتب مشترك بين الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في بروكسل، وافتتح موقع على الإنترنت لتقديم المعلومات عن البلقان. ويقول التقرير الأولي "إن استجابة المجتمع الدولي للأزمة، كانت سريعة" (البنك الدولي، ١٩٩٩). وبالمقارنة كانت خبرة أفريقيا لما بعد الصراع أقل من ذلك بكثير، فالمساعدات الضرورية لم تصل، وعندما تُقدم تعهدات، يجري دفع المساعدات ببطء لا يسمح بتخفيف آثار الصراع على الأفراد ولا بتسهيل الانتقال من مرحلة المساعدات إلى مرحلة إعادة التعمير.

وكما حدث في كوسوفا، على مؤسسات بريتون وودز أن تنظر في تبني برامج للإصلاح الاقتصادي في أفريقيا تكون داعمة للسلام، بما في ذلك إجراءات فعالة لتخفيف عبء الديون، وتعزيز المساعدة والاستثمار الأجنبيين، لتدعيم جهود التنمية طويلة المدى، واستعادة العافية الاقتصادية بعد الصراع. وبنفس الروح يجدر بمنظمة التجارة العالمية أن تنظر في تبني "تلك المعاملة الخاصة والمميزة" للبلدان الأفريقية في نظام التجارة العالمي، وفي هذا المجال، يجب أن تكون المادة ٣٤ (٨) بشأن التجارة والتنمية من اتفاقية الجات، والتي تسمح للبلدان النامية بمرونة عدم الارتباط بمبدأ المساواة في المعاملة مع البلدان المتقدمة، جزءًا لا يتجزأ من المادة ٢٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وفضلاً عن ذلك، يجب تشجيع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تقديم ضمانات جدية للاستثمار للشركات القائمة في بلدانها والتي قد ترغب في الاستثمار في إعادة التعمير في أفريقيا، ومثل هذه التدابير قد

تساعد على قيام عملية إعادة تعمير وتنمية مستدامة في أفريقيا بعد الصراع (جريفين وماكنلي، ١٩٩٦، روجومامو، ١٩٩٩).

ومن المهم أن نشير إلى ضرورة الربط بين الحلول العاجلة التأثير مثل بناء البنية التحتية، والاستثمار الاجتماعي و/أو توزيع العدد والأدوات الزراعية، وبين البرامج طويلة المدى، لتأكيد الاستدامة. ولضمان الامتثال، يجب أن تتضمن اتفاقيات السلام بوضوح حوافز إيجابية وأخرى سلبية، فتوسع البرامج وتحسينها يجب أن يُربط بالتنفيذ الدقيق لكافة تفاصيل الاتفاقية. ومن المفهوم أن انتهاء الحرب الباردة قد سهل توقيع العقوبات على الدول والأنظمة المارقة، فلم يعد هناك "فرسان سود" لا يمكن المساس بهم، ويمكن تجميع تحالفات دولية واسعة لمساندة العقوبات مثلما حدث في حالة العراق (١٩٩٠)، وهايتي (١٩٩١-٩٤)، ويوغوسلافيا (١٩٩٢-٩٥).[xii] وإلى جانب الدول والمنظمات الدولية، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً قائداً في إدارة الصراعات في أفريقيا. وقد لعبت هيئات المجتمع المدني المحلي، مثل مجالس الشيوخ، ورجال الصناعة، وجماعات النساء دوراً حيوياً في بناء السلام في أغلب البلدان الأفريقية، فقد ساعدت على ملء الفراغ المؤسسي، خاصة في الأماكن التي كانت فيها المؤسسات الحكومية إما ضعيفة أو غير موجودة. فالنساء اللاتي يمثلن، بلا شك، أغلبية المجتمع المدني المستهدف في أثناء الصراع المسلح، لم يعدن مجرد ضحايا للحرب، بل قد أصبحن من اللاعبين المهمين والمساهمين الرئيسيين في عمليات بناء السلام في القارة.[xiii] وفضلاً عن ذلك، تقوم منظمات كثيرة للمجتمع المدني، متخصصة في إدارة الصراع، بخدمات جليلة في التدريب، والوساطة، وتحليل الصراع، على المستويين الإقليمي والقاري. وقد كانت الجماعات المناضلة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا من العوامل المساعدة المهمة لإحداث تغيرات اجتماعية في تلك البلاد، كذلك عملت المنظمات الدينية بدأب على تعزيز السلام والديمقراطية، في كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وهناك توافق متزايد على الحاجة إلى مشاركة قوية بين منظمة الوحدة الأفريقية، والحكومات الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، والمأمول أنه في خلال عمليات التجديد الاجتماعي والمؤسسي الجارية حالياً، ستعيد منظمة الوحدة الأفريقية، والحكومات الأفريقية تعهدها بإقامة مشاركة نشيطة مع منظمات المجتمع المدني في تعزيز وبناء ثقافة السلام في القارة. وهذا يعني، قبل كل شيء، خلق بيئة تمكن من تعبئة قدرة

الجماهـير علــى التنظـيم الذاتــي، أي بعبارة أخرى، منح منظمات المجتمع المدني الأفريقي القوة للعمل من أجل السلام ، والأمن، والتنمية.

٦- الخاتمة

يتســق الاتجاه الحديث نحو الإقليمية الأمنية مع الرؤية التالية للحرب الباردة، عن المســئولية المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية، فقد أقامت الأمم المتحدة وعدد من المنظمات تحت الإقليمية آليات مؤسسية لإدارة الصراعات في أقالــيمها. وعلــى الرغم من أوجه القصور لمثل هذه المبادرات في بدايتها، فإنه يجب الــنظر إليها على أنها المؤشر إلى الأشكال الجديدة لعمليات حفظ السلام على المستوى الإقليمــي، وهــي تحتاج إلى أكبر دعم ممكن. والمؤسسات تحتاج وقتاً لتنمو وتنضج، وتســتمر. وإذا ما قسنا على سجل الأمم المتحدة بشأن مبادرات السلام، يمكن القول إن جهود حفظ الأمن الأفريقية الحالية تسير في الطريق الصحيح. وكما قلنا من قبل، فإنها تعطــي العمليات الاجتماعــية قدراً من القدرة على التنبؤ، وهي تحدد، كذلك، القواعد والحــدود، وتشــجع علــى الامتــثال، وترسم الطرق لمعاقبة المخالفين. ولهيكلة هذه المنظمات الأمنية الجماعية، وتقويتها، نقترح إجراء مناقشة واسعة في كل إقليم أفريقي لتحديد مصادر الخطر على أمنه، واقتراح الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها، والآليات المؤسســية لحســن إدارتها. وللوصول إلى ذلك، يجب الوصول إلى توافق بشأن أنواع وطبــيعة التهديدات الوطنية والإقليمية للسلام، والأمن. وهذه الاستراتيجية ستوسع نظام إدارة سياســة الأمــن، وتعمقهــا، وتجعلها أكثر ديمقراطية، مع أنها كانت عادة مشوبة بالســرية. وســيكون مــن الأصــوب أن يبدأ برنامج الأمن الجماعي الواقعي بأهداف محــدودة، ثم تتوسع وتتقوى مع مرور الزمن، فمثل هذه الاستراتيجية ستمنع السياسيين المتحمســين مــن الجــري وراء أهداف غير مناسبة، وخيالية إلى حد بعيد (مالان، ١٩٩٩).

ولتدعــيم قدرة إدارة الصراع لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأقاليمها، اقتُرح أن هناك حاجــة لإعــادة تحديــد هــياكلها التنظيمية، وكذلك التنسيق بين شبكات إدارة الصراع المخــتلفة فــي القارة، كما لوحظ أن المحافظة على السلام الجماعي والأمن في أفريقيا أكــثر حساســية مــن أن يترك للسياسات القديمة بشأن المساواة بين الدول الأعضاء، والــتوافق الشــعبي. وعلى الرغم من أن مبدأ المساواة بين الدول، من المبادئ المهمة للســيادة بين الدول، فإنه كثيراً ما عطل عملية اتخاذ القرارات في مجال السلام والأمن

فـــي أفريقيا، ولذلك اقترحنا إعادة هيكلة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية على غـــرار مجلـــس الأمن، لضمان مبدأ العضوية الدائمة لعدد مختار من الدول الأعضاء الرئيســـية، التي ستحمل العبء الأكبر للمحافظة على السلام والأمن في القارة في إطار ترتيبات الأمن العالمية البازغة. وكذلك اقترح أن إجراءات اتخاذ القرار وتنفيذه للجهاز المركـــزي يجـــب أن تعكـــس عدم التساوي بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، وقد لوحـــظ أن المخاوف، والحساسيات، والشكوك من تطلعات الهيمنة للأعضاء الأكثر قوة في المنظمة، واحتمالات تحيزهم، سيجري موازنتها بالتدريج، ولكن بالضرورة، بوزن بقية الأعضاء غير الدائمين.

وقـــد قيل كذلك، إنه حتى في ظل المشاركة في تحمل مسئوليات الأمن، فإن الأمم المـــتحدة تحـــتفظ بمسئوليتها الرئيسية في المحافظة على سلام العالم وأمنه، وفي ذات الوقـــت، علـــى منظمة الوحدة الأفريقية أن تتفاوض على آليات واقعية، ومتفق عليها، لتنســـيق الردود على الصراعات الأفريقية مع الأمم المتحدة ومنظماتها تحت الإقليمية. ويـــبدو من العملي والواقعي، أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بمعالجة عدد محدود من مـــناطق المســـئولية الحـــرجة، مما يمنع بعض الزعماء المتحمسين من الاندفاع وراء أهـــداف خيالـــية، وغير ملائمة. وفي هذا المجال على المنظمة القارية أن تعبئ مقدماً مجموعـــات مشـــتركة مـــنها ومن الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبناء السلام، وخدمته، لمـــناطق المشـــاكل فـــي أفريقـــيا، وهذه المجموعات تحدد أساليب المشاركة في حفظ الســـلام، وتحدد المسئوليات وتوزعها، بحسب المميزات المختلفة لكل من اللاعبين بما فـــيهم مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات تحت الإقليمـــية، والمـــنظمات غير الحكومية. ومن المفهوم أن هذه المجموعات ستستفيد من القـــوى من خارج المنطقة، بالاستناد إلى وزنها الأدبي، وقدراتها العملية، ومصداقيتها، وشـــرعيتها، ومواردهـــا. وبالمـــثل، علـــى منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظماتها تحت الإقليمـــية، لكي تستطيع المشاركة بفاعلية في حفظ السلام على نطاق واسع في أفريقيا، أن تنشـــئ قـــوة حفظ السلام السريعة التي كثر الجدل حولها مؤخراً. وحفظ السلام في أفريقـــيا مستقبلاً، سيحتاج إلى تحريك قوة لها من العدد والمعدات ما يسمح لها بفرض وقف إطلاق النار على الفرق المتحاربة.

كمـــا يجب التأكيد أنه على الرغم من أهمية تدابير الأمن الجماعي الإقليمية وتحت الإقليمـــية، فـــإن الدول تبقى هي مكونات أنظمة الاقتصاد والأمن الدولية، ومكان اتخاذ القـــرارات بشـــأنها، ويشترط التعاون الدولي أن تمتلك الدول الأعضاء كل على حدة،

الحد الأدنى من التماسك المؤسسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ولتحقيق ذلك، تحتاج أفريقيا لنظام من الحكم الديمقراطي يسمح للاعبين المختلفين بالنقاش الحر، والتفاوض، حول رسم اتفاق اجتماعي واقعي للتنمية الوطنية، والتعاون الدولي. وكما يقول بوزان: بدون دول قوية ذات كفاءة، لن يوجد أمن أصلاً (١٩٩١). وهذه الرؤية المتشائمة، تتسق مع تأكيد لزلي براون الذي يقول: "إن تجميع الضعف لا يؤدي إلى القوة" (براون، ١٩٨٦)، وتدابير الأمن الجماعية الأفريقية، هي، في أغلب الأحوال، تجميع للضعف. وكما وضحنا من قبل، فإن عملية بناء الدول في أفريقيا، وكذا بناء الأمم، والحكم الديمقراطي، لم تؤدِ إلى إنشاء قواعد متينة يمكن بناء تدابير أمن أوسع على أساسها.

أخيراً، وبنفس المنطق السابق، فإن ضمان استدامة السلام والأمن في أفريقيا، يستلزم أن يجري التركيز في مجال السياسة الأفريقية والعلاقات الدولية، على بناء الأمة، والحكم الجيد، إذ لا بد من إقامة السياسة الوطنية وتحت الإقليمية من خلال التعددية والمشاركة الشعبية. وهذا الشرط الديمقراطي، الضروري بل الحيوي، يقتضي لا أن تكون الحكومات شرعية فحسب بل أن تكون لها السلطة والقدرة على الحكم كذلك. وهذه الحكومات ينتظر منها أن تعزز احترام جميع الحريات الأساسية، وأهم من ذلك، أن تخلق الشروط الملائمة للسلام والأمن المستدامين.

وعلى الدولة التي تريد أن تحافظ على الاستقرار الأساسي، والقانون والنظام لدى جيرانها، أن تحافظ عليهما داخل بلادها أولاً. وتشجيع دول غير ديمقراطية ضعيفة أن تساند دولاً مثلها غير ديمقراطية وضعيفة على تحقيق الأمن، لن يؤدي إلا إلى انحطاط أفريقيا، وكما يخلص هتشفول (١٩٩٩،٨١) إلى النتيجة: "بدون أنظمة حكم مقبولة في المنطقة،...تتحول آلية الأمن الإقليمي إلى عملية حماية لعصابات من الأوتوقراطيين". وبهذا المعنى الواسع، تستحق عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الجارية حالياً في أفريقيا التأييد السياسي الدولي.

الحواشي

---

(١) يفرق جوهان جالتونج بوضوح بين السلام "الإيجابي" و "السلبي"، فالسلام الإيجابي يعني كل ما يجب أن يكون عليه المجتمع. فهو يفترض أن تكون كل أنواع العنف في حدها الأدنى، أو غير موجودة، ولكن كذلك، ألا توجد أي أسباب محتملة للعنف في المستقبل. أما السلام السلبي فيصف

الحـــال بعــد توقــف أعمال عنف واسعة النطاق، مرتبطة بحالة الحرب، وقد يحتوي حالات العنف الاجتماعي، والعنف الهيكلي بشكل منتشر. للتفاصيل،انظر جالتونج (١٩٩٥).

(٢)تضع المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على عاتق مجلس الأمن مسئولية..."المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وفي هذا السبيل، اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع وإزالة التهديدات للسلام، ووقف أعمـــال العـــدوان أو غيرها مما يخرق السلام، وأن يعمل، بالوسائل السلمية، وفي اتساق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي، على حل أو تسوية الخلافات الدولية، التي قد تؤدي إلى خرق السلام."

(٣) كان معهد الولايات المتحدة للسلام هو الذي اقترح هذه الفكرة أولاً، وجاء ذلك في الورقة المقدمة في الندوة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ تحت العنوان "مساهمة الولايات المتحدة لمنع الصراع، وإدارته وحله".

(٤) تقول النظرية إن هناك شرطين ليتبوأ نظام ما القيادة، وهما: قدرته على التحرك بالنظر لحجمه، وقوتـــه، وقدراته الاقتصادية، وكفاءته الإدارية. والثاني هو تجاوبه، بمعنى قدرة نظامه السياسي على التحـكم فـــي تصـــــــــــرفاته، وتوجيه اهتماماته. وللمزيد انظر دويتش وآخرين، (١٩٥٧،٤٠).

(٥) قد تشتمل بعض التدابير الأولية المرنة استخدام بعثات تقصي الحقائق، وفرق المراقبة العسكرية، لتجنب تفاقم الصراع، ويتعهد جميع أطراف ترتيبات الأمن باستقبال هؤلاء المبعوثين، والتعاون الكامل معهـم لأجل تحقيق مهمتهم، وأخيراً، إذا حدث الصراع المسلح، يكون الجهاز على استعداد للتحرك بحزم لتحقيق وقف إطلاق النار.

(٦) ساعدت القوات المسلحة لأوغندا ورواندا الحملة العسكرية للوران كابيلا من أجل الإطاحة بنظام موبوتــو العســكري في زائير عام ١٩٩٧. وبعدها بقليل، ساعدت حكومة أنجولا قوات دنيس ساسو انجيســو عسكرياً لقلب حكومة الرئيس باسكال ليسوبا. ومن المهم أن نلاحظ أن العمليتين جرتا دون أخذ الإذن من مجلس الأمن.

(٧) وبالتحديد لم تستجب منظمة الوحدة الأفريقية بشعور بالمسئولية، لتقرير روبرت فاولر عن انتهاك عقوبــات مجلس الأمن ضد أونيتا. بل انتخبت الرئيس جلاسيني إياديما، رئيس توجو لرئاسة المنظمة للعام ٢٠٠٠-٢٠٠١، على الرغم من أنه، للأسف كان متورطاً في انتهاك العقوبات ضد أونيتا.

(٨) حـــتى ســـبتمبر ٢٠٠٠، كان صندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد بلغ رصيده ٣٦ مليون دولار، مـــنها ٢٢،٧ ملـــيوناً أي ٦٣ بالمائة، وردت من مصادر خارج أفريقيا وهو دليل على مدى اعتماد المنظمة على الموارد المالية الأجنبية.

(٩) منذ إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣، كانت الولايات المتحدة من أكبر المانحين للآلية. وخلال ١٩٩٤-١٩٩٥، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات بلغت قيمتها ٥ ملايين دولار لشراء مهمات للاتصال، وكمبيوترات، واتصالات، وخدمات استشارية.

(١٠) ويعود هذا الأداء السيئ إلى أن الحروب الداخلية أصعب في حلها من الحروب بين الدول، عندما يتم اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية الرسمية. ولمزيد من المناقشة، انظر بيلار (١٩٩٣)، وستيدمان (١٩٩٥).

(١١) هناك ثلاثة أمثلة واضحة: في الوقت الذي كان فيه الصوماليون يموتون قتلاً ومن الجوع عام ١٩٩٠ وأوائل ١٩٩١، كان الاهتمام العالمي مركزاً على غزو صدام حسين للكويت؛ وفي الوقت الذي كانت يوغوسلافيا تتفكك أواسط عام ١٩٩١، كان الاتحاد السوفيتي يتفكك هو الآخر؛ وأغرقت أصداء عملية متنيشيو الفاشلة في أكتوبر ١٩٩٣، صراعاً أفريقياً ثانياً في رواندا.

(١٢) يستطيع المجتمع الدولي أن يستخدم العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لمنع الصراعات الداخلية، إذا تمكن من التنبؤ بقيام حرب أهلية، وضغط على أحد الطرفين أو كليهما لاتباع طريق أكثر سلمية. ويمكن إجبار الحكومات على القيام بإصلاحات يمكن أن تمنع قيام عصيان متوقع، ومن هذه الإصلاحات تحقيق تغييرات ديمقراطية؛ أو منح حكم ذاتي، أو تقاسم السلطة مع أقلية عرقية؛ أو القيام بإصلاح زراعي؛ أو إعادة توزيع الثروة؛ أو الامتناع عن نشر الدعاية للكراهية. ولمزيد من الأفكار بشأن استخدام العقوبات، انظر ستريملاو (١٩٩٦).

(١٣) في عام ١٩٩٧، أنشئ الاتحاد النسائي من أجل السلام، وأمانته مقرها كيجالي، وتشمل الجهود المحلية في رواندا، برنامج النساء في حالة الانتقال، ومبادرة نساء رواندا، وهي تعمل على توفير التدريب، وكذلك المنازل البديلة للعائلات المشردة.

المراجع

Annan, K. 1998. Report on the causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa. New York, UN.A/52/871-S/1998/318.

Anning, K. 1999. Peacekeeping under ECOMOG: A sub-regional approach. In From peacekeeping to complex emergencies: Peace support missions in Africa, edited by J. Cilliers and G. Mills, 75-96. Johannesburg and Pretoria: South African Institute for International Affairs (SAIIA) and Institute for Security Studies (ISS).

Ayoob, M. 1995. The Third World security predicament: State making, regional conflicts and the international system. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Azar, E. 1990. The management of protracted social conflict: Theory and cases. Aldershot, Hampshire: Dartmouth.

Azar, E., and J. Burton. 1986. International conflict resolution: Theory and practice. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Boutros Ghali, B. 1992. An agenda for peace: Preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping. New York: UN.

Brown, L. 1986. Regional collaboration in resolving Third World conflicts. Survival 28, no. 3:208-220.

Buzan, B. 1991. New patterns of global security in the twenty-first century. International Affairs 67, no. 3:431-452.

Caporaso, J. 1970. Encapsulated integrative patterns versus spillovers: the case of agricultural and transport integration in EEC. International Studies Quarterly 14, no. 4:43-82.

Cheru, F. 1996. New social movements: Democratic struggles and human rights in Africa. In Globalization: Critical reflections, edited by J. Mittelman, 145-164. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Clever, G., and R. May. 1995. Peacekeeping: The African dimension. Review of African Political Economy 22, no. 66:485-495.

Costy, A., and S. Gilbert. 1998. Conflict prevention and the European Union: Mapping the actors, instruments and institutions. London: International Alert.

Davis, J., and R. Gurr. 1997. Preventive measures: Building risk assessment and crisis early warning systems. Boulder, CO: Rowman and Littlefield.

Deutsch, K. et al. 1957. Political community and the north Atlantic area: International organizations in the light of historical experience. Princeton, NJ: princeton University Press.

Frazier, J. 1997. The African crisis response initiative: Self-interested humanitarianism. The Brown Journal of World Affairs 4, no. 2:23-41.

Galtung, J. 1995. Twenty-five years of peace research: Ten challenges and responses. Journal of Peace Research 22:2-18.

George, A., and J. Holl. 1997. The warning-response problem in preventive diplomacy. Washington, DC: Carnegie Commission for Preventing Deadly Conflicts.

Griffin, K., and T. McKinley. 1996. New approaches to development cooperation. New York: UNDP.

Guy, M. 1995. Continuity and Change in Franco-Africa Relations. Journal of Modern African Studies 33, no. 1:1-20.

Hutchful, E. 1999, The ECOMOG experience with peacekeeping in West Africa. In Whither peacekeeping in Africa? Edited by M. Malan, 61-85. ISS Monograph. Series 36. Pretoria: SAIIA.

Hyden, G. 1993. Sovereignty, responsibility and accountability: Challenges at the national level in Africa. In African reckoning: A quest for good governance, edited by F. Deng and T. Lyons, 37-66. Washington, DC: Brookings.

Jentleson, B. 2000. Preventive diplomacy in the post-Cold War world. New York: W.W.Norton.

Joseph, R. 1997. International community and armed conflict in Africa: Post-Cold War dilemmas. In Out of Conflict: From War to Peace in Africa, edited by G. Sorb0 and P. Vale, 9-21. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Keller, E. 1997. Rethinking Africa's regional security. In Regional orders: Builďii security in a New World, edited by D. Lake and P. Morgan, 296-317 University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Keohane, R. 1980. The theory of hegemonic stability and changes in international economic regimes. In Change in the international system, edited by 0. Holis and A. George, 131-162. Boulder, CO: Westview Press.

Kupchan, C., and C. Kupchan. 1991. Concerts, collective security, and the future Europe. International Security 16, no. 1:114-161.

Lake, D., and P. Morgan. 1997. The new regionalism in security affairs. In Regional orders: Building security in a new -world, edited by D. Lake and P Morgan 3-19. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Malan, M. 1999. Debunking some myths about peacekeeping in Africa. In From peacekeeping to complex emergencies, edited by J. Cilliers and G. Mills, 9-26 Johannesburg and Pretoria: SAIIA and ISS.

Nyang'oro, J. 1999. Hemmed in? The State in Africa and global liberalization. In State and sovereignty in the global economy, edited by D. Smith et al., 264 - 277. New York: Routledge.

Organization of Economic Cooperation and Development (OECD). 1998. Conflict, peace, and development cooperation on the threshold of the 21 century. DA Task Force on Conflict, Peace and Development Cooperation. OECD: Paris.

Ottaway, M. 1999. Africa's New leaders: Democracy or State reconstruction? Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Pankhurst, D. 1998. Issues of justice and reconciliation in complex political emergencies. Third World Quarterly 20, no. 1: 239-256.

Pillar, P. 1993. Negotiating peace: War termination and bargaining process. Princeton, N.J: Princeton University Press.

Rugumamu, S. 1997. Lethal aid: The illusion of socialism and self- reliance in Tanzania. Trenton, N.J: Africa World Press.

___. 1999a. Globalization, liberalisation and Africa's marginalization. AAPS. Occasional Paper 4, no. 1.

___. 1999b. EU-ACP partnership: An appraisal. Cooperation South 2 (December): 45-56.

Salim, A. 1992. OAU report of the Secretary General on conflicts in Africa. OAU Secretariat, Addis Ababa.

Stedman, S. 1995. Alchemy for the New World order: Overselling preventive diplomacy. Foreign Affairs 74:16-32.

Stremlau, J. 1996. Sharpening international sanctions: Toward a stronger role for United Nations. Washington, DC: Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict.

United States Institute of Peace. 1994. The US contribution to conflict prevention, management, and resolution. A report of a USIP Symposium, 28 September.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 1997. The state of the world refugees: A humanitarian agenda. New York: Oxford University Press.

Wehr, P. 1995. Conflict mapping. Boulder, CO: University of Colorado.

World Bank. 2000. World development report. New York: Cambridge University Press.

World Bank. 1999. World Bank response to post-conflict reconstruction in Kosovo: General framework for an emergence assistance strategy.

http://www.worldbank.org/html/extdr/kosovo/kosovo st.htm. 15 July.

Zartman, I. W. 1995. Introduction to Collapsed States: The disintegration and restoration of legitimate authority, edited by I. W. Zartman, 1-7. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Zartman, I. W. 1989. Ripe for resolution: Conflict and intervention in Africa. New York: Oxford University Press.

الفصل الثاني

التماسك الاجتماعي، وإدارة الصراعات والنمو الاقتصادي في أفريقيا

إبـــراهيم أ. البـــدوي
البنـــك الـــدولى
ترجمة: سعد الطويل

١-تقـــديـــم

فـــي الخمسينيات والستينيات عندما حصلت أغلب البلدان الأفريقية على استقلالها، كانت شـــعوب القارة، وزعماؤها تغلب عليهم الأحلام والتطلعات الوردية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصـــادية العاجلـــة، مما يؤدي إلى تحررها السياسي في النهاية. ومن المؤسف أنه اليوم، وبعد نصف قرن، نجد أفريقيا (وخاصة البلدان جنوب الصحراء، وهي التي نعنيها عندما نقول أفريقـــيا) لا "تتمـــيز" إلا بالوصف: "أخطر تحدٍ للتنمية في القرن الجديد"، وفي الواقع فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين، التدهور الاقتصادي المؤسف لأفريقيا. وقد دفع البحث عن فهم أفضل لفشل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، وخاصة انعدام الاستقرار المستمر، وانهيار النمو الاقتصادي العام، الاقتصاديين، مؤخراً، إلى التركيز على العوامل الأساسية، بدلاً من الاكتفاء، ببســـاطة، علـــى دور سياسات إدارة الاقتصاد، والهيئات القائمة عليه. وقد أبرزت الدراسات الحديثة، بصفة خاصة، دور التماسك الاجتماعي، والجغرافيا في تشكيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بصفتها من محددات عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، يدعـــو بلـــوم وساكس، في دراسة حديثة مهمة (١٩٩٨، ٢٧١)، الاقتصاديين إلى "أن يرفعوا نظـــرتهم إلى أبعد من مجرد السياسات الاقتصادية الكلية، وتحرير السوق، حتى يفهموا بعمق

الارتباطات بين البيئة الحقيقية والنتائج الاجتماعية"، ثم أضافا: "من أجل تنمية أفريقيا...يحتاج الأمر إلى أدوات أفضل في مجال دراسة ما يحسن تسميته بالبيئة الإنسانية، التي تضع النشاط الاجتماعـي، والتنمـية الاقتصادية بشكل أكثر تركيزاً في إطار البيئة الحقيقية." وبعدها، تبرز دراسات مهمة بشأن النمو الاقتصادي، أهمية الصفات المميزة للأمم والمجتمعات مثل التفرق العرقـي، وتطور المؤسسات الاجتماعية، في تحديد كيفية تطور الأمم (مثلاً إيسترلي،٢٠٠٠، وكوليير، ١٩٩٩، وروردريك، ٢٠٠٠).

وهـذا الـنوع الجديـد من دراسات اقتصاديات التنمية، يقرب ما بين الاقتصاديين وبين أساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى. وقد وضع ابن خلدون، في "مقدمته" الشهيرة، مـنذ أكـثر مـن خمسـة قرون، نظرية متماسكة ومتقدمة نسبياً، تربط بين الجغرافيا والقسـمات الاجتماعـية ـ الـتي تحددها الجغرافيا جزئياً ـ وبين ظهور الحضارات واضـمحلالها. ومن بين الدراسات الحديثة للمؤرخين الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجـتماع، حول الارتباطات بين الجغرافيا، والبيئة، و التفرق الاجتماعي، وبين التنمية الاقتصادية، نشيـر إلى دراسات دياموند (١٩٩٧)، ولانديس (١٩٩٨)، وخاصة سويل (١٩٩٨) الـذي يجـد أن جغرافـية أفريقـيا، باستبعادها لتنمية كثافات سكانية عالية، والـتجارة، خاصـة الـتجارة البينية، والتجارة البحرية مع القارات الأخرى، قد جعلت الـتفاعل أصعب بين سكان القارة وبين العالم الخارجي، وكذلك فيما بينهم. ويصل إلى النتيجة الأساسية: "لقد كان لمجموعة القسمات الجغرافية، في أغلب بلدان أفريقيا جنوب الصـحراء، نـتائج غـير مساعدة ـ إن لم تكن مدمرة ـ للتنمية الاقتصادية والثقافية، وكـذلك نـتائج مأساوية بالنسبة لتعرض الأفريقيين السود للسقوط أمام الغزاة" (ص ١٠١).

وإذا كانـت الأدبـيات الاقتصـادية الحديـثة، قـد أعادت اكتشاف كتابات علماء الاجـتماع السـابقين والمحدثين، مع ما تثيره من خلافات، فإنها، مع ذلك، قد أضافت أكـثر مـن مجـرد "إعـادة اخـتراع العجلة". فالتحليلات النظرية الصارمة، وكذلك التجريبـية، في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لا تؤيد وحسب، التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية والنمو، الناتجة عن الانقسامات الاجتماعية والتجزئة الجغرافية، التي أُشـير إليها في الأدبيات السابقة، ولكنها تلقي الأضواء على طرائق تأثير هذه العوامل. وهـذا يوسـع من مجال رسم سياسة التنمية الملائمة لمواجهة القيود على التنمية التي تفرضـها الظروف الجغرافية السيئة، أو فقدان التماسك الاجتماعي. وفي حين أدى عدم وضـع سياسة التنمية في إطار "البيئة البشرية"، إلى "رسم بياني للتعلم" كلف الكثير في

خــلال عقــدي "التكيف الاقتصادي"، فإن تطوير أدوات عمل للتعامل مع البيئة البشرية غــير المواتــية، ضروري الإفلات من النتائج المنطقية والضارة للأوضاع الجغرافية والعرقــية المفروضــة. وهذا النوع الجديد من الأدبيات الاقتصادية يؤذن بعملية توسيع سياسة التنمية في هذا الاتجاه.

وتســاهم هذه الدراسة في هذه الأدبيات بتحليل عملية النمو عن طريق عينة عالمية مــن الــبلدان. ويركــز التحلــيل علــى الــدور المشترك للصراع الاجتماعي، وقدرة المجــتمعات على التوسط في الصراعات وحلها، في تحديد النمو طويل المدى، وعلى تأثــير هذيــن العاملين على هشاشة النمو بعد الصدمات الخارجية. وفي حين أن النمو الاقتصــادي الكلــي جوهري لتخفيض الفقر بشكل مستدام، فإن استقرار النمو له نتائج مهمــة من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، في عالم غير مكتمل التأمين، ولا المســتويات الــتجارية (رودريك، ٢٠٠٠). وهكذا سنحاول أن نصل إلى ما ينتظر لأفريقــيا مــن اســتقرائنا لعملية النمو على مستوى العالم. وفي هذا السياق، سأحاول الإجابــة عــن الأسئلة الآتية: هل تستطيع الديمقراطية (بوصفها الإطار القياسي للتنظيم الاجتماعــي لحــل الصــراعات الاجتماعية) أن تخفف من أثر النتائج السلبية للتجزئة العرقــية علــى الــنمو فــي أفريقيا؟ ماذا كان دور الجغرافيا في تعميق النتائج السلبية المحــتملة للــتجزئة العرقية في أفريقيا؟ وأخيراً، هل التجزئة العرقية في أفريقيا عائق مهم للنمو بغض النظر عن نوع النظم السياسية؟

والتحلــيل الوارد أدناه يؤيد نتائج دراسة سابقة لكوليير (١٩٩٩، ٢٠٠٠)، تفيد بأن التجزئة العرقية في أفريقيا ستعوق النمو <u>فقط</u> في حالة النظم الأوتوقراطية، لأنها تعطل الــتفاعل بيــن الجماعات، وحل الصراعات سلمياً. ومن هنا فالقضية الأساسية في هذه الدراســة هــي أن أفريقــيا تحــتاج إلى ديمقراطيات فعالة لضمان تحقيق نمو مرتفع ومســتدام علــى المدى الطويل. وبصفة خاصة، ففي إطار اقتصاد عالمي يزداد عولمة وســيولة، لا تســتطيع أفريقــيا أن تــأمل في تحقيق ثمار العولمة (التوسع في التجارة العالمية، والتحويلات التكنولوجية والمالية اللازمة للتنمية)، دون إقامة آليات فعالة لحل الصــراعات الاجتماعــية. واســتناداً لدراسات موجودة (كولير وينسوانجر، ١٩٩٩)، أقول بأن التنوع العرقي في أفريقيا، ليس بالضرورة عائقاً لظهور اتزان اجتماعي لازم لظهــور المؤسسات الديمقراطية للتوسط في حل النزاعات. كذلك تبين هذه الدراسة أن الــتجزئة العرقــية قد تضر بالتنمية عندما تكون الجماعات الاجتماعية مجزأة ومعزولة جغرافياً.

والقسم الثاني يحتوي نظرة عامة على الأدبيات التي تبرر التحليل التجريبي، المبنية على بيانات عالمية عن ٩٠ بلداً نامياً خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٧. ويقدر تحليل النمو تأثير الصراعات الاجتماعية (مبنياً على التجزئة العرقية، والأوتوقراطية، والتجزئة الجغرافية) على النمو طويل المدى، وكذلك تأثير الصراعات الاجتماعية على عدم استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية. وبناءً على النتائج التجريبية لتراجع النمو، نقوم في القسم الثالث ببعض نماذج المحاكاة، ونخرج منها بالنتائج المحتملة لأفريقيا. والنتائج في القسم الرابع.

التنوع العرقي، والجغرافيا والنمو الاقتصادي

سنستعرض الأدلة العالمية على الآثار الاقتصادية للتنوع العرقي، وهو أهم مظاهر التجزئة الاجتماعية في أفريقيا. ويُعبر عن مستوى التجزئة العرقية بما يسمى مؤشر التجزئة العرقية-اللغوية (ت ع ل)، وقد قام علماء الأنثروبولوجيا الروس بقياسه في الستينيات، ويتحدد باحتمال انتماء أي شخصين يختاران بشكل عشوائي، في بلد معين إلى جماعتين تختلفان لغوياً أو عرقياً. وتتراوح قيمة المؤشر، الذي يُعبر عنه بنسبة مئوية، بين الصفر (في حالة التجانس الكامل)، و١٠٠(في حالة التجزئة المطلقة).[أ]وتدل الشواهد التجريبية القديمة بشأن العلاقة بين السياسات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والتنوع العرقي، لأول وهلة، على صحة الاعتقاد السائد بأن التنوع العرقي يؤدي إلى سياسات سيئة. وعلى سبيل المثال، يثبت إيسترلي ولفين (١٩٩٧)، أن التنوع العرقي يؤدي إلى سياسة سيئة، ونمو بطيء، وبشكل قوي، بل يؤكدان أن النمو البطيء لأفريقيا إنما يعود إلى التنوع العرقي. كذلك لوحظ أن التنوع العرقي قد أدى إلى الفشل الحكومي في كثير من مجالات السياسة الاقتصادية، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وعلى سبيل المثال، فالحكومات المركزية أو المحلية على السواء، في المجتمعات المتنوعة عرقياً، تميل إلى التقليل من الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم (ألبسينا، وبكير، وإيسترلي، ١٩٩٩؛ وجولدن وكاتس، ١٩٩٧، ١٩٩٨)؛ أو تنتج خدمات سيئة النوعية (ماورو ١٩٩٥؛ ولا بورتا وآخرين، ١٩٩٨)؛ أو تنتج مزيداً من عدم الاستقرار السياسي (ماورو، ١٩٩٥؛ وأنيت، ١٩٩٩)؛ أو تسيء استخدام المساعدات الأجنبية، وتحولها إلى الفساد (سفنسن، ١٩٩٨).[ب]كذلك تجد الأدبيات المخصصة لأفريقيا، وعلى أساس بيانات عمليات المسح، أدلة على فشل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، فمثلاً يجد كوليير وجارج (١٩٩٩) أن منح

الوظـــائف في القطاع العام في غانا، حيث يسود التنوع العرقي، يتوقف على العلاقات الخاصـــة ولـــيس الكفـــاءة، ولكـــنهما لا يجدان أدلة مشابهة في حالة العمل في القطاع الخـــاص. كذلك يشير ميجيل (١٩٩٩) إلى مثل آخر من غرب كينيا، حيث يلاحظ أن المـــدارس فـــي المناطق التي يسودها التنوع العرقي، لا تحصل على الموارد الكافية، ومنشآتها سيئة.

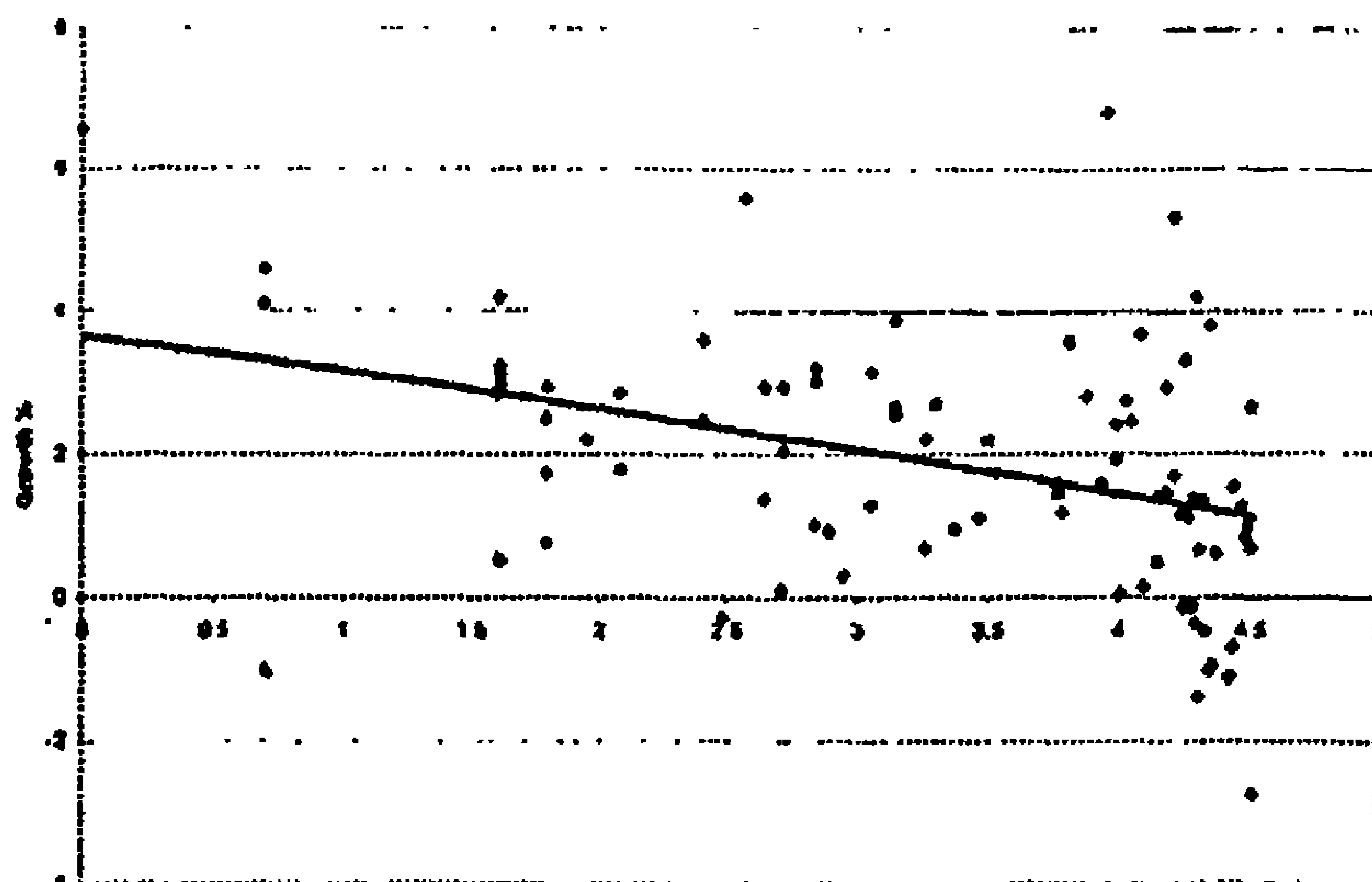
ولكـــن، علـــى المســـتوى الكلـــي على الأقل، لا نجد للتجزئة العرقية هذا التأثير المســـتقل المعـــرقل للنمو، عندما تجري المحاسبة في إطار اللعبة السياسية التي يجري داخلهـــا الـــنزال بيـــن الأعراق، أو بشأن المؤسسات التي تتوسط في التعامل مع آثار التـــنوع الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يوضح كولبير (١٩٩٩، و٢٠٠٠) أنه بمجرد إدخـــال عنصـــر حقـــوق الإنسان، تتغير الصورة. وبالتحديد، تحتاج المجتمعات ذات التنوع العرقي العالي إلى ديمقراطية فاعلة بدرجة أكبر بكثير من المجتمعات المتجانسة عرقـــياً، وهـــو يبين أنه في المجتمعات المتجانسة، لا تؤثر حالة الحقوق السياسية على معـــدلات الـــنمو، وفي المقابل، ففي المجتمعات حيث تصل التجزئة العرقية إلى أقصى درجاتها، نجد معدلات النمو في ظل الدكتاتوريات تقل كثيراً عنها تحت الديمقراطيات. وتشـــير دراســـات كولبير إلى أن الجمع بين التنوع العرقي الكبير والدكتاتورية يخفض معـــدل النمو بثلاث نقاط كاملة بالمائة بالمقارنة بالمجتمعات المتجانسة عرقياً، في حين أن المجـــتمعات ذات التـــنوع العرقي التي تتمتع بالديمقراطية الكاملة تنمو بنفس معدل المجـــتمعات المتجانســـة عرقياً. وهكذا يجادل كولبير بأن الديمقراطية الكاملة يمكن أن تلغـــي بالكـــامل عراقـــيل الـــنمو المرتبطة بالتنوع العرقي. ويبين إيسترلي (٢٠٠٠)، مســـتخدماً مقياساً لنوعية المؤسسات ـــ يتعلق بالإدارة الاقتصادية أكثر من نظم الحكم السياسية "ـــ أن المؤسسات الجيدة يمكن أن تخفف بقدر ملحوظ من التأثير السلبي على معـــــدل النمو، وكذلك على الكثير من السياسات الكلية الاقتصادية. كذلك يجد رودريك (١٩٩٩) أن المؤسســـات الاقتصادية أو السياسية الجيدة تعمل على تخفيف آثار التنوع العرقـــي على استمرار النمو بعد حدوث صدمات خارجية. وأخيـــراً، يجـــد البدوي ورنـــدا (٢٠٠٠) أن الـــتجزئة العرقية لها تأثير سلبي (إيجابي) ولكنه ليس وحيد النغمة علـــى مســـتوى (تغـــير) الـــنمو، وأن آثاره السيئة على النمو تعادلها عملياً المؤسسات الاقتصادية والسياسية.

٢,١ الصراعات الاجتماعية والنمو على المدى الطويل

أقدر هنا نموذجًا للنمو المبني على عوامل داخلية لعينة من ٩٠ بلداً نامياً منها ٣٢ من أفريقيا جنوب الصحراء، على أساس متوسطات ثمانية مراحل زمنية: ١٩٦٠-٦٤ ، ١٩٦٥-٦٩، ١٩٧٠-٧٤، ١٩٧٥-٧٩، ١٩٨٠-٨٤، ١٩٨٥-٨٩، ١٩٩٠-٩٣، ١٩٩٤-٩٧. ونظـراً للتركيز على متغيرات الصراعات، سندرس أولاً الترابط الجزئي بيـن النمو وبين كل من مؤشر التجزئة العرقية-اللغوية (ت ع ل)، ومقياسين للصراع: الصـراع١(ت ع ل×أتوقراط)، والصراع٢ (ت ع ل × ت ج) حيث ت ج هو مؤشر الـتجزئة الجغرافية، التي تُعرف بأنها، احتمال أن يكون أي فردين تم اختيارهما بشكل عشـوائي في أي بلد معين، من مكانين جغرافيين مختلفين. أي أنه مؤشر مماثل لمؤشر الـتجزئة العرقـية اللغوية، ويتغير بين الصفر (التركيز الجغرافي الكامل)، وبين ١٠٠ (الـتجزئة الجغرافـية الكاملـة أي أن كـل فرد يأتي من مكان جغرافي مختلف). أما الأتوقراطية فهي مؤشر على الحقوق السياسية وتتغير من صفر (أعلى حقوق سياسية) إلى ١٠ (أقل حقوق سياسية).[iv]

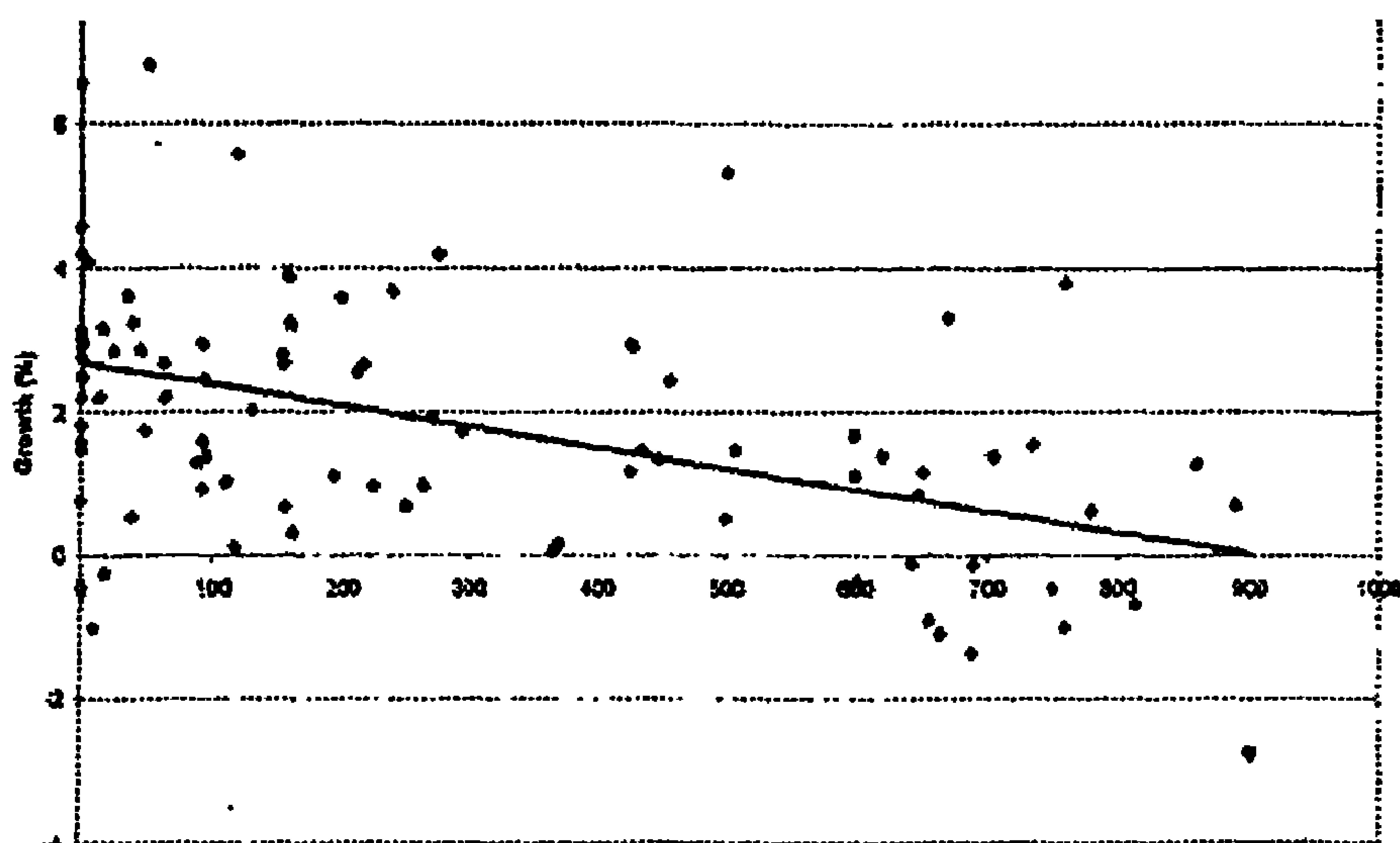
وتمـثل الأشـكال ١أ-١ج رسـومًا بيانية لجميع البلدان في العينة، بأخذ المتوسط خـلال المدة الكاملة (١٩٦٠-٩٧). وعندما تكون العلاقة بين كل من المتغيرات الثلاثة والـنمو سـالبة، يكون أثر المؤشر "ت ع ل" على النمو ضعيفاً جداً، وهذا يؤيد الدرس المسـتفاد بـأن التجزئة العرقية لا تعرقل النمو طويل المدى إلا في غياب الديمقراطية. وهـذا الدليل المبدئي يتمشى كذلك مع ما تصورناه من أن التداخل الشديد جغرافياً بين الجماعـات العرقـية، قد يخفف من الأثر السلبي المحتمل للتجزئة العرقية على النمو. ومع ذلك فالاختبار الدقيق لهذه النظريات يحتاج إلى وضع نموذج كامل للنمو.

الشكل ١- أ النمو والتجزئة العرقية



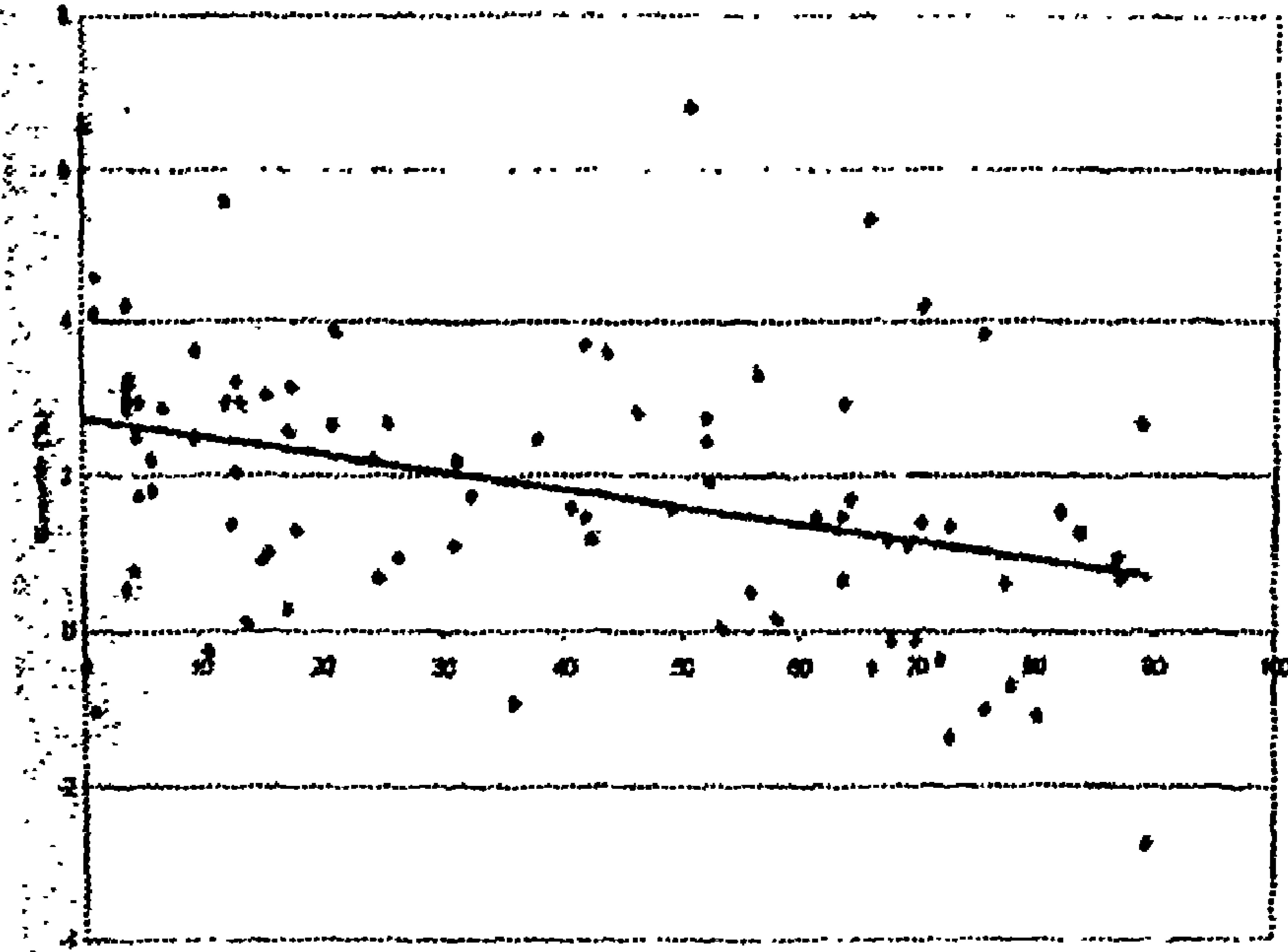
ن ط م (التجزئة العرقية) النمو %

الشكل ١- ب النمو، والتجزئة العرقية، والأتوقراطية حسب البلد _١٩٦٠-١٩٩٧)



ت ع ل × الأتوقراطية النمو %

الشكل ١ج-النمو والتجزئة العرقية والجغرافية



ت ع ل × الجغرافيا النمو %

وإلى جانب آثار التجزئة العرقية والمتغيرين المرتبطين بالصراع، يفسر النموذج كذلك، الدخل الابتدائي بما يعكس تأثير الاقتراب الشرطي، الذي يعكس احتمالات النمو لدى البلدان الفقيرة للحاق بالبلدان الغنية عن طريق النمو المتسارع الذي يرجع لقدرتها الأكبر على توليد رأس المال بالنسبة لتلك الأخيرة. وطبقاً لنظرية النمو، فإن تأثير النمو الابتدائي سلبي ومؤثر جداً. وتستبعد المتغيرات الأخرى المرتبطة بالنمو الداخلي الدافع لأنها مرتبطة داخلياً بمتغيرات الصراع. وهذا الإطار التجريبي يستند إلى النموذج النظري السابق تطويره بمعرفة البدوي وراندا (٢٠٠٠)، وقد بدأ بالتدقيق الأولى لنموذج إيسترلي (٢٠٠٠)، الذي يتوقع أن التجزئة العرقية قد تقلل النمو لأن "الجماعات ــ التي تتميز بالاختلافات الطبقية أو العرقية ــ قد تقلل الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية عندما يكون هناك "تسرب" لجماعات أخرى". والتقليل من الخدمات العامة مبني على افتراض أن الأفراد يحققون فوائد إيجابية فقط من "رأس المال العرقي" الذي تنتجه جماعتهم الخاصة. ويفترض نموذج البدوي وراندا أن

الديمقراطية الفعالة، أو التداخل الجغرافي الشديد بين الجماعات العرقية المختلفة، سيتجه نحو التوسع في رأس المال العرقي، وذلك يسمح للأفراد بتحقيق فوائد إيجابية من "رؤوس الأموال العرقية" المتاحة داخل جماعتهم وخارجها.

وتدعم النتائج توقعات نموذجنا بقوة (الجدول رقم ١). أولاً، الصراع ١ (ت ع ل×أتوقراطية) ذو علاقة سلبية بالنمو، حيث يقل النمو بمعدل أكبر مع انخفاض مستويات الديمقراطية (ت ع ل × أتوقراطية[٢] له أثر سلبي). ثانياً، الصراع ٢ (ت ع ل × جغرافيا) له تأثير سلبي ولكنه ليس وحيد النغمة على النمو طويل المدى، بما يوحي بأنه في مجتمعات التجزئة العرقية، يعمل التركيز الجغرافي على زيادة النمو حتى نقطة معينة، يمكن بعدها أن تؤدي زيادة التركيز الجغرافي إلى التقليل من النمو. وفي الواقع قد يؤدى الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية، إلى أن قيام صراع على الموارد المحدودة يلغي الأثر الإيجابي الراجع لتزايد كثافة التفاعل بين الجماعات. وهذه النتيجة تتمشى مع العلاقات العرقية الصراعية غير السلمية في رواندا وبوروندي حيث توجد كثافة سكانية من أعلى المعدلات في العالم. ثالثاً، تشير العلاقة السلبية غير وحيدة النغمة بين "ت ع ل" والنمو، إلى أن المجتمعات المجزأة عرقياً بشكل كبير، مثلها مثل المجتمعات المتجانسة عرقياً، ستحظى بنمو مرتفع بعد التخلص من نوعي الصراع الآخرين. ولكن هذه النتيجة تشير إلى أن المجتمعات حيث يوجد استقطاب عرقي، معرضة لتحقيق معدلات نمو أقل في المدى الطويل، بغض النظر عن النظام الاجتماعي أو الجغرافيا.

الجدول رقم ١: الصراعات الاجتماعية والجغرافيا والنمو طويل المدى

المتغير	المعامل	الإحصاءات
النمو طويل المدى (الدخل الأولي)	-٣،٤٧٤١	-٥،١٣١
ن ط م (ت ع ل)	-١٧١،٥٢٣٢	-٢،١٤٥
(ن ط م(ت ع ل))[٢]	١٢٩،٣٢٩٣	٢،١٧٣
ت ع ل × أتوقراطية$_{ر-١}$	-٠،٠٢٣٨٧	-١،٦٦٥
ت ع ل × (أتوقراطية$_{ر-١}$)[٢]	-٠،٠٠٠٧٣٤	-٢،٢٦١
ت ع ل × جغرافيا	-٤٧،٦٥٣٠١	٢،٢٤٠
ت ع ل × (جغرافيا)[٢]	٢٦،٨١٤٩٩	٢،٢٤٩

ت ع ل × أتوقراطية × جغرافيا	٠،٠٠٣٣١١	٢،٤٥٢
ثابت	٣٤،٢٧٨٢٩	٦،٣٠١
R2	٠،٤٩٧٨	٠،٤٤٤٣
F	٥،١٥	
N	٥٩٥	

ملاحظات:

١. المتغير التابع: نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

٢. المتغير الأدنى لمربع المتغير الهدف. فترات القياس: ١٩٦٠-٦٤، و١٩٦٥-١٩٧٠-٦٩،٧٤، و١٩٧٧٥-٧٩، و١٩٨٠-٨٤، و١٩٨٥-٨٩، و١٩٩٠-٩٣، ١٩٩٤-٩٧.

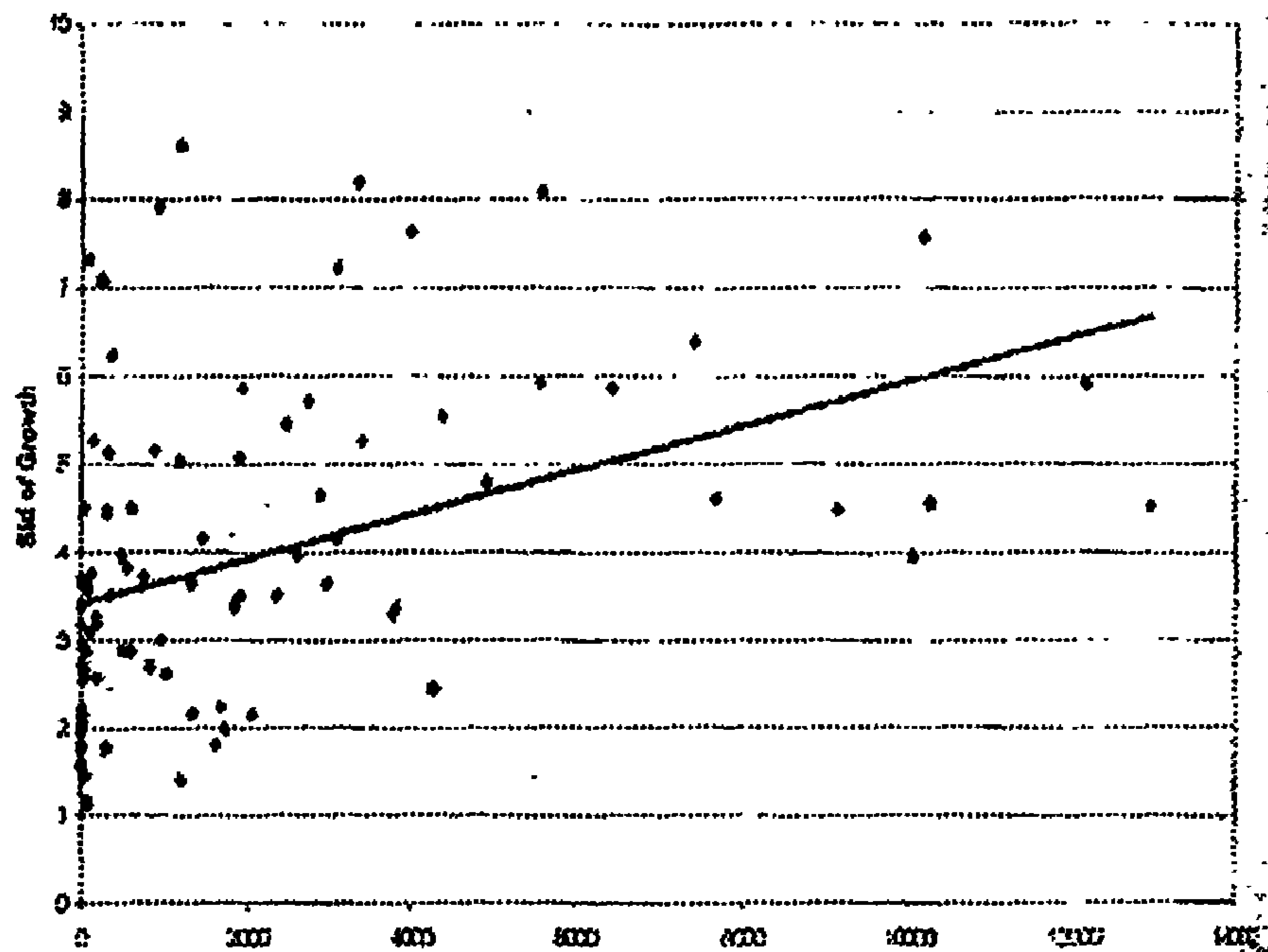
٣-البلدان الداخلة في العينة: جمهورية الكونغو الديمقراطية، النيجر، زامبيا، سيراليون، جمهورية أفريقيا الوسطى،غينيا بيساو، السنغال، تشاد، غانا، زيمبابوي، رواندا، بنين، بوروندي، مالي، غامبيا، كاميرون، نيجيريا، جنوب أفريقيا، بوركينا فاسو، ساحل العاج، توجو، ملاوي، كينيا، جمهورية الكونغو، موريتانيا، سوازيلاند، غابون، موريشوس، ليسوتو، بوتسوانا، هايتي، فنزويلا، بيرو، نيكاراغوا، جامايكا، إلسلفادور، بناما، هندوراس، الأرجنتين، أوروغواي، غواتيمالا، كوستا ريكا، باراغواي، كولومبيا، ترينيداد وتوباغو، جمهورية الدومنيكان، البرازيل، شيلي، إكوادور، الفلبين، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، جمهورية كوريا، إيران، الجزائر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس، مصر، نيبال، بنغلاديش، الهند، سري لانكا، باكستان، الصين، سويسرا، أستراليا، هولندا، الدنمارك، فرنسا، بلجيكا، أيسلندا، النمسا، إيطاليا، فنلندا، النرويج، إسبانيا، اليونان، البرتغال، إيرلندا، اليابان.

٢/٢ الصراعات الاجتماعية، والصدمات، وفقدان الاستقرار قصير المدى للنمو

يجادل رودريك (١٩٩٨، ٢٠٠٠) بأن الصدمات الخارجية قد تكلف الاقتصاد غالياً، عندما تكون هناك انقسامات اجتماعية عميقة (راجعة للانقسامات العرقية مثلاً، أو التباين الكبير في الدخول)، ومؤسسات إدارة الصراع ضعيفة. بناءً عليه، يشير الأثر الإيجابي للمتغيرين الصراع١ × الصدمة (ت ع ل × أتوقراطية ×صدمة)، والصراع ٢ × الصدمة (ت ع ل × أتوقراطية ×صدمة) على فقدان الاستقرار للنمو (مقاساً بالانحراف عن المعدل المعتاد خلال الفترة)، إلى أن اجتماع الصراع الاجتماعي العميق مع وجود مؤسسات اجتماعية وسياسية ضعيفة، أو أوضاع جغرافية معاكسة، سيعمل على مضاعفة تأثير الصدمات الخارجية على النمو، بدفعه إلى اتخاذ

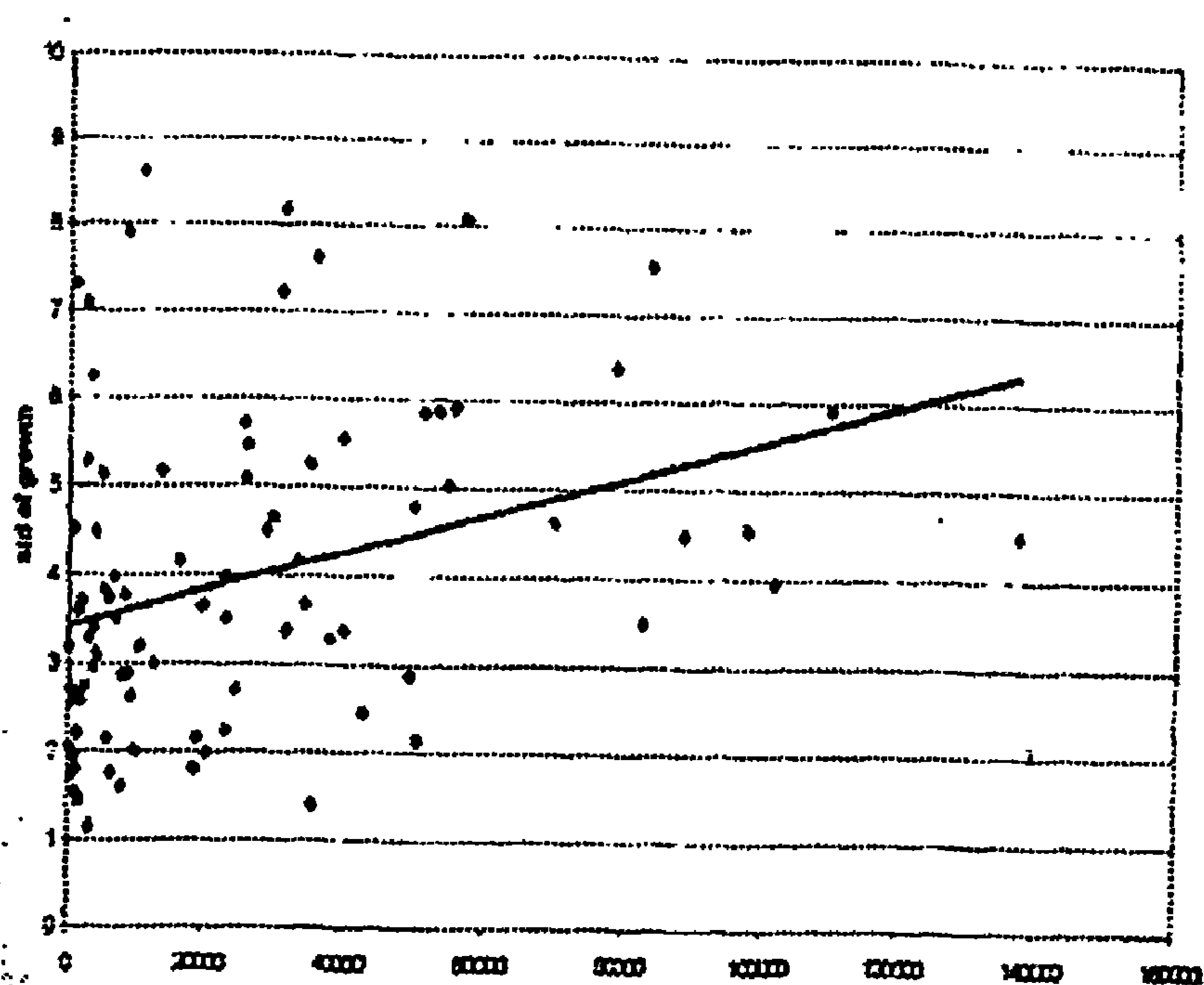
سياســات اقتصادية معوقة. ويبين الشكلان ٢أ و٢ب العلاقة الجزئية بين فقدان استقرار الــنمو والمتغيريــن. ويؤيد الشكلان النتائج التي توصل إليها رودريك سابقاً (٢٠٠٠)، بوجــود علاقة طردية جزئية بين فقدان استقرار النمو وكل من المتغيرين، وفضلاً عن ذلــك، تثبــت الاختــبارات المبنية على تراجع panel (الجدول رقم ٢)، أن متغيري الصراع مرتبطان بعلاقة طردية قوية بفقدان استقرار النمو.

الشكل ٢أ–فقدان استقرار النمو، والصدمات الخارجية، والصراع الاجتماعي



ت ع ل × أتوقراطية × صدمة النمو المعتاد

الشكل ٢ب–فقدان استقرار النمو، والصدمات الخارجية، والتجزئة الاجتماعية والجغرافية



ت ع ل × جغرافيا × صدمة

النمو المعتاد

الجدول رقم ٢: انصراعات الاجتماعية، والصدمات، وفقدان الاستقرار المؤقت للنمو

المتغير	المعامل	الإحصاءات
ت ع ل × أتوقراطية × صدمة	٠،٠٠٠٤٤	٢،٤٦٦
ت ع ل ×جغرافيا ×صدمة	٠،٠٠٠٠٠٢	٢،٦٧١
ت ع ل × أتوقراطية ×جغرافيا × صدمة	-٠،٠٠٠٠٠٤٦٩	-٢،٥٨٠
الثابت	٤،٩٤٣	٥،٥٩٩
R2	٠,٤٧٥١	
F	٨،٥٧	
N	٥٩٥	٥٩٥

وتركيزاً على دور الديمقراطية، قدم رودريك (٢٠٠٠) ثلاثة تفسيرات نظرية محتملة للنتائج التي توصل إليها. أولاً، أن الديمقراطية قد تدفع إلى التعاون بين الجماعات الاجتماعية، والتوصل إلى حلول وسط فيما بينها، لا عن طريق وضع القيود على التصرفات الانتهازية، بل عن طريق تعزيز التشاور حيث "يفهم الناس وجهة نظر بعضهم البعض، وينمون الشعور بالألفة، ويعترفون بقيمة الاعتدال، ويستوعبون المصلحة المشتركة، ويبعدون عن المصلحة الذاتية الضيقة" (ص ٣). ومن المناسب أن نلاحظ أن هذه النتيجة تتوقف لحد كبير على عدم وجود تجزئة جغرافية مطابقة للحدود العرقية. ثانياً، قد يكون الدافع للتعاون، فرض قيود على إعادة التوزيع الممكنة، وذلك عبر طريقين: والطريق الأول الواضح هو أن حماية حقوق الأقليات في الديمقراطية الفعالة، يضع قيوداً على تصرف الأغلبية. أما الطريق الثاني، الأقل وضوحاً، هو أنه بافتراضات معقولة نسبياً، فهذه القيود تقلل من الفوائد المتوقعة من التصرف غير المتعاون، كما تقلل من التكلفة المتوقعة من التصرف المتعاون. ثالثاً، يوضح رودريك أن التعاون يمكن دعمه عن طريق التفاعل المتكرر بين الجماعات السياسية بشرط توفر الشروط الآتية: يجب توفر احتمال تداول السلطة بين الجماعات، وأن تتميز هذه الجماعات بقدر من الرغبة في توقي المخاطر. ومن نتائج نموذج رودريك، أنه طالما كانت الجماعات تتوقى المخاطر، وبقدر ما تختلف تفضيلات كل جماعة عن الأخرى، بقدر ما تزيد فرص وصولها إلى حلول وسط مستقرة. وتوحي هذه النقطة الأخيرة، بأن الاختلافات بين ما تفضله الجماعات المختلفة (الناتجة عن التجزئة العرقية، مثلاً)، تزيد من فرص الوصول إلى حلول وسط في ظل الديمقراطية، ولا تقلل منها.

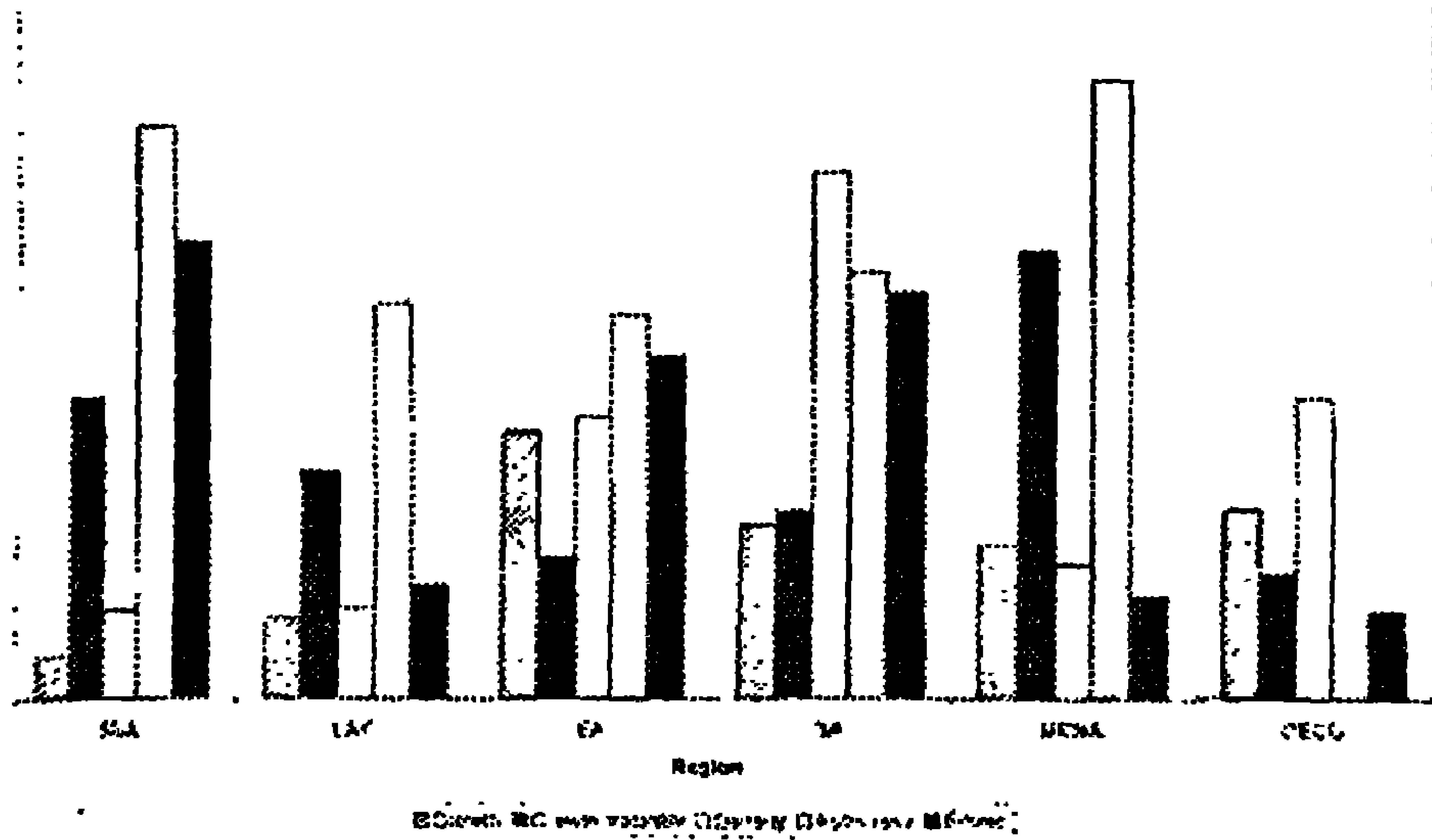
٣- ما يعنيه ذلك بالنسبة لأفريقيا

تبين النظرة العابرة على مؤشرات النمو، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة، في أفريقيا وغيرها من المناطق (الشكل رقم ٣)، بعض القسمات المهمة لأفريقيا بالمقارنة بغيرها من المناطق، يمكن أن تعطي بعض المؤشرات المفيدة لاستخلاص معاني النتائج التي توصلنا لها بالنسبة لأفريقيا. أولاً، نجد أن النمو على المدى الطويل كان ضئيلاً، فخلال الفترة ١٩٦٠-٩٧ كان متوسط النمو السنوي مجرد ٠,٧ بالمائة، مقارنة بمتوسط ١,٣ بالمائة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و٢,٧ بالمائة لجنوب آسيا، و ٢،٤ بالمائة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٣,٠ بالمائة لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمــية، و ٤,٢ بالمائة لشرق آسيا. وبغض النظر عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقــيا، التي سجلت معدلاً سنوياً لعدم استقرار النمو قدره سبعة بالمائة، فقد بلغ معدل عــدم اســتقرار النمو في أفريقيا ٤,٧ بالمائة، وكان بذلك أكثر من ضعف مثيله لبلدان شــرق آســيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأكثر من مثيله لبلدان شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

ويبيــن الشــكل كذلــك، أنه إلى جانب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أفريقيا تتخلف كثيراً فيما يتعلق بمستويات الديمقراطية. فإذا بدأنا ببلدان منظمة التعاون الاقتصــادي والتنمــية، حيث توجد ديمقراطية فعالة (مستوى الأتوقراطية صفر)، نجد مســتويات الأتوقراطــية تــتراوح فــي بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشرق آسيا، وجــنوب آســيا بيــن ٦ و٧، في حين يبلغ مستواها في أفريقيا حوالي ٩. وتقل كثافة الســكان في القارة الأفريقية، مما يشير بأن الجماعات الاجتماعية منعزلة جغرافياً على الأغلــب. ويبلغ متوسط كثافة السكان في أفريقيا (وكذلك في أمريكا اللاتينية والكاريبي) ٢٨ فــرداً فــي الكيلومتر المربع، مقارنة بحوالي ٤٣ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقــيا، و٨٨ لشــرق آســيا، و٩٤ لمــنظمة التعاون، و١٦٠ لجنوب آسيا. وأخيراً، فأفريقــيا بهــا أعلــى مســتوى للتــنوع العرقي، حيث يبلغ مؤشر "ت ع ل" بها ٧٢، بالمقارنــة بمؤشــرات ١٨ لأمريكا اللاتينية والكاريبي، و ١٦ للشرق الأوسط وشمال أفريقــيا، و١٤ لــبلدان مــنظمة الــتعاون الأوروبــي، وهذه المناطق الثلاث تتميز بمجــتمعــات متجانســة عرقياً. أما شرق آسيا (ت ع ل ٧٢)، وجنوب آسيا (ت ع ل ٦٤)، ففيها حالة استقطاب عرقي.

الشكل رقم ٣. النمو، وكثافة السكان، والأتوقراطية، والتجزئة العرقية



الاقالـيم حسب الترتيب من اليسار:أفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية والكاريبي، شرق آسيا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

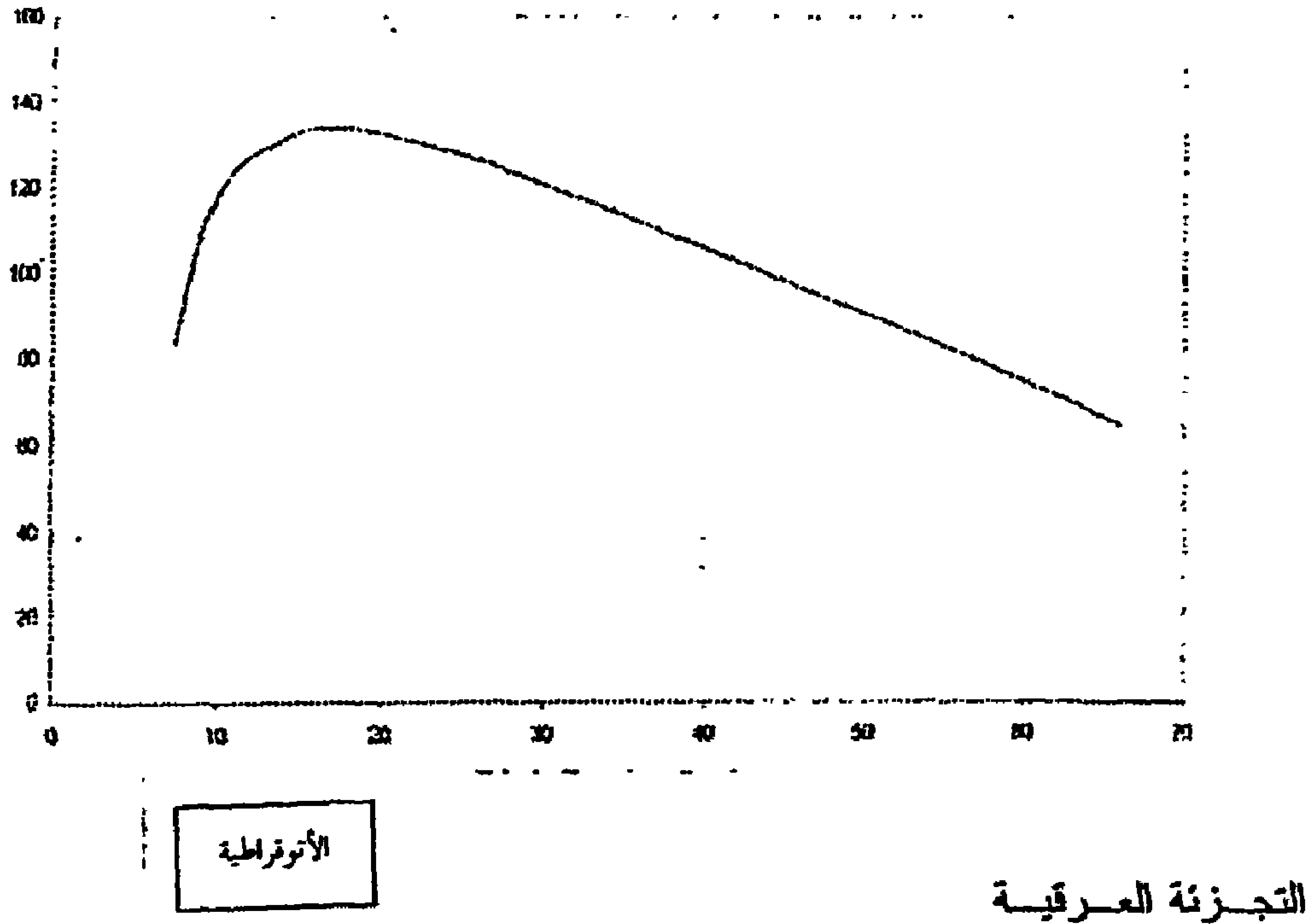
الأعمدة حسب الترتيب من اليسار:النمو ـــ عدم استقرار النمو ـــ كثافة السكان ـــ الأتوقراطية ـــ التجزئة العرقية

والنتـيجة الرئيسـية للتحليل السابق هي أن أفريقيا بها أكبر تنوع عرقي، كما أن الجماعـات العرقـية المخـتلفة متباعدة جغرافياً الواحدة عن الأخرى، وبها كذلك أدنى مسـتوى مـن تقاليد الديمقراطية. وآخذين هذه الحقائق في الاعتبار، سندرس فيما يلي حجم الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازم تحقيقها حتى تتمكن أفريقيا من أن تأمل فـي تحقيق درجة كافية من النمو طويل المدى يسمح لها بتحقيق تخفيض مستقر، وذي مغزى في مستوى الفقر.

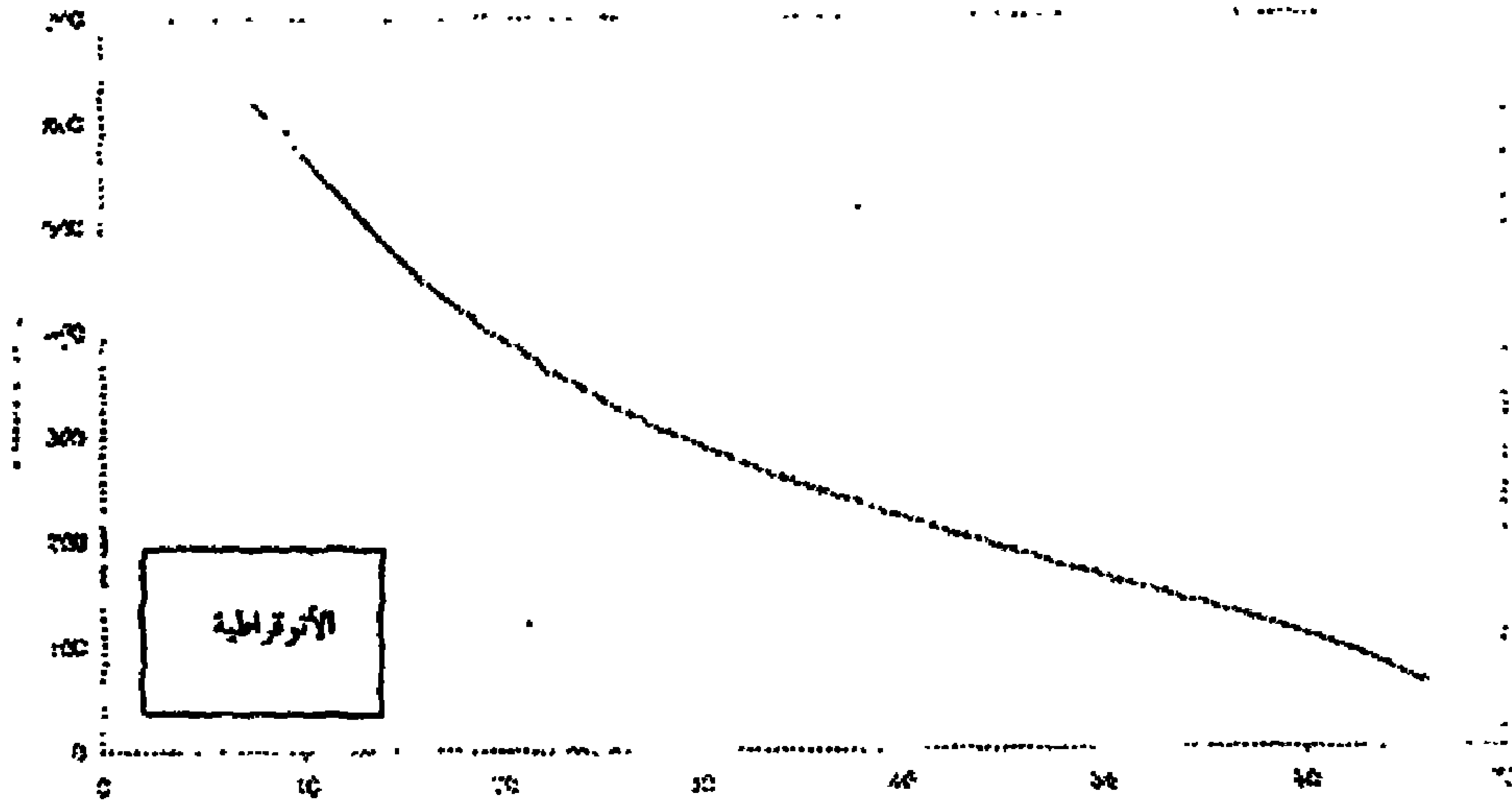
يمكننا منحنى التراجع في الجدول رقم ١، من عمل محاكاة لمختلف التوافقات بين مسـتويات "ت ع ل"، والأتوقراطـية التي تتسق مع مستوى معين لمعدل النمو طويل المـدى، مع تثبيت المتغيرات الأخرى عند متوسطاتها في العينة. والأشكال ٤أ إلى ٤ج تمـثل منحنـيات المحاكـيات للأتوقراطية و"ت ع ل" لمعدلات نمو عند الحد الأدنى، والمتوسـط، والحـد الأعلى على الترتيب. ويبين الشكل ٤أ، أن أفريقيا بمعدل تنوعها العرقي المرتفع (٧٢)، يمكن أن تحقق معدلات نمو قريبة من معدلها المتـوسط وقدره أقـل مـن ١ بالمائـة، عـند مستوياتها المنخفضة من الحقوق السياسية (٩،١). ولكن ــ

محاولــة رفــع المعدل السنوي للنمو طويل المدى إلى المتوسط العالمي (٢،٥ %)، أو إلــى الحــد الأعلــى العالمــي (٣،٥ %)، يحتاج إلى تحسين كبير في معايير الحقوق السياسية، أي أن مستوى مؤشر الأتوقراطية يجب أن ينخفض بمقدار ٢،٦، و٣،٠ نقط على الترتيب.

الشكل ٤أ: محاكاة التجزئة العرقية والأتوقراطية (المتغيرات الأخرى في الربع الأدنى)

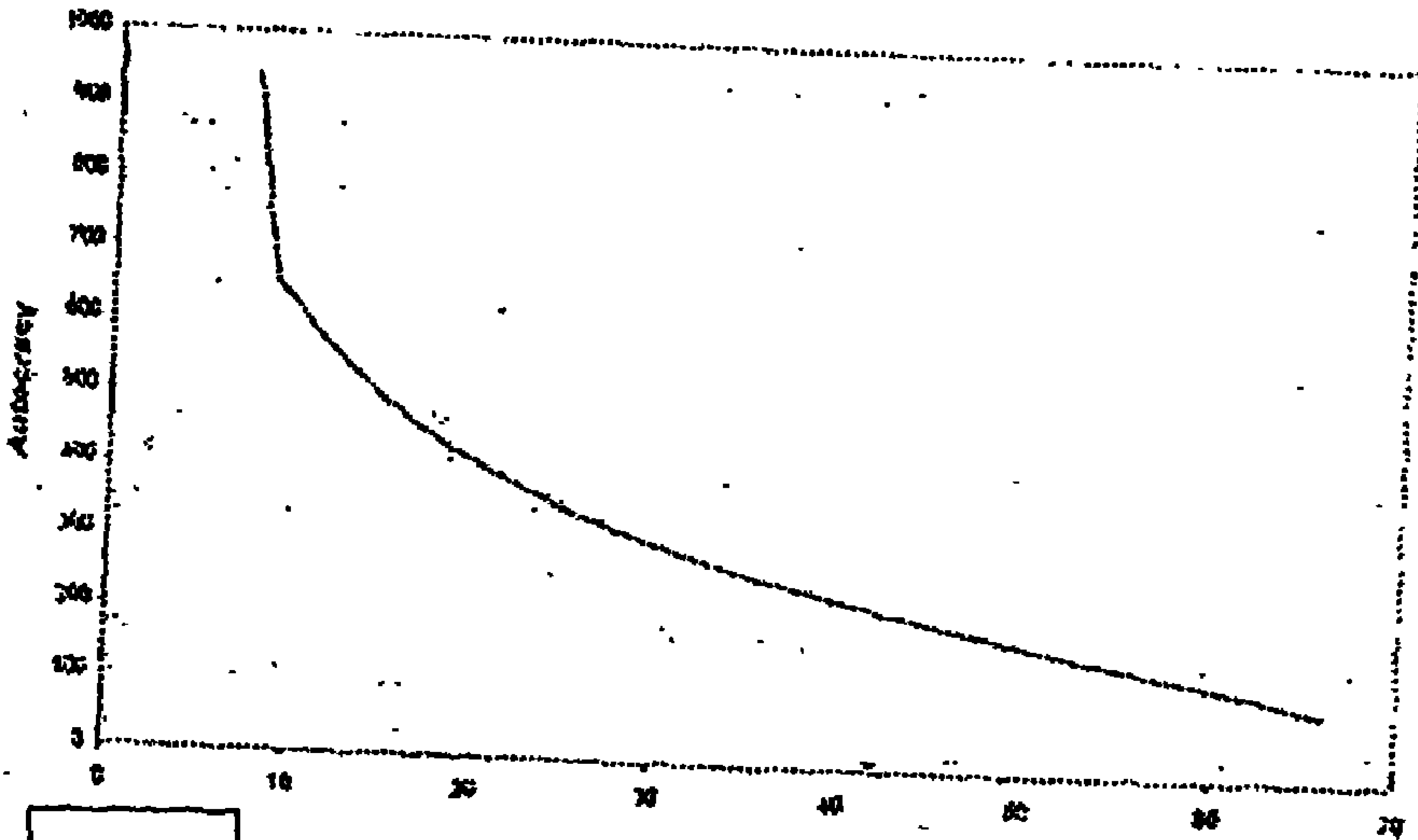


الشكل ٤ب: محاكاة: التجزئة العرقية والأتوقراطية (المتغيرات الأخرى في المتوسط)



التجزئة العرقية

الشكل ٤ج: التجزئة العرقية والأتوقراطية (المتغيرات الأخرى في الربع الأعلى)



التجزئة العرقية

وعلى الرغم من أنه ليس من المستحيل إقامة المؤسسات الديمقراطية المناسبة، أو تحقيق السياسات التي تؤدي إلى تغيير الاقتصاد، وكثافة السكان، فإن كلا من المهمتين شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها. ولكن سيكون تحليلنا ناقصاً إذا لم يدرس

قضية ما إذا كان التنوع العرقي في أفريقيا سيعرقل تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية من النوع الضروري لتحقيق ديمقراطية فعالة. وحتى دون القيام بمحاكاة من نوع توافقات (ت ع ل، جغرافيا) المناظرة لمستويات نمو معينة، يمكننا لأن نتوقع بأن التحليل سيبين أنه ستكون هناك حاجة لإحداث تغير اقتصادي استراتيجي طويل المدى، يؤدي إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد (في مجالي الكثافة السكانية والاقتصاد مثلاً)، حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق مستوى أعلى مستدام من النمو طويل المدى. وعلى هذا الأساس، فإن القضايا التي نعتزم التعامل معها في بقية الدراسة يجب أن توجه اسئلة مثل: ما نوع أنظمة الحكم المطلوبة لأفريقيا ذات التنوع العرقي، فيما عدا مجرد الحصول على الديمقراطية، أو حرية سياسية أكبر؟ ما نوع مؤسسات إدارة الاقتصاد (خاصة بالنسبة لدور الدولة) تكون أكثر ملاءمة، مراعاة للتنوع الاجتماعي في المنطقة؟

١/٣ هل يمكن ظهور دول متجهة للنمو في أفريقيا ذات التنوع العرقي؟

يذهب أحد الآراء السائدة بشأن تكون الدول ــ وهو مبني أساساً عل التطور التاريخي للدول الأوروبية الحديثة ــ إلى أن النجاح في تكوين الدولة محكوم بعملية المساومة بين الجماعات (انظر على سبيل المثال تيلي ١٩٩٠، وساندبروك ١٩٨٦، وفندت وبارنيست ١٩٩٣، وبيكر ١٩٨٣). والمساومة عملية رئيسية في تكوين دولة مستقرة، لا تعتمد على القهر، ومتجهة للتنمية، ويمكن أن تحدث في ظل أوضاع ديمقراطية، أو غير ديمقراطية، وتجري المساومة حول توزيع المزايا المادية. ونخلق المساومة استحقاقات كثيرة بالنسبة لعملية المشاركة في السلطة داخل الدولة، والتعاون في برامج الدولة مثل فرض الضرائب لزيادة دخل الدولة، ودفع المعاشات للفقراء، والتعليم العام، وتخطيط المدن، وتنمية الريف والزراعة، والكثير غيرها. وتجري المساومة في الظروف الآتية: ١) عند اتخاذ قرار سياسي يؤثر على جماهير كبيرة. ٢) كل من المشاركين يفضل اتجاهاً يختلف عن الآخرين. ٣) لكل من المشاركين قوة محتملة كبيرة إما بصفتهم قادة لمجموعات ذات مصلحة، أو لشغلهم وظائف معينة. ٤) تختلف شدة رغبات المشاركين بالنسبة لنتيجة المساومة. وتقود عملية المساومة بين الجماعات بمرور وقت طويل، إلى دولة متجهة للنمو، وهذه الدولة تتخذ من القرارات المتعلقة بالسياسة وتوزيع الموارد ما يخلق الحوافز والمؤسسات الفاعلة التي تحفز الاستثمارات الخاصة والعامة، ونمو الإنتاجية، وارتفاع الدخل بالنسبة للفرد، وهي

تتجنب القرارات التي تعرقل هذا النمو. وعندما تكون الظروف أكثر شدة، تتحول هذه الدولة إلى دولة متجهة للتنمية، وهذه تظهر عندما تكون قرارات الدولة لا تتجه نحو النمو فحسب، وإنما نحو النمو الذي يشارك فيه أوسع الجماعات. وهذا يعني تحسين رفاهية جميع الجماعات الاجتماعية، وضمان استدامة هذا النمو اقتصادياً وبيئياً.

والسؤال الآن هو كيف يؤثر التنوع العرقي في أفريقيا على بناء مساومة متوازنة في إطار عملية بناء المؤسسات أو تدعيمها؟ وتحاول دراسة كولبير وبنسوانجر (١٩٩٩) الإجابة عن هذا السؤال، وسنلخص فيما يلي أهم ما ورد في الدراسة.

الجماعات العرقية كأساس لعملية المساومة. كما هو الحال في الحروب الأهلية، يُنظر إلى التنوع العرقي في أفريقيا كتهديد لعملية المساومة السياسية التي تجري عندئذ على أسس عرقية. ولكن كولبير وبنسوانجر يريان أنه كما في حالة الصراع، يمكن أن يكون التنوع العرقي ميزة لأفريقيا، لأنه يجعل المساومة المتوازنة أسهل لا أصعب.

وهما يقولان إن إحدى القسمات الأساسية للمساومة المتوازنة هي أن المجموعات ذات المصالح المختلفة ولكن المتساوية في القوة، ستتواجه وتفرض بذلك الوصول إلى حلول وسط بشأن سياسات تعزيز النمو، وهو ما يستفيد منه الجميع. والعائق الأساسي لهذه الأوضاع في ظل الديمقراطية، هو أن بعض الجماعات، وخاصة صغار الفلاحين، يصعب عليهم تكوين جماعات ضغط مثل جماعات أخرى كرجال الصناعة. أما الولاءات العرقية فتكون أساساً جاهزاً للتنظيم السياسي، فالجماعات العرقية ستكون لها مصالح اقتصادية مختلفة نوعاً ما، على الأقل لأنها تعيش في أجزاء مختلفة من البلاد، وقد تكون تزرع محاصيل مختلفة، ولها أفضلياتها بالنسبة لأماكن الإنفاق العام. ولا تنتج جميع أنواع الديمقراطيات مساومة متوازنة، والوضع الأمثل هو أن تكون الجماعات ممثلة بشكل نسبي بحيث لا يمكن تشكيل الحكومات إلا عن طريق تحالفات بين جماعات عرقية مختلفة، وفي هذه الحالات يكون التنوع العرقي المتعدد ميزة كبيرة. والمجتمع الذي ينقسم إلى عرقين فقط، مثلاً، وإحدى الجماعتين أكبر من الأخرى، ستكون فيه المساومة المتوازنة الموجهة للتنمية أكثر هشاشة من مجتمع يجمع بين عدة عرقيات لكل منها حزبها الخاص.

وضع قواعد لعمليات المساومة بين الجماعات العرقية. ويجادل كولبير وبنسوانجر بأن التنوع العرقي الكبير في أفريقيا يساعد أكثر مما يعرقل تكوين تحالفات ثابتة تعزز التنمية، فإن تأكيد ارتباط الانتماء العرقي رسمياً بالعملية السياسية قد يعزز كفاءة ومصداقية مؤسسات الحكم فيها. وقد تبدو هذه فكرة خارجة عن المألوف، ولكننا

نـــرى أنهـــا تستحق الدراسة بالنظر إلى واقع السياسة الأفريقية، ففي جميع البلدان التي جربـــت نظـــام الانـــتخابات المتعددة الأحزاب المتنافسة (بما فيها جنوب أفريقيا)، كان هـــناك ارتـــباط وثيق بين الولاء العرقي والارتباط الحزبي.[٧] وعلاوة على ذلك، يرى كوليـــير وبنســـوانجر أن هـــناك تعارضاً بين تعبير الناخب الأفريقي عن عرقيته وبين الهـــياكل الدستورية التي لا تأخذها في الاعتبار بشكل بناء. وهما يدعوان، لذلك، بتغيير جـــذري فـــي المواقف يسمح بتبني أنظمة محلية تستوعب الإثنيات، ويشيران إلى أمثلة ناميبـــيا (١٩٨٩)، وزمبـــابوي (١٩٨٠)، وخاصة جنوب أفريقيا، حيث جرى مثل هذا التغيير بنجاح ملحوظ.

اقـــتراحان للتخفيف من تأثير التنوع العرقي في أفريقيا. تدل النظرة العابرة على الخبرة الأفريقية في تكوين الدولة (مثلاً تشيجي، ١٩٩٩)، على أن النخب السياسية في عـــدد من البلدان الأفريقية قد حاولت بناء نوع السياسة الجامعة والتشاركية التي يحتاج إلـــيها التنوع الاجتماعي في أفريقيا، ولكن هذه المحاولات كانت قصيرة العمر، وقابلة للانعكاس. كيف إذن يمكن لهذه الدول الخروج من المأزق؟ هل يساعد فهم أفضل لدور التنوع العرقي في التنمية الاقتصادية على التوجه لتحسين المبادئ العامة لأنظمة الحكم السياســـي؟ واستناداً إلى الشواهد المأخوذة من بيانات المسح، يقترح كوليير وبنسوانجر مجاليـــن يمكن فيهما للتحرك الاستراتيجي من جانب الدولة، وكذلك إعادة رسم الحدود للنشاط الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص يمكن أن تخفف من حالة الفشل الاقتصادي الراجع للتنوع الاجتماعي.

نحو حكومة أكثر تركيزاً في أفريقيا. إن جماعات ذوي القربى عبارة عن شبكات مـــن الـــتعهدات المتـــبادلة. وكـــان هذا دورها الأصلي، أي مواجهة احتياجات تأمين المجـــتمع، وبهـــذه الوظيفة، كانت هذه الجماعات، وما زالت، مفيدة للغاية. ولكن عندما تنـــتقل هذه التعهدات إلى الاقتصاد الحديث، فإنها تؤدي إلى الفشل، فأي منظمة حديثة تعـــتمد على نظام للمستويات الوظيفية، حيث يكافأ الأداء الجيد ويعاقب التراخي، وهذه المكافـــأة والعقـــاب هـــي الحافـــز الذي يدفع الموظفين إلى الأداء الجيد. وهذه المكافأة والعقـــاب يقوم بها مديرون يقيّمون الأداء، ولنجاح هذا النظام يجب أن يكون المديرون محايدين، ولكن المديرين يتعرضون في أفريقيا لضغوط ترجع للولاء للجماعات. وهذه الضـــغوط ليست أدبية فقط، فجماعات ذوي القربى، مؤسسات قوية، ممتدة عبر الزمن، ولهـــا نظامهـــا الخـــاص من الثواب والعقاب لفرض الامتثال. وهكذا يواجه المديرون مجموعتيـــن من الضغوط: واحدة تعود إلى ضرورة الإدارة الجيدة لمؤسسة حديثة على

أســاس الجدارة، والأخرى ضرورة إرضاء رغبات جماعتهم الخاصة. وبقدر إرضاء المديريــن لرغــبات أعضـــاء جماعتهم، فإن هذا يدمر الحافز لدى الموظفين، وبالتالي يدمــر أداء المؤسسة. ومن الناحية الأخرى، فإن شدة المنافسة في السوق تحد كثيراً من محابــاة ذوي القــربى في القطاع الخاص كما تدل الشواهد (كولبير وجارج، ١٩٩٩). وبــناءً عليه فإنه من الأفضل إعطاء أولوية للقطاع الخاص على القطاع العام، بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

علــى الحكومـات أن تعمــل علــى خلــق طبقة من رجال الأعمال من السكان الأصليين. من القسمات المميزة لأفريقيا أن هناك اتجاهاً لسيادة أقليات من غير السكان الأصــليين علــى دوائر الأعمال الخاصة في القطاع غير الزراعي، مثل الآسيويين في شــرق أفريقيا، واللبنانيين في غرب أفريقيا، وهذا يفسر جزئياً استبعاد هذه الأقليات من ملكــية الأرض. وفــي هــذه الحالات نجد أغلبية أعضاء الجماعة العرقية من السكان الأصــليين تعمــل بالــزراعة، في حين تعمل أغلبية أعضاء الأقلية العرقية (من غير الســكان الأصليين) في أعمال بعيدة عن الزراعة. وبدون قصد، يفيد هذا الأقلية العرقية لأن أي عضــو مــنها سيجد الكثير من أعضاء جماعته يشتركون في نفس نوع نشاطه غــير الزراعي، في حين أن رجل الأعمال من السكان الأصليين لن يجد إلا عدداً قليلاً مــن أعضــاء جماعــته يعمل في ذات نشاطه. ولكن من الممكن للتدخل الحكومي أن يخفف من التباين بين الجماعات العرقية المختلفة في مجالات النشاط، فالمجتمعات ذات التــنوع العرقي تحتاج إلى دولة فعالة لتخفيف الآثار السلبية لهذا التنوع في هذا المجال بالمســاعدة فــي خلــق طبقة من رجال الأعمال من السكان الأصليين، وتوسيعها. وقد طغت هذه القضية على الجدل الدائر بشأن خصخصة الاقتصاد في أفريقيا، ويحتمل أن تكــون لها أبعاد مهمة بالنسبة لقدرة أفريقيا على تحقيق تحول اقتصادي قابل للاستدامة سياسياً في القرن الواحد والعشرين.

٤-النتائج

يســاهم هذا الفصل في الدراسة الحالية بتحليله لعملية النمو، مع التركيز على دور الصــراعات الاجتماعــية، والمؤسســات المكلفة بالتعامل معها، في تحديد النمو طويل المــدى، وعلــى أثر هذين العاملين على فقدان استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية. وفــي حيــن أن النمو الاقتصادي الكلي أساسي للتخفيض المستدام للفقر، فإن استقرار الــنمو له آثــار مهمة من وجهة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في هذا العالم الذي

يتقصه تأمين الاحتياجات، ومستويات التجارة. وباستخدام النتائج العالمية للتحليل، حاولنا تقييم الآثار بالنسبة لأفريقيا، التي تتميز بتجزئة عرقية كبيرة (المؤشر الرئيسي على غياب التماسك الاجتماعي)، وكثافة سكانية منخفضة، ومؤسسات سياسية ضعيفة بالنسبة لحل الصراعات الاجتماعية المحتملة. والاستنتاجات الرئيسية لتحليلنا تدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسات الاقتصادية الحديثة: أولاً، التنوع العرقي لا يسبب أضراراً للنمو الاقتصادي، إلا في وجود الأتوقراطية، أو عندما لا يتحقق تفاعل قوي بين الجماعات بسبب التجزئة الجغرافية. وفضلاً عن ذلك، فالتجزئة العرقية ليس لها أثر سلبي أصيل على النمو، وإن كان الاستقطاب العرقي يؤدي إلى خفضه. [vi] ومن هنا نصل إلى النتيجة أن أفريقيا تحتاج إلى ديمقراطية عاملة حتى تحقق التنمية، وأن التنوع العرقي ليس السبب المباشر لنموها البطيء. وفي هذا المجال، تتفق نتائجنا مع كوليير (٢٠٠٠) ولكنها تشير أيضاً، إلى أن التجزئة الجغرافية، مثلها مثل غياب الديمقراطية، يمكن أن تعرقل التفاعل الإيجابي بين الجماعات، ويمكن لذلك، أن يكون لها أثر سلبي على النمو طويل المدى في أفريقيا المجزأة عرقياً. وهذا الاستنتاج يتسق مع التأثير القوي لعدد من المتغيرات الجغرافية التي استنتجها بلوم وساكس (١٩٩٨)، وجالوب وساكس (١٩٩٨). وهذا يشير إلى أن تأكيد بلوم وساكس على التوسع في سياسة التنمية لتشمل، ضمن أشياء أخرى، تدابير لزيادة كثافة السكان والاقتصاد على طول السواحل، وطرق التجارة، لن يزيد القدرة على المنافسة الاقتصادية وحسب، وإنما سيعزز من التعاون بين المجموعات عن طريق زيادة كثافة التفاعلات والمشاورات.

ويدعم تحليلنا لأسباب عدم استقرار النمو، تحليل رودريك (٢٠٠٠) بأن المجتمعات التي يسودها الصراع، يمكن أن تتعرض لعدم استقرار النمو بعد الصدمات الخارجية (مثل تلك الناتجة عن شروط التبادل). وقياسنا للصراع الاجتماعي باستخدام المتغير المشترك للتجزئة العرقية، مضروباً في مؤشر للأتوقراطية، أو مضروباً في مؤشر للتجزئة الجغرافية، يوفر نظرة متعمقة لما ينتظر أن يحدث لأفريقيا في العصر القادم الذي يزداد فيه تكامل الاقتصاد العالمي، وعولمته. والعولمة ينتظر أن تؤدي لمزيد من فرص التوسع في التجارة، ونقل التكنولوجيا، ولكنها ستكون مصدراً لمزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. ولذلك يصل تحليلنا إلى أنه بدون ديمقراطية فاعلة، وبدون شبكات جغرافية واجتماعية أوسع وأقوى، ستكون فرص أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في عصر العولمة القادم، اقل. وتحاج أفريقيا إلى أكثر

بكثير من مجرد القدرة التنافسية لتحول العولمة إلى عامل حافز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الحواشي

---

[1] لمزيد من المناقشة لهذا المؤشر، انظر تيلور وهدسون (١٩٧٢)، وماورو (١٩٩٥).

[2] انظر إيسترلي (٢٠٠٠ أ ، ب)، وكولبير (٢٠٠٠، و١٩٩٩) لمزيد من المراجعة المفصلة.

[3] يضع إيسترلي (٢٠٠٠ ب) مؤشراً على نوع المؤسسات يعتبر متوسطاً لمؤشر ناك وكيفر (١٩٩٥)، مأخوذاً من دليل المخاطرة الدولية، ويشمل: أ.عدم إلغاء الحكومات للتعاقدات، ب. عدم المصادرة، ج. سيادة القانون، ٤. حالة البيروقراطية.

[4] مصدر البيروبراطية هو مجموعة بيانات السياسة لعام ٩٨، والبيانات عن التجزئة الجغرافية من كولبير وهيفلر.

[5] يقدم كولبير وبنسوانجر عدداً من الأمثلة: انتخابات مارس ١٩٩٩ في نيجيريا، كسبها حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية وطنية (٦٢،٨ %)، ولكنه خسر الكثير من أصوات ولايات اليوروبا الستة الجنوبية التي يتركز فيها ثلث الأصوات. كذلك حققت حركة الديمقراطية التعددية الحاكمة في زامبيا الأغلبية في انتخابات ١٩٩١ و١٩٩٦، على حساب تحالف للشمال والغرب، في حين تركزت المعارضة في الشرق المتحدث بالنيانجا. والأحزاب الخمسة المهمة في كينيا لا تحصل إلا على تأييد عرقي. ونفس الوضع لأحزاب ملاوي الثلاثة الرئيسية، والأحزاب القديمة في زمبابوي.

[6] تحدث السيادة العرقية عندما تسيطر جماعة عرقية واحدة، ولكنها ليست بالحجم الذي يعطيها أغلبية كاسحة (عادة أقل من ٧٥ % من السكان. انظر كولبير ٢٠٠٠).

المراجع

Alesina, Alberto, Reza Baqir, and William Easterly. 1999. Public goods and ethnic divisions. Quarterly Journal of Economics (November).

Annett, Anthony. 1999. Ethnic and religious division, political instability, and government consumption. IMF mimeo. March.

Becker, G. 1983. A theory of competition among pressure groups for political influence. Quarterly Journal of Economics 98, no. 3: 371-400.

Bloom, D., and J. Sachs. 1998. Geography, demography, and economic growth in Africa. Brookings Papers on Economic Activity 2: 207-273.

Chege, M. 1999. Politics of development: Institutions and governance. A background paper prepared for Africa in the 21st Century Project. World Bank, Washington. D.C.

Collier, P. 1999. The political economy of ethnicity. In Annual Bank Conference on Development Economics, edited by B. Pleskovic and J.E. Stiglitz. World Bank.

___. 2000. Implications of ethnic diversity. A paper presented at the 31st Economic Policy panel meeting, Lisbon, April.

Collier, P., and A. Hoeffler. 2000. Greed and grievance in civil war. Mimeo, World Bank. Washington. D.C.

Collier, P., and H. Binswanger. 1999. Ethnic loyalties, state formation and conflict. A background paper prepared for Africa in the 21st Century Project. World Bank, Washington, D.C.

Collier, P., and A. Garg. 1999. On kin groups and wages in the Ghanaian labor market. Oxford Bulletin of Economics and Statistics 61:133-52.

Diamond, J. 1997. Guns, germs and steel: The fates of human societies. W. W. Norton.

Easterly. W. 2000a. The middle class consensus and economic development. Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

___. 2000b. Can institutions resolve ethnic conflict? Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

Easterly, W., and R. Levine. 1997. Africa's growth tragedy: Policies and ethnic divisions. Quarterly Journal of Economics CXII, no. 4 (November): 1203- 1250.

Elbadawi. I., and J. Randa. 2000. Social fractionalization and economic growth. Mimeo. World Bank, Washington, D.C.

Galiup, J., and J. Sachs 1998. Geography and economic development. Mimeo. Harvard University.

Goldin, C., and L. Katz. 1997. Why the United States led in education: Lessons from secondary school expansion, 1910 to 1940. NBER Working Paper 6144, August.

Knack, S., and P. Keefer. 1995. Institutions and economic performance· Cross- country tests using alternative institutional measures. Economics and Politics VII: 207-227.

Landes, D. 1998. The wealth and poverty of nations: Why some are so rich and others so poor. W. W. Norton.

La Porta, Rafael, F. Lopez-de-Silanes, A. Schleifer, and R.Vishny. 1998. The quality of government. National Bureau of Economic Research Workin Paper Series 6727, September.

Mauro, P. 1995. Corruption and growth. Quarterly Journal of Economics CX: 681- 712.

Rodrik, D. 1999. Where did all the growth go? External shocks, social conflict and growth collapses. Journal of Economic Growth 4, no. 4 (December): 385-412.

___. 2000, Participatory politics, social cooperation and economic stability. Mimeo, Harvard University.

Rodrik, D. Sandbrook, R. 1986. Hobbled Leviathans constraints on state formation in Africa. International Journal XLI: 707-733.

Svensson, J. 1998. Foreign aid and rent-seeking. World Bank, Development Economics Research Group Policy Research Working Paper.

Sowell, T. 1998. Conquest and cultures: An international history. Basic Books.

Taylor, C., and M. Hudson 1972. World handbook of political and social indicators. 2nd edition. New Haven, CT: Yale University Press.

Tilly, C. 1990. Coercion, capital and European states, AD 990-1990. Cambridge, MA: Basil Blackwell.

Wendt, A., and M. Bamett. 1993. Dependent state formation and Third World militarization. Review of International Studies 18, no. 2: 321-347.

الفصل الثالث

العولمة وفقدان الأمن للبشر في أفريقيا

م. أ. محمد صالح

معهد الدراسات الاجتماعية- لاهاى- هولندا

ترجمة: سعد الطويل

١- تقديم

لا تعد أفريقيا غريبة عن العولمة وتأثيراتها، فعلاقاتها مع الإمبراطورية الرومانية، والعرب، ثم البرتغال وإسبانيا (أول تجار العبيد الأوروبيين في أوائل القرن الخامس عشر) استمرت قروناً طويلة. وكانت تجارة العبيد، وتقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين (نوفمبر ١٨٨٥)، علامات طريق بائسة في تاريخ أفريقيا. وفي هذه اللقاءات المبكرة مع العولمة، لعبت أفريقيا دور الشريك التابع في العملية العالمية لإنتاج وتجارة السلع والخدمات، مع أن أفريقيا ساهمت بعمل العبيد الذي ساهم بإنتاج الجزء الأكبر من ثروة الأمريكتين (ساساي ١٩٨٦؛ وأديسا وأباجاجي ١٩٨٦). ولم تظهر البلدان الأفريقية لا سياسياً ولا اقتصادياً على الحلبة العالمية، لأنها كانت مستعمرات للقوى الإمبريالية (بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا وغيرها). وتكشف الأدبيات (باران ١٩٥٧؛ وألوكو ١٩٨٢؛ وصامويل ١٩٨٠؛ ورايت وبراونفوت ١٩٨٧) أن تطور القارة الأفريقية في القرن التاسع عشر قد حدد مصيرها، وعلاقاتها لا بأوروبا وحدها، وإنما وضعها في هياكل اليوم الاقتصادية والسياسية العالمية. وليس من الغريب أن عولمة القرن التاسع عشر بنيت على التجارة الحرة الإمبريالية بين أعضاء نادٍ مقفل على القوى الاستعمارية المتنافسة. وكما يقول

أكسفورد (١٩٩٥، ١٠١-٢)، ففي مرحلة لاحقة، وتحت سيطرة بريطانيا والولايات المتحدة، أصبح مثال الاقتصاد الحر الدولي بمثابة المرجعية الدينية. وقامت القوى العظمى بدور الضامن لهذا النظام المنفتح، وذلك باستخدام معيار الذهب في أواخر عهد السيطرة البريطانية، واتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف إضفاء طابع مؤسسي على نظام للتجارة العالمية الحرة تحت سيطرتها. وفي حين أثر مؤتمر برلين على القارة وقسمها فيما بينهم، فقد تابع نظام بريتون وودز التأثير على القارة، وعلى ذات الدول التي أنشأها ذلك المؤتمر.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتهى نظام التجارة الذي سيطرت عليه القوى الغربية المنتصرة إلى قيام الجات ومنظمة التجارة العالمية، وتطورها إلى المؤسسات المتعددة الأطراف لتعزيز مبدأ "التجارة الحرة" (هكمان وكوستيكي، ١٩٩٥). أما في أوائل القرن العشرين، في وجود الاستعمار للكثير من البلدان النامية، كانت أنظمة التجارة الحرة تحقق الفوائد لناد مغلق تسيطر عليه القوى الاستعمارية، التي كانت تحمي مصالحها التجارية بتواجدها العسكري الكثيف فيما وراء البحار.

ومن القسمات الشائعة في عولمة القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، كان حدوث موجات كبيرة من الهجرة الأوروبية الاستيطانية إلى ما سمي بالعالم الجديد وخلق هذا الشكل من العولمة، فرصاً واسعة، وثروة ومستوى معيشة مرتفعاً لملايين من الأوروبيين الباحثين عن الثروة. ومع كل الجوانب السلبية لعولمة القرن التاسع عشر وأوائل العشرين من وجهة نظر شعوب المستعمرات، إلا أنها سهلت التحرك والاتصال، لأول مرة، بين الملايين من الشعوب والثقافات المختلفة حول العالم.

أما نهاية القرن العشرين، فقد شهدت تدهوراً نسبياً في نفوذ القوى الاستعمارية، ولكن دورها كلاعبين كبار في الحلبة العالمية لم ينخفض كثيراً. والعولمة وهي الشغل الشاغل لنا اليوم، هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وهي تظهر في أربعة مجالات: أ) التجارة، ب) الإنتاج، ج) المالية، ٤) التكنولوجيا، وبعكس عولمة القرن التاسع عشر، فهذه المجالات الأربعة يحكمها عدد من الاتفاقات والاتفاقيات. ولكن عولمة القرن العشرين ليست امتداداً لعولمة القرن التاسع عشر، وإنما هي أكثر صرامة، وقادرة على تحويل العالم إلى صورتها الخاصة (مستعمرات سابقة متخلفة، ومستعمرون سابقون متقدمون صناعياً). وفي المقابل، كانت عولمة القرن التاسع عشر تتميز بوجود دول فاعلة تتحكم في التجارة، وتقنن الأسواق. وعلى الرغم من أن عولمة القرن العشرين قد احتفظت بجزء من مؤسسات القرن التاسع عشر المسيطرة

والقاهــرة (العســكرية)، إلا أنهــا تخلت عن الجزء الأكبر من دور الدولة في التدخل لتصــحيح النتائج الضارة لتقلبات السوق، وتــركتــها للمــؤسسات المالية والشركات العالمــية. ويشــبه هارفي (١٩٩٥، ١٣١) الشركات العالمية بإمبراطورية عالمية ليس لهــا أي ولاء لمكــان أو لجماعـــة، وتعمــل علــى أســاس الربح فقط، والتشابه بين "إمــبراطورية رجــال الأعمال" وبين الإمبراطوريات القديمة يثير الاهتمام رغم الفارق في المضمون والأهداف والوسائل.

وقــرب أواخــر القرن العشرين، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، كانت العولمة تــتحرك تحت تأثير حرب صليبية تسير خلف راية الليبرالية الجديدة، وبذلت الكثير من الجهــد من أجل تفكيك الدولة. وفي رأيي أن الاختلاف الرئيسي مع أنواع العولمة التي وُجدت قبل التسعينيات هو أن الأخيرة لم تكن تحت سيطرة مصالح الشركات الخاصة، ولكــن هــذا لا يعنــي أن تدخلات تلك المؤسسات المالية العالمية قد نجحت في توفير الظــروف الاجتماعــية الاقتصــادية، أو البيئية التي تؤدي إلى تحقيق الأمن البشري. وينطــبق هــذا بصــفة خاصـــة فــي حالة البلدان النامية التي انتقلت من حالة القهر الاســتعماري، إلــى المنافســة بين القوى العظمى، ومنها إلى سيطرة العولمة النيو – ليبرالــية. وهكــذا ظهرت الرأسمالية الصناعية المتقدمة ذات الامتداد المالي والعسكري العالمــي الكبــير (أي السبعة الكبار، والناتو، وشبكة الأمم المتحدة الواسعة الانتشار). ويحافظ على نظام الأمن في الاقتصاد العالمي المعولم، الأذرع الآتية:

أ. حكم القطب الواحد العسكري

ب. تدعمه أقوى المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولى)

ج. وتحت الحماية الاقتصادية لكتلتين إقليميتين للتجارة (الاتحاد الأوروبي، واتحاد التجارة الحرة لشمال أمريكا)

ويُعرف النموذج السائد للعولمة بأنه الشكل النيو-ليبرالي للاقتصاد السياسي، ولكنه يُطبق على مستوى العالم، ويقوم على أساس المبدأ القائل بأن الاقتصاد العالمي سيحقق أعلى كفاءة في المدى الطويل إذا سيطرت عليه قوى السوق الحرة، وذلك بغض النظر عــن أيــة آثــار اجتماعــية أو سياسية. وهو يشترك مع الفكر النيو-ليبرالي في أربع قسمات:

١)التمســك الشــديد بكفــاءة السوق بوصفها أساس النظام الاجتماعي، واعتبار قيم السوق أكثر موضوعية من القيم الاجتماعية؛

٢)عـدم رضــا واضـــح عن العدالة ، أو تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، باعتبارها تعرقل حرية السوق؛

٣)نظــرة انــتقادية لتدخل الدولة لتصحيح أخطاء السوق، باعتبارها تحدياً من قوى السوق الأكثر كفاءة؛

٤) كراهــية لسياسات الدعم، وتقبل بصعوبة لمراقبة أسعار الاحتياجات الأساسية، أو تحديد حد أدنى للأجور لحماية المهمشين والضعفاء.

وهكذا فالعولمة اللبرالية الجديدة حليف وثيق للقطاع الخاص، ومصالح الشركات، والمؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي تنادي بالمنافسة الحــرة فــي الســوق، مع أنها في الحقيقة، تحمي مصالح التكتلات التجارية الإقليمية الكــبرى مــثل الاتحــاد الأوروبــي، واتحــاد التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وهذه المؤسسات تخضع لإشراف وتحكم السبعة الكبار، والناتو، والأعضاء المهيمين في الأمم المــتحدة الذيــن يملكون حق الفيتو والذين يطلق عليهم المجتمع الدولي. وهذه العولمة مبنــية على الأيديولوجية النيو-لبرالية ولهذا السبب نجحت في أن تحقق في الخارج ما لــم تــنجح فــي تحقــيقه بين المجتمعات المدنية الديمقراطية الصناعية ذات الصوت السياســي المــرتفع. والنــتائج التــي تفرضها على البلدان النامية، وخاصة القطاعات المهمشــة فــيها، تماثل تلك التي فرضتها على المهمشين في المجتمعات الصناعية، مع وجود بعض الاختلافات.

ومــع أن المظاهــر الأكثر انتشاراً للعولمة النيو-لبرالية اقتصادية الطابع، إلا أن نتيجــتها الرئيسية هي التهميش الاجتماعي والثقافي. وفي حين اتخذت خطوات واسعة نحــو الــتكامل الاقتصــادي، مع ما له من نتائج سلبية، فإن النتائج الاجتماعية السلبية خطيرة جداً.

وفــي المجــال الاجتماعــي، عــبر مكلوخان وباورز (١٩٩٤، ٩٣) بسذاجة عن التشــابه بين الصور التي تنقلها وسائل الاتصال الجماهيرية عبر العالم، ومفهوم "القرية الكونية":

"تحــل وســائل الاتصــال الإلكترونية محل الوسائط الفردية الطابع كالمطبوعات، والســاعة والنقود وتعيد بذلك الثقافة الجماعية للقبيلة، ولكن على مستوى عالمي واسع، وأهم ما يميزها هي السرعة. ولما أصبح الاتصال الإلكتروني يتم في لحظة، فهو يجر الأحــداث والأماكــن معاً، ويجعلها مترابطة بالكامل. وكما كان أعضاء المجتمع القبلي

واعيـن بالـترابط الكامل فيما بينهم كذلك يشعر أعضاء المجتمع الحديث بكامله بنفس الارتباط."

والمفارقـة أن محـرك العولمـة النيو-ليبرالية هو المؤسسات والممارسات المالية التقلـيدية التي ما زالت مسيطرة على المجال الاقتصادي و السياسي. وتلعب التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال الإعلام والاتصال دوراً محورياً في تعزيز سيطرة رأس المـال، والشـركات الكـبرى هـذه. وفي رأينا، أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي المكونـات الإيديولوجـية للعولمة النيو-ليبرالية، وحجر الأساس لها. وإضافة إلى ذلك، فـإن تكنولوجـيا الإعـلام والاتصال تتبنى القيم الأساسية المرتكزة إلى تسهيل انتشار العولمة النيو-ليبرالية. ونضيف أن المؤسسات التابعة مثل تكنولوجيا الإعلام والاتصال تسـهل وجـود الماليـة/الشركات على المستوى العالمي، وهي تعمل، كذلك، كأدوات لاسـتيعاب الأسـس الإيديولوجية للعولمة النيو-ليبرالية، وبذلك تزيد من الالتباس حول دور وسائط الاتصال كعامل محايد في هياكل السلطة العالمية.

إن العلاقـة الثلاثـية بين التقدم التكنولوجي، وقوة الشركات، والسيطرة المالية، قد حولـت الأمن البشري إلى رهينة في يد حفنة من اللاعبين العالميين ذوي النفوذ، وهي التي حددت الإطار لوضع جدول الأعمال، وحل المشاكل بطريقة تجعلها تبدو كالإطار المؤسسي الوحيد الذي يمكن من خلاله مواجهة شواغل الأمن البشري. وبصفتها حجر الزاوية للعولمة النيو-ليبرالية، وضعت المصالح المالية والشركات نماذج للتهميش تدمر الأمن البشري سواء في البلدان المتقدمة، أو النامية.

ولكـن النـتائج السلبية للعولمة النيو-ليبرالية أسوأ في البلدان النامية، لأسباب تعود إلى التخلف، والفقر، وضعف القدرة التفاوضية التي تسمح لها بالتأثير على المؤسسات الماليـة، ومصـالح الشركات، التي تضمن الأمن البشري لطبقة مغلقة من "المواطنين العالميين". وتـتمحور روح هـذه الطبقة حول خمسة محاور رئيسية: انعدام الارتباط الإقليمـي، والـتجارة الحـرة، ورأس المال المالي سريع الحركة عن طريق مؤسسات وأسـواق مالـية ذات نفـوذ، وتراكم مبني على المعارف والتكنولوجيا، بمساعدة ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتقدمة.

والسـؤال الـذي يـرد على الخاطر هو: ما هي القارات أو البلدان التي يمكن أن تسـتفيد مـن العولمـة النيو-ليبرالية، وتحت أي ظروف؟ وفي رأينا، أنه في الظروف الحالـية، لا تستطيع إلا البلدان التي استفادت من الموجات السابقة للعولمة أن تكون في وضـع يسمح لها أن تجابه الضغوط الاقتصادية والسياسية للعولمة النيو-ليبرالية. ومع

ذلك، فحتى هنا، فإن النتائج السلبية للعولمة النيو-ليبرالية الراجعة للسيطرة المستمرة للمؤسسات المالية وسلطة الشركات، يمكن أن تكون خطيرة. وما نريد تأكيده، هو أن مناصري العولمة النيو-ليبرالية، يبدون اهتماماً بأمن المؤسسات المالية، ومصالح الشركات، أكبر من اهتمامهم بالأمن البشري. وقد تعرض الأمن البشري للضغط حتى في العالم المتقدم، بسبب الهجوم الشرس للحكومات على الرفاهية الاجتماعية، واعتبارها مسئولة عن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد على مستوى العالم. وفي القسم التالي، سندرس نتائج العولمة النيو-ليبرالية بالنسبة لتدمير الأمن البشري للأفارقة.

٢-أفريقيا والعولمة النيو-ليبرالية

أفريقيا هي إحدى القارات التي بدأت تجارب العولمة النيو-ليبرالية تؤثر سلباً على اقتصادها ومجتمعاتها منذ الثمانينيات، وقد فرضتها المؤسستان الماليتان الأقوى في العالم وهما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وقد بررتا التدخل في أفريقيا بالوعد بإخراج أفريقيا من أزمتها الاقتصادية في الثمانينيات، وكانت القسمات الرئيسية لهذه الأزمة هي تدهور مستوى المعيشة، وارتفاع مستوى الفقر وسوء التغذية. وكان من نتائج الأزمة كذلك، انخفاض الإنفاق على القطاع الاجتماعي، وانخفاض عدد المنضمين للمدارس، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال والأمهات (باسو وستيوارت، ١٩٩٥، ١٣٨). كذلك أدت الأزمة إلى انخفاض متوسط الدخل للفرد على نطاق واسع، وكذلك انخفاض الدخل الإجمالي الحقيقي للفرد، وانخفاض متراكم في الدخل المحلي الإجمالي، ومعدل سلبي لنمو الدخل المحلي الإجمالي (البنك الدولي، ١٩٨٠، و ١٩٩١).

استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا، لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً وقائياً بوضع برامج تثبيت الاقتصاد، ثم تلتها برامج التكيف الهيكلي. وكان هدف برامج تثبيت الاقتصاد الحد من التضخم، وإعادة التوازن الضريبي، وتحسين التوازن المالي الخارجي. وخلال الثمانينيات، حصل حوالي ٣٤ بلداً أفريقياً على قروض التكيف من البنك الدولي، أو صندوق النقد، أو من كليهما. وكانت برامج تثبيت الاقتصاد تتضمن ما يلي، مع بعض التنويعات:

١) تثبيت الأسعار، عن طريق رفع الدعم عن المواد الغذائية، وغيرها من الضروريات،

٢) إعـــادة الـــتوازن إلـــى ميزانية الحكومة، عن طريق رفع الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وخفض نفقات القطاع العام،

٣) تحريـــر الـــتجارة الخارجية، عن طريق إلغاء نظام رخص التصدير والاستيراد،

٤) تخفـــيض العملـــة المحلية، بمساواة قيمتها بالقيمة في السوق السوداء، كوسيلة لزيادة الصادرات.

وبعـــد فترة تحولت برامج تثبيت الاقتصاد إلى برامج تكيف هيكلي مكتملة، وهذه تتضـــمن: خصخصـــة الشـــركات الحكومـــية، وإصلاح قطاع المالية والبنوك، وإنشاء أســـواق مالـــية، ومـــزيد من الاعتماد على السوق لتحديد أسعار السلع والخدمات التي توفرها الدولة والقطاع الخاص.

وبعـــد فحص المعايير الاقتصادية الرئيسية الأربعة (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ودخـــل الفرد، والاستثمار، ومعدلات التبادل التجاري)، ونتائج البحوث الحديثة، أصبح مـــن الواضح أن مكـــاســـب أفريقيا من وصفة العولمة النيو-ليبرالية لا تُذكر، فموزلي (١٩٩٤، ٧١)، مثلاً، يصل إلى النتيجة التالية:

"علـــى الـــرغم مـــن أن أداء الـــبلدان القائمة بالتكيف، كان أحسن بالنسبة لجميع المؤشرات (فيما عدا الاستثمار)، عن أداء البلدان التي لم تقم بالتكيف من بين مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان جنوب الصحراء، فإن أداء معدل النمو والتصدير لـــدى الـــبلدان التـــي لم تقم بالتكيف كان أفضل منه بالنسبة للبلدان التي أخذت قروضاً للتكيف."

وللأســـف، فحـــتى أهـــداف تكامل السوق العالمي لم تتحقق، وأرجع البنك الدولي السبب في ذلك إلى الأوضاع السيئة التي تعمل الاقتصادات الأفريقية فيها. ويقول باسو وستيوارت (١٩٩٥، ١٤٢) إن التدهور في الأوضاع الخارجية التي تعمل الاقتصادات الأفريقـــية فـــي إطارهـــا، كـــان، بـــلا شك، أحد العوامل وراء الأداء الضعيف لهذه الاقتصـــادات. وقـــد جاء في تقرير البنك الدولي (١٩٩٤أ)، أن البلدان الأفريقية التي قامـــت بالتكـــيف بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، قد عانت من انخفاض بمقدار ٢١ % من قـــيمة الدخـــل المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للفرد، كما جاء بالتقرير كذلك، أنه من بيـــن ٣٥ بلداً، عانى ٢٧ بلداً من معدل سلبي لنمو الدخل المحلي الإجمالي، خلال نفس الفترة (البنك الدولي ١٩٩٤، أ، ١٣٨-٩).

وجـاء فـي تقرير حديث لبنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨،١)، أنه حدثت، في عام ١٩٩٧، زيـادة مجمعـة قدرهـا ٣,٧ % في الناتج المحلي الإجمالي، أي بزيادة عن متوسط النمو للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٥، وكان ١,٩ %. كذلك جاء في تقرير بنك التنمية الأفريقي، أن عدد البلدان التي حققت معدل نمو سلبي قد انخفض من ١٧ عام ١٩٩٠، إلـى سـتة عام ١٩٩٧، وكانت اغلبها بلدان تعاني من مشاكل اجتماعية سياسية (مثل الحـروب الأهلـية). ولكن رئيس بنك التنمية الأفـريـقي، عمـر كباج (١٩٩٨،١)، سارع إلى القول بأن "الانخفاض المتوالي للناتج المحلي الإجمالي طوال العقد والنصف السـابقين، يعنـي أنـه لا بد من الإسراع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتعويض الدخل المفقود، ولوقف انتشار الفقر المدقع، وعكس ذلك الاتجاه."

وفي نفس الاتجاه، أضاف أن اللامساواة قد ازدادت مما ضاعف من تركيز الثروة في أيدي القلة، والدليل ما جاء بتقرير بنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨، ٢٨) من أن:

"اسـتمرت أفريقـيا فـي الـتخلف وراء العالم النامي، ففقدت نصيبها من السوق العالمـي في الإنتاج والصادرات، والاستثمار المباشر. وقد انخفض متوسط دخل الفرد فـي الـبلدان الأفريقـية، بشكل نسبي من ١٤ بالمائة عام ١٩٦٥، إلى ٧ بالمائة عام ١٩٩٥. وليس هناك تفسير واحد لهذه المشكلة، ولا يوجد حل سريع لها.

ومـع اتفاقنا مع تقرير البنك من أنه لا يوجد حل سريع، إلا أننا لا نوافق على أنه لـيس هـناك تفسير واحد لهذا الوضع، فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عانت مـنها أفريقـيا مـنذ الثمانينيات بما فيها أزمة الديون، فقد كان متوسط دخل الفرد في أفريقـيا مـنذ عقد ونصف، أي قبل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، أعلى منه اليوم. ومن الحقـائق الدالـة، أنـه بعد عقدين من الإدارة المباشرة للاقتصادات الأفريقية، يعترف المسـتر جـايكوكس نائب رئيس البنك الدولي لشئون أفريقيا، أنه بالرغم من سياسات التدخل العنيفة للإصلاح، "لم يتمكن البنك من وضع حلول لمشاكل أفريقيا الاقتصادية".

يصـف الكثـير مـن المؤلفيـن بـرامج التكيف الهيكلي بأنها محاولة خاطئة من مؤسستين ماليتين قويتين، وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإنقاذ بعض البلدان مـن الأزمـة، ولكنـنا نـرى أن الهدف الرئيسي لهاتين المؤسستين كان إدماج البلدان النامـية، بمـا فـيها أفريقيا في مشروع للعولمة النيو-ليبرالية. ونظراً لأن هذه البرامج المدفوعـة مـن الخـارج، للتكيف الهيكلي، واكبت ظهور عولمة القرن العشرين، فإنه يمكـن اسـتنتاج أن هذه المؤسسات هي أدوات لتوسع العولمة النيو-ليبرالية. ومن هذا المـنظور فقـد وفـرت أفريقـيا حالة فريدة لفهم دور المؤسسات المالية، ذات النظرة

العالمية، في إدماج القارة في روح العولمة النيو-ليبرالية. بناء عليه نرى أن برامج التكيف الهيكلي، وما تلاها من صراعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، هي نتيجة مباشرة لفرض نموذج للعولمة النيو-ليبرالية باستخدام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي الحقيقة، فإن النتائج الضارة للعولمة النيو-ليبرالية على الأمن البشري في أفريقيا مترابطة هيكلياً، فالتغير المحدود لبعض الاقتصادات الأفريقية قد كلف غالياً من وجهة نظر البشر، ولا تشارك فيه أغلبية الشعوب الأفريقية. وفشل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم حلول مقنعة لأزمة أفريقيا الاقتصادية، أو في المساهمة في ضمان الأمن البشري، هو شهادة فشل للعولمة النيو-ليبرالية في حالة أفريقيا. وقد أدت الإصلاحات الهيكلية المبنية على روح العولمة النيو-ليبرالية إلى ازدياد مذهل في مستوى الفقر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لشعوب أفريقيا.

٣- العولمة النيو-ليبرالية وفقدان الأمن البشري

بالرجوع إلى تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يتعلق الأمن البشري بمفهومين يدعم كل منهما الآخر: ١) الخلاص من التهديد المزمن للجوع والمرض والقهر، و٢) الحماية من الصدمات المفاجئة والمؤذية التي تؤدي إلى انقطاع نظام الحياة اليومي. وكلا المفهومين يعني التنمية البشرية عن طريق تمكين الأفراد من التوسع في اختياراتهم، وقدراتهم، والفرص المتاحة لهم بحرية بما يضمن لهم أن الفرص المتاحة لهم اليوم لا تختفي فجأة غداً (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٤، ٢٣١). وطبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالمكونات الرئيسية للأمن البشري تشمل الأمن الاقتصادي، والشخصي، والجماعي السياسي، وضمان الطعام، والصحة.

ومن الواضح ان هذا المفهوم للأمن يتجاوز الفهم التقليدي للأمن العسكري، وهو في الواقع، جزء من مفهوم أوسع للأمن في العالم الثالث، يصفه أتشاريا (١٩٩٧ ، ٣٠١) بأنه يمثل تحدياً جدياً للمفهوم التقليدي للأمن. ويحدد أتشاريا أهمية الأمن البشري للبلدان النامية في تحدي النقاط الثلاث الآتية: ١) التركيز على أن التهديد من دولة لأخرى هو أساس التهديد للأمن، ٢) استبعاد الظواهر غير العسكرية من دراسات الأمن، ٣) الاعتقاد بأن توازن القوى العالمي هو الأساس الشرعي والفعال للنظام العالمي. ونضيف لهذا أن الأمن البشري أساسي بقدر ما يتعامل مع مفهوم

للأمن يركز على البشر، ويتناقض في أغلب الأحوال مع المظاهر الثلاثة للأمن التقليدي التي ينتقدها أتشاريا، والتي لا تتسق مع خصوصية العالم الثالث.

وأية محاولة للتوفيق بين الأمن البشري وبين روح العولمة النيو-ليبرالية، مآلها الفشل لأن هذه العولمة تؤكد على الاقتصاد المجرد من أية مشاعر، وعلى الطمع الذي يحاربه الأمن البشري. وفي رأينا أنه يجب توفر ثلاثة شروط قبل أن يفكر أي بلد أو قارة في الانضمام إلى النادي المغلق للمشروع النيو-ليبرالي العالمي، وهي: ١) مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية والصناعية تضمن لسكانه الاحتياجات الأساسية للحياة، ٢) تطوير اتصال عالمي اقتصادي وتكنولوجي، ٣) التمكن من تحقيق مستوى مناسب من القدرة التنافسية التجارية، والقدرة على مقاومة ضغوط قوى السوق الحر على مستوى العالم.

وأغلب، إن لم تكن جميع، المجتمعات والاقتصادات الأفريقية محرومة من هذه الصفات، وفي الواقع، لا يقترب أي من البلدان الأفريقية من تحقيق شروط الانضمام إلى النادي الذي يضم حفنة من اللاعبين العالميين يحق. وبالعكس، فقد أدى التقدم في طريق العولمة النيو-ليبرالية إلى الإضرار بقدرة أفريقيا على تحقيق المتطلبات الأساسية للأمن البشري، وبعبارة أخرى، نبعيداً عن تحقيق الأمن العالمي الشامل، ساهمت العولمة النيو-ليبرالية في تدهور المؤسسات الأفريقية التي توفر الأمن البشري، وأصبحت سبباً رئيسياً في فقدان أمن المعاش، والأمن الاجتماعي والشخصي. وهذه الشواغل الثلاثة للأمن البشري تدعم الواحد منها الآخر، وتتداخل مع ما بات يعرف اليوم بجدول الأمم المتحدة الزمني الجديد للأمن (أي الأمن الاقتصادي، والشخصي، والأمن السياسي للمجتمع، وأمن الغذاء والصحة).

وسنحاول في بقية هذا العرض المختصر، أن نشرح شروط مجالات الأمن البشري الثلاثة هذه، مع الإشارة خاصة إلى أفريقيا، وفي إطار العولمة النيو-ليبرالية، والهدف هو توضيح كيف أضرت هذه الأخيرة بالأمن البشري في هذه القارة المنحوسة.

إن تحقيق أمن المعاش والأمن الاجتماعي يعكس اهتمام الدولة والمجتمع، وكذلك الوعي بنتائج التهميش الاجتماعي. وهناك شرطان لتحقيق القدرة على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والأمن البشري، وهما: ١) الانشغال بقدرة الأفراد والجماعات على الحصول على الغذاء الكافي، والدخل المنتظم لضمان احتياجاتهم الأساسية، ٢) يجري إشباع الاحتياجات الإنسانية بتحقيق الأمن البشري عن طريق

امتلاك الموارد، أو الحصول على فرص العمل، و/أو شبكات الحماية الاجتماعية لمواجهة المخاطر والطوارئ. وضمان المعاش المستدام في إطار هذه الشروط، يحقق الأمن الاجتماعي والبيئي، وأمن المعاش، أي ثلاثة من أعمدة الأمن البشري في البلدان النامية وغيرها.

ولسوء الحظ، تحقق العولمة النيو-ليبرالية العكس بالضبط، ويمكن قياس انشغال الدولة بآليات توفير المعاش والحاجات الاجتماعية بفحص وتحليل الاعتمادات المخصصة للتعليم والصحة، وكذلك تحقيق الأمن الغذائي. وطبقاً لما جاء بتقرير التنمية الأفريقية (١٩٩٨، ١٤٣)، تحسن وضع التعليم بشكل ملحوظ، حيث زاد قيد التلاميذ في التعليم الابتدائي، في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، بمعدل سنوي ٦,٥ بالمائة، وارتفع هذا المعدل في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠، إلى ٨,٩ بالمائة. وخلال "ثمانينيات انخفض معدل قيد التلاميذ بوضوح، فبلغ ٤,٢ بالمائة، وكان هذا انعكاساً للخفض في الإنفاق على التعليم العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في فترة التكيف الهيكلي. وبين ١٩٨١ و١٩٩٠، شهدت أفريقيا هبوطاً في نسبة المخصصات الاجتماعية، وجاء في تقرير البنك الدولي (١٩٩٤ ب) أن المخصصات للتعليم والصحة انخفضت في عشرة من بين ١٣ بلداً تطبق برامج الهيكلة، وفي حالة التعليم خاصة، يقول البنك الدولي في نفس التقرير، إن الأزمة وما تبعها من سياسات قد أثرت سلباً على فرص التعليم. وخلال العقد والنصف السابقة على البدء في برامج التكيف الهيكلي، كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات القيد في التعليم الابتدائي والثانوي، ولكن بنهاية الثمانينيات حدث انخفاض في معدل القيد في التعليم الابتدائي والثانوي في ٤٩ بالمائة من البلدان الأفريقية. ويُرجع باسو وستيوارت (١٩٩٥، ١٦١) الاتجاه السلبي للقيد في المدارس إلى انخفاض دخل الآباء، مما يعني أن عمل الأبناء أصبح حيوياً لبقاء الأسرة وتحمل النفقات. وقد عانت دخول العائلات من الارتفاع في رسوم التعليم، والتبرعات المطلوبة منهم، فضلاً عن التدهور في الموارد المتاحة للتعليم (أي الانخفاض في معدل الاعتمادات الاجتماعية).

ومن بين ٣٥ من البلدان التي طبقت برامج التكيف، رفعت ثلاث منها فقط مخصصات التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة المخصصات الاجتماعية. وفي مجال الصحة، خفضت ٢٠ من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، الإنفاق للفرد بنسبة ١٠ بالمائة. وتظهر الصورة الكلية التي خرج بها باسو وستيوارت (١٩٩٥، ١٥٧-٩)، أنه في المتوسط، كان إنفاق البلدان

علـى الصـحة فـي سنوات التكيف أقل منه في السنوات الأخرى، ولكن لم تكن هناك علاقـة إحصائية واضحة لذلك، ولا نرى مبرراً لإصرار باسو وستيوارت على وجود علاقـة إحصـائية لتفسـير انخفاض مخصصات الصحة في أغلب البلدان التي طبقت بـرامج التكيـف. فتخفـيض مخصصات المجال الاجتماعي، وتخفيض الدعم للصحة، والغـذاء، والتعلـيم، كانت من بين أهم مبادئ برامج التكيف الهيكلي وفلسفتها اللبرالية الجديدة. وطبقاً لليونيسيف (١٩٩٤، ٤) زاد عدد الأفراد لكل طبيب في أكثر من نصف عـدد الـبلدان، وكذلك بالنسبة لعدد الممرضات بالنسبة لعدد السكان، الذي انخفض في ثلـث عـدد البلدان. وكان أثر الانخفاض في الأجور الحقيقية بسبب التضخم المرتفع، والتخفـيض الكبير في مخصصات الدعم، هو المزيد من التدهور في قدرة الفقراء على الاسـتفادة من الخدمات الصحية التي تدهورت هي الأخرى. ويلخص تقرير التنمية في أفريقيا (١٩٩٨، ١٦١) المشكلة كالآتي:

"تفشـل أنظمـة الرعاية الصحية في كثير من البلدان الأفريقية في توفير الخدمات التـي يمكـن أن تؤثـر على أهم مسببات الأمراض ....فقلة الموارد والأدوية، ونقص خـبرة الموظفيـن، تدفـع السكان إلى التماس الرعاية الصحية الأولية من مستشفيات، ومراكـز علاج متوسطة المستوى. وفي كثير من البلدان تعاني الجهود لإصلاح النظام من ضعف التنظيم، وفي أكثر البلدان فقراً، تعاني إلى جانب ذلك، من قلة الموارد."

ونقـص المـوارد الماليـة، ونسبة المخصصات الاجتماعية، جاءت كما سبق أن ذكـرنا، نتـيجة مباشرة لبرامج التكيف الهيكلي، مما أدى إلى عودة الكثير من المشاكل الصـحية التـي كان الأفارقة يعتقدون أنها اختفت. وعلى سبيل المثال، فالملاريا تمثل ٢,٣ بالمائـة مـن عبء المرض على نطاق العالم، ولكنها تمثل ٩ بالمائة في أفريقيا، حيـث ما زالت من أسباب الوفاة الرئيسية. وطبقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي (١٩٩٨، ١٥٤) يصاب ما يقرب من ٣٠٠-٥٠٠ مليون شخص بالملاريا كل عام، ويموت منهم حوالـي المليـون، أغلـبهم من الأطفال تحت الخامسة. وأصبح السل أكثر الأمراض المعديـة انتشـاراً، حيث يصاب به ١,٥ مليون شخص كل عام، ويموت حوالي ٦٠٠ ألـف بهـذا المـرض سنوياً، ويمثل الوباء المشترك المسمى السل/الإيدز حوالي ثلث الحـالات الجديدة. وجاء في تقرير منظمة الصحة العالمية (١٩٩٧، ٣٤) "على الرغم مـن تهديـده لأفريقـيا، لا يحظـى السـل إلا بأولوية منخفضة من اهتمام الحكومات ووكـالات التنمية الدولية. ولا يمكن فصل شواغل الصحة عن الانشغال بالتعليم والأمن الغذائي."

وفـــي كتابـــي المعـــنون: "فقدان الأمن الغذائي: مستقبل سياسات الغذاء في شرق أفريقـــيا وجنوبها"، قلت إن سياسات الغذاء المتحيزة تتجاهل مصالح الفقراء، وتحرمهم مـــن الحصول على الأرض والمدخلات الزراعية (صالح ١٩٩٤، ١٠). وبصفة عامة، تـــؤدي هـــذه السياســـات إلى حرمان الناس من الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تمكـــنهم من إنتاج الغذاء الذي يكفي لتوفير حياة صحية منتجة. كذلك وضح الكتاب أنه كنتـــيجة لسياسات التكيف الهيكلي، يزداد عدد الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لضمان حياة صحية، فقد ازداد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبذلك زادت حـــالات ســـوء التغذية. لقد انخفضت القوة الاقتصادية للجماهير على المستوى الكلـــي، وبذلـــك انخفضـــت قدرتهم على شراء الغذاء أو إنتاجه، وذلك ساهم في انعدام الأمـــن الغذائـــي. وخـــتم مؤتمر الفاو (١٩٩٦) بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا تقريره المتشائم، بالعبارات التالية:

"يقـــدر عـــدد الذيـــن يعانون حالياً من نقص التغذية بحوالي ٣٥ بالمائة من سكان الإقلـــيم، أي مـــا يقرب من ٢١٧ مليوناً، ويعيش ٢١٣ مليوناً في بلدان تعاني من دخل مـــنخفض، ونقـــص الغـــذاء. وازدياد عدد، واتساع، وشدة الطوارئ الراجعة للكوارث الطبيعـــية (خاصـــة الجفـــاف)، والمصـــائب التـــي يسببها الإنسان بما فيها الحروب والصراعات الأهلية. وقد أصبحت الحروب والعوامل المرتبطة بها، أخطر سبب وحيد لفقـــدان الأمن الغذائي في الإقليم، فمثلاً، في البلدان الداخلة ضمن الهيئة الدولية للجفاف والتنمـــية (الإيجـــاد) قُدر أن حوالي ٤٥ مليون فرد (أي حوالي نصف السكان) يعانون مـــن نقـــص الغذاء عام ١٩٩٦، وكان ٤٥ بالمائة من هؤلاء من اللاجئين أو المتأثرين بالحـــرب. وفي عام ١٩٩٤، كان ٢١,٥ مليوناً من بين ٣٢ مليوناً من ضحايا الكوارث فـــي العـــالم الذيـــن يتلقون المساعدات الطارئة من برنامج الغذاء العالمي، يعيشون في أفريقـــيا. ومـــن هـــؤلاء، كـــان الثلثان تقريباً، من ضحايا كوارث من صنع الإنسان، موزعيـــن كالآتي: غرب ووسط أفريقيا (٤,٦ مليون)، والقرن الأفريقي (٣،٩ مليون)، وأفريقيا الجنوبية (٥,٦ مليون)."

يقـــرر سنس (١٩٩٨، ٣) أنه حدثت ١٨٧ حرباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكـــان ١٢٩ (٦٩ بالمائـــة) منها حروباً داخلية، والبقية حروب بين الدول، وهو يصل إلى الاستنتاج:

"هـــذا يمثل تطوراً ذا مغزى في طبيعة الحروب، حيث يتحدى الآراء السائدة حول العلاقـــة بيـــن الدولـــة والأمـــن. وكمـــا قلنا من قبل، فإن المفهوم التقليدي عن الأمن

والحــرب، يعتــبر أن الــتهديد يأتــي من خارج الدولة، أي من خارج حدودها، ولكن المصــدر الرئيســي للحــرب في نصف القرن الماضي كان أساسه الدول الضعيفة أو المــنهارة. والمناطق التي توجد بها دول قوية، تعيش، بصفة عامة في سلام، في حين أن المــناطق التــي بهــا دول ضــعيفة أو منهارة، حيث تسود أوضاع الفوضى، تعج بالحروب."

ولكــنه من الصعب التمييز في أفريقيا بين الحروب الداخلية والحروب بين الدول، فالحــروب الداخلــية بسبب التطور غير المتوازن، وآليات تقاسم السلطة غير الكافية، كثــيراً ما تتورط فيها الدول المجاورة، فميوعة الحدود بين الدول الأفريقية، والاختلاط العرقــي فــيما بينها، تجعل من شبه المستحيل تحديد إقليم أية دولة أفريقية بدقة. وفي الحروب في جنوب السودان، وأوغندا، وأنجولا، كان هناك بعض الانتقال عبر الحدود إلــى دول مجــاورة. وفي الصراع بين القوات الثائرة وبين حكومة الرئيس كابيلا في الكونغــو الديمقراطــية، تورطــت بعــض الدول المجاورة، وخاصة أوغندا، وزامبيا، وزمــبابوي، وروانــدا، والســودان، وقد تدخلت جميعها دفاعاً عن مصالح سياسية أو اقتصادية معينة.

وحــتى فــي الحــروب بيــن الدول (مثل الحروب التشادية- الليبية، والإثيوبية- الصــومالية، والإثيوبــية-الإريترية)، يوجد عنصر عرقي مباشر أو غير مباشر، مثل تــورط الجزائــر وموريتانــيا فــي الحرب بين البوليساريو والمغرب حول الصحراء الغربــية. كذلــك حــدث تــورط مباشــر أو غير مباشر لعدد من الدول الأفريقية في الصــراعات فــي أنجــولا وموزمبيق، أو بين حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي أثناء نظام الأبارتيد. ومثل آخر على تحول الصراعات الداخلية إلى مواجهة بيــن الــدول، يتمثل في تدخل منظمة إيكواس في الحرب الأهلية في ليبيريا، أو إعادة الحكــم المدني في سيراليون. وخلال هذا العقد فقط، حدثت عدة مناوشات على الحدود بيــن مصر والسودان، ونيجيريا والكاميرون، وجيبوتي وإريتريا، وموريتانيا والسنغال. ويلاحظ كومين (١٩٩٧، ١٦٥)، الآتي:

"بحلــول عــام ١٩٩٢، أصبح من الواضح أن أي صراع داخلي في أفريقيا، يمثل تهديــداً للسلام والأمن في دول الجوار المباشر بما يهدد بحرب أهلية، وتدفق اللاجئين، وانــتقال الأســلحة عــبر الحدود، وهي ليست مخاطر صغيرة...والحرب الأهلية، إلى جانــب تدمــير الأرواح والبنــية التحتية، وخلق المجاعات، وتدمير استقرار مناطق

كاملـــة، تدمــر القـــاعدة الاقتصادية للبلاد، بما في ذلك المصداقية المالية، التي بدونها تمتنع الاستثمارات."

ومـــن المهم أن نتذكر أن أغلب الحروب الأهلية، والحروب بين الدول في أفريقيا الـيوم، هـــي مـــن بقايـــا الحرب الباردة، وأن أسلحتها هي من بقايا تلك الفترة، ومن المؤســـف أن مـــن فكروا في تدمير أفريقيا خلال الحرب الباردة، ونفذوا ذلك، ما زالوا يشـــجعون الحقـــد فـــي أفريقـــيا ما بعد الحرب الباردة. والواقع أن نتائج هذه الحروب بالنسبة للأمن البشري في أفريقيا مرعبة، على أقل تقدير.

وفـــي عـــام ١٩٧٠، كان عدد اللاجئين في أفريقيا مليونين، وفي تقرير المفوض الســـامي لشئون اللاجئين للأمم المتحدة (١٩٩٥)، جاء أن عدد المحتاجين للمساعدة في أفريقيا بلغ ٨ ملايين، وأن أفريقيا هي القارة التي تثير أكبر القلق لديه، وأن الوضع في بلـــدان مـــثل ليبـــيريا، والصـــومال، والســـودان، وســـيراليون، وجمهوريـــة الكونغو الديمقراطـــية، وأنجـــولا، تـــبقى هشـــة في أحسن الأحوال، وأن جماعات يبلغ عددها مليونيـــن فـــي هـــذه البلدان ما زالت تلجأ للبلدان المجاورة. ومنذ مايو ١٩٩٨، اندلعت الحـــرب فـــي ســـيراليون، وتدفـــق آلاف اللاجئين إلى غينيا المجاورة، وفي أثناء هذا الصـــراع، أعيد الآلاف من اللاجئين إلى مالي، وإريتريا، وليبيريا، وغيرها. ويعتقد أن الحرب الدائرة بين إريتريا وإثيوبيا قد شردت حوالي نصف مليون شخص على الأقل. وفـــي يـــناير ١٩٩٨، كان عدد اللاجئين في أفريقيا ٣,٤٨ شخص، وهو ربع مجموع اللاجئيـــن في العالم. ومن بين ٢٢,٤ مليون شخص في العالم، مشردين داخل بلدانهم، يوجد ٧,٤ مليون منهم في أفريقيا.

ومـــن الصـــعب أن نعـــزو استمرار الحروب الأهلية لما بعد الحرب الباردة، إلى ســـبب واحد، ومع ذلك فمن الواضح أن انتهاء الحرب الباردة لم يحقق السلام المنشود. وبالتأكـــيد ســـاهم فـــرض العولمـــة النيو-ليبرالية في إضعاف الدول، وبالتالي قدرتها وتصـــميمها على فرض السلام والنظام (توماس وويلكن، ١٩٩٩). ويدل ظهور أمراء الحـــرب في الصومال، وليبيريا، وسيراليون، وغينيا بيساو، وغيرها، على فشل الدول الأفريقـــية فـــي حفـــظ الأمن، وظهور قوات خاصة للقيام بهذه المهمة. ويظهر التحدي الـــذي يفرضه قيام أنظمة بديلة للأمن على المجتمع المدني، على شكل مزيد من الفقر، والتشرد، وتدمير الحد الأدنى من شروط الأمن البشري.

وحيـــث إن الأمـــن العســـكري لا يمكن أن يحقق الأمن البشري، فقد عقد الأمور لرأس المال البشري المستنزف، واستخدمه لضمان السيطرة السياسية على مناطق نفوذ

قديمة، أو خلق مناطق جديدة. وعلى سبيل المثال، أدى تضارب المصالح السياسية من داخل المعسكر الغربي، المتحدثون بالإنجليزية ضد المتحدثين بالفرنسية، وإن كان الطرفان ينكران ذلك، إلى تفاقم الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى. كما أدت إعادة خلق أعداء جدد، خاصة الإسلام، إلى إساءة العلاقات بين دول القرن الأفريقي، وتحت تأثير نظرية هنتنجتون (١٩٩٦) عن "صراع الحضارات"، اعتبر بعض المحللين الإسلام خطراً يتهدد الأمن البشري، مع أن الحضارات لا تتصارع، بل المصالح البشرية هي التي تتصارع.

وباختصار، فإن برامج التكيف الهيكلي التي بدأتها أفريقيا منذ الثمانينيات هي جزء من العولمة النيو-لبرالية ومحاولاتها لخلق اقتصاد عالمي تسيطر عليه المصالح المالية للشركات العالمية، وهي وحدها، بما لها من نفوذ عالمي، القادرة على تحمل تحديات العولمة النيو-لبرالية. وهي، في هذا السبيل، تضعف استقلالية الدول الضعيفة، مثل الدول الأفريقية، وتضع عليها ضغوطاً لتخضع لإملاءات، المؤسسات المالية العالمية أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروطها الاقتصادية. وكما تظهر الخبرة الأفريقية، تدمر العولمة النيو-لبرالية أثمن قيم الأمن البشري، أي الحماية من التهديد بالجوع، والمرض، والقهر، وكذلك الحماية من الانقطاع المفاجئ لنمط الحياة اليومي. وهي تحرم الجماهير من الاستمتاع بأية خيارات في حرية وأمان، كما لا تضمن لهم أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع بالكامل غداً.

٤-مقاومة الجماهير للعولمة النيو-لبرالية

أدى الانتقال من مواجهة الأزمة الأفريقية إلى مواجهة الأزمة الإنسانية المترتبة على العولمة النيو-لبرالية، إلى ظهور ثلاثة استجابات على الأقل، وهي:

١)أخذت جماهير أفريقية كثيرة تنسحب من رعاية مؤسسات الدولة المفلسة، بإعادة اكتشاف آليات الرعاية التقليدية، وذلك بصفة خاصة في المناطق الريفية المنعزلة، التي تخرج، بانعزالها، من دائرة تدخلات الدولة من أجل التنمية.

٢)كذلك أخذت تتحمل مسئولية مؤسسات الخدمات القائمة (المدارس، وخدمات الصحة، وماء الشرب، الخ)، وتنشئ وحدات صغيرة تحقق دخلاً في استقلال عن الدولة.

٣)الالتجاء إلى أعمال العصيان المسلح، والمقاومة بالعنف، تحت قيادة مغامرين عسكريين، يمنحون بعض الأمل للشباب الساخط في هذه الأيام الصعبة.

وقد تحدثنا في القسم السابق عن هذا الشكل الأخير من أشكال المقاومة، حيث ناقشنا انعدام الأمن البشري في المجتمعات الممزقة بالصراعات المسلحة، لذلك سنقتصر هنا على دور المنظمات المرتبطة بجماعات السكان، وكذلك المنظمات غير الحكومية الأفريقية ذات الطابع الحديث، في محاولاتها لتقديم البديل للعولمة النيو-ليبرالية. لقد اتخذت المقاومة الأفريقية غير الصريحة للعولمة النيو-ليبرالية إطارين مؤسسيين هما: أولاً، إعادة اكتشاف المؤسسات الأفريقية التقليدية التي تتولى مسئوليات التعاون، والعناية الجماعية، والمسئولية الجماعية نحو أولئك الذين لا يستطيعون العناية بأنفسهم. ثانياً، عن طريق تكوين منظمات مرتبطة بجماعات السكان. وفي حين أن المؤسسات التقليدية ترتبط عادة بالمجتمعات الريفية، فإن المنظمات المرتبطة بجماعات السكان، والمنظمات غير الحكومية، تضم جماعات ومؤسسات مثل روابط الفلاحين، وجماعات الدفاع عن البيئة وحمايتها، ومنظمات الشباب والمرأة، والتعاونيات، والجمعيات الخيرية المستقلة دينية كانت أم علمانية. ويعرف بول وآخرين (١٩٩١) هذه المنظمات غير الحكومية، بأنها جماعات أو هيئات مستقلة عن الحكومة تماماً أو جزئياً، وذات أهداف إنسانية أو تعاونية غير تجارية، وهي أساساً تعمل على التخفيف من المعاناة، والأخذ بيد الفقراء، وحماية البيئة، والقيام بالتنمية المحلية، وسيكون المستفيدون أساساً منها الفقراء وغير المتعلمين، ممن لا يحصلون على المعلومات، أو الاحتياجات الأساسية (بريت ١٩٩٣، ٢٩٢-٣). ونتفق بصفة عامة، مع سميلي (١٩٩٥، ٦٤-٦)، بشأن التفرقة بين المنظمات غير الحكومية، التقليدية والحديثة، من حيث أن الأولى تنبع من قاع المجتمع، في حين أن الأخرى ذات طابع نخبوي، ولكن التمييز في الواقع الفعلي ليس بهذا الوضوح، نظراً لأن هناك الكثير من التكامل والتداخل بين الفئتين، وإن كانت المنظمات التقليدية أكثر عدداً وانتشاراً من الحديثة. ويرى شنايدر (١٩٨٨، ٨٥)، أنه بمجرد احتياج الأمر إلى الحوار مع أطراف خارجية، أو شركاء أجانب، في إطار برنامج مساعدة أو تنمية، فإن هذه الجماعات تتخذ طابع، وتسمية، المنظمات غير الحكومية.

وفي رأينا أن انتشار المنظمات غير الحكومية الحديثة في أفريقيا، يمكن إرجاعه إلى ثلاث أزمات مترابطة وهي: الأزمة الاقتصادية (ويطلق عليها الأزمة الأفريقية)، وأزمة المعاش، وأزمة نظم الحكم.

والأزمة الأفريقية هي أساساً أزمة تنمية، حيث إنه على الرغم من الجهود الصادقة لتحديث اقتصاد القارة، فما زالت أفريقيا صاحبة أقل دخل للفرد في العالم،

كذلــك تضــم أفريقــيا ١٥ مــن بين ٢٧ بلداً الأكثر فقراً في العالم، وهى ذات تنمية تكنولوجــية منخفضــة، وعجز في إنتاج الغذاء، وأداء اجتماعي متخلف. وتشعر أغلب الشــعوب الأفريقــية أن التنمــية النــيو-ليبرالية تحت إشراف الدولة، مركزية الطابع، وتحــرمهم مــن أيــة سلطة، وأنها معادية للفقراء، بل وتزيد من حدة الفقر. وقوى من استجابة المنظمات غير الحكومية لهذه المظاهر المتنوعة للأزمة الأفريقية، حالة الفراغ الناشئ من غياب الدولة أو عدم قدرتها على قيادة التنمية، ومناداة العولمة النيو-ليبرالية بإزاحــة دور الدولة. ومن المهم ألا ننسى أن للعولمة النيو-ليبرالية كل القسمات السلبية للتنمــية الحكومــية المشار إليها أعلاه، نظراً لأن مصادر تمويل هذه التنمية تأتي عادة تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولا يمكــن الفصــل بيــن أزمة المعاش وبين الأزمة الأفريقية وحالة العداء التي خلقــتها بين الدولة والمجتمع المدني، ومن الناحية الأخرى، أدى سخط الجماهير على أداء الدولة، إلى تخليها عن أنشطة تنمية الدولة، بل وانسحابها منها في بعض الأحوال. وبســبب الأزمــة الأفريقية، توصلت بعض المجتمعات الأفريقية، إلى أن أغلب الدول الأفريقية مفلسة، وغير قادرة أن تلعب أي دور مجد في التنمية، وبدأت الجماهير تنظم نفســها بعــيداً عــن مؤسســات الدولــة، وداخــل المنظمات غير الحكومية المستقلة، والمــنظمات القاعدية. وكما وضحنا من قبل، فإن الأمن البشري المتدهور، والظروف الاجتماعــية الاقتصــادية لأغلب الشعوب الأفريقية، هي نتيجة مباشرة للعولمة النيو-ليبرالــية، ولــتدخلات البــنك الدولــي وصــندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصادات الأفريقية.

أمــا أزمة أنظمة الحكم فقد كانت الخلفية للأزمات الأخرى، أي الفوضى السياسية والحــروب الأهلــية التي فاقمت من أزمات المعاش، والأزمة الاقتصادية. ولا شك أن هــذا قــد أضــعف كذلــك مــن شرعية الدولة، ومن هنا الارتباط الملحوظ بين فقدان المحاســبة، والأتوقراطية، وتخلي الجماهير. والدول الأتوقراطية والشمولية لا يمكن أن ينــتظر مــنها أن تعيد الديوقراطية، أو تحترم حقوق الإنسان، وهنا يبدأ كفاح الجماهير مــن أجــل حقــوق الإنســان. وبناءً عليه لا يمكن الفصل بين انتشار المنظمات غير الحكومية الأفريقية في مجالات مثل محاربة الفقر، وحقوق الإنسان، والبيئة، في معزل عن كفاح الجماهير من أجل حكم شرعي ومسئول.

ويؤدي الخراب الاقتصادي، وأزمات المعاش والحكم، إلى الكثير من المآسي، مثل قــتل وتشــويه المعارضــين السياسيين، وانتهاك حقوق الإنسان، وانهيار نظم الإنتاج،

في البيئة، والمجاعة والتشريد. وبسبب ذلك أخذت المنظمات غير الحكومية الأفريقية تعمل مستقلة، أو في تعاون مع مثيلاتها، للتخفيف من آثار هذه الأزمات. ويوجد الكثير من الأدبيات بشأن مساهمة المنظمات القاعدية، والمحلية في تخفيف المصاعب الناشئة عن الأزمة الأفريقية (برادرفاند، ١٩٨٩؛ وتشيرو، ١٩٩٢؛ وجونيرانتي ومبيليني، ١٩٩٢؛ وكونروي ولتفينوف، ١٩٨٨). والأمر المشترك بين هذه الدراسات، هو أن المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية في المناطق الريفية، قد انبثقت عن تقاليد راسخة من التعاون داخل الجماعة، والمساعدة المتبادلة، ومؤسسات السكان المحليين لحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية، والحق في المعاش، والحفاظ على البيئة.

ثانياً، يثبت ظهور المنظمات غير الحكومية كقوة اجتماعية وسياسية يُعمل لها حساب، أن الدول التي تحكمها تحالفات من الجيش والبيروقراطية، ورجال الصناعة، والعرقيات السائدة، لا يمكن أن تكون حَكَماً محايداً في كفاح الشعب ضد القهر السياسي، والتدهور الاقتصادي. وفي هذه الأحوال، يمكن الوثوق في الروابط القاعدية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، لأنها تستطيع الاتصال بأكبر عدد من الجماهير المنكوبة. وفقدان ثقة الجماهير في الأنظمة الأتوقراطية قد أفسح المجال للمنظمات المستقلة لكي تصل لأولئك الذين أهملتهم سياسات الدولة ومؤسساتها. ولكن المنظمات غير الحكومية تعرف أنها لا تستطيع العمل بمفردها، ولذلك بدأت تتجمع إقليمياً وعالمياً (توماس وويلكن، ١٩٩٩). وهكذا بدأ تحالف مضاد للعولمة النيو-ليبرالية في الظهور، على أساس مؤسسات جماهيرية عبر دولية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

ولا يمكن الفصل بين أتوقراطية الدول الأفريقية وبين الطبيعة غير الديمقراطية للمؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، التي فرضت برامج إصلاح اقتصادي سيئة السمعة، أساءت للوضع الاقتصادي بدلاً من أن تحسنه. ونُفذ الجيل الأول من قروض صندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي في شراكة بين دول أفريقية أتوقراطية وفاسدة، وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا الحلف غير المقدس يدفع إلى الاستنتاج أن كراهية الشعوب الأفريقية لهذا النوع من الدول إنما تعود مسئوليته إلى الشريكين. والمشكلة هنا، هي ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية الأفريقية، والمنظمات المحلية قادرة على تحمل صدمة الموجة الثانية للعولمة

النيو-ليبرالية، التي تتحول إلى برنامج تدعمه الحكومات، ويهدف إلى تدمير نفس الحكومات التي تنادي به.

٥-النتيجة

لفهم الآثار المختلفة للعولمة على الأمن البشري، علينا أن نكشف مفهومها حتى ندرك جيداً نتائجها على الطبقات، والنوع الاجتماعي، والمواقع الجغرافية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ودراسة تأثير العولمة على الأمن البشري في أفريقيا، تكشف أن وضع افتراضات عامة قد يؤدي إلى فهم مغلوط، خاصة إذا ما نظرنا إلى العولمة كعملية موحدة في كل مكان وتحقق منافع متساوية للكل. ودراستنا تثبت أن العولمة في أفريقيا قد حققت نتائج سلبية، وأن البلدان التي استفادت من عولمة القرن التاسع عشر، بما في ذلك الاستعمار، هي المرشحة لتكون المستفيدة من عولمة القرن الواحد والعشرين. وحتى في داخل أفريقيا تتعرض الأسواق المالية لمخاطر الاندماج في المجال المالي العالمي، وحتى إذا اندمجت بشكل سليم، فإنها لن تخدم سوى حفنة من اللاعبين المحتملين على المستوى العالمي، والنتيجة النهائية لذلك، خاصة في حالة دولة مقطوعة الرأس، ستكون ضارة بالأمن البشري.

ومن هنا فإن إطلاق التعميمات عن العولمة، أو اعتبارها مجرد إلغاء خصوصية الإقليم، أو أنها توسيع المجال الاجتماعي والسياسي أمام فكرة مجردة اسمها الإنسانية، أو الاعتقاد بأنها ستختفي من تلقاء ذاتها، كل ذلك بعيد عن الحقيقة، ويقود في الاتجاه الخاطئ. وقد تكون العولمة ظاهرة لا فكاك منها، ولكن لا يمكن التعامل معها بنجاح إلا إذا أيقنا أنها غير محايدة، وأنها ليست خارج إطار المجتمع، بل إنها عملية مرتبطة بالقيمة، وأنها مرتبطة بروح العولمة النيو-ليبرالية.

وإذا كانت العولمة النيو-ليبرالية هيكلاً سياسياً، ومفهوماً مرتبطاً بإيديولوجية معينة، فإنه لا يمكن تفكيكها بمجرد رفضها، أو القول بنسبية نتائجها فتختفي آثارها، وإنما يجب إبراز مفهوم أخر لعولمة اجتماعية، لها ارتباطاتها الإيديولوجية بروح المجتمع المدني كهدف بشري مطلوب، ونحن لا نرفض العولمة في حد ذاتها، ولكننا نرفض نموذجاً معيناً منها، وهو العولمة النيو-ليبرالية. وما ننادي به هو العولمة الاجتماعية، التي يمكن تعريفها بأنها عملية شاملة، يشارك جميع سكان العالم، وخاصة الضعفاء والمهمشين والفقراء، في المكاسب التي تحققها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى العالم. والعولمة الاجتماعية ذات طابع إنساني، لا

تضـــحي بالمحتاجين لتحقق المكاسب لأولئك الذين لا يبدون أي ولاء للإقليم أو لرفاهية الضـــعفاء والمهمشين. وأحد الالتزامات الاستراتيجية للعولمة الاجتماعية هو المحافظة علـــى الأمـــن البشـــري على المستوى العالمي، أي الاهتمام بالضعفاء من أبناء الجنس البشـــري، ولا يمكـــن تحقيق هذا الهدف دون أن نوقن بأن العولمة النيو-لبرالية تدفعها قوى اقتصادية وسياسية يمكن تغيير تركيبها بإرادة أولئك الواقعين تحت نيرها.

وباختصـــار، يمكـــن القـــول، طبقاً للمعلومات المتوفرة، وفي السياق الأفريقي، إن العولمـــة النيو-لبرالية والأمن البشري لا يمكن التوفيق بينهما، وكذلك الحال في أغلب بلـــدان العـــالم النامي، بل حتى بالنسبة للجماهير المهمشة في العالم المتقدم، وهذه هي القـــوى التـــي يمكنها أن توقف الحرب الصليبية غير المقدسة للعولمة النيو-لبرالية ضد الأمن البشري.

المـــراجـــع

Acharya, A. 1997. The periphery as the core: The Third World and security studies. In: Critical security studies: Concepts and cases, edited by K. Krause and M. C. Williams. Berkeley: University of California Press.

Addisa, J., and A. Abagaje. 1986. Africa's strategic relationship with Western Europe: The dispensability thesis. In: Africa and Europe: From partition to interdependence, edited by A. Sasay. London: Croom Helm.

African Development Bank. 1998 Africa development report. Oxford: World Bank and Oxford University Press.

Aluko, 0. 1982. Africa and the Great Powers. In: Africa and the international political system, edited by T. Shaw and S. Ojo. Lanhan, New York: University Press of America.

Axford, B. 1995. The global system: Economics, politics and culture. Cambridge: Polity Press.

Baran, Paul. 1957. The political economy of growth. London and New York: Monthly Review.

Basu, A., and Stewart, F. 1995. Structural adjustment policies and the poor in Africa: Analysis of the 1980s. In: Adjustment and poverty: Options and choices, edited by F. Stewart. London and New York: Routledge.

Brett, E. A. 1993. Voluntary agencies as development organisations: Theorizing the problem of efficiency and accountability. Development and Change 24, no. 2.

Buzan, B. 1995. Security, the state, the New World Order and beyond. In: On Security, edited by R. Lipschultz. New York: Columbia University Press.

Cheru, E. 1992. The silent revolution in Africa. London and New Jersey: Zed Press Ltd.

Cohen, J. Herman. 1997. Africa and the superpower: An agenda for peace. In: Out of conflict from war to peace in Africa, edited by G. M. Sorbo and P. Vale. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

Conroy, C., and M. Litvinoff. 1988. The greening of aid: Sustainable livelihood in practice. London: Earthscan Publications.

Food and Agriculture Organization (FAO). 1996. World conference on food security. Rome: FAO.

Goonerrante, W., and M. Mbilinyi. 1992. Introduction to Reviving local self- reliance: People 's responses to the economic crisis in Eastern and Southern Africa. Nagoya: United Nations Centre for Regional Development.

Harvey, R. 1995. The return of the strong: The drift to global disorder. Basingstoke: Macmillan.

Hoekman, B. M., and M. M. Kostecki. 1995. The political economy of the world trading system: From GATT to WTO. Oxford: Oxford University Press.

Huntington, S. P. 1996. The clash of civilizations and the remaking of world order. New York: Simon and Schuster.

McLuhan, Marshall, and Bruce R. Powers. 1994. The global village: Transformations in world life and media in the 27St century. New York: Communication and Society.

Mosely, P. 1994. Decomposing the effects of structural adjustment: The case of Sub-Saharan Africa, In: Structural adjustment and beyond in Sub-Saharan Africa, edited by R. Van den Hoven and F. V. Kraaij. London: James Currey.

Paul, S., et al. 1991. Non-Governmental Organizations and the World Bank: Co- operation for development. Washington, D.C.: World Bank.

Pradervand, Piere. 1989. Listening to Africa: Developing Africa from the grassroots. New York, Westport, Connecticut and London: Praeger.

Salih, M. A. Mohamed. 1994. Introduction to Inducing food insecurity:

Perspectives on food policies in Eastern and Southern Africa, edited by M. A.

Mohamed Salih. Uppsala: Scandinavian Institute of African S tudies.

___. 1999. The Horn of Africa: Human security in the New World Order. In: Human security in the New World Order: The African experience, edited by C. Thomas and P. Wilkin. London: Lynne Rienner.

Samuel, M. A. 1980. Africa and the West. Boulder, Col orado: Westview Press.

Schneider, B. 1988. The barefoot revolution: A report to the Club of Rome. London: Intermediate Technology Publications.

Sens, Alien, G. 1998. International security in the 21 Century: The challenges confronting the UN. A paper presented at the United Nations Canada Conference on the United Nations and the New Security Agenda, May 8.

Sasay, A., ed. 1986. Africa and Europe: From partition to interdependence. London: Croom Helm. Smillie, lan. 1995. The alms bccaar - Altruism under fire: Non-profit organisations

and international development aid. London: Intermediate Technology

Publications.

Stewart, F. 1995. Adjustment and poverty: Options and choices. London and New York: Routledge.

Thomas, C., and P. Wilkin, eds. 1999. Introduction to Human security in the New World Order: The African experience. London: Lynne Rienner

UNDP. 1994. Human development report. Oxford: Oxford University Press.

UNHCR. 1995. Refugees: A Yearly Review, no. 109.

World Bank. 1980. Poverty and human development. Oxford: Oxford University Press.

_. 1994a. Adjustment in Africa. Oxford: World Bank and Oxford University Press.

__. 1994b. Towards sustainabie development in Africa. Washington, D.C.

World Health Organization (WHO). 1997. The world health report: Conquering suffe..ng, enriching humanity. Geneva: WHO.

Wright, S., and J. N. Brownfoot, eds. 1987. Africa in world politics. London: Macmillan.

الفصل الرابع

مواجهة تحديات الديمقراطية المستدامة
أفريقيا الجنوبية في القرن الحادي والعشرين

جون ك. أكوكباري
قسم الدراسات السياسية والإدارية- الجامعة الوطنية- ليسوتو
ترجمة: سعد الطويل

تقـــديـــم

ترتـــب على الموجة الديمقراطية التي غمرت أفريقيا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي الســابق، نــتائج مخــتلطة، ففــي حيــن نجحت بعض البلدان في التحول من الأنظمة الأتوقراطـــية إلـــى نظم أكثر تعددية، وعقدت منذئذ دورة ثانية من الانتخابات المتعددة الأحـــزاب، تذبذب البعض الآخر بين الحكم الدستوري والحكم الدكتاتوري. وفي بلدان أخـــرى، تعمـــق الـــتوتر بين الدولة والمجتمع أو قامت حروب حقيقية، وتعمقت بذلك، أزمـــة الحكـــم فيها. ولا تختلف الصورة في أفريقيا الجنوبية عن ذلك كثيراً، فالحروب فـــي أنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً العصيان المسلح في ناميبيا، قد هـــددت أو خربت التجارب الديمقراطية في البلاد. وقد أضعفت هذه الاتجاهات موجة الفـــرح التي رحبت بما أطلق عليه "الاستقلال الثاني" لأفريقيا، بل قد أكدت الصعوبات القائمة في طريق الديمقراطية الثابتة والمستدامة في القرن المقبل.

وســـنحاول في هذا الفصل أن نشرح هذه الديناميات، والتحديات الكبرى التي يجب التغلـــب علـــيها لاســـتدامة الديمقراطية، وسنرى كيف أن هذه التحديات تنبع من تجمع

عناصـــر وتناقضات داخلية وخارجية. وسنحاول أن نثبت أنه، في مقابل حالات شرق وغــرب أفريقيا، فإن أفريقيا الجنوبية لديها فرصة أكبر لمواجهة تحديات الديمقراطية، وذلــك بفضل التقاء عدد من العوامل، بما فيها الدور القيادي لجنوب أفريقيا. وسنحاول فــي القســم الأول وضــع مفهــوم الديمقراطية المستدامة في سياقها العام، عن طريق توضيح مفهومي الديمقراطية والاستدامة. ويستعرض القسم الثاني التحديات التي تواجه عملــية المقــرطة في أفريقيا الجنوبية. ويشرح القسم الثالث ما يدعونا للتفاؤل باستدامة الديمقراطــية رغــم الصعوبات الكثيرة، أما القسم الرابع فيختم الفصل بإبراز العناصر البارزة، ويقترح الاستراتيجيات لمواجهة التحديات للديمقراطية في المنطقة.

١-الديمقراطية المستدامة

لكــي نضع مفهوم الديمقراطية المستدامة في سياقه التاريخي، ·جب أن نتعامل مع قضيتين رئيسيتين وهما: الديمقراطية والاستدامة. وهذا التزاوج بين المفهومين منطقي، إذ أن إدخــال ممارســات ديمقراطــية شــيء، وضــمان استمرارها دون العودة إلى الممارســات غير الديمقراطية شيء آخر. لذلك سنشرح في هذا القسم المعاني الحديثة للديمقراطية، ثم نعالج موضوع تدعيم الديمقراطــية واستدامتها.

١/٢الديمقراطية

خضــع مفهــوم الديمقراطية منذ أيام اليونان إلى الكثير من التفسيرات المتنافسة، وحــتى انــتهاء الاتحــاد الســوفيتي، ظل التعبير محلاً للجدل لأن أية حكومة لم تكن لترضــى بأن توصف بأنها غير ديمقراطية، وهكذا فدكتاتوران مثل صدام حسين وفيدل كاســترو يدعــيان أنهمــا ديمقراطــيان. وأصدقاء الديمقراطية وأعداؤها يدعون أنهم يحــبونها، ولكــن هــذه الادعاءات المتنافسة تعتبر محاولة لفرض سياقات معينة على مفهــوم الديمقراطــية. وكثيراً ما تردد الحديث عن الديمقراطية الأفريقية، والديمقراطية الاشــتراكية، والديمقراطــية الليبرالــية، والديمقراطية الموجهة، والديمقراطية بالتوافق العــام، وغــيرها كثير (سكلار، ١٩٨٣). ومن السخرية أن كلاً من هذه الأنواع ادعت أنهــا تمثل أفضل أشكال الحكم. ومنذ انهيار الكتلة السوفيتية، وسيادة الولايات المتحدة والإيديولوجــية الليبرالــية، بدأ يحدث التقاء على مفهوم للديمقراطية يرتكز إلى التعبير الليبرالي. وطبقاً لهنتنجتون (١٩٩١أ، ٧-٨)، يعتبر أي نظام ديمقراطياً:

"بقدر ما يجري اختيار أقوى جهاز جماعي لاتخاذ القرار فيه عن طريق انتخابات دوريـــة، نزيهة، ونظيفة، يتنافس فيها المرشحون بحرية على الأصوات، ويحق لأغلب السكان البالغين التصويت فيها."

ومن حديث هنتنجتون نستنتج أن الديمقراطية تتضمن عمليات مثل سياسة المنافسة بيــن أحــزاب متعددة، وانتخابات حرة ونزيهة ومتكررة بانتظام، وفيها مجال لمجتمع مدنـــي، واحـــترام لحقـــوق الإنسان وحكم القانون. وعادة يركز أغلب المراقبين على المعايـــير المشـــار إلــيها ــ العملية الانتخابية، والحقوق الأساسية ــ بوصفها القسمات المميـــزة الأساســـية للديمقراطية. ودال، مثلاً (١٩٧١)، يعتبر أن الأنظمة الديمقراطية هـــي التـــي تجـــري انتخابات تتحقق فيها للمعارضة الفرصة أن تنجح وتتولى الحكم. ويـــرى آخـــرون مـــنهم شـــميتس وجيلـــيز (١٩٩٢)، وبيـــتهام (١٩٩٤) أن تعريف الديمقراطـــية فـــي إطار العملية الانتخابية فقط، يعتبر شكلياً وإجرائياً أكثر مما ينبغي، وأنـــه يوحي بأن الانتخابات هي المؤشر الرئيسي للديمقراطية. ومضمون هذا النقد هو أن الـــتعريف الذي يركز على الانتخاب/حقوق الإنسان يبدو أنه يعتبر الانتخابات هدفاً فـــي حد ذاته، وبالتالي يقلل من أهمية مكونات أخرى للديمقراطية، وهي تحكم الناخبين فـــي الـــنواب الذين ينتخبونهم. وهذه الرقابة المدنية، تشمل كذلك القوات العسكرية التي تتســـبب فـــي الكثـــير مـــن عدم الاستقرار في العالم النامي. وهكذا فالتعريف الشامل للديمقراطـــية يجـــب أن يشـــمل عقـــد انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، واحترام حقوق الإنســـان، وتعريض المنتخبين للمساءلة. وهكذا، فالطبيعة الديمقراطية لنظام ما يتوقف على الدرجة التي يربط بها أسلوب الحكم بهذه المبادئ (جوزيف، ١٩٩١؛ وأوساجاي، ١٩٩٩).

وعلـــى المستوى الرسمي، قام الكثير من الدول الأفريقية بعمليات مقرطة أو إعادة مقـــرطة، وإن كـــان الـــبعض يـــبدي تضـــرراً من ذلك، فمنذ أواخر الثمانينيات قامت الحكومـــات الأفريقية، تحت ضغط المجتمع الدولي المانح، بإضافة عناصر ديمقراطية إلـــى دســـاتيرها، أو أعـــادت كـــتابة تلك الدساتير لتعبر عن التحول باتجاه السياسات الديمقراطـــية. ولكن إضافة فقرات حماسية عن هذه الحقوق شيء، واستمتاع المواطنين بهـــا فـــي الواقـــع شـــيء آخـــر. وإذا أخذنـــا ثلاث دول كمثال، وهي كينيا، وغانا، والكامـــيرون، حيـــث نجح الحكام الدكتاتوريون قبل الانتخابات في تحويل أنفسهم إلى "ديمقراطييـــن"، فـــإن ممارســـة هـــذه الحـــريات بعد الانتخابات تجري وفقاً لرغبات الرؤســـاء. فقـــد استمرت الاتجاهات الأتوقراطية في هذه البلدان، وإن كانت بشكل أقل

ظهـوراً، بعد الانتخابات متعددة الأحزاب، فقد استمر إرهاب عناصر المعارضة، كما تـتعرض الصـحف المعارضـة للمضايقات (أكوكباري، ١٩٩٦أ، ١٧٣-٤). وينطبق على هذا النوع من الأنظمة وصف دياموند (١٩٩٧، ٣) بأنها "ديمقراطيات زائفة"، بما يعنـي أنهـا ديمقراطـية في الشكل، دون أن تتوفر أية فرصة لإبعاد حكامها الحاليين وأحزابهم عن الحكم.

٢/الاستدامة

تـبدأ مرحلة التدعيم بمجرد الانتهاء من الانتقال من النظام الأتوقراطي للحكم إلى الديمقراطـية، وعادة ما تكون المحافظة على المكاسب، واستدامتها، أصعب بكثير من الحصـول علـيها، رغم ما يكتنف ذلك من صعوبة في بعض الحالات. وعندما مرت الموجـة الديمقراطـية فوق أفريقيا، شك عدد غير قليل من المراقبين في زيف العملية، فهـل ينطـبق على عملية المقرطة، تشبيه هنتنجتون (١٩٩١ب، ١٢-٣٤)، بأنها مثل موجـة مـد لا يبقى وراءها على الشاطئ سوى الديمقراطيات الثابتة، في حين تسحب الموجة الآخرين معها عائدة إلى المحيط؟ وهذا السؤال ينطبق بصفة خاصة على بلدان أفريقـيا الجنوبية، حيث يوجد الكثير من العوامل التي قد تدمر الديمقراطية أو تهددها. وليسـت جمـيع البلدان التي تقوم بتحول نحو الديمقراطية قادرة على المحافظة عليها، فنيجـيريا حاولـت الانتقال من الحكم الأتوقراطي إلى الديمقراطية، عام ١٩٩٣ ولكنها عادت إلى الممارسات الأتوقراطية فوراً تقريباً.

فمـاذا نعني إذن بتدعيم الديمقراطية أو استدامتها؟ ومتى يمكن اعتبار الديمقراطية مسـتدامة؟ تزخر الأدبيات بكثير من المعايير لاعتبار الديمقراطية مدعمة، ونستعرض هـنا اثنيـن مـن أكثرها قبولاً. والأول هو اختبار الانتخابين، الذي كثيراً ما يشار إليه بالتعبـير "انـتقال السلطة"، وهـو يقضي، حسب قول هنتنجتون (١٩٩١أ)، باعتبار الـبلد ديمقراطـياً عندما يجري فيه انتخابان متعددا الأحزاب، دون حدوث انقطاع، أو عندما تهزم حكومة منتخبة في انتخابات حرة ونزيهة، ويقبل المهزومون نتيجتها. وفي هـذا الاختبار يجري التركيز على هزيمة الطرف الموجود في الحكم وقبوله الهزيمة، لأن ذلك دليل على استعداد اللاعبين للقبول بقواعد اللعبة. وعلى الصعيد العملي، هناك شـكوك فـي فاعلـية اختبار انتقال السلطة، بل في فساده، حيث لا يقدم أساساً واضحاً ومقـنعاً للتحلـيل. فهو يعتبر أن زامبيا، مثلاً، قد دعمت ديمقراطيتها، [1] في حين يعتبر بوتسـوانا، التـي احتفظ فيها الحزب الحاكم، وهو حزب بوتسوانا الديمقراطي، بالحكم

منذ الاستقلال من خلال انتخابات متعددة الأحزاب (دو توا ١٩٩٩، ١٩٦-٧)، بلداً غير مدعم الديمقراطية، حيث لم تحدث هزيمة للحزب الحاكم، أو انتقال للسلطة. ويعتقد أغلب المراقبين أن ديمقراطية بوتسوانا أكثر استدامة من ديمقراطية زامبيا، بل يعتقد البعض منهم أن الكثير من العوامل، منها التحيز العرقي، وركود الاقتصاد تحت تأثير برامج التكييف الهيكلي، وإفلاس الدولة، تضعف من احتمالات تدعيم الديمقراطية في زامبيا (لونجو،١٩٩٦). وهكذا، قد يكون اختبار انتقال السلطة مؤشراً مضللاً على تدعيم الديمقراطية.

والمعيار الثاني الأكثر قبولاً هو اختبار "طول المدة البسيط"، وهنا يعتبر مرور عشرين عاماً من الانتخابات المنتظمة، والمتعددة الأحزاب دون اضطرابات، كافياً لاعتبار الديمقراطية مدعمة، وهذا الاختبار يبرز انتظام عقد الانتخابات دون التركيز على تغيير الأحزاب الحاكمة. وهو مثل اختبار انتقال السلطة، يثير عدداً من الأسئلة، فأولاً تدل الخبرة التاريخية، على أنه كلما طال بقاء النظام في السلطة، كلما قل مستوى التفريق بينه وبين جهاز الدولة، أو بعبارة أخرى، يزداد ميل الحزب الحاكم إلى الابتعاد عن الديمقراطية في هذه الظروف، ويصل في نهاية الأمر إلى ضمور حقوق الإنسان، وتدهور الديمقراطية بدلاً من تدعيمها. وثانياً، فهو لا يتنبأ بالاستعداد المستقبلي لنظام ديمقراطي عند مواجهة المصاعب، فهل سيصمد النظام أمام الصدمات والأزمات دون العودة إلى الممارسات غير الديمقراطية؟ وفي غياب قدر كاف من الاضطراب لاختبار قدرة نظام ديمقراطي على الصمود، فإنه يكون مما يدفع إلى الخطأ اعتبار هذا النظام مدعماً لمجرد أنه استمر لعدد كبير من السنين. وكما يقترح بيتهام (١٩٩٤، ١٦٠-١٦١):

"يمكن اعتبار أن ديمقراطية ما ثابتة عندما يكون لدينا ما يدفع إلى الاعتقاد بأنها قادرة على تحمل الضغوط أو الصدمات دون التخلي عن العملية الانتخابية، أو الحريات السياسية التي تعتمد عليها، بما في ذلك حرية المعارضة".

وإضافة لذلك، فإنه طبقاً لاختبار طول البقاء، فإن أغلب بلدان أفريقيا ستفشل في اختبار الاستدامة، وقد يكون هذا صحيحاً لحد ما، إلا أنه يعتبر ظالماً لبلدان مثل بوتسوانا، وموريشيوس، والسنغال، التي امتدحت كثيراً لعقدها الانتخابات بانتظام، واستقرار النظام فيها دون هزات سياسية كبرى (ساندبروك، ١٩٨٨، ٢٤٣). ونحن، في هذا الفصل، سنعتبر أن الديمقراطية، والاستدامة، يفترضان الجمع بين المعيارين، وهما: عقد انتخابات حرة، ونزيهة، ومتعددة الأحزاب، وكذلك، استدامة هذه

الممارسات الديمقراطية لفترة زمنية طويلة، رغم الهزات. وسننظر الآن في بعض للعوامل التي تحاول عرقلة سير أفريقيا الجنوبية في طريق الديمقراطية المستدامة.

٣- تحديات دعم الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية

٣-١ الأزمة الاقتصادية والفقر

جاء في دراسة كلاسيكية لبريزيفورسكي وآخرين (١٩٩٦)، أنه عندما يكون متوسط دخل الفرد في بلد ما في حدود ألف إلى ألفي دولار فإن احتمال أن تذوي الديمقراطية في حدود عام واحد تكون بنسبة ٠,٠٦، وعندما يرتفع متوسط الدخل إلى ما بين ألفين و٣ آلاف دولار، تهبط فرصة زوال الديمقراطية إلى ٠,٠٣، وتهبط إلى ٠,٠١، عندما يكون متوسط الدخل بين ٤ و٦ آلاف دولار للفرد. وبتحويل هذه النسب إلى سنوات، يمكن القول إنه عندما يكون متوسط الدخل أقل من ألف دولار، فإن الديمقراطية ستصمد في المتوسط لمدة ٥-٨ سنوات، وعندما يرتفع متوسط الدخل إلى ألف لألفي دولار، تعيش الديمقراطية لمدة ١٦ سنة؛ ولمتوسط دخل ألفين إلى ٤ آلاف، تبقى الديمقراطية ٣٣ سنة، وتستمر لمدة مائة عام عندما يرتفع متوسط الدخل إلى ما بين ٤ و٦ آلاف دولار. وتصل الدراسة إلى أن حظوظ الديمقراطية في البقاء تكون هشة للغاية عندما يكون متوسط الدخل ألف دولار أو اقل، وتصل للنتيجة: "أنه عندما يكون البلد غنياً بدرجة كافية، ومتوسط دخل الفرد فيه يتجاوز ٦ آلاف دولار في العام، فإن الديمقراطية ستثبت أمام جميع الظروف" (بربزيفورسكي وأخرين، ١٩٩٦، ٤٩). وقد وضع ليبست في دراسة سابقة (١٩٦٠)، الأساس لهذه الاستنتاجات حيث جادل بأن حدة الصراع على توزيع الثروات تكون أقل عندما ترتفع مستويات الدخل، وهذا يساعد على استمرار الديمقراطية.

والعائق الأساسي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية هو الأزمة الاقتصادية، وإذا أخذنا باستنتاجات بريزيفورسكي، فإن الكثير من بلدان أفريقيا الجنوبية، باستثناء سيشل (متوسط دخل الفرد ٧٣٦٤ دولار في العام)، لن تحافظ على استدامة ديمقراطيتها. وأغلب دول أفريقيا الجنوبية يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار (سادك، ١٩٩٨، ٢٥). " وإضافة إلى زيادة حدة الصراع حول التوزيع، يحرك الدخل المنخفض مجموعة من التطورات المترابطة التي تخرب نظام الحكم، وتهز الاستقرار. والدخل المنخفض يعني احتياج البلد المستمر للاقتراض والمساعدات الخارجية، الأمر الذي يضاعف من عبء الديون. وفي بلدان مثل موزمبيق، وملاوي،

وترانيا حيث يصل الدخل بالكاد إلى ٢٠٠ دولار، ترتفع أرقام الدين الخارجي، وتصل نسبته إلى ٢٠٠ % من إجمالي الناتج القومي، وتصل هذه النسبة في موزمبيق، وهي من أفقر بلدان أفريقيا الجنوبية، إلى ٤٤٤ بالمائة (سادك ١٩٩٨، ١٦٢).

تقلل الديون، وضرورة خدمتها، من قدرة الحكومات على تحسين ظروف الحياة، وتزيد بذلك، من ضغط الفقر على السكان. ويخرب الفقر عملية تثبيت الديمقراطية من عدة وجوه. [iii] حيث ينشغل الفقراء عادة بمجرد ضروريات البقاء، ولذلك يتخذون موقفاً لا مبالياً من نظم الحكم، وهم لا يعتبرون حقوق الإنسان، مثلاً، من الاحتياجات الضرورية، بل مجرد ترف. واللامبالاة، من ناحية أخرى، تعطي النخبة الحاكمة فرصة لاتباع ممارسات غير ديمقراطية (أكوكباري، ١٩٩٩).

وعلاوة على ذلك، فالفقر يجتذب المغامرين العسكريين الذين يقدمون للجماهير وعوداً جوفاء، ويجتذبون بذلك الفقراء للالتفاف حولهم في انقلاباتهم، وكذلك يدفع الفقر الجماهير إلى حركات احتجاج قد تصل في حدتها إلى تخريب أسس الدولة. كذلك قد يُنظر إلى الدولة على أنها مصدر لتراكم الثروة، تتصارع النخبة السياسية حولها، هذه جميعها من المؤثرات الضارة للاقتصاد الضعيف على استدامة الديمقراطية (سيفيني، ١٩٩٠؛ وبراون، ١٩٩٥؛ وسميث، ١٩٩٢). وهذا أحد التهديدات التي تواجه الديمقراطية الوليدة في جنوب أفريقيا، فالبطالة تخلق الجريمة والعنف، وكلاهما معاد لتطور الديمقراطية. وعندما لا يستطيع الإنسان في بلد يفترض أنه حر السير في الطريق بحرية، فإن هذا دليل واضح على أن الديمقراطية لا تقف على أسس سليمة. والتحدي الأكبر لأفريقيا الجنوبية، هو تنشيط الاقتصادات الوطنية، وتخفيض البطالة، والتقليل من حالة الفقر، والمشاكل التي تقلق الجماهير، وبذلك تتجنب تهديد الاستقرار، الذي يتسبب فيه تدهور الاقتصاد.

٣-٢ الانشقاقات الاجتماعية السياسية

إن مزاج دول أفريقيا الجنوبية، مثل بقية دول أفريقيا، يحمل إمكانية كبيرة لفقدان استقرار الحكومات، فباستثناء ليسوتو وسوازيلاند، فإن بقية بلدان أفريقيا الجنوبية غير متجانسة، وتشمل كيانات عرقية مختلفة يستريب الواحدة منها بالآخر. وفي جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من التشدق بالمصالحة، ومؤسسات التحرك الإيجابي، فإن التوتر العرقي، خاصة بين البيض والسود، واضح للعيان، ويظهر جزئياً في حالات القتل في الريف، والتي أغلب ضحاياها من البيض. [iv] والقتل العشوائي في المزارع، مجرد

مؤشــر علــى التوتر بين البيض والسود، وممانعة بعض مدارس البيض أن تقبل طلبة مــن الســود، والهــدوء المشوب بالحذر في بعض المدارس التي تضم أعراقاً مختلفة، مؤشرات على العلاقات الهشة بين الأعراق الرئيسية في البلاد.

وإلــى جانــب التوترات بين البيض والسود، تتهدد الريب المتبادلة بين الجماعات المختلفة من السود الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وكما لاحظ أُساجاي (١٩٩٩، ١٦)، فإن الجماعات التي كانت تتعرض للاضطهاد لم تعد وحيدة التركيب، فالأقليات العرقية مــثل الفــندا، والسوثو، والتسوانا بدأت تشعر بالقلق مما يعتبرونه سيطرة الخوزا على سياســات ما بعد الأبارتيد. ولكن هذه المزاعم بسيطرة مجموعات عرقية معينة، ليست قاصــرة على جنوب أفريقيا، ولكنها منتشرة في المنطقة. ففي بوتسوانا، تشكو الأقليات العرقية مثل الكالانجا، وباسارواء والكجالاجادي، الذي لا يمثلون مجتمعين أكثر من ٤ بالمائــة مــن الســكان، من سيطرة حزب بوتسوانا الديمقراطي الذي يضم في غالبيته المتحدثيــن بالتسوانا وهم يمثلون ٩٥ بالمائة من السكان. وبالمثل، بالرغم من الاتحاد عــام ١٩٨٨ بيــن حــزب اتحاد زمبابوي الأفريقي الوطني (زانو) الذي يسيطر عليه الشــونا، مــع حــزب اتحاد زمبابوي الأفريقي الشعبي (زابو) المنتمي للندبيلي، فهناك شكوى من سيطرة الشونا، بل وبدأت تظهر تشققات عرقية داخل قاعدة حزب زانو (ب ف). ولــم تــنجح قــدرات الحركة الديمقراطية في زامبيا، في منع الاتهامات بالتحيز لمصــلحة البمــبا الذين كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية لحزب الاستقلال الوطني المتحد حــتى وقــت قريب (دو تواء ١٩٩٩، ٢١١). والصراعات المتواصلة داخل جمهورية الكونغــو الديمقراطــية، تقــف وراءها مزاعم التوتسي بأن الجماعات الأخرى تهمّش مــحــاولاتهم للحصــول علــى نصيبهم العادل من موارد البلاد الاقتصادية والسياسية. وبالمــثل، اتهمت الجماعات العرقية في قطاع كابريفي في شمال ناميبيا، منذ الاستقلال، الحكومة في وندهوك بالتحيز وتهميشهم. وهذا الإحساس بالاستبعاد يضر بروح الوفاق والحلول الوسط، وهي المتطلبات الضرورية لثبات الديمقراطية.

وهــذا لا يعني أن البلدان المتجانسة عرقياً لا توجد بها اتهامات مشابهة، فحيث لا تنقســم المجــتمعات على أسس عرقية، نجد انقسامات على أسس دينية وسياسية، بنفس الدرجــة من الخطورة على التماسك الاجتماعي. ففي سوازيلاند نجد الاستقطاب يحدث بيــن الملكيين، ودعاة الإصلاح، أي أولئك الداعين لسياسة التنافس بين أحزاب متعددة، وكثــيراً مــا تشتعل التوترات بين هذين النقيضين في فترات الانتخابات. وفي ليسوتو يحــدث الانقســام بيــن الأحزاب المختلفة، وعلى خلفية من الاختــلاف بين الكاثوليك

والبروتستانت، مع ميل الملكية للكاثوليك (سيكاتلي، ١٩٩٩)، وخلال ١٩٨٨، حدث صراع سياسي في ليسوتو هدد بتحطيم الديمقراطية الوليدة (ماتلوزا، ١٩٩٩أ)، وكان الخطر الموجه لأمن المنطقة عظيماً بدرجة دفعت جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية (سادك)، لإرسال قوات حفظ السلام للتدخل (ماكوا، ١٩٩٩). وهكذا تعمل القوى المقسّمة، مثل العرق، والقبيلة، والدين، والارتباطات السياسية، على الانعزال، وهي تمثل تحديات لمنطقة أفريقيا الجنوبية في الألفية الجديدة.

٣-٣ الصراعات والحروب

وكما تهدد القوى الانقسامية الديمقراطيات في أفريقيا الجنوبية، يزداد خطر هذا التهديد بسبب الصراعات والحروب التي أصبحت تمثل كابوساً دائماً لبعض البلدان. والحرب التي لا تبدو لها نهاية بين الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا)، وبين حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (مبلا)، مثل واضح، وكذلك الحرب بين الثوار وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اتخذت هذه الصراعات بين آونة وأخرى أبعاداً فظيعة جداً، وأدت إلى تشرد السكان، وعمليات لجوء وهجرات. وفي بلدان أخرى مثل زيمبابوي، وزامبيا، وملاوي، وليسوتو، ثارت صراعات أقل حدة وضراوة، بين الحكومات وعناصر المعارضة.

وتتعدد الأسباب لهذه الصراعات الداخلية، وكما يقترح ماتلوزا (١٩٩٩ب، ٧)، فأهم العناصر تشمل محاولات السيطرة على الدولة ومواردها؛ والصراعات حول الأقاليم؛ وانعدام الشفافية في المجال السياسي؛ والصراع حول الآمال المحبطة بعد مراحل التغير السياسي؛ والصراع بسبب سيطرة الحزب الواحد. وقد لخص قضية الصراع بالملاحظة التالية: "لم يعد المحرك للصراعات في أفريقيا الجنوبية بعد انقضاء مرحلة الأبارتيد، والحرب الباردة، أية خلافات أيديولوجية، وإنما تدور الصراعات العنيفة حول الموارد الغنية للمنطقة، بما فيها الماء، والماس، والأخشاب الخ". وبنظرة أكثر عمقاً، يمكن إرجاع هذه الاختلافات إلى قاسم مشترك، وهو تحيز الدولة في توزيع الموارد المحدودة الاقتصادية والسياسية، وبشكل محدد، يمكن القول إن دولة ما بعد الاستقلال لم تعط الفئات الكثيرة المختلفة المكونة لها فرصاً متساوية للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية المحدودة، كذلك لم تعط الفرصة للمنافسة النزيهة من أجل هذه الموارد (دورنبوس، ١٩٩٠؛ وليك وروتشيلد، ١٩٩٦؛ وأكوكباري، ١٩٩٨).

وهكذا فبدلاً من إعطاء فرص متساوية للفئات المختلفة المكونة لها داخل حدودها، تصر الدولة على متابعة برنامجها الخاص (وهو في أغلب الأحيان يساوي مصلحة بعض هذه الفئات)، أو تتحول إلى مجرد جهاز تنفيذي لمصلحة بعض هذه الفئات. وهذا يضع الدولة وعناصر المعارضة على طريق التصادم الدائم. وعلى سبيل المثال، فجذور الصراع القائم حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعود إلى سياسة الاستبعاد والتهميش للدكتاتور السابق موبوتو سيسي سيكو، ففي خلال سنوات حكم بيروقراطيته اللصوصية الاثنتين والثلاثين، لم تظهر أية نية للتوزيع العادل لثروات البلاد بين فئاتها المختلفة (ساندبروك، ١٩٨٥). ولم يتعلم خليفته لوران كابيلا شيئاً من دروس التاريخ، وسادت خلال حكمه المزاعم بتهميش التوتسي، وأدى السخط بين المكونات الغاضبة إلى تكوين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي يسيطر عليه التوتسي، والذي يحارب حكومة الكونغو حالياً. وبالمثل، فمع وجود أكثر من تفسير لعدم الوصول إلى تفاهم، فإن تقاعس حكومة أنجولا في التجاوب مع شواغل حركة يونيتا، يفسر جزئياً استمرار الحرب.

وقد انتشرت الصراعات والحروب في أفريقيا الجنوبية بحيث لم تعد مقصورة على أنجولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، فحتى بعض البلدان التي كانت تتسم بالهدوء مثل ناميبيا، تضطر إلى تبديد الموارد لمحاربة العصيان، فقد انفجر العصيان المسلح في أغسطس في منطقة كابريفي في شمال ناميبيا طلباً للاستقلال الذاتي. وتردد أن سبب هذا العصيان هو رفض حكومة ناميبيا أن تمنح سكان هذه الإقليم الحق في تقرير المصير وفقاً لوعد منح لهم عام ١٩٦٤.[٧] وعلى الرغم من أن حكومة ناميبيا قد نجحت في إخماد هذه العصيان، إلا أنه قد يعاود الظهور من جديد حيث إن أسبابه ما زالت قائمة. وقد عاد الهدوء إلى ليسوتو بعد الصراع العنيف عام ١٩٩٨، وقد اتفق بعدها على إجراء انتخابات في أبريل ٢٠٠٠، ويؤمل أن تتعاون الحكومة والمعارضة حتى لا تظهر الخلافات بعد الانتخابات. وهكذا تبدأ الألفية الجديدة والحروب والصراعات والتهديد بالانفصال تمثل شوكة في لحم الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا الجنوبية.

٣-٤ برامج التكيف الهيكلي والتناقض

وفي حين تكافح المنطقة ضد التهديد بالعنف، يؤدي تنفيذ برامج التكيف الهيكلي المتبناة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في جميع دول أفريقيا الجنوبية تقريباً،

إلــى ظهــور تحديــات جديدة تواجه الديمقراطيات الناشئة في المنطقة، وهي تحديات مرتبطة بطبيعة برامج التكيف الهيكلي ذاتها. فهناك أولاً، إن برامج التكيف الهيكلي بما تتضــمنه مــن إلغاء القيود، والدعم، وتخفيض العملة، والخصخصة، تؤدي إلى معاناة للجماهــير، ويحــتاج تنفيذها لقدر من الأتوقراطية، وحتى نظام رولنجز في غانا، الذي عُــرف بأنــه "نجــم التفاهم"، قد اضطر لاستخدام قدر كبير من الأتوقراطية لتنفيذ هذه الإصــلاحات (كالاجــي، ١٩٩٠؛ وأكوكباري، ١٩٩٦ ب). وفي المقابل، نظراً لتأخر حكومة الرئيس كاوندا في استخدام الأتوقراطية مثل رولنجز، واجهت زامبيا صعوبات فــي تطبــيق الإصلاحات، وبسبب رفض الجماهير لرفع الدعم، اضطرت للتخلي عن الــبرنامج الأول عــام ١٩٨٧. وتبيــن الاحــتجاجات العامة ضد حكومة موجابي في زمبابوي مدى إفقار الشعب بسبب تأثير سياسات التكيف الاقتصادي عليه.

ثانــياً، وكنتيجة لما سبق، تؤدي برامج التكيف الهيكلي إلى تناقضات تفرض على الدولــة أن تــوازن نفســها علــى حبل مشدود، فالبرامج تفرض على الحكومات تنفيذ إصــلاحات مكروهة شعبياً في مقابل المعونات. وهكذا فالدولة التي تطبق التكيف تجد نفســها فــي مــأزق، فالتقدم للأمام صعب للغاية، والتراجع شبه مستحيل. فكيف يمكن الســير بــبرامج التكــيف الهيكلــي للأمام ضد رغبة الجماهير، وكيف يمكن للحكومة الــتراجع عنها وهي في حاجة ماسة للمعونة الخارجية؟ وهذه المعضلة المعقدة ستنتهي بتدمــير الحكم الديمقراطي، لأن ضرورات التنمية الاقتصادية ستفرض على الحكومات اختيار برامج التكيف الهيكلي، وبهذا تتخلى عن مبادئ الديمقراطية.

ثالــثاً، والتكــيف يضر بالديمقراطية من حيث إنه يضع الدولة في مأزق، فتضطر للاســتجابة للمؤسســات المالــية الدولــية، والمحاســبة أمامها بدلاً من المحاسبة أمام مواطنــيها، فالدولــة مدينة للمقرضين الدوليين الذين يفرضون عليها تفاصيل السياسات الاقتصــادية، بمــا فــي ذلــك ما يخص كل إدارة من بنود الميزانية الوطنية. ويخشى الــبعض من أن يكون هذا الفقدان للسيادة، منذراً بعودة فعلية لاستعمار أفريقيا لحساب الوكــالات الدولــية (مكانداويــري، ١٩٩٥، ٨٥). وحيث تتصدر القضايا الاقتصادية مركــز الاهــتمام فــي ظل التكيف، تقع الهيئات الحكومية ذات الصلة بالمالية كوزارة المالــية، والبــنك المركزي، تحت الإشراف الصريح للمؤسسات المالية الدولية. وهكذا تــنعزل القضــايا المالــية والنقدية عن الممارسات الديمقراطية، بحيث تتعامل وزارة المالــية والبــنك المركزي مع المؤسسات المالية الدولية دون أن تتقيد بالمجتمع المدني واحتــياجاته. وبهذا لا تؤدي برامج التكيف الهيكلي إلى المساس بالديمقراطية فحسب،

وإنمـــا هـــي تضــــعف ســـيادة الدولة كذلك، والديمقراطية لا تكون حقيقية، ودع عنك اســـتدامتها، عـــندما تكـــون هـــناك سياسات معينة خارج نطاق المناقشة والجدل، ومع الأسف، فهذه هي حقيقة الحال التي تواجه دول أفريقيا الجنوبية.

وهـــناك بعـــد ثالـــث في تأثير برامج التكيف الهيكلي على الديمقراطية في منطقة أفريقيا الجنوبية، وهو الدين الخارجي المتنامي. وبصفة عامة، ترتفع ديون بلدان العالم النامـــي، فخلال المدة بين ١٩٨٠، و١٩٩٥، ارتفعت ديون البلدان الأقل دخلاً من ٥٥، إلـــى ٢١٥ مليـــار دولار، وهو ما يساوي ثلاثة أضعاف قيمة صادراتها. ويستمر هذا الـــرقم في الارتفاع، خاصة في أفريقيا، حيث يقف الآن عند الرقم المذهل ٣٤٠ مليار دولار. ويشـــكو آكـــه (١٩٩٦، ١٠٦)، من ارتفاع الدين قائلاً: "لقد بلغت ديون أفريقيا مـــن الارتفـــاع، وقدرتها على الدفع من الضعف، ما يجعل من الضروري التوقف عن التفكـــير فـــي خدمة الدين، بل وخفض بعض الديون أو إلغاؤها." وفي أفريقيا الجنوبية، تخصـــص الـــبلدان الأعلـــى دَيناً، مثل زامبيا، وموزمبيق، وأنجولا، ٣١ بالمائة، و٢٣ بالمائـــة، و٢٠ بالمائـــة من قيمة صادراتها، على الترتيب، لخدمة الدين. وتدفع الحاجة للحصـــول علـــى ديـــون جديدة لخدمة الديون القديمة، وضرورة التحقق من المصداقية المالـــية، الـــدول للسير في فلك للمؤسسات المالية الدولية، بدلاً من الاهتمام بالشواغل الداخلية للمواطنين.

٣-٥ ضرورات العولمة

وتزداد شدة الضغوط الناتجة عن برامج التكيف الهيكلي، بسبب تحكمات العولمة، والتـــي لا تكتفي بإضعاف سيادة الدولة، بل تؤدي لظهور أزمات جديدة في الحكم. ففي ظـــل العولمة، أصبحت الأسواق الدولية، والرأي العام الدولي، هما المتخذين الرئيسيين للقـــرار، وهـــذا الـــتطور يقـــيد حرية الدولة، كما يحد من اختياراتها. ويساعد الطريق السريع للمعلومات، على تقييد الدولة، فتسرب المعلومات عن مشاكل تواجه ميزانية بلد مـــا، مـــثلاً، تـــؤدي إلى رفع الأسعار ومعدلات الفائدة في بلدان أخرى، وهذه العوامل الخارجـــية تؤثـــر علـــى الاقتصـــاد المحلـــي، وفي الوقت نفسه، تحد من قدرة الدولة وأجهـــزتها، علـــى وضـــع الحلول الذاتية للأزمة المحلية. وهكذا ففي ظل نظام السوق العالمـــي، تـــتحدد الوصـــفات لعلاج وعكة اقتصادية داخلية، عن طريق أحوال السوق العالمي بدلاً من الهيئات المحلية.

وإضـــافة لذلـــك، فالعولمة زادت من أهمية قضايا الاقتصاد، وأصبحت القرارات الخارجـــية لحكومـــة مـــا، تـــتقرر وفقـــاً للاعتبارات الاقتصادية أكثر من الاعتبارات السياســـية. فـــالدول الأفريقية الغارقة في الديون، والواقعة تحت ضغط برامج التكيف الهيكلـــي، تؤثـــر عليها بشدة الحاجة لتلقي المساعدات (أجيمان دواه، وداديبه، ١٩٩٤؛ وكراوس، ١٩٩٤)، وكذلك الحاجة لإعادة جدولة الديون. وكنتيجة لذلك فقدت وزارات الخارجية، التي كانت مهمتها العمل كحارس بين مجالات السياسة الخارجية والداخلية، فقـــدت هذه الوظيفة، وحلت محلها وزارات المالية، والبنوك المركزية. ونتيجة أخرى، هـــي ظهـــور مستشـــارين جـــدد للسياسة الخارجية، البعض منهم تكنوقراط من البنك المركـــزي، ولكـــن الأســـوأ مـــن ذلك، الموظفون التابعون للمؤسسات المالية الدولية. ولهـــؤلاء الأخيريـــن تأثير كبير على السياسة الخارجية في مواجهة الفاعليات المحلية، لأن التهديد بقطع المساعدات يجبر الدول الأفريقية على الخضوع لإملاءات المؤسسات المالـــية الدولية. إن استمرار حاجة أفريقيا للمساعدات الخارجية، تعني استمرار التحكم الأجنبي في سياساتها الخارجية والداخلية.

وهكـــذا فموجـــة العولمة الحالية، توجه تحدياً أكيداً لأفريقيا الجنوبية، وبكل تأكيد يحـــوم شـــبح فقـــدان الدولة والقوى الديمقراطية للسيطرة الفعلية على اتخاذ القرارات المحلية، ومن باب أولى، على القضايا الدولية.

٣-٦ الضغوط البيئية

إن العلاقـــة بيـــن قضايا البيئة واستدامة الديمقراطية، بصفة عامة، غير مباشرة، وغـــير بـــارزة، ولذلك فمن الصعب ملاحظتها، والسبب يعود جزئياً إلى النظر لقضايا البيـــئة علـــى أنها لا علاقة لها بالسياسة، وبالتالي لا تؤثر على نظام الحكم، ولكن هذه الـــنظرة التقلـــيدية زائفة. ويمكن اعتبار أن قضايا البيئة تؤثر على استدامة الديمقراطية مـــن جهتين على الأقل: أولاً، هناك ارتباط متبادل بين الفقر وتدهور البيئة، وكما جاء في تقرير اللجنة العالمية بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٠، ٢٨):

"كثـــيراً ما يقوم الفقراء والجوعى بتدمير بيئتهم المباشرة من أجل البقاء، فيقطعون الغابـــات، وتقوم ماشيتهم بالرعي الجائر في الأراضي المعشبة، ويسرفون في استخدام أراضٍ هامشية، وينتقلون بأعداد كبيرة إلى مدن مزدحمة بالسكان. ولهذه التغيرات آثار تراكمية خطيرة بدرجة تجعل من الفقر وباءً عالمياً رئيسياً."

وتستمر العملية، حيث يزداد فقر هذه الجماعات المفلسة بيئياً بسبب تخريب مصدر إعاشتهم. وهذه الأوضاع خطيرة بصفة خاصة في أفريقيا، حيث يعيش أغلب السكان في المناطق الريفية، وحيث يعتمدون بدرجة كبيرة على الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية كمصدر لمعاشهم. وقد لاحظنا من قبل أثر الفقر على الديمقراطية، ومن المهم أن نضيف أن الإفلاس البيئي، يضاعف من مصيبة الفقراء، ويبعدهم أكثر عن السياسة وعن العملية الديمقراطية.

ثانياً، وأكثر إيلاماً، إن تعثر الديمقراطيات في أفريقيا الجنوبية، راجع جزئياً للصراعات والحروب، فمن ناحية معينة، يمكن القول إن بعض الحروب في المنطقة مرتبطة بالبيئة. ففي أنجولا مثلاً، لا يدور الصراع بين يونيتا والمبلا من أجل السيطرة على الأرض فحسب، بل من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية، أي مناجم الماس الغنية، والبترول. وبالمثل، فالسباق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري، وإن كان بشكل غير معلن، حول الموارد المعدنية. وهكذا، فالأثر السيئ لقضايا البيئة على ثبات الديمقراطية، هو أنها تزيد من حدة الصراعات، خاصة عندما تكون الموارد الطبيعية ناضبة. ولكن، بصفة عامة، تدخل قضايا البيئة ضمن الصراع الأكثر بروزاً من أجل السلطة، بحيث يصعب التفرقة بين الأسباب البيئية والأسباب السياسية الاقتصادية.

وهكذا، فمع الألفية الجديدة، تواجه أفريقيا الجنوبية، في سعيها نحو دعم الديمقراطية، تحديات ذات ارتباط بيئي. ولكنه من المعتقد، أن أفريقيا الجنوبية ما زالت تمتلك، رغم الظروف السيئة إمكانية تدعيم الديمقراطية. وهي القضية التي سنتجول إليها الآن.

٤-التفاؤل باستدامة الديمقراطية

على الرغم من التحديات، فما زال هناك شعاع من الأمل في تنمية الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية، وهذا التفاؤل مبني على عدة عوامل: أولاً، على أساس الأداء الاقتصادي، فأفريقيا الجنوبية منطقة أفضل نسبياً من شرق أو غرب أفريقيا، مع أن بعض بلدانها أسوأ من ناحية متوسط دخل الفرد، فإحصائيات البنك الدولي تظهر صورة اقتصادية واعدة، ستدعم الديمقراطية في نهاية المطاف.

ثانياً، وبعكس غرب أفريقيا، حيث أبدى الكثير من الدول معارضة في السير في طريق الديمقراطية، فقد أبدت دول أفريقيا الجنوبية، ربما باستثناء الكونغو تحت حكم

موبوتــو، وسوازيلاند، الرغبة في اتباع الأشكال الديمقراطية، وهذا الحماس يدل على وجــود الإرادة لدعم الديمقراطية. ونتحفظ بالنسبة للحرب في أنجولا، وإن كان الأمل، أن كلاً من يونيتا ومبلا سيصلان إلى التفاهم لوقف الحرب.

ثالــثاً، يمكن أن يسهل وضع جنوب أفريقيا كقوة قائدة عملية تثبيت الديمقراطية في المــنطقة، فــبعد خــروجها من حطام الأبارتيد، ولتاريخها المميز، تبدو جنوب أفريقيا مهــيأة للمحافظــة على الديمقراطية، وذلك ينعكس في موقفها من المصالحة في البلاد، ورغبــتها في تصدير المثل الديمقراطية لبقية المنطقة. ولتأكيد هذه النقطة الأخيرة، فقد انتقدت الملكية في سوازيلاند للبطء في اتخاذ خطوات التحرر السياسي، كذلك حاولت، دون نجــاح، أن تقــنع الرئــيس تشيلوبا، أوائل عام ١٩٩٦، بعدم منع الرئيس السابق كــاوندا من خوض الانتخابات، إعمالاً لحقوق الإنسان. كذلك، طلبت بريتوريا الإفراج عن الرئيس السابق كاوندا عندما اتهم بالاشتراك في محاولة الانقلاب الفاشل (بريتوريا نــيوز، ٩ ســبتمبر ١٩٩٧، ٢). كذلــك قامت جنوب أفريقيا بدور الوسيط النشيط في الصــراعات في المنطقة، فقد انغمست بعمق في الصراع في ليسوتو، وإن كان البعض قــد جــادل بــأن تدخلهــا لــم يكن عن إيمان عميق بالديمقراطية، بقدر ما كان لدواعٍ اقتصــادية وجــيو-سياســية (ماكوا، ١٩٩٩). وبالمثل فمنذ ١٩٩٩، ضاعفت جنوب أفريقــيا مــن جهودها لحل النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والصراع الوحيد الذي لم يكن لبريتوريا دور مؤثر فيه هو الحرب في أنجولا.

رابعــاً، يمكــن لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (سادك) أن تلعب دوراً في دعم الديمقراطية، ومثل بقية المنظمات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، تدخلت سادك في حــل الخلافــات، وإعادة الحكم الديمقراطي، وجهودها في هذا المضمار محمودة. ففي ١٩٩٤، تدخلــت المنظمة لمنع انقلاب عسكري في ليسوتو، كما لعبت دوراً مؤثراً في الــتحولات المثيرة للخلاف في أنجولا وسوازيلاند. كذلك تدخلت سادك عسكرياً، تحت قــيادة جــنوب أفريقيا، لوقف الصراع في ليسوتو عام ١٩٩٨. [vi] ولكن القرار المبكر بالــتدخل العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية عمق الاستقطاب داخل المنظمة. [vii] وهذا الانقسام يهدد مستقبل المنظمة، ولكن إذا تمكنت المنظمة، رغم الصعوبات، من حــل الصراع في الكونغو، حتى دبلوماسياً، فإن ذلك سيزيد من مصداقية المنظمة كقوة محافظة على السلام كثيراً.

٥-مواجهة التحديات للديمقراطية

من الواضح أن تنمية الديمقراطية في أفريقيا الجنوبية تواجه تحديات خطيرة في بداية الألفية الجديدة، وكما وضحنا في هذا الفصل، على الديمقراطية أن تتجاوز قسماتها التقليدية، فتتبنى عمليات وآليات تضمن سيطرة الناخبين على النواب الذين اختاروهم. وكما أوضحنا، فالتحديات الخطيرة التي تهدد استدامة الديمقراطية، تشمل عوامل تعود للظروف المحيطة مثل الأزمة الاقتصادية، والانشقاقات الاجتماعية السياسية، والصراعات والحروب، وبرامج التكيف الهيكلي، والعولمة، والضغوط البيئية. وهذه التحديات ذات الطبيعة الداخلية والخارجية، ستعرقل ولا شك، دعم الديمقراطية في القرن الجديد.

ومع ذلك، فكما أوضحنا، لا تقضي هذه التحديات على الديمقراطية بالتدهور، بل بالعكس، فعلى الرغم من هذه الظروف السيئة، فهناك دواعٍ للتفاؤل. ومن بين هذه الدواعي، يمكن لجنوب أفريقيا وسادك أن تسندا الديمقراطيات الضعيفة والهشة في المنطقة. كذلك يمكن للتدابير التالية أن تخفف من تأثير التحديات التي تواجه الديمقراطية:

- تحسين الحالة الاقتصادية في المنطقة، وخاصة تخفيض البطالة والفقر،
- تخفيف آثار الانشقاقات الاجتماعية السياسية عن طريق نظم سياسية تؤلف بين الجماعات، وتحافظ على حقوق الأقليات والمعارضة،
- حياد الدولة في الوساطة بين الجماعات المختلفة، وتوزيع الموارد،
- اتخاذ سياسات توقف تدهور البيئة،
- وضع سياسات تمكن أفريقيا الجنوبية من مواجهة تحديات العولمة بنجاح.

الحواشي

---

(١) جرت أول انتخابات متعددة الأحزاب في زامبيا عام ١٩٩١، حيث انتقلت السلطة من حزب الاستقلال الوطني المتحد إلى فردريك تشيلوبا والحركة من أجل الديمقراطية التعددية. وقد اعترف كاوندا دون اعتراض أو تردد بالهزيمة. وأدت انتخابات ثانية، اعترف المراقبون الدوليون بنزاهتها، إلى احتفاظ الحركة من أجل الديمقراطية بالسلطة. وهكذا نجحت زامبيا في اختبار الانتخابين وانتقال السلطة.

(٢) الاسـتثناءات هـي: بوتسـوانا (٤٩٣٦ دولار)، وموريشيوس (٤١٧٣ دولار)، وناميبيا (٢٠٦٧ دولار)، وجنوب أفريقيا (٢٩٨٩ دولار)، وزامبيا (٤٠٢٧ دولار). انظر سادك، ١٩٩٨، ٢٥.

(٣) باسـتخدام مؤشـر الحصول على مياه الشرب النقية، والصحة، والصرف الجيد، ومعرفة البالغين بالقـراءة والكـتابة، قُـدر أن ٣٠ بالمائـة من السكان في أفريقيا الجنوبية فقراء، ولا يتمتعون بهذه الميزات. وعلى ذلك فالعمر التقديري لهم لا يتجاوز ٤٠ عاماً. (سادك، ١٩٩٨، ٥٣)

(٤) جـاء في تقرير أصدره اتحاد المزارعين في جنوب أفريقيا، أوائل عام ١٩٩٨، أنه حدث ٢٧٣٠ هجوم على المزارع خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، كذلك قال التقرير إن ٦٤٦ فلاحاً، معظمهم مـن البيض، قتلوا في المدة من ١٩٩٤، إلى فبراير ١٩٩٨. وبتاريخ أغسطس ١٩٩٨ كان العدد قد ارتفع إلى ٥٥٤. (إلكترونيك ميل آند جارديان، ٢١ أغسطس ١٩٩٨).

(٥) قـال السـيد/ميشاكي مويونجو، زعيم جيش تحرير كابريفي، في تصريح لمحطة تلفزيون جنوب أفريقـية، إن شعب كابريفي يحارب من أجل حقوقه الديمقراطية التي داستها حكومة وندهوك بالأقدام لسنوات طويلة. وأعلن تصميم الانفصاليين على "التضحية بحياتهم للحصول على الحرية". (الصنداي تايمز، ٨ أغسطس ١٩٩٩، ٢٤)

(٦) كجـزء من التسوية لإنهاء النزاع، وافق مؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية الحاكم، على تقصير مـدة بقائه في الحكم من خمس سنوات لسنتين، حتى تجري انتخابات جديدة أوائل عام ٢٠٠٠، وفي المقـابل وافـق تحالف المعارضة على التنازل عن مطلبه الأول بحل الحكومة وإقامة حكومة تحالف وطنـي. وتضـمن الاتفـاق تكويـن هيـئة سياسية مؤقتة، مؤلفة من ٢٤ شخصية، لتمهد الأوضاع للانتخابات العامة التالية.

(٧) تشـترك قـوات من زمبابوي، وناميبيا، وأنجولا، في القتال إلى جانب قوات الحكومة، ضد قوات الثوار الذين تساعدهم قوات من أوغندا، ورواندا، وبورونديا. ويؤيد أعضاء آخرون في سادك، بما فيهم جنوب أفريقيا، الوصول إلى حل دبلوماسي لا عسكري.

المـراجـع

Agyeman-Duah and Cyril Daddieh. 1994. Ghana. In The foreign policies of ECOWAS, edited by Timothy Shaw and Julius Okolo. London: Macmillan.

Ake, Claude. 1996. Democracy and development. Washington, D.C,: The Brookings Institute.

Akokpari, J. K. 1996a. Apparent contradictions in between economic and political liberalisation: A case study of debates in Ghana. Ph.D. Thesis, Dalhousie University, Halifax, Canada.

___. 1996b. Structural adjustments in Africa: Rethinking Ghana's "success story". International Insight 12, no. 2:23-39.

___. 1998. The state, refugees and migration in Sub-Saharan Africa. International Migration Review 36, no. 2: 211-231.

___. 1999. The political economy of migration in Sub-Saharan Africa. African Sociological Review 3, no 1: 75-93.

Beetham, D. 1994. Conditions for democratic consolidation. Review of African Politico/Economy, no. 60: 157-172.

Brown, M. B. 1995. Africa's choices: After thirty years of the World Bank, Harmondsworth: Penguin.

Callaghy, T. M. 1990. Lost between state and market: The politics of economic adjustment in Ghana, Zambia and Nigeria. In: Economic crisis and policy choice in the Third World, edited by M. Joan, 257-319. Nelson Princeton: Princeton University Press.

Current UK and Ireland Headlines. 30 December 1997.

Dahl, Robert. 1971. Polyarchy: Participation and opposition. New Haven: Yale University Press.

Diamond, L. 1997. Prospects for democratic development in Africa. Stanford: Hover Institution.

Doombos, M. 1990. The African state in academic debate; Retrospect and prospect. Journal of Modem African Studies 28, no. 2: 179-198.

Du Toit, P, 1999. Bridge or bridgehead? Comparing the party systems of Botswana, Namibia, Zimbabwe, Zambia and Malawi. In: The awkward embrace: One- party domination and democracy, edited by Hermann Giliomee and Charles Simkins, 193-217. Cape Town: Tafelberg Publishers.

Electronic Mail and Guardian. 21 August 1998.

Huntington, S. P. 199 la. The Third Wave: Democratization in the late twentieth century. Oklahoma: University of Oklahoma Press.

___. 199 Ib. Democracy Third Wave. Journal of Democracy 2, no. 2:12-34.

Joseph, R. 1991. Africa: The rebirth of political freedom. Journal of Democracy 2, no. 4:11-24.

Kraus, Jon. 1994. The political economy of African regional policies: Marginality and dependence, realism and choice. In: The foreign policies of

ECOWAS, edited by Timothy Shaw and Julius Okolo, 245-283. London: Macmillan.

Lake. D. A., and Donald Rothchild. 1996. Containing fear: The origins and management of ethnic conflicts. International'Security21, no. 2 (Fall) 41-75.

Lipset.S.M. i960. Political man. London: Heinemann.

Lungu, G. F. 1996. Zambia: Civil society in the aftermath of political transition. Paper presented at the conference on "Consolidating Democracy: What Role for Civil Society? Cape Town, South Africa, August 14-15.

Makoa,F, 1999. Election dispute and external military intervention in Lesotho.Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

Matlosa, K. 1999a. Conflict and conflict management: Lesotho's political crisis after the 1998 elections. Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

_. 1999b. Globalization and regional security: Southern Africa at the crossroads. Paper presented at the SARIPS annual colloquium on "Peace and Security in Southern Africa: Challenges and Opportunities", Harare, Zimbabwe, 26-30 September.

Mkandawire, T. 1995. Adjustment, political conditionality and democratization in Africa. In: Democratization processes in Africa: Problems and prospects, edited by Eshetu Chole and Ibrahim Jibril, 81-99. Dakar: CODESRIA.

Osaghae,E. 1999. Democratization in Sub-Saharan Africa: Faltering prospects, new hopes. Journail ofContemporary African Studies 17, no. 1; 5-28.

Pretoria News. 9 September 1997.

Prezeworski, A., Michael Alvarez, Jose Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. 1996. What makes democracies endure? Journal of Democracy 7, no. 1: 39-55.

SADC, 1998. SADC regional human development report 1998. Harare: SAFES Books.

Sandbrook, R. 1985, The politics of Africa's economic stagnation. Cambridge: Cambridge University Press.

_____ 1988. Liberal democracy in Africa: A socialist-revisionist perspective. Canadian Journal of African Studies 22, no. 2: 240-67.

Schmitz, G. J., and David Gillies. 1992. The challenge of democratic development: Sustaining democratization in developing societies. Ottawa: North-South Institute.

Sekatle, P. 1999. The political dynamics of the 1998 elections in Lesotho. Paper presented at the SARIPS regional conference on "The Lesotho Crisis", Maseru, Lesotho, 5-6 February.

Sevigny, T. P. 1990. From crisis to consensus: The United Nations and the challenge of development. New York: UN Department of Public Information.

Sklar, R. 1983. Democracy in Africa. African Studies Review 26, nos. 3-4: 11-24.

Smith, D. 1992. Conflicts and wars. In The debt boomerang: How Third World debt harms us, edited by S. George, 145-148. London: Pluto.

The Sunday Times (Johannesburg). 8 and 9 August 1999.

The World Commission on Environment and Development (WCED). 1990. Our common future. New York: Oxford University Press.

الفصل الخامس

العولمة والتنمية المستدامة في أفريقيا
وضع خمر قديمة في براميل جديدة؟

مُنايا م. مولنجي، قسم علم الاجتماع- جامعة بوتسوانا
ومرجريت م. مُناي، مركز التعليم المستمر- جامعة بتسوانا
ترجمة: سعد الطويل

"العولمة أسطورة تناسب عالماً بلا أوهام، ولكنها تحرمنا من الأمل"
(هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ٦)

١-تقـــديـــم

لا شك أن العولمة أصبحت الكلمة المفتاحية للتسعينيات وما بعدها. ويعرفها جدنز (١٩٩٠، ٦٤)، بأنها تعني "تكثيف العلاقات الاجتماعية عبر العالم بحيث تربط الأماكن المتـباعدة بطـريقة تجعل الأحداث المحلية تتحدد بناءً على أحداث تقع على بعد مئات الأميال، والعكس صحيح"، وهو يقول بأن العولمة هي نتيجة الحداثة. وهي تعني تنظيم العملـيات المخـتلفة مثل الاتصالات والأعمال على مستوى عالمي، كما تعني "الوعي بالعلاقـات المتبادلة بين الناس على الكوكب، والاعتراف بأن الكوكب محدود ومتناه." (بيرلـي ١٩٩٦، ٩). وهي تعكس الاتجاه المتزايد للنظر إلى العالم بصفته مكاناً واحداً ــ أو مـا يسـميه روبرتسـون (١٩٩٢، ٨)، بانضغاط العالم ــ والوعي المتزايد بأن الإنســانية تعـيش في عالم واحد. وترتب على هذا انتشار تعبيرات على هذا النمط في أدبـيات العلوم الاجتماعية، مثل المجتمع العالمي، والقرية العالمية، والاقتصاد العالمي، والمواطنة العالمية، وغيرها.

ونحلل في هذا الفصل عملية العولمة، مبرزين صفتين رئيسيتين، أولاً، أن العولمة في حد ذاتها ليست شيئاً جديداً، لأن نشأتها الأولى تكمن في ربط الاقتصادات الأفريقية بالنظام الرأسمالي العالمي عن طريق الاستعمار، ولعل الجديد هنا، هو المفهوم الجديد، والوعي بعالم واحد. ويتسق مع هذا أن نقرر أن العولمة هي، بصفة عامة، مرحلة جديدة من الاستعمار، وأن الأمر لا يعدو تعبئة خمر قديمة في براميل جديدة، أي ان العولمة تعني مزيداً من القبضة الخانقة للغرب على الاقتصادات الأفريقية. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارها المرحلة الثالثة للاستعمار، حيث كانت المرحلة الثانية هي الاستعمار الجديد. ثانياً، وبالنسبة لأفريقيا بالأخص، فإن هدفي العولمة، والتنمية المستدامة، يقفان على خطي نقيض، فنحن نجادل بأنه كما أن الاستعمار لم يحقق أية تنمية للمستعمرات السابقة، فإن مفهوم العولمة لا ينتظر منه تحقيق أية تنمية مستدامة لهذه الأمم المتخلفة. ويؤكد هذا أن عملية العولمة موجهة بحيث تدعم وتقوي نفس القوى، والعمليات، والأبنية، التي عرقلت تنمية أفريقيا تحت حكم الاستعمار. ونحاول في هذا الفصل إثبات هذه الأفكار، ولذلك نبدأ الفصل بتلخيص أهداف الاستعمار، وكذلك الملامح الرئيسية للعولمة، ومنها نستنتج أن العولمة هي المرحلة الثالثة للاستعمار، وأنها لا تتفق وإنما تتناقض مع التنمية المستدامة.

٢-أهداف الاستعمار

تعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (١٩٦٨، ١)، الاستعمار بأنه "فرض الحكم، لمدة طويلة، على شعب غريب، من قِبَل سُلطة تختلف عنه وتُخضعه". وكثيراً ما تطور الاستعمار، إلى استيطان سكان البلد الأم، بعد إخضاع السكان المحليين نتيجة الاحتلال بالقوة. ونحن نرى أن الاستعمار عملية تبدأ بغزو شعب ما، وتمر بمرحلة خضوع هذا الشعب للغزاة، ثم تستمر بعد منح "الاستقلال"، باتخاذ شكل جديد يسمى عادة الاستعمار الجديد.

والاستعمار هو أحد النتائج لحدث التاريخي، وهو الثورة الصناعية، الذي واكب ميلاد فكرة الرأسمالية، ولذا فالدافع إليه كان الربح الاقتصادي، أي ما يسميه نابوديري (١٩٨١، ٧) "إمبريالية التجارة الحرة". وبعبارة أخرى، كان التحول الاقتصادي الذي صاحب الثورة الصناعية هو الدافع وراء الاستعمار. فهذه الثورة حولت أسلوب الإنتاج من العمل الفنّي القائم في المنزل، إلى الاعتماد على العمل "الحر" الذي لم يعد مرتبطاً بالأرض أو السيد الإقطاعي (نابوديري، ١٩٨١). وطريقة

الإنـــتاج الرأســمالية الجديدة هذه أدت إلى نقلة في النظرة للتجارة، وأدى التركيز على تنمـية الإنتاج ذاتياً إلى تغير النظرة لأراضي ما وراء البحار (نابوديري، ١٩٨١، ٧). وهــنا كانــت الرأسمالية الأوروبية قد تقدمت إلى مرحلة تدفعها إلى البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها، ومصادر جديدة للمواد الخام (نابوديري، ١٩٨٢). وأدى الجري وراء هــذه المصادر، إلى السباق بين القوى الأوروبية نحو أفريقيا الذي انتهى بمؤتمر برلين الدولي في أكتوبر ١٨٨٤، وتقسيمها إلى مناطق نفوذ، ثم استعمارها بالكامل.

وكــان هــدف الإمبريالــية الأوروبــية هو إدماج التوابع الأفريقية في الاقتصاد الرأســمالي العالمــي، وهــو نتيجــتها في الوقت ذاته (ريمر، ١٩٨٣، ١٤١). وحول الاســتعمار الاقتصادات الأفريقية، مثل غيرها من البلدان النامية، إلى مصدر للخامات، ومــواد الطعــام، الرخيصــة. وطــبقاً للآراء الماركسية الجديدة (مثل فانون، ١٩٧٠؛ ورودني، ١٩٧٢؛ وفالرشتاين، ١٩٧٤؛ وأمين، ١٩٧٦؛ ونابوديري، ١٩٨١، و١٩٨٢ ؛ وفرويــند، ١٩٨٤)، كــان ذلك الإدماج ضرورياً لضمان استمرار أدوات الإنتاج في اقتصـــاد الدول الإمبريالية. واستمرت هذه العملية في ظل الاستعمار الجديد الذي يتمثل هدفه الرئيسي في حماية المصالح الاقتصادية (والاستراتيجية) للمستعمرين السابقين.

وكانــت ممارسات السلطة الاستعمارية تعمل على إقامة أبنية إدارية قوية لتحقيق هدفين، هما إدماج الشعوب الأفريقية في اقتصاد السوق، وتسهيل استغلال هذه الشعوب دون مقاومــة تذكــر. يقــول نابوديري (١٩٨٢)، إن الاستعمار أقام مؤسسات سياسية إدماجــية لــتقوية قبضته على الشعوب المستعمرة. ولتحقيق ذلك لجأ البريطانيون إلى سياسة مزدوجة، أولاً الاعتماد على الرئيس الأفريقي، وإذا لم يوجد رئيس فلا مانع من خلقــه. والرئــيس يجب أن يكون شخصية سلطوية، تستطيع اتخاذ القرارات الحاسمة بســرعة، وتحــافظ على النظام بفرض الاحترام، بل الخوف (ليونارد، ١٩٩١). وهو يضــيف: "لــم يشــتهروا بالمحافظــة على القانون، بل عُرفوا بالصرامة، والشجاعة، والحضور، والقدرة على السيطرة على الحشود" (ليونارد، ١٩٩١، ٢٨). ولم يكن حكم الرؤساء محبوباً، ولكنه استمد القوة من دعم الإدارة البريطانية التي منحته الشرعية.

وكــان الأســلوب الثاني الذي اتبعه البريطانيون لتقوية إدارتهم، هو سياسة "فرق تســد"، وذلــك بإيجاد جماعة مسيطرة (أو قبيلة "متميزة")، تحصل على مزايا سياسية واقتصـــادية خاصــة، ودفع المنافسة بين القبائل المختلفة، مع الاحتفاظ بولاء مجموعة واحــدة، وقبل كل شيء، منع ظهور أي شعور بالاتحاد قد يهدد المصالح الاستعمارية وحكمهــا. وعلــى سبيل المثال، تمتع بالامتياز، قبائل النجوندة في نياسالاند ــ مالاوي

اليوم (كالنجا، ١٩٨٥)؛ والباجندا في أوغندا البريطانية (روبرتس، ١٩٦٢)؛ والتوتسي في رواندا وبوروندي البلجيكية (برونيه، ١٩٩٥؛ وفاسال أدامز، ١٩٩٤؛ ومازروي وتايدي، ١٩٨٤)؛ والإيبو في نيجيريا البريطانية (هنت ووكر، ١٩٧٤)؛ والشونا في زيمبابوي (داي، ١٩٨٠). وكانت النتيجة هي شحذ المنافسة بين الجماعات للحصول على الموارد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، المحدودة التي تتحكم فيها الدولة.

٣-مكونات العولمة

كما ذكرنا من قبل، فالعولمة مفهوم جديد، يعكس "إحساس الناس بمرحلة تسارع التكامل الاجتماعي بحيث تشمل توثيق الارتباط بين الدول/الأمة" (كيلمنستر،١٩٩٧، ٢٧٢). ويعتبر منظرو العولمة أن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة، أو أنه دخلها فعلاً. يقول هيرست وطومسون "نحن نعيش في عهد تتحكم فيه العمليات العالمية في أغلب مظاهر الحياة الاجتماعية، وتتجه الثقافات الوطنية، والاقتصادات الوطنية، والحدود الوطنية، نحو الاندثار" (١٩٩٦، ١). وقبل أن ندرس كيف تكون العولمة مرحلة ثالثة من الاستعمار، يجب أن نحدد الأشكال المختلفة التي تعبر بها العولمة عن نفسها.

لقد واكبت العولمة انتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي قضت على التباعد الاجتماعي بين المستعمرين ومستعمراتهم السابقة والذي ترتب على التحرر من الاستعمار. فقد حدثت ثورة في الإعلام والاتصال، بسبب التقدم التكنولوجي، جعلت المذيعين ورجال الإعلام يتخطون حدودهم القومية (قاسم، ١٩٩٧). وهكذا ، فرغم تباعد المسافات، سهلت تكنولوجيا الإعلام والاتصال التقارب الاجتماعي. وقد لعب التلفزيون، بصفة خاصة، دوراً مهماً في تقديم صورة فورية لأحداث وشعوب بعيدة، وبذلك وسع من مدى الخبرات المحلية. ومع العولمة، لم تعد المسافة ذات أهمية في الالتقاء بين أمم العالم وأجزائه. ويعبر بيرلي عن ذلك ببلاغة بقوله: (١٩٩٦، ٥) إن العولمة قد حولت العالم إلى "مكان موحد، حيث يمكن الوصول إلى كل شخص، وحيث لا يرتبط الشعور بالتقارب بالمسافات المكانية، وإنما بالاتصال الإلكتروني.

والملمح الثاني للعولمة، هو نمو ثقافة مشتركة (بيرلي، ١٩٩٦)، فقد تطور سوق عالمي للموسيقى الشعبية، والسينما، والموضة، ووسائل الترفيه، وغيرها من سلع الاستهلاك. وتساعد هذه الوحدة على تعزيز السيطرة الثقافية عن طريق الاستمرار في عملية قلع جذور التقاليد، والممارسات، وأنماط الاستهلاك للسكان الأصليين، التي بدأت في عهد الاستعمار. وكما يقول بيرلي (١٩٩٦)، فكلما توحدت منتجات الثقافة الشعبية

فـــي كــل مكـــان، وكلما اعتبر الناس أنفسهم أعضاء في جماعة عالمية، كلما ازدادت فــرص تأييدهم للمنظمات التطوعية العالمية مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة "السلام الأخضر" الدولية.

ويعــود الملمـــح الثالث للعولمة إلى المجال السياسي، ويمكن أن نتحدث عن قيام هيئات (تنظيمات نضالية، وجماعات ضغط) تركز نشاطها على قضايا المرأة، والبيئة، ونــزع الســلاح، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا الاجتماعية. ومن هذه الهيئات التـــي تنشـــط على المستوى العالمي: منظمة العفو الدولية، والصليب الأحمر الدولي، وجريــن بــيس الدولية، والشفافية الدولية. ومن التطورات ذات المغزى بالنسبة لعولمة السياسة، الضغط من أجل الديمقراطية التمثيلية في البلدان النامية، الأمر الذي اشتد بعد نهايـــة الحـــرب الباردة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بأفريقيا، هناك اتجاه واضح نحو الديمقراطية منذ أوائل التسعينيات (أوتاواي،١٩٩٧؛ ويدنر، ١٩٩٧)، تحت تأثـــير بلدان الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والوكالات والهيئات المانحة، والمصلحين الأفريقيين.

والمقــرطة تعنـــي التحول إلى نظام حكم ديمقراطي، أي نظام للحكم تعود السلطة العلــيا فيه للشعب، الذي يمارسها بطريق غير مباشر من خلال نظام تمثيلي، تمنح فيه الســلطة لممثليــن ينتخــبهم الشــعب فـــي انتخابات متتابعة، حرة، ونزيهة. وفي ظل ديمقراطـــية تمثيلـــية حقيقية، يقوم مجتمع إنساني على جهود الشعب ذاته. ويجري قيام نظـــام ديمقراطي عن طريق انتخابات متعددة الأحزاب، بشكل منتظم (بنكني، ١٩٩٤؛ فـــان دي فالـــه، ١٩٩٧). وعلى هذه الحكومة مراعاة الحقوق الاجتماعية، والسياسية، وكذلـــك الحقـــوق والحـــريات المدنـــية، وحقوق الإنسان (سارنسين، ١٩٩١) لأغلبية الســـكان. وفـــي ظـــل نظام ديمقراطي، يجب أن يختفي الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القانون، وأن يتوفر للمواطنين المساواة أمام القانون، والضمانات الدســـتورية لحقوقهـــم، وكذلـــك تجنب النتائج الباهظة للقرارات غير المدروسة لحكام مستبدين.

ومن أهم سمات العولمة، سرعة عملية العولمة الاقتصادية، ولعل هذا أهم سماتها، فهـــي المحـــرك نحـــو العولمة الثقافية والسياسية، وكانت بداية هذه العملية في سنوات الســـبعينيات المضـــطربة. ويجادل من يؤيدون هذا الرأي بأن قوى السوق المسيطرة، والشركات متعدية الجنسية حقيقة، قد أصبحت المسيطر الفعلي على ديناميات الاقتصاد العالمي. والشركات متعدية الجنسية لا تدين بالولاء لأي دولة معينة، وتقيم في أية بقعة

من السوق العالمي تحقق مصالحها، وهي حالياً اللاعب الاقتصادي الرئيسي، والمحرك الرئيسي للتغيير (هيرست وطومسون،١٩٩٦). ويشرح بيرلي (١٩٩٦، ٦) الأمر قائلاً: "ساعدت كفاءة النقل الحديث، وقلة تكلفته، على توافر سلع متماثلة في جميع أنحاء العالم". وواكب هذا: التصنيع والمبيعات على مستوى العالم بأكمله، وذلك بعكس الأوضاع السائدة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان العالم "تجمعاً من الاقتصادات الوطنية المرتبطة عن طريق التجارة، وحيث كانت الشركات تنتج أساساً للسوق الداخلي، وبشكل ثانوي من أجل التصدير، وحيث كان الإنتاج يجري داخل الحدود القومية، وحيث كانت الحكومات تحمي الصناعات الوطنية، وتدعمها، وتدافع عنها، وتضع القواعد للتجارة الدولية في المحافل الحكومية الدولية..." (قاسم، ١٩٩٧، ٢٠٤).

يقول هيرست وطومسون (١٩٩٦، ١٩٥): "لقد ظهر اقتصاد عالمي حقيقي، تصبح فيه الاقتصادات "الوطنية" المتميزة، واستراتيجيات إدارة الاقتصاد الوطني غير ذات صلة بشكل متزايد." ويضيفان (١٩٩٦، ١٠) أن إحدى السمات الرئيسية للاقتصاد الدولي حالياً، هي أن "العمليات التي تتقرر على مستوى الاقتصاد الوطني ما زالت سائدة، وأن الظواهر الدولية هي نتائج للأداء المتميز، والمختلف للاقتصادات الوطنية." ولكن العولمة تحاول أن تحرم الأمم من التحكم في هذه العمليات، عن طريق إعطاء الاقتصاد العالمي الاستقلالية، وخلعه من مقره الاجتماعي، بجعل عملية الإنتاج عالمية حقاً.

٤-العولمة: مرحلة ثالثة من الاستعمار

نحن نجادل بأن عملية العولمة ليست جديدة بالمعنى الدقيق، إنما الجديد نسبياً، هو ازدياد وعي الناس بهوية عولمية، والتفكير في إطار عملية عولمية. وفي الواقع أن كلمة "العولمة" ظهرت لأول مرة في قاموس ويبستر عام ١٩٦١، بما يشير إلى "اعتراف صريح في المرحلة الحالية، بالمغزى المتزايد للارتباط بين الأحداث والعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم" (كيلمنستر، ١٩٩٧، ٢٥٧). واتساقاً مع هذا المنطق، نعتبر أن عملية الاستعمار، كان لها نتائج عولمية، وأن الشعور المتزايد حالياً بانكماش العالم، هو مجرد مرحلة جديدة من الاستعمار. وما قد يميز العولمة كشكل من أشكال الإمبريالية عن الشكل القديم (في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين)، هو أن القوى الاستعمارية الجديدة لم تعد تتنافس فيما بينها، وإنما تعمل بشكل موحد.

وقيام أوروبا الموحدة، ونهاية الانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب، دلائل على التقارب بين ما كانت يوماً ما، قوى إمبريالية متنافسة في عصر الاستعمار.

ويمكن اعتبار أن عملية الاستعمار قد أدت إلى عولمة الثقافة، والسياسة، وأهم منهما الإنتاج والتجارة، وحدث هذا عن طريق الربط بين مصير البلدان المتخلفة، وتحركات البلدان المصنعة. وتؤكد نظرية النظام العالمي هذه النظرة، حيث تؤكد على علاقات الاستغلال بين المتقدمين والمتخلفين كنتيجة للاستعمار. وهذه النظرية، التي نادى إيمانويل فالرشتاين(١٩٧٩، ١٩٩١) بها، تحدثت عن تنمية بناء عالم ثلاثي مترابط ـ مركز، وأطراف أو تخوم، وشبه تخوم ـ وإبراز مركزية دور الشركات متعدية الجنسية، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود القومية، لفهم الوضع الاقتصادي للبلدان النامية. وهي تنادي بأن العالم الثالث لا يوجد في حالة الفقر بسبب عدم التنمية، وإنما بسبب الاستغلال، واستمرار تحكم العالم الصناعي في شروط التجارة والمالية في أثناء مرحلة الاستعمار الجديد.

وفي رأينا، أن ما يظهر من نموذج النظام العالمي، ما هو إلا عولمة للصناعة والأعمال، وهو ما سنعود إليه فيما بعد. وقد خلقت تحركات مثل إنشاء المزارع لتغذية الصناعات الأوروبية والأمريكية بالمواد الخام، و التدخل في اقتصادات بلدان العالم الثالث لضمان أسواق للسلع الغربية، خلقت اقتصادات مترابطة. يقول فالرشتاين (١٩٩٠)، إن الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، قد رافقه أساساً خلق اقتصاد عالمي، وبناءً عليه يمكن القول إن ما يسمى الاقتصاد العالمي، هو مجرد امتداد للاقتصاد الدولي الذي نشأ في أوائل القرن العشرين بعد ضم المزيد من الأمم واللاعبين الاقتصاديين إلى علاقات السوق العالمي (هيرست وطومسون، ١٩٩٦).

ولفهم كيف تعيد العولمة بناء الاستعمار، يجب أن نفحص مكوناتها أو ملامحها، لنقارنها بأهداف الاستعمار. وأول هذه المكونات هو عولمة الاتصالات، وباستبدال التقارب الاجتماعي بالتلامس الفعلي في عهد الاستعمار، فقد مكنت العولمة، في رأينا، المستعمرين القدامى من استعادة السيطرة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، على المستعمرات السابقة، من أفريقية وغير أفريقية، وتدعيمها. فالمستعمرون السابقون يستطيعون الاتصال بسهولة بأتباعهم السابقين، رغم المسافات التي تفصل بينهم، ويقومون بالكثير من الصفقات الاقتصادية (خاصة الصناعة والتجارة)، والاجتماعية، بل والسياسية معهم. وعلى الرغم من أن المستفيد الرئيسي من عولمة الاتصالات هو عالم الأعمال، وعالم العلم، فإن تزايد الاتصال بين الأفراد عبر الإنترنت يتسع اليوم

للمواطـــن العـــادي (بيرلـــي، ١٩٩٦). والتوسع في الاتصال عبر الإنترنت، يزيد من فـــرص انتشار الثقافة الغربية في القارة الأفريقية، وهذا معناه أن يستمر الفرنسيون في تحويـــل رعايـــاهم المســـتعمَرين الســـابقين إلـــى فرنسيين، كما يستطيع البريطانيون الاستمرار في "تحضير السكان الأصليين" دون الحاجة لاتصال مباشر.

كذلـــك يمكن القول بأن عملية العولمة تقلل من المسافة الفعلية والنفسية بين القوى الاستعمارية وتوابعها السابقة، ويؤدي الإحساس بانكماش العالم إلى إعطاء المستعمِرين الســـابقين شـــعوراً بالتقارب والتحكم في ممتلكاتهم السابقة. بل إن المستعمِرين السابقين يجـــدون أنـــه مـــن المناسب، والأجدى اقتصادياً، أن "يديروا" مستعمراتهم السابقة من مكاتبهم ومنازلهم.

ويجـــادل بعض الدارسين مثل سكوت (١٩٧٧)، وروبريسون (١٩٩٢)، وآرتشر (١٩٩٠)، أن العولمـــة تخـــتلف تمامـــاً عن التحديث، فسكوت (١٩٩٧، ٣) يقول: "إن مفهوم العولمة لا يعني مجرد مرحلة جديدة من التحديث، أو السير وراء الغرب." وفي حيـــن نتفق مع سكلير (١٩٩١) بأن العولمة لا تعني مجرد الأمركة، إلا أننا نعتقد بأن الفـــرق بيـــن العولمـــة والتحديـــث ليس كبيراً بهذه الدرجة، فالعولمة امتداد للتحديث. وللحديـــث عـــن الثقافة العالمية مغزى معين، خاصة عند النظر فيه من وجهة الملكية، ففـــي رأيـــنا أن ما يسمى ثقافة العولمة هو جوهرياً الثقافة الغربية. أما الثقافة العالمية الحقيقـــية، فيجب أن تكون حصيلة اندماج ثقافات عالمية مختلفة. ولكن بالنسبة لأفريقيا بوجـــه خـــاص، فـــإن عولمة الثقافة كان معناها أن تطغي الثقافة الغربية على الثقافة الأفريقـــية، وبـــناءً علـــيه، فإن محاولة فرض ثقافة عولمية لا يختلف كثيراً عن مهمة الاســـتعمار البريطاني في تمدين السكان الأصليين بفرض العادات والممارسات الثقافية البريطانـــية علـــيهم، أو سياســـة الاســـتعمار الفرنسي للاستيعاب التي حاولت تحويل الأفريقيين إلى فرنسيين عن طريق تعليمهم قواعد السلوك الفرنسية.

وبالنســـبة للمكـــون السياســـي للعولمـــة، نرى أن الضغط من أجل مقرطة الدول الأفريقـــية، محاولـــة مـــتجددة من الغرب لخلق أنظمة من الحكم تساعد على استغلال المـــوارد الأفريقية (بشرية، وطبيعية)، لمصلحة البلدان الصناعية الغربية. فالغرب يأمل أنـــه بإقامة أنظمة من الحكم الديمقراطي الشكلي في أفريقيا وغيرها، سيستعيد ما يشبه أشـــكال الإدارة القويـــة للاستعمار. أي بعبارة أخرى، أن الحكم الديمقراطي في أفريقيا وغـــيرها، يُنـــتظر مـــنه تحقيق التحكم الإداري الذي كان سائداً قبل الصراع من أجل الاســـتقلال. وبالضـــغط من أجل الديمقراطية، تأمل القوى الاستعمارية أن تلتف حول

أوضـــاع عــدم الاستقرار السياسي التي ابتليت بها أغلب أجزاء القارة منذ الاستقلال، والتـــي تهـــدد فرص اعتصار الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية من المستعمرات الســـابقة. ومـــن أهـــم معوقات الديمقراطية التي يأمل الغرب في إزاحتها، غياب ثقافة الديمقراطـــية (فريمبونج، ١٩٩٩)، وغياب المؤسسات الديمقراطية (جوردون، ١٩٩٧؛ وبنكـــي، ١٩٩٧)، بمـــا فـــي ذلـــك الإطارات الدستورية، وغياب مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية قوية، وبرلمانات، ونظم قضائية مستقلة، وقوات عسكرية وأمنية ذات كفاءة مهنية (أوتواي، ١٩٩٧؛ وبنكي، ١٩٩٧؛ وهوب، ١٩٩٧).

والمكـــون الأخـــير لعملـــية العولمـــة هو عولمة الاقتصاد، ونحن نرى أن تدويل الاقتصاد (التجارة، وتحركات رؤوس الأموال، والنظم النقدية)، لا يمثل ظاهرة جديدة، أو فـــريدة مـــن نوعهـــا. ونحن نتفق مع هيرست وطومسون (١٩٩٦)، في أن مظاهر تـــزايد تدويـــل العلاقات الاقتصادية منذ السبعينيات، لا يعني في حد ذاته ظهور هياكل اقتصـــادية عولمية متميزة، فهما يقرران أن الاقتصاد الحالي المدول، مجرد "واحد من عـــدد مـــن الحالات للاقتصاد الدولي التي نشأت منذ بدء تعميم الاقتصاد المؤسس على التكنولوجـــيا الصناعية الحديثة منذ ستينيات القرن التاسع عشر" (هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ٢). وظهـــور هـــذا الاقتصـــاد هو الذي أدى إلى استعمار أفريقيا وبقية العالم. وبهـــذه الـــنظرة، يمكـــن اعتبار عولمة الاقتصاد محاولة لدفع مفهوم السوق والاقتصاد العالميين اللذين نبتت جذورهما مع الاستعمار، إلى آفاق جديدة.

٥-العولمة والتنمية المستدامة: كشف التناقضات الكامنة

اكتســـب تعبـــير "التنمية المستدامة" وفكرة الاستدامة التي تصاحبه، اهتماماً عالمياً بعـــد نشـــر تقرير برونتلاند (المفوضية العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧)، وبعد قمـــة الأرض عام ١٩٩٢، (بارتيلموس، ١٩٩٤). والتعبير يشير إلى "شكل من أشكال الـــتقدم الاجتماعـــي الاقتصـــادي يمكـــن أن يستمر بلا نهاية، دون أن يستهلك الموارد العالمـــية، أو أن يضـــعف من قدرة الأنظمة الطبيعية على التعامل مع التلوث" (بيرلي، ١٩٩٦، ١٣١). فهـــي التنمـــية التـــي تغطي احتياجات الأجيال الحالية، دون أن تضر بفـــرص الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتها هي الأخرى. ولا يجب احتساب التنمية علـــى قـــدر الـــنمو الاقتصـــادي الكمـــي فحسب، وإنما بقدر الفوائد التي يحققها لحياة المواطنيـــن، فالتنمـــية الحقيقية يجب أن تؤثر إيجاباً على حياة المواطنين، لا مجرد أن

تـزيد مـن ثروة الأمة. فالمشاركون في عملية التنمية، يجب أن يشاركوا في الانتفاع بفوائد التنمية، كما شاركوا في إنتاج تلك الفوائد (جيليز وآخرين، ١٩٩٦).

وسـندرس في هذا الفصل، التنمية المستدامة في أفريقيا على مستويين: أولاً، على المسـتوى الأوسع حيث نفحص بعض العوامل العامة التي تعرقل التنمية. ثانياً، نركز علـى التناقضـات الكامـنة فـي عملية العولمة التي تجعل استدامة التنمية مهمة شاقة بالنسبة لأغلب البلدان الأفريقية.

ولفهـم عملـية التنمـية في البلدان الأفريقية يجب أن نأخذ في الاعتبار المراحل المخـتلفة التي ميزت العملية، والأشكال المختلفة التي اتخذتها خلال كل مرحلة. أي أن علينـا أن نفحص التنمية في عهد الاستعمار، وفي المرحلة التالية للاستقلال، والمرحلة من أوائل التسعينيات وما بعدها.

فـي المـرحلة الاستعمارية، كانت التنمية، على أقل تقدير، غير متوازنة، وتهدف للاسـتغلال، وكانـت تعني تعبئة العمل والموارد الأفريقية لخدمة البلدان الغربية، ولم يقـدم إلا أقـل القلـيل لـرفع الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للشعوب الأفريقية. ولم يحصـل الأفريقـيون إلا على الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية التي تسمح لهم بتحقـيق الأهـداف الاقتصـادية للسـادة المسـتعمرين، الذين لم يعطوا اهتماماً كبيراً لاستئصال الفقر بين السكان الأفريقيين. وهذا هو ما دفع الدول الأفريقية المستقلة حديثاً إلـى اتـباع سياسـات التنمـية المـتجهة لتحقيق "الرعاية". فمن أجل ضمان الرعاية الاجتماعـية الاقتصـادية للشـعب، اتبعـت بعض الحكومات الأفريقية بعض أشكال الاشـتراكية مـثل "الاشـتراكية الأفريقية" لجومو كنياتا، و"أوجاما" جوليوس نيريري، و"إنسـانية" كينيـث كاوندا. وتعهدت الحكومات الجديدة جميعاً تقريباً، باستئصال الفقر، والجهل، والمرض، وأن توفر مياه الشرب النقية للجميع.

وهـناك عدد من العوامل التي تمنع التنمية من التعمق في أغلب البلدان الأفريقية، ومـنها النظام الاقتصادي السابق فيها، وغياب تقاليد التنمية، والانهيار الاقتصادي الذي يعـم أفريقـيا الـيوم. أما بشأن النظام الاقتصادي السابق، فيجب أن نلاحظ أن أغلب الأنظمـة الأفريقـية عند الاستقلال، ضحت بالاستثمار لمصلحة الاستهلاك، فاختارت اسـتراتيجيات للتنمـية تركـز علـى تحقـيق مكاسب للجماهير، وأصيب أغلب هذه الاستراتيجيات بالفشل، وأغرقت اقتصاد البلدان المعنية في الوحل.

وتفـتقد أغلـب الـبلدان الأفريقية تقاليد التنمية (على الطريقة الغربية)، ومثل هذه التقالـيد ضرورية لتحقيق تراكم الثروة التي يمكن إعادة استثمارها لرفع مستوى معيشة

السكان. وتتجه البلدان الأفريقية نحو العولمة، وهي مكبلة بديون خارجية ومحلية هائلة تستهلك الموارد المحدودة التي كان من المفترض أن تستثمر لتحقق مناخ الإنتاج الذي يمكن أن يرفع مستوى معيشة الشعب. ويتعقد الموقف أكثر بتفشي الفساد الذي أصاب كل الجهاز السياسي، وجميع مؤسسات المجتمع من عامة وخاصة، حكومية أو غير حكومية (مولنجي ولستيدي، ١٩٩٨، ١٩٩٩؛ وهوب، ١٩٩٧؛ وأوسوبا، ١٩٩٦). والفساد يعرقل تطوير الحكم الجيد، والشفافية، والمحاسبة، وهو يضر بالكفاءة الاقتصادية، ويخنق روح المبادرة المحلية، ويبدد الموارد اللازمة لتثبيت دعائم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وحيث يتفاقم الفساد، تكون النتيجة هي الانهيار الكامل للاقتصاد، ولأداء الخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

وإضافة لغياب تقاليد التنمية في أغلب البلدان الأفريقية، هناك غياب لطبقة أصحاب الأعمال، أو لطبقة متوسطة بشكل عام، فلم تنشأ في أفريقيا طبقة متوسطة يمكنها الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية.

وزاد من تعقيد الوضع، عملية هجرة العقول، إلى جانب تخفيض عدد موظفي الدولة ودخولهم، تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي (أوتاواي، ١٩٩٧). ويجب ألا ننسى أن عملية التنمية في أفريقيا ذات توجه أجنبي، حيث تقوم الشركات الأجنبية بتصنيع منتجات تستهلك بعيداً عن البلدان الأفريقية.

وثمة عامل آخر يعرقل قدرة أفريقيا على تكوين طبقة من رجال الأعمال، وهو عامل تجاهلته أدبيات التنمية بشكل كامل، هو عملية الإعالة على المستوى الصغير المستندة إلى المفهوم الأفريقي للعائلة الكبيرة، فمن الشائع في كثير من البلدان الأفريقية أن نجد ٣٠ شخصاً يعتمدون في معاشهم على فرد عامل واحد. ومع أن دارسي أوضاع الإعالة قد تجاهلوا هذه الظاهرة، إلا أننا نعتقد أنها تلعب دوراً كبيراً في تأكيد تخلف التنمية. إذ إنها تخنق إمكانيات التنمية الذاتية، عن طريق امتصاص الموارد التي كان من الممكن أن توجه إلى الادخار، ومن ثمّ للاستثمار في مشروعات منتجة. فحل مشكلة الفقر عن طريق توزيع المساعدات لعدد كبير من الأقارب، ضيع على الكثير من رجال الأعمال الأفريقيين المحتملين، فرصة المشاركة في حل مشكلة الفقر التي خيمت على أغلب بلدان القارة. وهذه المساعدات التي توزع على الأقارب الكثيرين، كان من الممكن أن تتحول إلى استثمارات تخلق فرص عمل، وبالتالي دخلاً لهؤلاء

الأقـــارب ذاتهم. ولهذا السبب، تستمر الأموال والاستثمارات الأجنبية كالمصدر الوحيد للتنمية.

وهـــناك معوق آخر للتنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا في ظل العولمة، وهو الانهـــيار الاقتصــــادي الــذي أصـــاب أغلب بلدان القارة. فاليوم، تواجه معظم البلدان الأفريقـــية أزمــــة اقتصــــادية حادة بلا أمل في تغير سريع يحقق معدلات نمو مرتفعة باســـتدامة، فأغلب هذه الاقتصادات تكاد تكون لا وجود لها، حيث يسود العجز الفادح، والتضـــخم المنفلـــت، وهـــروب رؤوس الأمـــوال، وانهيار البنية التحتية (فان دي فاله ١٩٩٧). وهـــي تتصف بتدني متوسط الدخل الفردى بانتظام، وتدهور خدمات الرعاية الصـــحية، وارتفاع نسب الأمية، وتزايد إفقار أعداد كبيرة من السكان، وارتفاع خطير فـــي نـــسب البطالة. وتتعقد الأزمة في بعض البلدان بسبب تكاليف الانتقال إلى برامج التكـــيف الهيكلـــي، طـــبقاً لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الانـــتعاش الاقتصادي. وحيث طبقت هذه البرامج، فقد صاحبها هبوط الإنفاق الحكومي علـــى برامج الرفاهية الاجتماعية، مثل الغذاء، والتعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى انكماش القطاع العام، وهو القطاع الأكثر توفيراً لفرص العمل. وانكماش القطـــاع العام، اتخذ شكل التقاعد المبكر، وتوفير العمالة، ووقف التوسعات، والتعيينات الجديدة.

وقـــد اقـــترن تـــزايد الفقـــر في أفريقيا بتزايد "الثقافة القدرية" (المرتبطة بالشعور بالإحباط واليأس)، التي تعطل عملية التفكير الإنساني الرشيد، خاصة بين أفقر الفئات. وهـــي تقلـــل من الدور الإنساني الفاعل، وتزيد من الاعتماد على القوى الغيبية. ومن الحـــوادث ذات المغزى في هذا الصدد، حادث قيام القرويين فى أغسطس ١٩٩٩، في أوغـــندا، بقـــتل ثلاثـــة سحرة لطلبهم من عملائهم تقديم ضحايا بشرية حتى يحققوا لهم الـــثروة على الفور. ويمكن الإشارة إلى مثال آخر وهو استعانة بعض الجماعات، مثل الأكامـــبا فـــي كينـــيا، بالجـــن لتحقيق الثروة! وازدياد حالات الفقر، يؤثر كذلك على مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية.

وتزيد بعض خصائص عملية العولمة من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة، فأولاً، كمـــا عمـــل الاســـتعمار على تهميش العالم الثالث عامة، وأفريقيا بصفة خاصة، تقوم العولمـــة بـــنفس الشـــيء بعدم إحداث أي نقل للاستثمارات وفرص العمل من البلدان المـــتقدمة للـــبلدان النامية. فباستثناء بعض البلدان القليلة حديثة التصنيع، يستمر تهميش العـــالم الثالث بالنسبة للاستثمار والتجارة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦). وفي الواقع،

فـإن الاقتصـاد الدولي المعاصر، أبعد ما يكون عن "العالمية" الحقيقية، فهو واقع تحت سـيطرة العالم المتقدم، خاصة أوروبا الغربية واليابان وشمال أمريكا. وهذه البلدان قد تـزايد وزنها النسبي في التجارة والاستثمار في الأعوام الأخيرة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦، ١٩٦)، وفـي تدفقات رؤوس الأموال، ويمكن اعتبارها أعضاء نادي الاقتصاد "العولمـي". أمـا الـبلدان الأقـل نمواً، وحتى تلك الحديثة التصنيع، فلا تمثل إلا نسبة صغيرة جداً من الاقتصاد الدولي، وهي لا تزال تلعب ذات الدور الذي كانت تؤديه في ظل الاستعمار، ولم يتغير موقعها منذ عشرات السنين. أي أنها ما زالت المنتجة للمواد الخـام، وهي ما زالت تابعة للبلدان المصنعة فيما يتعلق بالأسواق والاستثمار (هيرست وطومسون، ١٩٩٦).

ثانـياً، تمثل عولمة الاقتصاد توسعاً وتقوية لعلاقات الاستغلال بين أفريقيا والغرب من خلال الاستعمار، فالمشاركة في الاقتصاد العالمي لا تحدث على قدم المساواة، كما أن الـسـوق العالمـي لا يضـم فرقاء متساوين. وبعض هؤلاء الفرقاء ـــ البلدان الغنية (وأغلـبها من القوى الاستعمارية السابقة) ـــ يتمتعون بأفضلية نسبية على الآخرين، أي الـبلدان الفقـيرة وخاصـة الـبلدان الأفريقية. وفي هذا السوق، تفرض البلدان القوية اقتصـادياً أسـعار السـلع، وشـروط التجارة، وهكذا يستمر تعرض البلدان الضعيفة اقتصـادياً لاستغلال البلدان القوية. وهكذا فالعولمة لن تحقق أبداً التنمية المستدامة للعالم الثالـث عامـة، وأفريقيا خاصة، وكل ما قد يحدث، هو ازدياد علاقة التبعية (المركز- الـتخوم) سـوءًا، حسـب رأي المنظريـن، حيث تتطور البلدان الأوروبية (المركز)، باستغلال المواد الخام التي توفرها البلدان النامية (التخوم).

ومـع العولمة، سادت في أفريقيا "عقلية التسول"، أو الشعور بالحاجة إلى الاعتماد علـى الغرب عن طريق مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمات المسـاعدة الدولـية، مـثل وكالة التنمية الدولية الأمريكية، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولـية، والوكالـة الكندية للتنمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل، في الحقيقة، كأماكن لتشغيل بعض العمالة الغربية. وفي ظل هذا الجو من الشعور بالتبعية، أقنعنا الغربُ بأننا نحتاج إليهم أكثر من حاجتهم إلينا، مع أنهم يعتمدون على أفريقيا من نواحٍ كثيرة. ولعل الحقيقة هي أن كلاً من الطرفين في حاجة إلى الآخر.

وعـلاوة علـى ذلـك، فعولمة الأعمال، تعني الاعتماد في التنمية على الشركات مـتعدية الجنسـية، فبفضـلها اسـتطاعت الشركات الرأسمالية الضخمة أن تتوسع في نشـاطاتها الـتجارية والصـناعية علـى نطاق العالم بهدف تعظيم الربح، مستفيدة من

العمالـــة الرخيصة، وغياب القيود المتشددة لحماية البيئة، والسيطرة على أسواق البلدان النامـــية. وهـــذا الشكل من التنمية لا يحقق سوى القليل من الفوائد للبلدان النامية، حيث تذهـــب أغلب الفوائد للبلدان الصناعية، ويستمر مسلسل استغلال البلدان الأفريقية الذي بـــدأ مع الاستعمار. ولعل الإغلاق المتوقع لمصنع سيارات هيونداي في بوتسوانا، مثال لذلـــك، فالخاســـر فـــي هـــذه الحالة ليس الشركة الكبرى، وإنما العمال الذين سيفقدون عملهـــم. ولعل الإغلاق لم يكن الحل الأخير المناسب فيما لو كانت الشركة تهتم حقيقة بمصالح بوتسوانا.

وعلـــى الـــرغم من ادعاء أنصار العولمة أنها قد فتحت الطريق لظهور الشركات مـــتعدية الجنســـية فإن هذه مبالغة، والشركات متعدية الجنسية العالمية حقاً نادرة نسبياً، وأغلـــب الشركات الناجحة ما زالت تعمل من قواعد وطنية محددة. وهذا يعكس حقيقة أن التنمـــية عـــن طـــريق الشـــركات مـــتعدية الجنســـية، قد وُضع أساسه في الحقبة الاســـتعمارية، ولـــتمويه بلد المنشأ للشركة، وأهدافها الاستغلالية، تجري هذه الشركات نوعـــاً من تقسيم العمل الدولي، حيث يتخصص كل بلد في صنع أحد مكونات المنتج، وبذلك لا ينتمي المنتج النهائي لأي بلد محدد. وإضافة لذلك تلجأ الشركات لإدخال اسم الـــبلد الـــذي تعمـــل فيه في اسمها (مثل شركة التبغ البريطانية الأمريكية، كينيا ليمتد، وشـــركة ديلمونتي كينيا ليمتد)، وذلك لخلق الشعور بالمحلية لدى المواطنين، وأن الأمر ليس مجرد خدمة مصالح الشركة الأم.

يقـــول ســـكلير (١٩٩١، ١٣١): "إن الهدف المحدد للنظام الرأسمالي المعولم في العالم الثالث هو تنمية روح الاستهلاك لدى الجماهير دون النظر إلى قدرتها على إنتاج مـــا تحـــتاج إليه، وباهتمام غير مباشر بقدرتها على دفع ثمن ما تستهلكه." وهذا مؤشر آخـــر علـــى أن العولمـــة الاقتصـــادية لا ينتظر منها أن تؤدي إلى تنمية مستدامة في أفريقـــيا. ويمكـــن القول إن "عقلية الاستهلاك" التي تبشر بها العولمة، إنما هي محاولة لتوســـيع دور بلدان العالم الثالث، بما فيها أفريقيا، كأسواق لمنتجات البلدان الصناعية. وعـــلاوة علـــى ذلك، فالعولمة تضعف من التأثير السياسي للعمال المنظمين، وقدرتهم علـــى المساومة (هيرست وطومسون، ١٩٩٦)، فالأسواق العالمية، والشركات متعدية الجنســـية، ســـيقابلها ســـوق عالمي للعمل، مفتوح بحيث يستطيع رأس المال المتحرك اختـــيار الموقـــع الـــذي يحقـــق له أفضل الصفقات من ناحية توافر العمالة وانخفاض أجورهـــا. وهـــذه النتـــيجة للعولمـــة تعنـــي، في رأينا، محاولة جديدة لاستغلال العمل

الرخـــيص فـــي أفريقــيا وغــيرها في البلدان النامية، وهو تكرار لأهداف الاستعمار لاستغلال العمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة.

٦- خـــاتمـــة

أصبحت العولمة تعبيراً شائعاً في العلوم الاجتماعية، وهي تعبر عن وضع انكمش فيه العالم بفضل تغلب الإلكترونيات على المسافات، وبفضل التقارب الثقافي الذي يعود لصناعة الترفيه العالمية. كما تعني ارتفاع الوعي بالانتماء إلى مجتمع عالمي، وبالتالي تنامي التأييد لمنظمات تطوعية مثل منظمة العفو الدولية، وجرين بيس الدولية.

وهذا الفصل يجادل بأن العولمة لا تمثل جديداً، وإنما هي امتداد للعملية التي بدأت فـــي الحقــبة الاســـتعمارية، واستمرت في عهد الاستعمار الجديد. وعلى سبيل المثال، فالدول الصناعية، بنشرها للشركات متعدية الجنسية في مستعمراتها، وتحويلها لأسواق لهـــا، كانت تبني أساساً نظاماً رأسمالياً عالمياً، وتنشر ثقافة الاستهلاك العالمية. وهكذا فالحديث اليوم عن اقتصاد عالمي، إنما يعود إلى الحقبة الإمبريالية، كذلك يثبت الفصل أن عملية الاستعمار كانت تهدف، إلى عالمية السياسة والثقافة.

وبعد هدوء الضجة المثارة حول العولمة، ثمة بعض الحقائق التي يجب أخذها في الاعتـــبار عـــند البحـــث عن التنمية المستدامة في أفريقيا، وهي أولاً، أن العولمة، مثل ســـابقها الاســـتعمار، ليســـت الحـــل لمشكلة التخلف، وخاصة وهي تؤكد نفس أنواع الارتـــباط الاســـتغلالي، والهـــياكل بين الدول الصناعية والبلدان الأفريقية. ثانياً، على أفريقـــيا، لكي تحقق التنمية، أن تختار الأولويات الصحيحة، فالاكتفاء الغذائي يجب أن يأتـــي قبل مجرد التفكير في التصنيع. أما مجاراة العادات والممارسات الغربية فقد أدت إلـــى تبنـــي أنـــواع من الغذاء لا تناسب الطقس في أغلب أجزاء القارة. وقضية الذرة (الشـــامية) مثال على ذلك: فقبل عملية "التمدين"، لم تكن الذرة من الأغذية الشائعةُ في أفريقـــيا، وكان الناس يأكلون الذرة السكرية، والدُخن وغيرها من النشويات، إلى جانب أغذيـــة أخرى مثل اللبن، والفول الغني بالبروتينات وزبدة الفول السوداني (تشيبفاكاشا، ١٩٩٨).

ثالـــثاً، علـــى أفريقـــيا، لكـــي تحقق التنمية، أن تستفيد إلى الحد الأقصى من أهم مواردهـــا، وهـــو البشـــر، وهـــذا يقتضي تغذية جيدة كأولوية أولى، ويجب وضع حد لاستنزاف العقول الذي أصاب أغلب البلدان الأفريقية.

رابعاً، علـــى جمـــيع البلدان الأفريقية أن تقدر الدور المركزي للقطاع الزراعي (ســـواء الزراعة، أو تربية الماشية) في سعيها وراء التنمية المستدامة. وتدل الدراسات الحديـــثة أن الدخـــل من الزراعة يمثل دوراً متناقصاً من الدخل الكلي للعائلات الريفية (هـــاي، ١٩٩٨)، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني لأغلب البلدان الأفريقية. وإذا كانت الصناعة ستنشط على طول القارة الأفريقية، فلا مناص من أن ترتكز إلى الزراعة.

المـــراجـــع

Amin, S. 1976. Unequal development: An essay on the social formations of peripheral capitalism. New York: Monthly Review Press.

Archer, M. 1990. Theory, culture and the post-Industrial society. In: Global culture: nationalism, globalization and modernity, edited by M. Featherstone. London: Sage Publications.

Bartelmus, P. 1994. Environment, growth and development: The concepts and strategies ofsustainability. London: Routledge.

Chipfakacha, V. 1998. Weaning practices in the Kgalagadi District: A KAP survey. In: From food security to nutrition security in Botswana, edited by M.

Mugabe, K. Gobotswang and Holomboe-Ottesen. Gaborone: University of Botswana and University of Oslo.

Day, J. 1980. The insignificance of the tribe in the African politics of Zimbabwe Rhodesia. In: From Rhodesia to Zimbabwe, edited by W. H. Morris-Jones.

Fanon, F. 1970. The pitfalls of national consciousness in Africa. In: Imperialism, and under development: A reader, edited by R. I. Rhodes, 302-322. New York: Monthly Review Press.

Freund, B. 1984. The making of contemporary Africa: The development of African society since 1800. Bloom ington: Indiana University Press.

Frimpong, K. 1999. Some pitfalls in Africa's quest for democratic rule and good governance. In: Corruption, democracy and good governance in Africa:

Essays on accountability and ethical behavior, edited by K. Frimpong and G Jacques, 31 -39. Gaborone: Lentswe La Lesedi Publishers.

Giddens, A. 1990. The consequences of modernity. Cambridge: Polity Press.

Gillis, M., D. H. Perkins, M. Roemer, and D. R. Snodgrass. 1996 Economics of development. New York: W. W. Norton and Company.

Gordon, D. F. 1997. On promoting democracy in Africa: The international dimension. In: Democracy in Africa: The hard road ahead, edited by M. Ottaway, 153-164. London: Lynne Rienner Publishers.

Hay, R. 1998. Public spending priorities for better nutrition in Sub-Saharan Africa. In: From Food Security to Nutrition Security in Botswana, edited by M, Mugabe, K. Gobotswang and Holomboe-Ottesen. Gaborone: University of Botswana and University of Oslo.

Hirst, P., and G. Thompson. 1996. Globalization in question: The international economy and the possibilities of governance. Cambridge, MA: Polity Press.

Hope, K. R., Sr. 1997. African political economy: Contemporary issues in development. London: M. E, Sharpe.

Hunt, C, L, and L. Walker. 1974. Ethnic dynamics: Pattern of inter-group relations in various societies. Homewood, Illinois: The Dorsey Press.

International Encyclopedia of the Social Sciences. 1968. Vol. 3 and Vol. 7, edited by David L. Sills. The Macmillan Company and the Free Press.

Kalinga, 0. J. M. 1985. Colonial rule, missionaries and ethnicity in the North Nyasa District, 1891-1938. African Studies Review 28, no. 1: 57 -72.

Kassim, H. 1997. Air transport and global ization: A sceptical overview. In: The limits of globalization: Cases and arguments, edited by A. Scott. London: Routledge,

Kilminster, R. 1997. Globalization as an emergent concept. In: The limits of globcili:ation: Cases and arguments, edited by A. Scott. London: Routledge.

Krymkowski, D. H., and R. L. Hall. 1990. The African development dilemma revisited: Theoretical and empirical exploration. Ethnic and Racial Studies 13, no. 3:315-344.

Leonard, David K. 1991. African successes: Four public managers of Kenyan rural development. USA: University of California Press.

Leys, C. 1975. Underdevelopment in Kenya: The political economy of neo-colonialism. Berkley: University of California Press.

Mazrui, A, A., and M. Tidy. 1984. Nationalism and new states in Africa from about 1935 to the present. New Hampshire; Heinemann Educational Books Ltd.

Mulinge, M. M., and G. N. Lesetedi, 1999. The genesis and entrenchment of corruption in Sub-Saharan Africa: A historical and international contextuafization. In: Corruption, democracy and good governance in Africa: Essays on accountability and ethical behavior, edited by K. Frimpong and G. Jacques, 20-30. Gaborone: Lentswe La Lesedi Publishers.

Mulinge, M. M., and G. N. Lesetedi. 1998. Interrogating our past: Colonialism and the birth and entrenchment of corruption in Sub-Saharan Africa. African Journal of Political Science 3, no. 2: 15-28.

Munyae, M. M., and M. M. Mulinge, 1999. The centrality of a historical perspective is in the study of modern social problems in Sub-Saharan Africa: A tale from two case studies. Journal of Social Development in Africa 14, no. 2: 51-70.

Nabudere, D. 1981. Imperialism in East Africa: Imperialism and exploitation. London; Zed Press.

Nabudere, D. 1982. Imperialism in East Africa: Imperialism and integration. London: Zed Press.

Osoba, S. 0. 1996. Corruption in Nigeria: Historical perspectives. Review of African Political Economy 69: 371-386.

Ottaway, M. 1997. From political opening to democratization? In Democracy in Africa: The Hard Road Ahead, edited by M. Ottaway, 1-14. London: Lynne Rienner Publishers.

Pinkney, R. 1994. Democracy in the Third World. Buckingham: Open University Press.

Prunier, G. 1995. The Rwanda crisis 1959-1994: History of a genocide. London: C. Hurst.

Rimmer, D. 1983. The economic imprints of colonialism and domestic food supplies in British tropical Africa. In: Imperialism, colonialism and hunger: East and central Africa, edited by R. I. Rotberg, 141-166. Massachusetts, D.C.: Heath and Company.

Roberts, C. 1962. The Sub-Imperialism of the Baganda. Journal of African History 3, no. 3:435-450.

Robertson, R. 1992. Globalization: Social theory and global culture. London: Sage Publications.

Rodney, W. 1972. How Europe underdeveloped Africa. London: Bagle-L'ouverture Publications.

Scott, A 1997. Introduction - Globalization: Social process or political rhetoric? In: The Limits of Globalization: Cases and Arguments, edited by A. Scott. London: Routledge.

Sklair, L. 1991. Sociology of the global system. London: Harvester Wheatsheaf.

Serensen, G. 1991. Democracy, dictatorship and development: Economic development in selected regimes of the Third World. London: Macmillan Press.

Van de Walle, N. 1997. Economic reform and the consolidation of democracy. In: Democracy in Africa: The Hard Road Ahead, edited by M. Ottaway, 15 - 42. London: Lynne Rienner Publishers.

Vassal-Adams, G. 1994. An agenda for international action - Rwanda. Oxfam: United Kingdom and Ireland.

Wallerstein, M. I. 1974. The modern -world system New York: Academic Press.

___. 1990. Societal development or development of the world system? In: Globalization, Knowledge, and Society, edited by Martin Albrow and Elizabeth King, 157-171. London: Sage Publications.

Widner, J. A. 1997. Political parties and civil society in Sub-Saharan Africa. In: Democracy in Africa: The Hard Road Ahead, edited by M Ottaway, 65 -82. London: Lynne Rienner Publishers.

World Commission on Environment and Development. 1987. Our common future. The Brundtland Report. Oxford: Oxford University Press.

Yearley, S. 1996. Sociology, environmentalism and globalization: Reinventing the globe. London: Sage Publications.

الفصل السادس

العولمة والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية

كرانمار روتيهندا

كلية التجارة والإدارة- جامعة دار السلام- تنزانيا

ترجمة: سعد الطويل

١-تقـديـــم

مـــر الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي بعدد من التغيرات الأساسية خاصة في مجـــال الـــتجارة الدولـــية، فقـــد ارتفعت معدلاتها، وزاد معدل التفاعل الاقتصادي بين شـــعوب البلدان المختلفة، مما أدى إلى تغير كيفي في العلاقة بين الدول، والاقتصادات الوطنـــية، والمؤسســـات الدولية، ومؤسسات الأعمال. وحدث هذا التحول نحو عولمة الاقتصـــاد العالمي، كنتيجة لخمسة أحداث رئيسية: نهاية الشيوعية والحرب الباردة بين حلفـــي الناتو ووارسو؛ ووضع قواعد جديدة للتجارة العالمية كنتيجة لجولة أوروجواي للجـــات، ولمنظمة التجارة العالمية؛ وبرامج التكيف الهيكلي؛ والتقدم المذهل لتكنولوجيا الاتصال؛ ونمو الشركات متعدية الجنسية.

وزاد اخـــتفاء الشـــيوعية من الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، من سرعة العولمـــة، بفـــتح أســـواق أوروبـــا الشـــرقية التي كانت بمعزل عن المنافسة العالمية. وســـاعدت هـــذه التطورات على حدوث التوافق العالمي على تحرير التجارة، فانتهت جولة أوروجواي للجات بإنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تضمن حرية التجارة عن طـــريق زيادة الشفافية في السياسات التجارية للدول. وقد خلقت هذه الاتفاقات الظروف لمـــزيد من تحرير التجارة، وضمان الاستقرار في العلاقات التجارية الدولية، ومشاركة

المزيد من البلدان في الاقتصاد العالمي. كذلك زادت من مجالات وصول الشركات للأسواق الدولية، وحماية حقوق الملكية الفكرية لها.

كذلك لعبت برامج التكيف الهيكلي، التي دفع إليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل نمو الناتج المحلي الإجمالي، دوراً في تطور العولمة. وقد استلزمت برامج التكيف الهيكلي تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود على الأسواق المالية، وسوق العمل في الداخل، وترشيد الضرائب، وخصخصة الشركات الحكومية، وتخفيض تدخل الدولة. وأدى تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض التعريفة الجمركية أو إلغائها، وإلغاء دعم الصادرات، إلى فتح هذه الأسواق أمام الواردات الأجنبية الرخيصة، وبذلك زادت من ضراوة المنافسة الخارجية. وشجعت خصخصة الشركات الحكومية، وخفض التدخلات الحكومية، وتحرير الأسواق المالية، الشركات الأجنبية على دخول تلك الأسواق بشراء الشركات التي خصخصت.

وساعد النمو المذهل لتكنولوجيا الاتصال والإعلام على التفاعل بين الشعوب بغض النظر عن المسافات الجغرافية، فالتكنولوجيا والأخبار تتدفق بلا عائق عبر الحدود الوطنية، وتنمو الأسواق للمنتجات المختلفة في كل مكان في العالم، وتتشابه احتياجات الزبائن بسبب تداخل الثقافات. ونمت الشركات متعدية الجنسية، والاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل كبير خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن العولمة قد وفرت للبلدان المختلفة الحرية في اختيار الاستراتيجيات الي تسمح لهم بالاستفادة مما يدعم قدراتهم التنافسية، وفي الأسواق التي يختارونها، فإن أغلب البلدان النامية، وخاصة الأفريقية، لم تتمكن من الاستفادة من الفرص التي أتاحتها هذه العملية. وفي أفريقيا بالذات، لم تحقق العولمة التغير المطلوب في هياكلها الاقتصادية، بل ربما تكون قد زادتها ضعفاً. ويشار إلى عدد من العوامل بصفتها المتسببة في نقص القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية، ومنها: السياسات الاقتصادية الكلية غير المناسبة، الميل ضد التصدير، السياسات الضريبية التي تعرقل التصدير، غياب التكنولوجيات المتقدمة، وطرق الإنتاج العتيقة، وهياكل التوزيع والتسويق غير المتطورة، ونقص العمالة الماهرة، والبنية التحتية المتخلفة، والبيئة غير المناسبة، وغياب آليات التمويل القادرة (ECA، ١٩٩٩).

وعلى الرغم من أن العولمة قد شجعت الباحثين في الأعمال الدولية على دراسة دور الشركات في الأسواق العالمية، فإن أغلب البحوث في هذا المجال قد ركزت على دور الشركات متعدية الجنسية الكبرى، مع إهمال دور الشركات في البلدان النامية، بل

قـد جـادل البعض بأن الشركات الأفريقية ليس لها دور ذو مغزى في السوق العالمية. وعلـى هـذا الأسـاس، فلـيس أمام الشركات الأفريقية إلا الاستسلام والبيع للشركات مـتعدية الجنسـية، وبناءً عليه سارعت البلدان الأفريقية ببيع شركاتها للشركات متعدية الجنسـية، بافـتراض أن الشـركات الصغيرة والمتوسطة، لا تستطيع البقاء في وجه المنافسة العالمية المتصاعدة.

وسـنحاول فـي هـذا الفصل سد الثغرة المشار إليها أعلاه، بالتركيز على القدرة التنافسـية للشركات الأفريقية في السوق العالمية. وبالتحديد، سنحاول هنا معالجة قضية وضع الشركات الأفريقية الاستراتيجي في السوق العالمي بما يخدم مصالحها.

٢-الخيارات الاستراتيجية للشركات الأفريقية في السوق العالمي

والإطـار الذي اخترناه لتحليل القدرة التنافسية للشركات الأفريقية في هذا الفصل، هـو صـورة الشركة على أساس الموارد، ونظرية الشبكة/التفاعل للتسويق الصناعي (انظـر الشـكل رقـم ١). وقد وردت صورة الشركة على أساس الموارد، أصلاً في نظـريات الـربح والمنافسة كما وردت في كتابات ديفيد ريكاردو، وجوزيف شومبيتر، وفيليـب سـلزنك، وإديث بنروز، وألفريد تساندلر (ولبحث أكثر تفصيلاً، انظر فوس، ١٩٩٨). وقـد أدمجت هذه الأبحاث مع اقتصاديات التنظيم، ونظريات التنظيم، لوضع أسـاس متيـن لاسـتراتيجيات الـنمو. وفي عام ١٩٨٤، ظهر مقال بيرجر فيرينفيلت المعـنون: "صـورة الشركة على أساس الموارد"، ودراسة ريتشارد روميلت المعنونة: "نحـو نظـرية اسـتراتيجية للشـركة"، وعلـى أساسـهما ظهرت هذه النظرية بشأن الاستراتيجية، بشكل يجتذب مديري الشركات.

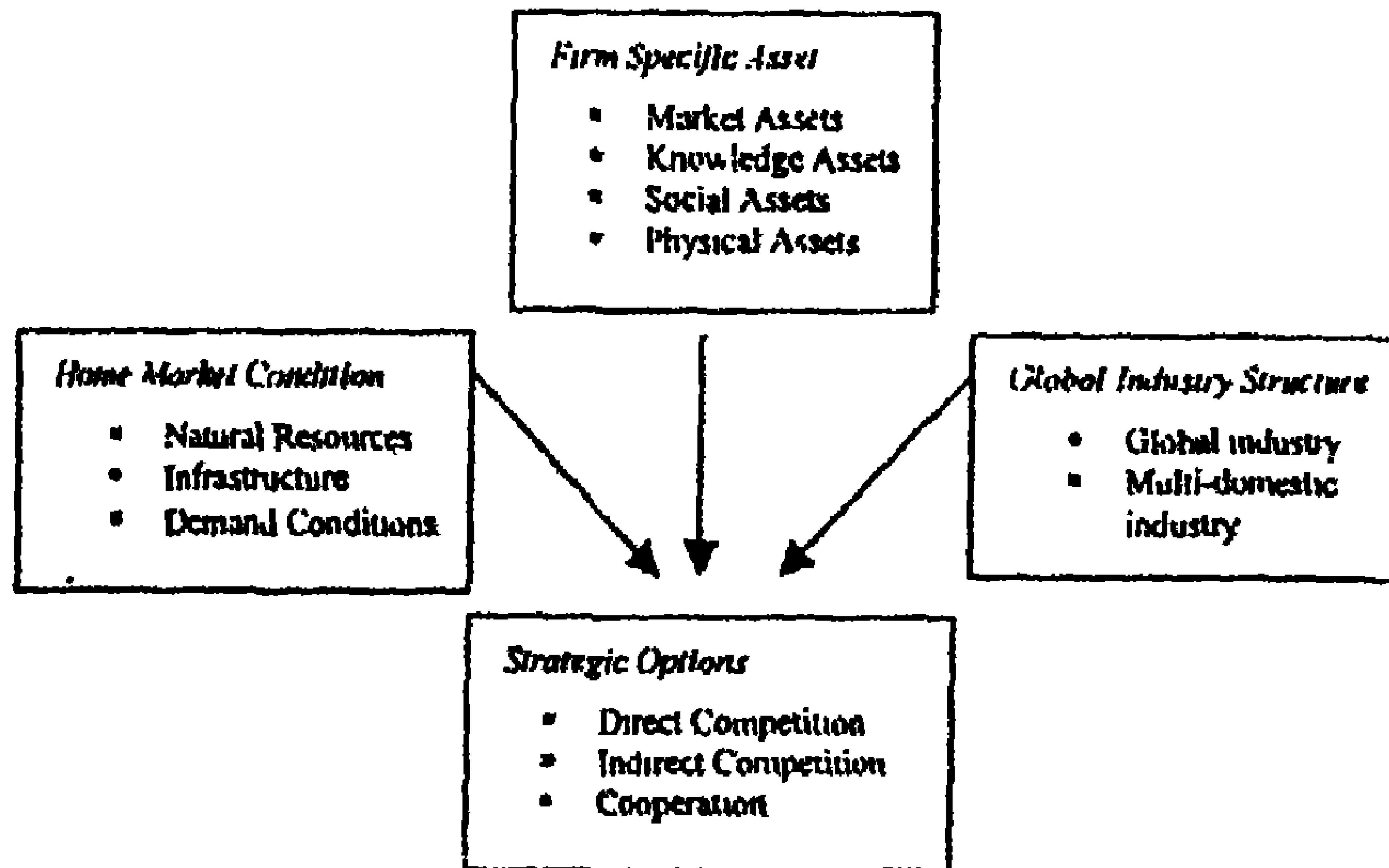
وتـنطلق صـورة الشـركة على أساس الموارد، من الفرض بأن القدرة التنافسية للشـركة مبنـية على مجموعة موارد الشركة لا على السوق المتوفر لمنتجاتها، وهناك أربعـة افتراضـات أساسية: أولاً، أن هناك اختلافات أساسية بين الشركات فيما يتعلق بالموارد التي تسيطر عليها واللازمة لتحديد استراتيجيتها. ثانياً، وهذه الاختلافات ثابتة لحد كبير. ثالثاً، أن الاختلافات بين ما تمتلكه الشركات من موارد، تؤدي إلى اختلافات فـي الأداء. وأخيراً، أن الشركات تعمل على رفع أدائها الاقتصادي إلى الحد الأقصى. وهـذا يعني أن الشركات يمكن أن تحسن أداءها بتجميع، أو امتلاك موارد معينة. فهي تركـز الاهـتمام علـى خلـق واستمرار القدرة التنافسية على أساس الموارد المتاحة للشركة.

ولكـــي تحقـــق مـــوارد شـــركة ما ميزة تنافسية، يجب أن تستوفي أربعة معايير أساســـية، وهـــي: التنوع، وحدود سابقة للمنافسة، وحدود تالية للمنافسة، وقابلية حركة ناقصة (بتيراف، ١٩٩٣). والتنوع يعني أن المورد يجب أن يكون نادراً حتى تكون له مـــيزة تنافســـية تـــؤدي إلـــى فـــرق في الكفاءة، ومن ثمّ تحقيق ريع. والحدود السابقة للمنافســـة، تعنـــي أن ثمن الحصول علي المورد يجب أن يكون أقل من القيمة الحالية الصـــافية له، بعد الخصم، حتى يمكن أن يحقق ريعاً، وإلا فإن ثمن المورد سيستوعب الـــريع المنتظر من المورد. والحدود التالية للمنافسة، تعني أنه سيكون من الصعب، أو المســـتحيل، على المنافسين أن يقلدوا موارد تحقق ريعاً، أو أن يستخدموا موارد بديلة. وقابلـــية الحركة الناقصة، تعني أن المورد يجب أن يكون مرتبطاً لحد ما بالشركة، وإلا فـــإن قيمة المساومة الأعلى الناتجة من عدم الارتباط بشركة معينة، يستغلها المورد في الاستحواذ على الريع الذي يحققه.

ونظـــرية الشبكة/ التفاعل للتسويق الصناعي (هاكانسون، ١٩٨٢؛ وفورد، ١٩٩٠)، تعتـــبر أن الشـــركة بمـــثابة عقـــدة، أو نقطـــة التقاء في خريطة دائمة التوسع من الـــتفاعلات مـــع المشـــاركين علـــى اخـــتلافهم، وهي مؤسسة على معطيات النظرية الاقتصـــادية المؤسســـية الجديـــدة، والتسويق الصناعي، وأدبيات المشتريات. والفرض الأساســـي فـــي هـــذا الـــتوجه، هو اعتبار الشركة نظامًا من الموارد يتفاعل مع البيئة المحـــيطة بهـــدف المحافظـــة على بقائه. والقدرة التنافسية للشركة تتحدد بقدرتها على الحصـــول على موارد من الشبكة وليس مجرد البقاء بفضل الموارد التي تمتلكها. وفي الشـــبكة، يرتـــبط الزبائـــن، وزبائـــن الزبائـــن، والمـــوردون، ومـــوردو الموردين، والموزعـــون، والمالـــيون، ..الـــخ. مع بعضهم البعض، بروابط مباشرة وغير مباشرة. وتقـــوم نظـــرية الشبكة/ التفاعل لاستكمال صورة الشركة على أساس الموارد، بتوسيع مجـــال مـــوارد الشركة ليتضمن الشبكات والعلاقات القائمة مع المشاركين المختلفين. ولكـــي تتسق مع صورة الشركة على أساس الموارد، فإن علاقات الشبكة ذات المغزى بالنســـبة للميزة التنافسية، يجب أن تكون ذات قيمة، ونادرة، ولا يسهل على المنافسين تقليدها، أو تكرارها.

والحجـــة الرئيســـية لهذا الفصل قائمة على الافتراض بأن الخيارات الاستراتيجية للشـــركات الأفريقـــية في السوق العالمي، تتوقف على الأصول الخاصة بها، والهياكل العالمية السائدة للصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك للظروف السائدة في سوقها المحلي.

الشكل رقم ١. أسس الميزة التنافسية للشركات الأفريقية في الأسواق العالمية



ويمكن تلخيص الخيارات التنافسية الاستراتيجية للشركات الأفريقية في السوق العالمي في خيارات رئيسية ثلاث:

- المنافسة المباشرة ضد الشركات متعدية الجنسية، أي المنافسة المباشرة
- المنافسة غير المباشرة بالتحصن في ركن منعزل من السوق، أي المنافسة غير المباشرة
- التعاون مع الشركات متعدية الجنسية، بعقد تحالفات استراتيجية معها

٣-المنافسة المباشرة

وهذا الخيار يعني أن الشركة الأفريقية، تستطيع في مواجهة المنافسة العالمية، أن تختار المنافسة وجهاً لوجه ضد الشركات متعدية الجنسية التي تدخل السوق المحلي، وبدلاً من التراجع أمام المنافس الخارجي، تستطيع الشركة الأفريقية اختيار البقاء مستقلة، وتدعم أصولها القائمة لتتغلب على الشركة الأجنبية. وهذه الاستراتيجية تتطلب من الشركة أن تنافس على أساس تكلفة الإنتاج، والبيع بأسعار تقل عن أسعار الشركة متعدية الجنسية، أو أن تنافس على أساس نوعية المنتج. وقدرة الشركات الأفريقية أن

تـنافس وتنتصـر علـى الشركات متعدية الجنسية، ستتوقف على قدرتها إما أن تنتج بأسـعار تقـل عـن المنافسة العالمية، أو أن تنتج منتجات فريدة في نوعها تتمشى مع أذواق أغلب المستهلكين في السوق.

وخـيار المنافسة المباشرة يصلح في الأسواق العالمية عندما لا تستطيع الشركات متعدية الجنسية الاستفادة من مزاياها العالمية، أو عندما يكون للشركة الأفريقية ميزات معينة خاصة بها، مرتبطة بأوضاع مناسبة للسوق المحلي.

٤-المنافسة غير المباشرة

المنافسـة ضد الشركات متعدية الجنسية، غير مجدية بالنسبة للكثير من الشركات الأفريقـية، خاصـة في مواجهة ما للأولى من ميزات تعود للحجم الكبير والتكنولوجيا المـتقدمة. والخيار البديل للكثير من الشركات الأفريقية، خاصة المتوسطة والصغيرة، هـو تجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعدية الجنسية. والمنافسة غير المباشرة قد تـتخذ أكـثر مـن وسيلة: أولاً، تستطيع الشركات الأفريقية تجنب المنافسة المباشرة بالتركيز على العمل في الصناعات المجزأة، حيث لا تستطيع الشركات متعدية الجنسية الكبـيرة الاستفادة من ميزة الإنتاج كبير الحجم، وهي لذلك لا تفضل العمل في مثل هذا السـوق، فتـترك بذلك، فجوة يمكن للشركات الأفريقية ملؤها. ولتحقيق النجاح، يجب علـى الشركة الأفريقية أن تختار ركناً يتفق مع قدراتها، وخاصة مع الميزات الخاصة بها.

ثانـياً، تسـتطيع الشركات الأفريقية تجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعدية الجنسـية، بالتركـيز علـى تلك الأركان من السوق التي لا تهتم بها هذه الأخيرة، مثل الإنـتاج حسـب الطلـب لـتلك الشريحة من المستهلكين القادرة على دفع فرق مقابل الحصـول علـى منـتج خاص، والراغبة في ذلك. والشركات متعدية الجنسية قد بنت نشـاطها علـى أسـاس طلب الزبائن الميسورين، ويعمل مديرو فروعها الأجانب، في الـبلدان الأفريقية في مكاتب فخمة، مكيفة الهواء، ويسكنون في منازل فخمة مما يرفع تكلفـة إنتاجهم في البلدان الأفريقية بما لا يسمح لهم بتلبية احتياجات الطرف الفقير من السـوق. ولمـا كانـت الشـركات الأفريقية قادرة على الإنتاج بتكلفة أقل نسبياً، فهي تسـتطيع التركـيز على هذا الجانب الفقير من السوق، وهو عادة الأغلبية من السكان، وتتجنب بذلك الصدام المباشر مع الشركات متعدية الجنسية.

ثالثاً، تستطيع الشركات الأفريقية أن تستفيد من وجود الشركات متعدية الجنسية، بتوفير منتجات تكمل منتجات هذه الشركات، أو تجعلها تتمشى مع الأذواق المحلية. وعلى سبيل المثال، استطاعت شركة تنزانية لصناعة الزجاج، وهي كيو ليمتد، أن تستفيد من وجود الشركات متعدية الجنسية مثل كوكا كولا، بتوريد الزجاجات لمنتجاتها، ولمواجهة طلبها لنوعية متقدمة من الإنتاج، اضطرت شركة كيو إلى تحديث التكنولوجيا المستخدمة، كما رفعت حجم الإنتاج من ٦٠ إلى ١٧٠ طناً في اليوم. وبالمقارنة بالأوضاع قبل عشر سنوات، أي قبل تحرير الأسواق، تحسنت نوعية الإنتاج، وارتفعت المبيعات.

رابعاً، تستطيع الشركات الأفريقية أن تتجنب المنافسة المباشرة مع الشركات متعدية الجنسية، بالتصدير إلى أسواق لم يصل إليها اللاعبون العالميون، فهي تستطيع الخروج إلى أسواق تحقق لها ميزاتها الخاصة فيها دخلاً أكبر، وميزات الإنتاج الكبير، وخبرات جديدة ثمينة. ويمكن تحقيق ذلك بالبحث عن أسواق مشابهة لأسواقها المحلية من ناحية أذواق المستهلكين، أو القرب الجغرافي، أو شبكات التوزيع، أو القيود الحكومية. فيمكن لرجال الأعمال النيجيريين مثلاً، التصدير للمملكة المتحدة بتوجيه منتجاتهم للنيجيريين المقيمين هناك. وبالمثل، يمكن للشركات الأفريقية أن تصدر إلى أسواق تتشارك معها في الإرث الثقافي أو اللغوي، مثل الأمريكيين من أصل أفريقي.

وقد يكون التصدير هو الطريق الوحيد للتوسع أمام الشركات الأفريقية التي اختارت التركيز على أركان ضيقة خاصة من السوق. وعلى سبيل المثال، فشركة كيو ليمتد، في ركنها الخاص، توفر ٩٥ بالمائة من احتياجات سوق الزجاجات في تنزانيا، والخمسة بالمائة الباقية تستورد من كينيا والهند. ومن أجل النمو والتوسع، فهي تورد الزجاجات حالياً لريونيون، ومدغشقر، وموريشيوس، وسيشل، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا.

٥-التعاون مع الشركات متعدية الجنسية

وبدلاً من المنافسة ضد الشركات العالمية الكبرى، يمكن للشركات الأفريقية أن تختار التعاون مع الشركات متعدية الجنسية، عن طريق التعاقدات طويلة الأجل، أو المشروعات المشتركة، أو اتفاقات التعاون، أو استخدام العلامات التجارية، أو الإنتاج لحسابها، أو حتى عقود الإدارة، أو اتفاقات التجارة المتبادلة.

وتستطيع الشركات الأفريقية أن تتعاون مع الشركات العالمية على توريد مكونات للشركات العالمية، وتحقق هذه العقود المشتركة، عدداً من الفوائد للشركات الأفريقية:

أولاً، فهـــي تحمـــي الشـــركة الأفريقـــية من المخاطرة؛ ثانياً، وهي تخفض من تكلفة التســـويق بشكل ملحوظ؛ ثالثاً، إذا كانت للشركة العالمية متطلبات متشددة، فإن الشركة الأفريقـــية ستكتسب المزيد من المعرفة، وبالتالي الكفاءة، في محاولتها الاستجابة لهذا التشدد.

وإلـــى جانـــب الـــتعاقدات، تستطيع الشركات الأفريقية الاندماج مع شركة عالمية لـــتكون شركة مشتركة مملوكة للطرفين. ولن تقبل الشركة العالمية مثل هذا الاتفاق إلا إذا كانـــت هـــناك فائدة تحققها منه، ولذلك فمن واجب الشركة الأفريقية أن تفهم الدافع الـــذي يجعـــل الشركة العالمية تقبل تكوين شركة مشتركة، وذلك بالقراءة بين السطور. وإذا كان هدف الشركة الأفريقية من الشركة المشتركة هو اكتساب المعرفة من الشركة العالمـــية، فيجب أن تجهز آلية لاكتساب تلك المعرفة، أي أن تنظم بشكل منهجي عملية الـــتعلم بيـــن الشركاء (هامل، ١٩٩١). والفشل في التعليم من الشريك العالمي، يجعل الشركة الأفريقية في البداية تابعاً، ثم لا تلبث أن تصبح زائدة عن الحاجة داخل الشركة المشـــتركة، وفي وضع ضعيف تنافسياً خارجها. ويجب على الشركات الأفريقية، عند الدخـــول في شركات مشتركة، أن تكون حذرة إزاء التنازل عن ميزاتها الخاصة، لأن ذلـــك سيدفع الشريك العالمي إلى التخلي عن الشركة المشتركة، بمجرد الحصول على المنافع التي كان يعمل على الوصول إليها.

ويمكـــن للشـــركات الأفريقية أن تدخل في مشروعات مشتركة مع شركة عالمية بهـــدف تحقـــيق مشاركة في المخاطرة بالنسبة لمنتجات جديدة، أو أسواق جديدة، فهي بمشـــاركة شركة عالمية، ستصل إلى شبكة السوق العالمي للشركة العالمية، وهذا يحقق لهـــا خـــبرة دولية، وخبرة مواجهة الأسواق الأجنبية، وكذلك المزايا الأخرى للشركات الكبرى، دون المخاطرة بفقد هويتها أو مرونتها.

ولعـــل الأشكال الأخرى من التعاون مثل الإنتاج بترخيص، أو بامتياز، هو أسرع طـــريقة للشـــركات الأفريقـــية للـــتحول إلـــى لاعبين عالميين. وهذه الاتفاقات تناسب الشـــركات الأفريقـــية التي لا تملك أصولاً أو مزايا تتعلق بالمعرفة، فعندما تتفق على الإنـــتاج بترخيص من شركة عالمية تمتلك تكنولوجيا متقدمة مثلاً، فإنها ستحصل على تلـــك التكنولوجيا مقابل أجر. أما الحصول على امتياز، فهو وسيلة مفيدة للحصول على أصـــول معرفية خاصة في مجال الإنتاج، أو الإدارة، أو التسويق. فعند الحصول على امتـــياز، تحصل الشركة الأفريقية على مزايا معرفية استغرق مانح الامتياز وقتاً طويلاً فـــي تجميعها، ومع أن الحصول على امتياز ما هو وسيلة مفيدة جداً للشركات الأفريقية

للحصـــول علـــى التكنولوجيا المتقدمة من الشركات متعدية الجنسية، إلا أنه يسير ببطء شديد في أفريقيا مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة، وآسيا.

٦-الأصول ذات الارتباط بالشركة، والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية

هـــناك عـــدد مـــن المصادر للمزايا التنافسية المستدامة، والمزايا التنافسية الأكثر أهمـــية هي تلك المرتبطة بالمجموعة الفريدة من الموارد العينية وغير العينية للشركة. وتنقســـم هـــذه الموارد إلى أصول مرتبطة بالسوق، واصول متعلقة بالمعرفة، وأصول اجتماعية، وأصول مادية أو عينية.

٦-١ أصول متعلقة بالسوق

والأصـــول المـــتعلقة بالســـوق، مبنية أساساً على العلاقات بين الشركة وزبائنها وموزعـــيها مـــن خـــلال الـــتفاعل فـــيما بينهم، وهذه العلاقات لا تعتبر من الأصول الاســـتراتيجية للشـــركة إلا إذا بنيـــت علـــى ارتباط خاص بتلك الشركة ذاتها. وهذه العلاقات الخاصة مع اللاعبين المختلفين في السوق تسهل وصول منتجات الشركة إلى الـــزبون بشـــكل متمـــيز يعطـــيها قيمة أكبر في نظره. فالتعامل طويل المدى للشركة الأفريقـــية مع العملاء المحليين، مثلاً، يخلق نوعاً من الولاء من العميل للشركة، وهذا الـــولاء يخلـــق عائقـــاً (مـــورد مـــتعلق بالموقع)، في وجه المنافسين القادمين. وعلى المنافســـين الأجانب دفع ثمن أكبر للحصول على ولاء الزبون، ومجرد حيازة الشركة الأفريقـــية لهـــذه الأصـــول المـــتعلقة بالسوق، يعطيها ميزة تنافسية بالنسبة لأي شركة عالمية تحاول الدخول إلى سوقها المحلي.

وكثيراً ما تكون حيازة شبكة توزيع ذات كفاءة، أمراً جوهرياً لنجاح أية شركة في أســـواق الـــبلدان النامية. والأصول المتعلقة بالسوق تتوقف على المسار، وهي صعبة التحقق، ولكن عند تحققها، يصعب على المنافسين قهرها أو تقليدها.

والشـــركات الأفريقية التي حققت أصولاً متعلقة بالسوق، تجد نفسها في وضع جيد جـــداً لمنافســـة المنافســـين العالميين مباشرة، وهذه الأصول الوثيقة الارتباط بالشركة، تعتـــبر شرطاً للنجاح في المنافسة المباشرة مع الشركات العالمية. وبهذا الصدد، تزداد أهمـــية العلاقـــات الثابـــتة مـــع الموزعين والوكلاء لنجاح المنتج في السوق المحلي. والشـــركات الأفريقية التي لها شبكات توزيع قوية في أنحاء البلاد، قد تنجح في إفشال الشـــركات مـــتعدية الجنسية بمنعها من الوصول إلى الزبائن المحتملين، وهذا الوضع

صحيح بصفة خاصة في أفريقيا حيث تتميز معظم الأسواق بقلة عدد الموزعين الأكفاء الذين يستطيعون التعامل بكفاءة مع كميات كبيرة من المنتجات. وإذا استطاعت الشركة ربط هؤلاء الموزعين بطريقة لا تسمح للمنافسين بالوصول إليهم، عندئذ لا تستطيع الشركات الأجنبية التي تحاول الدخول لهذه الأسواق، استخدام نفس قنوات التوصيل، وبذلك لا تصل إلى العملاء المستهدفين. وفي تنزانيا على سبيل المثال، تمكنت شركة البيرة التنزانية من المنافسة المباشرة ضد الشركات الأجنبية ببناء شبكة من الموزعين، وعقد اتفاقات مانعة للغير مع عدد كبير من باعة التجزئة المهمين في طول البلاد وعرضها. ونظراً لقلة عدد الموزعين الموثوق بهم في السوق، فقد كان من الصعب على الشركات الأجنبية أن تصل إلى معظم المستهلكين.

ومن الأصول المتعلقة بالسوق كذلك، اسم ماركة محلية شهيرة، وهذه تسمح لشركة أفريقية بأن تقف بشكل مباشر ضد منافسين عالميين في السوق المحلي، نظراً لأن أسماء الماركات تأخذ وقتاً لتُعرف بالسوق، وبعد ذلك تكتسب ولاء العميل. وللتغلب على هذا الولاء تحتاج الشركة الأجنبية لتحمل تكلفة قد لا تكون مستدامة خاصة بالنظر لحجم أسواق أغلب البلدان الأفريقية. والقوة الشرائية لأغلب البلدان الأفريقية منخفضة جداً بحيث لا تستحق أن تتحمل الشركات متعدية الجنسية التكلفة المرتفعة لتثبيت أسماء الماركات الخاصة بها. كذلك تستطيع الشركات الأفريقية أن تستغل ما لها من أصول متعلقة بالسوق في التفاوض على تحقيق تحالفات استراتيجية مع الشركات متعدية الجنسية، للوصول إلى الأسواق العالمية، أو الحصول على المعرفة التكنولوجية.

٦-٢ أصول متعلقة بالمعرفة

وهي أصول مبنية على ما تجمع لدى الشركة من معلومات، ومعرفة فنية، أي ما لدى الشركة الأفريقية من معلومات، ومعرفتها لكيفية اقتناص الفرص، وحل المشاكل. والمعرفة الفنية تكمن أساساً في الأفراد العاملين بالشركة، وهي معرفة ضمنية تُكتسب بعد فترة من التعلم، وهي المعنية بتحقيق ميزات استراتيجية. وقضية كيفية استجابة الشركة لمشكلة معينة، أو لفرصة سانحة، تتوقف على مجموع كفاءة الأفراد (معرفة مشخصنة) في المؤسسة، و/أو المعرفة المخزنة (المعرفة المكوّدة) فيها، مثل كتيبات التشغيل، والهياكل، والأنظمة، والعمليات، والرسومات، والوصفات، والثقافة، الخ. والأصول المتعلقة بالمعرفة، هي أهم الأصول التي تحدد القدرة التنافسية للشركة.

والمعــرفة المرتــبطة بالوطــن هي من الأصول المتعلقة بالمعرفة التي ينتظر أن تتمــيز بهــا الشركة الأفريقية في مواجهة المنافسين الأجانب الوافدين، وذلك لصعوبة حصــول الشــركة الأجنبية عليها بسبب "التبذير بسبب عدم انضغاط الوقت" (ديركس ومــول، ١٩٨٩). فالمعــرفة المرتــبطة بالوطن تضع الشركة الأجنبية في وضع غير موات بسبب كونها أجنبية (هايمر، ١٩٧٦).

والشــركات الأفريقــية التــي حققــت النجاح في سوقها الداخلي، قد نمّت بعض الأصــول المــتعلقة بالمعــرفة، والمرتــبطة بذلك السوق الداخلي، وهذه قد تأخذ شكل تكنولوجيات الإنتاج، أو المعرفة التسويقية المناسبة لأذواق ورغبات المستهلك المحلي. والشــركات الأفريقــية التي لها مثل هذه الأصول المتعلقة بالمعرفة، يمكنها استخدامها للمنافسة المباشرة ضد الشركات متعدية الجنسية تلك المنتجات أو الخدمات.

وعلــى ســبيل المــثال، فقــد تمكنــت شركة البيرة التانزانية، بمعرفتها لأذواق المستهلكين المحليين، من الصمود في السوق التانزانية على الرغم من توافر الماركات الأجنبــية فــي تلك السوق. فمعرفة الشركة بخصوصيات السوق المحلي، وممارساتها الإداريــة الحديثة، والتدريب الذي تمنحه لفريق البيع بها، قد مكنتها من إنتاج ماركات ذات ســوق واســع، وتكلفــة منخفضة، نجحت في التغلب على المنافسة المتنامية من الماركات المستوردة.

٦-٣ الأصول الاجتماعية

ونعنــي بالأصــول الاجتماعــية لشــركة ما، العلاقات المباشرة وغير المباشرة باللاعبيــن في غير نطاق السوق، وتشبه هذه الرؤية للأصول الاجتماعية، تلك المتعلقة بــرأس المــال الاجتماعــي (باكستون، ١٩٩٩)، والسلوك السياسي (بوديوين وبروير، ١٩٩٤). والأصــول الاجتماعــية هي الارتباطات بين الشركة وبين أفراد أو جماعات معينيــن فــي المجتمع، وهي عادة، متبادلة، وقائمة على الثقة، وتحمل مشاعر إيجابية. وهــذه الارتــباطات تمكن الشركة من تحقيق بعض أهدافها الاستراتيجية. فالعلاقة مع أعضــاء مجلــس إدارة شركة تطرح أحد العطاءات، مثلاً، قد تزيد من فرص حصول الشــركة على العطاء، فالعلاقة الاجتماعية بين موظفي الشركة وعضو مجلس الإدارة، قــد تكشــف بعــض المعلومات الإضافية، ذات الأهمية في دراسة العطاء، مما يمكن الشركة من وضع عطاء مناسب، ومن ثمّ ناجح.

والأصـــول الاجتماعـــية، تعطـــي ميزة تنافسية للشركات الأفريقية ضد الشركات العالمـــية فـــي السوق المحلي، بعدد من الوسائل: أولاً، يمكن للممارسات الحكومية مثل سياســـة التصـــنيع، أن تخلـــق مـــناخاً يعطي ميزة تنافسية للشركة الأفريقية، فسياسة الحكومـــة قد تضع بعض الشروط لمصلحة الشركات المحلية، أو تقيد بعض الشركات الأجنبـــية فـــي القيام بعمليات معينة، أو الحصول على موارد معينة، وهذه الإجراءات الحمائـــية تعطـــي مـــيزة تنافسية ضد الشركات الأجنبية التي قد لا تحصل على هذه الموارد، أو تحصل عليها بثمن أعلى. وعلى سبيل المثال، في إندونيسيا يُقصر التعامل فـــي بعـــض المجـــالات علـــى المواطنين فقط. ثانياً، لا تقتضي الأصول الاجتماعية بالضرورة، تكلفة مالية، فإجراءات الحماية التي تُفرض ضد الشركات الأجنبية، تعطي الشـــركات المحلـــية مـــيزة تنافســـية ضدها بلا تكلفة. واستعداد أعضاء مجتمع ما أن يســـاندوا شـــركة معينة لمجرد أنها تدار بمعرفة أفراد من جماعتهم الإثنية، أو يعملون بهـــا، لا يحـــتاج لأي اســـتثمار مقدماً. ثالثاً، الأصول الاجتماعية ليست متاحة بسهولة لشركة أجنبية جديدة، فالأصول الاجتماعية تنتج من تفاعل اجتماعي يأخذ وقتاً لينضج. وكـــون شـــركة مـــا محلية يشجع أعضاء الجماعة على الشعور بمزيد من الولاء لها، لمجـــرد أن الشـــركة المحلـــية أكثر ارتباطاً من الشركة الأجنبية التي قد ترحل في أي وقت.

وعلـــى الـــرغم من أن هذه الأصول الاجتماعية متوفرة للشركات الأفريقية، فإنها نـــادراً مـــا تســـتفيد منها. والشركات المحلية التي تحافظ على الاتصال مع المشاركين المختلفيـــن فـــي البلاد، يمكنها بناء أصول اجتماعية. وأحد الأمثلة الجيدة على هذا هو شركة IPP Media ، التنزانية، فمديرها المستر ريجنالد منجي يظهر كثيراً في وسائل الإعـــلام، وتـــتحدث عنه الصحف عندما يشارك في الكثير من القضايا التي تهم الرأي العـــام مـــثل بعـــض الأعمـــال الخيرية، والحملات دفاعاً عن البيئة، والندوات العامة، وغـــيرها، وهـــذا مـــنح الشـــركة روابط ممتازة مع المسئولين بالحكومة، وغيرهم من المشاركين في الحياة العامة.

ويمكـــن للشركات الأفريقية أن تستفيد من أصولها الاجتماعية لتتمكن من المنافسة المباشـــرة مع الشركات متعدية الجنسية، فبتنمية العلاقات مع المشاركين المختلفين في البلاد، يمكن للشركة الأفريقية الحصول على التراخيص، وعقود الامتياز، التي تستخدم لاســـتبعاد المنافســـين الأجانب من دخول السوق المحلي، وقد تستطيع الشركات متعدية الجنســـية أن تدخـــل الســـوق، ولكـــنها تعمل بتكلفة أعلى من الشركات الأفريقية التي

استفادت من أصولها الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، قد تضطر الشركة العالمية لإنفاق ما يزيد عن المتوسط للدعاية والإعلان لتحقق نتيجة مماثلة لما تحققه الشركة المحلية بفضل أصولها الاجتماعية، وشركة البيرة التانزانية قد استغلت أصولها الاجتماعية من أجل المنافسة المباشرة ضد الماركات الأجنبية المستوردة باستخدام أسماء سواحيلية لمنتجاتها مما قربها لجماهير المستهلكين، وكذلك أسماء تدعو إلى الفخر القومي مثل "كليمنجارو" (وهو أعلى جبل في أفريقيا)، و"تدوفو" (وهو ناب الفيل بالسواحيلية)، و"سافاري" (ويعني الرحلة بالسواحيلية)، و"بنجوا" (البطل).

والشركات متعدية الجنسية التي تريد أن تنجح في أسواق استطاع منافسها المحلي أن ينمي فيها أصولاً اجتماعية، قد تحتاج إلى الاتفاق على ترتيبات تعاونية لتضمن الوصول إلى السوق وهذا يعطي الشركة الأفريقية المحلية وضعاً تنافسياً جيداً يسمح لها بالمساومة على وضع مناسب ضمن هذه الترتيبات التعاونية. وكانت الأصول الاجتماعية هي العنصر الحاسم الذي أدى إلى دخول شركة أجنبية متعدية الجنسية مع رأسمالي تنزاني محلي، في مشروع مشترك لتأسيس شركة كيبو للبيرة، كبديل للحصول على أصول اجتماعية لتلك الشركة الأجنبية.

٦-٤ الأصول العينية

والأصول العينية هي الموجودات العينية التي تمتلكها الشركة وتستخدمها لإنتاج دخل جديد، وهي تشمل المعدات الرأسمالية، والمصانع، والمواد، والأراضي، والمباني، والموارد المالية، الخ. واستحواذ الشركة على أصول عينية مثل مصدر وحيد للمادة الخام، أو مصانع عالية الإنتاجية، قد يسمح لها بتحقيق ريع اقتصادي ناتج عن تلك الأصول، بشرط ألا تكون تلك الأصول ميسرة للمنافسين، أو يسهل استبدالها.

والشركات الأفريقية، خاصة تلك التي كانت مملوكة للدولة من قبل، تملك أصولاً عينية غير متاحة للآخرين، وهذا يعطيها فرصة أفضل للمنافسة أمام المنافسين الأجانب الذين يدخلون سوقها المحلي. وبعض هذه الشركات كانت تمتلك من مقومات الإنتاج ما يسمح بتغطية الطلب الخاص بالبلاد بأكملها، والشركات الأفريقية التي تملك مثل هذه المصانع، يمكنها أن تضع عوائق تمنع الشركات الأجنبية من الدخول، لأنه ليس من الرشاد الدخول إلى سوق تؤدي زيادة الإنتاج فيه إلى منافسة قاتلة وبالتالي نقص الأرباح. وهذه الشركات المحلية التي تمتلك مثل هذه الموارد العينية التي تقتضي استثمارات ضخمة، قد تمنع الشركات الأجنبية من المخاطرة بمثل هذه الاستثمارات.

٧-هياكل الصناعة العالمية وقدرة الشركات الأفريقية على المنافسة

و"هـياكل الصـناعة العالمـية" تعنـي مدى التفاعل بين الموردين، والمتنافسين، والزبائـن أو العملاء عبر الحدود الوطنية. وهيكل الصناعة العالمية لشركة أفريقية له تأثـير كبـير علـى الخـيارات المتاحة للشركة في مواجهة الشركات الأجنبية، فلكي تسـتطيع الشـركة الأفريقية المنافسة في السوق العالمي، يجب أن تعرف جيداً الهياكل العالمـية لصناعتها، وتقيّم مدى تلاؤم أصولها الخاصة مع الضغوط من أجل العولمة. ويفـرق بورتـر (١٩٩٠)، بيـن نوعيـن مـن الهياكل الصناعية، على أساس ملامح الصناعة العالمية، وهما: هياكل الصناعة العالمية، وهياكل الصناعة المتعددة/المحلية.

٧-١ هياكل الصناعة العالمية

"الصـناعة العالمـية" هي صناعة تتنافس فيها الشركات على مستوى العالم، حيث يؤثـر مـا يحدث في هذه الصناعة في بلد ما، يؤثر علي مثيلاتها في البلدان الأخرى، ويـتأثر الوضع التنافسي للشركة في بلد ما، بالمنافسة في البلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال، فالمنافسة في صناعات السيارات، والصناعات الإلكترونية، وصناعة الاتصال، تجري فيها المنافسة عبر الجدود الوطنية.

وهـذا يعنـي أن الشركات الأفريقية في الصناعات العالمية، تواجه منافسة عالمية أقـوى مـن تلك التي تواجهها في الصناعات المتعددة/المحلية، ففي النوع الأول يحتاج المـوردون إلى ربط الأسواق بعضها بالبعض حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح تزيد عن الـربح الحـدي. وفي هذه الصناعات، يجب اللجوء إلى استراتيجيات التكامل العالمي لتحقـيق خفـض التكلفة بفضل الإنتاج الكبير على مستوى العالم. وحقيقة أن الشركات العالمـية لهـا عملـيات حول العالم، وتستفيد من البنية التحتية العالمية للحصول على مـوارد أرخـص من المدخلات الجيدة من جميع أرجاء العالم، تجعل من الصعب جداً علـى الشـركات الأفريقـية أن تدخل في منافسة مباشرة في مثل هذه الصناعات مع الشـركات مـتعدية الجنسية. وهنا تظهر الميزة التنافسية للشركات متعدية الجنسية أمام الشـركات المحلية، خاصة عندما نذكر المزايا التي تتمتع بها الأولى على أساس حجم الإنتاج ومداه.

ولذلـك فالمنافسة المباشرة ضد الشركات العالمية متعدية الجنسية، في الصناعات العالمـية، لا يمكن أن تكون الخيار المناسب لمعظم الشركات الأفريقية، والخيار الوحيد المـتاح للشـركات الأفريقـية في هذه الصناعات هو التعاون مع شركة عالمية متعدية الجنسـية، أو تجنـب المنافسـة المباشـرة باختيار ركن لا تعمل فيه الشركات متعدية الجنسـية. وفي الصناعات العالمية، حيث تمتد سلسلة قيم الشركات متعدية الجنسية في مـناطق متفرقة من العالم، يمكن للشركات الأفريقية التركيز على الانضمام إلى الشبكة العالمـية للشـركة العالمـية مـتعدية الجنسـية، بالدخول في ترتيبات تعاونية معها. فبالمشـاركة فـي شـبكة التوريدات الخاصة بالشركة متعدية الجنسية، لا تجد الشركة الأفريقـية سـوقاً لمنتجاتها وحسب، وإنما تصبح كذلك، لاعباً في السوق العالمي، عن طـريق توريـد المكونـات للشـركات التابعة الأخرى للشركة متعدية الجنسية. وهذه الاسـتراتيجية تنمـي كذلك قدرات الشركة الأفريقية باكتساب المهارات بشأن المعايير الجديدة للتكنولوجيا، والاحتياجات الجديدة للعملاء. ومثال طيب على هذه الاستراتيجية، هـو شركة صناعة الشمال الكهربائية بأروشا بتنزانيا، التي توصلت إلى اتفاق للتعاون مـع شركة إلدون وهي شركة لمعدات محطات الكهرباء باسكنديناقيا، وتأتي في المرتبة الثانية بعد شركة آسيا-براون-بوفيري.

ويمكـن للشـركات الأفريقـية العاملة في الصناعات العالمية أن تتجنب المنافسة المباشـرة، بأن تختار ركناً متميزاً من السوق تستطيع الدفاع عنه. وهذا يحدث باختيار قطـاع ضيق جداً من السوق لم يدخله المنافسون العالميون بعد، وهذا يقتضي من تلك الشـركات الأفريقـية الكـبرى أن تعيد هيكلة نشاطها لتركز على هذا القطاع المعين، بالتخلـي عـن جزء من إنتاجها، والحصول على بعض المكونات من موردين آخرين بدلاً من صناعتها داخلياً، والاستثمار في منتجات جديدة، وعمليات جديدة.

٧-٢هياكل الصناعة المتعددة/المحلية

و"هـياكل الصناعة العالمية المتعددة/المحلية" هي الصناعات الدولية التي لا يحدث فـيها التـنافس بين الشركات إلا على مستوى السوق المحلي، والصناعة موجودة في جمـيع الـبلدان، ولكن المنافسة تجري في كل بلد على حدة، وما يحدث في بلد ما، لا يؤثـر على الصناعات المماثلة في البلدان الأخرى. ونظراً لأن المنافسة محصورة في داخـل البلد الواحد، فلكي تحقق الشركات ريعاً اقتصادياً، عليها أن تتفوق في مواردها علـى الموردين أو المنافسـين المحليين. وفي هذا النوع من الصناعات، ينتج الريع

الاقتصـــادي مـــن الإنـــتاج فوق التكلفة الحدية الوطنية. والاتجاه هو تلبية الاحتياجات المحددة للبلاد، أو الاحتياجات المحلية.

والشـــركات المحلـــية في الصناعات المتعددة/المحلية، تجد نفسها في وضع أفضل بكثـــير تجـــاه الشـــركات الأجنبـــية التـــي تحاول الدخول إلى سوقها، ففي الصناعات المـــتعددة/المحلـــية، توجـــد ضغوط قوية تعمل على التجزئة، الأمر الذي يفرض على الأجنبي الداخل إلى السوق أن يتجاوب مع الظروف المحلية. وهذا يقتضي من الشركة الأجنبية بذل الكثير من الموارد والوقت حتى يتسنى لها الاستيلاء على السوق المحلي، أمـــا الشـــركة المحلـــية فـــلا تحـــتاج إلى بذل ذلك الجهد لأنها تمتلك الخبرة بالأذواق والاحتياجات للسوق المحلي.

والاختـــيار الاســـتراتيجي للشـــركات الأفريقية بالمنافسة المباشرة ضد الشركات مـــتعدية الجنســـية، يصـــبح أكثر جدوى في حالة الصناعات العالمية المتعددة/المحلية. ونظـــراً لأن الأذواق والأفضـــليات فـــي هـــذه الحالة تكون محلية وليست عالمية، فإن الشـــركة الأفريقـــية تكـــون في وضع أفضل بكثير لتقدم الأذواق المناسبة، لأنها أدرى بالـــثقافة المحلـــية، والأذواق الخاصة بهذا السوق. ولكن، من أجل أن تتمكن الشركات الأفريقـــية مـــن أن تتـــنافس مباشرة مع الشركات العالمية، فإن عليها أن توفر لنفسها الوسائل للنجاح في هذه المنافسة، بتعبئة ما تملكه من أصول متميزة خاصة بها.

وحيـــث إن الصـــناعات المـــتعددة/المحلية تعطي أفضلية للشركات الأفريقية ضد الشـــركات متعدية الجنسية، فإنها يجب ألا تنظر في الخيارين الخاصين بالمنافسة غير المباشـــرة، أو التعاون، إلا في الحالات التي تشعر فيها أنها لا تمتلك الأصول المتميزة الخاصة بها التي تسمح لها بالمنافسة. أما الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة، فإن الخـــيار الأفضل لها قد يكون ركناً خاصاً في السوق المحلي، خاصة إذا كان هذا الركن مكمـــلاً للسوق بالنسبة لعض اللاعبين الكبار. وعلى سبيل المثال، يمكن لشركة صغيرة فـــي القطـــاع الغذائي أن تتخصص في توريد "عيش الغراب" لفروع الشركات متعدية الجنسية في الفنادق والمطاعم.

٨-أوضاع السوق المحلي، والقدرة التنافسية للشركات الأفريقية

٨-١ الموارد الطبيعية

تقـــول نظـــرية العناصـــر الطبيعية لهكشر (١٩١٩)، وأولين (١٩٣٣)، إن الميزة النســـبية لـــبعض الـــبلدان في مجال التجارة العالمية، تعود إلى الاختلاف بين العناصر

الطبيعـــية المـــتوفرة لها، وهذا الاختلاف يؤدي إلى أن الشركات في البلدان التي تملك عناصــــر أقــل تكلفـــة تحقق ربعاً اقتصادياً أكبر من المتوسط. أي أن الربع الناتج من المــوارد، يــتحقق بســبب الفــرق بين تكلفة الموارد في بلد ما بالنسبة لتكلفة الموارد الــبديلة. والبلدان الأفريقية التي تملك موارد طبيعية وافرة، أو قوة عمل رخيصة، توفر لشــركاتها مــيزة التكلفة القليلة في مواجهة الشركات الأجنبية فحصول الشركات على الموارد الأقل تكلفة، يسمح لها بالإنتاج بتكلفة تقل عن الصناعة العالمية، والبيع بأسعار الســوق الدولي. وأحد الأمثلة الجيدة في هذا المجال هو شركة كيات الإندونيسية للورق التي تصل تكلفة الإنتاج بها إلى ما يقرب من نصف تكلفة الإنتاج لمنافساتها في أمريكا الشمالية والسويد.

وفــي بعــض البلدان تكون الموارد الطبيعية متوفرة في مكان معين، وهذا يعطي وضــعاً احــتكارياً للمورّد الوحيد، وهذا ينطبق على صناعات مثل البترول، والتعدين، والطاقــة، حيــث يتمــتع أول مــن يصــل بدور خاص. وتستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل تطوراً أن تحتفظ بوضعها الاحتكاري في مواجهة المنافسة العالمــية، فالشــركات الأفريقــية التــي تمتلك مثل هذه الموارد الفريدة يمكنها منافسة الشركات متعدية الجنسية مباشرة.

و ســتكون هــذه الشــركات في وضع أفضل للمساومة، إن هي اختارت التعاون والشــركات متعدية الجنسية كشركاء استراتيجيين، فهي تستطيع أن تستفيد من وضعها الاحــتكاري في المبادلة مع الشركات متعدية الجنسية، مقابل الحصول على مدخل إلى السوق، أو تكنولوجيا فريدة تمتلكها هذه الأخيرة.

كذلــك تجــد الشــركات الأفريقــية التي تسيطر على موارد مدخلات ذات تكلفة منخفضــة، نفســها فــي وضع أفضل عندما تنافس شركات أجنبية تحاول الدخول إلى سوقها، فهي تستطيع عرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار الشركات متعدية الجنسية العالمــية. ولمــا كــان اغلب المستهلكين في البلدان الأقل نمواً يعطون اهتماماً خاصاً للســعر، فــإن الشركة الأفريقية، ستكون في وضع أفضل تنافسياً من الشركة العالمية، التس تدفع تكاليف أكبر في الغالب.

٨-٢ البنية التحتية

لا تمــتلك أغلــب الــبلدان الأقل نمواً بنية تحتية تسمح بالوصول بسهولة للسوق الوطنــي بالكامل، فالبنية التحتية فيها تتميز بعدم كفاءة شبكات التوزيع، وتدني الخدمات

البنكية، وعدم كفاءة النظم الإدارية، وشبكات الطرق الرديئة، وشبكات الاتصال الضعيفة، وكثرة انقطاع الكهرباء. وهذا بعكس البنية التحتية في الغرب، حيث تتوافر المتاجر المتعددة الأغراض، والسوبر ماركت، وبطاقات الائتمان، والموزعون، والعملاء. وعلى الرغم من كبر حجم السوق المتوفر فإن الوصول إليه قد يحتاج إلى استثمارات كبيرة من الشركات الأجنبية من البلدان المتقدمة لتتمكن من العمل بكفاءة في هذا السوق، أما الشركة الأفريقية فهي تعمل دائماً في ظل هذه الأوضاع، وقد تعلمت كيف تتغلب علي المشاكل الناتجة من البنية التحتية.

وفي هذه الظروف، قد تكون للشركات الأفريقية، أوضاع تنافسية أفضل، ضد الشركات الأجنبية في هذه الأسواق. وفي بعض البلدان النامية، عمل المنتجون والموزعون معاً لوقت طويل، وقد نمت الثقة فيما بينهم بما يسمح للصناعيين أن يحتفظوا بعدد من الشيكات "على بياض"، صادرة من الموزعين، وبمجرد إرسال شحنة جديدة، يضعون القيمة على أحد الشيكات، ويرسل إلى البنك. وهكذا تحل الثقة المتبادلة، محل النقص الواضح في البنية التحتية المالية، والنقص في رأس المال العامل، وتستفيد الشركات الأفريقية من خبرتها في التغلب على هذه النقص في البنية التحتية، في المنافسة المباشرة ضد الشركات متعدية الجنسية العالمية التي تدخل سوقها المحلية، دون أن تكون لديها خبرة سابقة بهذه البيئة.

إن غياب بنية تحتية جيدة في معظم البلدان الأفريقية، تسمح للشركات متعدية الجنسية بالعمل بنفس الكفاءة التي تعمل بها في أسواقها المتقدمة، يعطي ميزة للشركات الأفريقية عند الدخول في ترتيبات تعاونية والشركات متعدية الجنسية التي ترغب في العمل في البلدان الأفريقية، ولكنها تجد العراقيل من النقص في البنية التحتية. وللحصول على نتيجة طيبة عند المساومة مع الشركات الأجنبية، على الشركة الأفريقية أن تبرز الميزة التي تمتلكها وهي "الطريق إلى السوق."

كذلك يمكن للشركات الأفريقية التي لها هذه الخبرة، أن تستخدمها للدخول إلى بلدان نامية لها بنية تحتية مماثلة، خاصة إذا كان البلدان لهما خصائص ثقافية متشابهة.

٨-٢ أوضاع الطلب

نظراً للدخل المنخفض جداً لأغلبية السكان في معظم البلدان الأفريقية، يتعرض الطلب المحلي لقيود بسبب القدرة الشرائية المنخفضة. والطبقة المتوسطة التي يمكنها دفع أثمان مرتفعة صغيرة جداً، وهمّ الأغلبية هو مجرد سد الاحتياجات الأساسية.

ولذلــك فأغلــب المستهلكين الأفريقيين يبحثون عن المنتجات طويلة العمر، ومنخفضة الســعر، والتــي لا تحتاج إلى نفقات صيانة مرتفعة. ولذلك فأغلب السكان في البلدان الأفريقــية يركــزون علــى معادلــة الأداء السعرية بخلاف نظرائهم في الاقتصادات المتقدمة.

وتعمــل أوضاع الطلب هذه، على تحقيق ميزة تنافسية واضحة للشركات الأفريقية ذات الأسعار الأقل، في أسواق تسود فيها منافسة حامية الوطيس. وستضطر الشركات الأجنبــية إمــا إلى التركيز على الطبقة الوسطى الصغيرة جداً، أو البيع نقداً بالأسعار الأقل، الأمر الذي قد يكون قليل الجدوى بالنسبة للشركات الأجنبية. وتستطيع الشركات الأفريقــية أن تســتفيد مــن أوضاع الطلب المحلية، وتنافس الشركات متعدية الجنسية العالمــية، بالــتوجه إلى الطرف الأدنى من السوق حيث توجد أغلبية المستهلكين. وقد اســتطاعت شــركة البيرة التنزانية مثلاً، أن تستفيد من أوضاع الطلب المحلي، باتباع سياســة تسويقية هجومية، تقدم المنتجات التي تغطي احتياجات السوق بالكامل، وبذلك لم تترك إلا القليل للشركات الأجنبية المنافسة. وشركة البيرة التنزانية تعرض بيرة من نوع جيد، بسعر منخفض، للسوق الواسع من المستهلكين منخفضي الدخل؛ وفي الوقت نفســه، تعرض ماركات أخرى بأسعار مناسبة للجزء الصغير من السوق حيث تنافس ماركــات عالمــية مــثل "هاينكن" و "جينيس". ولضمان كسب المنافسة ضد المنافسين الأجانــب، جــددت مصانعها، ونشطت أسطول البيع، ونوعت إنتاجها، فبدلاً من إنتاج ماركتين فقط، أصبحت تنتج سبع ماركات متنوعة، وهي تسيطر الآن على ٩٠ % من السوق المحلي، ولا تترك للمنافسين الأجانب سوى العشرة بالمائة الباقية.

ولمقابلــة طلــب أصــحاب الدخل المنخفض في تنزانيا، وهم الأغلبية، اضطرت شــركة "دار برو" وهي شركة خمور محلية، إلى التخلي عن العبوات الكبيرة من حجم ٢٠ لــتراً، واســتخدمت عبوات صغيرة من حجم لتر واحد ونصف لتر، حتى تستطيع الأغلبــية شــراءها، كذلك توقفت عن البيع بالنقد فقط، وسمحت بالبيع المؤجل لتكسب أكبر عدد من الزبائن، بل قد استغنت عن بعض المكونات مثل بعض الغازات الحافظة لخفض الثمن، مما خفض من مدة التخزين المسموح بها.

٩. خاتمة

أدت العولمــة إلــى مــزيد مــن التكامل في السوق العالمي، وتتعرض الشركات الأفريقــية إلى المزيد من المنافسة العالمية. وقد افترضت الكثير من الأدبيات في عالم

الأعمـــال، أن العولمـــة قد وضعت الشركات الأفريقية في وضع تنافسي سيئ بالنسبة للشـــركات العالمية الكبرى. وقد قدم هذا الفصل إطاراً مختلفاً، على أساس النظرة إلى مـــوارد الشـــركة، لتحلـــيل الخـــيارات التنافسية المتاحة للشركات الأفريقية في السوق العالمـــي. وهـــذا الإطار يشير إلى أن الأصول المرتبطة بالشركة، وأوضاع الصناعة العالمـــية، والسوق المحلي للشركة الأفريقية، ستؤثر على الخيارات التنافسية للشركات الأفريقية.

وقـــد جادلنا بأن الشركات الأفريقية، معتمدة على الأصول الخاصة المرتبطة بها، يمكنها الوقوف والمنافسة ضد الشركات العالمية الداخلة إلى سوقها المحلية، خاصة في حالـــة هـــياكل الصناعات المتعددة/المحلية، حيث تقل الضغوط من أجل العولمة. كذلك تســـتطيع الشـــركات الأفريقية تجنب المواجهة المباشرة مع الشركات العالمية باختيار أســـواق ركنـــية تستلزم أصولاً مرتبطة بالشركة، أو أسواقاً مجزأة لا تجتذب الشركات العالمـــية. أمـــا خـــيار الاتفاقـــات التعاونية مع الشركات العالمية، فيفتح أمام الشركات الأفريقية أبواب السوق العالمي، كما يتيح لها التعلم من الشركات العالمية.

وهـــذه الدراسة تعتبر فاتحة لنقل التركيز من الشركات متعدية الجنسية، إلى تحليل المنافســـة العالمية من وجهة نظر الشركات الأفريقية، كذلك يمكن للدارسين الأكاديميين اســـتخدام الإطـــار المقـــترح لرســـم خريطة للخيارات الاستراتيجية المتاحة للشركات الأفريقـــية في أسواق مختارة. ومن الناحية الأخرى، يمكن اختبار الإطار بشكل علمي مدقق للتأكد من صحة الحجج المقدمة.

ولراســـمي السياسات، تتجاوز هذه الدراسة فكرة الحمائية، وتفتح آفاقاً بديلة للدور الـــذي يمكـــن للشـــركات الأفريقـــية المحلية أن تلعبه في السوق العالمي. وهي تشجع راســـمي السياسات على توفير الحوافز التي تدعم شركاتهم الوطنية دون تجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية بالضرورة. ومع الترحيب بالاستثمارات الأجنبية، فيجب ألا تتم علـــى حســـاب تدمير الشركات المحلية، فيمكن لكل من الشركات الأجنبية والمحلية أن تنمو معاً ولمصلحة الطرفين.

ومـــن وجهـــة نظر مديري الشركات الأفريقية، يساهم هذه الفصل في تغيير نمط تفكـــيرهم مـــن وضـــع اللاعب الضعيف، إلى وضع اللاعب القادر على المنافسة في الســـوق العالمي، فقد ابرز نقاط القوة التي يمكن للشركات الأفريقية أن تستخدمها لتبني قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

المــراجــع: .

Boddewyn, J., and T. L. Brewer. 1994. International-business political behaviour: New theoretical directions. Academy of Management Review 19, no. 1:119- 143.

Dierickx, I., and K. Cool. 1989. Asset stock accumulation and sustainability of competitive advantage. Management Science 35: 1504-14.

Economic Commission for Africa (ECA). 1999. Aid Memoire: Ad Hoc Experts Group meeting on Africa in the Post-Uruguay round: Raising Africa's competitiveness in the changing global economy of the twenty-first century.

Addis Ababa, October. Ford, D. 1990. Understanding business markets'. Interaction, relationships, networks. London: Academic Press.

Foss, Nicolai J. 1998. Resources, firms and strategies: A reader in the resource- based perspective. Oxford University Press.

Hakansson, H. 1982. International marketing and purchasing of industrial goods: An interaction approach. Chichester: John Wiley.

Hamel, Gary. 1991. Competition for competence and inter-partner learning within international strategic alliances. Strategic Management Journal 12: 83-103.

Hecksher, E. 1919. The effect of foreign trade and the distribution of income. Economist Tidskrift 21.

Hymer, S. H. 1976. The international operations of national firms: A study of direct foreign investment. Cambridge: MIT Press.

Dhlin, Bertil. 1933. Interregional and international trade. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Paxton, Pamela. 1999. Is social capital declining in the United States? A multiple indicator assessment. American Journal of Sociology 105, no. 1: 88-127.

Peteraf, M. A. 1993. The cornerstone of competitive advantage: A resource-based view. Strategic Management Journal 14: 179-191.

Porter, M. E, 1990. Competitive advantage of nations. London: Macmillan Press.

Rumelt, P. Richard. 1984. Towards a strategic theory of the firm. In: Competitive strategic management, edited by R. B. Lamb.

Wernerfelt, Birger. 1984. A resource-based view of the firm. Strategic

Management Journal 5.

الفصل السابع

العولمة والديون والتنمية في أفريقيا الجنوبية
- مشكلات وآفاق -

بورنويل سي. تشيكولو
قسم دراسات التنمية- ممباثو- جنوب أفريقيا
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١- خلفيـــة

تشــكلت أزمة الديون الخارجية بالقارة إبان الأحداث الكبرى التى هزت الاقتصاد العــالمى فى أوائل السبعينيات. فقد نتج عن الحرب العربية- الاسرائيلية زيادات هائلة فــى الأســعار العالمــية للنفط، مما خلق أزمات خطيرة فى موازين مدفوعات البلدان المســتوردة للــنفط، وكــان من ضمنها بالطبع معظم البلدان الأفريقية حيث عانت من اخــتلال كبير فى موازين مدفوعاتها بسبب اعتمادها أيضاً على تصدير المواد الخام. وجــاءت الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ بمزيد من الاختلال فى البلدان المستوردة للنفط (Hope 1997, Boorman 1992, Sangowawa 1992). وهكذا فإن الأزمة كانــت بالأســاس أزمــة مالية، وبالأحرى أزمة فى النقد الأجنبى، فلم يكن لدى معظم الــبلدان المضــارة مــوارد مالية كافية لتسيير اقتصاداتها وتمويل الاستثمارات طويلة الأجــل، حيث إن الركود العالمى الذى أعقب أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ قد قلص جزئياً من الطلب العالمى على صادرات المواد الخام، كما زادت النزعة والسياسات الحمائية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

وتتسم البنية الاقتصادية لبلدان أفريقيا الجنوبية بتمحورها حول التصدير، حيث تعتمد على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، مثل السلع الزراعية والمعدنية. وهكذا فإن صادرات هذه البلدان تتكون أساسًا من المواد الخام أو المنتجات نصف المصنعة، بينما تتمثل وارداتها بشكل أساسي في السلع الاستهلاكية والرأسمالية. بل وأكثر من هذا فإن القطاعات التصديرية في معظم تلك البلدان يهيمن عليها صنف واحد من الصادرات. وإذا استثنينا جنوب أفريقيا وزيمبابوى اللتين تملكان أكثر اقتصادات الإقليم تنوعًا، نجد أن بلدان أفريقيا الجنوبية تعتمد اعتمادًا قويًا على السلع الأولية، المنجمية والزراعية، ونتيجة لهذا أصبحت اقتصادات بلدان الإقليم شديدة الانكشاف بفعل تقلبات الأسواق العالمية.

وقد أدى انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات إلى حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات أغلب بلدان الإقليم. وأفضى التدهور الحاصل في شروط التبادل إلى تدهور قيمة معظم العملات الأفريقية. ونتيجة للزيادات المتواصلة في عجز الحسابات الجارية، وبالتالي الانخفاض الكبير في الدخول الحقيقية، اضطرت بلدان أفريقية كثيرة- ومن بينها بالطبع بلدان أفريقيا الجنوبية- إلى الاستدانة من الخارج كوسيلة لسد العجز في ميزان المدفوعات. وكان هذا كما يقول "سانجواوا" (Sangowawa 1992: 84) هو الخيار الأسهل أمام معظم البلدان الأفريقية، والتي لقيت التشجيع في هذا بسبب "الاحتياجات المفهومة لدى مختلف البيوت المالية الدولية لإعادة تدوير الفوائض المالية الضخمة للبلدان المصدرة للنفط، كما شجعها أيضاً على الاقتراض تلك الشروط الميسرة التي وضعت لمنح القروض". وهكذا اندفعت حكومات كثيرة نحو التفاوض من أجل الحصول على قروض من المؤسسات التجارية والمصارف الأجنبية والبنك الدولي، وبصورة غير مسبوقة حيث فاقت بكثير قدرتها الفعلية على السداد. ومن ثم وجدت تلك البلدان نفسها مواجهة في الثمانينيات ليس فقط بانخفاض أسعار صادراتها من السلع الأولية، وإنما أيضاً بتصاعد معدلات الفائدة على القروض. وبالطبع فقد أفضت أزمة الديون الخارجية إلى أزمات اجتماعية- اقتصادية عنيفة.

وكان لابد للأزمة الاقتصادية في السبعينيات والأزمات التي عانت منها تلك الدول أن تحض على البحث عن استراتيجيات تنموية قابلة للحياة، شرط الاحتفاظ بالدور المركزي للدولة في عملية التنمية الاجتماعية- الاقتصادية. وقام البنك الدولي بتقديم تشخيصه لتفاقم الأزمة الاجتماعية- الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، كما

تفضـــل بـــتقديم الحـــل أيضاً، وذلك فى تقريره المعنون "التنمية المتسارعة فى أفريقيا جـــنوب الصحراء: أجندة للعمل" (World Bank 1981) وهو التقرير الذى يشار إليه عـــادة بـــــ "تقريـــر بـــيرج". وقد طرح التقرير روشتة للإصلاح تتضمن حزمة من إصـــلاحات التكـــيف الهـــيكلى، مـــن أهمها التقليص الجذرى لدور الدولة والمناصرة الدوجمائـــية لقوى السوق. وكان الهدف الرئيسى من وراء هذه الإصلاحات الاقتصادية هـــو لـــبرلة (تحرير) هذه الاقتصادات وإدماجها فى الاقتصاد العالمى، ومن ثم إنشاء اقتصادات سوقية نشطة تكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادى مستدام وتحسين شروط الرفاه الاجتماعى- الاقتصادى للسكان.

وفـــى مسعى منها لتحقيق هذه الغاية، اندفعت كل بلدان افريقيا الجنوبية تقريباً فى تطبـــيق بـــرامج للتكـــيف الهيكلى تحت إشراف ورعاية كل من صندوق النقد والبنك الدوليـــين (Hope and Kayira 1997). وقد تضمنت حزمة سياسات الإصلاح تلك مركـــباً من نوعين من السياسات: سياسات التثبيت وتدخل فى اختصاص صندوق النقد الدولـــى، وسياســـات التكـــيف الهيكلى التى يختص بها البنك الدولى. وتمثلت الأدوات السياســـية المبدئـــية الـــتى استخدمت لتحقيق برامج التكيف الهيكلى فى الآتى: تكيف معـــدلات صرف العملة الوطنية- وبالأساس تخفيضها-؛ التحكم فى المعروض النقدى والسقوف الائتمانية؛ سياسة فى معدلات الفائدة تستجيب بمرونة لمتغيرات قوى السوق؛ إعـــادة جدولة الديون؛ سياسة مالية تشتمل عل إجراءات لتقليص الإنفاق العام ولتعبئة المـــوارد؛ إنهـــاء سياسات التحكم فى أسعار السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛ تحرير الـــتجارة وإجراءات الدفع، وأخيرا- وليس آخرًا- إصلاح المؤسسات القائمة فى إطار رؤيـــة تشـــدد على بناء القدرات فى مجال تحليل السياسات وإدارة الاستثمارات العامة وخصخصة الأصول المملوكة للدولة (Hope 1998, Chikulo 1997).

كانـــت الأهداف الرئيسية لبرامج التكيف الهيكلى هى: تثبيت الاقتصادات المحلية، وحفز النمو الاقتصادى، وضمان قدرة هذه البلدان على الحصول على النقد الأجنبى.

٢-نظرة عامة على الأداء الاقتصادى

اتســـم الأداء الاقتصادى فى أفريقيا الجنوبية بالضعف حيث لم يتخط متوسط معدل الـــنمو نســـبة ٢% فـــى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ (أنظر الجدول رقم ١) غير أن الإقلـــيم ســـجل معدل نمو قدرة ٣,٤% عام ١٩٩٧، مع ملاحظة أن الأداء الاقتصادى

لجمهوريـــة جـــنوب أفريقيا كان العامل الرئيسى فى التحسن المتواضع الذى طرأ على مجمل الأداء الاقتصادى للإقليم.

يـــتكون إقلـــيم أفريقـــيا الجنوبية من ثلاث مجموعات مختلفة من حيث مستوى الدخـــول الفردية. تضم المجموعة الأولى اقتصادات ذات دخول فردية عالية تزيد ٢٠٠٠ دولار فى السنة، وهى بالأساس سيشل وموريشيوس وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبـــيا. وتتكون المجموعة الثانية من بلدان يتراوح متوسط الدخول الفردية فيها بين ٦٠٠ و ٢٠٠٠ دولار، وهـــى زيمـــبابوى وسوازيلاند وأنجولا. أما المجموعة الثالثة فتشـــمل اقتصـــادات يقـــل فـــيها متوسط دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وهى موزمبيق ومـــالاوى وتنزانـــيا وزامبيا وليسوتو (ADB 1998, UNDP, SADC, SAPES 1998).

جدول رقم (١)
معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى (%)
فى أقاليم أفريقيا
١٩٩٠-١٩٩٧

الإقليم	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
وسط أفريقيا	-٤,٠	-٣,٤	٣,٦	٣,٢	٢,٦
شرق أفريقيا	٤,٣	٣,٤	٥,٦	٦,٦	٣,٩
شمال أفريقيا	٢,٨	٣,١	١,٥	٥,٤	٣,٨
أفريقيا الجنوبية	٠,١	٣,٠	٣,٨	٤,٧	٣,٤
غرب أفريقيا	٥,٢	٢,١	٣,٤	٣,٧	٣,٨

Source: ADB 1998.

ويوضح الجدول رقم (٢) أن النمو الاقتصادى قد أصبح متخبطاً بعض الشىء فى معظم بلدان الإقليم.

جدول رقم (٢)

معدلات النمو الاقتصادى فى بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية (٩١-١٩٩٧)

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أنغولا	٢,٥-	٦,٩	٢٤,٧	٢,٥	١١,٢	١٢,١	٥,٩
بوتسوانا	٨,٩	٦,٣	٠,١-	٤,١	٣,١	٧,٠	٦,٩
الكونغو الديمقراطية	٨,٤-	١٠,٥-	١٣,٥	٣,٩-	٠,٦-	١,٣	-
ليسوتو	٠,٧	٣,٥	٤,٠	١٢,٩	٩,١	١٢,٧	٣,٥
مالاوى	٧,٨	٧,٩-	١٠,٨	١١,٦	١٣,٤	١٢,٠	٥,٣
موريشيوس	٤,٣	٦,٤	٤,٩	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٥,٠
موزمبيق	٤,٩	٠,٨-	١٩,٣	٤,٤	١,٤	٦,٤	٧,٩
ناميبيا	٧,٤	٨,٢	١,٩-	٦,٥	٤,١	٣,٠	٣,٠
سيشل	٢,٦	٧,٠	٥,٩	١,٧-	١,٧-	١,٧	-
جنوب أفريقيا	١,٠-	٢,٢-	١,٣	٢,٧	٣,٤	٣,٢	١,٧
سوازيلاند	٠,٩-	١,٠	٣,١	٣,٥	٢,٧	٣,٩	٣,٨
تنزانيا	٤,٣	١,٨	٠,٤	١,٤	٣,٦	٤,٢	٤,٠
زامبيا	٠,٤-	١,٨-	٦,٨	٨,٦-	٢,٣-	٦,٤	٣,٥
زيمبابوى	٥,٦	٦,٨-	٤,٢	٥,٣	٣,٢-	٧,٢	٣,٧

Source: UNDP, SADC, SAPES 1998.

هـذا ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة إنجاز مستويات مرتفعة فى الادخار المحلى والاسـتثمارات الخاصـة. ومـع ذلك فإن معدل كل منهما بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمـالى قد استمر فى التدهور خلال التسعينيات إلى ما هو أدنى بكثير مما تحقق فى الثمانينيات. فمثلا كان معدل الادخار ١٦,٢% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٦، مقارنة بـ ٢٧% عام ١٩٨٠، أما معدل الاستثمار فقد بلغ ١٧,٨% من الناتج المحلى الإجمـالى مقـابل ٢٣,٣% عـن نفسى سنتى المقارنة. كما أخذت حصة أفريقيا فى التجارة العالمية تتناقص، حيث انخفضت من ٥% عام ١٩٨٠ إلى ١,٣% عام ١٩٩٦ . وفى الاتجاه نفسه خبرت أفريقيا انخفاضاً فى نصيبها من الاستثمار الأجنبى المباشر. ففـى عام ١٩٧٠ حصلت القارة على أكثر من ١٦% من إجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة التى اجتذبتها البلدان النامية، مقارنة بـ ١٠% عام ١٩٨٠، و٥% فى سنوات

التسعينيات ورغم حقيقة الزيادة المطلقة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أفريقيا من ٢,٩ بليون دولار إلى ٥,٥ بلايين دولار فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، إلا أن نسبتها فى البلدان النامية قد تدهورت من ١١% إلى ٦% عن نفس الفترة (ADB 1997: 11-12).

ومصداقاً لذلك، فقد عجزت بلدان أفريقيا الجنوبية عن اجتذاب القدر الذى تحتاجه أشد الاحتياج من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. وإن كانت جمهورية جنوب أفريقيا وحدها تلقت ٦% من إجمالى تدفقات ١٩٩٦ إلى أفريقيا (UNDP, SADC, SAPES 1998: 31). وبالنسبة للتجارة فقد صدر إقليم أفريقيا الجنوبية فى هذا العام سلعًا وخدمات قيمتها ٤٤,٧٣٨ بليون دولار مقابل واردات تقدر بـ ٤٥,٧٨٥ بليون دولار، أى أن هناك عجزًا قدره حوالى ٩٨٥ مليون دولار. إلا أن التجارة البينية فى بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية - وعددها ١٤ بلداً - لم تتجاوز ٤% من صادراتها. ويفترض "كيليك" (Killick 1995) وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق برامج التكيف الهيكلى وانهيار مستويات الاستثمار. إذ إنه نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أصبحت بلدان كثيرة تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الرسمية للتنمية. فعلى سبيل المثال زاد نصيب أفريقيا جنوب الصحراء إلى نسبة ٣٠% عام ١٩٩٤. وبالمثل شهدت أفريقيا الجنوبية اعتمادًا متزايدًا على مساعدات التنمية الرسمية. ويبين الجدول رقم (٣) نصيب الفرد من هذه المساعدات فى الإقليم.

جدول رقم (٣)
التغير فى صافى ونصيب الفرد
من مساعدات التنمية الرسمية

البلد	صافى مساعدات التنمية الرسمية بالمليون دولار		نصيب الفرد من هذه المساعدات بالدولار	
	١٩٨٠	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٥
أنجولا	٥٣	٤٢٤	٧	٣٨
بوتسوانا	١٠٦	٩١	١١٨	٦١
الكونغو الديمقراطية	٤٢٨	١٩٥	١٦	٤
ليسوتو	٩٤	١١٥	٧٠	٥٨
مالاوى	١٤٣	٤٣٤	٢٣	٤٣
موريشيوس	٢٣	٢٢	٣٤	٢٠
موزمبيق	١٦٩	١١٠٣	١٤	٦٦
ناميبيا	–	١٨٧	–	١١٧
سيشيل	٢٢	١٣	٣٤٩	١٣٠
جنوب أفريقيا	–	٢٨٦	–	٩
سوازيلاند	٥٠	٥٦	٨٩	٦٢
زامبيا	٣١٨	٢٠٣٥	٥٥	٢٢١
زيمبابوى	١٦٤	٤٨٩	٢٣	٤٤
جماعة سادك	٢٢٥٩	٦٤٣٢	٢٥	٢٤

Source: UNDP, SADC, SAPES, 1998.

بيد أن منظمة الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF 1996) تشير إلى أن معظم هذه المساعدات جاءت فى صورة إعفاء من الديون أو اعاد جدولتها، وهو ما يجعل مستويات المعونة تبدو مرتفعة ظاهريا ودون تكلفة إضافية، على عكس حقيقة الأمر. وعلى أية حال فإن هذه المساعدات لم تقدم أموالاً جديدة للتنمية، إذ إن الإعفاء من الديون يشكل الآن ما يتراوح بين ١٠% و ٢٠% من المعونة، مما يفيد أن قسمًا كبيراً من معونات التنمية الرسمية لا يعنى خروج أية أموال من خزانات الدول المانحة.

وهكـــذا فإن كلاً من الديون وتناقص المساعدات وعدم القدرة على اجتذاب استثمارات أجنبـــية مباشـــرة تمـــثل معاً مظاهر جلية للصعوبات التى ينطوى عليها الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

وعلـــى الرغم من أن برامج التكيف الهيكلى قد أنتجت أثراً إيجابياً أولياً على الأداء الاقتصـــادى فـــى عدد من بلدان الاقليم، فإن المعافاة الاقتصادية ما زالت بعيدة المنال، كمـــا يوجـــد عـــدد من الجوانب المتعلقة بالسياسات المتبعة لا يزال بحاجة إلى إيجاد الحلـــول قـــبل الـــنظر فيما إذا كانت هذه البلدان ماضية فى طريق التنمية المستدامة. وحسبما يشير "هوب" (Hope 1998: 28) عن حق فإن النمو فى أغلب هذه البلدان لا يكفـــى للحديـــث عـــن إمكانية تقليص الفقر. فالصورة العامة البادية الآن هى صورة الـــتراجع والتفســـخ: عجـــز ميزان المدفوعات، تدهور الإنتاجية وزيادة عبء الديون، زيـــادة الـــبطالة والمظالم الاجتماعية- الاقتصادية، تدهور البنية التحتية المادية، اتساع الـــتدهور البيئى، وتفاقم النزاعات السياسية والحروب الأهلية. وبإيجاز يمكن القول إن بـــرامج التكيف الهيكلى قد ولدت آثاراً اجتماعية ضارة وألحقت الأذى بالدولة الأفريقية وأضعفت الأبنية الوطنية.

هكـــذا يـــتجلى بوضوح أن عملية العولمة قد قوضت النمو الاقتصادى فى أفريقيا الجنوبـــية، ومـــن ثم فإن الميزات المقارنة النسبية للإقليم أضعف بكثير من أن تواجه المؤثـــرات الاقتصـــادية العالمـــية. ومـــع هذا فإن ما يثير الدهشة ادعاء البنك الدولى (World Bank 1994, XI) بـــنجاح سياســـات التكيف الهيكلى مثل إشارته إلى "أن هـــناك ثمـــاراً للتكـــيف، فالبلدان التى مضت إلى أبعد حد فى تطبيق سياسات جيدة- وبخاصـــة علـــى مستوى الاقتصاد الكلى- قد تمتعت بانبعاث النمو فيها". ومع هذا فقد أوضـــح المعارضـــون أن الاصلاحات الاقتصادية لم تؤد إلى نتيجة فى أفريقيا جنوب الصـــحراء، إذ إن اتباعها لبرامج التكيف الهيكلى لم يؤد إلى تحسين الأداء الاقتصادى (Hellinger and Hammond 1994, Mosley and Weeks 1994, Loxely and Seddon 1994, Noula 1995). وأشـــير إلـــى أنـــه إذا كانت الإصلاحات قد أحدثـــت تحســـناً هامشياً فى الحساب الخارجى، فإن أثرها فى النمو الاقتصادى لم يكن كافياً. ونتج عن هذه الإصلاحات الاقتصادية انخفاض أسعار الصادرات وتقلص صافى الـــتدفقات المالية اللازمة لخدمة الديون الخارجية- بما فيها المدفوعات لصندوق النقد والبـــنك الدولـــى- دون أن يصـــحب ذلك أى خفض فى حجم عبء الدين الخارجى. وتعتبر أفريقيا هى القارة الوحيدة التى تتدهور فيها باستمرار مستويات المعيشة.

جدول رقم (٤)

الترتيب في مؤشر الفقر الانساني HPI	البلد	الحرمان من البقاء (%)	الحرمان من التعليم والمعرفة (%)	الحرمان الاقتصادي (%)			الحرمان الكلي	مؤشر الفقر الإنساني (%)
		نسبة من لا يتوقع لهم البقاء حتى سن الأربعين (١٩٩٠)	معدل أمية البالغين (١٩٩٤)	نسبة السكان بدون مياه آمنة (٩٠-١٩٩٠)	نسبة السكان بدون خدمات صحية (٩٠-١٩٩٥)	نسبة الأطفال تحت الخامسة دون الوزن الطبيعي (٩٠-١٩٩٦)		
١٣	موريشيوس	٦,٢	١٧,٦	١	-	١٦	٦	١٢,٥
١٧	زيمبابوى	١٨,٤	١٥,٣	٢٣	١٥	١٦	١٨	١٧,٣
٢٩	بوتسوانا	١٥,٩	٣١,٣	٧	١١	١٥	١١	٢٢,٩
٣٥	ليسوتو	٢٣,٩	٢٩,٥	٤٤	٢٠	٢١	٢٨	٢٧,٥
٤٥	زامبيا	٣٥,١	٢٣,٤	٧٣	٢٥	٢٨	٤٢	٣٥,١
٥٠	تنزانيا	٣٠,٦	٣٣,٢	٦٢	٥٨	٢٩	٥٠	٣٩,٧
٥٢	زائير	٣٠,٠	٢٣,٦	٥٨	٧٤	٣٤	٥٥	٤١,٢
٥٩	ناميبيا	٢١,١	٦٠,٠	٤٣	٤١	٢٦	٣٧	٤٥,١
٦٠	مالاوى	٣٨,٣	٤٤,٢	٦٣	٦٥	٣٠	٥٣	٤٥,٨
٧٢	موزمبيق	٤٣,٨	٦٠,٥	٣٧	٦١	٢٧	٤٢	٥٠,١

Source: Moyo 1998.

وكمـــا قال سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (15 :1992) فإن "الأزمة الاقتصادية تهدد بالإطاحة بكل المكاسب الاجتماعية التى تحققت فى الستينيات والسـبعينيات عندما كانت أفريقيا تحقق نمواً جديراً بالتقدير". غير أن الحقيقة المحزنة

الـــيوم تقول بأن معظم البلدان الأفريقية تعانى أوضاعا أسوأ من عقدين سبقا. وها هو تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونسيف) يرسم اللوحة المحيطة التالية:

"لأول مرة فى العصر الحديث ينزلق إقليم فرعى بأكمله إلى الفقر مرة أخرى. ففى أفريقـــيا جـــنوب الصـــحراء تضـــاعف خلال عقد واحد عدد الأسر العاجزة عن تلبية احتياجاتها الضرورية، وانخفض متوسط الدخول بمقدار الثلث، وارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية" (UNICEF 1992: 51).

وفى الحقيقة أن غالبية المراقبين والباحثين والمنظمات غير الحكومات فى أفريقيا، وحـــتى بعض هيئات الأمم المتحدة (خاصة اليونسيف)، يحدوها قليل من الأمل لتحقيق أى تحســـين ذى شأن فى الأوضاع الاقتصادية لأفريقيا، ما لم يحدث تحول جذرى فى اتجـــاه الإصلاحات الاقتصادية ونمط المساعدات التنموية. وفوق هذا فإن البنك الدولى نفسه قد أمل فى تحقيق معدل نمو سنوى يتراوح بين ٢,٤% و ٣,٩% فى الاقتصادات الأفريقية فى أواخر الثمانينيات، أى ما يقل بكثير عن معدل النمو الذى تحقق فى الفترة مـــن ١٩٦٦ إلـــى ١٩٧٣ والـــذى لم يقل عن ٥%. أضف إلى هذا أن الناتج القومى الإجمـــالى فى أفريقيا قد كان عام ١٩٩٢ أقل من نظيره عام ١٩٧٢. وتكشف بيانات أحدث أن معدل النمو السنوى فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ قد بلغ ١,٢% مقابل ٢% عن الفـــترة ١٩٨٥-١٩٨٩ (Mosley, Subastat and Weeks 1995). وإذا أخذنا فى الحســـبان عاملى التضخم ونمو السكان فإن نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى الإقلـــيم قـــد تراجع بنسبة ٤٢,٥% فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وطبقا لتقديرات البـــنك الدولى فإن من المنتظر أن يزيد إجمالى الناتج المحلى فى أفريقيا بنسبة ٤,١% فـــى الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦. ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة فإن معـــنى هـــذا تحقـــق معـــدل نمو سنوى حوالى ١%. وهكذا بينما تتقدم البلدان النامية الأخـــرى بصـــورة حثيثة نجد أفريقيا تتراجع اقتصاديا. صحيح أن أفريقيا تناضل من أجـــل اســـتعادة الـــنمو الذى كانت تحققه فى الستينيات وأوائل السبعينيات، إلا أنه كما أوضح "سامبوما" بجلاء (Samboma 1995: 23) فإن "الشيء الوحيد الذى يمكن أن تجنـــيه أفريقيا من التزامها العقيدى بإملاءات الغرب سوى عبء الديون الخالد". وفى الاتجاه نفسه يرى "كارمودى" (Carmody 1998) أن توجهات برامج التكيف الهيكلى لم تكتف بزيادة الديون الخارجية، وإنما تكفلت أيضاً بتقويض الإنتاج.

٣-أزمة الديون الأفريقية

لاحظ الباحثون عن حق: المفارقة فى أن جهود الإصلاح الاقتصادى فى أفريقيا قد مضت يداً بيد مع ارتفاع عبء الديون. فمثلا لاحظ "تريبا" (Teriba 1992: 175) أن "عدم كفاية المعونة وتدفقات موارد الاستثمار الخاصة اللازمة لتمويل النمو والتنمية فى أفريقيا، قد أجبر الإقليم على الاعتماد الزائد على القروض الخارجية، والتى أدت بدورها إلى تفاقم أزمة الديون. ولا شك أن معضلة الديون تعتبر الآن أخطر مسألة تواجه تمويل التنمية فى أفريقيا. وهى الظاهرة التى تمثل التهديد الأكبر لجهود استعادة أفريقيا لعافيتها الاقتصادية، وأصبح واضحاً بشكل متزايد أنه لا يمكن تحقيق أدنى تقدم بدون حل لأزمة الدين الخارجى، فليس هناك أى مخرج أمام أفريقيا إذا ظلت رهينة خدمة ديونها الحالية لأنه لن يتبقى لها موارد لتحقيق التنمية".

لقد ارتفع إجمالى الدين الخارجى لأفريقيا من ٨ بليون دولار فقط عام ١٩٧٠ إلى ٣٢١ بليون دولار عام ١٩٩٦، ومعظمها ديون رسمية باتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف. ووصل عبء الديون إلى معدل ٥٧% من إجمالى الناتج المحلى، وتستهلك خدمة الديون ٢٥% عل الأقل من قيمة الصادرات (ADB 1998, Patel 1992) وهو ما يبين كيف تفاقمت أزمة الديون بشكل حاد فى غمار الأزمة. وطبقاً للجدول رقم (٥) يتضح لنا أن معدل الديون إلى الصادرات قدر عام ١٩٩٥ بحوالى ٢٨٤,٧% بعد أن كان ٢٢٣,١% عام ١٩٩٠. أما فى أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان الوضع أكثر سوءًا حيث ارتفع من ٣٢٧,١% إلى ٣٨٤,٥% وبالنسبة لخدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات فهى تدور الآن حول ٢٥% كما أسلفنا بعد أن كانت ١٣% عام ١٩٨٠. ويقدر إجمالى الدين الخارجى لإقليم أفريقيا الجنوبية عام ١٩٩٥ بحوالى ٥٥,٣ بليون دولار. ويشكل عبء الديون هذا نسبة ١٣٨% من إجمالى الناتج المحلى للإقليم. ومن بين البلدان التى لم تكن ذات عبء ديون مزمن ثم دخلت مصيدة الديون: زامبيا (٦,٩ بليون دولار)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣,١ بليون دولار)، مالاوى (٢,١ بليون دولار)، أنجولا (١٠,١ بليون دولار). ونتيجة لهذا "أصبحت أزمة الديون فى معظم هذه البلدان مظهراً وسبباً رئيسياً فى آن واحد لتوليد الأزمات" (UNDP, SADC, SAPES 1998: 31) وهكذا فإن أفريقيا عامة، وأفريقيا الجنوبية خاصة، تعانى وضعاً أسوأ من أى إقليم آخر، أياً كان المؤشر المستخدم فى هذا.

جدول رقم (٥)
هيكل الديون فى بعض بلدان جماعة
تنمية أفريقيا الجنوبية SADC عام ١٩٩٦

بيان	موزمبيق	جمهورية الكونغو الديمقراطية	زامبيا	تنزانيا	مالاوى	أنجولا	زيمبابوى
إجمالى الديون (بليون دولار)	٥	١٠,٦	٢,٣	٧,٤	٢,٣	١٠,٦	٥
إجمالى خدمة الديون (مليون دولار)	١٧٧	٤٨	٣٢٤	٢٥٨	٨٩	٦٩٤	٦٦٤
نسبة إجمالى الديون إلى الصادرات (%)	١٠٧٩	٦٣٨	٥٣٩	٥٣٦	٤٨٥	٢٠٣	١٦٠
نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الناتج المحلى (%)	٣٧٨	٢١٢	٢١٥	١٢٩	١٠٧	٣٠٧	٦٩
نسبة إجمالى خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات (%)	٣٢,٢	٢,٤	٢٤,٦	١٨,٧	١٨,٦	١٣,٣	٢١,٢

-صادرات السلع والخدمات (بليون دولار)	٠,٥	٢,٠	١,٣	١,٤	٠,٥	٥,٢	٣,١
-إجمالى الناتج المحلى (بليون دولار)	١,٥	٦,٠	٣,٣	٥,٧	٢,٢	٣,٤	٧,٢

Source: Kamidza 1998.

جدول رقم (٦)
مؤشرات الديون فى البلدان المستوردة (رؤوس الأموال (٨٥-١٩٩٤)

بيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي										
-كل البلدان	٤٤,١	٤٧,٠	٤٩,٣	٤٣,٨	٤٠,١	٣٩,١	٣٩,٥	٣٨,١	٣٧,٥	٣٧,٠
-أفريقيا	٥٧,٨	٦٦,٧	٧٢,٨	٧٢,٠	٧٣,٦	٧٢,٤	٧٢,٤	٦٩,٧	٧١,٠	٧٦,٤
-أفريقيا جنوب الصحراء	٧٥,٩	٧٧,٧	٨٧,٠	٨٦,٩	٩١,٣	٩٨,٩	١٠٣,٠	١٠٨,٣	١١٤,٢	١٣٥,٨
-آسيا	٢٦,٠	٢٨,٦	٣٠,٤	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٧,٢	٢٧,٨	٢٧,٩	٢٨,٦	٢٨,٥
-أمريكا اللاتينية	٦٢,٢	٦٣,٧	٦٥,٧	٥٦,٧	٥٠,١	٤٤,٩	٤٥,٥	٤٢,٧	٤٠,٠	٣٧,١
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات										
-كل البلدان	١٧٩,٩	١٩٨,٨	١٨٥,٦	١٥٨,٦	١٤٣,٢	١٣٨,٩	١٣٨,٩	١٣٢,٤	١٣٠,٢	١٢٢,٨
-أفريقيا	٢٠٨,٩	٢٦٢,٣	٢٧٣,١	٢٦٣,٩	٢٥٢,٤	٢٢٣,١	٢٢٩,٥	٢١٨,٧	٢٣٢,٩	٢٤٨,٧
-أفريقيا جنوب الصحراء	٢٥٩,٧	٣٠٢,٥	٣٣٨,٨	٣٢٧,٧	٣٢٠,٧	٣٢٧,١	٣٢٥,٠	٣٥٦,٦	٣٨٦,٠	٣٨٤,٥
-آسيا	١٠١,٩	١٠٥,٦	٩٤,٠	٧٨,٠	٧٨,٠	٧٧,٤	٧٦,٧	٧٣,٥	٧١,٨	٦٧,٧
-أمريكا اللاتينية	٣٢٦,١	٣٩٢,٧	٣٨٤,٧	٣٣٢,٥	٢٩٣,٢	٢٧٧,٣	٢٨١,٨	٢٧٦,٠	٢٧٤,٥	٢٥٨,٤
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات										
-كل البلدان	٢٣,٥	٢٤,٥	٢١,٨	١٩,٩	١٧,٣	١٥,٧	١٤,٦	١٤,٥	١٤,٦	١٢,٩
-أفريقيا	٢٦,١	٢٩,١	٢٣,٨	٢٦,٠	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٣,٢	٢٢,٣	٢٢,٤	١٩,٠
-أفريقيا جنوب الصحراء	٢١,٣	٢٤,٨	٢٣,١	٢٢,٣	١٩,٣	١٧,٧	١٧,٦	١٥,٣	١٤,٤	١٦,٧
-آسيا	١٥,٧	١٥,٥	١٥,٤	١١,٧	١٠,٧	٩,٩	٨,٨	٨,٦	٩,٢	٨,١
-أمريكا اللاتينية	٣٨,٦	٤٤,٤	٣٨,٢	٣٩,٦	٣٢,١	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٨,٩	٣٠,٠	٢٧,٥

Source: UNDP 1999, 61

ووفقـا لـبرنامج الأمـم المتحدة الإنمائى توجد ثلاث وثلاثون بلداً من أفريقيا جـنوب الصـحراء فـى قائمة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية والتى يبلغ عددها إحدى وأربعين بلداً. وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

الإقليم	عـدد البلدان المدرجة بالقائمة	نسـبة سكانها إلى سكان العالم	حصـتها من الديـون الخارجـية (%)	حصتها من إجمـالى الـناتج المحلـى (%)	حصـتها من الصادرات(%)
أفريقيا	٣٣	١٠,٦	٨,٨	٢,٣	٣,٣
آسيا	٤	٢,٨	١,٩	٠,٨	١,٠
أمريكا اللاتينية	٤	٠,٤	٠,٨	٠,٢	٠,٣
إجمالى	٤١	١٣,٨	١١,٥	٣,٣	٤,٧

Source : UNDP 1999: 22

وجديـر بالملاحظـة أن خمساً من بلدان أفريقيا الجنوبية مدرجة فى هذه القائمة، وهى أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالاوى وموزمبيق وزامبيا.

ويتضـح المـدى الذى وصلت إليه أزمة الديون فى أفريقيا جنوب الصحراء من حقـيقة أنها تمثل الحصة الأكبر فى ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية. وإذا كنا قـد أخذنـا فكرة عامة عن ضخامة المديونية الأفريقية، ننطلق الآن نحو إلقاء الضوء علـى مـدى إحكـام دائرة الديون الجهنمية التى تحيط بالقارة. فعلى سبيل المثال كان متوسـط المقـرر أن تدفعـه أفريقـيا لخدمة ديونها الخارجية ٢٠ بليون دولار سنويا (UNICEF 1992: 52) ولا شـك أن هذا التدفق إلى الخارج لموارد تحتاجها القارة أشد الاحتياج يضر أبلغ الضرر بإمكانية شفاء أفريقيا من مرضها الاقتصادى. هذا وقد ذكـر محافظ بنك التنمية الأفريقى فى الاجتماع السنوى للبنك عام ١٩٩٣ أن "عدداً من بلـدان أفريقـيا الأقل دخلاً وذات المديونية الثقيلة يواصل تحمل عبء من الديون لن يؤدى فحسب إلى توليد عدم اليقين فى القدرة على خدمة الدين، وإنما سيؤدى أيضاً إلى إنهاك مالية الحكومات وإعاقة تكون استثمارات خاصة جديدة".

وهكـــذا فـــإن زمـــن التكيف الهيكلى قد شهد زيادة متسارعة فى الديون، وأيضاً صعوبات شديدة فى خدمة الديون. ولقد أصبح الدين الخارجى عبئاً شديد الوطأة بسبب حقــيقة أن القــروض لم تؤد إلى زيادة مناسبة فى القدرة الانتاجية تسمح بالمضى فى خدمة الديون. ومرة أخرى نقول إن أزمة الديون كانت سبباً ونتيجة لأزمات كبيرة فى بلـــدان أفريقــية كثــيرة. ويـــرجع هذا إلى حقيقة أن كميات هائلة من الموارد المالية أصـــبحت تخصـــص لخدمـــة الديون فى وقت تحتاج هذه البلدان إلى تلك الموارد أشد احتـــياج. ونتيجة لهذا سيواصل عبء الدين الخارجى دوره كخطر رئيسى يهدد التنمية المستدامة فى القارة الأفريقية.

٤-الديون والتنمية المستدامة

ســبق أن ذكـــرنا أن ارتفاع مديونية بلدان أفريقيا الجنوبية، وبالتالى ارتفاع أعباء خدمـــة الديـــون، يؤديـــان إلـــى نقصان حاد فى الموارد المتاحة للاستثمار فى التنمية المســتدامة. جملـــة القول أن من الصعب الحفاظ على تنمية مستدامة فى ظل الشروط الاقتصادية السائدة فى الاقليم.

٤/١ التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

تفتقر معظم بلدان الإقليم إلى الموارد المحلية اللازمة للاستثمار، نظراً للاستنزاف الواقـــع علـــى موازناتها بفعل عبء الديون. ومن ثم تعانى هذه البلدان من نقص رأس المـــال المـــالى الضـــرورى لحفـــز الـــنمو الاقتصادى وتحقيق التعافى من الأزمات الاقتصــــادية. وقـــد كان للمشكلات الاقتصادية الراهنة مضاعفات خطيرة على كل من التنمـــية البشـــرية، والأداء التـــنموى فـــى الاقلـــيم، وعلى الاستقرار والحكم. كما أن الاخـــتلالات الحـــادة فـــى الموازنة تحول دون تحول هذه البلدان صوب توجيه موارد كافـــية لبرامج التنمية البشرية. إذ إنها مضطرة إلى إنفاق موارد أقل بكثير على توفير الخدمـــات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الأساسى والصحة وإصحاح البيئة وتخطيط الأسرة والغذاء. وهكذا فإن البلدان الأفريقية تدخل الألفية الثالثة فى ظل واقع اجتماعى يتســـم بتخفيضــــات حادة فى الإنفاق الاجتماعى، رغم أن التنمية البشرية الفعالة تحتاج إلى استثمار مستدام، ولكن العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة تظل متمثلة فى عبء الديون. فالديون كما يقول "أوباسونجو" لا تزال "آخذة بخناقنا مثل طائر البطريق

حيـنما يصـــاد، فنظل متعثرين وعاجزين فى مساعينا لمواجهة التحديات الواقفة بوجه نمونا" (Obasango 1991: 44).

بل إن البنك الدولى ذاته لم يستطع أن يتجاهل دور العبء الثقيل للديون فى إعاقة الـتعافى والـنمو الاقتصادى للبلدان الأفريقية. ففى عام ١٩٩١ نقل عن نائب رئيس البـنك الدولى "إدوارد جايكوكس" E. Jaycox تشديده على حقيقة خاصة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهى "أن تكلفة خدمة الديون سوف ترتفع من ٩ بلايين دولار سنوياً إلى ١٥ بليون دولار سنوياً خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة القادمة. ولا يجوز السماح للأمـور بـأن تصـل إلى هذا الحد، لأنه إذا حدث فسوف يؤدى إلى تحطيم كل خطط التنمـية فـى أفريقـيا. ومـن ثم فلا مناص من الإعفاء من الديون" (Loxley and Seddon 1994: 492).

٢/٤ المقرطة والحكم غير الرسمى

تقتضـــى المقرطة التوافق الوطنى ومشروعية الحكومة ومساءلتها أمام الناخبين. غـير أن عـبء الديـون والشروط المرتبطة بإبرامها قد وضعت تهديدات حادة على قـاعدة التأيـيد السياســى للنظم الأفريقية الجديدة. ففى الحقيقة أن مقاومة الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل مشروطيات الديون، قد اتخذت فى بعض البلدان صورة مـا تسـمى انتفاضات الطعام. ومن ثم فإن النظم الحاكمة مطالبة بمراعاة توازن دقيق وصـعب بيـن الشـروط المرتبطة بالديون والمفروضة من جانب المؤسسات المالية الدولـية، وبيـن الاحتياجات الضرورية لمواطنيها. إذ إن المؤسسات المالية الدولية قد استطاعت اختراق السيادة الوطنية للدول الأفريقية، وذلك من خلال عملية "الحكم غير الرسـمى" (Mkandawire 1991: 40). واتسـمت عملية إدارة الدين بالطابع الفنى (التكـنوقراطى) بدلاً من الطابع الديمقراطى. وفى الحقيقة أن النمط التكنوقراطى، من أعلـى إلى أسفل، الذى ساد عمليتى إدارة الديون والمفاوضات بشأنها، قد سد الطريق أمـام ما تتطلبه الديمقراطية من نمط تشاركى وشفاف وقابل للمساءلة (Sandbrook 1997: 482) ومـن ثم فإن الإدارة الكفؤة للديون تقتضى المتابعة والتحكم الفعلى من جانب وزارات ومؤسسات الدولة لضمان أن تراعى ركائز السياسة المحلية. وقد لاحظ "مكاندويـرى" أن "عمليات التكيف الهيكلى هى عمليات ذات طابع سياسى واضح، وأن محاولـة التغاضـى عن هذا الطابع لا تمثل نوعًا من خداع النفس فحسب، وإنما تعتبر أيضـاً وقوعًا فى أسر مفهوم المؤسسات المالية الدولية عن الإدارة الديمقراطية للشئون

الاقتصادية. حيث يظل الوضع النموذجي فى نظرها هو عزل وزارة الماليةعن العمليات الديمقراطية، وقيامها بإدارة الحوارات حول السياسات مع العالم الخارجي دون أى معيق أو معقب من السياسة المحلية". (Mkandawire 1991: 40).

ويضيف "هيلينر" أن "الضغط المتواصل للمفاوضات المالية المتعلقة بالديون يحرف أنظار صناع السياسات بعيداً عن أنشطة ضرورية وأكثر فائدة من الناحية الاجتماعية بالنسبة لاتخاذ قرار اقتصادى ذى توجه تنموى. وهكذا فإنها تصرف انتباههم عن الحكم الاقتصادى الفعال، كما تقلل من قدرتهم الاستيعابية على الانتفاع بالموارد العامة" (Helleiner 1992: 99).

صفوة القول أن المشروطيات والسياسات المتصلة بإدارة الديون من جانب المؤسسات المالية الدولية – وبالأخص البنك وصندوق النقد الدوليين– قد أضحت فى أعين الكثيرين معادية بشكل واضح للديمقراطية والشعب والتنمية.

٥-مبادرات إعادة هيكلة الديون والإعفاء منها

يتضح من المناقشة السابقة أن الديون تظل مسألة حاسمة بالنسبة للتنمية، خاصة فيما يتعلق بكيفية التخفيف من عبئها الثقيل الذى يرهق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يكشف عن حاجة ماسة إلى التحكم فى الديون وإدارتها على النحو السليم. ولهذا نشأت بعض المبادرات فى هذا الاتجاه.

٥/١مبادرة الإعفاء من الديون المصرفية التجارية: من خطة "بيكر" إلى خطة "برادى"

فى أعقاب الأزمة النقدية الخطيرة التى ضربت المكسيك فى سبتمبر ١٩٨٥ اجتمع فى نيويورك قادة البلدان الصناعية الخمس الكبرى للتوصل إلى خطة منسقة للتعامل مع هذه الأزمة. وبرعاية من الولايات المتحدة الأمريكية طرحت "خطة بيكر" فى إطار اجتماع "بلازا" للدول الخمس، والتى قدمت فيما بعد بشكل مفصل فى الاجتماع السنوى اللاحق للبنك وصندوق النقد الدوليين فى "سيول" عاصمة كوريا الجنوبية. وتضمنت الخطة توفير مبلغ ٢٩ بليون دولار لإقراض البلدان المدينة فى السنوات الثلاث التالية. وقد قام البنك الدولى و"بنك انترميركان دفلويمنت" بتدبير ثلث هذا المبلغ، بينما ترك الثلثان لتدبيرهما بواسطة قطاع البنوك التجارية. وتميزت خطة بيكر بسمات هامة ثلاث: الالتزام بحل الأزمة من خلال المزيد من الإقراض الخاص (من المصارف

التجارية)، وضرورة أن تكون المؤسسات متعددة الأطراف جزءًا من الحل الشامل ويخضع المدينون لشروط هذه المؤسسات (مثل إجراء إصلاحات هيكلية، وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وإصلاح مشروعات الدولة)، أما السمة الثالثة فهي أن الخطة كانت اختيارية. وتمت محاولة ثانية لتقليص الديون التجارية عام ١٩٨٩، وذلك من خلال ما سمي "خطة برادي". ومنذ ذلك الوقت بدأ البنك وصندوق النقد الدوليان يلعبان دورًا أكثر مركزية في إعادة جدولة الديون، غير أن بؤرة اهتمامها تركزت على البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية والوسطى. وبوجه عام حاولت الخطة اللجوء إلى استراتيجية اقتحامية وأكثر مرونة، وذلك من خلال تدابير ترمي إلى حث البنوك التجارية على إعادة صياغة عقودها الحالية لمبادلة الديون مقابل أصول قابلة للتسييل. فعلى سبيل المثال سمحت الخطة بإبدال ديون كبيرة "بسندات برادي" ذات القيمة الاسمية الأقل وجدول أطول للسداد (UNDP 1999). غير أنه منذ عام ١٩٨٩ حدثت عملية إعادة هيكلة ديون البلدان النامية للبنوك التجارية وفي أغلب الأحوال من خلال إعادة شراء هذه الديون في إطار "برنامج تسهيلات خفض ديون البلدان منخفضة الدخل" المدعوم من "رابطة التنمية الدولية" IDA.

٢/٥ الإعفاء من الديون الثنائية:

نادي باريس

نادي باريس هو منظمة عرضية للبلدان الدائنة، ويستهدف النظر في طلبات الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها من خلال قروض حكومية وبضمان الصادرات. وإذ تواجه بلداننا عجزًا كبيرًا، فإن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى عبء خدمة الديون المضمونة بإيرادات الصادرات. ولا تنظر الدول الدائنة إلا للطلبات المقدمة من تلك البلدان التي تطبق برامج للتكيف الهيكلي مدعومة من صندوق النقد الدولي. هذا وقد بلغ متوسط عدد الدول التي تقدمت بطلبات لنادي باريس ١٨ دولة سنوياً خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٣، وجدير بالذكر أن النادي يعقد اجتماعًا شهرياً.

ويتفاوض الدائنون في اجتماعهم الشهري حول فترة سماح يطلق عليها فترة التعزيز. ويقررون شروط إعادة الدفع (الإعفاء وأقساط إعادة الدفع) على الديون المعززة، كما يقررون أي الديون التي سيتم تعزيزها (تواريخ إعادة الضمان الحالية، والمتأخرات والديون السابق جدولتها). وعادةً ما تتم إعادة هيكلة دفع الأقساط والفوائد، ولكن قد لا يتقرر في بعض الأحوال سوى إعادة جدولة لأصل الدين. أما فائدة الديون

فـلا تدخل فى مفاوضات النادى، وإنما تتفاوض بشأنها الأطراف على انفراد لأن كل وكالة مقرضة تفرض نسبة فائدة تعكس تكلفة الإقراض بالنسبة لها.

وهكـذا يمـنح نـادى باريس لبلدان موصفة ذات مديونية ثقيلة تخفيضًا أو إعادة جدولـة للديـون. ويتم ذلك وفق معايير صارمة، ولكن إذا اعتبر البلد مؤهلاً لشروط الـنادى فإنه يحصل على خفض قدره من ٦٧% إلى ٨٠% على جزء من ديونه وفق شـروط "الـيون" (UNDP 1999). هـذا وقـد جزم بعض المراقبين بعدم كفاية هذه المبادرات فيما يتعلق بتصفية مشكلة الديون. فمثلاً يقول "مسترى" بوضوح: "إن الواقع يظـل مؤسفًـا بالنسبة لأفريقيا، وخاصة فقرائها، وهو أن ما تم إنجازه ما زال تشذيبا هامشـيًا للفـروع الناتئة للمشكلة ولا يمثل اقتلاعًا لجذورها. ورغم أن تخفيف الديون يظـل أمـرًا مقـدرًا ويجب تشجيعه، إلا أنه يتم وفق قاعدة تقديم القليل جدًا وفى وقت مـتأخرًا جدًا بالنسبة لظروف أفريقيا. فهو ليس كافيًا لمساعدة خطط التكيف المطلوب تطبيقها، ولا لتذليل مشكلات الائتمان التجارى بالنسبة لأفريقيا، ولا فيما يتعلق بأقساط الـواردات التى ينبغى على أفريقيا أن تدفعها فى السوق المفتوحة": (Mistry 1992 .121)

وفـى الحقـيقة أنه ما لم يتم اتخاذ إجراء جذرى لرفع عبء الديون- مثل الإلغاء الـتام لديون البلدان الأقل نمواً- لا يجب توقع حدوث تقدم كبير فى هذا الصدد. وما لم يـتم العلاج الجدى لهذه المسألة، فإن آفاق التنمية المستدامة أمام أفريقيا ستصبح بالغة القـتامة. وممـا يؤسف له أن النتائج المتحققة فى هذا الشأن لم تكن واعدة بالمرة، ولا توجـد أية شواهد على رغبة البلدان المصنعة فى المساعدة لإنقاذ أفريقيا بشكل جذرى مـن هذا المصير. بل إن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وتبلور "شرق أوربا" جديد قد سـاعد فـى المـزيد من تهميش أفريقيا. فمثلا قالت مجلة الإيكونومست إنه "مع تبخر المصالح المرتبطة بالحرب الباردة أصبح نسيان أفريقيا أمرًا مغريًا. إذ إن شرق أوربا ومتعاونين آخرين ما زالوا مفيدين – مثل مصر – يستصرخون طالبين العون، فضلاً عـن أن الكساد فى العالم الغنى يزيد من صعوبة الاستمرار فى كرم الماضى. أضف إلـى هـذا وذاك: السـجل المحـبط لما أثمرته المعونة فى أفريقيا السوداء. ففى عقد الثمانينـيات الـتهم هذا الإقليم أكثر من مائة بليون دولار، ومع ذلك أصبح أكثر فقرًا وربمـا يكـون من الأفضل إنفاق النقود فى شرق أوربا" (Economist, 2 Feb. .1991)

وقــد انعكــس تهمــيش أفريقيا أيضاً فى الاجتماعات الأخيرة لمؤسسات "بريتون وودز"، وحيــث تتركز معظم المناقشات حول شرق أوربا وكيفية تعميق ودعم عمليات المقــرطة الجاريـــة هناك. وإذا كانت هذه المؤسسات تتصلب أمام أى اقتراح بتخفيض ديــن أفريقى تحت زعم أنه "سيكون من العبث الأخلاقى مكافأة أولئك الذين لا يسددون ديونهــم" (UNICEF 1992: 52)، إلا أنها لم تتردد فى إلغاء جميع الديون الحكومية علـــى بولــندا. وكذلك بعد حرب الخليج لم يعدم الحلفاء الغربيون السبل لحذف نصف ديــون مصر البالغة ٤٠ بليون دولار. وهى التصرفات التى أثارت المزيد من الشكوك إزاء مــدى التزام الغرب بتخفيف عبء ديون أفريقيا. هذا وقد اقترح البنك الدولى عام ١٩٩٥ خطة لتخفيف ديون البلدان الأكثر فقراً (Business Day 1995)، وطبقاً لهذه الخطـــة تنشأ آلية لشطب ديون قدرها ١١ بليون دولار مستحقة للمؤسسات الدولية مثل البـــنك نفسه وصندوق النقد الدولى. ولكن هذه الخطة تم سحبها للأسف بسبب معارضة صندوق النقد الدولى (Sunday Times 1995).

٣/٥ مبادرة "البلدان ذات المديونية الثقيلة"

فى سبتمبر ١٩٩٦ أطلق مجلسا محافظى صندوق النقد والبنك الدوليين مبادرة من أجــل "البلدان ذات المديونية الثقيلة" HIPC، ورصد لها مبلغ ٧,٤ بليون دولار. وكان الرئيســـى مـــن هـــذه المـــبادرة هو مساعدة ٤١ بلدًا من البلدان المصنفة "كبلدان ذات مديونـــية ثقـــيلة" علـــى تحقيق مستوى محدد من المديونية خلال ست سنوات وتوفير مخرج من عملية إعادة جدولة الديون.

وتقـــع معظم هذه البلدان – فيما عدا ثمانى – فى أفريقيا جنوب الصحراء. وتمثل صـــادرات هـــذه البلدان ١٢% من ديون البلدان النامية، وأقل من ٥% من صادرات البلدان النامية، و٣% فقط من الناتج الوطنى الإجمالى للبلدان النامية.

وبمقتضـــى هـــذه المبادرة يجب أن تمر البلدان المستفيدة بفترة ثلاث سنوات من الإصـــلاحات على مستوى الاقتصاد الكلى والهيكلة والسياسات الخاصة تحت إشراف البنك وصندوق النقد الدوليين. وتتحدد أحقية بلد ما فى طلب المساعدة بما يقرره البنك والصـــندوق علـــى أساس تحليل ثلاثى للديون تشترك فيه معهما حكومة البلد المعنى. وقبل نهاية فترة السنوات الثلاث يتم إجراء تحليل لتحديد ما إذا كان من الممكن تحقيق تصـــحيح لمســـار الديون بعد ثلاث سنوات أخرى. وعند نقطة اكتمال السنوات الثلاث

الأخـــيرة يقــوم المقرضــون الجماعــيون بتقديم إعفاءات من الديون إذا كانت جميع التخفيضات الأخرى غير كافية للوصول بمديونية البلد إلى حد الأمان.

أمـــا البلدان التى لا تنجح الآليات القائمة لتخفيض الديون فى تحقيق مستوى البقاء بعد السنوات الثلاث الأخيرة فإنها قد تحصل على إعفاء كبير من الديون بمقتضى هذه المبادرة. وتطبق فترة السنوات الست تلك على أساس من قاعدة المرونة. فتتلقى البلدان قروضًـــا أثـــناء تطبـــيق برامج السنوات الثلاث الأولى، وفى حالات استثنائية قد يتم اختصار فترة السنوات الثلاث الثانية بالنسبة للبلدان التى تحقق أداء قويًا.

٦-حملة "التنازل عن الديون"

نظـــرًا لاســـتمرار المســـتويات المرتفعة من المديونية، وما يصاحبها من أزمات اجتماعـــية- اقتصادية، وكذلك لثبوت عدم فاعلية الإجراءات الخاصة بتخفيض الديون مـــن جانب بلدان مجموعة الثمانى، فقد أدى هذا إلى ارتفاع صوت المطالبات "بالتنازل عـــن الديـــون" أو "إلغاء الديون" فى العالم المعاصر. وقد أصبحت مسألة "التنازل عن الديون" أو "الاستعباد بالديون" مسألة مسيسة للغاية، وحيث شرع ملايين البشر يشكلون حملـــة دولية آخذة فى الانتشار بسرعة من أجل مناهضة الديون. ويقف فى مقدمة هذه الحملـــة: الكنيســـة وجماعات دينية أخرى، ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية فى بلدان الشمال الغنية.

وقـــد انتشـــرت حملـــة الألفـــية الجديدة لإلغاء ديون العالم الثالث فى جميع أنحاء الأرض، وحققـــت بعـــض المكاسب المهمة، وخاصة التغطية الاعلامية لأحجام وآثار الديـــون. كمـــا حققـــت بعض تلك الجماعات مكاسب خاصة من خلال تعديل مواقف حكومـــات بلدانهـــا إزاء مستحقاتها لدى بلدان الجنوب. وقد اضطرت الحملة صندوق الـــنقد والبـــنك الدوليين إلى إجراء تعديل ما على موقفهما المتصلب ضد إلغاء الديون. ونتـــيجة لهـــذا وتحاشـــياً للـــتعرض للمزيد من النقد المتنامى للرأى العام قامت هاتان المؤسســـتان بالـــتعاون مـــع مجموعـــة الثمانى مؤخراً بدعم خفض ديون البلدان ذات المديونية الثقيلة.

٧-ملاحظات ختامية

مـــا زال عـــبء الديون يمثل العقبة الكأداء أمام تعافى أفريقيا اقتصادياً. وتتوقف قـــدرة القـــارة فـــى تحقيق الشفاء الاقتصادى على التخلص من القبضة الرهيبة لأعباء الديـــون. ولـــيس هـــناك حـــل أمام أفريقيا بدون إلغاء الديون، وإن كان هذا لا يعنى

بالضـــرورة نهاية جميع الآلام الاقتصادية فى القارة. وبدون حدوث تخفيض كبير فى الديـــون ســتظل المـــوارد المتاحة مرهونة لخدمة الديون. وبعبارة أخرى، فإن العائق الكبـــير أمـــام تحقـــيق القارة أهدافها الاقتصادية هو نقص الموارد المالية الضرورية لإدراك التعافى الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة.

المـــراجـــع:

African Development Bank (ADB). 1997. African development report 1997. Oxford: Oxford University Press.

___. 1998. African Development Bank report 1998. Oxford: Oxford University Press.

Boorman, J. 1992. A view from the International Monetary Fund (IMF). In: Policies for African development: From the 1980s to the 1990s, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Carmody, P. 1998. Constructing alternatives to structural adjustment in Africa. Review of African Political Economy 25, no. 75: 25-46.

Chikulo, B. C. 1997. Structural adjustment and the new conditionalities: Towards development in Africa. In: Structural adjustment, reconstruction and development in Africa, edited by K. R. Hope, Sr. Aldershot: Ashgate.

Hecllinger, D., and R. Hammond. 1994. Structural adjustment: Debunking. Africa Report 39, no. 6: 52-56.

Hope, K. R. Sr. 1998. Beyond structural adjustment and economic recovery: Development prospects and policy for Africa. Regional Development Dialogue 19, no. 2: 19-20.

Killick, T. 1995. International Monetary Fund programs in developing countries: Design and impact. New York: Routledge.

Loxely, J., and D. Seddon. 1994. Editorial: Stranglehold on Africa. Review of African Political Economy, no. 62: 485-493.

Mkandawire, T. 1991. North - South links and democratization in Africa. Development: Journal of the Society a/International Development, no. 3/4:39-41.

Mistry; P. S. 1992. Africa's adjustment and the external debt problem. In: Policies for African development, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Mosely, P., T. Subasat, and J. Weeks. 1995. Assessing adjustment in Africa. World Development 23, no. 9: 1459-73.

Mosely, P., and J. Weeks. 1994. Adjustment in Africa. Reading, University of Reading.

Noula, A. G. 1995. Adjustment structural et development en Afrique: L'experience des annees 80. Africa Development 20, no. 1:5-36.

Obasango, 0. 1991. Towards the new age of economic and political democratization in Africa. Development: Journal of the Society of International Development, no. 3/4: 42-45.

Patel, I. G., ed. 1992. Policies for African development: From the 1980s to the 1990s. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Samboma, J. 1995. Africa's crippling debt burden. New Africa (September).

Sandbrook, R. 1997. Economic liberalization versus political democratization: A social-democratic resolution? Canadian Journal of African Studies 31, no. 3: 482-516.

Sangowawa, A. 1992. A view from the African Development Bank, edited by I. G, Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Sunday Times. 1995. Report of 10th October

Teriba, 0. 1992. A view from the UN Commission for Africa. In: Policies African development, edited by I. G. Patel. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

UNDP. 1999. Debt and sustainable human development. New York: UNDP.

UNDP, SADC, SAFES. 1998. SADC regional human development report, 1998. Harare: SAFES Books.

UNICEF. 1992. The state of the world's children. New York: Oxford University Press.

World Bank. 1981. Accelerated development in Sub-Saharan Africa: An agenda for action. Washington, D.C.: World Bank.

___. 1994. Adjustment in Africa: Reforms, results, and the road ahead. New York: Oxford University Press.

الفصل الثامن

العولمة والتكيف الهيكلي ومعضلة الأبعاد الاجتماعية في زيمبابوي ١٩٩٠ - ١٩٩٩

بقلم: أولويس إس ملامبو

إيفلين إس باتجيتي

قسم التاريخ الاقتصادى- جامعة زيمبابوى

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١-مقـــدمـــة

ها هي عمليات العولمة والخصخصة واللبرلة قد دخلت مرحلة حاسمة من تشكيل مجتمعات واقتصادات العالم. وإذا نظرنا إلي العولمة بشكل خاص فإنها تقتضي تدويل إنـــتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإزالة جميع الحواجز المؤسسية أمام التجارة ورأس المـــال، وفتح الأسواق. وهي عملية لبناء منظومة عالمية واحدة وذات طابع اقتصادي بالأســـاس (Rao 1998)، وقــد أفـــادت هذه الاتجاهات الاقتصادية البازغة من نشأه منظمة التجارة العالمية WTO، وكذا التجديدات والمبتكرات التقنية في مجالات الإنتاج والـــتوزيع والاتصال. وتعتبر الخصخصة أحد المكونات الجوهرية في عملية اللبرلة، حيـــث يتصـــاعد دور القطـــاع الخاص والسوق في وقت تنسحب الدولة من الاشتراك المباشر في الأنشطة الاقتصادية.

أمـــا نظـــرية العولمة فتبذل الوعود بأن لديها الحلول للمشكلات الاقتصادية التي يواجههـــا العـــالم، وذلك من خلال تعزيز النمو والتنمية المستدامة. ويعتبر من الأمور

الأساســية للعولمــة زيادة وتحسين القدرات الإنتاجية، والاستفادة من الفرص المتزايدة للتســويق علــي مستوي العالم.غير أنها عملية غير متساوية وغير متوازنة من حيث اشــتراك الشــعوب والــبلدان والمــنظمات فــيها، فبيــنما تخلق فرصًا هائلة للتوسع الاقتصادي، تتسبب في المقابل بخلق مصاعب للبعض، وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة فــي العــالم الثالث، حتي أن أحد المحللين أطلق عليها ـ أي العولمة ـ وصف "عدم المساواة الديناميكي" (Soros, quoted in Rao 1998:3).

هــذا وقــدم قــام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالعمل علي نشر وتشجيع العولمة في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال فرض إصلاحات اقتصادية حادة تحــت مســمي بــرامج التكــيف الهيكلــي. وقد انبثقت هذه البرامج من الاعتقاد بأن المشــكلات الاقتصــادية للــبلدان الفقــيرة هي من صنع أيديها، ونتيجة لتشوهات في السياســات المحلــية. وتــتجاهل هــذه الرؤية الدور السلبي الكبير الذي تلعبه العوامل الخارجية مثل تدهور شروط التبادل، وانهيار أسعار السلع الأولية والزراعية، وارتفاع تكلفــة ومستويات الديون، فضلاً عن الارتفاع الباهظ في تكلفة الحصول علي الطاقة. ويعد العنصر الأساسي في برامج التكيف الهيكلي هو "انفتاح" الاقتصادات الفقيرة علي الســوق العالمــية مــن خلال استراتيجيات النمو المتوجهة نحو التصدير. وتلقي هذه الاســتراتيجيات العــون من إنهاء القيود المؤسسية، وإيقاف التحكم في الأسعار وشتي صــور الدعــم الاجتماعــي، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وخصخصة مشروعات الدولــة، وإجراء تخفيضات حاسمة علي الإنفاق الحكومي بما فيها خفض حجم أجهزة الخدمــة المدنــية. ومــن الطــريف أن تأتي هذه الدعوة في وقت أصبحت فيه البلدان الصناعية المتقدمة أكثر ميلا نحو السياسات الحمائية رغم قيام منظمة التجارة العالمية، وحيــث أصــبحت التحسينات التقنية (وهي من أسباب نجاح العولمة) تضع صادرات الــبلدان الفقيرة في وضع غير مناسب للسوق العالمية، وخاصة من خلال إنتاج المواد الاصطناعية المخلقة وغيرها من البدائل.

وبوجــه عــام، أدت العولمة وبرامج التكيف الهيكلي إلي تعميق الهوة بين البلدان المختلفة وداخل البلد الواحد، حيث وقع العبء الأكبر لهذه العمليات علي عاتق الفقراء، إذ تميل العولمة إلي تحقيق مكاسب كبري للأقوياء علي حساب الفقراء، بينما تزيد من عجــز الفقــراء عن التأثير في شئون العالم. وتنبثق الدعوة لتعزيز السوق العالمية من افــتراض خاطــيء بالمساواة بين المتنافسين فيها، غير أن الواقع يجزم بوجود علاقة غــير متكافــئة بين الأطراف المتنافسة، وأن السوق العالمية لا تعمل بحرية فالتجارة

الحـــرة ليست حرة حقًا، كما أن عملية تحرير التجارة لا تعني أوتوماتيكيًا أن النفاذ إلي الســـوق العالمـــية سيصبح أسهل. إذ إن هناك قواعد تحكم التجارة، إلي جانب معايير الســـلامة والصحة والجودة والبيئة التي تحدد إمكانية النفاذ إلي الأسواق العالمية. كما تســـيطر علي السوق العالمية بضع من الشركات العملاقة عابرة القوميات، وهي التي تتحكم في أسعار معظم السلع الأولية التي تمثل أغلب صادرات البلدان النامية.

إن الـــبلدان الفقيرة ـــ وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء ـــ لديها القليل جدًا من إمكانـــيات النفاذ إلي السوق العالمية. وتشكل السلع الأولية حوالي ٨٠% من صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، أما حصتها في التجارة العالمية فحوالي واحد في المائة فقـــط (Adepoju 1996: 11 - 12) أضف إلي ذلك أن النمط السائد في هذه البلدان مـــن مشـــروعات متوســـطة وصغيرة ومتناهية في الصغر لا يمكنها الوفاء بالشروط الصعبة لمعايير الصحة والجودة التي تتطلبها السوق العالمية، ومن ثم فهي عاجزة عن المشـــاركة المؤثرة في السوق العالمية. ولا توجد أي ضمانات للزعم القائل بأن اللبرلة والخصخصة تعدان خطوة نحو المنافسة في الأسواق. وفي هذا الصدد يقول "واتكنز" إن "صندوق النقد والبنك الدوليين قد ضغطا بحزم من أجل إلغاء القيود علي الأسواق، باعتـــبار ذلـــك هـــو الحل للفقر. وهي مقاربة تتجاهل الواقع الفعلي في السوق، إذ إن البشـــر يدخلون السوق كمشاركين غير متساوين، ويخرجون منها بنتائج أعمال تعكس واقع اللامساواة هذا" (Watkins 1995: 73) .

وفـــي سياق دفاع البنك الدولي عن برامج التكيف الهيكلي ورد الزعم بأن "اللبرلة سوف تلعب علي الأرجح دورًا ملموسًا في تقليص الفقر، وذلك من خلال مساهمتها في اطـــراد النمو علي الأمد الطويل" (WB 1997:2) حتي أنه في عام ١٩٩٧ ظل البنك علي زعمه "بأن خسائر المخرجات التي يقاسيها الاقتصاد – نتيجة للتكاليف الاجتماعية للتكيف ـــ من المتوقع أن تكون مؤقتة، وهناك شواهد عملية علي اتجاهها نحو التدني، وخاصة بالنسبة إلي الفوائد المحققة" (WB 1997:2). هذا بينما أكدت دراسات ميدانية كثـــيرة أن سياســـات التثبيـــت والتكيف قد أسهمت عمليا في إعاقة النشاط الاقتصادي وتـــراجع الـــنمو. وهناك توثيق جيد الآن لفشل التكيف الهيكلي في حفز النمو وتحقيق التنمـــية المســـتدامة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلي ما سبق أفضت بـــرامج التكيف إلي تحطيم ما تبقي من آفاق وإمكانيات اشتراك هذه البلدان في السوق العالمـــية. هـــذا وقد أكدت وزراء الخارجية الدنماركية مثلاً في تقرير لها أن "برامج التكـــيف الهيكلي لم تؤد إلي حدوث تحسينات هامة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في

أي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" (Danish Ministry of Foreign Affairs 1995) وأكثر من هذا قال التقرير إنه حتي في حالات حدوث نمو في الدخل القومي فإن هذا لم يفض آليا إلي تحسين أحوال الفقراء، وذلك بسبب عدم عدالة توزيع الدخل. أما البنك الدولي فيفضل الإصرار علي تأكيد أن التكيف "قد ساعد الفقراء، انطلاقا من الروابط القوية بين النمو وتقليص الفقر في أي مكان في العالم" (WB 1994: 37,163).

إن النموذج الكلي لبرامج التكيف الهيكلي قد بني علي مقاربة ضيقة الأفق ومعادية لتدخل الدولة، وحيث تستهدف بشكل خاص تقليص النفقات الاجتماعية للدولة. فهي تركز علي رفع الدعم عن المواد الغذائية، وإنهاء السيطرة علي الأسعار، وتقليل النفقات العامة إجمالا، وتقليص جهاز الخدمات المدنية من خلال برامج للتقاعد المبكر، وتثبيت الأجور، وأخيرا إدخال رسوم الاستخدام واسترداد التكاليف. وهكذا فإن برامج التكيف الهيكلي تستهدف التدمير العمدي للسياسات الاجتماعية للحكومات. وقد أوضحت دراسات كثيرة أن إدخال الأبعاد الاجتماعية فى برامج التكيف قد جاء متأخرا وبشكل ثانوي، كما لم يؤد إلي تحقيق الكثير فيما يتعلق بتقليص الفقر.

ويحاول هذا الفصل تحليل تجربة زيمبابوي مع برامج التكيف الهيكلي في سياق العولمة، وبالأخص الأثر الاجتماعي للتكيف علي الفقراء. ونزعم هنا أن اقتصاد زيمبابوي قد أدي أداء بالغ السوء في ظل برنامج الإصلاح، حيث تم تقويض كل من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في الفترة السابقة علي الإصلاح، كما زادت أحوال الفقراء سوءا. ففي رأينا أن التكاليف الاجتماعية للتكيف قد نشأت أساسا من الأداء السيء للاقتصاد أثناء فترة الإصلاح. كما نري أن التكيف الهيكلي قد أفضى في حالة زيمبابوي إلي تقويض إمكانيات التقدم علي طريق النمو الاقتصادي والتنمية، كما دمر القاعدة الصناعية للبلاد، ومن ثم خرب جهود البلاد للاضطلاع بدور ذي مغزي في عملية العولمة. وبدون صد هذا الاتجاه ستكون زيمبابوي مرشحة لمزيد من التهميش في إطار الاقتصاد العالمي المعولم.

٢ -خلفية

حصلت زيمبابوي علي استقلالها عام ١٩٨٠ وسط أجواء مشحونة بالأمل بعد حرب تحرير قاسية ومدمرة. وواجهت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيسي "روبرت موجابي" خليطا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحكومة

الاســتيطانية. وقد اضطلعت وثائق مثل "النمو والمساواة" (١٩٨١) و"الخطة الانتقالية للتنمية الوطنية" (١٩٨٣) و "الخطة الخمسية الأولي للتنمية الوطنية" (١٩٨٦) بتوضيح الاســتراتيجيات التنموية للحكومة الجديدة، والتي انعكست فيها إلي حد بعيد المشكلات الموروثة، وآمال الشعب في علاج حاسم للمظالم الاستعمارية. ومن هنا كانت الجهود المبذولة لإعادة توزيع الموارد والدخل.

وحققــت الحكومة نجاحًا نسبيًا في توفير الوظائف وزيادة الدخول والحصول علي مخــتلف الخدمات أمام الأغلبية السوداء من شعب زيمبابوي. وقد زادت فرص العمل أساسًــا مــن خلال توسيع جهاز الخدمة المدنية، كما أدي وضع حد أدني للأجور إلي تحسين القدرة الشرائية ومستويات معيشة الأغلبية. وتحققت نجاحات مؤثرة في قطاعي الصحــة والتعلــيم، ففي عام ١٩٩٠ سجلت زيادة في عدد المدارس الابتدائية والثانوية قدرهــا ٨٠% من عددها عام ١٩٨٠. كما صاحب هذا التوسع نمو سريع في معدلات إعــداد المدرســين وحملة قوية للقضاء علي أمية البالغين. وأيضًا سجل نمو ظاهر في التعلــيم المهنــي. وهي الإنجازات التي اعترفت بها اليونسكو حيث ورد في تقرير لها عــام ١٩٨٧ أن "التقدم الذي حدث مؤخرًا.. في المنظومة التعليمية في زيمبابوي التي اتصــفت بالثورية والطموح، لم يكن نتيجة قصيره العمر للفورة المصاحبة للاستقلال، وإنمــا لأنها منظومة مبنية حقًا علي المبادىء الحديثة والمستنيرة للتعليم مع الأخذ في الاعتــبار الظــروف والإمكانيات والعوائق الخاصة بهذا البلد" (UNESCO 1987). وبالمثل اعترفت اليونسيف بالإنجازات التي حققتها زيمبابوي. حين قالت إن "زيمبابوي قد أثبتت ــ من خلال الالتزام السياسي القوي واشتراك المجتمع ــ أنه من الممكن لبلد نام جعل التعليم الأساسي متاحًا لأغلبية أطفاله" (UNICEF 1994: 58).

أمــا في قطاع الصحة فقد كان أداء زيمبابوي مؤثرًا تمامًا، مما دعا البنك الدولي إلــي التعلــيق علــي هذا بقوله: "كانت إنجازات زيمبابوي في مجال الصحة في عقد الثمانيــنات مؤثرة للغاية، حيث تضاعفت نسبة الأطفال الذين تم تطعيمهم تطعيمًا كاملاً ثــلاث مرات تقريبًا، من ٢٥% عام١٩٨٠ إلي ٦٧% عام ١٩٩٢، كما ارتفعت نسبة النســاء المــتزوجات في سن الخصوبة اللاتي يستخدمن أساليب حديثة لمنع الحمل من ١٤% إلي ٣٦% خلال الفترة ذاتها، أما متوسط العمر المتوقع فقد ارتفع من ٥٥ سنة إلي ٥٩ سنة، بينما انخفضت وفيات الأطفال من ٨٢ إلي ٧١ في الألف، كما انخفضت وفــيات الأمهات أثناء الولادة إلي ٩٠ من كل مائة ألف. وهي جميعًا مؤشرات أفضل بكثير من المعدلات التي تسجل في أفريقيا جنوب الصحراء" (WB 1992: X).

وقــد كان إنجازًا كبيرًا علي جميع المستويات أن يتم تصحيح أوجه عدم المساواة فـــي الماضي وتوسيع الخدمات الصحية مع زيادة قدرة الأغلبية علي الحصول عليها. وهـــي الحقــيقة التـــي اعتد بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حينما ذكر: "أن تجربة زيمــبابوي توضـــح زيـــادة معدل الإنفاق علي الجانب الإنساني. فقد نتج عن التزام الحكومـــة بأولويـــته أن أصـــبح نصيب الفرد من النفقات الإنسانية أكبر من نظيره في بلـــدان أكـــثر غنـــي، وهـــو ما تجلي في إنجازات مؤثرة لهذا البلد فيما يتعلق بالأمية ووفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع" (UNDP 1994).

بـــيد أن النجاحات المشهودة في توفير خدمات الصحة والتعليم قد تم إنجازها في بيـــئة اقتصادية تتسم بالنمو الاقتصادي البطيء وانخفاض عائدات الصادرات وانكماش الاســـتثمار والإدارة السيئة واستمرار التشوهات الموروثة، ومما زاد الوضع سوءًا تلك الـــرطانة الاشتراكية المتطرفة التي حالت دون قدوم أو ظهور مستثمرين جدد. وهكذا فـــإن سياســـات إعـــادة الـــتوزيع الشـــعبوية كانت تطبق في سياق أقرب إلي الركود الاقتصادي، مما خلق أزمة اجتماعية اقتصادية كان من المستحيل تحاشي وقوعها.

لقد مر الاقتصاد بمراحل مختلفة من الفورات والأزمات، حيث حقق معدلات نمو مـــرتفعة تراوحت بين ١٠,٧% و ٩,٧% عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ علي التوالي، ثم تبع هذا ركود شديد عندما حقق كمعدلات سلبية عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وصلت إلي ــ ٢ % و ــ ٣,٦% علـــي التوالي، ثم شهد الاقتصاد قدرًا من التعافي البسيط عام ١٩٨٤ لـــيدخل مرة أخري مرحلة نمو سلبي عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، وبعد ذلك جاءت مرحلة أخري من المعافاة عامي١٩٨٨ و ١٩٨٩ (Government of Zimbabwe 1980 - 1987).

وقـــد أضيرت القدرة الإنتاجية للاقتصاد من جراء تلك التقلبات الاقتصادية ، إلي جانب الهبوط في الاقتصاد العالمي وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعاقب سلسلة مـــن المواسم الزراعية السيئة. وهكذا لم يعد ممكنا الوفاء بمتطلبات الإنفاق الاجتماعي إلا خارج قدرة الاقتصاد، مما أدي إلي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة من ٨% عام ١٩٨١ إلـــي ١٢% عام ١٩٨٤. وأصبح واضحًا عجز الاقتصاد عن تحقيق زيادة في الدخـــل وخلـــق فـــرص للعمـــل، بينما كان السكان يتزايدون بمعدلات أسرع من نمو الاقتصـــاد. وقـــد اعترفت الحكومة بذلك حينما صرحت عام ١٩٨٦ بأن "عدم التوازن بيـــن الإنتاج المادي والإنتاج غير المادي سوف يؤدي ــ إن استمر ــ إلي آثار ضارة بـــنمو الاقتصاد علي المدي البعيد وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكن الاستمرار في

توســيع الخدمــات الاجتماعــية علي الأمد المتوسط إلا إذا تحقق توسع كلي للاقتصاد بمعــدلات أكــبر بكثــير مــن تلك التي تحققت خلال فترة السنوات الخمس أو الست الأخيرة" (Government of Zimbabwe 1985: 22).

هــناك أيضــًا عوامل أخري أسهمت في الأداء الاقتصادي السيىء، مثل ارتفاع أســعار النفط، وعدم الاستقرار الذي صاحب حملات حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والــتى دمــرت بنيتها التحتية وأعاقت الإنتاج، ورفعت النفقات المخصصة للدفاع في ميزانــية الدولة. أما الحرب الأهلية في موزمبيق، والتي تورطت فيها زيمبابوي بقوة دفاعًــا عــن ممــراتها الآمنة إلي البحر، فقد أسهمت أيضًا في التهام الموارد وإعاقة النشــاط الاقتصادي (Mlambo 1991 , Hanlon 1986). وكأن كل هذه المشاكل لم تكــن كافــية، فقــد شهدت زيمبابوي حربها الأهلية الخاصة في "ماتبيلي لاند"، والتي تكفلت بتدمير صورة البلاد في أعين المستثمرين المحتملين. واجتمعت كل تلك العوامل لدفع الاقتصاد نحو الركود في منتصف الثمانينيات، وهو ما مهد المسرح لطلب العون من صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

٣ ــ اقتصاد زيمبابوي تحت الإصلاح

حصــلت زيمبابوي فور استقلالها عام ١٩٨٠ علي عضوية البنك وصندوق النقد الدوليــين، وفــي وقــت كانــت الــبلد في وضع تحسد عليه بسبب "انخفاض معدلات الاســتدانة" فــيها بالنســبة للمســتويات الموجودة في البلدان الأخري الفقيرة ووقعت زيمــبابوي اتفاقــية مــع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٣ ولكنها لم تدم طويلا، حيث تدهــورت العلاقة بين الطرفين عام ١٩٨٤ بسبب رفض حكومة زيمبابوي الانصياع لبعض إجراءات التثبيت غير المقبولة مثل خفض قيمة العملة الوطنية والتحرير الكامل لــتداول العمــلات الأجنبــية وخفــض الدعــم المقــرر للسلع والخدمات الاجتماعية (Kadhani 1986: 112 - 113). وبــدءًا مــن عــام ١٩٨٦ بــدأ البنك الدولي في محاولات إغراء حكومة زيمبابوي بالالتزام بتحرير التجارة، والاهتمام بتشجيع القطاع الخاص ورفع القيود الثقيلة علي حركته ــ خاصة في قطاع الصناعات التحويلية ــ ، وتقلــيل الإنفــاق الاجتماعي. وزعم البنك أن ما يحتاجه اقتصاد زيمبابوي هو إطلاق قــوي الســوق وإزاحة العراقيل من طريق رأس المال، وبدأت جولات من التفاوض انتهــت عام ١٩٩٠ إلي اعتماد إصلاحات اقتصادية برعاية البنك والصندوق الدوليين تحــت مســمي "برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي" ESAP. وبدأت عملية الإصلاح

بصـــورة معتدلة من تحرير التجارة، ثم تبع ذلك تطبيق الحزمة المتكاملة من سياسات التكـيف الهيكلي، وهو ما تضمنته وثيقة حكومية تحت عنوان "زيمبابوي: إطار عمل للإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ ــ ١٩٩٥)".

كـان الهـدف الأساسي من برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي هو تحقيق مستوي مـرتفع مـن النمو الاقتصادي يسمح بتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، وخاصـة وسـط الجماعـات الأكـثر فقرًا. وقد انطلق هذا البرنامج من الاستراتيجية الرئيسية للبنك والمتمثلة في "تصحيح الأسعار" من أجل تشجيع النمو وتقليل الفقر. وقد جمعـت حـزمة السياسـات الجديـدة بين سياسات للتثبيت وإنهاء القيود علي مستوي الاقتصاد الوطني وتراجع البعد الاجتماعي.. ومن أهمها:

-خفـض عجز ميزانية الحكومة المركزية من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي إلي ٥% مع مقدم السنة المالية ١٩٩٤/ ١٩٩٥.

-إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي بهدف تقوية إدارة النقد.

-توفير الائتمان بهدف تقوية إدارة النقد.

-توفير الائتمان بهدف خفض الضغوط التضخمية وتحرير القطاع المالي.

-إصلاح جهاز الخدمة المدنية، وخفض العاملين فيه بنسبة ٢٥% ومن ثم تخفيض عبء الأجور الحكومية.

-إصـلاح المشروعات العامة وإنهاء العبء الكبير لمخصصات الدعم الاجتماعي والواقع علي ميزانية الدولة.

-إنهـاء القيود المحلية وتشجيع الاستثمار، أي تحرير الاستثمار وإنهاء التحكم في الأسعار.

-حماية الجماعات الفقيرة والمنكشفة من خلال بعض الأبعاد الاجتماعية المتضمنة في برنامج التكيف (Government of Zimbabwe 1990: 1 - 3).

غـير أن أداء الاقتصاد الزيمبابوي في ظل برنامج التكيف جاء شديد السوء، وهو ما يرجع إلي مجموعة من العوامل. من بينها الضعف الكامن في حزمة السياسات التي يعتمدها البنك والصندوق الدوليان، والتشوهات الموروثة في اقتصاد زيمبابوي، وتأخر البـنك وصـندوق النقد الدوليين في الوفاء بالتزاماتهما المالية لتطبيق برنامج التكيف، والـدور الـذي لعبـته العوامل الخارجية. وكان من الحتمي نشوء مشكلات اقتصادية واجتماعـية خطـيرة مـن جـراء إنهاء الضوابط المحلية وإلغاء التحكم في الأسعار وعملـيات تسريح العاملين. فقد أدي إنهاء التحكم في سعر صرف العملة الوطنية إلي

ارتفـــاع معـــدلات الفـــائدة، والذي أدي بدوره إلي عدم تشجيع الاستثمار. أما قطاع الصـــناعة التحويلية الذي علق عليه أمل أن يصبح القطاع القائد للنمو فقد دخل عمليًا فـــي مـــرحلة تفكـــيك الصناعة، إذ انخفضت القيمة المضافة التي يسهم بها في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٥% عام ١٩٩٠ إلي ١٧,١ عام ١٩٩٦. وانخفضت الأجور الحقيقـــية فـــي هذا القطاع بنسبة تزيد عن الثلث خلال الفترة نفسها، كما تم فقدان ١٢ ألـــف فرصة عمل أي بنسبة ٦% من إجمالي الوظائف. وكان السبب الرئيسي في هذا هـــو ارتفاع معدلات الفائدة وخفض قيمة الدولار الزيمبابوي. وأخذت معظم الشركات ــ وخاصـــة فـــي قطاعـــي النسيج والملابس ــ تعاني منذ عام ١٩٩٢ من مشكلات ائتمانـــية. وبـــدءًا من عام ١٩٩٣ أصبح إفلاس الشركات من الأمور اليومية المعتادة، إلـــي جانـــب ضـــياع فرص العمل. فمثلاً أخبر في أكتوبر ١٩٩٤ أن ٨٧ شركة من إجمالـــي ٢٨٠ شركة في قطاع شركات النسيج قد أغلقت أبوابها بدءًا من عام ١٩٩٠، بيـــنما تـــم إغـــلاق ٦٠ شركة في قطاع الملابس خلال الفترة من ١٩٩٢ إلي ١٩٩٤ (Government of Zimbabwe 1991 - 1996, Reserve Bank 1995).

ونجـــم عن تحرير التجارة عدد من الآثار السلبية. فقد أدي أولا إلي نزيف النقد الأجنبـــي نظـــرًا لاندفاع المستوردين نحو استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية. وقد نشأ هـــذا الطلب المتزايد علي النقد الأجنبي قبل أن يتمكن الاقتصاد من تطوير قدرته علي اكتســـاب الـــنقد الأجنبـــي من خلال زيادة الصادرات، ومن ثم فقد نشأت مشكلة خلل مـــيزان المدفوعات. ثانيا، أدي تحرير التجارة إلي زيادة الواردات دون زيادة مصاحبة فـــي الصـــادرات، فبينما ارتفعت الصادرات بنسبة ٥% خلال السنوات الخمس الأولي من الإصلاح، زادت الواردات أكثر من الضعف، ونتيجة لذلك تحول الفائض التجاري وقدره ٢٠٣ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٩ إلي عجز قدره ٣٨٩ مليونًا عام ١٩٩٠ ثـــم ٥٦٠ ملـــيونًا عام ١٩٩١. وخلال فترة تطبيق برنامج التكيف ارتفعت الصادرات بمعـــدل سنوي ٦% بينما ارتفعت الواردات بمعدل ١١%. (Gibbon 1995). ثالثًا، نـــتج عـــن تدفق الواردات الرخيصة إلي البلاد قبل أن يتمكن المنتجون المحليون من تجديـــد جهـــازهم الإنتاجي وإعداده للمنافسة، أن تراجعت القدرة الإنتاجية والتصديرية للإنتاج المحلي وتزايد إفلاس الشركات وفقدان فرص العمل. وهكذا فقد أدي الفشل في زيـــادة حجم وقيمة الصادرات إلي تقليص مشاركة البلاد في السوق العالمية وتقويض سياسة اللبرلة أو التحرير نفسها والتي تعتبر صلب برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي.

ولـــم يتحقق الهدف المخطط له بتخفيض العجز الحكومي إلي نسبة ٥% مع نهاية

السنة المالية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، حيث بلغ العجز ١٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان من المتصور تحقيق هذا الخفض من خلال تقليل عدد العاملين في جهاز الخدمة المدنـية، وإنهـاء أو تقليص دعم السلع والخدمات الاجتماعية، والإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع العام. غير أن تخفيضات الإنفاق الحكومي، وإنهاء التحكم في الأسعار والـنقد الأجنبـي، والـتخلص من الدعم، تركت أثرًا سلبيًا علي الفقراء. فقد نتج عن تحريـر التعامل في النقد الأجنبي الاندفاع في استيراد السلع تامة الصنع ـ والكمالية أساسًـا ـ والتـي يستهلكها الأغنياء، بينما أصبح من العسير علي المنتجين المحليين الحصـول علـي المدخلات المستوردة الضرورية لإنتاجهم، الأمر الذي أضر بقدرتهم علـي الاستمرار وخلق فرص العمل. والأكثر أهمية هو أن إنهاء الضوابط في سوق العمل قد أضعف القوه التفاوضية للعمال في مواجهة عمليات التسريح، وفي الحقيقة أن التعاقد الإجباري المبكر قد أصبح مشكلة اجتماعية في حد ذاته.

أخـيرًا، أدي عـدم وفاء المانحين بتقديم الأرصدة الكافية لدعم التكيف في الوقت المناسـب إلـي إجـبار الحكومة علي الإغراق في الاستدانة من السوق المحلية ورفع معـدلات الفـائدة، ومن ثم التضخم. وقد اعترف محافظ بنك الاحتياطي في أبريل عام ١٩٩٤ بأن الديون المرتبطة بالإصلاح قد جعلت من زيمبابوي واحدة من الدول الأكثر استدانة فـي أفريقـيا، حيـث أصـبح الديـن يمـثل ٢١٧% من عوائد الصادرات (Economic Intelligence Unit 1994: 11). ورغـم خفـض قـيمة دولار زيمبابوي فإن هذا لم يعط النتائج المتوقعة في مجال التصدير. وبدلاً من ذلك أدي إلي زيـادة تكلفة السلع المستوردة؛ وخاصة السلع الرأسمالية والوسيطة، وكذلك زيادة تكلفة الـسـلع المنـتجة محلـيًا. كما أدي المعدل المرتفع للتضخم إلي تقليل القدرة التنافسية للصادرات.

ويتجلـي الأداء السـيئ للاقتصـاد من خلال بعض الإحصاءات المختارة لهذه الفـترة. فخلال السنوات الخمس (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) كان متوسط معدل النمو السنوي للـناتج المحلي الإجمالي حوالي ١% بينما كان المستهدف هو معدل ٥%، وارتفع دين الحكومـة المركـزية من ١١,٣ بمليون دولار زيمبابوي عام ١٩٩٠ إلي ٤١,٣ بليونًا عـام ١٩٩٥ وحيث مثلت مدفوعات فوائد الديون ٢٢% من إجمالي ميزانية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. والأخطر من هذا أن نسبة الإنفاق العام إلي إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت مـن ٤٣% عـام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إلـي ٤١% عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. ونتيجة لهذا انخفـض الإنفـاق علي الصحة من ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي إلي ٢,١% في

نفس الفترة. كما انخفض مجموع الإنفاق علي الصحة والتعليم من ٧,٤% إلي ٥,٤%. فتراجعت حصة الإنفاق علي التعليم من الميزانية الكلية بنسبة ٣٠%، بينما انخفض حصة الصحة من ١٨% إلي ١٥%(Government of Zimbabwe 1996).

لقد فشل برنامج التكيف في القيام بمهمتة الرئيسية، وهي زيادة النمو وتقليل الفقر. ففي عام ١٩٩٥ اعترفت الحكومة بأن "الفقر الذي يمثل العدو النهائي والأكبر للشعب لا يزال يضرب الكثيرين جدًا من أبناء زيمبابوي الذين لا يملكون الموارد ولا الفرص اللازمة لبناء حياة أفضل لهم ولأطفالهم" (Government of Zimbabwe 1996). إذ تدهورت مستويات المعيشة بشكل حاد من جراء الأداء السيىء للاقتصاد الكلي، وفقد الآلاف وظائفهم، وتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٢٢٤٧ دولار زيمبابوي عام ١٩٩١ إلي ١٩٢٥ دولار زيمبابوي عام ١٩٩٦. وقد كشفت دراسة أجريت عام ١٩٩٣ في ضاحية "كمبوزوما" كثيفة السكان كيف اضطرت الأسر إلي إجراء خفض حاد في مشترياتها من الطعام بسبب التخلف الشديد لمستويات الأجور عن الارتفاع الكبير في تكلفة المعيشة. كذلك بينت دراستان أجريتا في ضاحية "تافارا" و "زيفارسيكو" كثيفتي السكان، أن متوسط دخل الأسر المعيشية كان أقل بكثير من خط الفقر الحضري الوطني المحدد في ١٥١١,٧٧ دولار زيمبابوي (Balleis 1992, Matshalaga 1993). كما انخفضت بشكل مؤثر إمكانيات الحصول علي خدمات الصحة والتعليم والإسكان والغذاء. فيقول مؤتمر نقابات عمال زيمبابوي عام ١٩٩٦ أن العمال – في المتوسط – قد أصبحوا أكثر فقرًا بنسبة ٣٨% عن عام ١٩٨٠ و٤٠% عن عام ١٩٩٠. وقد كان أكثر المتضررين من حيث مستويات المعيشة هم العمال في جهاز الخدمة المدنية حيث كان مستواهم المعيشي (ــ ٦٥%) من مستويات ١٩٨٠، وعمال المنازل (ــ ٦٢%) وعمال البناء (ــ ٥٦%)، والمدرسون (ــ ٥٠%) وعمال المناجم (ــ ٢٠%)، والعاملون في الصناعات التحويلية (ــ ١٩%) (ZCTU 1996: 14) وقد كان التضخم ومعدلات الفائدة المرتفعة بمثابة العاملين الرئيسيين اللذين أضرا بالنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

لقد تأخر كثيرًا إجراء الإصلاحات علي كل من جهاز الخدمة العامة والقطاع العام، ولهذا فإن تنفيذها لم يكن يسيرًا في الممارسة. فلم يتحقق الهدف الخاص بتقاعد ٢٥% من إجمالي العاملين في جهاز الخدمة المدنية، ولم تبدأ خصخصة المشروعات العامة حتي منتصف ١٩٩٤ وحيث تمت تتجرة ثلاثة مشروعات فقط كمقدمة للخصخصة الكاملة. وفي الوقت نفسه واصل العجز في التزايد في مشروعات القطاع

العام، مما اضطر الحكومة إلي اللجوء إلي مزيد من الاستدانة من السوق النقدية المحلية لتمويل هذا العجز. أما المجالات الوحيدة التي حقق الإصلاح تقدمًا فيها فهي تحرير التجارة والتنظيمات المحلية والسياسة النقدية والقطاع المالي. وكما أوضحنا سلفًا، ثبت خطأ تنبؤات البنك الدولي، حيث أدي الاقتصاد أداء سيئًا في ظل برنامج التكيف، كما تم الافتئات علي المكاسب الاجتماعية التي تحققت في الثمانينيات.

وبعد النتائج البائسة لبرنامج التكيف، جاءت المرحلة الثانية من الإصلاح ممثلة في "برنامج زيمبابوي للتحول الاقتصادي والاجتماعي"، والذي صمم أساسًا لمواجهة المهام التي فشل في تحقيقها برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي، وخاصة مشكلة الفقر. وقد تبين من دراسة ميدانية لتقدير الفقر أجريت عام ١٩٩٥ أن ٦٢% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وحيث يمثل الفقراء ٧٢% من سكان الريف و ٤٦% من سكان الحضر (Government of Zimbabwe 1995). وقد وضع برنامج التحول من ضمن أهدافه تحقيق معدلات كافية ومستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتقليص الفقر وبناء الأسس التي تمكن مواطنى زيمبابوي من "الحصول علي حياة أفضل لهم ولأطفالهم" (Government of Zimbabwe 1996). وهكذا فإن الهدف الرئيسي لبرنامج التحول كان هو نفسه الذي عبرت عنه سياسة "النمو والمساواة" عام ١٩٨١ والتي حاولت تحقيق "معدل نمو عال ومستدام وتنمية سريعة من أجل رفع الدخول ومستويات المعيشة"، وكذلك "توسيع الأنشطة الإنتاجية لخلق فرص العمل لفلاحي الريف وعمال الحضر" (Government of Zimbabwe 1981).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف طمح برنامج التحول في تحقيق معدل نمو قدره ٦% سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق ٤٢ ألف فرصة عمل جديده سنويًا في القطاع الرسمي، وزيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي إلي ٣,٤% سنويًا، ومن الاستهلاك إلي ٤,٤% سنويًا. وتطلب تحقيق هذه الأهداف خفض عجز الموازنة العامة ليصبح ٥% من إجمالي الناتج المحلي بدلاً من ١٠% وخفض معدل التضخم إلي أقل من ١٠%، وزيادة الادخار والاستثمار، وتنمية الصادرات بنسبة ٩% في السنة (Government of Zimbabwe 1995). فقد كان من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي إلي توفير فرص العمل. وقد قالت وثيقة برنامج التحول وبوضوح أنه "لا يمكن النجاح في تحسين الشروط الاجتماعية والاقتصادية لشعب زيمبابوي بدون حدوث توسع سريع في فرص التوظيف" (ibid). ولا شك أن هدف خلق ٤٢ ألف فرصة عمل لا يتسق مع حقيقة أن فرص العمل الجديدة عام ١٩٩٥ بلغت ٣٤١٠٠

وظــيفة، و ٣٢٦٠٠ وظــيفة عــام ١٩٩٦، ومـــع هـــذا يجب النظر إلي هذه الأرقام المتواضـــعة في سياق حقيقة أن ما يزيد علي ثلاثمائة ألف من الخريجين والمتسربين مـــن التعلــيم ينضـــمون إلي سوق العمل سنويًا، وكذلك في سياق المعدلات المرتفعة لحالات إفلاس الشركات وكذلك فقدان الوظائف في فترة برنامج التكيف.

لقد ظل برنامج التكيف يحاول عبثًا تحقيق أهدافه لمدة خمس سنوات، حتي كشف النقاب رسميًا عن برنامج التحول في مطلع عام ١٩٩٨ والذي وضع الأمل في تحقيق أهدافــه خــلال ثلاث سنوات (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٠). وحينما اقترب البرنامج من نهايته اتضـــح بجـــلاء أن الاقتصاد لم يبرأ من الكوارث التي تسبب فيها برنامج التكيف كما أصبح الفقر متوطنًا. فمن الناحية الإحصائية كانت الصورة عام ٢٠٠٠ أسوأ مما كانت عليه إبان فترة برنامج التكيف. فلم يزد متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا بحوالي ١% مما كان عليه أثناء فترة برنامج التكيف (١٩٩١ ــ ١٩٩٥)، حيث سجل ٣,٩% عــام ١٩٩٦، صفر% عام ١٩٩٧، ١,٦% عام ١٩٩٨ كما كان المعدل المتوقع لعام ١٩٩٩ هـــو ١,٢%. وهـــو مـــا يمثل أقل كثيراً من معدل ٦% المذكور في برنامج الــتحول (١٩٩٨ ــ ٢٠٠٠). كمـــا زاد معدل التضخم، خاصة في الفترة منذ ديسمبر ١٩٩٨، حيــث بلـــغ ٤٤,٦%، ليصل إلي الذروة في أكتوبر ١٩٩٩ حيث وصل إلي ٧٠,٤%. وأخفقــت الحكومة في خفض نفقاتها، وداومت علي تمويلها بالاقتراض من الســـوق المحلـــية وطـــبع الـــنقود، فارتفع الدين العام المحلي إلي ٥٥،٨ بليون دولار زيمـــبابوي، أي ٩٨% من الناتج المحلي الإجمالي. ووصلت البطالة إلي حوالي ٦٠% مـــن قـــوة العمل، وتناقص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٣٥ دولار أمريكـــي عـــام ١٩٩٤ إلـــي ٤١٣ دولار أمريكي عام ١٩٩٩ (Government of Zimbabwe 1995 - 2000). والخلاصة أن الاقتصاد أصبح مأزومًا.

لهذا يمكن الاستنتاج مما سبق أن الإصلاحات الاقتصادية قد أخفقت إخفاقًا عظيمًا فـــي حفـــز النمو والتنمية في زيمبابوي، وصحب هذا الفشل تفاقم مشكلات اجتماعية كـــبري. ويؤكـــد فشـــل عمليات الإصلاح في زيمبابوي وغيرها الاستنتاج القائل بأن اقتصـــاد الســـوق والـــنمو الاقتصادي أساسيان، ولكنهما لايوفران الشروط الضرورية لتحقـــيق التنمية البشرية المستدامة ولا لتقليل الفقر. وفي ظل هذا السياق يصبح ممكنا تحلـــيل آفـــاق زيمبابوي في عصر العولمة واللبرلة، وخاصة فيما يتصل بقدرتها علي تذليل مشكلة الفقر.

٤- العولمة ومعضلة الأبعاد الاجتماعية في زيمبابوي

حينما أدخلت الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٩٠ تم التشديد علي موضوعين أساسيين هما النمو الاقتصادي وتقليص الفقر. كما كانت الحكومة علي دراية بالآثار السلبية للتكيف علي المجتمع، وبالأخص علي الفقراء، حيث أقرت الحكومة بأن "المشكلات الاجتماعية ـــ وخاصة وسط الفئات المنكشفة في المجتمع مثل الفقراء والعاطلين ـــ عادة ما تصاحب تطبيق برامج التكيف الهيكلي. فمع تحديد قوي السوق لمستويات الأسعار، لابد وأن يؤدي هذا علي المدي القريب إلي زيادة الأسعار لتصبح خارج إمكانيات الفقراء، وهو ما يمكن أن يؤدي إلي اضطرابات اجتماعية" (Government of Zimbabwe 1990). ومع هذا جري التأكيد علي الطابع الانتقالي لهذه التكاليف الاجتماعية، حيث وردت العبارة التالية المناقضة: "من المتوقع أن يؤدي برنامج التكيف في مجمله إلي تحسين الرفاه الاجتماعي. فستكون آثاره علي التوظيف إيجابية، كما أن الجماعات المحرومة منذ عهود طويلة سوف تحصل ـــ في الأمد الطويل ـــ علي فرص أكبر لتحسين مستويات دخولها ومعيشتها" (Government of Zimbabwe 1990).

وساد توقع أن الآثار السلبية الممكنة للتكيف سوف تنبع من تأثيره علي كل من التوظيف والتضخم وإدخال تدابير استرداد التكاليف في خدمات الصحة والتعليم. وكما رأينا في كل من برنامجي الإصلاح، انكمشت فرص التوظيف بسبب الأداء السيئ للاقتصاد، وارتفاع التضخم إلي مستويات منذرة، بينما تقلص بشكل حاد تمويل الدولة لخدمات الصحة والتعليم، وذلك في إطار الاندفاع نحو خفض نفقات الدولة لتقليل عجز الميزانية.

وقد نشأت التكاليف الاجتماعية للتكيف أساسا من الفشل في إنجاز أهداف الإصلاحات علي مستوي الاقتصاد الكلي. هـــذا وقد فشل كل من برنامجي التكيف (١٩٩١ ـــ ١٩٩٥) والتحول (١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٠) في تحقيق أهداف التثبيت الاقتصادي والنمو وتقليص الفقر. وقد أدي تدهور الاقتصاد إبان فترة الإصلاح إلي التأثير السلبي علي الإنفاق الحكومي، وبخاصة في القطاعات الاجتماعية، إلي جانب فقدان فرص العمل وارتفاع معدلات الفائدة والتضخم. وهو ما أضر جميعًا بدخول الأغلبية. ومع انهيار الدخول الفردية انخفض الطلب المحلي، الأمر الذي أضر بالانتاج والمنتجين المحليين.

وكان فقراء الحضر هم الأكثر تضررًا من الأعباء الاجتماعية للإصلاح، وذلك

نتيجة فقدان الوظائف، وانخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع أسعار السلع والاحتياجات الضرورية، وانكماش الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم، فضلا عن فرض رسوم جديدة علي الخدمات (UNDP 1994,1999). وقد أدي هذا كله إلي تآكل الكثير من مكتسبات التنمية الاجتماعية التي تحققت في الثمانينيات، وخاصة فيما يتعلق بإدخال رسوم الخدمات.

لقد احتوي كل من برنامجي الإصلاح المذكورين علي خطة للتخفيف من الأعباء الاجتماعية للتكيف الهيكلي. ففي إطار برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي وضعت الحكومة برنامجًا جانبيًا للأبعاد الاجتماعية للتكيف، وتم تمويله من صندوق الأبعاد الاجتماعية بهدف "حماية الجماعات المنكشفة والمجتمعات المحلية الفقيرة من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح". وقد تضمن برنامج الأبعاد الاجتماعية للتكيف مكونين، هما برنامج الرعاية الاجتماعية، وبرنامج التشغيل والتدريب. ونظرًا لأن برنامج الأبعاد الاجتماعية قد حصل علي تمويل ضعيف منذ البداية قدره ٢٠,٧ مليون دولار زيمبابوي، فقد عجز عن الوفاء بمهمة دفع الرسوم التعليمية والعلاجية للفئات الفقيرة والمنكشفة، وارتفعت ميزانية البرنامج إلي ١٥٠مليون دولار زيمبابوي في السنة المالية ٩٣ ــ ١٩٩٤ لكنها انخفضت في السنة التالية إلي ١٠٠ مليون دولار زيمبابوي، لتصل إلي ٥٠ مليون دولار زيمبابوي عام ٩٥ ــ ١٩٩٦. وكان الهدف من برنامج الرعاية الاجتماعية هو تعويض الفقراء عن الرسوم المدفوعة في مجالي التعليم والصحة، وعن إلغاء الدعم عن الأغذية. واستهدف هذا البرنامج دفع مقابل للإعفاءات من الرسوم المدرسية والتكاليف العلاجية للأسر المعيشية التي تقل مداخيلها عن ٤٠٠ دولار زيمبابوي في الشهر، ودفع منحة غذائية قدرها ٤ دولارات زيمبابوية شهريا للأسر المعيشية التي يقل مدخولها عن ٢٠٠ دولار زيمبابوي في الشهر. أما برنامج التشغيل والتدريب فقد وضع لتدريب ومساعدة العاملين المتقاعدين نتيجة تطبيق الإصلاحات، ولتزويدهم بمهارات جديدة قابلة للتسويق (Government of Zimbabwe 1990). ولكن المشكلة كانت – كما أوضحنا سابقًا ــ أن فرص العمل الجديدة لم تكن كافية حتي أمام الوافدين الجدد علي سوق العمل. ولذا كان من الطموح المبالغ فيه توقع أن يجد العمال المسرحون فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي بعد أن يعاد تدريبهم.

وبعد أن أدركت الحكومة مدي ضعف برنامج الأبعاد الاجتماعية، طرحت عام ١٩٩٤ "خطة العمل لتصفية الفقر"، وكان هدفها الرئيسي هو الحد من صور الفقر

والبطالة، وذلك من خلال تدخلات موجهة نحو الفقراء الذين يشكلون ٤٥% من السكان (Government of Zimbabwe 1995). وقد وضعت هذه الخطة لتط... الموارد البشرية، وتمكين السكان اقتصاديًا من خلال أساليب المشاركة في العمل، ... جانب استعادة استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق معدل نمو مرتفع.

غير أن الواقع قد كشف عن عدم قدرة كل شبكات الأمان الاجتماعي على العمل. ويرجع هذا بشكل أساسي إلي حقيقة النقص الفادح في الموارد المخصصة لها، إلى جانب سوء إدارتها. ومن ثم فهي لم تفد الفقراء عمليًا، حيث ازدادت أوضاعهم سوءً فإلي جانب نقص أعداد السكان الذي يعودون العيادات والمستشفيات حدث ارتفاع كبير في معدلات التسرب من المدارس. ففي عام ١٩٩٧ وحده تسرب من العملية التعليمية ٢٣٧ ألف تلميذ بسبب عدم القدرة علي سداد المصاريف المدرسية. وفي هذا الصدد يقول "لينوك": "علي النقيض من مزاعم البنك الدولي لم يستطع الإنفاق الاجتماعي في زيمبابوي حماية الفقراء من براثن التكيف.. فقد وقع العبء الأكبر للتكيف علي عاتق الفقراء، سواء من حيث تناقص الدخول الفعلية أو تراجع فرص النفاذ إلي خدمات الصحة والتعليم" (Lennock 1994).

إن تحرير التجارة وارتفاع معدلات التضخم والفائدة قد عملاً معًا لصالح الأغنياء الذين يمكنهم الحصول علي الكماليات المستوردة، ناهيك عن المنتجات المحلية. فيقدر أن شريحة الـ ١٠% العليا من السكان تستهلك ٣٤% من كل السلع والخدمات بينم شريحة الـ ١٠% الدنيا تستهلك ٣% فقط (UNDP 1999: 12 - 14). وهـ انعكاس واضح للتفاوت الاجتماعي المتنامي، وقد دعا هذا أحد المعلقين إلي القول بأنه ".. بمراجعة الأدبيات الكثيرة التي كتبت حول برنامج التكيف الهيكلي الاقتصادي والجدل المثار حول آثاره علي الجماعات المختلفة، ينشأ شعور بأن هذا البرنامج قد تسبب حتي اليوم في آلام كثيرة، ولم ينتج إلا مكاسب قليلة" (Mhone 1995: 108).

٥ -ختام

يعد من المفاهيم الرئيسية في العولمة والليبرلة: زيادة وتحسين القدرة الإنتاجية والتوزيعية بالاستفادة من الفرص المتوفرة في السوق العالمية. وقد بينت هذه الدراسة عن زيمبابوي أن الفقراء بدلا من أن يقطفوا ثمار العولمة أصبحوا ضحاياها الأول. كما أوضحت الدراسة فشل استراتيجية التكيف الهيكلي في تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وأنها علي العكس من هذا قد دمرت فرص تحقيق مشاركة كاملة في

المـــنظومة العالمية للتوزيع، ومن ثم تفاقم مشكلة عدم توازن ميزان المدفوعات. وفي الوقــت نفســه أدي ذلك الفشل إلي خلق مشكلات اجتماعية كبيرة مثل تناقص فرص العمــل وتدهــور دخــول ومستوي معيشة ونفاذ الفقراء إلي خدمات الصحة والتعليم، وخاصــة وســط القطاعــات الأكــثر فقرًا في المجتمع. وهو ما يؤكد الاستنتاج الذي توصــلت إلــيه منظمة "أوكسفام" بأن "الممارسة تكشف أن أعباء التكيف مازالت ملقاة علــي عــاتق القطاعات الأكثر انكشافًا في المجتمع. وأكثر من ذلك، هناك القليل من الشــواهد علــي صــحة الادعاء بأن سياسات التكيف تخلق الإطار اللازم لتحقيق نمو مــتوازن وتقلــيص الفقر. فقد أثبتت تجارب بلدان كثيرة أن تلك السياسات قد أدت إلي العكس تمامًا" (Watkins 1995: 108).

وفــي ضــوء كل ما سبق تتضح الحاجة إلي مراجعة كل جدول أعمال الليبرالية الجديــدة، وبــالذات بــرنامج التكيف الهيكلي الذي يزعم تحقيق التوازن علي مستوي الاقتصــاد الكلي مع "إنهاء دور الدولة". ويتضح من دراسة تجربة زيمبابوي استحالة تحقــيق الــتوازن علي مستوي الاقتصاد الكلي دون تجديد القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وإنهــاء التضــخم وإفقار الأغلبية، ولا يمكن للسوق والقطاع الخاص أن يضمنا عدالة توزيــع الموارد والدخول، كما أنهما لا يكترثان بتوفير خدمات اجتماعية رخيصة في مجــالات الصحة والتعليم والإسكان..إلخ. وهكذا يجب ترك المجال مفتوحًا أمام الدولة لتوفير هذه الخدمات، إذا أردنا المضي قدمًا وحقيقة في طريق تقليل الفقر.

المــراجـــع

Adepoju, A, 1996. Population, poverty, structural adjustment programmes and quality of life in Sub-Saharan Africa. PHRDA Research Paper, no. 1.

Balleis, P. 1992. Social costs of ESAP in Zimbabwe and the ethical dimension of a free market-based economy. In: On the road to a market-based economy, pp. 63-64. Proceedings of a conference held in Harare, Zimbabwe, 3-5 November. Harare: Konrad Adeneur-Stiftung and SAFER.

Danish Ministry of Foreign Affairs. 1995. Structural Adjustment in Africa: A Survey of the Experience. Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs.

___. 1996. Evaluation of poverty reduction in Danish development assistance: A country study, Zimbabwe. Vol. 1. Copenhagen: Ministry of Foreign Affairs and SAFER. Harare: Konrad Adenuer-Stiftung.

Economist Intelligence Unit. 1994. Zimbabwe country report. London: EIU.

Government of Zimbabwe. 1981. Growth with Equity: An Economic Policy Statement. Harare: Government Printer.

___. 1983. Transitional National Development Plan, 1982/83-1984/85. Harare: Government Printer.

___. 1986. First Five-Year National Development Plan, 1985-1990. Harare: Government Printer.

___. 1990. Budget statement, 1991-1996. Harare: Government Printer.

Gibbon, P. 1995. Structural adjustment and the working poor in Zimbabwe. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Hanlon, S. 1986. Beggar your neighbours: Apartheid power in Southern Africa. Bloomington: Indiana University Press.

Kadhani, X. 1986. The economy: Issues and prospects. In: Zimbabwe: The political economy of transition 1980-1986, edited by I. Mandaza, 99-122. Dakar:

CODESRIA.

Lennock, J. 1994. Paying for health: Poverty and Structural Adjustment in Zimbabwe. Oxford: Oxfam.

Matshalaga, N. 1993a. The Gender dimensions of urban poverty: The case of Dzivaresekwa. Harare: Institute of Development Studies.

___. 1993b. The gender dimensions of urban poverty: The case of Tafara. Harare: Institute of Development Studies.

Mhone, G. 1995. The social dimensions of adjustment in Zimbabwe: A critical review and assessment. European Journal of Development Research 7, no. 1 (June): 105-110.

Miambo, N. 1991. The costs of re-opening Zimbabwe's trade routes through Mozambique. BA thesis, Economic History Department, University of Zimbabwe, Harare.

Rao, C. P. 1998. Globalization, privatization and free market economy. Westport, Conn: Quorum Books.

Reserve Bank of Zimbabwe. 1995. Quarterly Economic and Statistical Review 3, no. (March): 6; vol. 3, no 12 (December): 7-8.

UNDP. 1990. Human Development Report. New York: UNDP.

__. 1998. Human Development Report, Zimbabwe. Harare: UNDP.

__. 1999. Human Development Report, Zimbabwe. Harare: UNDP.

_. 1994. Human Development Report. New York: UNDP.

UNESCO. 1987. Proceedings of the General Conference, Twenty-Fourth Session. Paris: UNESCO.

__. 1994. The sate of the world's children. Oxford: UNICEF.

Watkins,K, 1995. The Oxfam poverty report. Oxford: Oxfam.

World Bank. 1992. Zimbabwe: Financing health services. Washington, D.C.: World Bank.

_. 1997. Global economic prospects and the developing countries. Washington, D.C.: World Bank.

_. 1994. Adjustment in Africa: Reforms, results and the road ahead. New York: OUP.

ZCTU. 1996. Beyond ESAP. Harare: ZCTU.

الفصل التاسع

الأبعاد العالمية للتجارة عبر الحدود الصومالية

بقلم: بيتر دي ليتل
قسم الأنثروبولوجي ـ جامعة كنتكي ـ الولايات المتحدة
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١- مقــدمــة

يناقش هذا الفصل أهمية ومغزى التجارة عبر الحدود في الصومال، وهي المنطقة التـــي لا تعرف سوي القليل من الضوابط [1]. وتغطي الأسواق الحدودية المذكورة في هــذه الدراسة ثلاث مناطق ذات إمكانيات مختلفة في الماشية والإنتاج الزراعي. وهي أولاً مـــنطقة حـــدود الصومال الجنوبية مع كينيا، والتي تتصف أساسًا بتصدير رؤوس الماشــية إلـــي مـــناطق بعـــيدة في كينيا، وخاصة سوق العاصمة "نيروبي". والمنطقة الحدودية الثانية هي منطقة الحدود الإثيوبية الشرقية مع الصومال الأوسط والتي تتركز تجارتهـــا في رؤوس الماشية والحبوب. أما المنطقة الثانية فهى منطقة الحدود الإثيوبية الشـــرقية مــــع "أرض الصـــومال"، وهى تركز على تصدير رؤوس الماشية الصغيرة واســـتيراد الســـلع الغذائية والاستهلاكية. ويوجد في المناطق الحدودية أوبالقرب منها رؤوس أموال هائلة في صورة قطعان الماشية. ففي حالة جنوب الصومال (بالقرب من الحـــدود الكينـــية) يوجد عدد من رؤوس الماشية فاق السبعمائة ألف رأس في بعض الســـنوات، وربمـــا كان هذا هو العدد الأكبر في القرن الأفريقي. وسوف تساعد نتائج الدراســـة فـــي وضـــع أسس التعميمات الإقليمية للمقارنة، وفي تقدير كيف يتم تسعير الماشـــية عـــبر مختلف الأسواق الحدودية في القرن الأفريقي. كما تقدم براهين عملية

دالـــة علـــي أهمـــية التجارة عبر الحدود بالنسبة لسكان الإقليم الحدودي وللمستهلكين والمنتجين الذين يوجدون علي بعد بضع مئات من الكيلو مترات من الحدود.

٢ -القنوات السوقية عبر الحدود

نقـــدم فـــي هذا الجزء بيانات عن السوق في المواقع الحدودية الثلاث التي تغطيها الدراســـة في الصومال (بما فيها "أرض الصومال")، وهي: حدود جنوب الصومال مع شـــمال شـــرقي كينـــيا، وحـــدود الصومال الأوسط مع شرق إثيوبيا، وحدود "أرض الصـــومال" مـــع شـــرق إثيوبـــيا. وتمثل البيانات المجموعة عن القنوات السوقية عن المنطقة الأولي صلب هذا القسم. وقد جمعت بيانات الدراسة علي مدي ثمانية أشهر في فصـــول الصـــيف بأعوام ١٩٩٦ ،١٩٩٨، ١٩٩٩. كما جمعت البيانات الثانوية، وتم تحلـــيل اجمالـــي البـــيانات في يناير ١٩٩٩ وأغسطس ـــ سبتمبر ١٩٩٩. ولما كان الباحـــث قـــد سبق له إجراء بحث للتجارة العابرة للحدود في أواخر الثمانينيات وقبل انهـــيار الدولـــة الصومالية، فقد كان بإمكانه ملاحظة التغيرات التي طرأت علي هذه التجارة بعد عشر سنوات وأكثر. وقد اتصفت الفترة ١٩٩٦ ـــ ١٩٩٩ بانخفاض نسبي فـــي تضخم الأسعار، حتي أن تكاليف النقل (بالشاحنات مثلاً) والأسعار لم تتغير كثيرًا خـــلال هذه السنوات، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة. وقد قام الباحث خلال الفترة ١٩٩٦ ـــ ١٩٩٨ بإجراء مقابلات مقننة مع ٩٤ تاجرًا في سوقين حدوديتين رئيسيتين همـــا: "جاريســـا" و "موياليٍ"، وفي "إسيولو" وهي سوق ترانزيت هامة للتجارة، وفي ســـوقين اســـتهلاكيتين رئيســـيتين فـــي كينيا هما "نيروبي" و"مومباسا". وتعتبر سوق "نيروبـــي" هـــي المستقبل النهائي لأكثر من ٧٥% من رؤوس الماشية التي تمر عبر المراكـــز الحدودية الكينية. ونظرًا لصعوبة فهم شبكات التجار وعلاقات التمويل غير الرســـمي من خلال المقابلات المقننة وحدها، فقد عقد الباحث ٢٥ مقابلة حرة مع تجار يقيمون في كينيا.

كمـــا يحتوي هذا الفصل علي تحليل للبيانات السوقية التي تجمعها أسبوعيًا شبكة مـــن المـــنظمات غير الحكومية الناشطة في الصومال الجنوبي تحت إشراف مشروع "منظومات الإنذار المبكر بالمجاعة" FEWS الذي تموله "هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة" USAID بالصومال وباسم جماعة متعددة الوكالات مسماة "وحدة تقييم الأمن الغذائـــي" FSAU فـــي الصومال، وقد ظل هذا النظام في جمع البيانات مستمرًا حتي أغســـطس ١٩٩٩ ولكن لإخراج المنظمات غير الحكومية الجامعة للبيانات من المناطق

الحدوديــة فــي اوائل عام ١٩٩٨ قد اسر كثيرًا بجمع ودقة البيانات المجموعة عام ١٩٩٩. وتعــد هذه البيانات أساسية لفهم الاتجاهات السائدة في الاقتصاد وآثار عمليات الســوق العالمــية، وخاصة التجارة عبر الحدود بين الصومال وكينيا وإثيوبيا. وتغطي البيانات وبشكل خاص بعض الأسواق الحدودية الهامة في الصومال مثل "بولو هاو" و "بيليــت وينــي"، وكذلــك ســوق "توجولجالي" في إثيوبيا، وسوق "بورلما" في أرض الصــومال، وتــتعلق البــيانات بسلع رئيسية مثل الماشية والحبوب والطحين والسكر والحليب.

٣ – التجارة العابرة للحدود بين جنوب الصومال وشمال شرقي كينيا.

تهيمــن تجــارة الماشية علي هذه القناة السوقية، حيث تصدر رؤوس الماشية من الصومال الجنوبي عبر الحدود إلي الأسواق الحضرية الكبيرة في كينيا. وعلي النقيض مــن المناطق الحدودية الأخري في إقليم القرن الأفريقي، تتصف الحدود الصومالية – الكينــية بــبعدها عــن المناطق الزراعية الخصبة، ومن ثم كانت ضآلة حركة السلع الزراعية عبر هذه الحدود. وفي بعض الحالات تنقل كميات من الذرة ودقيق القمح من كينــيا إلــي الصومال حينما يوجد نقص في الغذاء أو عدم إمكانية إيصال المساعدات الغذائــية إلــي الصومال الجنوبي، وتنقل هذه الشحنات بكميات قليلة حيث تحمل فوق ظهــر حمــار أو يحملهــا تاجر معه في تاكسي، كما تنتقل الأقمشة والشاي والسكر بكمــيات صغيرة أيضًا من كينيا مع تجار الماشية العائدين منها إلي الصومال. وجدير بالذكــر أن صــغر الكميات المنقولة يرجع إلي الرغبة في تحاشي خطر المصادرة أو الســرقة. كما تنقل كميات من "الميراه" (نبات مخدر خفيف) من "مانديرا" في كينيا إلي الصــومال، ولكــم معظم الكميات المنقولة من هذه السلعة تشحن بالنقل الجوي مباشرة مــن "نيروبــي". ويوضــح الجــدول رقم (١) المنتجات الرئيسية التي يتم تبادلها بين الصومال وكينيا عبر هذه الحدود.

جدول رقم (١)

من الصومال إلي كينيا	من كينيا إلي الصومال
*الماشية *السلع الالكترونية الاستهلاكية *الأقمشة	*"الميراه" *الذرة (كميات صغيرة) *دقيق القمح (كميات صغيرة) *الشاى *السكر

ويقال إن كميات كبيرة من السلع الإلكترونية تشحن من الصومال إلي كينيا، ولكن ربما لا يلاحظ هذا في الأسواق الحدودية بسبب نقلها ليلاً ومباشرة إلي الأسواق الحضرية الداخلية في كينيا. وقد احتلت المنتجات الكينية مكانة أكثر أهمية بكثير في تجارة الحدود خلال الثمانينات عما هو الحال الآن. فوقتها كان تجار الماشية يبيعون الشلنات الكينية التي يتحصلون عليها من هذه التجارة إلي مستوردين في الصومال الجنوبي يقومون بدورهم بشراء سلع استهلاكية كينية،(مثل الصابون والبطاريات الجافة والصنادل المطاطية والسكر والشاي..إلخ). غير أن نمط التجارة هذا قد تواري كثيرًا مع عام ١٩٩٩ بسبب:

(أ) زيادة عدم الأمان ومن ثم صعوبة الاتجار في السلع الاستهلاكية؛

(ب) إمكانية الحصول علي منتجات آسيوية (وخاصة صينية) من الأسواق الصومالية ذاتها.

وقد تركزت تجارة الماشية في المنطقة الحدودية بالصومال الجنوبي قبل ١٩٩١ علي أربعة منافذ سوقية استوعبت حوالي ٩٠% من مبيعات المنطقة، تمثل أولها في التجارة المحلية بالمنطقة والتي تركزت في "كيسمايو" و "جمامي" و "جليب" داخل الصومال. وقد توجهت هذه التجارة نحو إشباع الاستهلاك المحلي أو إعادة بناء القطعان المحلية، واشتملت علي الماشية والعجول والثيران الصغيرة (أقل من ٤ سنوات) منخفضة السعر والنوعية. والسوق الثانية كانت السوق المحلية الوطنية الموجودة في "مقديشو" ـ كبري مدن الصومال ـ والتي كانت تجلب الحيوانات من المنطقة الحدودية. أما القناتان السوقيتان الثالثة والرابعة فقد وجدتا في "جوبا السفلي" وعملتا في الصادرات الخارجية. وفي إحداهما كانت الحيوانات تنقل وتباع "بشكل غير

رسـمي" عبر الحدود إلي الأسواق الكينية، وخاصة سوق "جاريسا"، وهي التجارة التي شكلت ٢٥% من مبيعات الماشية. وتتسم هذه التجارة عبر الحدود مع كينيا بالموسمية، فأثـناء فصـل الجفاف (من يناير إلي مارس) لايتم نقل ماشية من "جوبا السفلي" إلي شـمال شـرقي كينـيا. وتشتمل هذه التجارة علي الحيوانات الذكور والإناث متوسطة وعالـيه النوعـية والتي تستخدمها المجازر في المركز الحضرية الأساسية في كينيا، وكذلـك لأغراض استكمال القطعان أو التربية في المزارع التجارية. وقد حازت هذه الـتجارة علـي معظم صادرات الماشية منذ انهيار الحكومة وكذلك التجارة الصومالية فيما وراء البحار.

وبالنسـبة للسوق الرابعة، أي التصدير فيما وراء البحار، فقد كانت مختلفة تمامًا عـن القـنوات الـثلاث السـابقة، وخاصة من حيث الحجم الكبير للتجار والشركات الناشطين فيها. وقد اهتمت أساسًا بالتصدير إلي الشرق الأوسط. و توقفت هذه التجارة فـي الصـومال الجنوبي بشكل كامل تقريبًا منذ عام ١٩٩١ علي الرغم من استمرار التصـدير بكمـيات قلـيلة من "أرض الصومال" (الصومال الشمالي سابقا). وتوضح الإحصائيات المأخوذة عن منظمة الأغذية والزراعة FAO تناقص صادرات رؤوس الماشـية في الصومال من ١١٥,٦٠٠ ألف رأس عام ١٩٨١ إلي ٢٠ ألف رأس عام ١٩٩١، وأخيرًا ٩٧٠ رأسًا فقط عام ١٩٩٨(Zaal and Polderman 2000:5).

ولقـد كان للحرب في الصومال الجنوبي آثار كبيرة علي أسواق الماشية بالمنطقة (Little 1996).فبينما كانت هناك أربع قنوات تسويقية قبل عام ١٩٩١، يبدو اليوم أن الـتجارة عـبر الحدود أصبحت القناة الوحيدة التي سلمت من التخريب الهائل. بل إنها فـي الحقـيقة قد نمت بدرجة كبيرة نتيجة لاستمرار الصراع في الصومال. ومازالت السـوق المحلية الإقليمية موجودة في "جوبا السفلي" ولكن استمرار الصراع يؤدي إلي تحاشـي أصـحاب القطعـان الذهاب إلي سوق "كيسمايو". ففي بعض الأوقات تنعزل "كيسـمايو" فعليًا عن الأراضي الداخلية المنتجة للماشية كما يتفادي تجار هذه المناطق الذهـاب إلـي سـوقها. وهي عزلة سببها الأساسي السياسة والعلاقات العشائرية في المـنطقة، وخاصـة الـتوترات بين عشيرة "الهارتي" (وبخاصة فرعي "الماجرتين" و "الدولبهانتـي") فـي "كيسـمايو" وبين عشائر "الاوجادين"، وأخيرًا بين "الماريهان" و "الهارتـي" (Little 1992, 1996) وقـد تفاقمـت هذه العلاقات المتوترة من جراء تدخـلات زعمـاء الأجـنحة المتصـارعة في الإقليم. ونتيجة لهذا المناخ المضطرب تضـررت الأسـواق وأسعار المواد الغذائية في "كيسمايو" أعظم الضرر، ففي بعض

الشهور تصبح أسعار الضروريات المحلية ــ مثل لبن الإبل ــ أكثر من ثلاثة أضعاف سعرها في الأسواق الريفية القريبة من "كيسمايو". كما قفزت أسعار الماشية في المدينة قفزات هائلة بالمقارنة بأسعارها في الأسواق الأخري بالمنطقة الحدودية.

وبعد أن كان ٢٥% من التجار يشتركون في التصدير إلي ما وراء البحار، سواء كوسطاء أو كمصدرين بأنفسهم، في أواخر الثمانينيات، فقد أخبرنا ٤% فقط من أفراد العينة التي أجرينا عليها الدراسة أنهم قد مارسوا أنشطة تصديرية خلال الفترة ١٩٩١ ــ ١٩٩٨، غير أنهم قد مارسوا هذه الأنشطة من خلال ميناء "مومباسا" (في كينيا) وليس من خلال أي ميناء صومالي.

كذلك هبطت مكانة تجارة "مقديشو" في السوق الوطنية إلي مستويات منخفضة جدًا. وفي الماضي كانت "مقديشو" بمثابة منفذ هام للحصول علي الماشية المجلوبة من أماكن بعيدة مثل "جوبا السفلي"، وخاصة في الأوقات التي يقل فيها نشاط السوق الكينية. وفي الفترة ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ كانت أسعار "مقديشو" تزيد عن أسعار أسواق الصومال الجنوبي بنسب تتراوح بين ٢٩% و ٥٥%، ومن ثم لم تسجل أية حركة لتجارة المواشي من "مقديشو" وإقليم "شبيلي السفلي" إلي الأسواق الحدودية، فلم يكن من المعقول أن يتم هذا بسبب الميزة السعرية التي يوفرها سوق "مقديشو" فضلاً عن مكانتها كسوق كبيرة، غير أن الأمر اتخذ الآن اتجاها مقلوبًا، فيتم شحن الماشية من أقاليم "مقديشو" و "شبيلي السفلي" عبر مسافات طويلة (تزيد عن ٤٥٠ كيلو متر في بعض الحالات) إلي الأسواق علي الحدود الكينية. كذلك تقلصت إلي حد كبير الميزات السعرية لسوق "مقديشو" عن الأسواق الصومالية الأخري، ومن ثم انهارت مكانتها كقنوات تجارية مجزية بفعل تفشي أعمال العنف في المدينة وهو ما أدي أيضًا إلي التوقف التام للأنشطة التصديرية عبر المدينة وغيرها من الموانى الموجودة بالمنطقة. فمثلما هو حال "كيسمايو" أدت الصراعات في "مقديشو" وحولها إلي إحباط التجارة مع المناطق المجاورة، وهو ما يفسر جزئيًا الاتجاهات السوقية غير المتوقعة في الفترة ١٩٩٦ ــ ١٩٩٨.

وعلي الرغم من الأضرار التي لحقت بسوق الماشية في "مقديشو" من جراء أحداث ١٩٩١ وما بعدها، فإنه من الصعب تخمين مدي هذا الضرر بدقة مقارنة بالأسواق الصومالية الأخري. غير أن هناك مجموعتين مختلفتين من البيانات يمكن أن تساعدا في تقييم حجم هذه التغيرات. فأولاً يستنتج من البيانات المأخوذة من مقابلات الباحث مع التجار عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ أن أسعار الماشية في "مقديشو"

(بالدولارات) قد تلقت "ضربة" حادة منذ ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ خاصة مع تزايد التضخم، وطبقًا للبيانات المرصودة في الجدول رقم(٢) أصبحت أسعار سوق "مقديشو" منخفضة عن أسعار سوق "أفمادو" وغيرها من أسواق المنطقة الحدودية [٢] .

وطبقًا لهذه البيانات ارتفعت الأسعار في الفترة من ١٩٨٨/٨٧ إلي ١٩٩٨/١٩٩٦ في جميع مراكز التسويق الحدودية (أفمادو، بيلاس كوكاني، ليبوي) بينما انخفضت فعليًا في "مقديشو" (بالدولار). فبالنسبة لبلدة "ليبوي" تضاعفت الأسعار بالدولار خلال الفترة المذكورة، وجاء ذلك انعكاسًا للنمو القوي في التجارة عبر الحدود مع كينيا. ولكن أسعار ١٩٩٨ أظهرت انخفاضًا عن أسعار ١٩٩٦، وهو نمط عام وجد وقتها في كينيا وسائر انحاء القرن الأفريقي (Teka et al. 1999).

جدول رقم (٢)

متوسط أسعار الماشية في أسواق مختارة

السنة	مقديشو	أفمادو	بيلاس لوكاني	ليبوى [١]	كيمسايو
١٩٨٨/٨٧ [٢]	١٢١	٩٤	٧٨	٨٠	٧١
١٩٩٦ [٣]	٩٩	١٢٨	٨٣	١٦٣	١٣٣
١٩٩٨ [٣]	١١٠	١١٧	١٥٤	؟	١٠٠

Source: Little 2000: 160.

ملاحظات الجدول

١-تقع "ليبوي" علي الحدود الكينية الصومالية.

٢-مبنية علي تحليل بيانات السوق المجموعة شهريًا بواسطة مشروع المعونة الأمريكية لتسويق وصحة الماشية وهي تغطي الفترة من يناير ١٩٨٧ إلي فبراير ١٩٨٨، رغم أن البيانات لم تكن متاحة عن كل سوق شهريًا. وكان معدل التبادل السائد هذه الفترة هو: الدولار الأمريكي = ١٢٠ شلن صومالي.

٣-مبنية علي البيانات المجموعة من المقابلات مع ٩٤ تاجرًا، وتغطي الفترة من مارس ١٩٩٦ إلي يوليو ١٩٩٦، ومن يونيو إلي أغسطس ١٩٩٨، أما الماشية المشار إليها هنا فهي من الدرجة الثانية أي ذات النوعية المتوسطة (أبقار وثيران يزيد عمرها عن سبع سنوات).

أما المجموعة الثانية من البيانات فهي مبنية علي معلومات مستقاة من مشروع أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS، ومن برنامج الغذاء العالمي WEP. وهي لا تختلف كثيرًا عن الصورة السابقة، حيث تكشف عن تقلص الميزة السعرية لسوق

"مقديشو"، ولكنها لم تذهب إلي الحد الموضح في الجدول رقم (٢). فهي توضح أنه في سنة واحدة علي الأقل من السنوات الثلاث (عام ١٩٩٧) كانت أسعار الماشية في سوق "مقديشـــو" أعلـــي بقـــدر معقـــول عن أسعارها في أسواق مختارة أخري بالصومال الجنوبـــي، إلا أن المـــيزة السعرية الكبيرة في "مقديشو" (التي كان عدد سكانها مليون نســـمة عـــام ١٩٨٩) لـــم تتوضح في هذه المجموعة من البيانات. فبينما نجد أسعار الماشـــية في "مقديشو" في أحدث بيانات مشروع أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة أعلي مـــنها في الجدول رقم (٢)، إلا أنها تظل مع ذلك أقل من أسعار ٨٧ – ١٩٨٨ بالنسبة لمعظم أصناف الماشية. وهكذا فإن انهيار سوق "مقديشو" يعكس إلي حد كبير مشكلات السياســـة الداخلـــية ومـــا أدت إليه من عزل المدن عن بعضها البعض وعن المناطق الريفية.

لقـــد كانـــت الحـــرب الأهلـــية واقعًـــا مفيداً لتجارة الماشية عبر الحدود وللتجار المتعامليـــن فـــيها. فالماشـــية سلعة تتسم بالقابلية للتجارة عبر الحدود حتي في أحوال الاضـــطراب الواســـع وعدم الأمان. وهي سلعة متنقلة عالية القيمة علي الطرق وعبر الحدود، وهو النهج الذي دأب عليه الرعاة حتي بعد أن رسم المستعمرون الحدود لأول مـــرة. وهكـــذا تتصف الماشية بميزة لا توجد في معظم السلع الأخري بالإقليم، حيث تتطلـــب الأخـــيرة وجود وسائل نقل حتي يتم تسويقها. وتنعكس "الفورة" المشهودة في تجـــاره الماشـــية عـــبر الحـــدود مع كينيا، في الإحصائيات الخاصة بمنطقة "جاريسا" الحدوديـــة الكينـــية، وكذلـــك فـــي النتائج التي توصل إليها الباحث من المقابلات التي أجراها مع التجار. فقد تصاعدت قيمة مبيعات الماشية في "جاريسا" بنسبة ٤٠٠% عن عـــام ١٩٩١، ٦٠٠% عن عام ١٩٨٩. ومن حيث عدد الرؤوس المبيعة فقد ارتفع من ٢٤,٣٩٥ ألـــف رأس عـــام ١٩٨٩ إلي ١٠٠ ألف رأس عام ١٩٩٨. ويعترف التجار الكينـــيون بـــأن هـــذه الزيادة الكبيرة ترجع أساسًا إلي النمو الملحوظ في التجارة عبر الحدود مع الصومال. ففي أغلب السنوات شكلت واردات الماشية من الصومال ما بين ٦٥% و ٧٠% من إجمالي مبيعات الماشية في "جاريسا" (٣) .

ونتيجة لزيادة أحجام الماشية الصومالية المسوقة في "جاريسا"، زادت أهميتها جدًا في هذه السوق. وبناء علي الدراسة التي أجراها الباحث عامي ١٩٨٨/٨٧ توصلنا إلي تقدير أن ما بين ٢٥ و ٣٠ ألف رأس يتم تسويقها سنويًا عبر كل الحدود الصومالية ــ الكينـــية، وأن هـــذا الـــرقم كـــان يمثل حوالي ٣٠% من أعداد الماشية المصدرة من الصـــومال. أما في عام ١٩٩٨ فـــإن الماشية المستوردة من الصومال قد مثلت حوالي

٦٥% (أو ٦٦ ألــف رأس) من الماشية المبيعة في "جاريسا" بكينيا. أما فيما يتعلق بــ "مانديــرا" (فــي كينيا) التي توجد بها سوق ماشية أقل حجمًا وأصغر من حيث البنية التحتــية مــن "جاريســا" فــإن حوالي ٩٠% من الرؤوس المصدرة منها جاءت من الصــومال، غير أن هذا الرقم يقدر بحوالي خمسة آلاف رأس فقط (أي أقل من ١٠% مــن العــدد المبيع في "جاريسا"). وهناك سوق هامة أخري للماشية توجد في "واجير" بالقــرب من الحدود الكينية ــ الصومالية ولكنه يستقبل سنويًا حوالي ألفي رأس فقط مــن الصومال. وباستبعاد رؤوس الماشية التي تدخل كينيا من خلال "هولوجو" (وتقع علــي بعد ١٢٠كم جنوب شرق "جاريسا") أوعبر الساحل الكيني فإن حوالي ٧٣ ألف رأس تأتي إليها من الصومال سنويًا وحيث تنتهي رحلة ٧٥% من هذه الكمية للتسويق في سوق "نيروبي".

وتعتــبر سوق "جاريسا" المفتوحة هي أكبر مركز لتداول الماشية حاليًا في كينيا، باســتثناء السوقين الحضريتين الحديثتين في "نيروبي" و "مومباسا"، ومن ثم فهي أكبر ســوق في مراعي البلاد. ففي عام ١٩٩٨ وحدها ولدت سوق "جاريسا" ٩٢٤,١ مليون شــلن كيني (أي ما يعادل ١٥,٣ مليون دولار) من صفقات بيع الماشية وحدها. وتمثل هــذه الإيرادات السنوية رقمًا يمكن مضاهاته بالعائد الذي تحققه بعض المناطق الكينية الرئيســية المنــتجة للبن وغيره من المحاصيل النقدية، غير أن هذه الظاهرة نادرًا ما تعــترف بهــا التقارير الاقتصادية الرسمية في كينيا. إذ إن معظم التوجهات السياسية هــناك تمــيل إلي التقليل أو إهمال أهمية القطاع الرعوي في الاقتصاد الوطني، نتيجة لسوء فهم هذا الدور، ولأنه لا يساهم كثيرًا في إمداد خزينة الدولة بالعملة الصعبة.

هــذا وقد لاحظنا سابقًا أن أسعار الماشية في الصومال تزيد عامة كلما اقتربنا من الحدود الكينية، وهو النمط نفسه الذي كان قائمًا حتي قبل عام ١٩٩١ (Little 1992) ، ولكنه أخذ يتضاعف أكثر في السنوات الأخيرة. أما علي الجانب الكيني فإن الأسعار تــزيد كلما اقتربنا من السوقين الرئيسيتين في "نيروبي" و "مومباسا". وقد يساعدنا في فهــم هذا تقديم توضيح بسيط لإحدي قنوات التسويق الرئيسية، ألا وهي الخط التسويقي الذي يبدأ من "أفمادو" إلي "ليبوي"، ثم إلي "جاريسا"، وأخيرًا إلي "نيروبي". فتقل أسعار الماشية في "أفمادو" بنسبة ٣٠% عن أسعار "ليبوس" (مستوطنة سكانية علي الحدود). أمــا علي الجانب الكيني فإن نمط الأسعار يأخذ الشكل المعاكس، إذ توجد أقل الأسعار علــي الحــدود وتــزيد كلمــا انتقلــنا إلي الداخل، وخاصة باتجاه "نيروبي" والمراكز الحضرية الأخري القريبة منها. وفي عام ١٩٩٨ وجد أن أسعار "جاريسا" كانت أعلي

من أسعار "أفمادو" في الصومال بنسبة تتراوح بين ٤٥% و ٦٥% بالنسبة لأنواع خاصة، كما كانت أعلي من أسعار "ليبوي" (علي الحدود) بحوالي ١٥%. وبالنسبة للمسافة بين "جاريسا" و"أفمادو" فهي ٢٤٠ كيلومتر، أما المسافة بين "جاريسا" و "ليبوي" فهي ١٥٠ كيلومتر. ولكن في الحلقة الأخيرة من خط التسويق هذا يتم نقل الحيوانات بالشاحنات من "جاريسا" إلي "نيروبي" أو "مومباسا"، حيث تباع فيهما بأسعار تعادل مرتين ونصف أسعارها في "أفمادو".

هذا وقد نمت الفروق السعرية بين أسواق الصومال وكينيا بنسبة ٢٠% تقريبا، نظرًا لزيادة المخاطر، وزيادة تكلفة الإكراميات المدفوعة علي تجارة الماشية عبر الحدود، وفضلا عن خسارة منافذ التصدير إلي الخارج والتسويق المحلي في الصومال. وقد تضمنت التكاليف الإضافية أعباء جديدة (من ٣% إلي ٦%) مقابل تحويلات العملة [٤]، بالإضافة إلي ارتفاع طفيف في تكاليف النقل بسبب الحاجة إلي حراس إضافيين لمصاحبة الحيوانات المنقولة. وتبدو مشكلة الأمن مرتبطة بشكل خاص بالمسافة بين "مقديشو" و "دنصور" وبين المناطق الواقعة علي الحدود مع كينيا. أما علي الجانب الكيني فتتمثل المشكلة في المسافات بين "مانديرا" و "واجيرا" و "جاريسا". ورغم أن مستويات العنف في كينيا تعتبر أقل بكثير من الصومال، توجد مخاطر أمنية كبيرة في شمال شرقي كينيا علي وجه الخصوص، بيد أن مايثير الدهشة هو أن الفروق السعرية لم تعد تتزايد في ظل الظروف الحالية، وهي النقطة التي سنعالجها فيما بعد بشكل أكثر تفصيلا.

يبين الجدول رقم(٣) فروق الأسعار بين مختلف الأسواق الصومالية والكينية النشطة في تجارة الماشية عبر الحدود. وهي معلومات مبنية أساسًا علي المعلومات المستقاه من المقابلات مع التجار عن أسعار مشتريات ومبيعات الماشية. وكما ذكرنا سابقًا فإن أسعار الماشية عام ١٩٩٨ كانت أقل بشكل عام عن أسعارها عام ١٩٩٦. ومع بدايات عام ١٩٩٩ أخذت متوسطات الأسعار تتناقص بحوالي ١٠% أخري في كثير من الأسواق الحدودية. وجدير بالذكر أن أسعار الماشية تتسم بتباينات وتقلبات موسمية قوية حتي لتتراوح بين ٥٠% و ٦٠% خلال السنة الواحدة. ومع ذلك فإن أسعار الماشية في المناطق الحدودية قد أظهرت ــ وفقًا للبيانات المتاحة ــ تقلبًا أقل بكثير من أسعار الحبوب ومنتجاتها، والتي تحصل عليها معظم الأسواق الحدودية من الخارج، فهي بشكل عام مناطق تعاني من نقص كبير في الحبوب. إذ إن أسعار الدقيق والأرز يمكن أن تتغير بنسبة تصل إلي ٢٥٠% خلال بضعة شهور في الأسواق التي

تتسـم بمخاطر عالية مثل "كسيمايو" أو "دنصور". فعلي العكس من تجارة الماشية التي يمكـن أن تتحاشـي الطرق والأسواق الرئيسية إبان الخطر، فإن تجارة السلع الغذائية يمكـن إيقافها ببساطة من خلال المتاريس المقامة علي الطرق والنهب وبفعل الصراع المسلح.

وتبيـن بـيانات سوقية أخري عن الصومال الجنوبي أن أسعار الماشية المصدرة تكـون أعلـي بوجـه عام في الأسواق الحدودية، ولكن هذا ينطبق أيضًا علي أسعار المنـتجات الزراعـية، وخصوصًا الأغذية المستوردة. فواردات الدقيق والأرز (التي تدخـل البلد عادة عبر موانى قريبة من "مقديشو"، أو تأتي من كينيا) تبلغ أسعارًا أعلي بكثـير بالقـرب مـن الحـدود الكينية عن أسعارها في أسواق "مقديشو". ولما كانت المناطق الحدودية (بما فيها المناطق الكينية) تعاني بالأساس من نقص في جميع أنواع الغـذاء وتتمتع في الوقت نفسه بفائض في رؤوس الماشية، فإن العلاقات السعرية بين الماشـية المصـدرة والمنـتجات الزراعـية غير متسقة. ويتلخص هذا في أن منتجي الماشـية بالإقليم الحدودي يدفعون ثمنًا أكبر بكثير للحصول علي الغذاء (الذرة والأرز ودقيق القمح..)، ولكنهم يحصلون أيضًا علي أسعار عالية نسبيًا لماشيتهم [٥].

وتلعـب "أفمـادو" كمـنطقة كبري لرعي الماشية دورًا بارزًا وبشكل خاص في التجارة عبر الحدود، حيث قدمت في الفترة ٩٦ ـــ ١٩٩٨ حوالى ربع كميات الماشية التـي أمـد بها التجار (وهذه النتيجة مستخلصة من المقابلات التي أجراها الباحث مع الـتجار). وهـناك نتائج أخري جديرة بالذكر تحصلنا عليها من دراسة ٩٦ ـــ ١٩٩٨ مـثل الـنقص النسبي لماشية "كيسمايو" في التجارة عبر الحدود (٥,٢% من إمدادات الماشـية)، وكذلـك ضـعف النسبة المقدمة من "مقديشو" و"دنصور" و"بايدوا" (حيث شـكلت معًـا ٢٠% خلال الفترة المذكورة). وكما ذكرنا سابقًا، أدت السياسة والقتال الممـتد حولـي "كيسـمايو" إلي الحد من اندماجها مع اقتصاد "جوبا السفلي"، ومن ثم أصبح من النادر انتقال الماشية منها إلي "جاريسا". وفي الوقت الذي ضاقت فيه منطقة التجميع فـي سوق حدودية مثل "كيسمايو"، فإنها قد امتدت إلي مناطق أخري. ومع الانهـيار الـذي حـدث فـي السوق المحلية والتصدير إلي ما وراء البحار، أصبحت المـناطق الرئيسـية المنتجة للماشية بالقرب من "مقديشو" و "بايدوا" أكثر اشتراكًا في الـتجارة عـبر الحدود. كما سجل توسع مماثل في مناطق "جوبا العليا والوسطي" (بما فـيها "بارديرا" و "ساكو") التي تمد الأسواق الكينية عبر محطتي "جاريسا" و "مانديرا". وقـد حدث هذا التوسع في التجمعات التسويقية للتجارة عبر الحدود نتيجة للحرب التي

أجــبرت الــتجار وأصحاب القطعان المحليين في الصومال علي السعي وراء التسويق فــي كينيا. وبالنسبة مثلاً لحالات "بايدوا" و "دنصور" و "مقديشو" فهي تشكل حوالي ٩ % مــن إجمالي المبيعات التي تمت في سوق "جاريسا" عام ١٩٩٦، بينما لم تسجل أية تعاملات من هذا النمط الأخير في الدراسة التي أجريناها عامي ٨٧ ـ ١٩٨٨.

جدول رقم (٣)

أسعار الماشية (بالدولار) [١] في التجارة عبر الحدود عامي ١٩٩٦ [٢] و ١٩٩٨ [٣]

السوق [٤]	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة
*الأسواق الصومالية:			
مقديشو [٤]	١٢٤/؟	١١٠/٩٩	٣٨/٦٠
د نصور	١٦٤/٢٠٤	١٠٨/٨٩	٥٤/٤٩
بارديرا [٤]	١٣٦/١٧٩	٨٦/٨٩	؟/٣٦
كيسمايو	٢٠٠/٢٤٣	١٠٠/٧١	؟/٥٧
أفمادو	٢٠٠/١٩٨	١١٧/١٢٨	؟/٧١
دوبلى (الحدود)	؟/٢٠٥	؟/١٤١	؟/٧٧
*الأسواق الكينية:			
ليبوى (على الحدود)			
مويالى (٥)	؟/٢٢٥	١٣٣/١٦٣	؟/٨٦
جاريسا	٢٤٥/؟	١٦٥/؟	١٠٩/؟
جارسن	٢٩٢/٢٧٠	١٧٦/١٩٠	٩٣/١١٥
مومباسا	٢٨٣/٢٥٦	؟/٢٠٨	؟/١٣١
نيروبى	٣٠٠/٣٢٨	٢٦٣/٢٤٤	١٨٣/١٦٨
	٣٠٣/٣٣٣	٢٣٣/٢٣١	١٨٣/١٥٦

Source: Little (2002: 16).

ملاحظات الجدول

١ ـ الدرجــة الأولــي – حــيوانات عالــية النوعية (ثيران وأبقارصغيرة عمرها من ٤ ـ ٨ سنوات).

الدرجة الثانية – حيوانات متوسطة النوعية (أبقار وثيران أكبر عمراً).

الدرجة الثالثة = الحيوانات الصغيرة أو المسنة.

٢ ـــ مبنية علي المسح الذي أجراه الباحث، مالم يشر إلي غير هذا.

٣ ـــ مستقاة عن بعد من الأسواق في "نيروبي" و "مومباسا".

٤ ـــ أسعار عام ١٩٩٨ مبنية علي قائمة بيانات منظومات الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS

٥ ـــ صـــنفت هـــذه الأســـواق في الدراسة الميدانية عام ١٩٩٨ كمناطق شراء بالنسبة لقلة من الـــتجار، ولكـــنها من الناحية الفعلية جزء من التجارة الحدودية بين جنوب اثيوبيا وشمال كينيا، وليس كتجارة حدودية بين الصومال وكينيا. وقد أدرجت هنا علي سبيل المقارنة.

والآن نـــتحدث عن الفوارق بين الشلن الصومالي في الثمانينات والتسعينيات. لقد كان الفرق بين معدلات التبادل الرسمية و "في الشارع" كبيرة في الثمانينات، حتي أنها وصـــلت إلي ٢٧٥% (Mubarak 1996 Abdurahman 1998). وخلال الفترة من عـــام ١٩٩٥ حتي فبراير ١٩٩٩ تراوح سعر الشلن الصومالي بين ٦٣٠٠ و ٨٢٠٠ شلن مقابل الدولار الأمريكي، أي بفارق ٣٠% تقريبًا. وبالنسبة للفترة من ١٩٩٦ حتي فـــبراير ١٩٩٩ تفاوتـــت القـــيمة الدولارية للشلن بنسبة ١٠% في أي سوق. ونظرًا للاستقرار النسبي للعملة فقد ساعد هذا علي تسهيل التجارة عبر الحدود، وإن كان هذا أساسًا علي المستويات المحلية ـــ وليس العليا ـــ من سلسلة التجارة، وحيث يتم التعامل علـــي رؤوس الماشـــية بالشلن الصومالي. وكما هو معروف فإن "عيديد" قائد الفصيل الرئيسي في "مقديشو" قد طبع خلال شهري مارس وابريل عام ١٩٩٩ كمية كبيرة من أوراق العملـــة الوطنـــية مما أدي إلي انخفاض قيمة الشلن بنسبة ٢٥% خلال بضعة شـــهور. ومـــن ثـــم أدي التضـــخم إلي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وغيرها بسرعة الصـــاروخ (FEWS 1999)، ومن الواجب تتبع أثر هذا التدهور في قيمة العملة علي كل من الأمن الغذائي والاستقرار في المناطق الحدودية بالصومال.

لقـــد كانـــت قـــيمة الشلن الصومالي (بالدولار) في "مقديشو" وخلال أية سنة من ســـنوات الدراســـة أقل بنسبة ١٠% عن قيمته في السوقين الحدوديتين في "أفمادو" و "بولاهاو". ويرجع هذا الفارق إلي أن المعروض من الدولارات في "مقديشو" كان أكبر نســـبيًا بســـبب وجود المنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية الدولية والمشروعات الـــتجارية فيها، ومن ثم ارتفاع تدفقات الدولار من الخارج. وفي الناحية المقابلة كانت الـــدولارات أكثر ندرة في البلدان الصغيرة بسبب قلة تدفقاته، ومن ثم كانت قيمة الشلن الصومالي هناك بالنسبة للدولار أعلي من قيمة في "مقديشو".

٤- الأسواق الحدودية الأخري بالصومال

إن البيانات المتاحة من مشروع نظم الإنذار المبكر بالمجاعة وغيرها من البيانات الثانوية تتيح لنا ــ كما سبق الذكر ــ دراسة واستطلاع العلاقات السعرية بالنسبة لمراكز تسويقية حدودية أخري. حيث تكون لدينا ما يكفي من البيانات الخاصة بالسلع الرئيسية لاستكشاف العلاقات السعرية علي المسارات الثلاثة الأخري للتجارة الحدودية، وهي:

*منطقة جنوب غربي الصومال/ شمال شرقي كينيا / جنوب شرقي إثيوبيا ("مانديرا" في كينيا و "بولا هاو" في الصومال).

*الصومال الأوسط ــ الحدود الإثيوبية (منطقة "بيليت وينى").

*أرض الصومال ــ حدود إثيوبيا الشرقية ("توجوالي" و "يوراما" و "أرض الصومال").

وتمثل هذه المسارات الثلاثة للتجارة عبر الحدود ثلاثة توجهات سوقية شديدة الاختلاف. فأولا: بالنسبة لمنطقة الحدود بين وسط الصومال وإثيوبيا نجدها تستهدف أساسًا الأسواق المحلية والإقليمية، وإن كانت بعض رؤوس الماشية تقطع إثيوبيا كمعبر إلي موانيء في الصومال الشمالي (مثل "بوساسو"). ثانيا: بالنسبة للسوق الحدودية "بولاهاو" ــ "مانديرا" فإنها تستهدف في وقت واحد التوزيع المحلي والتصدير إلي الأسواق الرئيسية في كينيا.

ثالثا: أما بالنسبة للحدود بين "أرض الصومال" وشرق اثيوبيا فهي تستهدف التصدير من أثيوبيا إلي الشرق الأوسط عبر "بربرة" (أرض الصومال) واستيراد الأغذية وغيرها من المنتجات عبر "بربرة" ثم تعبر الحدود إلي إثيوبيا.

٥ - الحدود بين جنوب غربي الصومال وشمال شرقي كينيا وجنوب غربي إثيوبيا

يقع مركز هذا المسار التجاري عبر الحدود في بلده "مانديرا" الحدودية بكينيا، وهو مسار شديد التعقيد حيث يمثل نقطة التقاء بين حدود متعددة: كينيا - إثيوبيا، كينيا ــ الصومال، والصومال ــ إثيوبيا. وحسبما أوضحت دراسة لمنظمة العلوم الاجتماعية لشرق أفريقيا حول الحدود الإثيوبية، فإن الماشية التي تعبر بلدة "مانديرا" الحدودية قد يكون مصدرها جنوب شرقي إثيوبيا (كمصدر أول) أو جنوب غربى الصومال (كمصدر ثان) (Teka et. al. 1999).

ويمكن أن تتجه الماشية عابرة الحدود في هذه النقطة إلي "واجير" أو "إيزيولو" أو

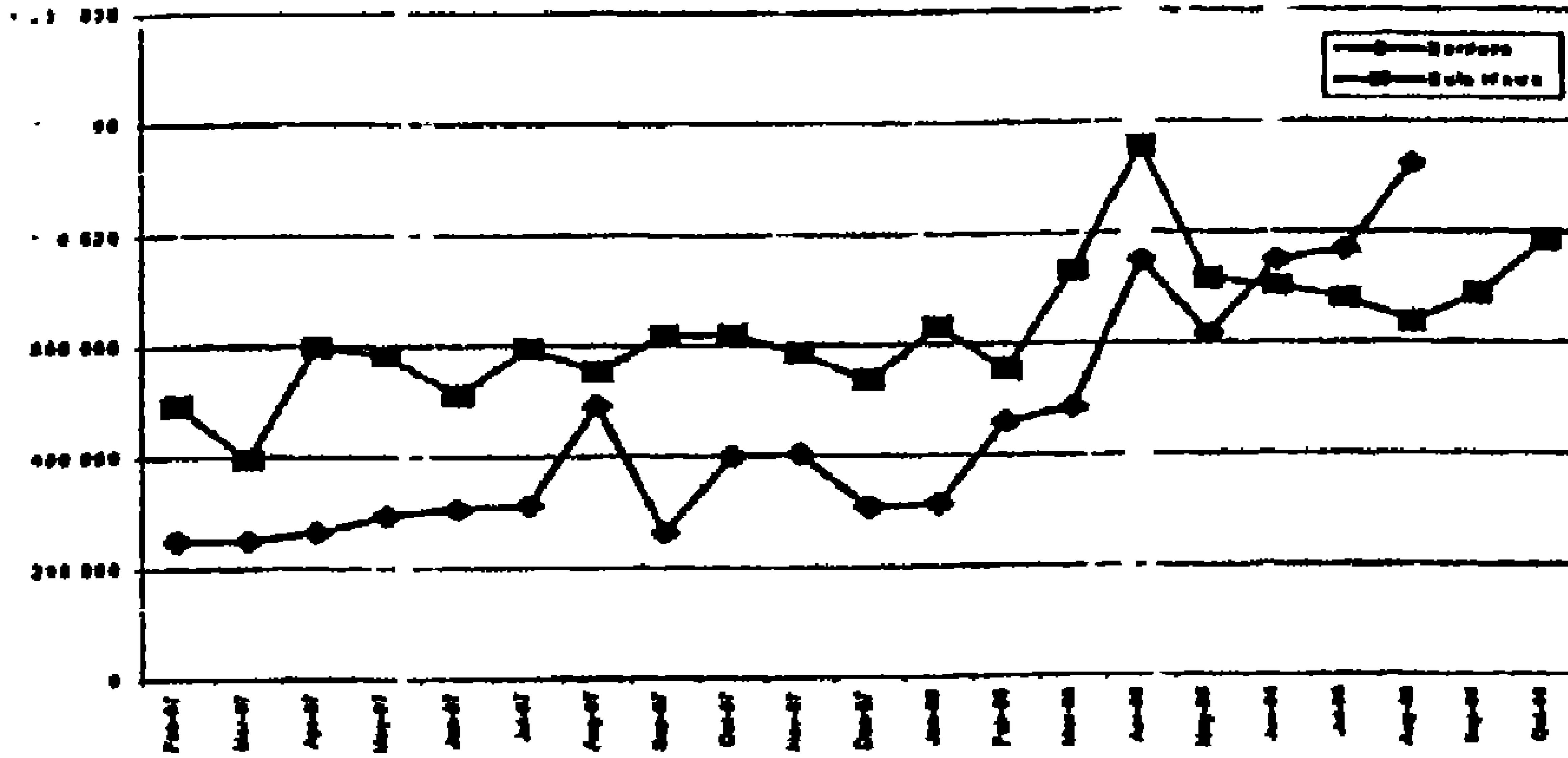
"مويالـــي" أو "جاريسا" في طريقها إلي سوق "نيروبي". وتتفاوت أهمية هذه المسارات مـــن ســنة لأخري. ولكن هذه الأهمية تتوقف علي عاملي قصر الطريق إلي نيروبي وتكاليف النقل. فهي قد تتخذ مسارها عبر "واجير" إلي "إيزيولو" ثم "نيروبي" ، أو عبر "جاريســا" أو "مويالـــي" مباشرة إلي "نيروبي". وقد أوضحنا سابقًا أن المسار الحدودي مـــن خلال "مانديرا" (كينيا) يشكل أقل من ١٠% من حجم الماشية المتعامل عليها في سوق "جاريسا".

ويوضـــح الشـــكل رقم(١) الأسعار الشهرية المقارنة للماشية بين "بولاهاو" علي الحدود الكينية ـــ الصومالية (علي مبعدة كيلومترات قليلة من "مانديرا" في كينيا) وبين مـــنطقة توريد صومالية هامة هي "بارديرا" التي تقع داخل البلاد (وتبعد حوالي ٢٠٠ كـــيلو مـــتر عن نقطة "مانديرا" الحدودية). وكما يتضح من الشكل فإن أسعار الماشية علـــي الحدود تزيد بكثير عن أسعارها في "باردیرا"، فيما عدا استثناءات قليلة، وتصل هذه الزيادة في معظم الحالات إلي ٢٠% ـــ ٣٠%، بل إن هذه النسبة تصل في بعض الشهور إلي ٤٠% ـــ ٥٠%.

وكما أوضحنا سابقًا فإنه من المهم إدراك إمكانية حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار خـــلال أيـــام قلـــيلة إذا حدث ونشب صراع مسلح هنا أو هناك. ففي سوق "بولاهاو" الحدوديـــة كثيرًا ما تحدث تغيرات كبيرة في الأسعار بالنسبة لسلع أخري غير الماشية بســـبب الصراعات المزمنة التي تضر بالتجارة عمومًا، ومع هذا تظل أسعار الماشية مستقرة نسبيًا.

شكل رقم (١)
مقارنة الأسعار المحلية للماشية في "بولوهاو" و"بارديرا"

Figure 1. Local cattle: Bulo Hawo and Bardera



فعلـــي ســـبيل المـــثال كان سعر دقيق القمح المستورد ــ والمشحون من منطقة "مقديشـــو" ومن ثم هو معرض للمشكلات الأمنية ــ قد وصل إلي الضعف في بعض الشـــهور فـــي الفـــترة من ١٩٩٦ ــ ١٩٩٨. ومن الطريف أن البيانات المتوفرة عن الأســـعار فـــي هذا المسار التجاري عبر الحدود تبين أن أنواع الماشية المنتجة أساً للســـوق المحلـــية (الماعز) كانت الأقل تعرضًا للتقلبات السعرية، وخاصة إذا قورنت بأســـعار سلع مستوردة مثل الأرز والدقيق والمكرونة. وقد بلغت التباينات بين أسعا الماشية والمنتجات الأخري مستويات أعلي في المناطق المنكوبة بصراعات دامية مثل "بايدوا" و "دنصور" في الصومال الجنوبي، حيث كان من الممكن أن تزيد أسعار السلع الغذائـــية ثلاثة أضعاف في شهور انقطاع التجارة ووسائل المواصلات. وكما سنوضح فـــيما بعـــد هناك نمط آخر مناقض في بعض أجزاء "أرض الصومال" حيث تختفي أو تخف فيها الصراعات المسلحة، ومن ثم فإن أسعار السلع الغذائية هناك أكثر استقرارًا، بيـــنما أســـعار الماشـــية أكثر قابلية للتقلب بسبب عدم استمرارية التمكن من النفاذ إلي أسواق التصدير الدولية.

وتبين بيانات الأسعار المقارنة علي طول الحدود بين "مانديرا" (كينيا) و "بولاهاو" (الصومال) وجود فروق طفيفة بين أسعار الماشية في السوقين. فمثلاً لاختلفت الأسعار

الشـــهرية عام ١٩٩٨ بنسب لم ترد عن ١٠% ـــ ١٥% في أي شهر، باستثناء شهري مارس وأبريل. ونظرا لعدم وجود فوارق تذكر بين أسعار الماشية في هذين المركزين المتجاوريـــن فإن هذا يعني أن وجود الحدود كان له أثر بسيط علي أسعار الماشية في هذه المنطقة.

وإذا قمـــنا بفحص العلاقات السعرية في "بولا هاو" مع منتج غذائي هام هو الذرة البيضـــاء يتجلي أمامنا نمط مختلف. وبين الشكل رقم(٢) سعر الذرة البيضاء في كل مـــن الحدود الكينية ("بولاهاو") التي تعتبر منطقة عجز في هذا المنتج، وفي "بارديرا" وهي منطقة تنتج القليل من الذرة، وفي "مقديشو" القريبة من المناطق الرئيسية لزراعة الحـــبوب كمـــا تستورد الذرة، وكما هو متوقع فإن أسعارها تسير عكس اتجاه أسعار الماشـــية، وحيـــث تبلغ أسعار الذرة أقصاها عند الحدود، كما تبلغ أدناها في المناطق الداخلية.

٦ ـــ حدود الصومال الأوسط لإثيوبيا

يقع مركز هذا المسار التسويقي في "بيليت ويني"، وهي منطقة زراعية ـــ رعوية هامـــة فـــي "وادي شبيلي" بالصومال الأوسط، ويربط هذا المسار التجاري تلك البلدة بمديـــنة "مقديشو"، وتبلغ المسافة بين الاثنتين حوالى ٣١٠ كيلو مترات، ويربطـهما فى معظـــم أجزاء المسافة طريق أسفلتى بلغ التدمير منه مبلغًا كبيرًا، وهو يعد أهم طرق المواصـــلات بيـــن "مقديشـــو" والإقليم رقم (٥) في إثيوبيا ("الإقليم الصومالي"). ويتم تصدير القليل من رؤوس الماشية عبر هذا الطريق إلي إثيوبيا نظرًا للانخفاض النسبي لأسعارها في إثيوبيا. ولما كانت "بيليت ويني" تقع علي الحدود الاثيوبية ـــ الصومالية أكثر منها علي الحدود الكينية- الصومالية، ومن ثم اندماجها مع السوق الإثيوبية أكثر مـــن الســـوق الكينـــية، فـــإن أسعار الماشية فيها منخفضة نسبيًا عن أسعار الأسواق الأخـــري. إذ إن أسعار السوق الإثيوبية أقل بكثير من أسعار السوق الكينية (قد تصل إلـــي ٤٠%)، وفي الحقيقة هناك إفادات أن كميات كبيرة من الماشية الإثيوبية (حوالي ٥٠ألـــف رأس ســـنويًا) يتم تصديرها بشكل غير رسمي إلي الأسواق الكينية، وخاصة "نيروبـــي" (Teka et.al. 1999). وهكذا فإن الحدود الإثيوبية ـــ الصومالية لا توفر ميزات سوقية مماثلة لما توفره أية نقطة علي المسار الكيني ـــ الصومالي.

الماشـــية في "بيليت ويني" أقل بكثير من المناطق البعيدة عن الحدود (مثل "مقديشو")، وهو ما يؤكد أن موقعها قبالة الحدود الإثيوبية لا يشكل أي ميزة لتجارة الماشية.

وإذا نظـــرنا إلـــي المنتجات الغذائية المحلية (مثل لبن الإبل والسورغوم الأحمر والـذرة) فـــإن الفروق لن تكون كبيرة، ويتم تصدير هذه المنتجات المحلية إلي إثيوبيا عـــبر الحـــدود. كذلـــك فإن أسعار المواد الغذائية المستوردة ــ مثل الدقيق والأرز ــ تكون أعلي أيضًا على طول هذه الحدود، ويتم استيرادها عبر "مقديشو"، كما يتم بيعها فـــي بعض الأوقات إلي المناطق التي تعاني من نقص غذائي في إثيوبيا، مثل "الإقليم الصومالي" هناك.

جدول (٤)

سلع التجارة عبر الحدود بين الصومال الأوسط وشرق إثيوبيا

من الصومال إلي إثيوبيا	من إثيوبيا إلي الصومال
*الذرة والسورغوم (كميات قليلة)	*البن
*الدقيق والمكرونة (كميات قليلة)	*الماعز والأغنام
*السلع الاستهلاكية المستوردة	*الإبل
	*الكيروسين

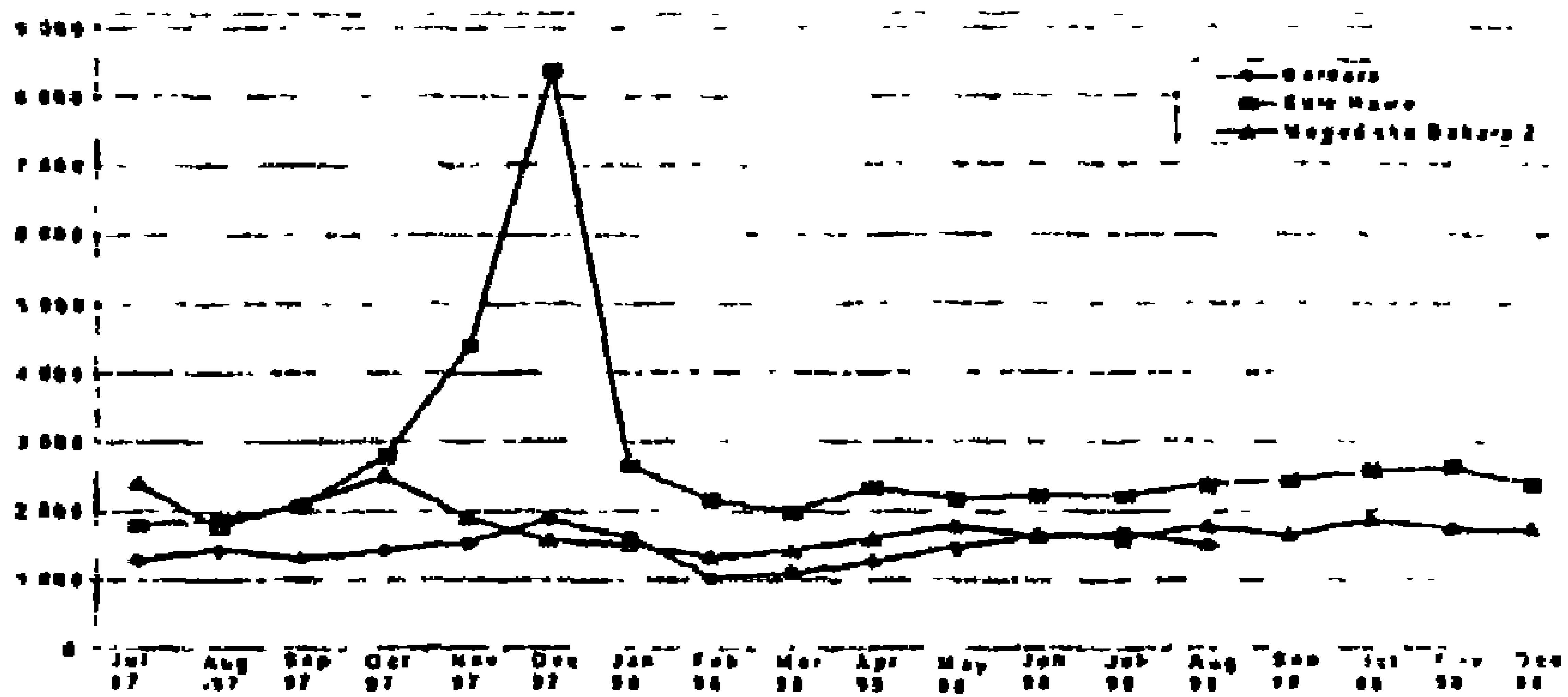
٧ – التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وشرق إثيوبيا

يقـــدر أن حجم الماعز والأغنام المجلوبة من إثيوبيا يمثل ما بين ٥٠% و ٦٠% مـــن إجمالي صادرات "بربرة" ("أرض الصومال") من هذا النوع من الماشية. وتعتبر تجـــارة تصـــدير هذه الأصناف من "بربرة" والموانئ القريبة أكبر بكثير مما كان عليه الحـــال في سنوات ما قبل ١٩٩١. ففي عام ١٩٩٨ بلغت صادرات الصومال (بما فيه "أرض الصومال") من الماعز ٨٥٠ ألف رأس ومن الأغنام ١,٢٥ مليون رأس تقريبا، أي أكـــثر مـــن ٩٥% مـــن إجمالـــي صادرات شرق أفريقيا من الماعز، و٥٢% من صـــادرات الأغـــنام (Zaal and Poder man 2000: 17 - 18) وبناء علي بيانات المفوضـــية الأوربـــية ومنظمة الأغذية والزراعة فإن ميناء "بربرة" كان المنفذ لحوالي ١,٤ ملـــيون رأس من الماعز والأغنام المصدرة سنويًا (EC- FAO 1995) كما أن مـــا يـــتراوح بيـــن ٧٠٠ ألف و ٨٤٠ ألف رأس من هذه الكمية تأتي عبر الحدود من شـــرق إثيوبـــيا إلي "بربرة" فنظراً إلي أن "ولاية الإقليم الصومالي" (في إثيوبيا) تملك ثـــروة حيوانـــية كبيرة تبلغ تقريبًا ٢,٣ مليون رأس من الأبقار والثيران، و ٨ مليون

شكل رقم (٢)

الأسعار المقارنة للذرة البيضاء فى "بارديرا" و"بولاهاو" "مقديشو"

Fig 2 White maize Mogadishu to Bula Hawo



وقــبل انهيار الحكومة كانت الإبل والماعز والأغنام الإثيوبية موضع اتجار علي طول هذا المسار كما يتم تصديرها عبر "مقديشو". أما الآن فإن جزءًا من هذه التجارة يــتخذ طريقه صوب "بوساسو" و "أرض الصومال" حيث تصدر من هناك إلي الشرق الأوســط. وتعتــبر أسعار الماشية في بلدة "بيليت ويني" (علي بعد ٢٥ كيلو مترًا من الحــدود الإثيوبــية ــ الصــومالية) هي أدني الأسعار بين جميع أسواق الماشية التي غطتها الدراسة. ففي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لم يتعد متوسط سعر رأس الماشية "ذات الجــودة المحلــية" رقم ٥٦ دولارًا. ومن ناحية فإن أسعار الحبوب المحلية (مثل الذرة البيضاء والسورجوم) كانت أعلي من أسعارها في أسواق حدودية أخري مثل "بولاهاو" و "أفمادو". وعلي النقيض من المناطق الحدودية في الصومال الجنوبي، تتحرك تجارة الماشية هنا في اتجاه معاكس. أي من بلد مجاور (إثيوبيا) إلي الصومال وليس العكس. وجديــر بالذكر مرة أخري أن أسعار الماشية هنا غالبًا ماتكون أعلي في منطقة الحدود الكينــية ــ الصــومالية منها في "مقديشو". بيد أن هذه الأسعار تقل بدرجة كبيرة علي طول الحدود بين إثيوبيا والصومال الأوسط (وفي "بيليت ويني") عن أسعار "مقديشو". فهــذه السوق الحدودية بعيدة جدًا عن الأسواق الكينية الكبري، وهو الأمر الذي ينعكس في صورة انخفاض أسعار الماشية.

وإذا تمعــنا في طائفة من السلع المختلفة المتعامل عليها في هذا المسار التجاري سوف نكتشف أنماطًا مثيرة (أنظر الجدول رقم ٤). ففي الواقع أن أسعار مختلف أنواع

رأس مـن الأغـنام، و ٣,١ مليون رأس من الماعز، و ١,٣ مليون رأس من الإبل (Ogaden Welfare Society 1999: 8) فإنه لا يثير الدهشة أن يصدر عدد كبير مـن هـذه الرؤوس من "الإقليم الصومالي" إلي "أرض الصومال" ومن ثم إلي أسواق الشرق الأوسط. ويوضح الجدول رقم(٥) بياناً بالسلع المتحركة عبر هذه الحدود.

جدول رقم (٥)

سلع التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وشرق أفريقيا

من "ارض الصومال" إلى شرق إثيوبيا	من شرق إثيوبيا إلى "أرض الصومال"
*دقيق القمح والمكرونة	*الماعز والأغنام
*السكر	*الذرة والسورغوم
*الأرز	*الماشية
	*الإبل
	*الفحم النباتي

ولما كان متوسط سعر الماشية الصغيرة من (الماعز والأغنام) عام ١٩٩٩ هو ١٨ دولاراً للـرأس، فـإن الـتجارة في الماشية عبر الحدود كانت تحقق عائداً لشرق إثيوبيا يتراوح بين ١٢,٦ مليون دولار و ١٥,٢ مليون دولار سنوياً، وإن كانت هناك تقديـرات أخـري بثلاثة أضعاف هذا الرقم بعد إضافة الصادرات من ميناء "بوساسو" (Shank 1997: 1) وتمـر الكثـير مـن هـذه الـرؤوس عبر بلدات حدودية مثل "توجواجالي" و"بوراما"، كما تعبر الواردات الغذائية في الاتجاه المضاد. وتبلغ المسافة بيـن الحدود ("توجواجالي") وميناء "بربره" ٢٣٠ كيلو متراً تقريباً، ومن ثم بلغ التباين بين أسعار الماعز والأغنام في الاثنين حوالي ٦٣% في المتوسط خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. وكمـا هو معروف فإن الأسعار علي هذه الحدود تكون أقل بكثير عند ميناء التصـدير، ومن المفهوم أن تكون هناك "رسوم" عبور مرتفعة فضلاً عن ارتفاع تكلفة الـنقل عبر شريط "توجواجالي" ـ "هارجيسا" ـ "بربره". ولعل هذا وذلك هما السبب الرئيسي في وجود فارق سعري كبير بين الميناء والمنطقة الحدودية، وذلك علي الرغم من "سفلتة" جزء كبير من الطريق المذكور.

ولما كانت "توجوجالي" و "بوراما" تقعان في منطقتين منتجتين للحبوب، بينما تقع "بربـره" في منطقة جافة وغير زراعية، فإن أسعار الحبوب (مثل الذرة والسورغوم)

تكـــون مـــرتفعة جـــدًا في "بربره" فخلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ كانت أسعار الذرة البيضـــاء والســـورغوم أعلـــي بنسبة ٥٩% و ٩٦% علي التوالي من أسعارهما علي الحـــدود. ولما كان الدقيق والمكرونة يتحركان في كلا الاتجاهين (أي من إثيوبيا إلي "أرض الصومال" وبالعكس) فإن أسعارهما في الأسواق الثلاث كانت متقاربه.

وقـــد أدي قيام المملكة السعودية بفرض حظر علي استيراد الحيوانات عام ١٩٩٨ إلـــي حدوث تراجع كبير في الصادرات، ومن ثم ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وخلال هـــذا العام تدهورت العملة في "أرض الصومال" بنسبة ٢٠%، كما زادت أسعار السلع الغذائـــية المســـتوردة بحوالي ١٥% (أنظر المناقشات التالية عن الأمن الغذائي). كما زادت أســـعار واردات أخـــري مثل الكيروسين بنسبة تتراوح بين ٢٠ ــ ٢٥% خلال نفـــس العام. كما أدي انخفاض صادرات الماشية خلال ١٩٩٨ بنسبة ٣٠% إلي فقدان "شـــلن أرض الصـــومال" لجزء كبير من قيمته (Steffen, Shirwa and Addon 1998) ولا يدعو للدهشة طبعاً أن أسعار صادرات الماشية قد تدهورت هي الأخري خـــلال عامي ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨ وفي المراكز السوقية الثلاثة: ٤% في "بربره"، ٢٧% في "بوراما"، ٢٢% في "توجولجالي". وفقدت الإدارة في "أرض الصومال" كمية كبيرة مـــن حصيلة الضرائب والرسوم بسبب انخفاض الصادرات وتدهور أسعارها، هذا في الوقت الذي زادت أسعار سلع معينة مستوردة. وتقول التقارير الواردة عام ١٩٩٨ من هـــذه المـــنطقة الحدودية أنه حتي في المراكز الريفية الصغيرة كان للحظر آثار قوية ومحسوســـة، حيـــث أصبح الأرز والدقيق غير موجودين أو يصعب الحصول عليهما بسبب تضخم الأسعار (Ahrens 1998).

لقـــد حققـــت "أرض الصـــومال" ومناطقها الحدودية الخاصة قدرًا من الاستقرار والســـلم النســـبيين مـــنذ عام ١٩٩٧، علي عكس الموقف المضطرب في جميع أجزاء الصـــومال الجنوبـــي. كما كانت أسعار المواد الغذائية أقل اضطرابًا من الأسعار في المـــناطق الحدوديـــة الجنوبـــية. وهو ما يتبين من تحليل بيانات الأسعار لبعض السلع والمنتجات الأساسية في "هارجيسا" عاصمة "أرض الصومال" عامي ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨ . وتقع هذه المدينة علي بعد ٨٥ كيلو مترًا من الحدود، بيد أن أسعار السلع الغذائية بها قـــد ظلـــت في إطار حيز معقول من الحراك، حيث لم يزد تفاوت الأسعار خلال هذه الفترة عن نسبة ٢٠%.

٨- الأمن الغذائي والتجارة عبر الحدود

تعتبر تجارة عبر الحدود بالغة الأهمية في فهم حالة الأمن الغذائي في إقليم شرق أفريقـيا. فالتقديرات بشأن المنطقتين الحدوديتين الأكثر نشاطًا في هذه التجارة (منطقة حـدود "أرض الصـومال" مـع شرق إثيوبيا، ومنطقة الحدود بين الصومال الجنوبي وشـمال شـرقي كينيا) تلقي الضوء الكافي علي الدور المهم الذي تلعبه التجارة عبر الحـدود في تحقيق الأمن الغذائي. وتشير معظم الرسوم البيانية إلي حوادث هامة أدت إلي إعاقة التجارة عبر الحدود، مثل قيام الحكومات بغلق الحدود، أو امتداد الصراعات إليها، أو موجات الطقس السيىء، أو حتي خسارة الأسواق التصديرية (مثلما حدث في "أرض الصـومال") فعلـي سبيل المثال، وأثناء فرض المملكه السعودية الحظر علي صـادرات الماشـية إليها خلال عامي ٩٨ ـ ١٩٩٩ يقدر الانخفاض الذي حدث في التجارة عبر الحدود بين "أرض الصومال" وإثيوبيا بحوالي ٣٠% (Steffen Shirwa and Addou 1998). ومـن ثم تراجعت صادرات الرؤوس الحيوانية والتي تنطوي علـي أهمـية بالغة بالنسبة لتمويل واردات الأرز والدقيق وزيوت الطعام والمكرونة. وكـان معني هذا أن المستهلكين الإثيوبيين علي الجانب الآخر من الحدود قد تضرروا كثـيرًا من ناحيتين: انهيار أسعار ماشيتهم إلي جانب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة (والتي تمول أساسًا من عوائد الصادرات).

ويوضـح الجـدول رقـم (٦) القيمة التبادلية للماشية الصغيرة (الأغنام والماعز) خلال عامي ٩٧ ـ ١٩٩٨ في ثلاث أسواق مختلفة بالصومال تشترك كل منها بنشاط فـي الـتجارة عبر الحدود. وقد تم اختيار خمس سلع رئيسية في التجارة عبر الحدود لأغـراض هذه المقارنة. وكما يوضح الجدول فإن شروط التبادل بين الماشية والسلع الغذائـية قـد جـاءت في غير صالح الأولي في جميع الأسواق. وفي بعض الحالات انخفضـت قدرة المربي أو تاجر الماشية علي شراء المواد الغذائية بنسبة وصلت إلي ٣٨% عـام ١٩٩٨. فبالنسـبة للمربـي في "بوراما" مثلا كانت الرأس من الماعز أو الأغـنام تشتري ٧٩ كيلوجراما من الدقيق عام ١٩٩٧، ولكنها تراجعت إلي ٤٩ كيلو جـراما فقـط عـام ١٩٩٨. وكانت أسعار السلع الغذائية في "بربره" (سوق التصدير البعـيدة عـن الحدود) هي الأعلي، ومع ذلك فإن التغيرات في القدرة الشرائية لرأس الماشية كانت أقل من أي مكان آخر. فقد تغيرت شروط تبادل الماشية والسلع الغذائية المستوردة بدرجة طفيفة جدًا في منطقة هذا الميناء خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بينما كانـت الانخفاضـات ملموسـة في السوقين الحدوديتين في "توجوواجالي" و "بوراما".

وجديــر بالذكــر أن سوق "توجواجالي" (وهي الأبعد عن ميناء "بربرة") قد عانت من الانخفـــاض الأكبر في شروط تبادل الماعز والأغنام بالنسبة للأسواق الثلاث، وخاصة فــيما يــتعلق بــالقدرة علــي شراء الأغذية المستوردة. وتقع تلك السوق علي الحدود الإثيوبــية حيــث تصــل أسعار المواد الغذائية إلي الحد الأقصي بينما أسعار رؤوس الماشية تصل إلي الحد الأدني. بيد أن أسعار الأغذية المحلية (مثل الذرة والسورغوم) تعتــبر الأكــثر انخفاضًا علي الحدود، غير أن معظم الصوماليين يفضلون الأرز في طعامهم.

كمــا يبين الجدول رقم (٦) في حالة "بربره" أن تلك الأغذية المحلية المجلوبة من المــنطقة الحدودية أو من إثيوبيا قد أظهرت ارتفاعات نسبية في الأسعار عن الزيادات فــي أســعار الأغذية المستوردة. وكما ذكرنا من قبل فإن النمط المناقض قد وجد في السوقين الكائنتين علي الحدود الإثيوبية ("بوراما" و "توجواجالي") حيث كانت الزيادات في أسعار الأغذية المحلية أقل نسبياً من زيادات أسعار الأغذية المستوردة. وباختصار نقــول إنه بينما أدي انقطاع صادرات الماشية في عامي ٩٨ ــ ١٩٩٩ إلي الإضرار بالإقلــيم كله، فإنه قد ألحق الضرر بشكل خاص بجميع المناطق الحدودية والتي عانت أكــبر انخفاضات في أسعار الماشية مع أكبر زيادات في تكاليف استيراد الأغذية. فمع انخفــاض الطلــب علــي صادرات الماعز والأغنام، تناقصت كذلك تدفقات الواردات الغذائية إلي الإقليم الحدودي في اثيوبيا.

وتعتبر كارثة "النينو" التي وقعت أواخر ١٩٩٧ وأوائل ١٩٩٨ حادثة هامة لإلقاء الضــوء علي الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة عبر الحدود في تحقيق الأمن الغذائي علي المستويين المحلي والإقليمي. ومرة أخري يمكننا تحليل معدلات تبادل الماشية مع طائفة من السلع العابرة للحدود، وهي في حالتنا: الدقيق والذرة والأرز، ففي الفترة من ســبتمبر ١٩٩٧ إلــي ديسمبر ١٩٩٧ انخفضت شروط التبادل لأسعار الماشية مقابل الــذرة والدقــيق والأرز فــي الصومال الجنوبي بنسب ٧٩% و ٥٣% و ٦١% علي التوالــي. وهكــذا فإن المربي الذي باع رأس الماشية في سبتمبر ١٩٩٧ كان بإمكانه اســتخدام الثمــن في شراء ٢٩٨ كيلو جرامًا من الذرة، ولكن هذه القدرة انخفضت في ديسمبر من نفس العام إلي ٦٤ كيلو جراما فقط. كما انخفضت أسعار الماشية أيضًا مع الفيضــانات وانقطــاع طرق المواصلات في تلك الشهور. وقد أدي هذا التدهور إلي تدمير اقتصادات التربية في المنطقة، ومن ثم التعرض إلي النقص في الأغذية وحتي المجاعــة. وحيــنما عادت الأمطار، ومع ورود مساعدات الأغذية من الخارج، بدأت

أسعار الأغذية تنخفض مرة أخري منذ أوائل ١٩٩٨ وتمت عملية إبرار جوي مكثف بالأغذيـــة في يناير وفبراير ١٩٩٨ في الصومال الجنوبي، ولكن بعد وفاة حوالي مائة فرد.

جدول رقم (٦)
القيمة التبادلية بين الماشية الصغيرة (نوعية التصدير)
والمواد الغذائية فى الأسواق الحدودية بأرض الصومال
(١٩٩٧-١٩٩٨)

العنصر الغذائى	بربره (ك جم)		بورما (ك جم)		توجولجالى (ك جم)		نطاق التغيير (%)
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٩٨
*الذرة	٦٧	٥٣	٨٩	٦٦	٦٨	٥٢	-٢١ إلى -٢٦
*الدقيق	٥٤	٥٤	٧٩	٤٩	٣٧	٣٠	صفر إلى -٣٨
*الأرز	٥٥	٥٥	٥٤	٣٩	٣٧	٣٠	صفر إلى -٢٨
*السورغوم	٦٠	٥١	٦٩	٥٨	٨٨	٥٥	-١٥ إلى -٣٨
*المكرونة	٢٨	٢٨	٢٥	١٦	١٩	١٥	صفر إلى - ٣٦

Sour: FEWS/ FSAU, 1997-1998.

٩- خاتمة

يتضـــح مـــن المادة المقدمة في هذا الفصل المدي الذي وصلت إليه التجارة عبر الحدود في قيادة اقتصادات المناطق والأقاليم الحدودية، بل وحتي المناطق الداخلية في إثيوبـــيا والصـــومال وكينـــيا. وتظل هناك مسأله تأثير انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في التجارة عبر الحدود الصومالية، وإن كان هذا لم يتعد المدي المتوقع. ففي الحقـــيقة أن الـــتجارة عبر الحدود وخاصة في الماشية هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال في سنوات ما قبل الحرب (أي قبل ١٩٩١)، إذ إن التجارة في الماشية مع كينيا مـــثلاً قـــد زادت بنسبة ٣٠٠% عن عام ١٩٨٩، وكذلك الحال فيما يتعلق بصادرات الرؤوس الحيوانية من "أرض الصومال" وشمال الصومال. فهل معني هذا أن المخاطر المرتـــبطة بالـــتجارة عبر الحدود قد تراجعت في التسعينيات؟ بالطبع ستكون الإجابة

بالنفي، إذ إن المشاكل الأمنية والسرقة مازلت تفسد الأنشطة التجارية، بل ومن المؤكد أنهـا قـد ازدادت خلال التسعينيات. بيد أن هذا لم يثبط من حجم تجارة الماشية عبر الحـدود، علي الرغم من دوره في تقليص حجم التجارة في سلع أخري. إن غياب أو حضـور الدولـة في الصومال لم يكن له أثر كبير علي التجارة عبر الحدود، لسببين: أولهمـا أن هذه التجارة نشاط غير رسمي، وثانيهما أن النظام السياسي السابق لم يكن قابضـا بشكل جيد علي الاقتصاد، ومن ثم فإن عدم استقرار معدلات الصرف قد زاد بالفعل من تقلبات ومخاطر السوق بالنسبة للمربين والتجار.

وتقدم نتائج الدراسة دليلاً قويًا علي مدي أهمية التجارة عبر الحدود لكل من سكان المـناطق الحدودية وكذا المستهلكين والمنتجين الموجودين علي بعد مئات الكيلومترات مـن هـذه الحـدود. ومن ثم من الواجب اتباع سياسات تشجيع ـ لا تثبيط ـ التجارة الإقليميـة عـبر الحـدود، وأن تعمل علي الإفادة من الميزة النسبية المقارنة لمختلف الاقتصـادات المحلية والوطنية، ودعم الأمن الغذائي المحلي، وزيادة القدرة علي جمع مـوارد الدولـة مـن العـائدات، وزيـادة الاسـتثمارات في البنية التحتية للأسواق، والمواصلات والطرق، وأخيرًا الحد من التقلبات السعرية والاضطرابات السوقية. وقد تبيـن مـن الأمثلة الواردة في هذا التقرير الآثار الضارة لانقطاع التجارة عبر الحدود علـي كـل مـن الدخـول المحلية والأمن الغذائي ومصالح الرعاة والأسواق المحلية والإقليمية.

ملاحظات

١ ــ أجريـت دراسـة الحالـة المعروضة هنا في إطار "مشروع التجارة عبر الحدود والأمن الغذائـي فـي القرن الأفريقي" تحت رعاية كل من "توسيع النفاذ إلي الأسواق ودعم مدخلات النظم السوقية" BASIS و"برنامج دعم البحوث التعاونية" CRSP و"منظمة بحوث العلوم الاجتماعية في شـرق وجنوبـي أفريقيا" (Tegegne, Alemayehu and Ayele 1998 and 2000)وقد جمعت المـادة المقدمـة في هذا الفصل بدعم من BASIS - CRSP والاتفاقية التعاونية بشأن نظم التوطن والمـوارد بيـن معهد أنثروبولوجيا التنمية وجامعة كلارك" (١٩٩٥ - ١٩٩٦). وأود أن أعترف هنا بفضـل الـزملاء في OSSREA علي مشروع التجارة عبر الحدود، وخاصة الأساتذة: "عبد الغفار محمـد أحمد" و "تيجيجني تكا" و "أليمايهو عزيزي"، وكذلك أعترف بفضل "فيليب ستيفن" من مشروع نظـم الإنـذار المبكر بالمجاعات"، وأيضا "بريان داسيلفا" من هيئة المعونة الأمريكية. وبالطبع يعتبر المؤلـف نفسه مسئولا تماماً عن الآراء والنتائج المعروضة في هذا الفصل، وهي لا تعبر بالضرورة عن المؤسسات أو الأفراد المذكورين.

٢ ــ أعــتمد هــنا علي بيانات الأسعار المستقاة من تجار اشتركوا فعلاً في جلب حيوانات من منطقة "مقديشو" عام ١٩٩٦. وتعرض ماشية "مقديشو" بشكل ظاهر في سوق "جاريسا" (كينيا) ويطلق عليها الماشية "الحمراء".

٣ ــ هــذا الــتقدير مبنــي علــي المبيعات المسجلة خلال المسح الذي أجراه الباحث في سوق "جاريســا"، ومــن تقديرات أخري لأعداد رؤوس الماشية الكينية المباعة في تلك السوق. وقد حسبت الأخــيرة باســتخدام معادلة أن ١٠% من الماشية المباعة في سوق "جاريسا" (كينيا) تأتي من مناطق كينية (مثل منطقتي "مانديرا" و "واجير") والباقي يأتي من الصومال.

٤ ــ علي سبيل المثال يقوم تجار صوماليون كثيرون بتحويل مدخولاتهم من الشلنات الكينية إلي دولارات أمريكية من خلال بيوت صرافة غير رسمية في "نيروبي"، وحيث يدفعون نسبة قدرها ٣% مقابل "تحويلها" إلي الصومال. وحتي يتجنب تجار الماشية حمل نقود كثيرة أثناء سفرهم فإن معظمهم يقومون بالتغيير إلي دولارات يقبضونها في بلدهم عند العودة.

٥ ــ نظــرا لاستمرار الصراعات في الإقليم أصبح ميناء "مقديشو" مغلقًا فعلياً لعدد من السنين، ونشــط بــدلاً منه ميناءان صغيران شمال وجنوب العاصمة، وتدار الموانئ بواسطة أجنحة سياسية مختلفة.

المــراجـــع

Abdurahman, Mohamed D. 1998., Exchange rate policy, 1960-1990: The experience of Somalia. Toronto, Canada.

Ahrens, Joachim D. 1998. Cessation of livestock exports severely affects the pastoralist economy of Somali Region. Addis Ababa: Emergencies Unit for Ethiopia, United Nations Development Program.

Dietz, Ton, Abdirizak Arale Nunow, and Fred Zaal. 1999. Pastoral commercialization: A risky business? Three Kenyan case studies: The Pokot, the Maasai, and the Somali. Paper presented at the OSSREA and Institute of Social Studies (ISS) international conference on Resource Competition and Sustainable Development in Eastern Africa, Addis Ababa, Ethiopia, 21-24 October.

European Commission/Food and Agriculture Organization (EC/FAO). 1995.

Somalia: Livestock export market study. Nairobi: EC.

Famine Early Warning Systems (FEWS). 1999. August bulletin on Eastern Africa and the Horn. AFR/99-08. Washington, DC: Associates in Rural Development.

Little, Peter D. 1992. Traders, brokers, and market 'crisis' in Southern Somalia. Africa 62, no. 1:94-12.

_. 1996. Conflictive trade, contested identity: The effects of export markets on pastoralists of Southern Somalia. African Studies Review 39, no. 1: 25-53.

_, 1998. Cross-border trade and food security in Horn of Africa: A research proposal. Madison, WI: BASIS CRSP.

____. 2000. Cross-border livestock trade and food security in the Somalia and northeastern Kenya borderlands. A research report of the Broadening Access to Markets and Input Systems-Collaborative Research Support Program (BASIS-CRSP) and OSSREA Project on Cross-Border Trade and Food Security in the Horn of Africa. Binghamton, NY: Institute for Development Anthropology.

Mubarak, Jamil A. 1996. From bad policy to chaos: How an economy fell apart. Westport, CT: Praeger.

Ogaden Welfare Society. 1999. Drought situation report in Somali National Regional State, September. Addis Ababa, Ogaden Welfare Society.

Shank, Robert. 1997. Livestock marketing in the southeast of Ethiopia. United Nations Development Programme - Emergencies Unit for Ethiopia, Addis Ababa.

Steffen, Phillip, A.H. Shirwa, and Sidow I. Addou, with contributions from Mahdi Gedi Qayad. 1998. The Livestock embargo by Saudi Arabia: A report of the economic, financial, and social impact on Somaliland and Somalia. Washington, D.C., FEWS Project.

Tegegne Teka, Alemayehu Azeze, and Ayele Gebremariam. 1999. Cross-border livestock trade and food security in the Southern Ethiopia

borderlands.OSSREA/BASIS CRSP Project on Cross-border Trade and Food Security in the Horn of Africa. Addis Ababa, OSSREA.

Zaal, Fred, and Annemarie Polderman. 2000. High risk, high benefits: International livestock trade and the commercial system in Eastern and Southern Africa. Paper presented at the OSSREA Sixth Congress on Globalization, Democracy and Development in Africa: Future Prospects, 24-28 April 2000, Dar es Salaam, Tanzania.

الفصل العاشر

نتائج عولمة الاقتصاد العالمي علي الصناعة التحويلية لإحلال الواردات في السودان

بقلم: الخضر علي موسي
معهد دراسات الإدارة – جامعة الخرطوم ــ السودان
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١ ــ الاتجاه نحو التصنيع

بعد أن نالت بلدان نامية كثيرة استقلالها السياسي اندفعت نحو التصنيع في مسعي جـــاد منها لإنجاز تنمية اقتصادية سريعة ومستدامة.وفي أكثر هذه البلدان بُني التوجه نحـــو التصنيع علي سياسات إحلال الواردات، واستخدمت المشروعات العامة كرافعة رئيســـية لتطبيق هذه السياسة. ولقد برز هذا الاندفاع نحو التصنيع كعنصر متكرر في جمـــيع الوثـــائق التـــي صيغت فيها سياسات البلدان النامية، وذلك نتيجة للاعتقاد بأن التصـــنيع هـــو الذي سوف يؤدي إلي تحقيق معدل في النمو الاقتصادي أسرع من أي نهج آخر (Knight 1989).

فعلـــي سبيل المثال بالنسبة للسودان ــ وهو بؤرة تركيز هذه الدراسة ــ نُظر إلي التصـــنيع كوســـيلة لتـــنويع وتوســـيع قـــاعدة النمو الاقتصادي في البلاد، وباعتباره الاستراتيجية الأكثر ملاءمة لتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية كما يتصورها صناع السياســـات (Abu Affan 1985). وهـــذا وقد أصدرت الحكومات السودانية المختلفة القوانيـــن الصناعية الضرورية للإسراع بعملية التصنيع، وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع التحويلي. ومنها قانون المشروعات المعتمدة لعام ١٩٥٦، وقانون تنظـــيم ودعـــم الاســـتثمار الصـــناعي عام ١٩٦٨، وقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي عام ١٩٧٢، وقانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٨٠. وقد وعدت هذه القوانين بطائفـــة عريضـــة مـــن الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، وسهولة الحصول علي

الأراضـــي والطاقـــة ووسائط النقل بأسعار زهيدة، وإمكانية تحويل أرباح المستثمرين الأجانـــب إلي الخارج، وحماية استثماراتهم من التأميم والمصادرة. ونتيجة لهذا وصل عـــدد الشركات العامة والخاصة العاملة في الصناعة التحويلية (وبخاصة قطاع إحلال الواردات) إلي ٥٩٢ شركة من الحجم المتوسط والكبير (Abu Affan 1985). وهو مـــا مثل تقدمًا كبيرًا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الاستقلال (يناير ١٩٥٦) حيث كان قطاع الصناعات التحويلية غير موجود تقريبا.

بـــيد أن التسعينيات شهدت تحولاً غير مسبوق فيما يتعلق بانطلاق القطاع الخاص بشـــكل عـــام، وقطـــاع الصناعات التحويلية علي وجه الخصوص. وجاء هذا نتيجة لصدور برنامج السنوات الثلاث للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ ــ ١٩٩٣)، والاستراتيجية الوطنـــية الشاملة لعشر سنوات (١٩٩٢ ــ ٢٠٠٢)، وبمقتضاهما تم التحرير الكامل للمـــبادرة الخاصة في جميع قطاعات الاقتصاد، فيما عدا قطاع النفط. وكان الهدف من هـــذا هو إيقاف التدهور الاقتصادي عن طريق إطلاق طاقات القطاع الخاص باعتباره محرك النمو، وصدرت قوانين للاستثمار في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ وفرت المـــزيد من المزايا لهذا القطاع. ورغم عدم توافر إحصاءات حديثة وموثوقة عن حجم القطـــاع التحويلـــي، وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، فمن الواضح أن الكثير من الشـــركات الكبـــيرة والصغيرة قد نشأت خلال التسعينيات في قطاع الصناعة التحويلية ويتبيـــن من الإحصائيات الخاصة بالعاصمة الخرطوم (حيث تتركز معظم مشروعات هذا القطاع) وجود أكثر من ١٠٤٣ شركة يعمل بها عشرة عمال فأكثر (أنظر الجدول رقـــم ١). ومـــع هذا يظل السودان بلدًا زراعيًا بالأســاس، حيث يعمل بقطاع الزراعة ٧٠% من قوة العمل القادرة. وبالمثل فإن مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلـــي لا تـــتجاوز ١٥% (Economic Review 1997) ومازالـــت أقـــل من الأهداف الطموحة للاستراتيجيات الوطنية.

وينســـب هـــذا الوضع إلي مجموعة من المشكلات تواجه الصناعة التحويلية في السودان، ومن بينها: ــ

الجدول رقم (١)

الوضع الحالى لمشروعات الصناعة التحويلية فى الخرطوم

القطاع	عاملة	غير عاملة	تحت البناء	مرخص لها ولم تبن	إجمالى *
- الأغذية	٢٢٧	١٢٨	٣٦	٤٠	٤٣١
- النسيج	٥٢	٧٢	٩	١١٩	٢٥٢
- المنتجات الخشبية والمعدنية	٧٣	٢٤	٦	٤٦	١٤٩
- الورق والمنتجات الورقية والطباعة	٥٠	١١	٣	٢١	٨٥
- الصناعات الكيماوية	١٦٦	٧١	١٠	١٥٧	٤٠٤
- المنتجات التعدينية	٧٥	٣٥	٣	٦	١١٩
- الصناعات والتجهيزات التعدينية	٢٠	١٩	٣	٣	٤٥
- الآلات	١١	٩	٢	٦	٢٨
- الإجمالى	٦٧٤	٣٦٩	٧٢	٣٩٨	١٥١٣

Source: Industrial Survey, Khartoum State, 1998.

١ ـــ المشـــكلات الضـــخمة في البنية التحتية (قصور الطاقة الكهربية، مشكلات الـــنقل الخ) الت ي تواجهها الصناعة التحويلية المحلية، وهي تزيد من تكاليف الإنتاج وتقلل من القدرة التنافسية.

٢ ـــ معـــدل التضـــخم المرتفع في البلاد والذي يزيد من تكلفة الإنتاج، ويقلل من القـــدرة الشـــرائية للمستهلكين. وقد بلغ معدل التضخم حاليا ١٧,٣% في السنة (El - Rai El -Aam 1999).

٣ ـــ الرسوم العديدة والعالية المفروضة من جانب الحكومة.

٤ ـــ اعـــتقاد بعـــض المديرين وأصحاب المشروعات بأن منتجاتهم في مجالي الأغذيـــة والنسيج يجب أن تتمتع بالحماية من المنافسة الأجنبية، نظرا لأنها تعتمد علي مواد خام محلية وتحقق قيمة مضافة عالية. وهو مطلب يمثل استمراراً للتقاليد الحمائية العريقة في السودان.

٥ ـــ انخفـــاض الرســـوم الحكومية (الجمارك) المفروضة علي السلع المستوردة

مقارنة بالرسوم المفروضة علي إنتاج الصناعة التحويلية المحلية. وفي بعض الأوقات حصلت بعض السلع المستوردة (مثل الأحذية والملابس والحلويات) علي إعفاء تام من الرســوم الجمركـية، أو كانت تدخل البلاد عبر تجارة الشنطة أو التهريب بدون دفع جمارك أوبدفع رسوم زهيدة.

٦ ــ دخــول بعــض السلع المستوردة منخفضة الجودة (مثل البويات والأصباغ) وإغــراقها للســوق بأسعارها المنخفضة، وذلك بسبب الافتقار إلي رقابة صارمة علي الجــودة فــي الســودان. وهــو مــا قد يغري بعض المنتجين المحليين بخفض جودة منتجاتهم، ومن ثم خفض أسعارها من أجل الاحتفاظ بالقدرة علي المنافسة.

٢ – السياسة الحمائية في السودان

حصلت الصناعة التحويلية المحلية ــ إلي جانب الحوافز التقليدية ــ علي الحماية مــن المنافسة الأجنبية، والتي وفرتها جميع قوانين تشجيع الاستثمار التي صدرت في الفــترة مــن ١٩٥٦ حتي ١٩٨٠. وكان الهدف المعلن لسياسة الحماية مزدوجًا. أولا: تمكيــن الصناعة التحويلية المحلية من تجاوز مرحلة الطفولة وإعطاؤها الوقت الكافي للصــمود فــي وجه المنافسة الأجنبية لمنتجات الصناعات التحويلية العريقة في بلدان أخري. ثانيا: اعتبرت السياسة الحمائية مناسبة نظرًا للدعم الذي تحصل عليه الصناعة التحويلية في البلدان الأخري.

ومــن ثم لا يدعو للدهشة أن قانون توطيد التنمية والاستثمار الصادر عام ١٩٧٤ قــد خــول وزيــر الصناعة (بالتشاور مع وزراء آخرين) حق اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الصناعة المحلية. وقد اتخذت هذه الحماية صورتين: أولاهما التقييد الكمي، أي تحديــد كمية السلع المستوردة سواء بشكل كلي أو جزئي، وذلك وفق مستويات الإنتاج والاســتهلاك المحليين. وثانيتهما التقييد باستخدام التعريفة الجمركية، أي فرض رسوم جمركــية أعلــي على السلع المستوردة ولصالح السلع المنتجة محليا. وحتي تحصل الصــناعة المحلية علي هذه الحماية، فإن عليها أن تحقق ثلاثة شروط، أولاً: يجب أن تكــون جودة السلع المنتجة محليًا مماثلة لجودة السلع المستوردة، ثانيًا: يجب أن يكون الإنتاج الصناعي المحلي كافيًا لإشباع الاستهلاك المحلي، ثالثًا: ينبغي أن تكون أسعار الســلع المنتجة محليًا أقل أو مساوية لأسعار السلع المستوردة، ولايجب بحال أن تزيد بأكثر عن ١٥% من سعر نظيرتها المستوردة.

بــيد أن الصــناع المحلييــن لــم يكونوا قادرين علي الوفاء عمليًا بتلك الشروط،

ويـبررون هذا بالمشكلات التي تواجهها الصناعة التحويلية السودانية مثل نقص الطاقة الكهربـية ونـدرة العملـة الصعبة وهجرة العمال المدربين ونقص المواد الخام وقطع الغيار. ويبدو أن المسئولين في وزارة الصناعة يتساهلون مع هذه التقصيرات، انطلاقًا مـن الرغـبة في تحقيق المصلحة الوطنية الممثلة في تنمية الصناعة التحويلية المحلية بغض النظر عن العواقب السلبية للسياسة الحمائية. ومما زاد المشكلة تعقيدًا أنه لم يكن هـناك إطـار زمنـي محدد لفترة الحماية تلك، وقد أدي هذا عمليًا إلي إطالة مرحلة الطفولـة، وجعـل المشروعات المحلية معتمدة ومدمنة علي الحماية. بيد أن سياسات اللـبرلة التـي انتهجـتها الحكومة مؤخرًا قد أزالت الحواجز الكمية لكنها تركت قيود الرسوم الجمركية معمولاً بها.

٣ – سياسات تحرير التجارة

واجهـت بلدان نامية كثيرة أزمة اقتصادية مزمنة أوائل الثمانينيات أوقفت تقريبا عملـيات التنمية الاقتصادية فيها. وبالنسبة لأفريقيا كانت الثمانينيات بمثابة عقد التنمية الضـائع. وقـد قامـت أدبـيات كثيرة بتوثيق أعراض وأسباب هذه الأزمة علي نحو مفصـل، وحيث وجه اللوم الأكبر في هذا المرض الاقتصادي إلي السياسات الخاطئة التـي اتبعـتها الحكومـات الأفريقـية. فمثلا أرجع البنك الدولي هذه الأزمة إلي أن "الحكومـات الأفريقـية قـد تدخلـت بشـكل زائد من خلال تحديد الأسعار وتأميم المصـارف، وتحديد معدلات صرف النقد الأجنبي، والاحتكارات الحكومية للصادرات الزراعية، وفرض نظم للترخيص حالت دون اضطلاع القطاع الخاص بدوره، وإنشاء الكثـير من المشروعات الحكومية التي أعطيت فرصًا خاصة للحصول علي القروض والعملات الأجنبية" (World Bank 1994: 33).

وإزاء تلـك الأزمة الاقتصادية لم تجد بلدان نامية كثيرة مفرًا من "التكيف" وذلك سـعيًا وراء إيقـاف المنحني الكارثي. وهكذا "قبلت ٧٨ بلدًا في أوائل ١٩٩٢ برامج التكـيف المدعومـة من البنك الدولي، كما قامت بلدان عديدة أخري بإدخال نفس تلك الأطر السياسية دون عقد اتفاقيات رسمية مع البنك" (Mosley and Weeks 1993: 1583). هـذا وكانت إحدي وعشرون بلدًا من أفريقيا جنوب الصحراء (شملت تقريبًا كـل بلـدان شـرق أفريقيا) قد اتجهت أو اضطرت إلي انتهاج سياسات التكيف خلال الفـترة من يونيو ١٩٨٦ إلي يوليو ١٩٨٧، وسواء تم ذلك بضغوط أو دعم من البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من تلقاء نفسها. ورغم اختلاف خصوصيات برامج التكيف

الهيكلي من بلد لآخر، إلا أنها اتبعت جميعًا سياسات إلغاء الدعم الحكومي، وتقليص الإنفاق العام، وتسريح أعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام، والخصخصة، وخفض الرقابة علي النقد الأجنبي، وزيادة معدلات الفائدة إلي مستويات واقعية، وسحب الإجراءات الحمائية، وإدخال رسوم المستهلك، والرقابة المحكمة علي الائتمان، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية (Stein 1992).

وبالنسبة للسودان، كانت أهم المشكلات الخاصة بالسياسات خلال السنوات العشر من ١٩٧٥ إلي ١٩٨٥ هي تردي النظام المالي، والذي تجلى بشكل ملحوظ في أواسط وأواخر السبعينيات ولكن لم تمتد يد الإصلاح إليه حتي اليوم. ونظرًا لهذا التردي قامت الحكومة بتبنى سلسلة من برامج التكيف الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك بعد أن شخص الصندوق مرض الاقتصاد السوداني علي أنه اختلال جوهري. واتبعت الحكومة السودانية بدقة الاستراتيجية التي أوصي بها صندوق النقد والبنك الدوليان خلال الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨٥. ومع ذلك واصل الاقتصاد السوداني تدهوره السريع طوال الأعوام ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠. وقد زاد الوضع سوءًا وقوع فترة طويلة من الجفاف واندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان مع اتساع عدم الاستقرار السياسي. ونتيجة لكل هذا سجل النمو الحقيقي المتراكم لإجمالي الناتج المحلي رقمًا موجبًا بصعوبة خلال هذه الفترة. فكان معدل النمو الحقيقي المحسوب عن هذه الفترة ٣%، وارتفع إجمالي الدين السوداني إلي ١٣ مليار دولار أمريكي، كما قفز التضخم إلي ٨٠%. وفي عام ١٩٨٦ صنف صندوق النقد الدولي السودان كبلد غير مؤهل، ثم إلي بلد غير متعاون عام ١٩٩٠ (Riddel 1992).

وفي غمار هذه الأزمة الحادة استولت علي السلطة حكومة عسكرية بعد انقلاب وقع في يونيو ١٩٨٩، وقد تبنت الحكومة الجديدة علي الفور في أوائل التسعينيات ما أطلق عليه "سياسات التكيف الهيكلي السودانية". وحسبما توحي التسمية فإن هذه السياسات قد صيغت محليًا، أي أنها لم يجر التفاوض حولها مع البنك أو الصندوق الدوليين، ولم تلق دعمًا منهما. ومع ذلك فإن هذه السياسات كانت في مجموعها نسخة بالكربون من اتفاقيات التكيف النمطية التي وقعها صندوق النقد الدولي مع بلدان أفريقية أخري. بل في الواقع جاءت السياسات الحكومية السودانية أكثر قسوة مما يوصى به عاده صندوق النقد (Sudan Now 1992: 9 - 21).

وقد استخدمت هذه السياسات ــ بالرغم من عدم نجاحها ــ لاسترضاء الصندوق والحصول علي دعمه لتعزيز ميزان المدفوعات في المفاوضات اللاحقة. بيد أن

المشـــكلة الرئيسية كانت مبلغ المليار ونصف مليار دولار أمريكي المستحقة للصندوق علـــي السودان. ويعتبر برنامج التكيف الهيكلي السوداني جزءًا لا يتجزأ من البرنامج الثلاثـــي للإنقـــاذ الاقتصادي (١٩٩٠ ـــ ١٩٩٣). واستهدف البرنامج إيقاف التدهور الاقتصـــادي من خلال إعادة توجيه الموارد لصالح الإنتاج (بخاصة الإنتاج الزراعي بهـــدف تحقـــيق الأمـــن الغذائي وفوائض للتصدير)، والارتقاء بدور القطاع الخاص، وإنهاء التحكم في الأسعار، وخصخصة المشروعات العامة، وتحقيق التوازن المالي.

ويعـــد إنهـــاء التدخل في الأسعار مكونًا سياسيًا هامًا في برنامج التكيف الهيكلي السـوداني، وقد تم تطبيق هذا علي مستوي كل من مستلزمات الإنتاج وسعر المصنع ومـــسعر الجملة، وتم إطلاق قوي العرض والطلب في السوق لتحديد مستويات الأسعار فـــي كـــل القطاعـــات. وكذلك تم رفع أسعار الخدمات العامة وسلع معينة مثل السكر بدرجـــة كبيرة حتي تعكس قوي السوق. ونتيجة لسياسات تحرير التجارة تم رفع جميع القـــيود علـــي الواردات، وإن استمر الحظر علي سلع قليلة لأسباب دينية أو أمنية أو صـــحية، وتم إلغاء النظام البيروقراطي لرخص الاستيراد. أما علي جانب التصدير فقد تم رفع جميع القيود السابقة علي الاستيراد، فألغيت منظومة تصاريح التصدير، وكذلك أنهي تحديد حد أدني لأسعار الصادرات، وذلك لصالح أسعار مرنة يتم وضعها من قبل لجـــنة يمثل فيها القطاع الخاص بشكل عادل. وأكثر من هذا تم خفض الضرائب علي التصـــدير إلـــي ٥% علي جميع الصادرات فيما عدا القطن والصمغ العربي. هذا وقد أدت سياســـات تحرير الأسعار والتجارة إلي زيادة كبيرة في حجم واردات وصادرات السلع المصنعة.

٤ – السودان وعولمة الاقتصاد العالمي

هـــناك اعـــتقاد واســـع الانتشار بأن سياسات لبرلة الاقتصادات النامية والانتقالية (ممـــثلة فـــي برامج التكيف الهيكلي) تمثل من الناحية العملية مقدمة لعولمة الاقتصاد العالمـــي. فمـــثلا يـــري التقرير الصادر عام ١٩٩٦ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن "العولمة هي نتاج اللبرلة" (UNC TAD 1996:7). هذا وقد تم تعريف العولمـــة بطـــرق مخـــتلفة فيصـــف "ماكجرو" العولمة بأنها "بناء العديد من الروابط والصـــلات بين الدول والمجتمعات، وبما يشكل منظومة عالمية حديثة. وبمقتضي هذه العملـــيات يمكـــن للأحداث والقرارات والأنشطة التي تقع في جزء من العالم أن تكون ذات آثـــار ملموســـة علـــي الأفـــراد والمجـــتمعات فـــي أجزاء بعيدة جدًا من العالم"

(McGrew 1992: 262). ويعطـــي "فريد مان" تعريفًا أكثر اتساعًا من ذلك للعولمة بأنهـا "ذلـك المركـب الواســع من اتفاقيات التجارة الحرة وشبكة الانترنت واندماج الأســـواق المالية، وهو ما يزيل الحدود ويوحد العالم ليصبح مكانًا واحدًا ومربحًا ويعج بالمنافسة القاسية" (Friedman 1996). وهناك تعريف ملموس آخر للعولمة كظاهرة أكـثر ارتـباطًا بالاقتصاد، وهو تعريف "أومان" الذي يصف العولمة بأنها "النمو، أو علـي وجه أكثر دقة، النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي عبر الحدود السياسية الوطنية والإقليمية" (Oman 1996).

وأيـا كـان الـتعريف فمن المؤكد أن عولمة الاقتصاد العالمي تؤدي إلي منافسة شـديدة القســوة، وأصـبح موضع الاعتراف في كل مكان أن "المسرح العالمي يمر بتغـيرات عميقة تفتح السوق العالمية بشكل سريع أمام القوي المتنافسة" (Lall and Wangwe 1998) ومـع ذلـك لايـبدو أن هناك إجماعًا حول مضاعفات العولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية، إذ تنقسم الأدبيات بشأن آثار العولمة والمنافسة علي التنمية الصناعية في البلدان في البلدان النامية (O` Neill 1997:7).

فـيحذر تقريـر التنمـية البشرية الصادر عام ١٩٩٦ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي من أن "الخطر لا يتمثل فقط في أن فوائد العولمة سوف تتخطي هذه البلدان (النامـية)، وإنما في أن تهميش هذه البلدان سيزداد مع استمرار تناقص حصصها في الـتجارة العالمية وتدفقات رأس المال الدولي" (UNDP 1996:103). وهو الموقف نفســه الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد)، حيث رأي أن "البلدان الأقل نموًا ــ وخاصة في أفريقيا وأماكن أخري ــ ستظل مكبلة بنقص قدرات الإمداد، وغـير قادرة علي الإفادة من التجارة. كما تفاقم التهميش سواء لبلدان بأكملها أو داخل البلد الواحد" (UNCTAD 1996:3). واتخذ البعض الآخر مواقف أكثر تشاؤمًا حيث اعـتقدوا – علـي العكـس من اعتقاد ساد طويلا – أن التصنيع الآن هو الطريق إلي الـتخلف والإفقـار (EL - Aisawi 1998). ويعتقد الكثيرون في أفريقيا أن العولمة يمكـن أن تدمـر القاعدة الصناعية الضعيفة أصلا وأن تحبط جهود التصنيع في بلدان كثـيرة (Lall and Wange 1998). وبسبب من هذه الرؤي المتشائمة يعتقد البعض أن العولمة تمثل تهديدًا خطيرًا لأمن الاقتصاد الدولي. وقد عرف تقرير التنمية البشرية انعـدام الأمـن الاقتصادي بأنه يتضمن تهديدات بالبطالة والوظائف غير الآمنة وعدم عدالة توزيع الدخول والفقر والتشرد (UNDP 1996).

ويـبدو مـن خبرة الاقتصادات المتكيفة في البلدان النامية وأوربا الشرقية، والتي

تبنت سياسات تحرير التجارة في الثمانينيات والتسعينيات، أنها أقرب إلي تبرير المخاوف بشأن الأخطار الممكنة للعولمة. ودرس باحثون في جميع أنحاء العالم استجابة الصناعة التحويلية المحلية إزاء المنافسة الصعبة التي فرضتها عليها الحكومات كجزء من سياسات التكيف. ففي أمريكا اللاتينية علي سبيل المثال تناول باحثون كيفية تفاعل مديري الشركات مع منافسة السلع المستوردة، حيث استخلصوا وجود أربع استراتيجيات لتحسين الكفاءة. أولها قيام الشركات بمواجهة منافسة المستورد عن طريق التخصص الأكبر في الانتاج، وإجراء تحسينات علي جودة المنتج. وثانيتها تعزيز الانتاج مع تقليص قوة العمل بها. والثالثة زيادة الاستثمار في الآلات الجديدة وتحديث خطوط الانتاج. أما الرابعة فهي شراء التصميمات الأجنبية والتفاوض علي اقتسام الأرباح وعقد اتفاقيات الترخيص بإنتاج الشركات الأجنبية" .(Webster 1993)

وفي أفريقيا "وقع المنظمون بين شقي رحي ارتفاع تكاليف المدخلات وعدم القدرة علي رفع أسعار المنتجات بسبب تهالك الطلب المحلي ومنافسة الواردات رخيصة السعر" (Steel and Webster 1990 Frischtak 1990). ومن خلال تحليل لآفاق الشركات الغانية أجري عام ١٩٨٩ تكشف أن عملية التكيف التي اضطلع بها صناع السياسة تجاه قطاع مشروعات الدولة كانت مماثلة تمامًا لما هو دائر في القطاع الخاص. فالشركات التي لم تستطع المنافسة في بيئة ما بعد الإصلاح كان مصيرها الفشل، أما الشركات المتمركزة في أسواق نائية فقد استطاعت التوسع. وبالنسبة للشركات التي تنتج سلعًا غير مميزة وعلي أساس الإنتاج الكبير (مثل المنسوجات والملابس والمنتجات المعدنية البسيطة) فقد استطاعت المنافسة أو علي الأقل حققت فشلاً جزئيًا في المنافسة مع المستورد (Steel and Webster 1990). وتنبأ آخرون بأنه ما لم يتم علاج السياسات الرديئة والآثار الجانبية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، فإن هذا قد يفضي إلي اقتلاع التصنيع من القارة (الأفريقية) (Stein 1992).

وبالنسبة للسودان، فقد أوضحنا سابقًا أن سياسات اللبرلة التي اتبعت في التسعينيات قد أدت فعليا إلي إجبار بعض شركات الصناعة التحويلية إلي التوقف عن العمل أو العمل بقدرة أقل (انظر الجدول رقم ١) وبالإضافة إلي هذا فقد تبين من دراسة أخيرة أجراها الباحث أن أغلبية الشركات المدروسة العاملة في مجال الصناعة التحويلية قد كانت شديدة البطء في صياغة وتطبيق استراتيجيات ملائمة لمواجهة المنافسة المفروضة عليها بفعل تدابير اللبرلة. ومن أسباب هذا الإبطاء أنها قد أدمنت

علي الحماية منذ زمن طويل (Musa 1999).

ويلخص الجدول رقم (٢) إجابات الشركات عن أسئلة صاغها الباحث حول خططها لزيادة قدرتها التنافسية في ضوء سياسات اللبرلة التي اتبعت في التسعينيات، وقد تبنت شركات مختلفة عدداً من الخطط لهذا الغرض. وهو ما يبين إدراك القائمين علي الصناعة التحويلية أن الأمور قد تغيرت وألا بديل أمامهم سوي مواجهة المنافسة المتزايدة بهذه الطريقة أو تلك.

جدول رقم (٢)

خطط الشركات لمواجهة المنافسة المتزايدة

خطة الشركة	عدد الشركات
التوسع في دخول أسواق جديدة واعتماد استراتيجيات جديدة في التسويق	١٠
إنتاج سلع جديدة تواجه منافسة أقل أو لا تواجه منافسة	٩
إدخال تقنية جديدة لتحسين الجودة وتقليل التكاليف	١٤
الدخول في شراكة في مستثمرين أجانب من خلال الحصول على تراخيص إنتاج او ترتيبات أخرى	١٢
الإغلاق مؤقتاً	٤

Source: Musa 1998.

بيد أنه من الناحية العملية يبدو من الصعب أن تتمكن الشركات من تنفيذ هذه الخطط. فمثلاً يعد إدخال آلات وتقنيات حديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية خياراً صعب التحقيق، وذلك بسبب نقص العملة الصعبة وسوء الأداء المالي في كثير من الشركات. كذلك ليس سهلاً بالمرة فتح أسواق جديدة أو اعتماد أساليب تسويقية حديثة. فكثير من هذه الشركات لا تملك إدارات للتسويق، ولا تملك حتي المعرفة بأصول التسويق، نظراً لاستمرارها لمدة خمسة عقود تقريبًا في الإنتاج لسوق يهيمن عليها البائعون. أكثر من هذا، فرغم أن ١٢ شركة (بنسبة ٥٠%) قد وضعت خططاً لتقليل التكاليف من خلال إعادة التنظيم والبحوث والتطوير، فإن أيًا منها لم تملك إدارة لهذه البحوث. فقط امتلكت المصانع الكبيرة معامل مجهزة فحسب لإجراء اختبارات الرقابة علي الجودة. ويرجع هذا النقص إلي سببين، أولهما أن بحوث التطوير لم تكن قط بمثابة تقليد مستقر بالنسبة لمعظم مديري الشركات العاملة بالصناعة التحويلية في السودان. وثانيهما أن

هــذه البحوث تتطلب إنفاقاً كبيراً يتجاوز القدرة المالية لكثير من هذه الشركات. ومن الطــريف أيضــا معــرفة أن شــركتين فقط هما اللتان ترغبان في البحث عن شراكة أجنبية، إما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال الحصول علي رخصة إنتاج، وذلك بهدف مواجهة المنافسة. ومن أسباب هذا أن بعض تلك الشركات تعتبر شركات عائلية، ومن ثم فهي مترددة إزاء استكشاف هذه الإمكانية. وفوق هذا ليس من السـهل اجـتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي السودان في هذه الأيام. ويرجع هذا جزئيًا إلي المشكلات الحادة التي يعانيها قطاع الصناعة التحويلية. وقد أجاب مصنعان فقط (لايواجهان منافسة تقريبًا في الوقت الراهن) بأنه لاتوجد لديهما أية خطط للتصدى لعواقب اللبرلة. وقد مرت أربع شركات بتجربة الإغلاق المؤقت أو هي بسبيلها إليه. فقــد قررت هذه الشركات الاستسلام أمام المنافسة الأجنبية، وانتظار ما سوف تنتهجه الحكومة من سياسات لمساعدة الشركات المتوقفة أو المتعثرة، وقد حققت هذه الشركات خسائر مالية ضخمة كما تراكمت عليها الديون عبر السنين.

وبصــرف النظر عن أية عواقب للعولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية، فإن الســودان لــيس بمقدوره أن يبقي خارج الاقتصاد العالمي، ولذا فقد انتهجت الحكومة خطوات عملية منذ يونيو ١٩٩٤ تمهيدا للانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، فشكلت الحكومــة لجنة وطنية في وزارة التجارة لبحث آثار الانضمام للمنظمة علي الاقتصاد الســوداني، وتوصــلت الحكومــة إلي ضرورة الانضمام وتقدمت إلي منظمة التجارة العالمــية بطلــب بذلك، وسمح لها بوضع المراقب. ثم قامت الحكومة بتسليم المنظمة تقريــراً مفصلاً عن السياسات التجارية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية المعمول بها فــي الســودان. وبعــد دراسة سكرتارية المنظمة لهذا التقرير طلبت تقديم المزيد من المعلومات.

وفــي فــبراير ١٩٩٨ تشــكلت لجنة وطنية جديدة مكونة من مسئولين كبار من وزارات مخــتلفة وجمعية رجال الأعمال السودانيين والنقابات، وقد تمكنت اللجنة في أغســطس ١٩٩٨ من إعداد تقرير إحصائي بالاشتراك مع مجلس الوزراء. كما تم في هــذه الأثــناء اتخاذ بعض الخطوات العملية للوفاء بمتطلبات منظمة التجارة العالمية، ومــن أهمهــا إدخال ضريبة القيمة المضافة وتعديل الدستور. وفي الوقت نفسه شكل مجلــس الوزراء لجنة وزارية برئاسة وزير التجارة الخارجية للإعداد للمفاوضات مع المنظمة حينما يكون السودان قد أوفي بشروط الحصول علي العضوية الكاملة. وحتي الآن مازالــت الحكومة السودانية في انتظار المزيد من استفسارات الدول الأعضاء في

المنظمة، رغم وفائها بهذه الشروط في ديسمبر ١٩٩٨.

٥ – المكاسب المحتملة من العولمة بالنسبة للصناعة التحويلية المحلية

رغم عدم القدرة علي الإجابة بالأرقام عن الأثر الراجح لعولمة الاقتصاد العالمي علي الصناعة التحويلية المحلية، فإنه ليس من الصعب تصور هذا الأثر، وخاصة علي أساس من الاستجابات المختلفة التي أبدتها الصناعة التحويلية تجاه سياسات اللبرلة التي اتبعت في التسعينيات، والتي ناقشناها في الجزء السابق. ومن ثم فبإمكان المرء أن يتوقع أن الصناعة التحويلية المحلية ستصبح أكثر وعيًا بمسأله التكلفة أكثر من أي وقت سابق، وذلك حتي تصمد في المنافسة الصعبة. وقد تجتهد أكثر من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وتحقيق أسعار تنافسية. وهو ما قد يدفع الشركات إلي تقليص التكاليف التي يمكن السيطرة عليها فيما يتعلق بعناصر المواد والعمل والنفقات العامة أو النثرية. وستكون الحاجة إلي هذا الوعي التكاليفي حيوية للشركات العاملة بالصناعة التحويلية إن أرادت لنفسها البقاء. وإلا فإن المستهلك المحلي ــ الذي تتعدد أمامه الاختيارات الآن ــ سوف يتحول ببساطة إلي السلع الأجنبية المستوردة، والتي تتصف عامة برخص أسعارها. ومن المتوقع أن يكون لهذا أثر إيجابي بالمقابل علي مستوي الاقتصاد القومي، حيث يضمن الانتفاع الكفؤ بالموارد الوطنية، غير أنه من الجدير بالملاحظة أن قدرة شركات الصناعة التحويلية علي تقليل تكاليف إنتاجها تعتمد بدرجة كبيرة علي الخروج من الأزمات وعنق الزجاجة الذي تمر به في الوقت الحالي. وهو ما يتطلب تطوير مجمل بيئة الأعمال.

ثانيًا، من المتوقع أن تفيد العولمة المشروعات التحويلية المحلية من زاوية تشكل الوعي بالجودة أيضًا لديها. وهذا لأن التمتع بمزايا سوق البائعين لردح طويل من الزمن، قد جعل المشروعات التحويلية السودانية غير مكترثة بقضية الجودة، حتي استجدت سياسات اللبرلة في التسعينيات. ولذا فالمتوقع أن الاندماج في العولمة سوف يضطر الصناعة التحويلية المحلية إلي المراعاة الدقيقة للمعايير الإقليمية والدولية في إنتاجها، وإلا سيكون عليها إخلاء الساحة أمام السلع المستوردة الأعلي جودة في معظم الحالات.

أما الفائدة الثالثة المتوقع أن تجنيها الصناعة التحويلية المحلية فتتمثل في أرجحية أن تؤدي العولمة إلي تحسين ميزتها التنافسية. ومن الجلي أنه كلما استطاعت هذه الصناعة تحسين كفاءتها الإنتاجية وجودة منتجاتها وتذليل العراقيل التقليدية للعرض،

كمــا ســهلت لها العولمة الوصول إلي السوق الدولية. وتبين التجارب أن المُصنّعين السـودانيين قـد أفادوا من تقليص القيود الحكومية علي التصدير، واستطاعوا اختراق أسـواق جديـدة. كمـا أن هذا المكسب الإيجابي سوف يؤدي بدوره إلي آثار إيجابية جانبـية أخـري، إذ إن زيادة صادرات السلع التحويلية سوف يزيد الطلب علي المواد الخـام المحلـية ــ وبالذات الزراعية منها ــ وهو ما سوف يولد فرص عمل ودخولاً جديـدة لكثـير مـن سـكان المناطق الريفية، فضلاً عن مكاسب أخري، مثل استفادة الاقتصـاد الوطنـي مـن زيادة الصادرات لتحسين ميزان المدفوعات، وإتاحة العملة الصـعبة اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج وتثبيت سعر الصرف، وتلك هي "الجزرة" التـي تشـجع الحكومـات علي الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وجدير بالذكر أن الحكومـة تخطط لزيادة الصادرات إلي بليون دولار عام ٢٠٠٠ (EL - Rai EL - Aam 1999).

وأخـيرًا، من المتوقع أن تساعد العولمة الصناعة التحويلية السودانية في تذليل أو علـي الأقـل تلطيف حدة المشكلات الكبيرة (المذكورة سابقًا) والتي ظلت تعيق تطور هـذه الصـناعة لزمـن طويل. إذ إن انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية سوف يؤهلـه للحصـول علي المساعدات التقنية والمالية من المؤسسات الاقتصادية الدولية، وذلك للمساعدة في حل هذه المشكلات ذات الأثر السلبي علي القدرة التنافسية للصناعة التحويلية المحلية. كما أن الأخيرة سوف تتمتع ببعض الإعفاءات خلال الفترة الانتقالية التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤(Osman 1998) .

٦ -أخطار ممكنة للعولمة

لـيس الانضـمام لمنظمة التجارة العالمية أمرًا خاليا من المتاعب بالطبع، إذ من المـتوقع أن يكون لهذا الانضمام مضاعفات سلبية علي الصناعة التحويلية السودانية، بـل ومن قبيل المؤكد أن العولمة سوف تلحق بها خسائر محققة حيث ستضطر بعض المشـروعات إلي الخروج من الإنتاج، بشكل مؤقت علي الأقل. ويمكن أن يعزي هذا إلي سببين رئيسيين.

أولا: عـدم قدرة بعض المشروعات التحويلية علي منافسة السلع المستوردة علي المـدي القصـير، وسـواء مـن حيـث السعر أو الجودة، وتشير الدراسات إلي أن المشـروعات التحويلية السودانية كانت بطيئة في صياغة وتطبيق استراتيجيات جديدة للصـمود فـي المنافسـة القوية التي نشأت مع تطبيق سياسات اللبرلة في التسعينيات

(Musa 1999). وفــي الحقيقة أن تحرير التجارة (رغم تحرير القيود الكمية فقط) قد كــان وحــده ثقيل الوطأة، حيث اضطر ٥٤,٧% من المشروعات التحويلية إلي غلق أبوابها مؤقتًا بسبب حملة من المشكلات التي تواجهها، بما فيها المنافسة (أنظر الجدول رقــم ١). ومــن المؤكد أن المنافسة السعرية سوف تصبح أكثر قسوة مع انتهاء الفترة الانتقالــية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ورفع القيود الجمركية نهائيًا. ومن الأرجح أن تكون المعانــاة كبيرة لصناعات مستقرة من زمن مثل الأسمنت والسكر والمنسوجات، وذلك لــنقص قدرتهــا التنافســية (Osman 1998). وحتي نضرب مثالاً فإن سعر السكر الأبــيض المكــرر فــي المشروعات المملوكة للدولة يبلغ حوالي ٥٢٠ دولارًا للطن المتري مقابل سعره في سوق (لندن) العالمية وهو ٢٥٠ دولارً.

ثانــيا: ســتواجه بعــض المشروعات التحويلية موقفًا صعبًا حيث سيتوجب عليها مــراعاة أحكام اتفاقية "الجات" فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وتعد صناعة الدواء أوضــح مــثال في هذا الشأن، حيث إنه بمجرد انتهاء الفترة الانتقالية ومدتها عشرون عامًــا لن يصبح بإمكان أي شركة دوائية إنتاج عقاقير ــ وبالذات المضادات الحيوية – بــدون الحصول علي رخصة مسبقة بذلك (Osman 1999)، وهو الأمر الذي كان موضع تسامح في الماضي علي أسس إنسانية.

٧ – مضاعفات العولمة من زاوية السياسات والبحوث

تبين المناقشات السابقة أنه من المتوقع لعولمة الاقتصاد العالمي أن تحمل فوائد – ومخاطــر أيضا ــ لصناعات التحويلية وسياسة إحلال الوارد في السودان وغيره من الــبلدان الأفريقية. ومن ثم فإن المسألة الملحة هي كيف يمكن تعظيم فوائد العولمة إلي أقصــي حــد وتقلــيص أخطارهــا إلــي أدني حد. ويستشف من الأدبيات المتاحة أن الحكومات وأرباب العمل والقائمين علي الإدارة في المشروعات التحويلية قد أصبحوا الآن علــى درايــة تامــة بمضاعفات العولمة بالنسبة لهذه الصناعة، وهناك عدد من الاســتراتيجيات المقترحة للتعامل مع الأخطار التي تحملها العولمة، فعلي سبيل المثال يستنتج "لال" و"وانجوي" التحديات أو المهام الماثلة أمام السياسة الصناعية بفعل عملية العولمة (Lall and Wangwe 1998) ومن بينها:–

– زيادة القدرة التنافسية، وبخاصة تحسين القدرات التقنية في ظل اقتصاد السوق.

– تحويل نظام الحوافز بقوة نحو تشجيع الاتجاه للتصدير.

– مساعده صناعات إحلال الوارد علي إعادة البناء والارتقاء بالتقنيات والمهارات

الموجودة لديها.

- الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والتدريب وخدمات المساعدة التقنية.
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل توسيع الأسواق.

وقد عقد في العالم العربي العديد من الندوات لمناقشة استجابة الصناعة المحلية إزاء المنافسة القوية المتوقعة، ففي البحرين مثلاً ناقشت مجموعة إقليمية الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية (ESCWA 19995). كما ناقشت ندوة عقدت مؤخراً في بيروت الاستراتيجيات التي يمكن للمشروعات الإنتاجية والخدمية تطبيقها لمواجهة العولمة (UNIDO 1998)، ومن بينها:-

*الارتقاء بتصميم وجودة المنتج واحترام المعايير الدولية.
*التطوير التكنولوجي لتحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.
*تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والحوافز.
*تشجيع البحوث والتطوير.
*انتهاج أساليب تسويقية اقتحامية للتوسع في السوقين العربي والداخلي.
*تطوير التنظيم والإدارة لتحسين الكفاءة.

وقد شددت الندوتان علي دور جمعيات رجال الأعمال والحكومات في مساعدة المشروعات علي مواجهة تحديات العولمة. ومن ناحية أخري، فقد حذرت بعض الدراسات من خسائر كبري يمكن أن تلحق بالعالم العربي من جراء العولمة (Ben Hammouda 1996, Diwan and Walton 1998). وقد حذر "سراج الدين" بوجه خاص من الاستجابة البطيئة للاقتصادات العربية تجاه المخاطر والفرص التي تحملها العولمة أو مما أسماه "التغيير الخارجي السريع ـ الاستجابة الداخلية البطيئة".

وهناك دور أيضاً يجب أن يضطلع به المجتمع الأكاديمي، فقد وضعت العولمة "أجندة بحثية هائلة" يجب إنجازها. وهناك في الوقت الراهن حاجة لتكوين شبكة بحثية لدراسة مسألتين هامتين:

أولاً: الأثر المرجح للعولمة علي الصناعة التحويلية المحلية.

ثانياً: استراتيجيات الصناعة التحويلية المحلية للتصدى للمنافسة الناشئة بسبب العولمة.

المـــراجـــع

AbuAffan, B. 0. 1985. Industrial policies and industrialisation in Sudan. Graduate College Publication no. 16. Khartoum: University of Khartoum.

Ben Hammouda, H. 1998. Glcbalisation and the crisis of the Tunisian textile industry. ERF Working Paper no.9815 (in French). Cairo: ERF.

Diwan, I., and M. Walton. 1998. Opening up and distribution in the Middle East and North Africa: The poor, the unemployed and the public sector. In: Opening doors to the world: A new trade agenda for the Middle East, edited by R. Safadi, 53-84. Cairo: The American University in Cairo Economic Review (1997), Ministry of Finance and Economy, Khartoum, Sudan.

ESCWA. 1995. Expert Group Meeting on Industrial Strategies and Policies under Conditions of Global and Regional Change, Bahrain, 20-23 November.

El-Aisawi, I. 1998. Industrialization: The road to development or underdevelopment. El-Ribat (Arabic). Newsletter of the Arab Society for Economic Research (Cairo). (April): 2-4.

El-Rai El-Aam (Arabic Daily). 1998. Khartoum, November 11.

__. 1999. Khartoum, November 10 and 13.

Frischtak, C. 1990. Adjustment and constrained response: Malawi at the threshold of sustained growth. Industry Series Paper no.41. Washington, D.C.: World Bank.

Friedman, T. 1996. Revolt of the Wannabes: Globalisation suffers a backlash. New York Times, 7 February.

Knight, J. B. 1989. Public enterprises and industrialisation in Africa. University of Oxford England: Unit for the Studies of African Economies, Institute of Economics and Statistics.

Khartoum State Industrial Survey. 1998. Khartoum, Sudan.

Lall, S., and S. Wangwe. 1998. Industrial policy and industrialisation in Sub-Saharan Africa. Journal of African Economies 7, Supplement 1 (June): 70-107.

McGrew, A. 1992. The Third World in the new global order. In: Poverty and Development in the 1990s, edited by T. Alien and A. Thomas. Oxford: Oxford University Press in association with the Open University.

Mosley, P , and J. Weeks. 1993. Has recovery begun? Africa's adjustment in the 1980s revisited. World Development, no. 10:1583-1606.

Musa, E. A 1999. Getting ready for liberalization: Response of the Sudanese manufacturing industry to increasing competition. Research Report prepared for the Arab Society for Economic research, Khartoum, June.

O'Neill, H. 1997. Globalisation, competitiveness and human security: Challenges for development policy and institutional change. The European Journal of Development Research (June): 7-37.

Oman, C. 1996. The policy challenges of globalisation and regionalisation. OECD Development Centre, Policy Brief no. 11. Paris: OECD.

Osman, A. S. 1998. The impact ofglobalization for the locally produced goods. A paper presented at the First Industrial Conference in the State of Khartoum, Khartoum, 12-13 December.

Sudanow. 1992. Sudan's structural adjustment policies: A step forward. (An English language magazine published monthly by the Ministry of Information.) (September): 22-26.

Steel, W., and L. Webster. 1990. Ghana's small enterprise sector: Survey of adjustment response and constraints. Industry Series Paper no.33. Washington, D.C.: World Bank.

Stein, H. 1992. Deindustrialisation, adjustment, the World Bank and the IMF in Africa. World Development 20, no.1: 83-95.

Sirageldin, I. 1996. Globalisation, regionalisation and recent trade agreements: Impact on Arab economies. ERF Working Paper 9817. Cairo: ERF.

UNCTAD. 1996. Promoting growth and sustainable development in a globalising and liberalising world economy. Pre-conference Text, TD/367, 3 April.

UNDP. 1996. Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.

UNIDO. 1998. Competitiveness of the Arab production and service enterprises within global and Arab trade agreements. Beirut, 20 October.

Webster, L. M. 1993. The emergence of private sector manufacturing in Hungary: A survey of firms. World Bank Technical Paper no. 229. Washington, D.C. World Bank.

World Bank. 1994. Adjustment in Africa: Reforms, results and the road ahead, A World Bank Policy Research Report. Oxford: Oxford University Press.

القسم الثانى

القضايا البيئية

الفصل الحادى عشر

العولمة وإدارة البيئة
آفاق التنمية المستدامة فى شرق وجنوبى أفريقيا

بقلم: وليام روجومامو
قسم الجغرافيا جامعة دار السلام- تنزانيا
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١- مقـــدمـــة عـامـــة

تمـثل الـزراعة فـى جنوبى وشرق أفريقيا مصدراً أولياً لسبل المعيشة بالنسبة لأغلبـية السـكان مـن صغار الحائزين. ويعتمد هذا القطاع اعتماداً كبيراً على قاعدة المـوارد فـى البيئة الطبيعية، حيث تدار معظمها بالقليل من المدخلات الصناعية، أو بدونهـا علـى الإطـلاق. ومنذ إدماج هذا الحيز الإقليمى - الفرعى فى الإطار العام للتقسيم العالمى للعمل فى حقبة الاستعمار، وقد تعرض دور القطاع الزراعى لتغيرات عمـيقة. فقـد أصبح مصدراً للبقاء، نظراً لكونه مصدر التشغيل والحصول على النقد الأجنبى، وكسوق للمدخلات والخدمات والسلع الاستهلاكية المنتجة فى قطاعات وبلدان أخرى وتستخدم لتنمية هذا القطاع.

وشـهدت الحـرب العالمـية الثانية صغار ملاك وحائزين يفرطون فى استغلال المـوارد البيئية من أجل تحسين نوعية حياتهم وحياة شركائهم فيما وراء البحار، حتى لو كان هذا على حساب قاعدة الموارد الطبيعية (Frobe, Heinrichs and Krenye 1988). وقد أدت هذه العلاقة إلى تدعيم التخصص والتبادل على نطاق عالمى. بيد أن هـناك مـا يشـير إلى أن الانتفاع بالموارد كان يتم بشكل يضمن الاستدامة فى بعض

المناطق، بينما كانت علامات التآكل البيئى شديدة الوضوح بالفعل فى مناطق أخرى (Timberlake 1985, Juma and Ford 1992, Rugumamu 1993).

إلا أن التطويرات الحديثة فى التكنولوجيا الزراعية فى البلدان الصناعية قد أفضت – ولا تزال – إلى تطورات أساسية فى الزراعة بالإقليم الفرعى الذى ندرسه هنا. فمع تسارع العولمة، وخاصة التقدم فى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تنتشر تلك التقنيات الحديثة تدريجياً فى جميع أنحاء الكوكب، وهو ما يخلق بيئة تتسم بالتغيرات السريعة فى الإقليم الفرعى (Ohiorhenun 1998). ولما كانت هذه العولمة تتمتع بدعم أنساق سياسية فوق قومية – مثل منظمة التجارة العالمية WTO والوكالة البيئية العالمية GEF– فهى تسعى إلى تنميط السياسات فى عالمنا. وكذلك من خلال برامج التكيف الهيكلى SAPS التى يؤيدها البنك وصندوق النقد الدوليان، تسعى العولمة إلى تسهيل أنساق الإنتاج الزراعى الحديث من أجل إعادة الحيوية إلى الاقتصادات المعتلة (Brown and Tiffen 1993).

وفى ضوء كل ما سبق يجب تناول مسألة استدامة الزراعة والبيئة الطبيعية. وهو أمر هام للتنمية، ويجب مراعاته لدى مناقشة التنمية على جميع المستويات: الأسرة المعيشية أو المستوى المحلى أو الوطنى الفرعى أو الوطنى أو الدولى (Blaikie 1989). ولما كانت العولمة بمثابة إدماج انتقائى للعالم فى قرية أو سوق عالمية واحد، فإن الأمر لا يزال يقتضى فهما واضحاً لآفاق التنمية المستدامة – بيئياً واقتصاديا– فى المناطق الهامشية.

١/١ الأهداف

يتمثل الهدف العام لهذا الفصل فى تحقيق فهم أفضل لعملية العولمة فى الاقتصادات النامية، باعتبار هذا الفهم هو أساس من أسس دعم التنمية المستدامة. أما الأهداف الفرعية فهى: (أ) إلقاء الضوء على العمليات الممكنة للعولمة وذات الصلة بالزراعة، (ب) تقييم الآثار المحتملة لتلك العمليات مع الإشارة الخاصة إلى النسق البيئى الهش من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية (ج) تطوير مقاربة ممكنة لتحقيق الخير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية من خلال أنساق استخدام على مستوى المجتمعات المحلية فى شرق وجنوبى أفريقيا.

٢/١ الفروض

نقـدم هـنا ثلاثـة فروض ثنبية للغرض من الدراسة. أولا: فرضية أن الفلاحين الحديثيـن من صغار الملاك يندمجون بشكل متزايد فى الاقتصادين الوطنى والعالمى على حساب الشروط الاقتصادية والإيكولوجية المحلية.

ثانـيا: أن صـغار الملاك يحتاجون – كى يتمكنوا من الإدارة السليمة للاقتصاد والبيئة – التشجيع والدعم الضروريين لتطوير قدراتهم التجديدية والابتكارية.

ثالثاً: أن الأنساق التقليدية للتقنية البيئية قادرة على قيادة عمليات التحول الزراعى.

٣/١الإطار المفاهيمى

يـتم تصـور العولمـة على أنها مجموعة من العمليات التى تجرى باتساع العالم وتسـعى إلـى ربـط الاقتصاد العالمى فى قرية أو سوق عالمية واحدة. وترتبط هذه العمليات ارتباطاً قوياً بالتقدم السريع فى حقل تكنولوجيا المعلومات، والذى تضطلع به أساسـاً الشـركات عابـرة القوميات وفاعلون آخرون. وقد أدت هذه العملية إلى خلق فجـوات جديـدة بين البلدان المصنعة الغنية معلوماتياً، والبلدان النامية الفقيرة فى هذا المجـال. وهكـذا فإن بعض أطراف هذه اللعبة – ومعظمهم بالشمال – هم الرابحون، بينما الخسارة الأكيدة من نصيب الجنوب.

وفـى الواقع أن تلك الروابط قد أسرعت من اندماج نسقين اقتصادين فى فضائين مختلفيـن، أى فضـاء معولـم فـى الـبلدان النامية، وفضاء معولم فى مركز النظام الاقتصـادى العـالمى فـى الـبلدان المتقدمة (Milton Santos pers. Com). وإن اسـتقطاب التكنولوجـيا مـن جانـب المركـز (من خلال الاستثمار الهائل فى نظم الاتصـالات عـن بعد ونظم الحاسب الآلى لإنشاء الشبكات وتوزيع البيانات باستخدام الأقمار الصناعية) لهو بمثابة عملية تؤدى إلى تقليص الأزمنة والمسافات، الأمر الذى يحـول المركـز إلى وضع الوصى على التكنولوجيا والقوة، أى يصبح المحرك لتغير عالمى أحادى الاتجاه.

وسوف تعمل المراكز الموجودة فى الفضاء المعولم- أى فى الأطراف – كمجرد مسـهلة وموطدة للتكنولوجيا والقوة الآتية من المراكز الغربية، وليس العكس. وتنعكس مضـار العملـيات الكلـية مـن خلال التآكل البيئى والتدهور الاقتصادى فى الفضاء المعولـم. كذلـك فإن العلاقات الديناميكية فى النسق العالمى سوف تفيد كمؤشر على سـلوك لاعـبى الأدوار الرئيسـية فيما يتعلق بالموارد البيئية. ومن خلال هذا الإطار

يمكن السعى نحو تحقيق فهم أفضل للآليات الضرورية لتنظيم الإنتاجية المستدامة للموارد فى ظل العولمة، من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلة فى الإقليم الفرعى موضع الدراسة.

وقد اخترنا عنصر الأرض ليكون المورد البيئى المعنى بالدراسة هنا. ويشير مفهوم "الأرض" من الناحية الجغرافية إلى منطقة معينة من سطح الكرة الأرضية، بجميع خصائصها التى تشمل السمات الدورية المستقرة أو يمكن التنبؤ بها عقلياً للمجال الحيوى القائم فعلياً فوق وأسفل هذه المنطقة، ومن ضمنها المناخ والتربة والجيولوجيا والمياه والنبات والحيوان، ونتائج النشاط الإنسانى عليها فى الماضى والحاضر، وكذا مدى تأثير هذه السمات على استخدامات الإنسان لهذه الأرض فى الحاضر والمستقبل (Smith 1972). وهكذا فهى تتضمن أيضاً النتائج الضارة المستحققة بفعل عمليات النشاط الإنسانى. ويتمثل الهدف الأساسى من إدارة مورد الأرض فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدل الاجتماعى من خلال الانتفاع الرشيد بقاعدة الموارد.

هذا وقد كان لمفهوم التنمية المستدامة تفسيرات عديدة أن احتلت مكانة بارزة فى أدبيات التنمية بدءًا من الثمانينيات. فقد اجتذب التركيز على التنمية المستدامة الاهتمام أكثر من المظالم القائمة بين ووسط شعوب الشمال والجنوب. بل أكثر من هذا، قام هذا المفهوم بالتعمية على الاستخدام غير المتكافىء للسلطة والموارد داخل وبين الشمال والجنوب. فعلى سبيل المثال تشير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED 1987) إلى التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون الافتئات على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها هى أيضاً". وقد نضيف هنا أن الانتفاع بالموارد لتلبية الاحتياجات يجب أن يتحدد بأسلوب ديمقراطى ومن خلال المشاركة. ومن ثم فإن الاستدامة ينبغى أن تسمح بالتقدم نحو التحسين الدائب لنوعية حياة الأمم والأفراد (The Independent Commission on Population and Quality of Life 1996). وفى ضوء تلك الخلفية ينظر هذا الفصل من الكتاب إلى الاستدامة كاستراتيجية لتوطيد الاهتمامات البيئية والتنموية سعياً وراء تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدل الاجتماعية، إلى جانب حماية البيئة للأجيال المستقبلية.

ويتم النظر إلى الإنتاجية المستدامة فى استخدام الأرض وقاعدة الموارد البيئية عند مستوى وحدة الإنتاج فى منطقة بيئية كبيرة معينة. إذ إن احتياجات المجتمع وكذلك مرونة الموارد تقتضى تحقيق أهداف إنتاجية. ولما كانت عملية الإنتاج مرتبطة

باحتياجات البلدان النامية، وعلى حساب اقتصاد البقاء فى حقيقة الأمر، فإن الاستغلال الزائد للموارد سوف يفاقم التآكل البيئي. ولهذا السبب فقد حان الوقت لاستيضاح الآثار الناجمة عن عمليات النشاط الإنتاجي لمستخدمي الأرض، وعن التكنولوجيا المستخدمة، على إنتاجية الموارد البيئية في شروط قوى السوق العالمية.

إن التكنولوجيا، بوصفها أحد محركات التنمية، يجب النظر إليها من الناحية المفاهيمية الواسعة كمعرفة ونشاط وآليات متسقة تستخدم عادة فى العمليات الصناعية، ولكنها قابلة للتطبيق على أى نشاط تجديدى. ولما كانت التكنولوجيا شديدة الارتباط بالعلم والهندسة، فإنها تتعامل مع الأدوات والمهارات والتقنيات الخاصة بتنفيذ الخطط (Muller 1980). وتعد التنمية التكنولوجية بالغة الأهمية كعامل محدد رئيسى لمستوى ونمط التنمية الاقتصادية الوطنية، ومن ثم كمحدد رئيسى أيضاً للقدرة التنافسية على المستوى الدولى (Chungu and Mandara 1994). ويستخلص مما سبق وجود علاقة ارتباط إيجابى بين كل من التنمية الاقتصادية والارتقاء التكنولوجي.

يتبنى هذا الفصل منهجية مبنية على تطبيق المبادىء الإيكولوجية فى الأنشطة الزراعية. فهو ينظر بشكل تكاملى إلى الاحتياجات البشرية وطاقة المنظومة البيئية فى إطار وضع اقتصادى دولى معين، وذلك من أجل فهم استدامة الصناعة. ومن ثم تهتم هذه المقاربة بسبل المعيشة فى المجتمعات المحلية من خلال تقديم إطار أكثر شمولاً للتنمية فى مجال الموارد البيئية الطبيعية والتنمية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية. وعلى الرغم من أن عمليات العولمة وتأثيراتها قد تم توثيقها بمختلف الطرق على المستوى الوطنى، فهناك ندرة فى الدراسات المماثلة على المستوى المحلى. وتسعى هذه الدراسة إلى بحث آثار العولمة على البيئة والاقتصاد فى المنظومة البيئية الهشة وشبه الجافة فى وسط تنزانيا.

٢- تقييم نظم استخدام مورد الأرض فى شرق وجنوبى أفريقيا:
دراسة حالة قرية "باهى- سوكونى" فى تنزانيا شبه الجافة

٢/١مقدمة

كشفت الخبرة التاريخية فى أفريقيا جنوب الصحراء عن التقليد العريق لممارسات متكيفة على نحو جيد فى استخدام الأرض بشكل يضمن حق الإنتاجية المستديمة للبيئة، ذلك قبل مجيء الاستعمار (Ruthenberg 1980, Van de Welle 1972, Kjekshus 1977, Rodney 1980, Neriove 1968). فمثلا يذكر "آلان" (Allan

1965) أن الــرعاة كانوا قادرين على تقييم الطاقة الغذائية للمراعى المختلفة، وقدرتها علـــى تحمـــل القطعان فى فصول السنة المختلفة. وقد كان "للبارباريج" فى شمال تنزانيا باع كبير فى حماية أشجار العلف، كما حكمتهم قواعد عرفية فيما يتعلق باستغلال تلك الأشجار. ومن بين الرعاة – المزارعين وجدت بعض الجماعات المحلية التى طورت مــنظومة مســتدامة للإنــتاج الزراعى، بنيت على الجمع بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وذلك قبل وصول طاعون الماشية (Kjekshus 1977).

وفــيما يتعلق بالمهارات والقدرات التجديدية والإبداعية لمستخدمى الأرض هناك حديــث "بوســيرب" (Boserup 1965) عــن خــبرة جزيرة "أوكيروى" فى "بحيرة فكــتوريا" حيث دفعت زيادة الضغط السكانى إلى ممارسة التكثيف الزراعى من خلال ابــتكارات تقنــية أدت إلى التغلب على النقص الغذائى مع الحفاظ على إنتاجية التربة الزراعــية. كذلك فإن توجه الفلاحين فى القرن التاسع نحو محاصيل جديدة مثل الذرة والأرز، وإدراجهــا بــنجاح فــى أنســاق زراعاتهم، يمثل مؤشراً إيجابياً على براعة الفلاحيــن فى ممارسة استغلال سليم للأرض (Illife 1972). كذلك أشار البعض إلى أن سكان "سوكوما" جنوب "بحيرة فكتوريا" قد طوروا بالفعل – وقبل مجىء الاستعمار – تكنولوجــيا خاصـــة لحماية التربة (Rounce and Thornton 1939) ولمعالجة مشكلة انخفاض منسوب المياه فى التربة وتراجع الخصوبة ونقص المحاصيل.

وعلـــى الــرغم مـــن الإمكانات التكنولوجية القليلة المذكورة أعلاه، فإن عمليات تدهـــور الأرض قـــد استمرت حادة كما كانت من قبل (UNSO 1986) وقد ارتبطت المشـــكلة فـــى بعض المناطق بدورات الجفاف، والذى يشكل فى الحقيقة الأساس لهذا الـــتدهور (Rugumamu 1993). وقـــد بينـــت دراسات حديثة أن تآكل الأرض فى تنزانيا لا يعرف حواجز بيئية (Rapp, Berry and Temple 1973, Amin 1986, GEO- SAREC 1990).

وقـــد لوحـــظ أن المناطق فقيرة الإنبات فى الأقاليم شبه الجافة بتنزانيا هى الأكثر عرضة لتآكل التربة (Van Rensburg 1955, Christianson 1988) . وقد أدت هـــذه الـــنظرة أحاديـــة الجانب إلى أن يتعامل علماء مرموقون مع مشكلة تآكل التربة كمســـألة تقنـــية (Morgan 1986, Stebbing 1935). فتنحصـــر حلولهم فى إقامة الحواجـــز والمصـــاطب وتثبيت التربة وزراعة الأشجار ... الخ. كإجراءات للحماية، بيـــنما المشـــكلة فـــى جوهـــرها هـــى مشـــكلة اجتماعية– اقتصادية وسياسية وبيئية وتكنولوجـــية. وهـــى الـــنظرة الشاملة التى تبناها علماء آخرون كثيرون (Blaikie

1985, Fierman 1990, Shiva 1991, Juma and Ford 1992, Rugumamu .1996)

ويعـد إخفـاق السياسـات والإجـراءات الاستعمارية للتغلب على التآكل البيئي والاسـتغلال الـزائد شهادة واضحة على غياب الرؤية الشاملة لحل تلك الأزمة. فمثلاً انصـبت معظـم الجهـود على تحسين إنتاج المحاصيل التصديرية ولم تكن لها صلة مباشـرة بالمحاصيل الغذائية أو حماية الماشية والغابات أو إدارة الموارد المائية، وهو مـا يعكـس درجة عالية من الانفصال بين القطاعات. وحسبما يرى "بيرى" و"تونشند" (Berry and Townshend 1973) فقـد فشلت الإدارة الاستعمارية فى أخذ مواقف مسـتخدمى الأرض فى الاعتبار لدى صياغة إجراءات حمايتها. وقد سبق أن أوضحنا أن مستخدمى الأرض لم يكونوا مدعوين للمشاركة فى التخطيط لإدارة الأرض. وهكذا فإن المهارات والممارسات الخاصة بصغار الفلاحين المحليين هى التى مثلت الأساس لاسـتدامة الـزراعة والبيئة (Fierman 1990, Choucri 1998). ومن ثم فإن نمط المقاربـة الاسـتعمارية لإدارة البيئة قد أثار استياء صغار الفلاحين والرعاة، وهو ما عرض استدامة الموارد لمزيد من الأخطار.

وإزاء تدهور إنتاجية الأرض اضطلعت الحكومة التنزانية منذ الاستقلال بصياغة سياسـات وبـرامج عديدة من أجل تحسين الأوضاع، إلا أن حظها من النجاح لم يكن كبيراً (Berry and Townshend 1973, McAuslan 1980, DANIDA 1989, Rugumamu 1996). ومن ثم يجب أن تقترن صياغة مقاربة جديدة لتنزانيا فى هذا الشأن بتقييم أثر العولمة على كل من البيئة والتنمية.

ويسـتهدف هذا القسم من الدراسة فهم العلاقات الراهنة للبيئة والتنمية فى الأقاليم شـبه الجافة فى تنزانيا. ومن المتصور أن حيازات الفلاحين تمثل أحد مكونات منطقة بيئـية أكـبر هى المنطقة شبه الجافة التى توفر شروطاً زراعية، وتنوعاً حيوياً أكثر موضوعية لعمل النسق الزراعى المعطى. وقد استخلص هذا الفصل بشكل أساسى من تقريـر أعـده الباحث (Rugumamu 1996) عن حالة البيئة فى تنزانيا شبه الجافة. وهـو يستكشف الأنماط الراهنة لاستخدام الأرض وأساليب إدارة البيئة – تقليدية كانت أم حديثة – واستخدام ذلك كأساس للتكهن بآثار العولمة على البيئة.

٢/٢موارد قرية "باهى – سوكونى"

"باهى– سوكونى" قرية بالمنطقة شبه الجافة فى وسط تنزانيا، وهى تقع فى ناحية "بـاهى" بمركز "دودوما" الريفى، وهى تبعد حوالى ٦٠ كيلو متراً غرب بلدية "دودما"،

كمـــا تقع على خط السكة الحديدة المركزية وطريق "دودوما – موانزا" السريع (أنظر الشـــكل رقـــم ١)، وعلى ارتفاع ٨٠٠ متر من سطح البحر. ولا تعرف مساحة القرية على وجه الدقة، وإن كانت السلطات المحلية تقدرها بحوالى ٩٠ كيلو متراً مربعاً.

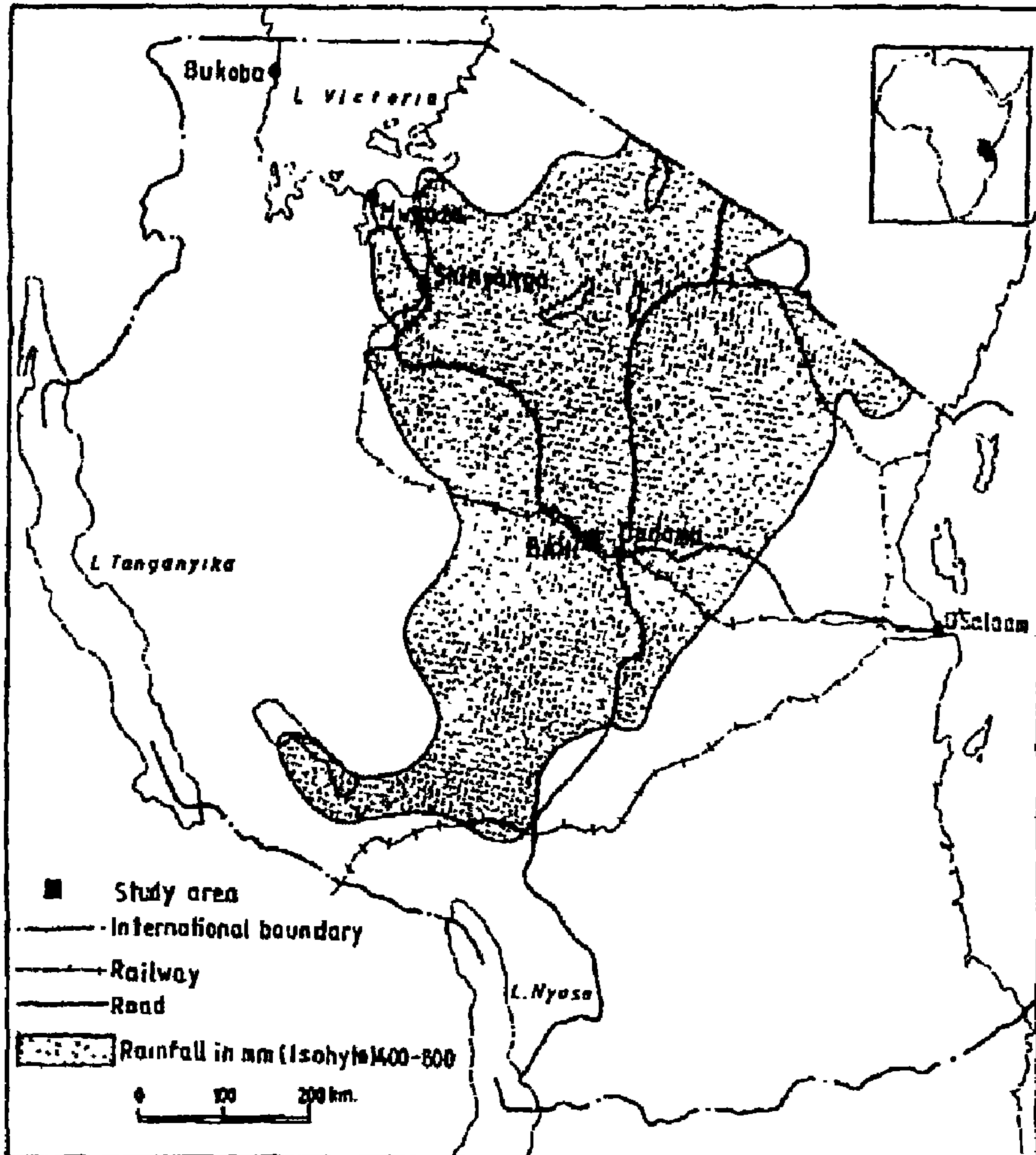
ومـــن الناحـــية الإداريـــة، يحكم القرية مجلس له رئيس، ويمثل السلطة العليا فى القرية. وتعتبر سكرتارية المجلس واللجان القروية المختلفة (خاصة المالية والتخطيط، الخدمـــات الاجتماعـــية، الدفـــاع والأمن) بمثابة الأذرع التنفيذية للمجلس وفق قانون اللامركزية الصادر عام ١٩٨٢. أما أدنى مستوى تنظيمى فيسمى "الخلية"، وتتكون من عشـــر أسر معيشة يترأسها قادة الخلايا. وتعتبر رئاسة الأسر المعيشية معقودة للرجال فـــى معظـــم الحالات. ويعيش فى "باهى سوكونى" رعاة فلاحون، مثلها فى ذلك مثل معظم القرى الكائنة فى وسط تنزانيا شبه الجاف.

ومـــن الناحية المناخية تستقبل "باهى" أمطاراً بمتوسط ٥٢٠ مليمتر سنوياً. وخلال موســـم الأمطار (من ديسمبر إلى مارس) تكون كثافة الأمطار عالية، غير أن الفرصة ضـــعيفة لاســـتقبال أكثر من مائة مليمتر فى الشهر. كما أن نوبات الجفاف ليست من الأمـــور الـــنادرة. وتؤدى هذه الظروف إلى تقييد خيار استخدام الأرض، حيث أن هذا النسق البيئى يناسب تربية الماشية أكثر من زراعة المحاصيل. كما يؤدى عدم إمكانية الاعـــتماد على الأمطار إلى إنتاج محاصيل منخفضة ونفوق الماشية، إلى جانب التآكل الحـــاد للـــتربة بفعـــل المياه والرياح. ونظراً لموقع القرية فإنها تتسم بمناخ رطب مع درجة حرارة تبلغ فى المتوسط ٢٨ درجة فى أغلب فترات العام.

وتتمـــثل المـــوارد الرئيســـية للمياه فى نهر "بوبو" وروافده، ونهر "كيجوى" الذى يصب فى السهول المنخفضة، وهما نهران موسميان ومياههما غير كافية وغير آمنة. ويوجد بالمنطقة على طول نهر "بوبو" والأهوار مياه جوفية ضحلة تستخدم فى الشرب من خلال الآبار والبرك. ولكن معظم هذه الآبار قد طمرت بسبب نقص الصيانة. وهو الوضـــع الـــذى يجعل القرية عرضة للمخاطر الصحية المنقولة عبر الماء. كذلك تمثل المـــوارد المائـــية مـــناطق ملائمة للصيد، وخاصة أثناء الموسم المطير، ومن ثم خلق أنشطة غير زراعية يقوم بها الرجال والنساء على السواء.

شكل رقم (١)

موقع منطقة الدراسة



وبالنســبة للــتربة فهى رملية طفلية بنية مائلة للاحمرار، وطفلية رملية، وطفلية رماديــة. وتزيد ملوحة التربة مع الانحدار. ومن ثم فإن طاقة انتاج المحاصيل تتراوح بيــن منخفضـــة جــداً ومنخفضـــة ومتوســطة، في ظل توافر مستوى منخفض من التكنولوجيا (Christiansson 1988, Rugumamu 1997). أما فيما يتعلق بوضعها كمراعى للماشية فإن طاقتها الانتاجية تتراوح بين متوسطة وعالية.

وتغطى النباتات المائية المستنقعات وأراضى الأحراش فى "باهى" العامرة بأشجار الاكاســيا والكومــيفورا التى تغطى التربة المعرضة لشمس قاسية. كما تنتشر أشجار

النخيل المفيدة فى صناعة الحصير، وذلك فى المسطحات ذات القدرة التصريفية العالية للمـيـاه. وبالنسبة لنبات Terminaria الذى تستخدم جذوره فى الأغراض الطبية ويتم تصـديره الآن، فهـو ينمو فى مواقع تجمعات المياه. وهناك علامات الآن على القطع العشوائى للأشجار والرعى الزائد فى "باهى" والقرى المجاورة.

وقـبل عام ١٩٨١ لم يكن سهل تجمع مياه الفيضان فى "باهى" يعتبر منطقة ذات إمكانـية كبـيرة لإنتاج الأرز الذى يحتاج الكثير من مياه الرى، إلا أن هذا تم فى ذلك العـام من خلال استثمار أجنبى (هيئة المعونة الأمريكية) بهدف تطوير هذا الانتاج فى المنطقة (Rugumamu 1996). وقامت هيئة المعونة الأمريكية – بالتعاون مع "حملة القضـاء علـى الجوع"– بتوفير الآلات الزراعية الضرورية لإقامة مشروع رائد فى مـنطقة مسـاحتها ٣٠ ألـف هكتار، ولكن المشروع توقف فى العام التالى. وفى عام ١٩٩٠ اسـتثمر "الصـندوق الدولـى للتنمـية الزراعـية" IFAD بعض المبالغ فى مشـروعات لتنمية الحيازات الصغيرة "بوادى ريفت". وقد حان الوقت لأن يقوم علماء التنمية بدراسة "ثمار" هذا البرنامج.

٢/٣تشخيص وتقييم الأنماط الرئيسية فى استخدام الأرض

تتمـثل الأنماط الزراعية فى المجتمعات الريفية فى: الزراعة المتداخلة للمحاصيل الغذائـية، وبعض المحاصيل النقدية، وتربية الماشية على أساس الرعى الحر، وكذلك الانـتفاع بـالموارد الأخـرى فـى أراضى المراعى والغابات والموارد المائية لتلبية احتياجات تلك المجتمعات. ولا شك أن هذا يجعل من قضايا إدارة الموارد عنصراً بالغ الأهمـية لـدى البحث فى استراتيجية للتنمية المستدامة. ويزداد الأمر أهمية مع بروز تناقضـات إدارة المـوارد المحـدودة ذات الملكـية المشتركة على المستوى المحلى والوطـنى والدولـى (Rocheleau 1992, Report of ICPQL 1996, Shivji 1998).

وبـناء علـى تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO 1983) أمكن التوصل إلى ستة أنماط رئيسية لاستغلال الأرض (Rugumamu 1996) وهى:–

١– زراعـة الحـيازات الصغيرة المبنية على تقنية محلية مطورة لزراعة الدخن والسورغوم والذرة والخروع باستخدام مياه الأمطار (مع تربية للماشية أو بدونها).

٢– زراعة الحيازات الصغيرة المبنية على تقنية محلية مطورة لزراعة البطاطس والتابيوكا والفول السودانى والبقوليات بمياه المطر (مع تربية الماشية أو بدونها).

٣- زراعــة الحيازات الصغيرة المبنية على تقنية محلية مطورة وزراعة الارز بمياه الأمطار (مع تربية الماشية أو بدونها).

٤- زراعــة الحــيازات الصغيرة المبنية على تقنية وسيطة للرى لزراعة البصل والطماطم (وكذلك الكروم فى قرية "ماكورو" المجاورة).

٥- زراعــة الحــيازات الصغيرة المبنية على تقنية وسيطة لزراعة الأرز بالرى الميكانيكى (مع وجود تربية للماشية أو بدونها).

٦-حــيازة صغيرة لقطعان ماشية مبنية على تقنية محلية مطورة، وخاصة تربية الأبقار والثيران والماعز والأغنام والحمير والدجاج وغيرها (نمط رعوى - زراعى).

٢/٤ توصيف الأنماط

إن الابــتكار والمثابرة اللتين أدار بهما مستخدمو الأرض مواردهم الطبيعية عبر الــتاريخ قــد يــبدوان واضحين أيضاً الآن فى الأنماط الحالية لاستخدام الموارد. فقد اســتطاع مســتخدمو الأرض- وبوجــه عام - أن يرسوا ويطوروا أنماطاً خاصة فى اســتخدام الأرض فــى مواقــع معيــنة بنظام تسلسل الدورات (Conacher and Darlymple 1977)، وهو ملمح يشيد به توزيع المحاصيل فى منطقة الدراسة حيث يتم استخدام أنماط معينة فى وحدات خاصة من الأرض عبر الزمن.

فعلــى ســبيل المثال يتركز النمطان الثالث والخامس من الأنماط سالفة الذكر فى الأراضى الكائنة بجوار المجارى المائية وتغمرها مياه الفيضان. وقد بدأ النمط الخامس فــى الظهور عام ١٩٨٠ بعد الجفاف الذى حدث فى منتصف السبعينيات. وقد تم تسليم المشــروع للحكومة عام ١٩٨٥ حيث قامت بدورها بتقسيمه إلى قطع، مساحة الواحدة منها نصف هكتار، ووزعتها على الفلاحين القرويين والمقيمين بالقرى.

هــذا وقــد كــان النمط السادس شائعاً فى الماضى، حيث تعتمد الماشية والماعز والأغــنام على الرعى الطبيعى بشكل أساسى. ففى موسم الجفاف كان النشاط الرعوى يــتم فــى سهول المستنقعات المحيطة وما بعدها، أما فى موسم الأمطار فكان يتم فى المــراعى القريــبة من القرية والأرض المراحة وعلى متخلفات المحاصيل. وهو نوع مــن الإدارة للــرعى يفتح جميع الوحدات تقريباً للنمط السادس، وإن كان على أساس دورى مــع المحاصــيل وغــيرها من الاستخدامات الأخرى. ولقد كان هؤلاء الرعاة الــزارعون يجوبــون الــبلد على المستوى الوطنى فيما عدا بعض الحواجز التى كان يمثلها الفلاحون المنشقون والجماعات الرعوية المنافسة.

وقد تغيرت الطبيعة العامة لإيجار الأراضى فى تنزانيا منذ الاستقلال عام ١٩٦١ (Tanzania National Agricultural Policy 1983). وأصبح الملمح الأكثر بروزاً هو تناقص الحقوق العرفية وإلغاء العلاقات القديمة بين كبار الملاك والمستأجرين. فأصبحت جميع الأراضى مملوكة للدولة، وأصبحت سلطة القرية هى التى تدير أراضيها، بينما حصل الفلاحون الأفراد على حقوق انتفاع. وقد تم الحفاظ على هذه الأوضاع من خلال التوازى بين القوانين التقليدية والحديثة (Mbilinyi 1972, Sinare 1979, Shivji 1998).

وتتكون الحيازات الزراعية من تجمع قطع صغيرة من الأرض حجمها لا يتجاوز نصف الهكتار. ويبلغ متوسط حقل الأسرة المعيشية (كتجمع لحيازات فردية فى الأسرة) حوالى ٣,٨ هكتار (Rugumamu 1998).

أما نمط الاستخدام الثانى فيوجد فى قطع أراضى مساحة الواحدة منها ربع هكتار، ويتم تحديدها بشرائط وعلامات ارتفاعها قرابة النصف متر. وتأخذ هذه القطع شكلاً عشوائياً، ولكنها من بعيد تبدو متخذة طابعاً هندسياً منتظماً. ويبلغ متوسط مساحة قطعة الأرض فى النمط السادس نصف هكتار. أما نمط استخدام الأرض الرابع الذى يعطى إنتاجاً عالى القيمة فيتسم بحيازات صغيرة تصل إلى ثُمن الهكتار.

٥/٢ التوجه السوقى

تعتبر زراعة محاصيل الكفاف هى الاتجاه السائد فى المنطقة شبه الجافة. ففيما يتعلق بالنمط الأول، تشير التقارير (Rugumamu 1998) إلى أن أقل من ٥% من الإنتاج الكلى من فول العلف والبطاطا والدخن هو الذى يصل السوق. بينما يسوق أكثر من ٦٠% من إنتاج الذرة والفول السودانى والخضروات والفواكه. أما النمط الرابع الذى ينتج الطماطم والبصل والكروم فانتاجه مكرس كلية للسوق، وإن كان يتضرر كثيراً من عدم كفاءة السوق. وتعتبر الذرة هى المحصول الأساسى لأنه يباع فى الحال بعد الحصاد، وقد يعاد شراؤه فى الفترة السابقة مباشرة على الحصاد التالى، وذلك بسبب تناقص المخزون الغذائى عند الأسر المعيشية. كما تزرع محاصيل غير غذائية فى داخل زراعات المحاصيل الغذائية، ومن أمثلتها الخروع وعباد الشمس، وهى تستهدف السوق بالدرجة الأولى.

وبالنسبة للنمطين الثانى والثالث اللذين طورا بشكل خاص من زراعات الأرز، فيسودهما التوجه نحو السوق وينتجان حوالى ٦٠% من إجمالى إنتاج أصناف الأرز.

وينـــتج الـــنمط الأول اللحوم ومنتجات الألبان للاحتياجات المنزلية، كما ينتج الماشية والجلود التى تتجه للسوقين المحلية والدولية. وللحيوانات فوائد أخرى مثل إنتاج السماد واســتخدامها كوســيلة لحرث الأرض والنقل. وتعد الماشية (من الناحية الاجتماعية- الاقتصادية) نوعاً من الضمان أو التأمين فى حالات الجفاف الذى يضرب المحاصيل، وفى المجاعات أيضاً بالطبع حيث يمكن مبادلة رؤوس الحيوانات بشراء الحبوب. كما تعــد الماشــية مهمــة أيضاً فى أداء الاحتفالات والطقوس التقليدية. وعلى ضوء هذا الســياق يمكــن فهــم لماذا يفضل الرعاة الزارعون الاحتفاظ بقطعان "كبيرة الحجم"، ويســتنكفون عن خفض عدد رؤوس ماشيتهم حتى حينما لا يكون المرعى فى منطقة معينة كافياً لهذه الأعداد، وهو ما يدفعهم إلى الرحيل سعياً وراء مرعى آخر. ولا شك أن بعــض القيم والتقاليد الثقافية تأتى بآثار سلبية على كل من عمليات التتجرة وكذلك على البيئة.

وتعتــبر البنــية التحتــية الريفــية فى المنطقة المدروسة عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصـــادى المســـتدام والاستقرار البيئى. فأولاً على الرغم من انخفاض سعر المنتج فشــلت مؤسســات التســويق الحكومية (مثل الاتحاد التعاونى بالإقليم الأوسط وشركة المطاحــن الوطنية) فى دفع ثمن ما تتسلمه من الفلاحين فى الحال، وإنما يكون عليهم الانــتظار حتى تتمكن من بيع المحاصيل، وخاصة عباد الشمس والأرز والذرة وزيت الخروع. وهو الوضع الذى يؤدى إلى وضع الفلاحين تحت رحمة رجال أعمال نهمين للــربح تحــت مظلــة التحرير الاقتصادى. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية تطوير السوق بالنسبة للاقتصاد وفى ضوء هذا كله يجب النظر إلى نقص الاستثمارات فى قاعدة الموارد الطبيعية.

ثانياً: لا تكون الطرق الريفية صالحة لاستخدام الآليات أثناء موسم الأمطار، وهو مــا يؤدى إلى نقص المتاح فى القرى من المدخلات الزراعية وغيرها من الاحتياجات الأساســية. وهــو ما يجعل الفلاحين عرضة لقوى سوقية موازية لا يمكن التنبؤ بها، الأمــر الــذى يؤدى طبعاً إلى انخفاض انتاجية العمل والأرض. وينطبق الشيء نفسه على تربية الماشية التى تفتقر إلى سوق رسمية ذات تسهيلات مصاحبة ضرورية مثل ممرات الماشية أو وجود مواقع سوقية أو ضمان الأمن. وجدير بالذكر أن معملاً لحفظ وتعبئة اللحوم قد أنشىء فى "شينيانجا" فى الثمانينيات، إلا أنه تحول فيما بعد إلى مبنى لمدرســة ثانوية. ولا شك أن قيام آليات تسعير واقعية سوف يشجع الرعاة الزراعيين على استثمار جزء من أرباحهم فى حقولهم وبهدف رفع إنتاجيتها.

وقد كشفت إعادة فحص لأنماط استخدام الأرض الأول والثالث والرابع والخامس والســادس عن موقف يتلخص في زراعة أنواع المحاصيل الغذائية الأساسية والنقدية فــي قطع تحوزها الأسرة المعيشية تحت المسئولية المباشرة لرئيسها: الزوج. وحسب مشــروع "تقييم المشاركة الريفية" PRA فإن قطع الأراضي هذه كانت تحتل الأولوية مــن حيث احتياجات العمل حيث تشكل أساس بقاء الأسر. ويتم تقسيم العمل في القطع التي تحوزها الأسرة المعيشية بين كل من المحاصيل الغذائية والنقدية.

٦/٢ الآثار البيئية لمختلف أنماط استخدام الأرض

نــناقش هنا آثار كل من أنماط استخدام الأرض على انتاجية الموارد في المنطقة شــبه الجافــة. ولا شــك أن تقيــيم هــذه الآثار سوف يشكل أساساً للبحث في التنمية الاجتماعــية – الاقتصادية المستدامة واستراتيجيات حماية التنوع الحيوي في ظل نظام العولمة.

١/٦/٢ المحاصيل

إذا أخذنا في الاعتبار الدور الكبير الذي تلعبه النساء في المهام المنزلية والأشغال الزراعــية فــي حدود أنساق التقنية التقليدية، فلن يكون من المستغرب معاناة الاقتصاد خاصــة –وقاعدة الموارد الطبيعية عامة– من التراجع والتدهور. وإلى جانب انخفاض مستوى التقنية فإن إنتاج المحاصيل يتأثر أساساً بكمية وتوزيع الأمطار الساقطة خلال موســم النمو. فمثلاً إذا حدثت نوبة قصيرة من الجفاف بعد شهر واحد من البذار يمكن أن يــؤدي هذا إلى ضياع كل محصول الذرة، أو إلى محصول ضعيف بالنسبة للدخن والسورجوم، ومن ثم وقوع مجاعة. كما يمكن أن تنخفض مردودات المحاصيل بسبب تدهــور خصوبة التربة والناجم عن قصر فصل الأمطار. ومن ثم فإن مشكلة التدهور البيئي على المستوى المحلي بفعل الزراعة الزائدة قد تنسب جزئياً إلى الحقوق العرفية على الأرض والحقوق التي تضمنتها التشريعات في الماضي، إلى جانب هجرة الرجال إلى المدن في عصر العولمة.

وقــد اتســم الــنمط الأول لاستخدام الأرض بانخفاض المحاصيل الزراعية عن المتوســط العام المتوقع. كما لوحظ أن انتاج السورجوم والدخن والذرة قد تراوح بين معدلــي ١:٥٠ في كل من سنوات الجفاف العادي والأمطار على التوالي. وحينما كان الانــتاج يــزيد بفعــل جودة المناخ تم التوصل إلى امكانية تذليل الحدود التي يفرضها

المطـــر والتقنية على نمط الاستخدام الأول. كما اتفق فريق البحث على أن الإنتاج فى النمط الثانى من استخدام الأرض قد لبى الاحتياجات المعيشية للأسر.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالنمطين الثالث والخامس فقد أشارت التقارير إلى أن متوسط المـــردود كـــان ١٦٢٠ كـــيلو جراماً للهكتار. وعلى سبيل المقارنة لوحظ أن فلاحى الحيـــازات الصغيرة فى هذا المشروع يحققون مردوداً قدره ٢١% من المتوسط العام (٧٨٠٠ كـــيلو جـــراما/ للهكتار) المتحقق فى أماكن أخرى بشرق أفريقيا. أما الهدف الـــذى خطط فريق فنى للوصول إليه فى هذا المشروع (٨٠٠٠ كيلو جرام/ هكتار) فلم يحققـــه إلا قلـــة مـــن الفلاحين المستخدمين للنمط الثالث، وحيث لم يتحقق فى سنوات الجفـــاف العادية سوى مردود ٩٨٠ كيلو جرام/ هكتار فى المتوسط. كما أخبر أنه فى الســـنة الجيدة – أى بعد فيضانات "حميدة"- يمكن تحقيق محصول بمعدل ١٨٠٠ كيلو جرام/ هكتار. ونظراً لانخفاض مستوى المدخلات يفضل فقراء الريف هذا النظام على الـــنظام المستخدم للآلات والذى يسود عند أغنياء الحضر. ومما يؤسف له أن الفلاحين لم يستطيعوا الاستفادة من مخلفات الأرز وغيره كعلف مثلما يفعل ملاك الماشية المدرة للبن فى بلدية "دودوما".

أمـــا بالنســـبة للنمط الرابع فإن متوسط المحصول يتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠ جوالاً (الجـــوال = ٢٠ كـــيلو تقريـــبا) ويوضح هذا النظام وجود مستوى عالٍ من الإنتاجية المستدامة للأرض من جانب فلاحين غير متعلمين فى بيئة هشة شبه جافة، وهو يمثل نقطة هامة يمكن الانطلاق منها لتحقيق المزيد.

٢/٦/٢ تدهور الأرض

اتســـمت الأنمـــاط الأول والـــثانى والثالث فى استخدام الأرض بسمة أساسية هى نقـــص أو عـــدم استخدام أى من محسنات التربة كالأسمدة الصناعية أو القروية (مثل مخلفات الحيوان والطيور). ويمكن لهذا التسميد الطبيعى أن يدعم انتاج المحاصيل لمدة ثـــلاث ســـنوات متتالية بعدها تدخل التربة فى مرحلة الإجهاد. وتؤدى أنماط استخدام الأرض تلـــك إلـــى إطـــلاق سلسلة من عمليات تدهور الأراضى، ومن بينها: انكماش الغطاء النباتى، نقص تغذية النبات، تآكل سطح التربة وتدهورها، وتكوّن أوضاع تشابه الـــتربة الصحراوية. وتكشف الخبرة الميدانية أن الأرض الجافة تتعرض دورياً لتأثير كامل للنحر بفعل الأمطار فى وقت الغرس والإنبات عادة.

وتتسم أنماط استخدام الأرض تلك بتغيير الزراعات، وكذا الزيادة المطردة للمسافات بين القرى والحقول، وذلك بدءاً من تنفيذ برنامج التوطين القروى فى منتصف الستينيات (Mascarenhas 1990). ولكن فشل هذه الأنماط فى الحفاظ على إنتاجية الموارد الطبيعية الحيوية يفسح المجال أمام نقص إراحة الأرض وفقد التنوع الحيوى.

وبعد جمع المحصول تترك المخلفات عادة لتغذية الماشية. ويؤدى هذا الأسلوب إلى سحق التربة الزراعية وتدمير الجسور وزيادة فعل الرياح كأحد عوامل تعرية التربة فى هذه المنطقة. فى حين أنه لو تركت هذه الأعشاب والمخلفات فى التربة لساعدت على الإقلال بدرجة كبيرة من التعرية التى تقوم بها الرياح، فضلاً عن إضافة مواد عضوية إلى التربة.

وإنه لمن الأمور المعلومة جيداً عند الدوائر المهتمة بحماية البيئة أن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن مداومة إنتاج محصول غذائى أو نقدى عاماً وراء الآخر يمكن تقليلها من خلال أسلوب الزراعات المتداخلة. إذا إن الأرض المغطاة بالمحاصيل البقولية يمكن أن تقاوم التآكل، حيث تحافظ على المادة العضوية بالتربة من خلال تثبيت النتروجين بها. أما حرث البقايا فى الأرض – وخاصة وسط الفلاحين الذين لا يملكون ماشية – فإنه يرفع انتاجية التربة ويحافظ على التنوع الحيوى إلى حد كبير.

وإلى جانب الرى الميكانيكى وزراعة الطماطم والبصل، فإن بقية أنماط استخدام الأرض تعتمد أساساً على تقنية محلية مطورة. إذ إن الأساليب الفنية السائدة التى يتبعها الفلاحون فى منطقة الدراسة للحفاظ على إنتاجية الأرض عديدة ومنها: إراحة الأرض، واستخدام البذور المحلية، وتربية الماشية، وتعددية المحاصيل، والإدارة المحلية للرعى التى تتبع أسلوب تغيير المرعى.

وفيما يتعلق بحماية التربة، فإن نمطى استخدام الأرض الثالث والخامس قادران على تحويل الفيضان السنوى إلى وسيط لتحسين التربة، وذلك عن طريقين أساسيين: أولهما أن الأحواض تؤدى إلى الاحتفاظ بمياه الفيضان بما يسمح بترسيب الغرين الغنى بالمواد العضوية، ومن ثم زيادة خصوبة التربة. وثانيهما أن تغطية الأراضى بمياه الفيضان يخلصها من الأملاح الزائدة، وبالتالى تحسين جودة الأرض.

غير أنه جدير بالذكر أن التوسع فى زراعات الأرز باستخدام الميكنة يقلل من الرعى فى موسم الجفاف، خاصة مع تزايد أعداد الماشية بشكل متواصل. ويظل القحط هو العائق الرئيسى أمام فاعلية هذا النسق.

ويتسم النمط الخامس بالحرث العميق الذي ينهك الطبقة تحت السطحية المنخفضة أصلاً من حيث قيمتها العضوية، وهو الأمر الذي يتطلب كميات كبيرة من السماد وإلا جاءت المحاصيل ضعيفة. وفى بعض المواقع يؤدى نسق الإنتاج هذا إلى زيادة الملوحة وارتفاع منسوب المياه ومن ثم انخفاض جودة الأرض. كما أنه يؤدى أيضاً إلى صغر منطقة الرعى فى موسم الجفاف بسبب قنوات الرى التى تعيق حركة الماشية.

أما النمط السادس فى استخدام الأرض فيتسم من الناحية البيئية بزيادة غير محدودة فى رؤوس الحيوانات، وممارسات غير محكومة فى الرعى على موارد رعوية محدودة. وهو ما أدى إلى الرعى الزائد وتآكل التربة وغرينة الموارد المائية وظهور وتفاقم المواصفات الصحراوية فى نسق بيئى يتسم أصلاً بالهشاشة.

وهناك إفادات بأن الإدارة التقليدية لتربية الماشية قد أفضت إلى آثار بيئية عامة من خلال تغيير المراعى. وقد أسهم هذا النمط بدرجة كبيرة فى نشر الرعى الزائد وحرائق الأحراش وانتشار الأمراض خارج حدود القرية والناحية والإقليم. كما تنشب الصراعات بين الرعاة والفلاحين، وكذلك بين الرعاة وحراس المحميات، وهكذا فإن الرعى الزائد يتسبب فى نشوب صراعات أهلية متكررة.

فعلى مستوى القرية، عادة ما تلتهم الماشية مخلفات الزراعة دون موافقة مالك الأرض. وتأتى هذه التغذية كإضافة إلى رعى موسم الجفاف، وهى الممارسة التى يمكن أن تؤدى – إن لم يتم التحكم فيها– إلى تدهور الأراضى شبه الجافة بدرجة تهدد بالتصحر. ومن مظاهر تدهور البيئة فى المراعى زوال الأعشاب، وكثرة الحشائش غير المستساغة للحيوان، وتفتت سطح التربة وانتشار الحفر المتكونة بفعل دهس الماشية. وقد لوحظ أن الإنبات الثانى فى المناطق التى لا يتم فيها رعى هو بالأساس إعادة نمو للنباتات الباقية أكثر منه نمواً لنباتات جديدة.

وهناك ما يفيد (Rugumamu 1998) بأن أعراض ما يسمى الرعى الزائد قد كانت بمثابة آلية من جانب الحكومة لحماية الماشية من الأمراض والقحط. ويبدو أن مستقبلاً سيئاً ينتظر التنقل الرعوى فى صورته الحالية كأسلوب محلى لإدارة الرعى. وينسب فشل هذه المنظومة إلى انحياز الحكومة ضد الرعاة.

فلدى إدخال أفكار أو ممارسات (أى تكنولوجيا) جديدة هناك أهمية بالغة لأن يتقبل الناس بشكل ديمقراطى هذه المفاهيم باعتبارها تلبى احتياجاتهم (Bandyopadhy and Shiva 1989, Cooke 1991) وإذا لم تكن هذه الاحتياجات موضع شعور

عام يصبح من المهم توليدها من خلال العمل المخطط بوعى من جانب الممارسين. إذ إن المعـتقدات غائـرة الجذور لدى الخبراء الفنيين وصناع القرارات بالصحة المطلقة للمعـرفة العلمـية، تحـول دون رؤيتهم الإمكانية القائمة فى استخدام المعرفة البيئية التقليدية التى تراكمت لدى السكان المحليين عبر القرون (Biowman 1974, Peatti 1968, Blaike 1989) وهى الخلفية التى يمكن فى إطارها توليد تكنولوجيات ما بعد الحداثة.

فعلـى سـبيل المـثال فـى إقلـيم "روكا" استقر هناك بشكل دائم بعض الرعاة الـزارعون، الأمر الذى غير الشروط الإيكولوجية الاجتماعية – الاقتصادية للمنطقة، وهـم يواجهـون ضغوط السلطات الإقليمية للرحيل. فهم متهمون بإشعال الحرائق فى المحمـيات الوطنية والصيد فيها، ومن ثم تسعى "مصلحة الموارد الطبيعية" بالإقليم إلى تدمير المستوطنات التى أقامها أولئك المهاجرون.

هذا وقد تورط علماء تمويون وباحثون ميدانيون فى استغلال ثقة بعض الفلاحين الصـغار لإجبارهم على استخدام التقنيات الأجنبية. وفوق هذا فإن الأوضاع المادية قد أجـبرتهم أكـثر علـى هذا النهج، بصرف النظر عن استعدادهم من عدمه للتكيف مع التكنولوجـيا الجديـدة (Rugumamu 1998). وكانت العاقبة هى فشل الفلاحين فى التعامل مع مشكلة التدهور البيئى، ونقص المحاصيل الغذائية، ومن ثم الفقر.

٣- بعض آثار العولمة على الاستدامة البيئية والاجتماعية- الاقتصادية

١/٣ مقدمة

يحـاول هـذا الجـزء القاء نظرة على الآثار الممكنة لعمليات العولمة على نسق هامشـى وهش بيئيا واجتماعيا – اقتصاديا. وقد كان "كارسون" (Carson 1962) من أوائل الذين أرجعوا التدهور البيئى إلى سوء الإدارة البشرية. ولا يمكن أن نستثنى من ذلـك عملـيات اللبرلة الاقتصادية الحالية التى تدعمها مختلف أشكال التحكم السياسى وللشـركات العابـرة للحدود، وخاصة تلك المستثمرة فى الزراعة (Seidman and Anang 1992, Brown and Tiffen 1993). ولأغراض التحليل يركز هذا الفصل علـى الشـواهد المتاحة بالمنطقة شبه الجافة فى تنزانيا، وهى تماثل بالقطع أى مكان آخـر حيـث يستخدم صغار الحائزين مستوى تقنياً منخفضاً فى الإنتاج والتخزين وفى صيانة وحماية الموارد البيئية.

بيد أن الخبرة التاريخية قد كشفت كيف أن الفلاحين يجرون "التجارب" فى حقولهم، ويتكيفون ويجددون ويلاحظون نتائج جهودهم. ومن ثم فإن خلق المعرفة بهذه الطريقة يمثل جزءاً لا يتجزأ من استدامة الإنتاجية البيئية والزراعية فى المنطقة المدروسة (Rugumamu 1993) وربما لاح واضحاً من البداية أن الاستغلال البشرى الكثيف لأنساق هشة يمثل مجازفة استثمارية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

ولهذا فمن المتصور أنه يمكن فهم عمليات العولمة وآثارها البيئية والاقتصادية من خلال دراسة: (أ) الاستثمار المالى للشركات متعدية القوميات، (ب) نمو الصناعة التحويلية للآلات المتقدمة تكنولوجيا والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية، (ج) تسويق وإنتاج التكنولوجيا.

٢/٣ الاستثمار المالى للشركات عابرة القوميات

تعتبر الشركات الخاصة والمؤسسات المالية فى مراكز البلدان المتقدمة صناعياً من أهم وسائط الاستثمار المالى فى البلدان النامية اليوم، وذلك تحت راية تحرير الاقتصاد العالمى. إذ إن بعض منظمى المشروعات الحضريين (والمدعومين من مستثمرين أجانب مثل الشركات متعدية القوميات) ينشئون شركات كبيرة للاستثمار فى سلع عالية القيمة فى القطاع الزراعى (Barraclough and Finger- Stich 1996) الذى يلقى دعم منظمة التجارة العالمية.

ونظر للنفوذ الهائل للشركات متعدية القوميات، فإنها تملك بالفعل قدرة ساحقة على الحصول على الأراضى العامة والخاصة، والمياه، والاعتمادات، والأسواق، والاعفاءات الضريبية، والدعم، والنقد الأجنبى والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق معايير بيئية ضعيفة– نتيجة لسوء فهم الآثار البيئية – سوف يؤدى إلى تفاقم مشكلات التدهور البيئى. كما أن العوائد الضخمة بالنقد الأجنبى نتيجة الاستثمار فى محاصيل عالية القيمة (مثل الخضروات والفواكه الاستوائية) تجعل هذه الأنشطة محل ترحيب كبير من حكومات البلدان النامية، مثلها فى ذلك مثل البنوك متعدية القوميات.

وفى هذا السياق، تضطر الدولة إلى تحويل موارد متعددة الاستخدام والمستخدمين تاريخياً (من جانب الجماعات المحلية) إلى ملكية خاصة لشركات وطنية أو متعدية للقوميات، وهو ما قد يؤدى إلى استخدام عشوائى وغير كفؤ للموارد البيئية. وبمجرد نقل ملكية الأرض إلى الشركات متعدية القوميات تتحول المجتمعات المحلية إلى

جماعـــات لاجئيـــن بيئـــياً. ولكن من المستفيد من تلك العوائد بالنقد الأجنبي ومن يدفع تكلفتها؟

وقد ينظر إلى سيطرة رأس المال الأجنبي على الموارد الطبيعية المجلية على أنه يمـــثل العملـــية الأولـــى للاندماج المنظم دولياً فى صناعة الزراعة الحديثة وفى إطار العولمـــة، أى عمليات اللبرلة. وكثيراً ما عملت البيروقراطيات الوطنية المسيطرة على ســـلطة الدولـــة (Amin 1976, Adams 1991) على إدامة عمليات الاستثمار التى تفـــاقم من عدم المساواة بين الأقاليم، وهى العملية التى تمضى يداً بيد مع التصنيع فى البلدان المتقدمة، ومن ثم تعميق وتوسيع الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

٣/٣ نمو الصناعة التحويلية للمعدات والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية عالية التقنية

أشـــرنا مـــن قـــبل أن الصناعات التحويلية للمعدات والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية عالية التقنية قد أصبحت ومنذ أوائل الثمانينيات أكثر أهمية وبدرجة كبيرة فى الـــبلدان الصناعية في أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا، وذلك بسبب الطلب السريع على المنتجات الزراعية الآتية من اقليمنا الفرعي، مع الاستثمارات الضخمة منذ أول الأمر. كذلك لا حاجة إلى الإشارة إلى النمو الواضح الذى حدث لبحوث التطوير فى المراكز الرأسمالية. وكان تدفق مختلف المدخلات المصنعة كأدوات تقنية فى الإدارة الزراعية أمراً جلياً، خاصة فيما يتعلق بتدفق الآلات الزراعية الثقيلة والخفيفة، والهندسة الوراثية (البذور)، والأسمدة، والمبيدات الحشرية والعقاقير البيطرية. وتتسع القائمة لتشمل أيضاً روابط إنتاجية فيما بعد الزارعة، مثل الصناعات الخاصة بالمزيد من تحويل المنتج.

إن منـــتجى هذه المدخلات (بوصفهم قادرين على تحديد أسعار سلعهم وخدماتهم) قـــد اســـتطاعوا عـــبر الزمن زيادة أرباحهم الخاصة، خاصة على ضوء الدور الذى يلعبونه فى تكثيف الزراعة بالبلدان النامية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر يسراً من خلال سياســـة اللـــبرلة التى تنتجها معظم البلدان النامية اليوم. بيد أنه من الجدير بالذكر أن عـــدداً قليلاً من الشركات متعدية القوميات هو الذى يملك سيطرة حقة على قطاع إنتاج التكنولوجيا. ولهذا فمن المتوقع أن يشهد هذا الاستثمار الهائل فورة اقتصادية فى بلدان الشـــمال من خلال النمو الصناعى الذى يدفع اليه تعاظم الطلب على المدخلات فى هذا المجال. وإن هذه العمليات التى تربط بين استغلال الموارد الطبيعية فى البلدان النامية

وبيــن الصناعات فى البلدان المتقدمة لتبين لنا عملية أخرى من عمليات العولمة، تلك التى يشار إليها باسم التسويق.

٤/٣ تسويق التكنولوجيا

تتضـــمن عمليات التسويق تلك تصدير المنتجات الزراعية واستيراد تقنيات إنتاج المحاصيل والماشية. ويقود هذه العملية وسطاء تسويق فيما وراء البحار تزايد دورهم كثــيراً كلاعبين أقوياء فى سلسلة الإنتاج. إذ إن موردى هذه المدخلات (مثل تسهيلات التجميد) قد تمكنوا من تشجيع المنتجين المباشرين على توسيع وتكثيف إنتاجهم.

وجديــر بالذكــر أن هــؤلاء اللاعبين الأجانب فى سلسلة الإنتاج وفى المنعطف الحالى قد أصبحوا يحصلون على دخول أكثر استقراراً، وذلك نظراً لحصصهم الهامة فــى مجمل السوق، والتى تغطى جميع البلدان تقريباً. وبناء على ما سبق، هناك اتجاه عــام نحــو الــتكامل الرأسى لسلسلة الإنتاج مع الشركات متعدية القوميات، بوصف الأخــيرة مــوردة للتكنولوجيا والمدخلات والاعتمادات، ومن ثم فإن تحكمها آخذ فى الــتزايد عــبر جمــيع المــراحل بدءًا من الإنتاج وانتهاء بالتسويق فى كل من البلدان المتقدمة والنامية.

٥/٣الآثار العامة المحتملة

إن الألفــية الجديدة يجب أن تشكل نقطة انطلاق للتحول من "طبيعة قابلة للتجديد الدائــم إلــى الــتمرد على الاستغلال الزائد لمواردها" (Report of Independent Commission on Population and Quality of Life 1996) . فعلــى ســبيل المــثال يــبدو الاســتثمار فــى المشروعات الزراعية ولأول وهلة محافظاً فعليا على الحيوية الاقتصادية والاستدامة البيئية، خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى الحديث. غير أن هذا الوضع يبدو الآن آخذاً فى التحدى أكثر من أى وقت مضى، وبالذات فى سياق تفــاعل أزمـــة الديون فى الاقليم المدروس والتى شلت القطاع الاجتماعى إلى أبعد حد (التعلــيم، الصحة، البنية التحتية للنقل والمواصلات) .(Adams 1991) غير أن القوة المحركة للمستثمرين تظل الربحية العالية للصناعة وليس دورها فى تحقيق الاستدامة. وينبغى التشديد على أن الإقليم يجب حمايته من إفلاس الموارد الطبيعية وعدم الاحتفاظ بهــا للأجيال القادمة، تلك الأجيال التى يجب أن تكون المستفيد الأول من كل ما تنجزه الآن.

فمثلاً تستخدم الشركات متعدية القوميات (التى تقوم بالاستثمار فى مشروعات بالبلدان النامية تؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة) باستراتيجية لتصفية الفقر (Frobe, Heinrichs and Kreys 1988, Brown and Tiffen 1993) ولكن فرص العمل المتاحة للعمال غير المهرة لا تتصف بالاستدامة. ومن بين أهم أسباب ذلك: أولاً عدم وجود إمكانيات تدريبية تسمح للعمال المحليين بالتأهل للعمل بتلك المشروعات، ومن هنا كان انخفاض معامل الأمن فى استمرارية هذه الوظائف. ثانيا: أن عمر هذه المشروعات قصير عادة حيث يتراوح بين خمس وعشر سنوات. وهي المشكلات التى ينبغى مقارنتها بالأنساق الأهلية أو الوطنية لاستخدام الموارد البيئية، والتى إن تم تحسينها يمكن أن تحقق الاستدامة والانتاجية والعدالة (Rugumamu 1998).

وبناء على العرض السابق من تغيرات سريعة فى الاحتياجات الغذائية وفقدان المعرفة الوطنية والتماسك الاجتماعى، غالباً ما يفقد الفلاحون الصغار ومجتمعاتهم الثقة بقدرتهم على التعديل والتجديد والإبداع (Muller 1980). وقد أسهمت هذه العوامل – مع غيرها – فى تغيير عادات الاستهلاك الغذائى على المستويين المحلى والوطنى، وما نتج عن هذا من النقص الغذائى وسوء التغذية وحتى المجاعة. ومع ذلك فإن أنساق التقنية البيئية التقليدية لم تعد فى الغالب كافية لضمان التنمية المستدامة على الجبهتين الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية.

وفيما يتعلق بتحقيق الاستدامة فإن التحولات التكنولوجية الزراعية فى الإقليم يجب ان تتضمن إدماج السكان المحليين فى هذه العملية كفلاحين صغار متطورين وليسوا كمجرد عمال زراعيين أو حتى رؤساء عمال. وجدير بالذكر أن حيوية هذا القطاع لخلق فرص العمل فى ظل برامج العولمة لتمكين المجتمعات المحلية، يجب ان تسير يداً بيد مع الاستثمار الزراعى.

لقد لعبت الأسمدة والمبيدات الحشرية دوراً أساسيا – عبر التاريخ – فى تحويل الزراعة. فكما سجل البعض (Altieri 1993) حدثت الزيادات الهائلة فى انتاج المحاصيل الزراعية – سواء فى البلدان المتقدمة أم النامية – من خلال التطبيقات الكيميائية بالدرجة الأولى. بل إن "الثورة الخضراء" فى الجنوب قد مكنت بعض دوله – على الأقل – من تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء.

ومع تداعيات اللبرلة الاقتصادية أصبحت واردات الآلات والبذور والمبيدات والأسمدة عملية غير منظمة، وحيث يتم إغراق البلدان النامية بهذه السلع. وهناك أدلة قوية من البلدان النامية فى الجنوب على أن استخدام المبيدات الحشرية لم يكن مناسباً

لـبقاء الفلاحيـن فى الأطراف على أسس اقتصادية وبيئية (Altieri 1993). وعلى الـرغم مـن الأسعار المرتفعة جداً للأسمدة والمبيدات، يتم إغراء عدد قليل نسبياً من الفلاحيـن القادريـن على شرائها باستخدام المزيد والمزيد من الكيماويات ومن ثم يتم إهدار جزء ثمين من رأس المال مع التسبب فى التلوث البيئى.

ومن بين الآثار الكارثية لاستخدام تلك المدخلات فى بلدان الجنوب الفقيرة: زيادة الوفـيات والأمراض، والارتفاع المتواصل لتكاليف الإنتاج، وزيادة اعتماد الفلاح على الواردات الغالية، وتلوث المياه، وتدمير التنوع الحيوى. أضف إلى هذا: ارتفاع ملوحة الأرض بسـبب عـدم قـدرة صغار الفلاحين فى أغلب الأحوال على قراءة التعليمات المكتوبة على تلك العبوات الكيماوية، وخاصة إذا تضمنت مواداً يحظر استخدامها فى بلدان الشمال (مثل "دى دى تى") لأسباب صحية، ومع هذا يستمر تصديرها إلى بلدان الجنوب.

أمـا الهندسـة الوراثـية للبذور فهى غير صديقة بالمرة لكل من صغار الفلاحين وأنصار حماية البيئة. فعلى سبيل المثال يتم القضاء على الممارسة الثقافية المحلية فيما يـتعلق بأنظمـة تـنويع وتخزين البذور والتى تسهم فى خفض تكلفة المدخلات. ولقد وصل عدم الاستقرار فى أنساق التنوع الحيوى إلى مرحلة مزعجة لأنصار البيئة.

وعلـى العكـس مـن إنـتاج الحيازات الصغيرة (حيث يتم استهلاك المحاصيل والمنتجات الحيوانية فى إطار المجتمع المحلى) فإن العولمة تدفع السكان المحليين إلى الإنتاج المتوجه للتصدير. ويساهم تسويق المنتجات فيما وراء البحار فى إنهاك التربة. ويـزداد الأمر سوءاً مع تكثيف الإنتاج، وزيادة المحتوى المغذى فى المنتجات، وجميع خصائص النظم الغربية فى استغلال الموارد. وهى الممارسات التى ينظر إليها أنصار البيـئة المخلصون كنوع من العمل اللاأخلاقى (Lal, Miller and Logan 1988)، وهى الرؤية التى لا يمكن اتهامها بالمبالغة فى تقييم الآثار البيئية لتلك الممارسات.

وبالإضـافة إلـى مـا سبق يجب على أنشطة المتابعة لتقييم الآثار البيئية أن تقدم حلولاً بديلة لمسائل مثل الصدمات الاجتماعية – الاقتصادية الحادثة فى السوق الدولية. وجدير بالذكر أن كثرة من المستهلكين فى بلدان الشمال أصبحوا أكثر اهتماماً بالطرق الـتى يـتم بهـا إنـتاج غذائهم، وهم مستعدون لدفع أموال أكثر مقابل الحصول على منـتجات يـتم الوصـول إليها بأساليب أكثر ملاءمة للبيئة والإنسان والزراعة. ومن الأرجح جداً أن تمارس تلك القوى نفوذاً أكبر على الصناعات الزراعية، قد تصل إلى حد الوقف النهائى لبعض المنتجات.

ونظـــراً لأن طبيعة تقييم الأثر البيئى عند نهاية نظام الاستثمار لا يتم التعبير عنها فى قوانين الاستثمار، فإن انتاجية الأرض عند نهاية موسم الانتاج تكون أقل من بدايته وهـــو الموقف الذى يتناقض ومبادىء التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم يمثل كارثة لكـــل مـــن الاقتصـــاد والبيـــئة. وتتواكب المخاطر السابقة مع نشأة لاجئين بيئيين يتم تهميشـــهم بفعـــل الصـــناعات الجديدة، إلى جانب الآثار النفسية والاقتصادية والبيئية المحدقـــة بهم. من ثم يتوجب التأكيد على تلك الكوارث بشكل كلى، وبوصفها متراكمة ومتداخلة عبر الزمان والمكان. وهو ما يتطلب المزيد من البحث المعمق.

٦/٣ آفاق العولمة

نـــناقش هنا الفرص الديمقراطية للارتقاء بالاكتفاء الغذائى الذاتى لصغار الفلاحين والمقاربـــات التشـــاركية للاستدامة البيئية، وذلك كأساس للانتفاع ببعض الفرص التى جـــاءت بها العولمة. وقد سبق أن أوضحنا أن تمكين الفلاحين يجعلهم أكثر قدرة على الاســـتفادة مـــن العولمـــة من خلال ممارسة نظم إنتاج صديقة للبيئة، وتلبى احتياجات الأســـر الفلاحـــية فى نفس الوقت، إلى جانب إنتاج منتجات عالية القيمة للآخرين، أى للســـوق. وقـــد تكرر القول حول ضرورة المشاركة الديمقراطية لجميع الأطراف فى عملـــيات تصـــميم وتطبيق ومتابعة وتقييم خطط وسياسات استخدام الموارد فى شرق وجنوبى أفريقيا.

إن تصـــفية الفقـــر وحماية النسق البيئى يتطلبان من حيث المبدأ: الاشتراك الفعال للســـكان المحليين فى الانتفاع الكفؤ بمواردهم الطبيعية (Rugumamu 1999). إذ إن اســـتثمار رؤوس الأموال فى عمليات استغلال مفرط للموارد يؤدى إلى إقصاء أو نفى الســـكان المحليين وخلق ظواهر اللجوء البيئى وتدهور الأرض والمياه، ومن هنا فإنه يؤدى إلى تفاقم الفقر أكثر من أى وقت مضى.

ومـــن أجـــل تحقـــيق العدل والاستفادة من عمليات العولمة هناك حاجة ماسة إلى إعـــادة الـــنظر فـــى تقســـيم العمل بين النوعين الاجتماعيين، وفى احتياجات الارتقاء بإنتاجية صغار الفلاحين فى سياق كل من الأسرة المعيشية والمجتمع والإقليم المحليين والـــبلد ككـــل وكذلـــك العـــالم، خاصـــة فـــيما يتعلق بالشروط البيئية والاجتماعية – الاقتصادية. ونقترح فى هذا الصدد ما يلى:-

١- ضبط عملية اللبرلة بما يلبى احتياجات استدامة البيئة وصغار الزراع.

٢- النفاذ إلى الموارد الضرورية لرفع الإنتاجية مثل الآلات والمبيدات والأسمدة والبذور وحتى مواقد الطهى الجيد.

٣- النفاذ إلى التعليم، وخاصة من زاوية تقسيم العمل بين النوعين الاجتماعيين، وكذلك الإدارة السليمة للموارد البيئية. وينبغى أن يتمتع بأهمية خاصة هنا: كيفية الحصول على البذور والأسمدة المناسبة والاستخدام الآمن للمبيدات والخدمات البيطرية والمياه والصرف... بما يحقق التنمية المتكاملة.

وهكذا ينبغى على الباحثين- ومن خلال مبدأ المشاركة - أن يدعموا عمليات التنمية المحلية بإجراء بحوثهم بالتعاون مع الفلاحين والتمعن فى المشكلات التى يحددونها بأنفسهم (Rugumamu 1999). فعليهم مثلاً أن يشتركوا فى الدراسات الخاصة بتقييم الوضع المحلى، وتقديم المشورة فيما يتعلق ببرنامج إنتاج البذور. ويجب على الباحثين أن يعملوا على جانب الفلاحين فى متابعة وتقييم المبادرات البحثية فى مجال وضع البرامج والسياسات. ونظراً لارتفاع تكاليف العمل البحثى يتوجب على القطاع الخاص والحكومة المركزية والمنظمات الدولية والمانحين أيضاً، أن يعملوا معاً على دعم هذه المبادرة الإصلاحية فى الألفية الجديدة.

ومن ثم ينبغى توجيه اهتمام أكبر إلى أنساق التقنية البيئية التقليدية بهدف زيادة إنتاجية الموارد البيئية، وتحسين الأمن الغذائى، والقضاء على الفقر الريفى. غير أنه تظل هناك نقطة فائقة الأهمية، وهى ضرورة تماشى البحوث الزراعية مع التغير الحادث فى الأنساق الاجتماعية - الاقتصادية، ومن ثم التغير المتواصل فى الأهداف والمستهدفات. ومع تطور واستخدام التكنولوجيا فإن انجاز التنمية المستدامة وإنتاجية الموارد يجب بناؤها على الإدماج الديمقراطى للرجال والنساء كلاعبين مهمين فى التخطيط بالمشاركة لإدارة الموارد الطبيعية، المتاحة منها والممكنة.

ومن ثم هناك حاجة ملحة الآن لتصميم تقنيات زراعية مطورة ومناسبة للحفاظ على الموارد وتطويرّ الزراعة، وخاصة رفع إنتاجية صغار الفلاحين وحماية أنساقهم البيئية فى خضم الاندفاع العالمى نحو الاستثمار فى البلدان النامية. ولا يمكن الوفاء بهذه الحاجة إلا من خلال إصلاح بحوث السياسيات على المستويين الوطنى والدولى، وبما يكفل خلق الشروط الضرورية للتنمية المستدامة فى المجال الزراعى. وينبغى أن يصبح الحكم العالمى الديمقراطى المبنى على منظمات مدنية قوية هو القوة القائدة لخلق فرص جديدة من وراء العولمة فى شرق وجنوبى أفريقيا فى القرن الحادى والعشرين.

المـــراجـــع

Adams, P. 1991. Odious debts: Loose lending, corruption and Third World's environmental legacy. London: Earthscan.

Allan, W. 1965. African husbandman. Edinburgh: Oliver and Boyd.

Altieri, M. A., ed. 1993. Crop protection strategies for subsistence/armors. London: Intermediate Technology.

Amin, S. 1976. Unequal development. New York: Monthly Review Press.

Amin, A. Z. 1986. Country profile, Tanzania. UNEP, Nairobi.

Anderson, M. D., C. S. Hollingsworth, V. Van Zee, W. M. Coli, and M. Rhodes. 1996. Consumer response to integrated pest management and certification. Agriculture, Ecosystem and Environment Journal60: 97 - 106.

Bandyopadhyay, J., and V. Shiva. 1989. Political economy of ecology movement. Ifda Dossier 71 (May/June): 37 - 60.

Barraclough, S., and A. Finger-Stich. 1996. Some ecological and social implications of commercial shrimp farming in Asia. Discussion paper WWF & UNRISD.

Berry, L., and J. Townshend. 1973. Soil conservation policies in the semi-arid regions of Tanzania: A historical perspective. In: Soil erosion and sedimentation in Tanzania, edited by A. Rapp, L. Berry, and P. H. Temple, 241 - 253. BRALUP Research Monograph No. 1. Dar es Salaam.

Biowman, W.D. 1974. Research in natural resources: A review and commentary. Natural Resources Journal 4: 42-66.?

Blaikie, P.- 1985. The political economy of soil erosion in developing countries. London: Longman.

___. 1989. Explanation and policy in land degradation and rehabilitation for developing countries. Land Degradation and Rehabilitation 1, 1: 23 -37.

Boserup, E. 1965. The conditions of agricultural growth. London: Faber.

Brown, M. B., and P. Tiffen. 1993. Short changed: Africa and world trade. London: Pluto Press.

Carson, R. 1962. Silent spring. Greenwich Conn: Fawstt Publ. Inc.

Choucri, N. 1998. Knowledge networking for technology "leapfrogging", cooperation South, UNDP. No. 2:40 - 52.

Christiansson, C. 1981. Soil erosion and sedimentation in semi-arid Tanzania.Studies of Environmental Change of Ecological Imbalance. Stockholm, Sweden: Scandinavian Institute of African Studies.

___. 1988. Degradation and rehabilitation of agropastoral land: perspectives on environmental changes and ecological imbalance. Ambio 17, 2: 44 - 52.

Chungu, A. S., and G.R.R. Mandara. 1994. The Use of technology in alleviating poverty in Tanzania. In Poverty' alleviation in Tanzania: Recent research issues, edited by M.S. D. Bagachwa. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press.

Conacher, A. J., and J. B. Dalrymple. 1977. The Nine Unit Landsurface Model: An approach to pedogeomorphic research. Geoderma, Special Issue, no. 18.

Cooke, R. U. 1991. Common ground shared inheritance: Research imperative for environmental geography. Transactions of the Institute of British Geographers 17:131-151

Danish International Development Agency (DANIDA). 1989. Environmental Profile: Tanzania. Danish Foreign Affairs. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press.

FAO. 1983. Guidelines: Land evaluation for rainfed agriculture. Soils Bulletin, no. 53.

Fierman, S. 1990. Peasant intellectuals: Anthropology and history in Tanzania. Wisconsin, Madison: University of Wisconsin Press.

Frobe, F., J. Heinrichs, and 0. Kreye. 1988. The new international division of labour: Structural unemployment in industrialized countries and industrialization in developing countries. Cambridge: Cambridge University Press.

GEO-SAREC. 1990. Relationship between land degradation and food security in Tanzania. University ofDar es Salaam, (mimeo).

Hudson, N. 1987. Soil conservation practices for the future. Splash 3, no. 3.

Illife, J. 1972. Agricultural change in modern Tanganyilca. Nairobi: East Africa Publishing House.

Independent Commission on Population and Quality of Life. 1996. Caring for the future: A radical agenda for positive change. Oxford: Oxford University Press.

Juma, C., and D. Ford. 1992. Facing Africa's ecological crisis. In: Twenty first century Africa: Towards new vision of self- sustainable development, edited by A. Seidman and F. Anang, 183 - 201. Trenton, NJ: Africa World Press.

Kjekshus, H. 1977. Ecology control and economic development in Exist African History. London: Heinemann.

Lal, R., F. P. Miller, and T. J. Logan. 1988. Are intensive agricultural practices environmentally and ethically sound? Journal of Agricultural Ethics 1: 193 - 210.

Mascarenhas, A. 1990. Towards an understanding of the problems of population and human settlements in rural Tanzania in the context of conservation and development. Paper presented at the First Workshop on National Conservation Strategy. Dodoma.

Mbilinyi, M. 1972. The new women and tradition of norms in Tanzania. Journal of Modern African Studies 10, no. 1:57-72.

McAuslan,]. P. W. B. 1980. A National Environment Agency for Tanzania. UNEP Report.

Morgan, R. P. C. 1986. Soil erosion and conservation. London: Longman.

Muller, J. 1980. Liquidation or consolidation of indigenous technology. Development Research Series No. 1. Uppsala, Sweden: Aalborg University Press.

Neriove, M. 1988. Modernizing traditional agriculture. Occasional papers. No. 6. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Ohiorhenuan, J. F. E. 1998. The South in an era of globalization. Cooperation South, UTMDP.No.2:6-15.

Participatory Rural Appraisal (PRA). 1991. World Resources Institute, Washington, D.C.; Clark University, Worster, USA; and Egerton University, Kenya.

Peatti, L. R. 1968. Reflections on advocacy planning. American Institute of Planners 34, no. 2: 69-76; 80-88.

Rapp, A., L. Berry, and P. H. Temple, eds. 1973. Soil erosion and sedimentation in Tanzania. BRALUP Research Monograph No. 1.

Rocheleau, D. E. 1992. Shared use of private and public property: The commons between. Graduate School of Geography, Clark. (mimeo).

Rodney, W. 1980. How Europe underdeveloped Africa. Oxford and New York: Oxford University Press.

Rounce, N. V., and D. Thornton. 1939. The ridge in native cultivation, with special reference to the Mwanza District. East African Agricultural and Forestry Journal IV: 352 - 5.

Rugumamu, W. 1991. Environmental impact assessment of indigenous and modem agricultural technology as a basis for technology policy design for semi-arid Tanzania. IDRC Report.

___. 1993. Outline of an action programme to combat environmental degradation and increase food and energy production in Southern Africa. Desertification Control Bulletin, No. 22. UNEP.

___. 1996. The state of the environment in semi-arid Tanzania: A strategy toward environmentally sustainable development. Report Series of UNESCO, No. 13.

___. 1997 The impact of gender on land productivity in Tanzania. Institute of Southern African Studies, University of Lesotho. GHEC Working Papers, No. 13.

___. 1998 The impact of agricultural technology on sustainable land resource utilization in Africa: The case of semi-arid Tanzania. In: Environment and sustainable development in Eastern and Southern Africa: Some critical issues, A. G. H. Ahmed, and W. Mlay, 144 -160. New York, N.Y.: Macmillan Press Ltd & St. Martins Press Inc.

___. 1999. Gender dimension in relation to desertification control initiatives in the Southern African Community. Desertification Control Bulletin, No. 34 41-47. UNEP.

Rugumamu, C. P., and E. Mtumbuka. 1998. Efficacy of indigenous materials to insect pests of household stored crops: Strategy for food security in Tanzania. Research Report. Sida-Sarec.

Ruthenberg, H. 1980. Farming systems in the tropics. London: Clarendon Press.

Seidman, A., and F. Anang, 1992. Towards a new vision of self-sustainable development. Trenton, N.J.: Africa World Press Inc.

Shiva, V. 1991. Ecology and the politics of survival: conflicts over natural resources in India. Tokyo: United Nations University Press.

Shivji, G. S. 1998. Not yet democracy: Reforming land tenure in Tanzania. IIED/HAKIARDHI/FoL, UDSM.

Sinare, H. 1979. Women and the struggle for national liberation in Tanzania. Faculty of Law, University ofDar es Salaam.

Smyth, A. J. 1972. Interpretative classification of soil in land development. In: International Geography. Proceedings of 22nd International Geographical Congress. Toronto: University of Toronto Press.

Stebbing, E.P. 1935. The encroaching Sahara. Geographical Journal 85, no. 6:506- 24.

Tanzania National Agricultural Policy, 1983. Dares Salaam: Government Printers.

Timberlake, L. 1985. Africa in crisis: The causes, the cures of environmental bankruptcy. London: Earthscan. (JNSO. 1986. Assessment of the problem of desertification and review of ongoing and proposed activities to implement the plan of action to combat desertification in Tanzania. New York: UNSO.

Van de Welle, E. 1972. Implications of increase in rural density. In Population growth and economic development, edited by S. H. Ominde and C. N. Ejiogu, 117- 122. London: Heinemann.

Van Rensburg, H. J. 1955. Runoff and soil erosion test, Mpwapwa, Central Tanganyika. East African Agricultural and Forestry Journal 20, no. 4; 228-31.

World Commission on Environment and Development. 1987. Our common future.New York: Oxford University Press.

الفصل الثاني عشر

حماية الكوكب
أم رفاهة البشر؟
أفريقيا الجنوبية وقضايا التغير البيئي العالمية

بقلم: رابان تشاندا
قسم العلوم البيئية– جامعة بوتسوانا
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١- مقـدمـة

تعتـبر مشـكلة "الصـوبة الزجاجية" (بآثارها المخيفة على المناخ) من بين أهم القضـايا البيئـية في عصرنا، مثلها في ذلك مثل تآكل طبقة الأوزون وتدهور التنوع الحـيوى واقـتلاع الغابات وازدياد التصحر. وقد ربط بعض العلماء (Commoner 1971) بيـن تغـير المـناخ وتـآكل طبقة الأوزون وبين انتشار تقنيات الإنتاج غير الصـديقة للبيـئة منذ بدء الثورة الصناعية. غير أن هناك علماء آخرين (,Ehrlich Ehrlich and Holdern 1977) أرجعـوا عملـية التصـنيع غير الصحية هذه إلى المقتضـيات الـتى فرضها النمو السكانى بمتوالية هندسية. ومع ذلك فهناك من ينسب مشـكلات التلوث إلى صعوبة إدارة المناخ بوصفه ملكية مشتركة للإنسانية (Vogler 1995) حيـث هنـــاك إمكانية لا محدودة للنفاذ إلى وظائفه التمثيلية وغير المتجددة (Chanda 2002). ولهـذا فـإن التغير المناخى ينظر إليه من الناحية الأنثربولوجية علـى أنـه "تراجـيديا المشتركات"، أى كمشكلة يتطلب حلها بذل جهود دولية منسقة للـتحول نحـو استخدام تقنيات إنتاج وأساليب حياة سليمة بيئياً. بيد أننا نوضح في هذا الفصـل أن إسهام بلدان العالم الثالث (وأفريقيا الجنوبية بشكل خاص) في هذه الجهود سـيكون بالغ المحدودية، على الأقل في الأمدين القصير والمتوسط، وذلك لأن مواقف

هــذه الــبلدان تجــاه المشكلات البيئية العالمية تتأثر بعاملين أساسيين، أولا: اقتناعها بدورها المحدود فى خلق تلك المشكلات، وثانيا: انتشار الفقر والتخلف فيها.

من يجب أن يلام؟

-السياق العالمى

تقــول الدراســات إن مــناخ الأرض قــد مر بحقب جليدية ومطيرة فى العصر البليستونى وقبل أن يصبح الإنسان البدائى وسيطاً هاماً فى التغير البيئى. وعلى الرغم من الاتفاق على أن الأسباب البيوفيزيقية هى التى كانت وراء التغيرات التى حدثت فى عصــور ما قبل التاريخ إلا أن الآليات الحافزة ما زالت موضع افتراضات كثيرة (مثل أطروحتى المضخة البيولوجية ودوائر" ميلانكوفيتش ويعتقد الآن أن الأرض تمر حالياً بــدورة مــا قبل جليدية أو مطيرة. ولا يزال غير واضحاً حتى الآن المدى الذى يمكن تؤدى إليه ظاهرة الصوبة الزجاجية فى تأجيل أو تعجيل عــودة العـــــصر الجليدى (Mannion 1991). ومــع هذا فمن الجلى أن آثار الصوبة المعاصرة هى تعبير أو مظهر لخرق الإنسان للقوانين الطبيعية القائلة بأن المادة لا يمكن أن تستحدث أو تدمر فــى مسار الإنتاج أو الاستهلاك أو التحويل. ولهذا فإن زيادة ثانى أكسيد الكربون فى الغــلاف الجــوى تعد مؤشراً على زيادة الأنشطة الإنتاجية (والاستهلاك المرتبط بها) الــتى تولــد هذا الغاز، أى أنه كلما اتسع حجم هذه الأنشطة كلما زادت كمية انبعاثات ثانى أكسيد الكربون. والشىء نفسه ينطبق بالقطع على الملوثات الأخرى الموجودة فى البيــئة. وبمجرد إدراكنا لهذه الحقيقة تقل صعوبة فهم من الملوم على المستوى الوطنى أو الإقليمى عن ظاهرة تأثير الصوبة. وقد وجهت أصابع الاتهام فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى النمو السكانى السريع بوصفه العدو الأكبر للبيئة (Ehrlich, Ehrlich and Holoden 1977, Meadows et al. 1971). ولمــا كانت أعلى معدلات النمو الســكانى هى تلك المتحققة فى بلدان العالم الثالث، فإن الوصفة العلاجية العامة كانت ضــرورة انتهاج إجراءات حازمة للسيطرة على النمو السكانى هناك. وإذا كنا لا ننكر أن مطالب الأعداد الزائدة من السكان تفرض الضغوط على الوظائف البيئية الرئيسية، بــل وحــتى تدميرها على المستوى المحلى، إلا أنه قد أصبح واضحاً للكافة أن القسم الأكــبر مــن تشوش أو انقطاع التنوع البيئى قد تحقق أولاً بفعل انتشار تقنيات الإنتاج غــير الســليمة بيئــياً منذ قيام الثورة الصناعية، وثانياً بفعل انماط الحياة والاستهلاك المــرفهة وســط أعداد أصغر نسبياً من البشر وأقل نمواً من حيث التعداد السكانى فى

الـبلدان المتقدمة صناعياً (Commoner 1971). ومن ثم فإن حصة الفرد الأمريكى أو الأوروبـى مـن التأثـير البيـئى هى أكبر بكثير جداً من حصة الفرد الأفريقى أو الهـندى. وحيـنما عبر "ديفز" (Davis 1971) عن هذا الرأى فى أواخر الستينيات لم يوافقه عليه إلا عدد ضئيل من علماء الشمال. أما اليوم فقد أصبح هذا المنظور موضع اتفـاق واسع، خاصة بعد أن حصل على أدلة وتوضيحات مقنعة من جانب علماء كبار (Parikh and Panuly 1994) كما تم تطويره وتقييمه على أيدى آخرين (Bruce, Lee and Haites 1996).

فعلـى الـرغم من أن سكان البلدان المتقدمة صناعياً يشكلون أقل من ٢٥% من سكان العالم، نجدهم يستهلكون ٦٠% من الأسمدة الكيماوية، ٥٢% من الأسمنت، ٨٦% مـن الـنحاس، ٨٧% من الكيماويات غير العضوية، ٩٢% من سيارات الركوب، ٨٥% مـن المركـبات التجارية، ٦٦% من الوقود الصلب، ٧٥% من الوقود السائل، ٨٥% من الغاز الطبيعى، ٨١% من الطاقة الكهربية (Parikh and Panuly 1994: 434-5). وتـؤدى مستويات هذا الاستهلاك الهائل (والانتاج له) إلى مستويات مماثلة من توليد التلوث، وخاصة من غازى ثانى أكسيد الكربون والميثان (أنظر الجدول رقم ١) وغيرهما من مصادر التلوث.

يتضـح مـن الجدول أن المجتمعات الصناعية المتقدمة مسئولة عن حوالى ٨٤% من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الصناعية، و ٦٨% من إجمالى انبعاثات ثانى أكسيد الكـربون خـلال الحقبة من ١٨٠٠ إلى ١٩٨٨. أما إذا نظر للأمر من زاوية حصة الفـرد مـن هذه الانبعاثات نجد أنها فى البلدان الأقل تقدماً (Parikh and Panuly 1994, Fuji 1990, Meyer 1995).

جدول رقم (١)

النسبة المئوية لحصة الاقاليم من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون والميثاق (١٨٠٠-١٩٨٨)

الاقليم	ثانى أكسيد الكربون الصناعى	إجمالى ثانى اكسيد الكربون	ثانى أكسيد الكربون والميثان
*بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية:أمريكا الشمالية	٣٣,٢	٢٩,٧	٢٩,٢
*بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: أوربا	٢٦,١	١٦,٦	١٦,٤
*شرق أوربا	٥,٥	٤,٨	٤,٧
*الاتحاد السوفيتى سابقاً	١٤,١	١٢,٥	١٢,٤
*اليابان	٣,٧	٢,٣	٢,٣
*بلدان الأقيانوس	١,١	١,٩	١,٩
*الصين	٥,٥	٦,٠	٦,٣
*الهند	١,٦	٤,٥	٤,٨
*بقية آسيا	١,٥	٥,٠	٥,٢
*شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٢,٢	١,٧	١,٨
*بقية أفريقيا	١,٦	٥,٢	٥,٢
*البرازيل	٠,٧	٣,٣	٣,٣
*بقية أمريكا اللاتينية	٣,٢	٦,٥	٦,٥
*البلدان المتقدمة صناعياً (الأقاليم الستة الأولى)	٨٣,٨	٦٧,٨	٦٦,٩
*البلدان النامية (الأقاليم السبعة التالية)	١٦,٢	٣٢,٢	٣٣,١
*العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: Bruce, Lee and Haites 1996: 94.

وهكـــذا لا يصـــبح هناك مجال للشك فى أن ظاهرة الصوبة الزجاجية هى نتيجة بالدرجـــة الأولـــى للأنشـــطة الصـــناعية الكثـــيفة والمفـــرطة فى استخدام الوقود فى الاقتصـــادات الأكـــثر تطوراً. وهو الشىء الذى ينطبق أيضاً على تآكل طبقة الأوزون

فـــى الغـــلاف الجـــوى، رغـــم التغاضى عن ذلك بعض الشيء منذ توقيع بروتوكول مونـــتريال عـــام ١٩٨٧ (Bruce, Lee and Haites 1996). غـــير ان الانخفاض النسبى فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون من اليابان (وهى الاقتصاد الذى يحتل المرتبة الثانـــية عالمـــياً بعد الولايات المتحدة) يشير إلى أن فرض سياسات حماية بيئية فعالة يمكن أن يحفز على اتباع تقنيات فى الانتاج الصناعى صديقة للبيئة.

إن ظاهرة الصوبة الزجاجية وتآكل طبقة الاوزون مرتبطة بأنماط الحياة المسرفة فى بضع من البلدان. ويرى بعض العلماء من البلدان الأقل نمواً أنه سيكون من العدل الاجـــتماعى أن يتحمل المسئولون عن خلق هذا الوضع عبء علاجه. فبالنسبة لظاهرة الصـــوبة الزجاجية تصاعدت مقولة "المتسبب يدفع"، وخاصة مـــن خـــلال اقتراح (Parikh and Panuly 1994) "نظام حصص سنوى" لانبعاثات ثانى أكسيد الكربون بمقتضاه "تلزم البلدان التى تنبعث منها كميات أكبر من المعدل العالمى بأن تدفع للبلدان التى تنبعث منها كميات أقل من المعدل العالمى". وهكذا فإن تحقيق العدل على مستوى الغـــلاف الجـــوى يؤدى إلى تصبح البلدان الصناعية المتقدمة هى "المدينة" أما البلدان الأقل نموًا فتصبح "دائنة".

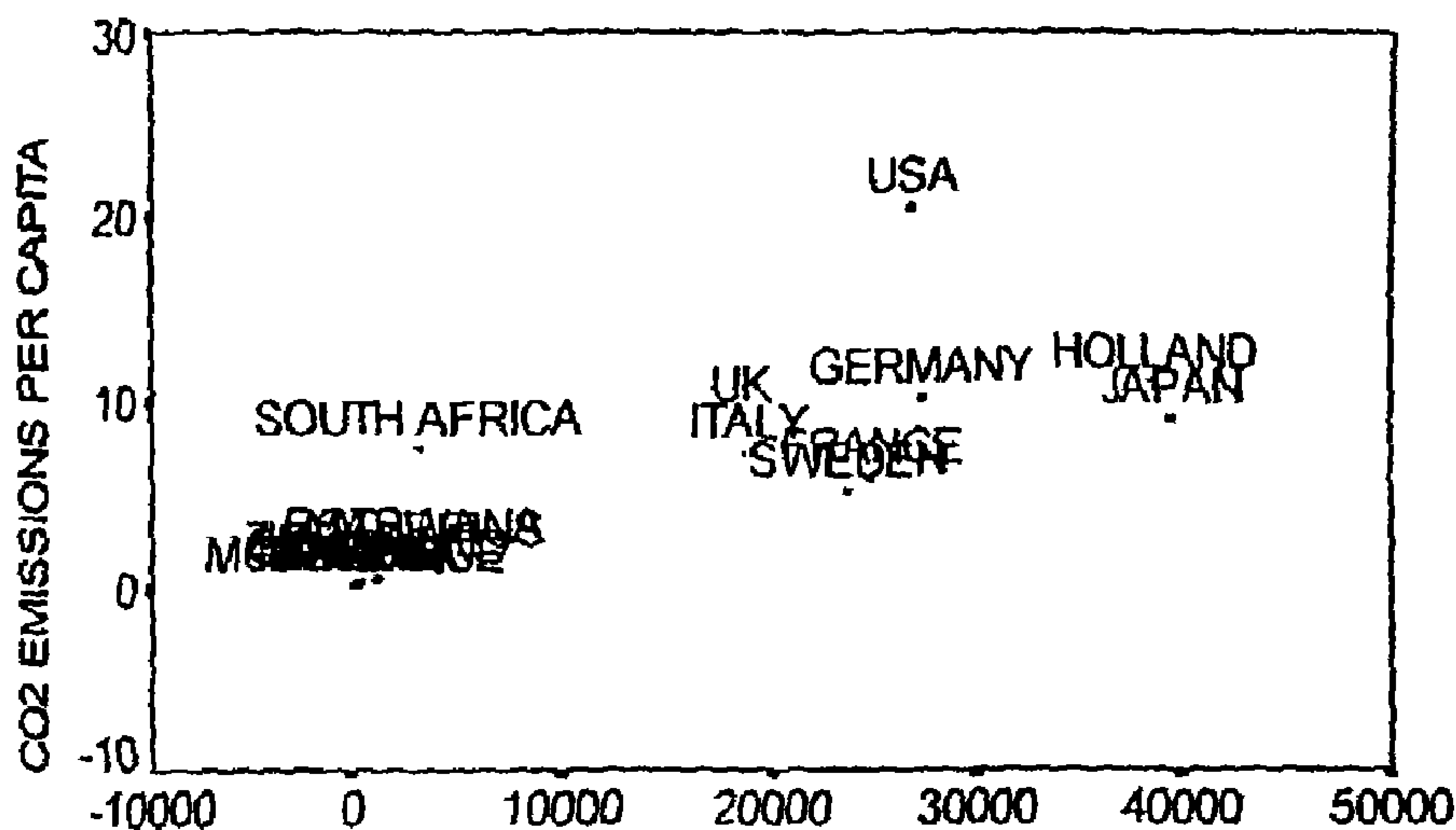
غـــير أن هـــذا الرأى لا يعفى البلدان الأقل نمواً إعفاء كلياً من مشكلة الانبعاثات الغازيـــة المتســـببة فى ظاهرة الصوبة الزجاجية. فكما يوضح الجدول رقم (١) تساهم هذه البلدان هى الأخرى فى صنع المشكلة وإن بدرجة قليلة الاهمية، خاصة إذا نظرنا للمشـــكلة مـــن زاوية حصة الفرد من تلك الانبعاثات. ويقدم الشكل رقم (١) دليلاً قوياً علـــى هـــذه الـــنقطة حيـــث يبين الارتباط القوى بين حصة الفرد من الدخل الوطنى وانـــبعاثات ثانى أكسيد الكربون (($r^2 = 0.61, p = 0.0001$ وذلك بناء على البيانات الخاصـــة بـــبلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية وثمانى اقتصادات متطورة. وفيما عدا جنوب أفريقيا نجد بلدان تلك الجماعة (المتجمعة معاً بالقرب من الركن الأيسر للشكل) مـــتماثلة فـــى انخفاض دخولها وانخفاض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون أيضاً، مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً.

وهناك عامل آخر يجب أخذه فى الاعتبار، وهو أنه إذا كانت انبعاثات ثانى أكسيد الكـــربون فـــى الـــبلدان الصـــناعية نتيجة بالدرجة الأولى لأنماط الحياة المرفهة، فإن الانـــبعاثات فـــى الـــدول الفقـــيرة تـــتم أساساً نتيجة لأنشطة تتصل بتلبية الاحتياجات الضرورية، مثل الزراعة من أجل البقاء واستهلاك الطـــاقـــة المنزلية وغير التجارية (Bruce, Lee and Haites 1996, Parikh and Panuly 1994). وبالإضافة إلى

مــا ســبق فإن ظاهرة الصوبة الزجاجية لها نتائجها متعسة شنكيف الاجتماعى. فكما لاحــظ "المعهــد العــالمى للمــوارد" WRI و"بــرنامج الأمم المتحدة للبيئة" UNEP و"الــبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة" UNDP فإن الشعور بنتائج هذه الظاهرة سيكون أكبر فى البلدان الاقل نمواً بسبب نقص الموارد اللازمة للتكيف أو التغلب على آثارها. بيــنما الــبلدان المــتقدمة – فــى الناحــية الأخرى – تمتلك من الاقتصادات المرنة والامكانــيات المالية والقدرات التقنية ما يكفى للتكيف مع التغير البيئى. وعلى العكس مــن الــبلدان النامية تستطيع الاقتصادات الصناعية – بل واستطاعت بالفعل منذ وقت طويــل – تلبــية الاحتــياجات الرئيســية للتنمية، وتراكمت لديها الموارد (هل نقول الرفاهــية؟) الكافــية للتعامل مع المشكلات البيئية فوق الوطنية مثل الصوبة الزجاجية وتآكل طبقة الأوزون.

شكل رقم (١)

متوسط دخل الفرد (بالدولار) وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون (بالاطنان) من بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية وبعض البلدان الصناعية الأخرى



٢/١ القضايا البيئية فى أفريقيا الجنوبية:

السياق الاجتماعى– الاقتصادى

لاحــظ "تقرير التنمية الافريقى" عن عام ١٩٩٨ أن القارة الأفريقية دخلت القرن الحــادى والعشرين فى وضع يعانى نصف سكانها تقريباً من الفقر المطلق، و"يصنف

٣٠% مـــن السكان على أنهم فقراء فقراً مدقعاً – أى يعيش الفرد على أقل من دولار واحـــد في اليوم" (African Development Bank 1998: 163). ومن أجل علاج هذا الموقف يوصى التقرير باعتماد سياسات تسمح بتعزيز النمو الاقتصادى المتسارع وتنمـــية رأس المال البشرى، مع إعطاء الأولوية المطلقة لتقليص الفقر. وإذا أخذنا فى الاعتـــبار المعـــدلات المـــرتفعة للـــزيادة السكانية (تقترب من ٣% سنوياً) فإن القارة الأفريقـــية تحـــتاج إلى نمو اقتصادى مستدام بمعدل ٧% سنوياً حتى تتمكن من تحقيق تقـــدم يعتد به في القضاء على البطالة والفقر. وتتطلب تنمية رأس المال البشرى إنفاق اســـتثمارات ضخمة على التعليم والتدريب والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وإن تحقـــيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادى وتنمية رأس المال البشرى ليتطلب – ضمن عوامل أخرى – وجود قاعدة جيدة للبنية المادية التحتية (ADB 1999) وهو مـــا يتطلـــب أيضـــاً استثمارات كبيرة. وفى حدود هذا السياق ينبغى تقييم وفهم موقف الـــبلدان الأفريقية تجاه القضايا البيئية العالمية (وحتى الوطنية والمحلية). هذا وقد قدم الـــتقرير الصـــورة السائدة فى الاقليم بشكل واضح. ويوضح الجدول رقم (٢) السمات الأساسية لتلك البلدان من خلال مؤشرات اجتماعية – اقتصادية رئيسية مختارة:–

أ– الإقليم شديد الفقر، من حيث الناحية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية. إذ إن أعلـــى متوســـط لحصة الفرد من الدخل الوطنى فى الإقليم (موريشيوس) يقل ١٣ مرة عـــن نظـــيره فى سويسرا، وهى أغنى بلد فى العالم من حيث نصيب الفرد من الدخل الوطنى. وتنتمى ثلاثة أرباع بلدان الإقليم تقريباً إلى أدنى فئات مؤشر التنمية البشرية.

(ب)الإقليم ريفى بالأساس، ويتزايد سكانه بمعدلات مرتفعة مع زيادة نسبة الشباب السكان، ومن ثم فإن بلدان الإقليم لديها حافز قوى لتحقيق المزيد من النمو.

جدول رقم (٢)
المؤشرات الاجتماعية- الاقتصادية لبلدان جماعة تنمية افريقيا الجنوبية وبعض البلدان الصناعية المتقدمة

البلد	نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني (بالدولار)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	معدل النمو السكاني	نسبة سكان الحضر (%)	معدل الحياة المتوقعة (بالسنوات)	نسبة الأطفال للسكان (%)	معامل جيني	نسبة المنتفعين بمياه آمنة (%)	نسبة المستفيدين بصحة وقائية كافية (%)	نسبة الفقراء (%)	نسبة الديون إلى اجمالي الناتج الوطني (%)
أنجولا	٤١٠	٠,٤	٢,٤	٣٢	٤٠	٤٤,٧	غ م	٣٢	١٦	غ م	٣١٠
بوتسوانا	٣٠٢٠	٧,١	٣,٢	١٥	٥٦,٤	٤٨,٧	٠,٥٤	٩٣	٥٥	٣٤,٧	غ م
الكونغو الديمقراطية	١٢٠	١,٥	٣,١	٢٩	٤٨	٤٦,٠	غ م	٤٢	١٨	غ م	١٢٠
ليسوتو	٧٧٠	٧,٠	٢,٤	٢٦	٥١,٨	٤١,٩	٠,٥٦	٥٦	٢٨	٥٠,٤	٣٣
مالاوى	١٧٠	٢,١	٢,٧	١٤	٤٣,١	٤٧,٥	٠,٦٣	٣٧	٦	غ م	٧٦
موريشيوس	٣٣٨٠	٥,٩	٢,١	٤١	٦٤,٩	٣٥,٦	٠,٣٧	٩٩	٥٣	غ م	٤٥
موزمبيق	٨٠	٥,٨	٢,٠	٣٦	٤٣,٥	٤٣,٤	غ م	٦٣	٥٤	غ م	٤١١
ناميبيا	٢٠٠٠	٣,٢	٢,٣	٣٨	٥١,٣	٤٣,١	غ م	٥٧	٣٤	غ م	غ م

جنوب أفريقيا	٣١٦٠	١,١	٢,٦	٥٠	٥٥,٩	٤٠,٣	٠,٦٢	٩٩	٥٣	٢٣,٧	١٨
سوازيلاند	١١٧٠	٣,٥	٢,٨	١٨	٤٥,٠	غ م	غ م	٤٦	غ م	غ م	غ م
تنزانيا	١٢٠	٣,٦	٣,٢	٢٦	١٩,٠	٤٧,٦	٠,٣٨	٣٨	٨٦	١٦,٤	١١٤
زامبيا	٤٠٠	٠,٥	٢,٢	٤٤	٤٩,٣	٤٩,٤	٠,٥٠	٢٧	٦٤	٨٤,٦	١١٦
زمبابوي	٥٤٠	٢,١	٣,٢	٣٣	٤٨,٥	٤٧,٩	٠,٥٧	٧٧	٦٦	٤١	٦٧
الولايات المتحدة	٢٦٩٨٠	٢,٥	١,٣	٧٧	٧٣,٢	٢٢,٥	٠,٣٨	٩٠	٨٥	١,٤	-
اليابان	٣٩٦٤٠	٢,٩	١,٠	٧٨	٧٥,٥	٢٣,٦	٠,٣٥	٩٧	٨٥	٠,٢	-
المملكة المتحدة	١٨٧٠٠	٢,٢	٠,٥	٨٩	٧٢,٨	٢٠,٩	٠,٣٢	١٠٠	٦٩	٠,٥	-
ايطاليا	١٩٠٢٠	٢,١	٠,٨	٦٧	٧٣,٦	٢٢,٣	٠,٣٢	٩٩	١٠٠	غ م	-
فرنسا	٢٤٩٩٠	٢,١	٠,٥	٧٥	٧٣,٧	٢٢,٣	٠,٣٥	١٠٠	٩٦	٠,٨	-
ألمانيا	٢٧٥١٠	٢,٢	٠,٦	٨٧	٧٢,٥	١٨,٥	٠,٣٢	١٠٠	١٠٠	٠,٧	-
السويد	٢٣٧٥٠	١,٢	٠,٨	٨٣	٧٥,٢	١٩,٦	٠,٣٢	١٠٠	١٠٠	٠,٣	-
هولندا	٣٨٧٠٠	٠,٨	٠,٣	٦٦	٧٠,٦	٢٣,٥	٠,٢٧	-	-	-	-

Source: Various UNDP's Human Development Reports, 1993-95:
World Bank's World Development Reprts, 1992-99 African Development Bank's
African Development Reports, 1998& 1999: WRI UNEP, UNDP (1998).

ج- الإقلــيم يتسم بمستويات عالية جداً من عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية داخــل بلدانه (حسب قيم "معامل جينى")، وهو ما يعنى تركز الثروة فى أيدى فئة قليلة من السكان.

د- إن دول الإقلــيم ذات مديونــية ثقيلة - فيما عدا استثناءات قليلة - وتعد حالة موزمبــيق هــى الأســوأ حيث تبلغ القيمة الحالية لديونها الخارجية ٤١١% من الناتج الوطنى الإجمالى عام ١٩٩٦.

وإلــى جانــب تلــك التحديات الاقتصادية الهائلة التى تواجهها بلدان الإقليم، فإنها تواجه أيضاً مشكلات بيئية عسيرة. ويوضح أول تقرير جماعي يصدر عن حالة البيئة فــى الإقلــيم (SARDC, IUCN and SADC 1994) عدداً من أهم تلك المشكلات البيئية:-

(١) تلوث المياه، وخاصة من شبكات الصرف حول المراكز الحضرية الرئيسية، وكذلك من النفايات الصناعية والكيماوية الزراعية.

(٢) إزالــة الغابات، نتيجة لمختلف ديناميات استخدام الأرض والضغوط البشرية. ويوجــد فــى أفريقيا الجنوبية واحد من أعلى مستويات الاعتماد على الطاقة الحيوية، وخاصة أخشاب الوقود. وفي الحقيقة أن مساهمة معظم بلدان الإقليم فى انبعاثات ثانى أكســيد الكربون تأتى أساساً من أنشطة استخدام الأرض التى تؤدى إلى إزالة الغابات (الجــدول ٣). وممــا يثــير القلق بوجه خاص ذلك المعدل المرتفع لإزالة الغابات فى مالاوى ذلك البلد صغير المساحة.

جدول رقم (٣)
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون
فى بلدان جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية SADC
مقارنة بأمريكا الشمالية
(بملايين الأطنان)

البلد/ الإقليم	مصدر الانبعاث	
	حرق الوقود الحجرى	إزالة الغابات
أنجولا	٥٥	١٣
بوتسوانا	٧	٤
مالاوى	١٥٧	٢
موزمبيق	٧٠	٣
جنوب أفريقيا	غ م*	٧٧٥
سوازيلاند	غ م	١٢
تنزانيا	٤٩	٦
زامبيا	٤٢	٨
زيمبابوى	٤٢	٤٤
جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية	٤٢٢**	٨٦٧
أمريكا الشمالية	٢٥٠	١٢٤٣٥

Source: SARDC 1994: 280.

*غ م= البيانات غير متاحة

**بدون سوازيلاند وجنوب أفريقيا

(٣) تدهور التنوع الحيوى، نتيجة للضغوط المتضاعفة على موارد الأرض، وهو ما يتسبب فى التآكل التدريجى للموارد النباتية والحيوانية البرية فى الإقليم.

ومن الواضح أن تلك المشكلات البيئية شديدة التداخل فيما بينها. فقد كان لتدهور نوعية الأرض وتلوث المياه وإزالة الغابات آثار سلبية على الحفاظ على التنوع الحيوى للأنساق البيئية فى الأرض والمياه. ولا شك أن هناك ارتباطاً أيضاً بين تلك المشكلات وبين السمات الاجتماعية – الاقتصادية سابقة الذكر. إذ إن التدهور البيئى

وتـآكل قـاعدة الموارد المتجددة يمكن ربطهما بالمحنة الاجتماعية – الاقتصادية التى تعانى منها دول وشعوب الإقليم. وفى الحقيقة أنها رابطة تدركها جيداً حكومات الإقليم، ولعـل مـا يشهد بذلك هو اعتماد "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" عام ١٩٩٦ ما سمى "سياسـة واسـتراتيجية إقليمية للبيئة والتنمية" على طريق تطبيق "أجندة القرن الحادى والعشـرين" فى سياق الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية لأفريقيا الجنوبية (SADC-ELMS 1996). وقـد حـددت هـذه الوثـيقة الكثـير من التحولات الاجتماعية – الاقتصـادية والبيئية التى يجب أن يضطلع بها الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أنظر الملحق).

ومن الممكن بالطبع تنفيذ هذه الوثيقة بالدرجة الأولى على المستوى الوطنى، رغم وجـود عدد من المشكلات عابرة الحدود التى تتطلب حلاً جماعياً أو متعدد الأطراف. وفـى هذا الصدد، أقرت الدول أعضاء الجماعة سياسات بيئية فى صورة استراتيجيات وطنـية للحفاظ على البيئة، وخطط عمل بيئية محلية، بالإضافة إلى وفرة من القوانين البيئـية (SARDC, IUCN 1994,SADC- ELMS 1996, Dalal Clayton 1997). وفـوق هذا قامت العديد من البلدان الأعضاء بالجماعة بالتوقيع على اتفاقيات بيئـية دولـية كثـيرة، مـثل تلـك التى تتعلق بالتغير المناخى وتآكل طبقة الأوزون والتصـحر. غـير أن الدراسة الواقعية لمستوى تنفيذ السياسات والتشريعات البيئية فى إطـار الاسـتراتيجية المذكـورة آنفاً، تبين أن الأداء التطبيقى يتراوح بين: غير كاف وسيىء، بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء بالجماعة (SADC-ELMS 1996: 17).

٢/٢الإخفاق وآفاق تنفيذ السياسة البيئية:
محاولة فى التفسير والتنبؤ

لم يتم إلا فى وقت متأخر تبنى "سياسة واستراتيجية جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة" (عام ١٩٩٦)، ومن ثم فإن محاولة تقييم نتائج هـذه السياسة سوف تكون مبتسرة إن لم تكن غير منصفة. وهو ما ينطبق بالمثل على "اتفاقـيات أجندة القرن الحادى والعشرين" التى أقرتها بلدان الجماعة. إلا أن جميع تلك البلدان كان له بالفعل قبل ذلك سياساته وتشريعاته البيئية الخاصة به، ولكن أياً منها لا تسـتطيع الادعـاء بالطبـيق الفعال لها، وإلا لما كانت تلك المشكلات البيئية المتفاقمة والمرصـودة فى دراسات وتقارير عديدة. فماذا كان السبب وراء هذا الإخفاق؟ إن علم النفس البيئى هو الذى يمكن أن يوفر الإطار الملائم للإجابة عن ذلك السؤال.

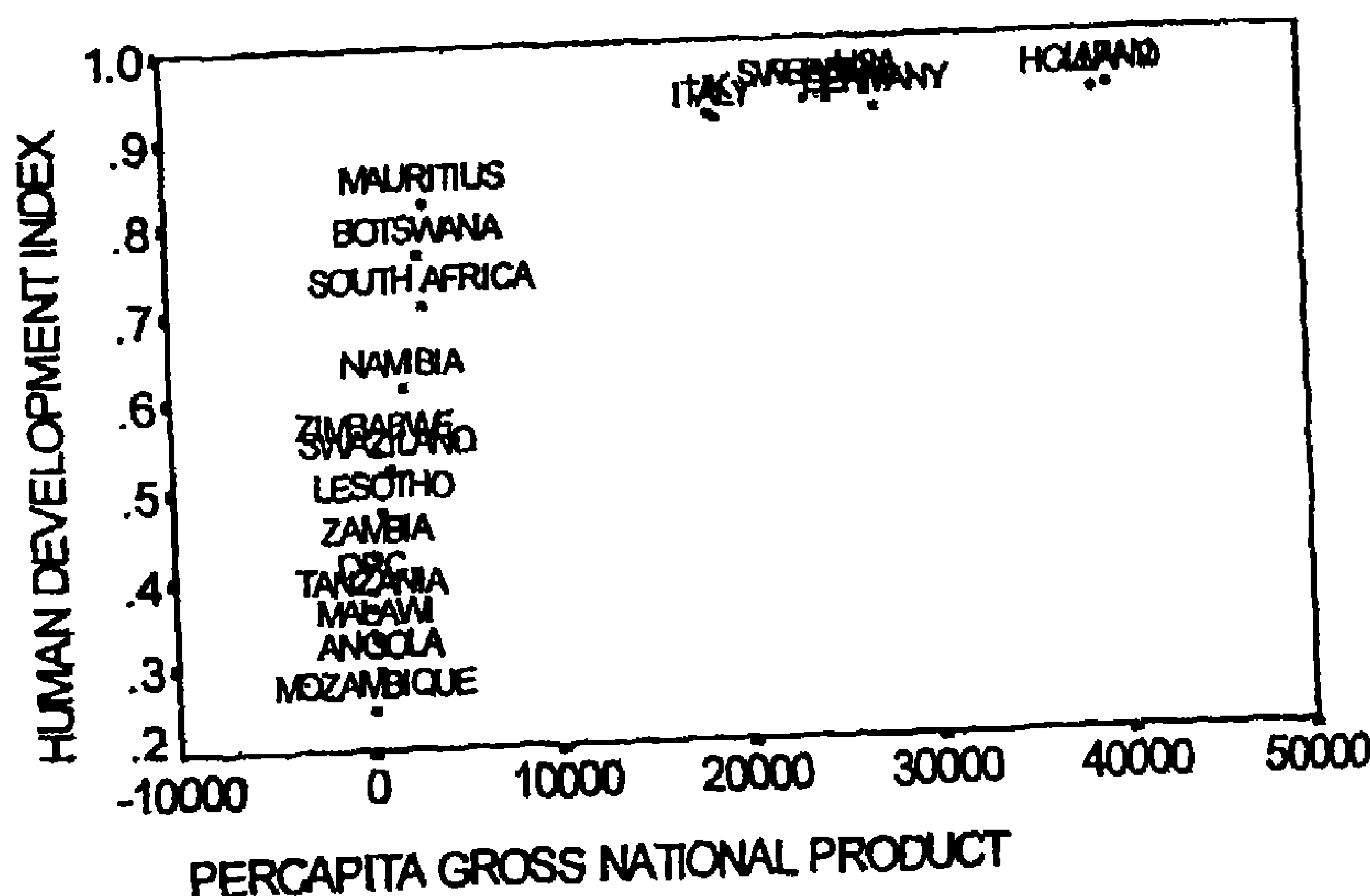
إذ إن المواقــف الإنســانية تجــاه البيئة يمكن أن تكون مركزية الأنا، أو مركزية الإنســان، أو مركــزية البيئة. وتتصف مركزية الأنا بأنها تضع المصلحة الذاتية للفرد فوق كل القيم الأخرى فيما يتعلق بالعلاقات بين الإنسان والبيئة. أما المركزية الإنسانية فــتحمى مصــالح الجــنس البشرى، وعلى العكس من مركزية البيئة التى تهتم بحماية المجــال الحيوى كله. وهــى مــواقف تــراتبيــة يقــف على قمتها الموقف الأخير (Gardner and Stern 1996) وهو الأكثر تمشياً مع أخلاقيات التغير البيئى العالمى المنبعــث مــن العــالم الصــناعى. أما الاهتمامات البيئية فى البلدان النامية فتتصف بمركزية الإنسان إلى حد بعيد على المستوى الاجتماعى، ومركزية الأنا على المستوى الفــردى، فكلاهما ينظر إلى البيئة من منظور الانتفاع على المدى القريب. وتتفق هذه الــرؤية أيضاً مع فرضية "ماسلو" Maslow عن "الاحتياجات الأساسية" والافتراض ذى الصــلة بها عن "تراتبية الاحتياجات" (Chanda 1999). وينطلق كلا الافتراضين مــن أن البشــر المنشغلين بحل مشكلات البقاء، لا يرجح أن يعطوا اهتماماً كبيراً لأى أهــداف أخــرى، إذ إن قليلاً جداً منهم هم الذين ينظرون إلــــى المستقبــــل البعــيــد. وقد نالت هذه الرؤية تأييد الكثير من المحللين (Leonard 1989, Omar 1996, Bruce, Lee and Haites 1996, Blaikie and Brookfield 1987, Parikh and Painuly 1994, Chandah 1999, 2000). وربمــا كان من أوضح الكــتابات حــول هذه المسألة ما خطته "إنديرا غاندى" قبل ثلاثة عقود حين قالت: "إن الــناس والبلدان شديدى الفقر يقومون بمجازفة كبرى حين يقبلون حدوث تدهور للبيئة علــى المــدى البعــيد لقاء تلبية لاحتياجاتهم الملحة إلى الطعام والمأوى" (Leonard 1989: 4). وقــد صــادقت "اللجــنة العالمية حول البيئة والتنمية" WCED على هذه الــرؤية حيــنما لاحظــت أن "الفقــر هو السبب والنتيجة الرئيسيين للمشكلات البيئية العالمــية. ولهــذا أصبح من غير المناسب التعامل مع المشكلات البيئية بدون منظور أكــثر اتساعاً يشمل العوامل المختلفة وراء الفقر وعدم المساواة العالميين" (WCED 1987: 3). وحــتى المــادة السابقة من "إطار اتفاقية التغير المناخى" FCCC تعترف بأهمــية الفقــر فى تحديد الأولويات الفردية والوطنية، حيث إن ما يعانيه الفقراء أكبر بكثــير مــن الاغنياء نظراً لضغوط احتياجات البقاء والتى تتطلب إشباعاً فورياً. وكما لاحــظ الــبعض فإنه بالنسبة للناس الذين يعيشون عند مستوى الوجود الكفافى يصبح "الــتوقف لحمايــة أو تجديــد البيــئة بمــثابة انتزاع الطعام من أفواه الأسر الجائعة" (Leonard 1989: 4).

وتعــد الأشكال من (٢) إلى (٥) والمبنية على الجدول رقم (٤) بمثابة توضيحات بيانــية لكــل مــن الفقر النسبى فى إقليم "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"، وأهمية النمو الاقتصــادى لتحقــيق التنمية البشرية. إن التناقض بين بلدان الإقليم والبلدان الصناعية المــتقدمة مــن حيــث الدخول والتنمية البشرية، هو أمر واضح بنفس درجة وضوح العلاقــة الايجابــية القويــة بيـــن الثروة والرفاه البشرى (شكل رقم٢) والنفاذ إلى الخدمــات الأساسية (شكل رقم ٣) بالنسبة للصحة العامة، وشكل رقم ٤ بالنسبة للمياه النظيفة)، وكذلك الأثر السلبى للثروة على النمو السكانى (الشكل رقم ٥). كما تبين أن الــنمـــو الاقتصادى له أثر مفيد على الأمد الطويل على نوعية البيئة (الشكل رقم ٦) (World Bank 1992). وهكــذا يصــبح من الرشادة أن تركز بلدان "جماعة تنمية أفريقــيا الجنوبية" أولاً على دفع النمو الاقتصادى من أجل الارتقاء بالتنمية البشرية فى الإقلــيم، وتضــييق الفجوة بين بلدانه والعالم الصناعى. ومن غير المرجح فى الحقبة الحالــية أن تحتل الانشغالات البيئية مكانة أولى، وذلك إلى أن يتم الوصول إلى مرحلة مــتقدمة فـــى التنمية البشرية. وهو المسلك نفسه الذى مرت به من قبل أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

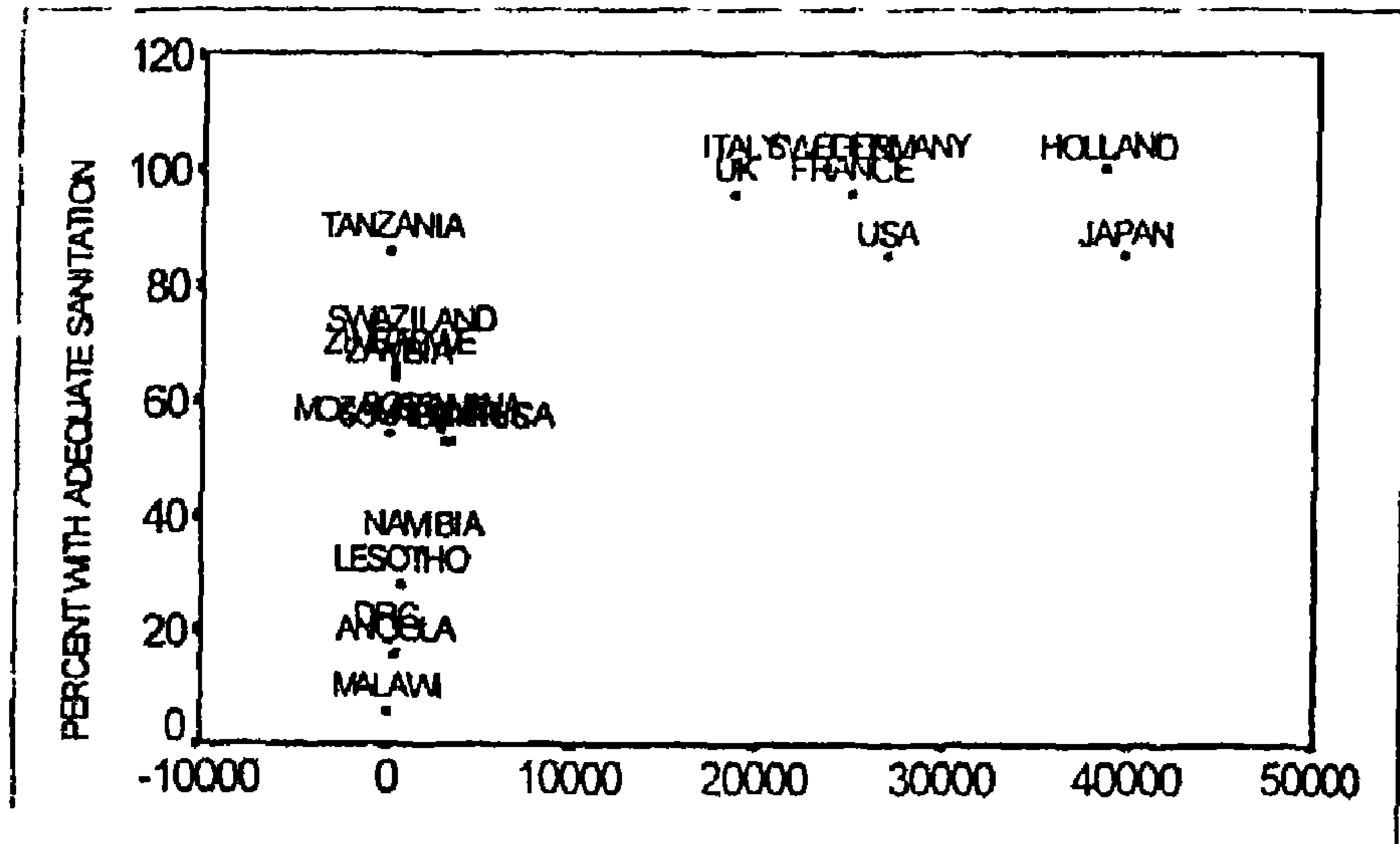
شكل رقم (٢)

الدخل القومي والتنمية البشرية

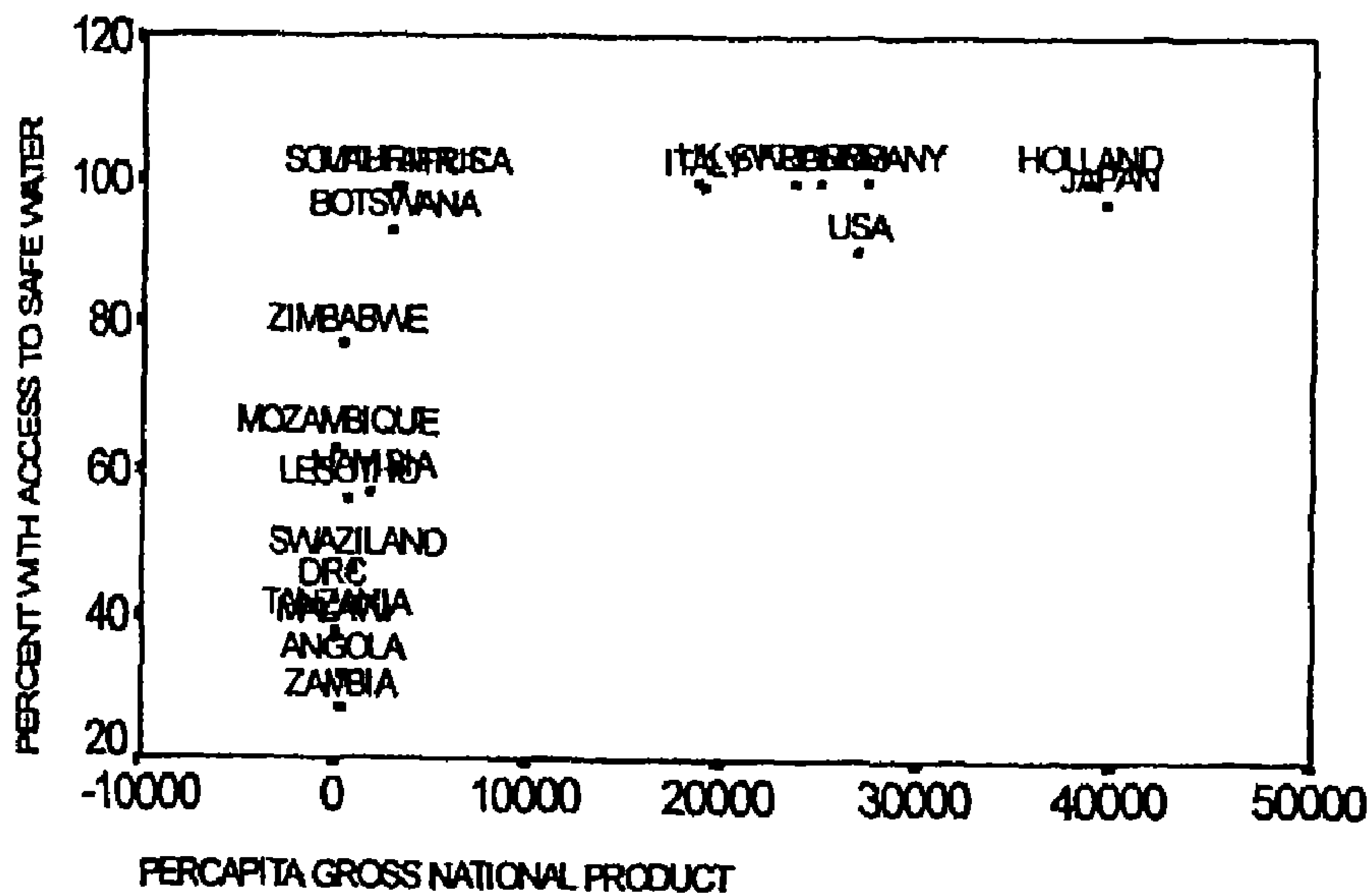
(r^2= 5068, P= 0.0000)



شكل رقم (٣)
الدخل القومى والنفاذ إلى الصحة العامة
($r^2 = 0.53$, $P = 0.0002$)



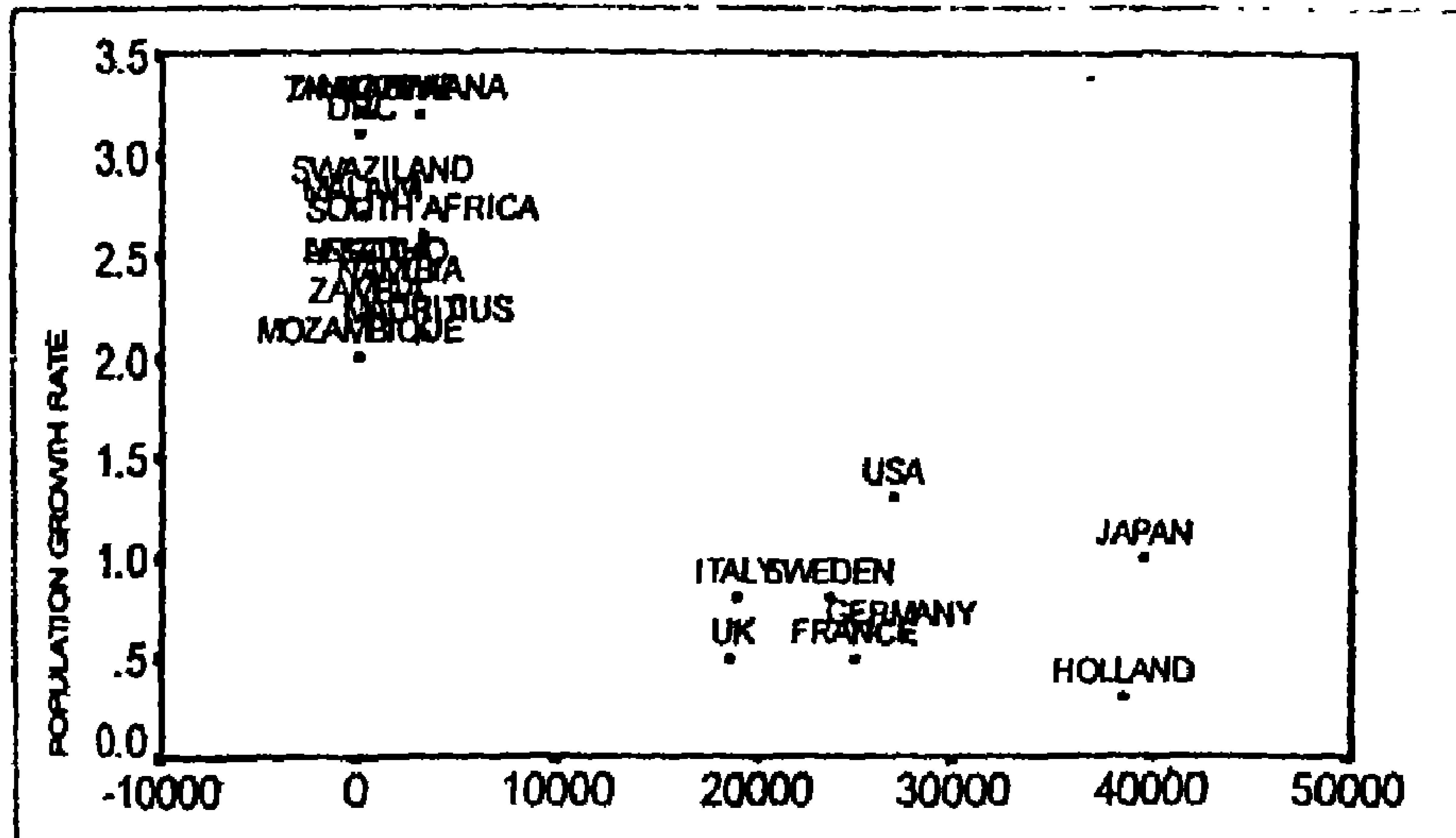
شكل رقم (٤)
الدخل القومى والنفاذ إلى المياه الآمنة
($r2 = 0.48$, $P= 0.0005$)



شكل رقم (٥)

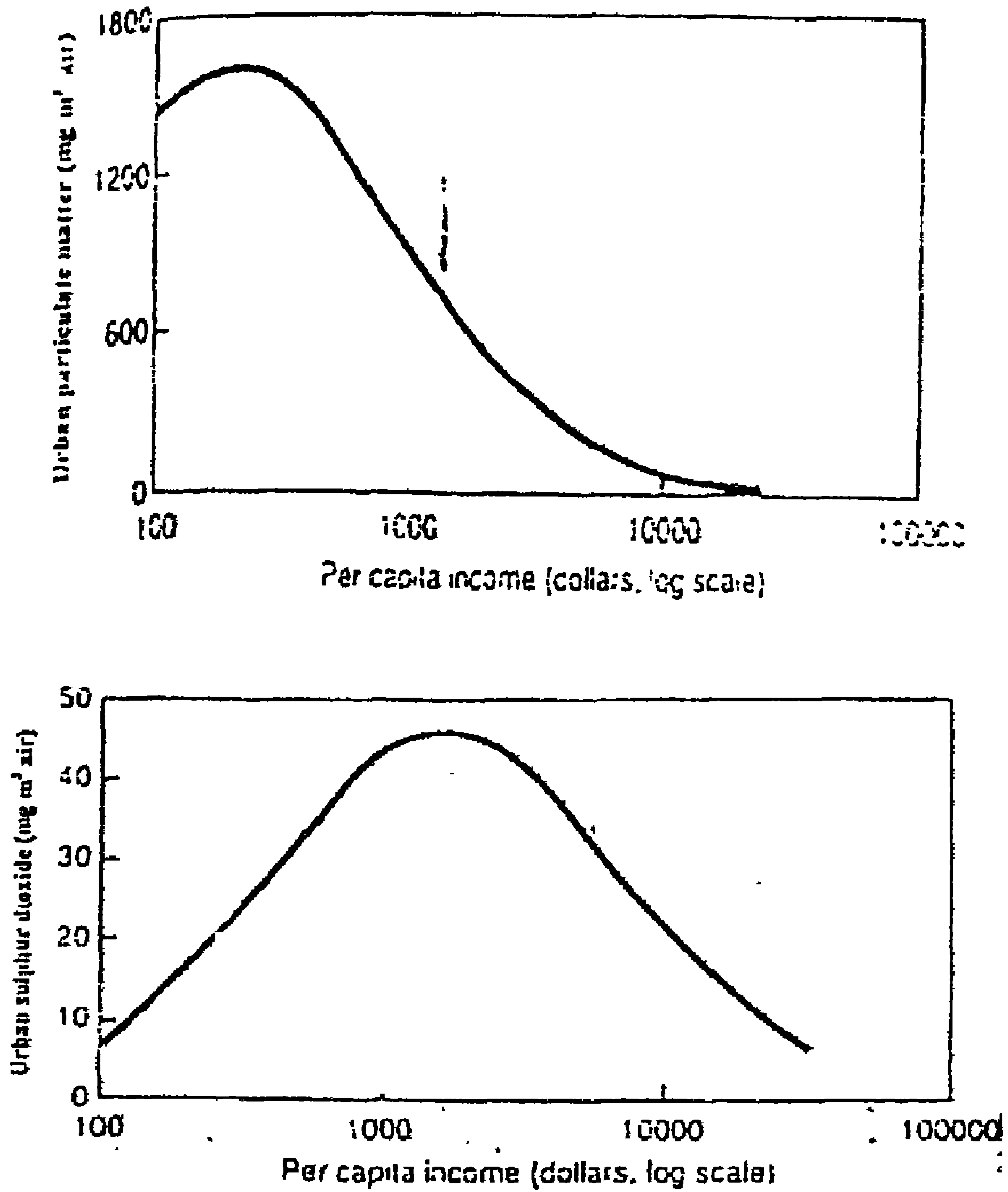
الثروة القومية والنمو السكانى

(r^2= 0.0000, P= 0.0000)



شكل رقم (٦)

العلاقة بين الرفاه ونوعية الحياة الحضرية



جدول رقم (٤)
مؤشرات الرفاه الوطنى فى بلدان
"جماعة تنمية افريقيا الجنوبية" SADC
وبعض البلدان الصناعية المختارة

البلد	نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى (بالدولار)	نسبة من يحصلون على مياه آمنة (%)	نسبة من يتمتعون بصحة عامة كافية (%)	مؤثر التنمية البشرية	معدل نمو السكان (%)
أنغولا	٤١٠	٣٢	١٦	٠,٢٩	٢,٤
بوتسوانا	٣٠٢٠	٩٣	٥٥	٠,٧٦	٣,٢
الكونغو الديمقراطية	١٢٠	٤٢	١٨	٠,٨٣	٣,١
ليسوتو	٧٧٠	٥٦	٢٨	٠,٤٧	٢,٤
مالاوى	١٧٠	٣٧	٦	٠,٣٣	٢,٧
موريشيوس	٣٢٨٠	٩٩	٥٣	٠,٨٢	٢,١
موزمبيق	٨٠	٦٣	٥٤	٠,٢٥	٢,٠
ناميبيا	٢٠٠٠	٥٧	٣٤	٠,٦١	٢,٣
جنوب أفريقيا	٣١٦٠	٩٩	٥٣	٠,٧١	٢,٦
سوازيلاند	١١٧٠	٤٦	غ م	٠,٥٢	٢,٨
تنزانيا	١٢٠	٣٨	٨٦	٠,٣٦	٣,٢
زامبيا	٤٠٠	٢٧	٦٤	٠,٤٣	٢,٢
زيمبابوى	٥٤٠	٧٧	٦٦	٠,٥٤	٣,٢
الولايات المتحدة	٢٦٩٨٠	٩٠	٨٥	٠,٩٤	١,٣
اليابان	٣٩٦٤٠	٩٧	٨٥	٠,٩٤	١,٠
المملكة المتحدة	١٨٧٠٠	١٠٠	٩٦	٠,٩٢	٠,٥
إيطاليا	١٩٠٢٠	٩٩	١٠٠	٠,٩١	٠,٨
فرنسا	٢٤٩٩٠	١٠٠	٩٦	٠,٩٣	٠,٥

ألماني ا	٢٧٥١٠	١٠٠	١٠٠	٠,٩٢	٠,٦
السويد	٢٣٧٥٠	١٠٠	١٠٠	٠,٩٣	٠,٨
هولندا	٣٨٧٠٠	١٠٠	١٠٠	٠,٩٤	٠,٣

Sources: Various UNDP's Human Development Report, 1993-95, World Bank's Development Reports 1992-99, African Developmenr Bank's African Development Report , 1998 & 1999, WRI, UNEP, UNDP (1998).

وعلى الرغم من اتساع ظاهرة إقرار سياسات حماية البيئة وانضمام الدول الأعضاء في الجماعة إلى الكثير من الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة، فإن سيادة الفقر والديون في الإقليم ترجح الإبقاء على الفجوة الواسعة بين الوعي البيئي واتباع سياسة ملائمة في هذا الصدد من ناحية، وبين تطبيق هذه السياسة من الناحية الأخرى. وهو ما يمكن أن نطلق عليه الاصطلاح السيكلوجي عدم التوافق بين الإدراك والسلوك. ومن ثم فإن بوتسوانا وجنوب أفريقيا وموريشيوس هي فقط المرشحة على المدى المتوسط لتحقيق الحد الأدنى من التنمية المطلوبة لوضع حماية البيئة على رأس قائمة الأولويات، هذا بافتراض أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان سوف تستمر في التحسن دونما انقطاع.

٣-خاتمة

هناك ما يكفي من الشواهد لتأكيد أن البيئة العالمية تمر بتغيرات سلبية، وأنه على عكس الحال في العهود الجيولوجية الغابرة، أصبحت النشاطات البشرية هي القوة الأساسية وراء تلك التغيرات. وتركزت معظم هذه الأنشطة في بلدان الشمال، أما بلدان الجنوب فهي مسئولة فقط عن التدهور البيئي المحلي المرتبط بتحقيق البقاء والكفاف. ومثلها مثل بقية بلدان العالم الثالث، تواجه البلدان الأفريقية التحديين المتداخلين الكبيرين لتحقيق التقدم الاجتماعي – الاقتصادي وحماية البيئة. وعلى المدى القصير سيظل النمو الاجتماعي – الاقتصادي هو الشاغل الأول والأخير لبلدان الإقليم. ولقد أظهرت تجارب البلدان المتقدمة الآن أن النمو الاقتصادي هو الذي ينتج الخيرات الضرورية للإنسان. ومن ثم فإن الثروة التي تولدت لديها عبر فترات طويلة من النمو الاقتصادي المتواصل، يتم استخدامها الآن بشكل مباشر أو غير مباشر لتنظيف وحماية البيئة.

إن التنمـــية الاقتصادية وحماية البيئة لا تنفى إحداهما الأخرى، رغم أن الأمر قد يـــبدو هكذا للوهلة الأولى فى المناطق التى ينتشر فيها الفقر. وكما لاحظ بعضهم فإن "أســـوأ الســـيناريوهات بالنسبة للبيئة هو وجود مجموعة كبيرة من البلدان الفقيرة ذات الـــنمو السكانى السريع والعاجزة عن زيادة دخولها بالمعدلات الضرورية للقضاء على مشكلات التلوث على المستوى الوطنى" (Omar 1996: 23). وينطبق هذا السيناريو على بلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"– عدا استثناءات قليلة – ليس فقط فيما يتعلق بالـــتلوث، وإنمـــا أيضـــاً بخصوص صور كثيرة لتدهور الأرض لأسباب تتعلق بسبل العـــيش، ومـــن أمـــثلة تلك الصور: تراجع التنوع الحيوى، والتصحر، وتآكل الموارد الطبيعية المتجددة. ولذلك فإن التحدى الماثل أمام بلدان الإقليم على المدى القريب هو: كـــيف يمكـــن تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية التى تقضى على الفقر فى نفس الوقت الـــذى تنفذ سياسات الحفاظ على البيئة. ومن الأرجح ألا تنجح من استراتيجيات حماية البيـــئة سوى تلك المرتبطة – بشكل واضح – بالقضاء على الفقر، مثل سياسات إدارة المـــوارد الطبيعـــية علـــى المستوى المحلى، وهى السياسات المدعومة فى العديد من الـــبلدان (مـــثل بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوى). ومن المتصور عقلـــياً أن الفقراء يسعون أولاً وراء ضمان سبل العيش وقبل أى شىء آخر. وسيكون مـــن قبيل الشطط تصور أن الفقراء سوف تزعجهم القضايا البيئية العالمية، مثل تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الصوبة الزجاجية، فهى تمثل انشغالات بعيدة ومجردة، مقارنة بالضـــغوط الملموسة لتحقيق البقاء والتنمية. كما أن الأمر يتطلب أيضاً معالجة مسألة المســـاواة الاجتماعية – الاقتصادية داخل بلدان الاقليم، وإنه سيبدو عملاً أخرق وغير أخلاقـــى أن تمارس الحكومات دور الواعظ البيئى للأغلبية الفقيرة والجائعة والذين لا يملكـــون بدائـــل أو خـــيارات ذات شأن، بينما ترفل الأقلية المترفة فى التمتع بثرواتها المشبوهة والانغماس فى أنماط حياتية معادية للبيئة.

ملحق: الانتقالات الحاسمة لبلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية"

بعد عقود عديدة من النمو الاقتصادى الهامشى غالباً، وزيادة الفقر، وتفاقم التدهور البيـــئى، فـــإن بلـــدان جماعـــة تنمية أفريقيا الجنوبية تواجه ضرورة المرور بسلسلة متراصـــة من الانتقالات الحاسمة حتى تتمكن من التحول من تنمية غير مستدامة إلى تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. ومن أهم تلك الانتقالات والتحولا:–

*انـــتقال ســـكانى للوصول إلى الحجم الأمثل للسكان، وتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بقاعدة الموارد البيئية والطبيعية.

*انـــتقال لجـتماعى نحـــو التشارك العادل فى فرص التنمية، مع إعطاء الأولوية للأغلبية الفقيرة.

*انتقال نوعى اجتماعى نحو توسيع حقوق ومشاركة النساء فى عملية التنمية.

*انتقال اقتصادى نحو نمو تحدوه العدالة مع إعطاء الأولوية للفقراء وحماية البيئة والموارد الطبيعية الضرورية للتنمية فى المستقبل.

*انـــتقال زراعى نحو استخدام أفضل ومستدام للأرض من أجل إنتاج غذائى أكبر وإنتاجـــية أعلـــى، مـــع إعطاء الأولوية للأمن الغذائى على مستوى الأسرة المعيشية والمستوى الاقليمى.

*انـــتقال فى الطاقة نحو الاستخدام الأكثر كفاءة والأقل تلويثاً لمصادر الطاقة. مع إعطـــاء الأولويـــة للتنمية المتسارعة للموارد المتجددة، وتوفير البدائل للوقود الخشبى الذى يستخدمه الفلاحون الفقراء.

*انـــتقال تكنولوجى، مع إعطاء الأولوية للتقنيات التى تنتج فاقداً أقل وطاقة أكبر وكفاءة فى استخدام الموارد.

*انـــتقال مؤسســـى باتجاه ترتيبات مؤسسية وطنية وإقليمية، مع إعطاء الأولوية لإدمـــاج الجوانب الاقتصادية والاعتبارات البيئية فى التخطيط لصنع القرار داخل وبين الوزارات والبلدان المختلفة.

*انـــتقال أكبر فى الحكم نحو تحقيق مساءلة عامة أكبر، وكذلك المشاركة الشعبية مـــع إعطـــاء الأولويـــة لمشـــاركات التنمـــية المستدامة بين الحكومات والصناعات والمنظمات غير الحكومية.

*انـــتقال فـــى بـــناء القدرات نحو الاعتماد على الذات وطنياً وإقليمياً مع إعطاء الأولوية للتنمية المتسارعة، واستخدام المعارف والتكنولوجيا والخبرات المحلية.

*انتقال للموازنة من الاعتماد على المعونات إلى الاعتماد على الذات.

*انـــتقال صـــوب الســـلم والأمن، مع إعطاء أولوية للتسوية السلمية للمنازعات، وللنمو المنذور للمساواة لتحقيق التنمية وتطوير التنمية المعتمدة بنفسها.

المــراجــع:

African Development Bank (ADB). 1998. African development report 1998 - Africa in the world economy: Human capital development in Africa, economic and social statistics on Africa. New York: Oxford University Press.

__. 1999. African development report 1999 - Africa in the world economy: Infrastructure development in Africa, economic and social statistics on Africa. New York: Oxford University Press.

Blaikie, P., and H. Brookfield. 1987. Land degradation and society. London: Methuen.

Bruce, J. P., H. Lee, and E. F. Haites. 1996. Climate change 1995: Economic and social dimensions of climate change. New York: Cambridge University Press.

Chanda, R. 1999. Dimensions and correlates of environmental quality concern among residents of an African subtropical city: Gaborone, Botswana. Journal of Environmental Education 30, no. 2: 31 -39.

__. 2000. Towards contextualizing urban environmental quality in the SADC region; The South African Geographical Journal 82, no. 2: 43-50.

Commoner, B. 1971. The closing circle: nature, man and technology. New York: Alfred A. Knopf.

Dalal-Clayton, B. 1997. Southern Africa beyond the millennium: Environmental trends and scenarios to 20 I 5. Environmental Planning Issues no. 13. London: IIED.

Davis, W. H. 1971. Overpopulated America. In: Environmental: Essays on the planet as a home, edited by P. Shepard and D. McKinley. Boston: Houghton Miffin Co.

Ehrlich, P. R., A.H. Ehrlich, and J. P. Holdren 1977. Ecoscience: Population, resources and environment. San Francistown: Freeman.

Fuji, Y. 1990. An. assessment of the responsibility for the increase of thc CO; concentrations and intergenerational carbon accounts. IIASA Working Paper WP-05-55. Lexenburg, Austria: International Institute of Applied Systems Analysis.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 1990. Report of the special committee on the participation of developing countries. Geneva: IPCC.

Gardner, G. T. and P.C. Stern. 1996. Environmental problems and human behavior. Boston: Allyn and Spencer.

Hardin, G. 1968. The tragedy of the commons. Science, no. 162: 1243-1248.

Leonard, H. J. 1989. Environment and the poor: Development strategies/or a common agenda. US - Third World Policy Perspectives no. 11, Washington, D.C.: Overseas Development Council.

Mannion, A. M. 1991. Global environmental change: A natural and cultural environmental history. Essex: Longman Scientific Technical.

Meadows, D. H., D.L. Meadows, J. Randers, and W. W. Behrens. 1972. The limits to growth. Washington: Universe Books.

Meyer, A. 1995. The unequal use of the global commons. Paper presented at IPCC Workshop on Equity and Social Considerations, Nairobi, July.

Omar, N. 1996. Economic development and environmental policy. London: Kegan Paul International.

Parikh, J. K. and J. P. Painuly. 1994. Population, consumption patterns and climate change: A socio-economic perspective from the South. Ambio 23, no. 7: 434- 437.

Southern African Development Community-Environment and Land Management Sector (SADC-ELMS). 1996. SADC policy and strategy for environment and sustainable development: Towards equity-led growth and sustainabie development in Southern Africa. Maseru, Lesotho: SADC-ELMS.

___. 1997. Sub-regional action program to combat desertification in Southern Africa. Maseru, Lesotho: SADC-ELMS.

SARDC, IUCN, SADC 1994. The state of the environment in Southern Africa. Harare, Zimbabwe: SARDC.

Vogler, J. 1995. The global commons: A regime analysis. Chichester: John Wiley.

World Bank. 1992. World development report, 1992. Washington, D.C.: World Bank.

World Commission on Environment and Development. 1987. Our common future. London: Oxford University Press.

WRI, UNEP, UNDP 1998. 1998-99 World resources: A guide to the global environment environmental change and human health. New York: Oxford University Press.

الفصل الثالث عشر

مواجهة التصحر
مقاربة جديدة للاستدامة البيئية

بقلم: إتش. إم. موشالا
قسم الجغرافيا والعلوم البيئية- جامعة سوازيلاند
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١-مقـدمــــة

حسـب المفهوم الذى أقره "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية" UNCED عـام ١٩٩٢ فإن التصحر هو "تدهور نوعية الأرض فى المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة، نتيجة لعوامل مختلفة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية".

وجـاء الاعـتراف الرسـمى بالتصـحر كمشكلة عالمية نتيجة فى آخر المطاف لمقـررات "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر" UNCOD الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٧٧. ومـنذ هـذا العـام تولى برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP مسئولية تطبـيق خطة عمل للقضاء على العوامل المؤدية إلى انتشار التصحر. وكان ينظر إلى الجفاف فى هذا الوقت باعتباره العامل المساعد على إظهار الآثار الضارة التى يلحقها البشـر بالبيـئة. وتم تحديد الأسباب الرئيسية فى الزراعة الزائدة ومشكلات الصرف بالأراضـى المروية، والرعى الزائد، وإزالة الغابات. ولا شك أن التصحر وأسبابه قد أصـبحت تخترق قطاعات الاقتصاد المختلفة، فضلاً عن الإضرار بالتنمية المستدامة. ومـن ثم فإن الجدل بشأن التصحر قد مضى إلى ما هو أبعد من المسائل البيئية، حيث تم إدخال اعتبارات التفاعل بين البيئة والتنمية المستدامة.

ويـــتوخى هـــذا الفصـــل تحلـــيل مشـــكلة التصحر مع الإشارة الخاصة إلى حالة ســـوازيلاند، وإعطـــاء خلفية موجزة عن هذا البلد. ووصف حالة التصحر به، وتحليل الجهود المبذولة لمواجهة التصحر فى السياقين الوطنى والإقليمى فى عصر العولمة.

٢-خلفية عن سوازيلاند

تقـــع ســـوازيلاند فـــى أفريقيا الجنوبية بين خطى عرض ٢٥ و ٢٨ جنوب خط الاســـتواء، وبيـــن خطـــى طول ٣٠ و ٣٣ شرقاً، وتبلغ مساحتها ١٧,٣٦٤ كيلو متراً مـــربعاً، وهى محاطة بدولة جنوب أفريقيا من جميع الاتجاهات فيما عدا جزء صغير بالشرق حيث توجد لها حدود مشتركة مع موزمبيق. وهى مقسمة إلى مناطق جغرافية طبيعـــية مـــتوازية تقريـــباً من الغرب إلى الشرق وتعرف بـــ "هاى فيلد"، "ميدلفيلد"، "لوفيلد"، "لوبومبو" على الترتيب (أنظر الجدول رقم ١).

٣-الإطار النظرى

دائمـــاً يتم تصور التصحر بطرق مختلفة، وهذا نتيجة لاختلاف تعريفاته، والناجم عـــن تبايـــن القـــيم والخبرات والمصالح والأهداف. ويعتبر تدهور نوعية الأرض هو المحـــدد الحاســـم للتصحر، حيث ينطوى على انخفاض القدرة الإنتاجية للأرض. أما الـــتدهور الصـــافى فهو حصيلة الفارق بين العمليات الطبيعية والتدخلات الإنسانية من ناحـــية، وبيـــن العملـــيات الطبيعـــية والبشـــرية للاسترداد والتجديد من ناحية أخرى (Blaikie and Brookfield 1987). وهكـــذا فإن التصحر مفهوم اجتماعى يتضمن أحكامًا بشأن ما يشكل الإنتاج والإنتاجية، وهى أحكام قيمية تختلف من سياق اجتماعى إلـــى آخـــر. ومن المستحيل التوصل إلى تعريف للتصحر يسمح بتحقيق إجماع حول كيفية قياسه ومقارنته ومراقبته فى الأنساق البيئية والاجتماعية المختلفة. فتحديد وقياس تدهـــور الأرض هـــو – جزئياً– مسألة أيديولوجية وسياسية. وحسب "جرينجر": "يقف وراء انتشار التصحر أربعة أسباب مباشرة، هى الزراعة الزائدة والرعى الزائد وإزالة الغابـــات وسوء إدارة الأرض المروية المزروعة بالمحاصيل. وهذا لا يحدث عرضًا، وإنمـــا يـــتأثر إلـــى حد كبير بالنمو السكانى والتنمية الاقتصادية والقرارات السياسية للحكومة والوكالات التنموية" (Grainger 1990).

ومـــن خـــلال تلك النظرة يمكن استخلاص أن جهود مواجهة التصحر ينبغى أن تتصـــدى لجوانـــب التنمـــية الاقتصادية التى تؤثر فى البيئة. إذ إن مختلف الجماعات

الاجتماعية تتأثر سلباً بالتصحر وتضطر إلى التكيف مع الأوضاع البيئية المتدهورة أو تبحث عن سبل جديدة للمعيشة، وهى بالتأكيد جوانب ذات مضامين ودلالات سياسية. وبناء على تلك الافتراضات اعتمدت بلدان "جماعة تنمية أفريقيا الجنوبية" SADC سياسة لتجمعها الاقليمى تهدف إلى حماية وتحسين أحوال الصحة والبيئة وسبل معيشة السكان فى أفريقيا الجنوبية، مع إعطاء الأولوية فى الاهتمام للغالبية الفقيرة. وتعد سوازيلاند من أكثر البلدان اهتماماً بمشكلة التصحر فى السياق العام للمشكلات البيئية، ومن زاوية تأثيرها على التنمية المستدامة.

جدول رقم (١)
المناطق الجغرافية الطبيعية فى سوازيلاند

المنطقة	الارتفاع فوق سطح البحر	طبوغرافية الأرض	الطبيعة الجيولوجية	نمط الإنبات
"هاى فيلد" ٣٣ % من المساحة، (٥٦٨٠ كم٢)	٩٠٠-١٤٠٠ متر	تلال على أراض منحدرة	جرانيت، جنابيز، صخور بركانية، كوارتز	حشائش قصيرة مع غابات
"ميدلفيلد" العليا، ١٤%، (٢٤٢٠ كم٢)	٦٠٠-٨٠٠ متر	تلال مع أطراف ولحواض الهضبة	جرانودوريت/ جرانيت، جنابيز، طين صفحى	أعشاب طويلة مع أشجار وشجيرات متفرقة
"ميدلفيلد" السفلى، ١٤%، (٢٤٢٠ كم٢)	٤٠٠-٦٠٠ متر	سهل متدرج مع أحواض وتلال منعزلة	جنابيز، جرانيت/ جرانودريت	سافانا ذات أوراق عريضة
"لوفيلد" الغربية، ٢٠%، (٣٤١٠ كم٢)	٢٥٠-٤٠٠ متر	سهل متموج	حجر رملى/ طينى، تداخلات دلوريت متفرقة، جرانيت/ جرانودوريت	سافانا مختلطة

"لوفـــــــيلد" الشـــرقية، ١١ %، (١٩٦٠ كم ٢)	٢٠٠-٣٠٠متر	ســهل مــتموج برفق	بازلت	سافانا أكاسيا
"لوبومـــبو"، ٨ %، ـ١٤٨٠ كم٢)	٢٥٠-٦٠٠ متر	هضــبة متموجة مــع تلال على أراض منحدرة	صخور نارية	أحراش بجوار الــتلال، سافانا على الهضبة

٣-حالة التصحر فى سوازيلاند

تتــبدى أوجه التصحر فى سوازيلاند فى تدهور نوعية الأرض والتعرض لخطر القحــط، ومــن المتفق عليه أن هذا التدهور جاء نتيجة للرعى الزائد، وإزالة الغابات، والانخفاض الكبير فى إنتاجية التربة بسبب الزراعة الزائدة (Mushala et al. 1997, ESC 1999). ولا شك أن عمليات الزراعة الزائدة والرعى الزائد وإزالة الغابات هى مــن نــتائج الضغوط الكبيرة على أنساق الموارد البيئية بفعل عوامل محلية مثل زيادة أعــداد الســكان واحتياجاتهم، والفقر، وندرة الأراضى الزراعية، والسياسات الوطنية الرديئة (Darkoh 1998). وقد لوحظ فى سوازيلاند أن المناطق التى تعانى من تآكل الــتربة (بوصفه الشكل الرئيسى لتدهور نوعية الأرض) تكاد تتطابق مع المناطق التى يكــون فيها رعى الماشية هو النمط المهيمن فى استخدام الأرض (Downing and Zuke 1996). كمــا لاحــظ محللــون آخرون (Jensen, Remmelzwaal and Dlamini 1994) أن تدهور نوعية الأرض يحدث أساسًا فى مناطق الرعى المشاعية الواســعة بســبب الافــتقار إلــى إدارة جــيدة لاستغلال الأرض وغياب الإجراءات الضرورية للحفاظ على التربة والمياه، كما لاحظوا أن ذلك التدهور يتركز فى المناطق المحــيطة بالضــفاف ومنابع المياه فى جميع أنحاء البلاد. وقد كانت منطقة "ميدلفيلد" العليا ذات التربة الحمراء العميقة، و"ميدلفيلد" السفلى التى تعانى من الملوحة، هما أكثر المناطق تضرراً.

كمــا يمكــن أن يأتى التصحر نتيجة استمرار الجفاف لفترة طويلة. إذ إن مفهوم التصــحر يشــير أيضاً إلى نقص فى سقوط الأمطار لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يضــر بشــكل خطير بكل من الأنماط البيئية والاجتماعية (Darkoh 1998). ويحدد مــناخ الــتربة الزراعية إنتاج المحاصيل، وتنقسم المناطق وفق هذا إلى مناطق رطبة

وحـــارة. وتصـــنف المـــناطق الرطبة على أساس معدل الأمطار السنوية وطول فترة الـــنمو. والأخير هو بمثابة ميزان مبنى على سقوط الأمطار والبخر وقدرة التربة على الاحـــتفاظ بالـــنداوة، ومـــن ثم فهو يقدم مؤشراً مفيداً على كمية المياه المتاحة لزراعة المحاصيل المختلفة.

وحســـب خطـــة العمـــل البيئى فى سوازيلاند (١٩٩٧) يمكن تقسيم البلد إلى ست مـــناطق. أولاً: المـــنطقة الرطبة حيث يتراوح طول فترة النمو بين ٢٧٠-٢٩٠ يومًا، وهـــى ذات معـــدل سنوى للأمطار يمكن الاعتماد عليه حيث يبلغ من ١٢٥٠-١٤٥٠ مليمتر وتحتل هذه المنطقة ٣% فقط من مساحة البلاد وتوجد أساسًا فى الأجزاء العليا مـــن شـــمال "هايفيلد". أما المنطقة الرطبة الأقرب للنداوة فتتراوح فترة النمو فيها بين ٢٢٥-٢٨٩ يومًا، ومتوسط الأمطار السنوى ١٠٠٠-١٢٥٠ مليمتر، وهى تغطى ١٥ % مـــن مســـاحة الـــبلاد وتمثل الجزء الأكبر من "هايفيلد". وبالنسبة للمنطقة الرطبة الأقرب للجفاف فمتوسط فترة النمو ١٨٠-٢٢٤ يومًا، ومعدل الأمطار السنوى ٨٥٠-١٠٠٠ مليمتر، وتغطى ٢٧% من مساحة البلاد حيث تمثل الجزء الأكبر من "ميدلفيلد" العلـــيا، وأجزاء من "لوبومبو" و"هايفيلد". أما المنطقة شبه الجافة فتصل فترة النمو إلى مـــا بين ١٥٠-١٧٩ يوماً ومتوسط أمطار سنوية ٧٢٥-٨٥٠ مليمتر، وتغطى ٢١% مـــن مســـاحة الـــبلاد وتوجد أساساً فى "ميدلفيلد" السفلى وفى الأقسام الأكثر جفافاً فى "لوبومـــبو" و"ميدلفيلد" "العليا". وبالنسبة للمنطقة شبه القاحلة الجافة فمتوسط فترة النمو ١٢٠-١٤٩ يومًـــا، ومتوسط الأمطار السنوى ٦٢٥-٧٢٥ مليمتراً، وتغطى ٢٣% من مســـاحة الـــبلد حيـــث توجد أساسًا فى الأجزاء الشمالية والغربية من "لوفيلد". وأخيراً المـــنطقة القاحلة وفيها يتراوح طول فترة النمو بين ١٠٠-١١٩ يوماً، ومعدل الأمطار الســـنوية بيـــن ٥٥٠-٦٢٥ مليمتر، وتغطى ١١% من مساحة سوازيلاند حيث توجد أساساً فى جنوب شرقى "لوفيلد" التى تعد أكثر المناطق جفافًا فى البلاد.

وحسب تقديرات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP 1997) فإن ٢٨% من أراضـــى سوازيلاند توجد بها ظروف شبه جافة، بينما ٥٠% منها يمكن اعتبارها ذات ظـــروف رطـــبة أقرب للجفاف. كما يعيش ٢٢% من السكان فى المنطقة شبه الجافة، بيـــنما يعيش ٥٣% منهم فى المناطق الرطبة الأقرب للجفاف. بيد أن مساحة الأرض المنـــتجة المعرضـــة للتصحر تبلغ ٧٨% من مساحة البلاد، ويعيش عليها ٧٤% من ســـكانها. وكما يتضح من حالة سزازيلاند فإن التصحر يرتبط بالتغير المناخى، ولكنه

يـأتى أساساً كنتيجة للإخفاق فى إدارة الموارد. فحينما يؤدى سوء الإدارة البشرية إلى إضعاف النسق الطبيعى، غالباً ما يؤدى الجفاف إلى التصحر (Darkoh 1998).

٥-سياسات المواجهة

وقعـت حكومـة سـوازيلاند فى عام ١٩٩٦ على اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة التصـحر، وتـم التصـديق علـيها فى العام التالى. وتمت صياغة أطر سياسية عامة لمكونـات قهـر التصحر، كما صممت الاستراتيجيات الخاصة لتحقيق ذلك. وقد بنيت تلك الأطر والاستراتيجيات على أساس من تقرير اللجنة الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة بشـأن التصـحر (١٩٩٩). ومن بين البرامج السابقة "برنامج تنمية المناطق الريفية" RDAP، وبـرنامج مزارع تسمين المواشى، وبرنامج إدارة المراعى، وإنشاء "الهيئة المركزية للتنمية الريفية" CRDB.

وبالنسـبة لبرنامج تنمية المناطق الريفية فقد بدأ عام ١٩٧٢ بهدف زيادة الدخول ورفـع مسـتويات المعيشـة فى المناطق الريفية، وذلك عن طريق التحويل التدريجى للـزراعة من أجل الكفاف إلى الزراعة المتوجهة للسوق، ومن خلال توسيع الخدمات وتشجيع الزراعة وتربية الماشية ذات الطابع التجارى، وإقامة مستوطنات سكانية على أسـس سـليمة، وتطوير الأرض وصيانتها، وتوفير البنية التحتية والمساعدات التقنية وبناء القدرات.

أمـا مشـروع التسـمين فقد جاء لمعالجة الرعى الزائد على الأراضى السوازية والـذى تسبب فى تدهور المراعى وتآكل التربة. وقد انشأت الحكومة مزارع التسمين هـذه لتخفـيف الضـغط الرعوى على الأراضى السوازية، وتمكين الفلاح من تحقيق عوائـد اقتصـادية جيدة عن طريق إدارة أفضل لتربية المواشى. فكانت الماشية تسمن وتباع بالنيابة عن الفلاح. وفى مزارع تسمين "سيسا" أصبح بإمكان الفلاحين مضاعفة أعداد الماشية التى يملكونها، بفضل الإدارة المطورة.

أما مناطق التحكم فى إدارة المراعى فقد أنشئت لتعليم الفلاح السوازى كيفية تبنى مواقف تجارية تجاه الزراعة. فبدلاً من إرسال إناث الماشية إلى مزارع "سيسا"، كانت الجماعـات المحلـية تحـدد مـناطق خاصة عندها لهذا الغرض. وتمكن أعضاء تلك المجـتمعات المحلية من إدارة تلك المناطق بأنفسهم تحت الإشراف المباشر للمسئولين الحكوميين.

بـــيد أن تلك المشروعات لم تتمتع بالشعبية وسط الفلاحين مربى الماشية، لأنها لم تـــتطرق إلى الأسباب الحقيقية التى تجعل الفلاح يحتفظ بالماشية. فمثلاً احتفظ كثير من الفلاحيـــن بماشيتهم لتوفير الحليب للأسرة، أو للمشاركة فى أعمال الزراعة، أو لتوفير اللحـــم. وهـــى الفوائـــد الـــتى كـــان يحـــرم منها الفلاح الذى يشترك فى أى من تلك المشروعات.

وقـــد أنشئت الهيئة المركزية للتنمية الريفية فى الخمسينيات لقيادة ومتابعة برامج إعـــادة التوطيـــن على أراضى الأمة السوازية، ولوضع ومتابعة برامج حماية التربة، ومراقبة سائر العمليات فى هذا الإطار، ولتشجيع مشاركة الرؤساء التقليديين فى برامج حماية التربة والتنمية الريفية.

ومـــن بيـــن الخطط والاستراتيجيات الحالية: "استراتيجية التنمية الوطنية" NDS، "خطـــة العمل البيئى فى سوازيلاند" SEAP، "السياسة البيئية الوطنية" NEP، "قانون إدارة البيئة"، "أجندة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى" ESRA، "الإطار العام للسياسة الوطنـــية لمواجهـــة الكوارث"، "برنامج استدامة سبل المعيشة"، "برنامج تقليص الفقر"، و"الوحدة الوطنية للإنذار المبكر" NEWU.

أعلنـــت "اســـتراتيجية التنمـــية الوطنية" فى أغسطس ١٩٩٩، وقد اهتمت أساساً بنوعية الحياة فى البلاد، مع التشديد بشكل خاص على استئصال الفقر وخلق الوظائف والمســـاواة بين الرجل والمرأة والاندماج الاجتماعى وحماية البيئة. وبالنسبة للانشغال الأخير أكدت الاستراتيجية أن إدارة البيئة يجب أن تتكامل تماماً مع التخطيط التنموى، مـــع ضـــرورة إشراك المواطنين فى إدارة البيئة، ومراعاة البعد الخاص بنوع الجنس الاجتماعى، والاهتمام بإيقاف ومنع تدهور التربة، وضرورة تطبيق "خطة العمل البيئى فى سوازيلاند".

وبالنسبة لاستراتيجيات تحقيق الاستخدام المستدام وردت التوصيات التالية لتحقيق رشـــادة اســـتخدام الأرض: إجـــراء تغييرات فى أسلوب استخدام الأرض فى المناطق المـــتدهورة والأراضـــى المهددة بالقحط نتيجة الرعى الزائد او إزالة الغابات، تكثيف الجهـــود لتعديل أنساق حيازة الأرض بما يضمن زيادة الإنتاج وفرص العمل، إعطاء الأولويـــة فيما يتعلق باستغلال الأرض إلى الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والسكانية والاجتماعـــية، تقديم الحلول الكفيلة بتحقيق استخدام رشيد للأرض فى القطاع الريفى، وصياغة سياسة سليمة لإنتاج المحاصيل والماشية.

ومــن الواضـــح أيضاً أن النمو السكانى يمثل إحدى المشكلات الكبرى التى تلحق الأذى بالتنمـــية الوطنية. ومن ثم تدعو "استراتيجية التنمية الوطنية" إلى: إشراك قواعد الجماعـــات المحلـــية فى وضع وتطبيق سياسة مستدامة للسكان، إدراج قضايا السكان بشكل كامل فى التخطيط للتنمية الوطنية، تدعيم برامج تنظيم الأسرة التى تشتمل على مشاركة الذكور أيضاً، وصك تشريعات تشجع وتدعم مسئولية الآباء تجاه الأبناء.

وتتمشـــى السياســـات الواردة فى "استراتيجية التنمية الوطنية" مع وثيقة "السياسة البيئـــية الوطنـــية"، وخاصة المبدأ الرابع المتعلق بالتنمية المستدامة. فطبقاً لهذه الوثيقة تعتـــبر "حمايـــة البيـــئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية قضيتين متداخلتين ولا يمكن الفصـــل بيـــنهما. ومن الأمور الجوهرية إدخال عنصر حماية البيئة فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق نمو يحدوه العدل وإرساء التنمية المستدامة

ولما كانت التنمية المستدامة هى الهدف الأول لاستراتيجية التنمية الوطنية، فمعنى هـــذا أن علـــى جمـــيع المبادرات التنموية أن تلبى احتياجات الفقراء. ففى منظور تلك الاســـتراتيجية يمثل الفقر السبب الرئيسى للتدهور البيئى، وهو فى الوقت نفسه من أهم عواقبه حيث يتكفل بتدمير قدرة الفقراء على البقاء والعيش.

إن الـــرابطة وثـــيقة جداً وشديدة التعقيد بين كل من الفقر وتدهور البيئة. إذ يعتمد الفقـــراء اعتماداً شبه تام على قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم الحياتية. وحينما يستنفدون إمكانية الاستمرار فى تلك الاستراتيجيات والآليات، يجدون أنفسهم بلا خيار ســـوى إنهـــاك قـــاعدة مواردهم (Pinstrup- Andersen and Pandya- Lorch 1994). إن الافـــتقار إلـــى الفرص والاختيارات والوصول إلى الأصول المنتجة يمثل موقفـــاً يعجز فيه الناس عن تلبية احتياجاتهم الأساسية ويفقدون القدرة على الاستمرار، أى الفقـــر. وفى اغلب الأحوال يؤدى النمو السكانى إلى تفاقم التدهور البيئى، وخاصة فـــى المـــناطق الهامشية والنائية. حيث يؤدى إلى تفتيت الحيازات الزراعية، ومن ثم يفضـــى فى النهاية إلى خروج الناس من الأرض بحثاً عن أرض أخرى أو عن فرص العمل فى أى مكان آخر.

يـــزيد السكان فى سوازيلاند بمعدل ٢,٨% سنوياً تقريباً، وحيث تشكل الفئة الأقل مـــن ١٥ عاماً ٤٩% من إجمالى السكان. ويعتبر النمو السكانى السريع عاملاً قوياً فى انتشار الفقر فى المناطق الريفية، وهو ما يؤدى عادة إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى المـــناطق الحضـــرية، والاستخدام الكثيف للأرض المتاحة مما يفضى إلى المزيد من تدهور الأرض الزراعية والمراعى، وهو من علامات التصحر.

وتمـــثل "خطة العمل البيئى فى سوازيلاند" إطاراً كلياً للسياسات الخاصـة بالتعامل مع القضايا البيئية فى البلاد. ومن بين أهم أهدافها: إيجاد الحلول للمشكلات الملحة من خـــلال تصـــميم أنشـــطة وبرامج وتحديد الإصلاحات المؤسسية والقانونية المطلوبة، وتحديـــد المناطق والمجالات التى يجب أن تعطيها الحكومة الأولوية فيما يتعلق بحماية البيـــئة، وبما يشكل مؤشراً هادياً إلى التوجهات السليمة والملحة التى يجب أن يهتم بها المـــانحون فى تدخلاتهم. ولقد كانت عملية تطوير استراتيجية بيئية بمثابة منبر وسياق للجدل بشأن قضايا التنمية المستدامة وبلورة الرؤية الجماعية تجاه المستقبل، إلى جانب كونها آلية لتطوير القدرات التنظيمية والمؤسسات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة (SEA 1997: 3).

تركـــز "السياســـة البيئـــية الوطنية" على المبادىء والمقاربات العامة التى ينبغى اعـــتمادها مـــن جانب كل الدوائر الحكومية والبنية التقليدية – مؤسسات وأفرادًا– لدى الاضـــطلاع بـــأى نشـــاط يؤثر فى البيئة. وتستهدف تلك السياسة تقليل تدهور التربة وإيقـــاف عملية التصحر. ومن المؤكد أن مسئولية التحكم فى تدهور الأرض تقع على عـــاتق كل من مستخدمى الأرض الأفراد والجماعات، كما تفترض تلك السياسة إرساء التخطيط لاستغلال الأراضى فى المناطق غير الحضرية على أساس مراعاة الاختلاف فـــى العـــادات والإنـــبات بين المناطق الزراعية – البيئية المختلفة. كما تلزم الحكومة بإشراك الجماعات المحلية فى اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام الأرض، وفى صياغة البرامج البيئية.

أما "أجندة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى" فهى قائمة بأهداف محددة زمنياً تريد الحكومـــة إنجازهـــا خـــلال السنوات الثلاث القادمة. وهناك افتراض بأن تحقيق تلك الأهـــداف على نحو ملموس سوف يعنى أن سوازيلاند قد أنجزت نمواً اقتصادياً جيداً وحســـنت الخدمـــات الاجتماعـــية. ومـــن المجالات التى نالت أولوية متقدمة فى هذه الأجـــندة: تطويـــر زراعـــة الحيازات الصغيرة، وتشجيع قطاع المشروعات صغيرة ومتوســـطة الحجـــم، وتطويـــر البنـــية التحتـــية، حماية البيئة، وإصلاح القطاع العام والحكومـــى. وفـــى كـــل الحالات يعتبر برنامج العمل الوطنى لمواجهة التصحر هو الإطـــار العـــام لمعالجـــة مشـــكلات تدهور الأرض الزراعية، وتعزيز سبل المعيشة المستدامة فى المناطق التى تعانى من الجفاف. وفى هذا الصدد اعتبرت المسائل الآتية ذات طبيعة حاسمة: إصلاح وإعادة تأهيل الأراضى المتدهورة، واستراتيجيات تخفيف

آثـــار القحط وتقليص الفقر، وتعزيز المشاركة النشيطة للمجتمعات المحلية والمستويات القاعدية فى برامج إدارة الأرض.

وتبين هذه الجهود توفر الإرادة السياسية – وإن على مستوى السياسات على الأقل – لإدراج قضـــية حمايـــة البيئة فى إطار التنمية الوطنية. وهو ما يتسق مع الإعلان الصـــادر فى البرازيل عام ١٩٩٢ عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذى دعا إلـــى إدمـــاج الحمايـــة البيئـــية فى عملية التنمية. وكما ذكرنا من قبل فقد بدأ هذا فى ســـوازيلاند مـــن خلال إدخال بعض الأهداف البيئية فى إطار الأهداف القريبة لأجندة الإصلاح الاقتصادة والاجتماعى، ومن بينها العمل على حماية موارد الأرض وتحسين إدارة الموارد المائية.

٦-مناقشة

إن اتفاقيات دولية مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمواجهة التصحر" CCD تعطى سياقًا عالمـــياً لتـــناول ظاهـــرة التصـــحر – وفـــق التعريف العالمى – ولكن يظل تطبيق الاستراتيجيات أمراً محلياً فى النهاية. وتوفر المنابر الدولية آليات للمفاوضة الجماعية، وتعبـــئة الموارد من جانب المانحين لصالح الدول الأعضاء بتلك المنتديات. وقد وقعت ســـوازيلاند علـــى تلك الاتفاقية التى تدعو إلى إعطاء أفريقيا الأولوية فى هذا الصدد، وشـــرعت ســـوازيلاند فعلاً فى تطبيق برنامج العمل الوطنى NAP وهو إطار عمل لمواجهـــة مشـــكلة تدهـــور الأرض وتعزيز استدامة سبل العيش فى المناطق الجافة. وتعتـــبر اتفاقـــية مواجهة التصحر بمثابة مظلة توفر أجندة جذرية لتنمية المناطق التى تعـــانى مـــن الجفـــاف. فهى تدعو حكومات مختلف البلدان إلى إعطاء الأولوية لعلاج مشـــكلة تدهـــور الأراضـــى مـــن خـــلال إجـــراء التغيرات على كل من السياسات والمؤسســـات، واتخاذ الإجراءات الاقتصادية والمالية وتوفير الدعم التقنى لصالح هذه التغـــيرات. ومـــن المتصـــور أن تـــؤدى هذه الآليات إلى إرساء حقوق وحوافز أكثر وضـــوحاً لمســـتخدمى الأرض تمكـــنهم من إدارة أراضيهم والاستثمار فيها، وتحقيق الفوائد الاقتصادية وزيادة الدخول من جراء تحسين الإدارة والاستثمار، ودعم الفلاحين فى استخدام الأساليب الملائمة لاتباع ممارسات أكثر استدامة للبيئة ومبنية قدر الإمكان علـــى الأنساق والمهارات والأولويات التقليدية (Toulmin 1998). وقد اتخذت بلدان نامـــية عديدة هذه المفاوضات فرصة لمناقشة القضايا المشتركة وتحديد سبل مقاربتها. وقـــد مثلـــت الاتفاقـــية قـــناة بديلة للحصول على تمويل المانحين لمشروعات التنمية.

وبمقتضى الاتفاقية تشارك الجماعات المحلية فى صياغة وتطبيق البرامج، أما بالنسبة للحكومـات فهذا يوفر أساساً لتعبئة الموارد الشعبية، وهو الأمر الذى كان صعباً على الدوام.

٧-دروس من بلدان أخرى

إن سوازيلاند بلد صغير أثبت قدرة على التقدم فى مجال مواجهة التصحر، ولكنها تظـل بحاجـة إلـى التعلم من الأمثلة الناجحة – وربما أيضًا من الأخطاء- فى بلدان أخرى تواجه مشكلات مماثلة. ولعل أفضل الأمثلة التى يعرفها الباحث تأتى من شرق أفريقـيا، ومن تنزانيا خاصة. ولعل أكثر المشروعات شهرة ونجاحاً هناك هو مشروع "الحفـاظ علـى أراضـى دودوما" HADO وقد بدأ المشروع عام ١٩٧٣ فى إحدى مناطق إقليم "دودوما" فى وسط تنزانيا والتى كانت تعانى من تدهور حاد فى الأرض. وقـد نفذ المشروع على مرحلتين. استهدفت المرحلة الأولى: تعزيز الاكتفاء الذاتى من احتـياجات الأخشاب، تعزيز المشروعات الجماعية للغابات، تشجيع المناحل القروية، إقامـة أحـزمة حماية ومصدات رياح وستائر وممرات وأشجار فاكهة، حماية التربة والمـياه، إصـلاح الأراضى المتدهورة. أما المرحلة الثانية فقد خططت للتركيز على تقنـيات الحفاظ على التربة، والمشاركة الشعبية .(Kikula 1999) وهناك فى تنزانيا بـرامج أخرى مشابهة مثل مشروع "الحفاظ على أرض شنيانجا" HASHI، و"برنامج السيطرة على تآكل التربة واستزارع الغابات" SECAP ، و"برنامج الحماية البيئية فى إقليم إيرنجا" HIMA، و"برنامج إدارة الأراضى من أجل الحفاظ على البئة" LAMP فى مقاطعة "باباتى". ويمكن الإشارة إلى مشاريع مماثلة فى كينيا، وحيث كانت حماية التربة ذات أولوية متقدمة دائماً فى جميع البرامج الحكومية.

هذا ويعتبر مشروع "دودوما" من أهم قصص النجاح فى هذا المجال (Mushala 1986, Annersten 1989, Mbego 1996, Kikula 1999)، وبالإمكـان أن نستخلص منه الدروس الآتية:-

*إن حل المشكلات البيئية يتطلب تشريعات مناسبة، والالتزام بتطبيقها، والمتابعة المنتظمة لها.

*رغـم أن تدهـور الأرض يمكـن اعتباره مشكلة تقنية تتطلب حلولاً تقنية، فإنه يتطلـب أيضاً المشاركة الشعبية وبناء وبناء القدرات، وهما العنصران اللذان يتطلبان اهتماماً خاصاً.

•إن نجـــاح بـــرامج إعادة تأهيل الأرض يتطلب استخدام التكنولوجيا المناسبة مع مراعاة عنصر فعالية التكاليف.

•يجب الاهتمام قبل بدء المشروع بوقت كاف ببناء الوعى وسط الجماهير وتفعيل المشاركة الشعبية.

•إن مشاريع تجميع وتسمين الماشية تمثل مكوناً هاماً لعملية إعادة تأهيل أراضى الرعى المتدهور، إذ أنها تسمح بالشفاء السريع للغطاء النباتى، ولكنها فى الوقت نفسه يجـــب أن تحظى أولاً بالتأييد التام من جانب الجماعات المحلية التى يمكن أن تتضرر مـــن مشـــروعات كهذه. حيث من الممكن أن تتسبب هذه المشروعات فى إنكار حقوق المربيـــن فى الحصول على احتياجاتهم الأساسية من اللحم والحليب والسماد العضوى وحيوانات الجر.

•ضرورة اعتماد مقاربة متكاملة لعملية إدارة الأرض.

•يجـــب استكشـــاف مـــوارد بديلـــة لسبل المعيشة قبل إجراء أى تغيير فى إدارة الأرض، وذلك لتوليد الدخول للجماعات المحلية المتضررة.

•يمكـــن لإعادة تأهيل الأرض أن تصبح مصدراً للنزاعات على الأراضى، وذلك بمجـــرد اســـتعادة زرع الأراضـــى التى كانت مضيعة. كذلك يجب توفر إرادة وعزم سياسيين.

وهكـــذا فـــإن مواجهة التصحر تقدم رؤية جديدة تكون فيها برامج التنمية مصاغة على أساس الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجوهرية. وتمثل الأغلبية الفقيرة صلب مســـألة التنمية، ومن ثم يجب مساعدتهم على تطوير أنفسهم خاصة إذا تم تمكينهم من خلال المشاركة الشعبية وإكسابهم مهارات وتقنية تنموية واقتصادية لازمة لتحقيق سبل العيش المستدام. وبهذه الطريقة أيضاً يمكن تحقيق الاستدامة البيئية.

•استخلاصات

قـــد لا تكـــون مشـــكلة التصحر فى سوازيلاند حادة بالدرجة الموجودة فى بلدان أخـــرى. ولكنـــنا إذا أخذنا الحجم الصغير للبلد فى الاعتبار لتجلى أمامنا الخطر الذى يمـــثله التصـــحر، وهـــو ما يستدعى اتخاذ إجراءات عاجلة للتحكم فى هذه الظاهرة. وحســـب المفهـــوم السائد عالمياً فإن التصحر يأتى جزئيا بفعل تغيرات مناخية، ولكنه يأتى أساساً كنتيجة لسوء إدارة الموارد. ولما كان الأمر هكذا فإن المبادرات المقترحة لمواجهـــة التصحر فى البلاد تكون مثالية حينما يتم إدماجها فى إطار التنمية المستدامة وحمايـــة البيئة. وتعتبر استراتيجية التنمية الوطنية مجرد آلية واحدة يمكن من خلالها تعبـــئة التأيـــيد الشـــعبى لعملية التنمية الاقتصادية فى البلاد وضمان الاستخدام الكفؤ للمـــوارد المتاحة. وحتى تتكلل استراتيجيات مواجهة التصحر بالنجاح هناك حاجة إلى

الصـــياغة والتنفـــيذ المعجليـــن لسياســـات جديدة فيما يتعلق بالسكان، وحيازة الأرض واســـتخدامها، والغابـــات، والطاقـــة، والماشية.. الخ. ومن الممكن الاستفادة بالدروس الكبـــيرة المستخلصة من تجارب بلدان أخرى، خاصة إذا تبلورت إرادة سياسية قوية. إن وضـــع السياسات ليس كافيا في حد ذاته لحل المشكلة، ما لم تصحبها استراتيجيات ســـليمة للتنفيذ والمتابعة، وهو ما يستدعي الاهتمام ببناء القدرات على جميع مستويات التنمية الوطنية.

المـــراجـــع

Annersten, L. 1989. Soil conservation in the SADCC Region: An analysis of approaches to soil conservation. Uppsala: IRDC.

Blaikie, P., and H. C. Brookfield, eds. 1987. Land degradation and society. London: Routledge.

Darkoh, M. B. K. 1998. The nature, causes and consequences of desertification in the drylands of Africa. Land Degradation and Development 9: 1 -20.

Downing, B. H., and S. Zuke. 1996. Review of drought and desertification in Swaziland: A background to the First National Forum. Prepared for the Government of Swaziland (Ministry of Agriculture and Cooperatives). Hassel and Associates, Mbabane.

Environmental Consulting Services. 1999. A study to define a sustainable land management programme countering land degradation in Swaziland. Commissioned byJICA, Mbabane.

Grainger, A. 1990. The threatening desert: Controlling desertification. London: Earthscan.

Jansen, L. J. M., A. Remmelzwaal, and Z. M. Diamini. 1994. Actual erosion and land degradation in Swaziland. FAO/UNDP/GOS Land Use Planning for Rational Utilization of Land and Water Resources Project SWA/89/001. Field Document 13. Mbabane.

Kikula, I. S. 1999. Lessons from twenty-five years of conservation and seven years of research initiatives in the Kondoa Highlands of Central Tanzania. Ambio 28, no. 5: 444 - 449.

Mbegu, A. C. 1996. The problems of soil conservation and rehabilitation: Lessons from the HADO project. In Proceedings, Dodoma Workshop on Man-Land Interrelations in Semi-arid Tanzania, edited by C. Christiansson, and I. S. Kikula, 147 - 157. Nairobi: RSCU. Mushala, H. M. 1986. An analysis of soil loss measurements on small agricultural plots and the implications for soil conservation in Kondoa District, Tanzania. Ph.D. Thesis, dark University.

Mushala, H. M., R. P. C. Morgan, T. Scholten, and R. J. Rickson. 1997. Soil erosion and sedimentation in Swaziland: An introduction. Soil Technology 11,no.3:219 - 228.

Pinstrup-Anderson, P., and R. Pandya-Lorch. 1994. alleviating poverty, intensifying agriculture, and effectively managing natural resources. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Swaziland Environment Authority (SEA). 1997. Swaziland Environmental Action Plan. Vol. 1. . Mbabane: Ministry of Tourism, Environment and Communications.

Toulmin, C. 1998. The 'convention to combat desertification: A code of good practice. The Courier, no. 172 (November/December): 66 - 68.

UNCCD National Steering Committee. 1999. First National Report to the Conference of Parties on the Implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification. Mbabane.

UNPD. 1997. An Assessment of population levels in the world's drylands: Aridity zones and dryland populations. New York: Office to Combat Desertification and Drought (UNDP).

الفصل الرابع عشر

العولمة
والمعرفة البيئية المحلية في إثيوبيا

بقلم: وركينى كيبيسا
قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أديس أبابا، إثيوبيا.
ترجمة: يسرى مصطفى

١- مقـــدمــــة

يجرى تفسير مفهوم العولمة بطرق متعددة. فكما لاحظ جان نيدرفين بيترس Jan Nederveen Pieterse فـــإن "الجدل الراهن حول العولمة أقل تعقيدا وأقل تطورا من الناحـــية النظرية، ولكنه بصورة أكبر يعد مجالا للتراشق الأيديولوجى وإلقاء الحجارة، وهـــو فـــائق التنوع وأحيانا متسامح مع التقييمات التى تثيرها هذه الجدالات" (,1997 370). ولكننا قد نعتبر العولمة عملية تشتمل على إعادة تنظيم لفضاء الإنتاج، وتداخل بين الصناعات عبر الحدود، وانتشار الأسواق المالية، والاتصالات العالمية، والاندماج الـــثقافى على مستوى العالم. "وبصورة أكثر خصوصية، فإنها معنية باندماج الأسواق المالـــية، وزيـــادة سلطة وتوسع الشركات العالمية، وزيادة التنميط العالمى لأمكنة مثل الفنادق والمطارات، وزيادة الاتصالات العالمية من خلال الابتكارات التكنولوجية مثل الإنترنت، وزيادة استخدام اللغة الإنجليزية كلغة عالمية" (Attfield 1999, 196).

وبشـــكل خـــاص، شكلت تطورات الثمانينيات وبداية التسعينيات فى العالم تحديا للنظام القائم، وأدت إلى بزوغ تكتلات اقتصادية إقليمية منافسة. وقد أدت رياح التغيير إلـــى انهـــيار الاتحـــاد الســـوفيتى السابق والأقطار التى كانت تدور فى فلكه. وأثرت التكتلات الاقتصـــادية الاقليمية، بسماتها المميزة، على تقسيم العمل الدولى بطرق شتى.

فقد حولت الشركات العظمى تجارتها من تبادلاتها الدولية للمنتجات المحلية إلى الانتاج للسوق العالمى (Hamelink 1994, 104).

أيضـا، أصبحت المشكلات البيئية قضية رئيسية فى العالم. "لقد أدى التركيز على المشـكلات البيئية التى أعتقد أنها ذات تأثيرات كونية (تآكل طبقة الأوزون، والأمطار الحمضـية، والكـوارث الـنووية، وإزالة الغابات) إلى تحويل الاهتمام عن المشكلات البيئية المحلية والتى تنجم إلى حـد كبيـــر عن الرأسمالية العالمية بصورة مباشرة " (Marshal 1999, 257). وقد حاول العديد من الكتاب و علماء البيئة إعادة الاعتبار للعلاقـة بين الحضارة والبيئة الطبيعية. وكما لاحظ ديفيد سلاتر David Slater فإن "الركود الاقتصادى العالمى فى بدايات الثمانينيات، والخوف العميق من الحرب النووية والاهـتمام المتزايد بالتدهور البيئى على مستوى العالم، كل هذا يميل إلى تأكيد الوعى ببزوغ حالة كونية" (Slater 1995, 370).

وبالـتالى، فـإن هـدف هـذا الفصـل تقديـم تقيـيم أولـى للعلاقة بين الأقلمة Regionalization والعولمـة، وبيان تأثيرها على المعرفة البيئية المحلية[1] فى إثيوبيا، وتقديـم اقـترلحات قد تحث الجدل والنقاش حول هذا الموضوع. ومن خلال استخدام بعـض الأمـثلة، سوف تكون هناك محاولات لشرح كيف أثر التحديث على الفلاحين والـرعاة الإثيوبيين. وثمة تحذير وحيد وهو أننى: لست معنيا مباشرة بتفاصيل عملية العولمـة والأقلمـة، ولا أدعى تقديم فهما شاملا لتأثير عمليات العولمة على الفلاحين الإثيوبيين.

٢- الأقلمة والعولمة

علـى الـرغم من الإسهامات الفكرية للفلاسفة الأوربيين بشأن السمات الأساسية لليبرالية منذ القرن السابع عشر، إلا أن الديمقراطية الليبرالية وصلت ذروتها فى أوربا فى القرن التاسع عشر. لعبت الليبرالية خلال هذه الفترة دورا كبيرا فى أوربا. وبسبب التصـنيع والتكنولوجيا العسكرية، غزت الدول-الأمة فى أوربا العالم فى القرن التاسع عشـر. وقد أطلق سلاتر على هذه الظاهرة "إدراكا لحتمية جيوبولتيكية، شكل الاعتقاد بضـرورة مهمـة هائلة لجعل الآخر متحضراً، وتحويل المجتمعات الأخرى إلى نسخ أدنـى من النموذج ذاته، عدم احترام للاختلاف، وقبل كل شيء عدم احترام استقلالية الاخـتلاف والـذى استمر علـى مـدار القـرن التالى"، (369 ,1995). وكانت

انجلـــترا، فى القرن التاسع عشر، زعيمة البلدان الرأسمالية. وفى بداية القرن العشرين امتلكت الولايات المتحدة وألمانيا زمام الأمور.

ومن ناحية أخرى، شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية منافسة شديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. فقد سعى كل منهما كقوة عظمى لكسب ولاء الـدول النامــية للحــد من قدرة الخصم على فعل ذلك. فقد كانت نظرة كل من الولايـــات المـــتحدة والاتحاد السوفيتى للبلدان النامية تقوم على أساس أن لهذه البلدان أهمية استراتيجية فى الصراع العالمى.

ومـــع ذلــك، ففـــى نهاية الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتى وبعض حلفائه تحت ضـــغط مـــزدوج، أى بســـبب حرب فاشلة وخلاف داخلى. وبالتالى، اعتقدت البلدان الرأسمالية فى انتصار الرأسمالية واقتصادات السوق حتماً.

وبعــد انهــيار الســلطة الشيوعية، أحيت الأمم عددا من الاتفاقيات على الصعيد الإقليمى. فقد تم تشكيل عدة تكتلات تجارية إقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وغيرها. كما سعت أقطـــار نامـــية أخـــرى، خاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى التكيف مع الديناميات العالمـــية الجديـــدة، حيـــث بدأت تنكب على مصالحها الوطنية والإقليمية. نظر بعض الكـــتاب إلى هذا التحول على أنه يمثل نظاما عالميا جديدا. وجادلوا بأن الأقلمة الجديدة تســـير عكس اتجاه الأقلمة القديمة. فالأقلمة الجديدة تعمل ضد الهيمنة العالمية. ويعلن هذا عن تحول العالم من هيمنة وبنية مرتكزة على الدولة إلى تعدد قطبى ونظام عالمى غـــير ممركز سياسيا. كما أن الأقلمة الجديدة تمهد الطريق لتكامل اقتصادى وسياسى فعال. فضلا عن أنها تقلص من دور الدولة. فحسب ميسترى (Mistry (1995, 21، فـــإن الأقلمة الجديدة: "تتحرك الآن من خلال الأسواق وليس السياسة، ومن خلال قوة آمـــرة أو مؤسســـات متعددة الأطراف ذات المصالح المكتسبة (ربما فيما عدا أوربا)". كما أنها تتحرك من خلال قوى الشركات العالمية والتنافس العالمى، ومن خلال عولمة الأســـواق المالـــية، وتدفقات رأس المال، وحاجة المستهلك، وعلامات المنتج/الخدمة؛ ومـــن خلال السهولة العالمية والتى بات من خلالها فى مقدور التكنولوجيا والابتكارات أن تعبر الحدود رغما عن المطالب الجديدة بحماية حقوق الملكية الدولية.

ولكـــن على العكس، يجادل بعض الكتاب بأن الأقلمة القديمة كانت قد فرضت من أعلـــى، وكانـــت ذات طبيعة حمائية ومهيمنة وبيروقراطية. فقد سيطر الاستعمار على العديـــد مـــن البلدان. وتدخلت البلدان الغربية، بين الحين والآخر، فى الشئون الداخلية

للبلدان النامية حتى تمد سيطرتها على الأراضى، وتبقى على نفوذها السياسى والاقتصادى والثقافى على هذه البلدان.

تشجع الأقلمة الجديدة بزوغ تعددية قطبية جديدة. هكذا يجادل بعض الكتاب أن ثمة تأثيراً متبادلاً بين الأقلمة والعولمة. على أى حال، فإن الأولوية، فى إطار التعددية القطبية الجديدة، للتكتلات التجارية الإقليمية. وقد كتب مستيرى يقول: "سوف يجرى بناء التعددية القطبية الجديدة بواسطة تكتلات اقليمية تكون المستشار الرئيسى فى بنى صنع القرار العالمى، وبواسطة دول-أمة لها رأى مباشر على المستوى الإقليمى أكثر من المستوى متعدد الأقطاب، كما يفعلون الآن" (1995, 22). يتضمن هذا أن النظام العالمى الجديد التفاعل بين العوامل الدولية والإقليمية. وباختصار فإن: "انتهاء الحرب الباردة، والعلاقات الجديدة بين القوى الرأسمالية المتقدمة، وزيادة عولمة التجارة والإنتاج، وتحول أنماط المعاملات المالية الدولية، والتيارات الأيديولوجية الجديدة تعد العناصر الخمس الرئيسية لما يسمى السياق الدولى للتنمية" (Stallings 1995, 2-22). ما يبدو واضحا هو أن العولمة أفضت إلى نزوعين مترابطين "وهما على صلة خاصة باستنزاف الموارد، والتلوث، والتنظيم. النزوع الأول، يتمثل فى تقلص نفوذ الدولة فى مقابل تزايد نفوذ الشركات عابرة القومية. النزوع الثانى، يتمل فى أن رأس المال عابر القومية أصبح أكثر قدرة على التحرك بشكل متزايد، الأمر الذى يعنى تحرره من قيود المكان" (Marshall 1999, 259).

إن حالة العالم الحالية يجرى تخيلها بوصفها "قرية كونية". ويعلن أنصار هذا الخطاب أن العالم قد تم ضغطه أو تقليصه فى المكان والزمان. ويؤكدون أن ثورة المعلومات تظهر أننا نعيش فى "قرية كونية"، مثال ذلك الأخبار العالمية فى التليفزيون. ولكن، كما أعلن هيملنك Hamelink بشكل مقنع، فإن "المثير بصورة خاصة حول تخيل القرية أن مؤلفيها لا يعرفون إلا القليل عن حياة القرية. ففى القرية، يعرف معظم الناس ما يجرى ويعرفون بعضهم بعضا. أما ما يحدث فى العالم الحقيقى فهو شئ مختلف. فثمة أشياء تحدث تفوق بكثير ما كان عليه الوضع فى الماضى، ومع ذلك فإن معظمنا يعرف القليل عنها، وغالبية مواطنى العالم ليس لديهم من المعرفة والفهم إلا القليل ببعضهم البعض. وحتى فى المناطق الصغيرة نسبيا مثل أوربا الغربية، ثمة اختلافات ثقافية لا تحصى تحول دون تواصل ذى معنى" (1994, 1)

أيضا يقول ستيفن ييرلى Steven Yearley: "حتى لو نظر المرء فقط إلى التمايزات الداخلية داخل البلدان الصناعية الغنية- مثل الولايات المتحدة وبريطانيا-

فسوف يجد أن السنوات الخمس عشرة الأخيرة قد شهدت تزايد الهوة بين الأغنياء والفقراء. إن العالم المعولم ليس عالما متناسقا" (1996, 23).

أما هيملنك فيعارض الرؤية التى تقول أن العالم قد تقلص، على الرغم من اعترافه بالإسهامات الايجابية التى حظى بها العالم نتيجة تقدم تكنولوجيا الاتصال والنقل. وفى هذا الصدد يؤكد قائلا: "حقيقة قد اتسع العالم. فلم يوجد فى التاريخ عالم أكثر مما هو الآن: مزيد من البشر، ومزيد من الأمم، ومزيد من الصراعات .... فغالبية البشر يعيشون حياتهم داخل حدود "القرية المحلية". وقد يكون لديهم "نافذة" تطل على العالم الخارجى من خلال الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات. تقدم هذه النافذة رؤية جزئية فقط وقد يحدث بالنسبة لمعظم البشر أن حتى هذا ليس متاحا بسبب أنهم يعيشون فى الفقر الريفى بدون مصادر كهرباء أو دور سينما أو أجهزة إرسال. وعندما يكونون أميين، لا يوجد صحف أو كتب (1994, 2).

وفى الحقيقة، لا تبدو العولمة وكأنها تضم غالبية البشر فى العالم. فنحن نشهد تزايد الفجوة بين الأقطار المتطورة والنامية. فما أطلق عليه بشكل واسع الاقتصاد العالمى قد يبدو بالأحرى تعبيرا عن اقتصادات قلة من الدول من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبلدان المصنعة حديثا. وما يشار إليه "بالاتصال الكونى" هو فى الواقع تنام عبر قومى لدعاية السوق وأدوات الاستمتاع الالكترونية المنتجة من قبل قلة من الشركات العملاقة" (Hamelink 1994, 2).

النقطة الأخرى الهامة هى أن المشكلات البيئية أصبحت هما كونيا للعديد من الكتاب والأمم. ففى الماضى كانت مشكلة بيئية ما مجرد قضية محلية تخص الدولة. "إن تزايد التنظيم البيئى الدولى- المطلوب بدافع حقيقة أن القضايا البيئية تتخطى الحدود الوطنية، وحقيقة أنها غير منفصلة عن القضايا الاقتصادية- يشكل تحديا للطريقة التى تقارب بها الدول توزيع الأعباء على المستوى الوطنى" (Yamin 1999, 494). وكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والذى عقد فى ستوكهولم عام ١٩٧٢ قد أكد لأول مرة أن المشكلات البيئية تعد شواغل كونية ولا يمكن أن تحل من قبل دولة واحدة. وقد اتفق ممثلو الدول على نقاط عديدة وقدموا اقتراحات عدة لحماية الأنواع المعرضة للخطر، والاهتمام بتلوث الماء والهواء. (Kupchella and Hyland 1993, 543).

١

وقـد عقد مؤتمر البيئة الثانى فى نيروبى فى مايو ١٩٨٢. وكان هدفه إعادة دفع التوصـيات الصادرة عن مؤتمر ستوكهولم، وتسهيل الحماية البيئية والتخطيط لمؤتمر ريو اللاحق.

وكـان على المؤتمر التذكير بأن بلدان الجنوب أعطت أولوية للتنمية بحيث تكافح الفقـر وتعوض اللاتكافؤ الاقتصادى العالمى. فقد كانت هذا البلدان تعتقد أن الانشغال بالبيئة بمثابة ترف يمكن للبلدان الغنية فقط أن تتحمله (Weizsacker 1994, 3).

وفـى المقـابل، فضـلت البلدان المتطورة فى الشمال حماية البيئة. وقد نصحوا الجنوب بأن يجاهد من أجل النمو الاقتصادى بوصفه السبيل الذى يمكنهم من الحصول علـى تكنـولوجيا السيـطرة على التلـوث عـالية الكلفة من الشمال (Weizsacker 1994, 4).

وفى عام ١٩٨٧ شددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أهمية مصطلح "التنمية المستدامة" مـن أجـل تجنب الرؤى المتصارعة لبـلدان الشمال والجنوب. (Weizsacker 1994, 5). إن دمـج شواغل الاقتصاد والتنمية ضمن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجى يشكل دعماً "للأقطار النامية" بموقف أخلاقى مفاده أن صيانة الموارد والتنمـية ينبغى أن تكون عمليات متوازنة، وأن مصالح وظروف البلدان النامية يجب أن تـوضـع فـى حسبان الشركات الدولية مـن أجل حماية البيئة (Yamin 1999, 492). وتعـرف التنمـية المسـتدامة بأنها التنمية التى تفى باحتياجات الحاضر دون الافتئات على قدرة الأجيال القادمة على اشباع احتياجاتها الخاصة.

وفـى هذا الصدد، عقد عام ١٩٩٢ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، فى ريو دى جانيرو بالبرازيل. وفى هذا المؤتمر ركز ممثلو ١٧٠ دولـة علـى التنمـية المستدامة، والتغير المناخى، والتنوع البيولوجى، ومبادئ حماية الغابـات، والعلاقة بين الدول المتطورة والنـامية فى قضايا البيئة (Homberg et al, 1993). وقـد مهدت قمة الأرض الطريق للتعاون الدولى فى مشكلات البيئة على نطاق العالم.

وقـد صيغ مصطلح "التنمية المستدامة" ليشير إلى أن النمو الاقتصادى أساسى من أجـل حماية بيئية فعالة. وفى ضوء هذه الرؤية، حاول بعض الكتاب التوفيق بين النمو الاقتصـادى وحمايـة البيـئة. هذه المقاربة تعرف بالحركة البيئية للسوق الحر free market environmentalism. ويسعى أولئك الكتاب إلى البرهنة على وجود تكامل بين حماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وتفضـــل الحـــركة البيئـــية للســـوق الحرة دولة الحد الأدنى. فقد افترضت ربط المصـــلحة الخاصة بحوافز السوق.فهى تشدد على أن مؤسسات السوق، إذا ما تركت لـــتعمل بمفردها، سوف تعزز النمو الاقتصادى، وتحسن السلع والخدمات المنتجة من حيـــث الكم والكيف، وسوف تصبح صديقة للبيئة. وحسب أندرسون Anderson وليل Leal "تعـــتمد الحـــركة البيئية للسوق الحرة على التبادل الطوعى لحقوق الملكية بين ملاك متوافقين، وتعزز التعاون والتفاهم. باختصار، إنها تقدم بديلا يوجه الوعى البيئى الواضح نحو حلول لا مجال فيها للخسارة والتى يمكن أن تديم النمو الاقتصادى، وتزيد من القيمة النوعية للبيئة، وتعزز التناغم" (530 ,1998). وقد شددوا على أن الأسواق فـــى مقدورهـــا إدارة الموارد بطريقة أكثر فاعلية من أى إدارة علمية مركزية. ووفقا لبرينـــتون Brenton: "فـــى ظل التجارة الحرة، يجرى انتاج السلع حيثما تكون عملية الانـــتاج هذه فعالة بصورة أفضل من أن يتم إنتاجها من خلال الدعم المالى أو وفرض الرســـوم. وهكـــذا ففـــى ظل التجارة الحرة، فإن مستوى مفترض من الانتاج العالمى ســـــوف يســـتهلك موارد أقل، وينتج تلوثا أقل عنه فى حالة تشويه التجارة" (,1994 264).

ويقـــترح البيئـــيون أنصـــار الســـوق الحرة، نظاما لحقوق الملكية قابلا للاتجار tradable property rights مقـــابل تلويث البيئة واستغلال الموارد الطبيعية النادرة (Anderson and Leal 1991). وهكذا يكون ارتفاع أسعار هذه الحقوق، باعثا أكبر علـــى عـــدم التلويـــث أو الاستغلال. ويؤكد مناصرو الحركة البيئية للسوق الحرة أنه بمعانى عديدة تعتبر التجارة الحرة مكملة لحماية البيئة، ويجب تدعيمها من قبل أنصار البيئة. كما يؤكدون أيضا أن التجارة الحرة يمكن أن تساعد البلدان على جعل التكاليف البيئـــية والاجتماعية شأنا داخليا. هنا يجب ملاحظة أشياء مشتركة بين الحركة البيئية للسوق الحرة والليبرالية الجديدة تحرير الاقتصـاد، التجارة الحرة، وهلم جرا.

وقـــد حاول أنصار الحركة تبرير موقفهم بالتأكيد على دور اتفاقية التجارة الحرة (GATT) وغيرها مـــن التكتلات التجارية الاقليمية. فمنذ تشكليها عام ١٩٤٨، سعت الجـــات إلـــى حفـــز الـــتجارة الدولية من خلال خفض التعريفات والحواجز التجارية. فالجات، إذا، تعتبر عملية تجنيس عالمى لمختلف الممارسات التجارية، ووضع معايير للقـــواعد التى تسمح بالاتجار بحرية بالنسبة إلى الـــ ١٠٨ بلداً المشاركة فى الاتفاقية (Hawken 1993, 97).

أيضـــا، ثمـــة مبادئ متشابهة تشترك فيها الحركة واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشـــمالية النافـــتا NAFTA. فقـــد أولى الموقعون على النافتا اهتماما بلبرلة التجار والاســـتثمار. وعقـــدوا العـــزم على الحد من التدمير البيئى من خلال اتفاقيات تتعلق بالسياسة الاقتصادية. مثال ذلك، فرض الضرائب على الانبعاثات، وتحديد المسموح به تجاريـــاً، وتراخـــيص استخدام الموارد وغيرها. ومع ذلك فقد جادل بعض الكتاب بأن "النافـــتا تســـعى لتأكيد أن المعايير القائمة مصونة، ولكنها لا تتضمن الشروط اللازمة لتطوير إعمال هذه المعـــايير، أو تبنـــــى معايير أكثر قيمة" (Hufbauer and Schott, 1993, 91).

كما يتضح من النقاش السابق فان أنصار الحركة يعتقدون أن حماية البيئة ولبرلة الاقتصاد يمكن أن يسير جنبا إلى جنب. وهنا فإن السؤال الهام الذى يجب طرحه هو: ما هو المتضمن فى الحركة بالنسبة لحماية البيئة؟

أكـــد حديثا بعض رواد مجتمع الأعمال وكتاب آخرون أن بعض المشكلات البيئية تجـــد جذورهـــا فى التجارة العالمية. فلا يمكن حل بعض المشكلات البيئية مثل تأثير الصـــوبة أو ظاهرة الاحتباس الحرارى من خلال الحلول التى تقدمها السوق فحسب. لأن الحـــرية المطلقة لمؤسسات السوق يمكن أن يكون لها تأثيرات كارثية على البيئتين الطبيعـــية والبشـــرية (Weizsaker 1994, 99; Gray 1994, 62, 112 & 127). وعلى الرغم من أننى أقر بأن السوق الحرة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى فى تطور بلد ما، إلا أننى أتفق مع رؤى هؤلاء الكتاب وأضمر بعض الشكوك فيما يتعلق بإسهام الـــتجارة الحرة من أجل البيئة. إن قابلية إنفاذ الأنظمة البيئية فى البلدان المتقدمة يشجع الصـــناعات الـــتى تســـتهدف الربح للانتقال إلى البلدان النامية حيث تكون المؤسسات المـــنظمة هشة وغير فعالة. ويمكن لهذا أن يؤدى بدوره إلى استغلال الموارد فى هذه الـــبلدان. "إن حـــركة رؤس الأموال عابرة القومية فى أن تذهب حيث تكون الأنظمة البيئـــية فـــى أضـــعف صورها يعد أحد الأمور الأكثر تعبيرا عن حجم القلق الخاص بالتأثـــيرات الســـلبية للعولمـــة" (Newell 1999, 2). ومـــن ناحيتى فإننى أسلم بأن الاســـتغلال غـــير المحدود للموارد قد يقود إلى هبوط عائد الزراعة والفرد والمجتمع، الأمـــر الـــذى يفضى إلى زيادة الفقر وغياب مزمن للأمن الغذائى، وزيادة فى التنافس على الموارد النادرة قد يؤدى إلى صراع سياسى وربما القتل. ولذا فإن التجارة الحرة وحرية حركة رؤوس الأموال قد يكون لها تأثير شديد التدمير على الموارد الطبيعية.

ويذكـرنا التاريخ أيضا أن المعاهدات البيئية الإقليمية والعالمية تحتوى على كثير من مواطن الضعف. فيمكن للدول الموقعة على هذه المعاهدات أن تخرقها وتستمر في تدمـير البيـئة (Weizsaker 1994, 165). وعلى الرغم من أن الاتفاقيات المتعلقة بالسياسـة الاقتصادية قد تستخدم من أجل إجبار هذه الدول على اتخاذ تدابير بيئية، فإن الـبلدان الأخـرى والبيئيين الآخرين ليس لديهم سلطة حقيقية لجعل هذه الدول تلتزم بالقـانون. علاوة على ذلك، ترفض بعض البلدان، من أجل تحقيق مصالحها الأنانية، الـتعاون مـع الـدول الأخرى. على سبيل المثال، خلال مؤتمر ريو للبيئة والتنمية، عارضـت الولايـات المتحدة الأمريكية إقرار اتفاقية خاصة بالتنوع البيولوجي، حيث فضـلت الحلول المعتمدة على السوق (Homberg et al, 1993). وذلك على الرغم مـن أن العديـد مـن المشكلات البيئية الكونية سببها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وقعت الولايات المتحدة الاتفاقية مؤخرا.

إن حصيلة كل هذا: أن الحركة والاتفاقيات التجارية الاقليمية والعالمية ليس لديها مـا تقدمه لحماية البيئة إلا النزر القليل. ويبدو أن مبادئ الحركة غير قادرة على دعم البيـئة. ويعـرف أنصار الحركة المساواة البيئية بتعبيرات اقتصادية بدلا من أن تكون تعبيرات أخلاقية أو جمالية. وكما أعلن مارك ساجوف Mark Sagoff بصورة مقنعة فـإن أندرسـون وليل يعنيان "بالمساواة البيئية" و "وحسن السيطرة على الموارد" هذا الـنوع مـن الـسيطرة الذى يسمح بذلك القدر من استنزاف المناجم، وقطع الأشجار، والـتعرية أو التآكل ، والذى يدر فائدة تولد، إذا استثمرت، عائدا أكبر من صيانة هذه الموارد" (1998, 547). ويجادل توم أثاناسيو Tom Athanasiou بأن التجارة الحرة تدفع كل البلدان باتجاه أقل حد من المعايير البيئية المشتركة. "تثير التجارة الحرة حتما القواعـد النسـبية القوية الخاصة بالصحة والبيئة والرفاهية والعمل فى الشمال مقابل المعايـير الـرخوة إلى حد بعيد التى يمكن أن توجد فى مناطق أخرى- فى آسيا، أو الكتلة الشرقية السابقة، أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. علاوة على ذلك، فإنه يجب عليها أن تفعـل ذلك، وعلى وجه الدقة لأنها تفترض إلقاء الفقراء مع الأغنياء، والضعفاء مع الأقوياء فى سوق وهمية ومشوشة وغير ومنظمة وهائلة" (1999, 501).

إن مـا يقـرر قيمة شيء ما فى السوق العالمية هو المال. فعلى عكس ما تعد به الحـركة، فقـد كـان فـى مقـدور الشركات الكبرى أن تتنصل من التكاليف البيئية والاجتماعـية. يقول هاوكن Hawken: "إنه بدون وجود وسائل فعالة لفرض ضرائب تغطـية الـتكلفة البيئية على المستوى الدولى يتحتم على الحملات أن تركز أكثر على

تـداول الـنقود، مـثل إنـتاج السلع والخدمات" (1993, 95). وهكذا، "ففى ظل عالم الأعمـال المعولم زادت القدرة على التنصل من التكاليف، وخاصة تلك الغير اقتصادية مـثل التدمير البيئى. فالمدراء يخضعون لمحاسبة حاملى الأسهم والمستثمرين عوضا عـن الخضـوع لمحاسبة البشر الذين يعيشون فى المواقع التى يباشرون فيها أعمالهم. وتسترشـد قراراتهم غالبا وحصرا بالحاجة إلى جلب ربح مادى" (Glover 1999, 76).

وتعتبر قواعد وتطبيقات الجات غير مواتية للبيئة. ففى ظل قاعدة الجات الجديدة، مطلـوب من قوانين ومبادئ البيئة أن تخضع لاتفاقية التجارة العالمية. كما أن الجات تتحدى ضوابط التصدير الحكومية. "إن محاولة حكومة ما الحفاظ على الموارد النادرة بالحد من تصديرها سوف يمثل انتهاكا للجات. إن تدابير الحفاظ على هذه الموارد مثل الـبرنامج الـبريطانى - الكولومـبى لغرس الأشجار قد تم الإدعاء بأنها إعانة مالية حكومـية "جائرة" لشركات الأخشاب الكندية (Hawken 1993, 100). أيضا فى ظل الجـات لا يمكـن استخدام العقوبات الاقتصادية من أجل حماية البيئة. فالمطلوب من الحكومـات الوطنية إزالة شروط الاستثمار، وحصص التصدير، والمشتريات المحلية والمواصـفات التكنولوجية. وحسب أثاناسيو Athanasiou: "تضمن الجات فى نهاية الأمـر، بوصفها اتفاقية العولمة الاقتصادية، تحرير للتجارة بما قد يقيد قدرة الحكومات بمـا فـى ذلك القوية منها على الوفاء بالمعايير الصحية والبيئية داخل حدودها.. ففى بدايـة التسـعينيات، اسـتخدمت الجات بالفعل لمواجهة القواعد الأوربية إزاء اللحوم الملوثـة بالهـرمونات، وإجبار النمسا على التراجع عن خطط لفرض ضريبة تصل إلى ٧٠% على أخشاب الغابات، وإسقاط القيود التايلندية على التدخين لصالح شركات التـبغ الأمريكـية. فى هذه الحالة الأخيرة والأكثر شهرة، قضت الجات بأنه ليس فى مقـدور أى بلـد اسـتخدام القيود التجارية باعمال قوانين الصحة العامة ما لم يكن فى مقدورها البرهنة على أنها كانت الوسائل الأقل تقييدا للتجارة لهذا الغرض" (التشديد فى الأصل، 1999, 501).

وبالمـثل، فعلـى الرغم من أن النافتا تبدو المعاهدة التجارية "الأكثر اعتدالا" على الإطـلاق، إلا أن مساهمتها فى حماية البيئة لا تذكر. "يجادل البيئيون أن النافتا ينبغى علـيها أن تعلـن صراحة أن القوانين البيئية الرخوة أو الممارسات الخاصة بإعمالها تشـكل ممارسات تجارية جائرة، الأمر الذى يستوجب بدوره السماح للبلد الشريك أن يطـالـب باتخاذ تدابير تجـارية لمعـالجـة هذا الوضع" (Hufbauer

and Schott) وفـــي الســـابق ، كـــان مـــن المتوقع أن تكون النافتا مفيدة لاقتصاد وشـــركات الولايـــات المتحدة. ومع ذلك فقد سجل دالى أن "الثمار الأولى للنافتا جاءت فاسدة" (1996, 15).

ووفقـــا لاقتصاديى الكلاسيكية الجديدة، تعنى التجارة الحرة التخصص وفقا للفائدة المقارنـــة. وكما أكد بعض النقاد، فإن الفائدة المقارنة ضارة للبلدان النامية حيث تكون مجبرة على تصدير مواردها للبلدان المتقدمة. فلم تتمكن قوى السوق البلدان النامية من الســـيطرة علـــى اســـتغلال مواردها المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية. بل على العكس، انتقصت من قيمة مواردها.

وبالإشـــارة إلى أثر الأقلمة والعولمة على كل من البلدان النامية والمتقدمة، سوف أحاول بيان أثر عمليات العولمة والتحديث على المعرفة البيئية المحلية فى إثيوبيا.

٣- العولمة وأثرها على إثيوبيا

لقـــد أثرت عمليات العولمة أيضا على إثيوبيا، على الرغم من صعوبة الاحساس بأثـــر هـــذه العملـــيات حتى فى السنوات القادمة. فقد أثرت وسائل الاتصال الحديثة، والأسواق، والانترنت، وغيرها من أوجه العولمة بشكل كبير على سكان الحضر أكثر مـــن سكان الريف. وفيما يلى، سوف أنظر فى كيفية تأثر الفلاحين ومجموعات أخرى فى إثيوبيا بعمليات العولمة.

٣-١ المعرفة البيئية المحلية والزراعة الحديثة

همشت عملية العولمة الفلاحين ودخلت فى مواجهة مع الممارسات الصالحة بيئيا. إن عولمـــة الانـــتاج الرأسمالى وأنظمة السوق تعمل على تقويض وجود انتاج محلى وأنمـــاط استهلاك محلية فى البلدان النامية بشكل عام وفى إثيوبيا بشكل خاص. ويعمل الـــتفاوت بيـــن البلدان النامية والمتطورة فى مجال التكنولوجيا والإنتاجية على عرقلة محاولـــة بـــناء تكنولوجـــيا على أساس الممارسات والقيم المحلية. فكما لاحظ أرنسن Arnesen بصـــورة مقـــنعة "بيـــنما بات من الواضح أن الطابع المعقد لإعادة تشكل الرأســـمالية الصـــناعية خـــلال العقدين الأخيرين يشير إلى التطلعات الكوكبية المميزة لـــتدفق رأس المـــال والتوســـع غير المسبوق للسوق العالمية، فإن خبرة معظم البلدان الأفريقـــية أقـــل مـــن أن تدعو للتفاؤل سواء فيما يتعلق بالأداء الاقتصادى ولكن أيضا وبصورة أكبر فيما يتعلق بمستقبل الدولة الأفريقية ذاتها (1-2 ,1996).

تكشف بعض الأمثلة الواقعية التأثير السلبى على الفلاحين الإثيوبيين نتيجة الانقياد لاقتصاد السوق. فخلال خطة العام الثالث (١٩٦٨-٧٣) لحكومة هيل سلاسى Haile Sellassie (١٩٣٠-١٩٧٤)، كـــان هـــناك تأكـــيد ودعم للزراعة الموجهة للتصدير والإنـــتاج الـــزراعى الـــتجارى الموســـع علـــى حســـاب قطاعـــات الانتاج الصغير smallholder للفلاحيـــن. علاوة على ذلك، تم الانتقاص من انتاج المحاصيل الغذائية لصـــالح المحاصـــيل النقدية. وفى حين فرضت الحكومة الإمبراطورية ضرائب على أدوات الـــزراعة اليدوية مثل المنجل والمجراف، فقد تم إعفاء الجرارات وغيرها من المعـــدات الثقـــيلة ووقود المزارع (خلال عام ١٩٧٣) والمبيدات والأسمدة من رسوم الاســـتيراد وذلـــك مـــن أجل تشجيع الزراعة الرأسمالية المكثفة. كما شجعت الحكومة ملكـــية المـــزارع الـــتجارية الشاســـعة من أجل استخدام الأراضى الخصبة فى إنتاج محاصـــيل ترفية أو سلع غير غذائية معدة للتصدير للخارج (Cohen 1975, 348; Koehn 1982, 255-56). وهكـــذا بدأت الحكومة التغيير فى الانتاج الزراعى باتجاه الزراعة التجارية من أجل السوق العالمى.

وكانت المحصلة النهائية للانتاج الزراعى التجارى مخيبة للآمال. فبفعل الزراعة التجارية تم ترحيل بدو عفار من مراعيهم التقليدية فى وادى عواش، وأدى كفاحهم من أجل البقاء فى المرتفعات إلى تدهور النظام البيئى مما أسفر عن موت الماشية والبشر جوعـــا. أيضا تدهورت صحة الرعاة والماشية فى وادى عواش بسبب صرف مخلفات الصـــناعات الخاصة بالزراعات النقدية (مثل القطن) وصناعة السكر فى نهر عواش، واســـتخدام المبـــيدات الحشرية فى المزارع التجارية بدون ضوابط (Kohen 1982, 253-89).

ينـــبغى، فـــى هـــذا الصدد، ملاحظة أن "الضغط من أجل سداد الديون دفع الدول المديـــنة إلى زيادة انتاج وتصدير السلع النقدية (مثل منتجات الغابات، والبن، والسكر، والموز) وتقليل انتاج المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى.

فـــى الاتجـــاه ذاته، كشفت المعلومات التى حصلت عليها من الرواة أن مئات من صغار الفلاحين قد تم إخلاؤهم عن منازلهم التقليدية فى منطقة جومارو أبو Gumaro Abo فى إلوبابور Ilubabor (غرب إثيوبيا)، بواسطة الحكومة من أجل إنشاء مصنع جومـــارو للشاى. وقد أنشأت الحكومة هذا المصنع لتفى بالاحتياجات المحلية والعالمية من الشاى. وقد انتزعت الحكومة أراضى الفلاحين لتزرع الشاى وأشجار الأوكالبتوس

(المستعملة فـي إنتاج الأدوية) من أجل هذا المصنع. وهو الأمر الذى دفع العديد من الفلاحين إلى الافراط فى استغلال ما تبقى من الأراضى.

إلـى جانب ذلك، شهدت السنوات العشر الأخيرة من الحكم الملكى محاولات من أجل تشجيع زراعة المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلى. وقد دعمت الحكومة خطط الزراعة المعتمدة على الميكنة فى انتاج الغذاء للأسواق المحلية. أدت هذه الاستراتيجية إلى إنشاء وحدة شيلالو للتنمية الزراعية Chilalo Agricultural Development Unit (CADU)، ووحـدة وولامـو {والايانـا} للتنمـية الزراعـية Wolamo [Walayatta] Agricultural (WADU) Development Unit، ومشـروع مقاطعـة أدا للتنمية Ada District Development Project (ADDP)، ومشروع شاشامينى ونيجيلى للتنمية Shashamene and Negele Development Project (SNDP)، وذلـك بمسـاعدة مـن الحكومة السويدية، والبنك الدولى، وهيئة المعونة الأمريكـية، والفاو على التوالى. وعلى الرغم من تسيير الزراعة المعتمدة على الميكنة مـن خلال سياسة محلية، فقد أدت إلى عدم استقرار أوضاع المستأجرين، والاستغلال، والطـرد من الأراضى، وتآكل التربة ونزع الغابات (Stahl 1974, 75-7, 103-5, 126-67; Cohen 1975, 349; Koehn 1982, 256-57).

إن الحالـة وثـيقة الصلة بالموضوع تتمثل فى الأثر السلبى لوحدة شيلالو للتنمية الزراعـية (CADU) علـى فلاحى جماعة أورومو Oromo فى شيلالو. فقد أنشأت الحكومة الإثيوبية هذه الوحدة فى شيلالو بوسط إثيوبيا عام ١٩٦٧ (Negusse 1984, 49). ولـم يكن لدى فلاحى شيلالو وغيرها من المناطق أية حماية قانونية فعالة ضد الطـرد القسرى والمفاجئ. ومع ذلك لم تجر دراسة منهجية لتوثيق مدى حجم القلاقل الـتى تعـرض لها مستأجرو الأراضى ولا حجم عمليات الطرد من الأراضى فى هذه المـنطقة. "وبمـراجعة الدراسات والمقابلات والملاحظات المتاحة، ثمة افتراض بأن إجمـالى من تم طردهم فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٤ يتراوح ما بين ٢٥٠٠-٥٠٠٠ مسـتأجر (Cohen 1987, 128) . عـلاوة على ذلك، ارتفع ايجار الأرض سـريعا إلـى نصـف انتاج المحاصيل، وتزايد الضغط من أجل تحويل المراعى إلى مـناطق زراعـية بسـبب إدخال الميكنة الكثيفة. ولم يتم تشجيع المستأجرين من أجل تحسـين جـودة أراضيهم. بل على العكس، فعندما كانوا يحسنون من جودة الأراضى ويزيدون من عائد المحصول، كان ملاك الأراضى يزيدون الإيجار بالمقابل (Cohen 1987).

باختصـــار، أدى انـــتاج السع النقدية على حساب إنتاج سلع البقاء على المستوى المحلـــي، وميكنة الزراعة، والافتقار إلى إصلاحات زراعية فعالة إلى التدهور البيئي. لقـــد تم الانتقاص من قدر المعرفة التقليدية، ولم يكن هناك سوى مجال محدود للتكيف مع الشروط الفردية والمحلية. يذكرنا هذا أن بعض برامج التنمية الحديثة التي صممت بلامـــبالاة قـــد أبطلت أو دمرت مباشرة الاستخدام التقليدي للأرض الصالح بيئيا وكما دمرت البنى المهنية باسم التقدم العلمي.

٣-٢ المعرفة البيئية المحلية وبرامج التكيف الهيكلي

يؤثـــر الضـــغط الـــناجم عن برامج التكيف الهيكلي على المعرفة البيئية المحلية واقتصـــاد الـــبلدان النامية، بسبب الانحياز للشركات عابرة القومية. فحسب روبنسون Robinson "تـــتخلل بـــرامج التكـــيف الهيكلي الدول النامية سعيا إلى الاستقرار على مســـتوى الاقتصاد الكلي بوصفه شرطا مسبقا أساسيا لنشاط رأس المال العابر للقومية" (مقتـــبس في Mulugeta 1999). فوفقا لما تم عرضه "تسعى الليبرالية-الجديدة لرسم صورة عن الازدهار الاقتصادي الذي جلبته للعالم منذ الثمانينيات بفعل الملكية الخاصة والأســـواق الحرة القائمة على المنافسة. فقد صادق البنك الدولي وصندوق النقد الدول علـــى أهـــداف النظرية الكلاسيكية-الجديدة للتنمية. ويؤكد أنصار هذه المؤسسات أن السياســـة الحكومية المشوهة في السبعينيات والثمانينيات هي المسئولة "عن سلسلة من المشـــكلات المترابطة {في بلدان العالم الثالث} (مثل ركود الانتاج، المديونية، والعجز فـــي ميزانية الدولة)" (Brohman 1996, 28). وهكذا، فبالنسبة لليبراليين الجدد ليس ثمة طريق إلا اقتصاد السوق الحر.

فـــي عام ١٩٩١، توافقت الاصلاحات الهيكلية في إثيوبيا مع مقترحات اقتصاديي الكلاســـيكية-الجديـــدة. وكمـــا هو الحال في البلدان النامية الأخرى، تأثرت الحكومة الانتقالـــية فـــي إثيوبيا بالشروط السياسية للمانحين الغربيين. فقد كان مطلوباً من القادة الجدد إعطاء اهتمام لقضايا حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والحكم الجيد، والتعددية السياسية والديمقراطية من أجل ضمان كل أنواع الدعم. فمنذ البداية، أجبرت الحكومة الانتقالـــية علـــى قبول برامج التكيف الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز وغير ذلك من السياســـات. وقـــد أعلنـــت عن السياسة الاقتصادية للمرحلة الانتقالية في عام ١٩٩١. وتمـــثل الهـــدف على المدى الطويل في استراتيجية تصنيع معتمدة على تنمية زراعية والـــتي تســـتلزم تحـــول هيكلي من أجل تحقيق نمو زراعي عالي يمكن أن يعقبه نمو

صناعي. وحسب بيفيكادو ديجيفي Befekadu Degefe "في سبيل قبول مطالب مؤسسات بريتون وودز، فقدت أثيوبيا القدرة على ابداع سياساتها الاقتصادية، منذ الأقطار التي سبقتها وتلك التي في سبيلها إلى ذلك" (291 ,1999). أيضا صرح مولوجيتا أبيبي Mulugeta Abebe قائلا "يبدو أن التكيف قد اعطى صناع القرار الأجانب ليس فقط نفوذاً اقتصاديا ولكن أيضا امتيازات سياسية للتدخل في شئون إثيوبيا" (1999, 71).

وقد تم صياغة ورقة إطار السياسة الشاملة Policy Framework (PFP) Paper لعامي ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٤/٩٥ والموافقة عليها من قبل الحكومة الانتقالية ومؤسسات بريتون وودز. وقد تضمن برنامج الإصلاح ثلاث مراحل: التثبيت، الإصلاح الهيكلي، ومزيد من الإصلاح الهيكلي (PFPI, 1992).

وبناء على ذلك، اتخذت الحكومة الانتقالية التدابير التالية: تخفيض قيمة العملة؛ وإدخال نظام تحرير سعر الصرف الأجنبي وإعادة هيكلة للشركات العامة؛ وإعلان قانون الاستثمار والعمل؛ وتحرير سعر عدد من السلع؛ وتحرير تعريفات طرق النقل؛ وإزالة كل الضرائب على الصادرات فيما عدا تلك المفروضة على البن؛ وتقليص المعدل الأقصى للرسوم المفروضة على الواردات؛ واستحداث ضريبة على الدخول الريعية ورفع معدلات الفائدة على أن تنطبق بشكل منتظم على القطاعين العام والخاص؛ والإعلان عن قانون تقاسم الدخل بين الحكومة المركزية والمناطق؛ وإصدار قانون جديد للتعاونيات؛ وإصدار أذون بنكية ومالية؛ والإعلان عن قانون بإنشاء بنوك وشركات تأمين خاصة (Eshetu 1994, 316-17). وتنص المادة رقم ٤٠ من دستور إثيوبيا بشأن الأرض على أن "يعتبر الحق في تملك الأراضي الريفية والحضرية، وكذلك جميع الموارد الطبيعية، محصورا بشكل مطلق في الدولة والسكان الإثيوبيين، ولا يجوز أن تعرض للبيع أو لأي وسيلة أخرى من وسائل نقل الملكية."

وقد اتفقت الحكومة الحالية ومانحوها على ورقة إطار للسياسة لعامي ١٩٩٦/٩٧-١٩٩٨/٩٩. وتأمل الحكومة تحسين إدارة الضرائب من خلال توسيع قاعدة الضرائب على الدخول، وخفض نمو الإنفاق ليكون أقل من النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي GDP، وتحسين فعالية الإنفاق.

لقد أدينت حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بسبب اتخاذها بعض التدابير الايجابية. حيث حسنت البيئة من أجل فعالية القطاع الخاص داخل اقتصاد سوق تنافسي. فقد شجعت مناطق مختلفة على تعزيز التنمية الزراعية. وعلى أي حال،

فقــد كـــان لتطبيق برامج التكيف الهيكلى بعض النتائج السلبية. وقد أكد بعض الكتاب ومـــن أدلـــوا إلى بمعلومات أن ملكية الدولة للأراضى لم توفر شروط الأمن الخاصة بالملكية والبواعث من أجل أداء أفضل. أما التملك الحر للأراضى فسوف يوفر الأمن الخـــاص بالملكـــية، كمـــا ســـيوفر بواعث قوية للفلاحين من أجل استثمار أراضيهم، وســـيعمـــل علـــــــى أن تكـــون الـــتعاملات التجارية فى الأراضى أكثر سهولـــــــة وكفـــاءة (Dessalegn 1994).

ومـــع ذلـــك، فلـــيس بالضــــرورة أن تـــؤدى حقوق الملكية الخاصة إلى معالجة المشكلات البيئية. فقد يفرط الملاك فى استخدام الموارد. وقد أظهرت بعض الدراسات أنه فى بعض الحالات مجتمعة، نجحت السلطات اللامركزية فى حماية انتاجية الموارد (Hanna et al. 1996, 9). وهكـــذا، "بالنسبة للبيئة الطبيعية فإن القضية ليست ماذا ينـــبغى أن تكـــون عليه حقوق التملك: خاصة أم مجتمعية أم ملكية دولة. فالقضية هى كـــيف ترتـــبط حزم الحقوق المختلفة ببعضها، من الخاصة إلى المجتمعية إلى الوطنية إلـــى الدولية، ومن المحلى إلى الإقليمى إلى الكونى، ذات صلة ببعضها، وكيف تربط البشـــر ببعضـــهم، وتـــربطهم ببيئـــتهم الطبيعية التى يعتمد عليها التطور الاجتماعى والاقتصادى (Hanna et al. 1996, 9).

لقد بدت إجراءات اللبرلة الاقتصادية وكأنها خلقت بواعث من أجل انتاج وتصنيع وتســـويق البن. إن سياسة خفض العملة وما ترتب عليها من تحديد معدل التبادل على أســـاس المـــــزاد auction-based قد رفعت من عوائد التصدير من منظور العملة المحلية وأسعـــار استـــلام البـــــن مـــن المـــزارع رأســـــــاً farm gate (Alemayehu 1999). "وعلـــى مســـتوى المزرعة، يجرى تشجيع ملاك الأراضى الصـــغار بواســـطة الأســـعار الأفضـــل عند الاستلام من المزرعة لزيادة رقعة البن المـــنزرعة ومن أجل تعظيم الإنتاج من خلال استخدام خبرات العلوم الزراعية الحديثة .. وثمة مؤشرات على أن الفلاحين قد خصصوا مزيداً من الأرض للزراعات الجديدة مـــن خـــلال التخلى عن محاصيل أخرى" (Itana 1999, 90). إن الرغبة فى توسيع انـــتاج البـــن علـــى حساب المحاصيل الأخرى سوف يكون له نتائج مدمرة للبلد على المـــدى الطويـــل. علاوة على ذلك، "يجرى التخلص من مخلفات محطات إعداد الثمار بحـــرية وبدون أية سيطرة. إن مقادير البن المغسول والمعالج من خلال المحطات التى تلقـــى فـــى الأنهار سوف تؤدى إلى تدهورها، أيضا تصبح حياة البشر والحيوانات فى خطـــر نتـــيجة استخدام الأنهار الملوثة" (Itana 1999, 91). لقد أخبرنى البعض فى

إلـــيوبابور، غرب إثيوبيا، مؤكدين أن العديد من الفلاحين فى السنوات الأخيرة أزالوا الغابــات الطبيعـــية لإيجــاد سبيل لزراعة البن. أيضا أكدت دراسة عبد الرحمن آمى Abdurahman Amme الــتى أجريــت علـــى مقاطعتيــن فى مرتفعات هارارغى Hararghe بشرق إثيوبيا أن الفلاحين بعد اللبرلة شجعوا انتاج المحاصيل النقدية، مثل البــن والنشــات على حساب المحاصيل الغذائية. وبالمثل، بعد فحص انتاج مجموعة مخـــتارة من مزارع الانتاج المنزلى فى مقاطعتى جوما Gomma ومانا Manna فى منطقة جيما Jemma بغرب إثيوبيا، سجل تاى Taye أيضا أنه نتيجة اللبرة زاد توجه الفلاحين نحو انتاج البن (انظر جدول رقم ١)

جدول رقم ١: أثر التحول فى الثروة على عينة الأسر من المنتجة

	قبل الإصلاح	بعـــــــد الإصلاح
أراضى المزروعة بنبات البن (بالهكتار)	٠,٤٨٦٧	٠,٦٢٦٥
نبتات البن (.no)	٢٠١,٠٠	٤٩٧,٦١
العمالة المأجورة (MDS)	١٩,١٩	٣٠,٤٩
الزواج (تكراره)	٢,٢٠	٣,٠٨
انتاج البن (كم/للهكتار)	٤٢٥,٣٥	٤٥٢,٥١
الرش ضد مرض برى الذى يصيب نبات البن (كم)	١٨,١٠	٢,٠٦

المصدر: بيانات مسح أجراه تاى Taye (١٩٩٧)

قـــد يعـــترض شخص ما بالقول أن السياسات الليبرالية كان لها آثار إيجابية على انـــتاج المحاصيل الغذائية وعلى اقتصاد إثيوبيا. وتؤكد البيانات الرسمية الحكومية هذه الـــرؤية. وبعـــد فحص أداء الاقتصاد الإثيوبى خلص بيرهانو Berhanu وسيد Sied إلى أنه "من خلال المقاييس المعيارية لأداء الاقتصاد الكلى كان أداء الاقتصاد الإثيوبى معقـــولا إثـــر تولى الجبهة الإثيوبية الشعبية الثورية الديمقراطية EPRDF الحكم منذ ســـبع ســـنوات مضـــت" (46 ,1999). فقد سجلا أن الناتج المحلى الإجمالى GDP الحقيقى قد نما بمتوسط ٤,٧ بالنسبة للسنوات السبع الأخيرة (انظر الجدول رقم ٢).

عــلاوة علـــى ذلـــك، ثمة زيادة فى الأراضى والمنتجات الزراعية بعد الإصلاح (انظر جدول رقم ٣). ومع ذلك، فقد استمرت إثيوبيا فى استيراد الغذاء (انظر الجدول رقــم ٤). يضـــاف إلى ذلك، "يعتمد البلد على المساعدة الغذائية لسد الفجوة بين الطلب والإنـــتاج المحلـــى. ويتراوح الحجم السنوى للمساعدة الغذائية من الحبوب بين ٢,٣% إلى ٢٦% مـــن إجمـــــــــــالى الانتاج المحلى على مدار الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦ (Alematehu 1999, 31). علاوة على ذلك، على الرغم من أن مؤشرات الاقتصاد الكلى تظهر أن الناتج المحلى الاجمالى قد زاد فى المتوسط بالنسبة للفرد منذ ١٩٩٢، فإنه لم يؤد إلى تقليص الفقر فى إثيوبيا (Abebe 1999, 20).

وحـــتى لو افترضنا أن البيانات الحكومية صحيحة، فمن الواضح أن الاصلاحات الاقتصـــادية لم تحسن الأوضاع المعيشية لفقراء الريف، حيث يعتبر الأثر الاجتماعى لهـــذه الإصـــلاحات ســـيئا. فقد أدى تخفيض العملة ولبرلة الأسعار إلى ارتفاع تكلفة الانـــتاج. وقـــد تأثـــر العديد من السكان بسبب ارتفاع أسعار معظم السلع التى تستخدم لتـــباع فى المنافذ التجارية الحكومية (مثل الصابون والملابس الخ)، وبسبب تفاقم تدنى الدخـــول نتـــيجة تطبيق سياسات التكيف الهيكلى. وقد تم فصل الآلاف من البشر من وظـــائفهم الحكومـــية. فعلى سبيل المثال، توقفت أنشطة الشركة الإثيوبية العامة للبناء والتشـــييد Ethiopian Building and Construction Corporation Authority وهيـــئة النقل البحرى Marine Transport Authority، وتم تسريح نحو ٢٥,٠٠٠ عـــامل (Eshetu 1994). بالإضـــافة إلى انهاء توظيف حملة الشهادات الجامعية فى المؤسسات العليا الأمر الذى فاقم من مشكلة البطالة.

جدول (٢): معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة فى مختلف القطاعات، ١٩٩١/٩٢ – ٩٧/٩٨

السنة	معدل نمو الناتج المحلى لاجمالى الحقيقى	الزراعة		الصناعة		الخدمات		خدمات أخرى		معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للفرد
		كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو	كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو	كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو	كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى	معدل النمو	
١٩٩١/٩٢	٣,٧-	٥٦,٨	٢,٧-	٩,١	٧,١-	١٢,٨	٢,٥-	٢٢,٠	٥,١-	٦,٧-
١٩٩٢/٩٣	١٢,٠	٥٣,٨	٦,١	١٠,٤	٢٨,٤	١٣,٣	٢٢,٢	٢٢,٥	١٤,٧	٩,٠
١٩٩٣/٩٤	١,٦	٥١,٠	٣,٧-	١١,٠	٧,٠	١٣,٩	٦,٢	٢٤,١	٨,٩	١,٦-
١٩٩٤/٩٥	٦,٢	٤٩,٧	٣,٤	١١,٢	٨,١	١٤,٠	٦,٤	٢٥,٢	١١,٠	٢,٩
١٩٩٥/٩٦	١٠,٧	٥١,٥	١٤,٧	١٠,٧	٥,٦	١٣,٧	٩,٠	٢٤,١	٧,٩	٧,٤
١٩٩٦/٩٧	٥,٦	٥٠,٥	٣,٤	١٠,٩	٧,٩	١٤,٢	٩,٤	٢٥,٥	٦,٩	٢,٤
١٩٩٧/٩٨*	٠,٥	٤٦,٤	٧,٦-	١٢,٠	١٠,٩	١٥,٣	٨,٣	٢٦,٣	٧,٩	٢,٦-
المتوسط	٤,٧**	٥١,٤	١,٩	١٠,٨	٨,٧	١٣,٩	٨,٤	٢٤,١	٧,٢	١,٦

المصدر. Behanu Nega and Seid Nuru (1999.31)

---

* تقديرات

** يعتبر متوسط النمو الحقيقى للناتج القومى الاجمالى لسنوات ١٩٩٢/٩٣ – ٩٧/٩٨ (أى باستبعاد العام ١٩٩١/٩٢ والذى كان عام عدم استقرار سياسى) ٦,١% ومقا بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للفرد نحو ٣%

يظهـــر الـــبرهان فى طرحنا هذا أن تحسن وتراجع المخرجات الزراعية قد تأثر بشــكل كبــير بالظــروف المناخية أكثر من الاصلاحات الاقتصادية. فالأمطار الجيدة تــؤدى إلـــى حصاد جيد نسبيا بينما يؤدى سوء الظروف المناخية والجفاف إلى تراجع الانــتاج الــزراعى. وفـــى مقدمة ذلك، أثر التدفق الوفير للموارد الأجنبية على الأداء الاقتصادى للحكومة الجديدة.

جدول رقم ٣ : تقديرات انتاج المحاصيل الرئيسية بواسطة الفلاحين ذوى الملكية الخاصة (فى موسمين مقدرة بالألف قنطار)

السنة	الحبوب	القطانى	البذور الزيتية	إجمالى
قبل الإصلاح				
١٩٨٤/٨٥	٣٨٧٢٧	٤٨٣٨	١٠٤٦	٤٤٦١١
١٩٨٥/٨٦	٤٤٢٧٨	٤٦٠٥	١١٥٣	٥٠٠٣٦
١٩٨٦/٨٧	٦٢٧٧٥	٥٧٤١	١٠٨٩	٦٩٦٠٥
١٩٨٧/٨٨	٥٩٥٧٠	٥٩٤٠	٨٨١	٦٦٠٩١
١٩٨٨/٨٩	٥٧٤٧٢	٥٩٥٣	٨٩١	٦٤٣١٦
١٩٨٩/٩٠	٦١٣٨٣	٦٧٤٩	٩٨٣	٦٩١١٥
١٩٩٠/٩١	٥٧١٣١	٩٩٦٨	٣١٤١	٧٠٢٤٠
بعد الإصلاح				
١٩٩١/٩٢	٥٥٦٠٣	٩٧٠٢	٣٠٥٧	٣٨٣٦٢
١٩٩٢/٩٣	٧٠٦٣٩	٨٤٢٥	١٢٤٠	٨٠٣٠٤
١٩٩٣/٩٤	٦١٩١٢	٧٥٠١	١١٠٧	٧٠٥٢٠
١٩٩٤/٩٥	٦٥٨٩١	٧٩٤٧	١١٧٢	٧٥٠١٠
١٩٩٥/٩٦	٩٢٦٥٤	٨٦٦٢	١٩٦٣	١٠٣٢٧٩
١٩٩٦/٩٧	٩٣٥٩١	٨٦٠٩	٢١٦٨	١٠٤٣٦٨
١٩٩٧/٩٨	٧٤٣٤٩	٧٣٢٣	١٨١٧	٨٣٤٨٩

المصدر: وزارة التنمية والتعاون الاقتصادى (MEDaC)، ١٩٩٩.

جدول رقم ٤: نسبة الواردات وفقا لأصناف البضائع

السنة	الغذاء	النسيج	الآلات ومعدات النقل	منتجات المصانع	منتجات البترول	بضائع أخرى	إجمالي الواردات (بالمليون بر)
قبل الإصلاح							
١٩٨٦	٢١,٤	١,٥	٣٢,٢	٢٢,٦	٩,١	١٣,٢	٢٢٧٨,٧
١٩٨٧	١٠,٨	١,٧	٤١,٧	٢٤,٦	١٠,٤	١١,٤	٢٢٧٩,٤
١٩٨٨	١٤,٥	٠,٨	٢٩,٩	٢١,١	٩,٩	١٤,٨	٢٢,٤٦,٠
١٩٨٩	٨,٧	١,٧	٣٣,٦	٣١,٩	١١,٣	١٢,٩	١٩٦٧,٢
١٩٩٠	١٢,٥	٢,٠	-	٢٣,٦	١١,٩	١٢,٦	٢٢٢٥,٧
١٩٩١	٤,٠	٣,٠	٣٨,٨	٢٥,٢	١٩,٣	٩,٧	١٠٨١,٧
بعد الإصلاح							
١٩٩٢	١١,٤	٤,٩	٢٤,٧	١٧,٠	٣٠,٤	١١,٧	٢٢٥١,٨
١٩٩٣	١٠,٨	٢,٣	٢٤,٧	٣١,٠	٢٥,٨	٥,٥	٤٠٧٤,٩
١٩٩٤	١٨,٤	٢,٧	٢٥,٩	٢٢,٢	٢٢,٧	٧,٦	٦١٤٧,٠
١٩٩٥	١١,٢	٢,٦	٣٠,٥	٢٠,٢	٢٢,٦	١٢,٩	٨٠٨٦,٦

المصـــدر: أحصـيت بواسـطة أليمايهو جيدا Alemayehu Geda (١٩٩٩) من بيانات الرسوم الجمركية.

وعلى الرغم من أن الحكومة حاولت تحسين بيئة الاستثمار من خلال اتخاذ تدابير ليبرالـية، فقـد اجتذبـت فقـط عدداً محدوداً من المستثمرين. ويلاحظ بيرهانو نيجا Berhanu Nega أن كمـية الاستثمار الأجنبى المباشر فى إثيوبيا تعتبر قليلة. فوفقا لكلامـه، يعتـبر الـنقص فى الطلب، وعدم القدرة على منافسة الواردات الرخيصة، والنقص فى رأس المال، وصعوبة الحصول على الأرض بتكلفة معقولة، وعدم الكفاءة البيروقراطـية تعتبر العوائق الرئيسية أمام الاستثمار الخاص فى إثيوبيا (Berhanu 1999). أيضا، خلق موقف الحكومة إزاء الملكيات التى أممتها السلطة السابقة شكوكا حول مصير المستثمرين. وهكذا، "ظل معظم القطاع الخاص متركزاً فى مجال التجارة والخدمات بالأساس بسبب أن مخاطر هذه الأنشطة تظل ضمن الحد الأدنى حيث يضع

المستثمـــرون أيــــديهم على أصولهم الثابتة في شكل بضائع أو أموال طوال الوقت" (Befekadu 1994, 37).

أيضا، قوضت برامج التكيف الهيكلي ظهور وتطور تراكم محلي لرأس المال من خـــلال اقتصـــاد معتمد على السوق. لقد حول التشديد المفرط على الاستيراد–التصدير معظـــم الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن القطاعات الانتاجية، وربما أعاق، بالتبعية، نمو مجموعـــة رأسمالية حيوية (Mulugeta 1999). ويمكن لنظام السوق الحرة أن ينزع الطابع التصنيعي عن الاقتصاد. "من الممكن التفكير في كيف يمكن أن تبقى الصناعات فـــي ظـــل المنافســـة العالمية الحادة" (Befekadu 1999, 292). وبالمثل، فقد أعاق تصـــدير الســـلع الأولـــية، واستيراد البضائع الأجنبية الرخيصة، والمساعدة الخارجية محاولـــة تطوير تكنولوجيا محلية في إثيوبيا. وكذلك، فإن "الارتباط بالاقتصاد العالمي مـــن خـــلال الاعتماد على الصادرات لتوفير العملة الأجنبية لدفع الدين قد خلق وضعا أصـــبحت فيه الدولة الأفريقية تدار من خلال التجارة عوضا عن أن تدير هي التجارة. ونتـــيجة لذلـــك، تخضع البلدان النامية للمحاسبة من قبل الدائنين والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية والدول المصنعة أكثر من شعوبها (Fantu 1996, 150). ويجـــب أيضـــا ملاحظة أن من نتائج سياسة التكيف الهيكلي أنها تدفع الدول المرهقة بالديون إلى قبول صناعات ملوثة للبيئة (Yearly 1996).

ومـــن الجديـــر بالذكر أيضا أن المواقف السلبية للشعوب إزاء الصناعات اليدوية أدت بالتســـاوي إلـــى إعاقـــة تطوير تكنولوجيا محلية في إثيوبيا. فالناس تعتبر صناع الأدوات والصـــناعات اليدوية من المنبوذين اجتماعيا. والأمر المثير للسخرية أنه على الـــرغم من مواقفهم هذه، إلا أن الناس تستخدم أعمالهم. فعلى وجه الخصوص، اعتاد الحكـــام الاحـــتفاظ بالحرفييـــن المهرة، والخطاطين، والعازفين ضمن حاشيتهم بسبب أعمـــالهم المفيدة (Assafa 1996). وكما قال آتيه Atteh بشكل مقنع "في كل أفريقيا تـــم تصـــميم صـــناعة العديد من الأدوات والصناعات اليدوية من خلال نظام الانتاج المحلـــي" (1992.012). ولكـــن "انحـــرافا نظريا نشأ عن طريق التفاعل بين أفريقيا وأوربا من خلال الاستعمار السياسي والثقافي والتكنولوجي أدى إلى عدم الاستفادة من المعـــرفة والتكنولوجـــيا المحلية الضرورية لسبل العيش والنمو والتنمية المعتمدة على الـــذات (Atteh 1992, 13). ويضـــيف آتيه: "إن تحويل هذه المواقف بواسطة القادة والنخـــب الأفريقية مما يمكن من الاعتراف بقيم وإمكانيات شعوبهم واستخدامها كبؤرة لتخطـــيط تنموي مستدام، يعتبر ضروريا على وجه السرعة. وتعتبر المعرفة الوطنية

المحلـــية المـــيراث الوحـــيد الـــذى يمكن من خلاله للأفارقة-ريفيين وحضريين- أن يستعيدوا بيا ذاتهم بحق. إن التنمية التى تعتمد على مجرد نسخ انجازات الآخرين بينما تـــبخس انجازاتهم هى فى الحقيقية تخلف. فهى انكار لجذور المرء وتاريخه (1992, 13).

إن انســـحاب الدولـــة من الشئون الاجتماعية والبيئية ليس انتقالا مفيدا. إن التدخل مـــن قـــبل دولـــة فعالة مطلوب من أجل تحسين الظروف البيئية والبشرية، ومن أجل تجنـــب الآثار السلبية للسوق الحرة التى ترفع سعر السلع الزراعية وغيرها من السلع الاســـتهلاكية. ولا يعنى هذا أن السوق الحرة عديمة الفائدة بشكل كامل. على العكس، يعتـــبر اقتراح لليبراليين الجدد بتقليص قصور الدولة وعدم كفاءتها أمرا مرغوبا فيه. ففـــى بعض الحالات، قد يكون لحوافز السوق تأثيرات إيجابية على البيئة. "إن المجتمع قـــد يصـــل بفعالـــية أكبر إلى الأهداف البيئية... من خلال إعادة هيكلة حوافز السوق عوضـــا عن تعيين الموارد مباشرة. الحوافز من أجل تقليص التلوث... خطط معتمدة على التجارة الملوثة للبيئة ... على سبيل المثال... قد تكون أفضل بكثير من مقاربات "الأمـــر-الســـيطرة" command-control لتقليص التلوث" (Sagoff 1998, 551). وعلـــى الرغم من ذلك، فإن تعيين الموارد لمن يعرض أعلى ثمن من خلال السوق قد لا يحل المشكلات البيئية والتنموية. "ويمكن للتدخل الاختيارى والمنسق من قبل الدولة أن يحـــــول الأســــــواق لأن تكون أكثر فعالية بما يخدم سلسلة من أهداف التنمية (Brohman 1996, 329). ويحتاج سكان الريف أيضا مساعدة من الدولة بخصوص الخدمات التى لا تستطيع الإدارة المحلية توفيرها على المستوى المحلى. وتتضمن هذه الخدمات توفير المساعدة التقنية، الائتمان الزراعى، توزيع عادل للموارد النادرة، دعم البحوث الزراعية والمنظمات الريفية.

كمـــا أن لـــتدخل الدولـــة دور عظيم لاقتصادات البلدان الضعيفة مثل إثيوبيا. "لا ينـــبغى علـــى الدولـــة أن توفـــر القـــيادة السياسية فقط، بل عليها أيضا توفير القيادة الاقتصـــادية. فعليها أن تلعـــب دور رجل الأعمال والمنتج لرجال الأعمال الخاصين" (Befekadu 1994, 40). فمن الصعب على المنتجين المحليين منافسة الواردات التى تغرق الأسواق المحلية نتيجة لإزالة القيود الكمية والتعريفات الكبيرة. فالقطاع الخاص الضعيف فى حاجة لدعم من الدولة.

٣-٣ المعرفة البيئية المحلية وحقوق الملكية الفكرية

يفترض، في ظل قانون براءة الاختراع في البلدان الصناعية، استبعاد المعرفة البيئية المحلية من مجال براءة الاختراع. ويعني هذا أنه ليس من المفترض أن ينظر إلى اكتشاف منتج من الطبيعة والمعرفة المرتبطة به على أنه يفتقر إلى "الابتكار". وحسب أنطوني ستنسون Anthony Stenson وتيم جراى Tim Gray فإنه "فيما يتعلق بالمعرفة التقليدية، ليس هناك قانون واحد للإبداع، فهذه المعرفة ليست اكتشافا لفرد أو لمجموعة من البشر، ولكنها نتاج قرون من الخبرة الجماعية .. في تلك الحالة لم يكن هناك على الاطلاق شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لهم حق الملكية الخاصة لهذه المعرفة" (1997, 190). فثمة اعتراف قليل القيمة من قبل البلدان والشركات الغربية بالمعرفة الخاصة بمختلف النباتات التى تستخدم كأساس للعقاقير المعتمدة على النبات في الصناعات الدوائية. فالمصدر الذى يشكل معرفة السكان الأصليين يعد مشاعا وفى متناول اليد. وبالتالى، فإن إعتبار البشر مبدعين، يمكنهم من تحقيق أرباح والحفاظ عليها من خلال حماية الملكية الفكرية. وهكذا يبدو أن كل قيمة يجرى اختزالها فى أسعار السوق، وكل نشاط بشرى يختزل فى كونه تجارة. ويؤدى هذا بدوره إلى انكار إبداع البشر الآخرين ممن لا يستهدفون تحقيق أرباح ولكنهم يشجعون التبادل الحر للأفكار كأساس للإبداع. ويعني هذا لماذا يجادل بوزى Posey ودانفيلد Dutfield بأن "حقوق الملكية الفكرية قد تكون فى خدمة المجتمعات المحلية، ولكنها بالأساس غير كافية وغير ملائمة لتوفير الحماية والتعويض الضروريين للحقوق الفردية والجماعية للسكان الأصليين ذات الصلة بمعرفتهم وثقافتهم ومواردهم. إن هذه الحقوق، فى حقيقة الأمر، أقرب لأن تكون ضارة بمصالحهم (Posey and Dutfield, 1996, 94).

وقد سمحت حقوق الملكية الفكرية حديثا ببراءات الاختراع فيما يتعلق بالكائنات الحية. لقد اجتذبت التكنولوجيا الحيوية الامتياز على الأشكال الجديدة للحياة والبحث الكونى الشره عن البذور والنباتات المحلية لبراءة الاختراع والسوق، مع تأثيرات مدمرة على الزراعة والبيئة وحقوق الإنسان فى الأقطار النامية. وكما يصرح آتفيلد Attfield: "بينما تتحمل البلدان النامية كلفة الوقاية، فإنها نادرا ما تكون قادرة على جنى الأرباح الاقتصادية المرتبطة بذلك. فهذه الأرباح تذهب إلى صناعات التكنولوجيا الحيوية، والتى تسوق المنتجات التجارية للتنوع البيولوجى لأغراض زراعية ودوائية وأغراض مشابهة. ولكى تفعل ذلك فإنها تعتمد من أجل الوصول إلى التنوع البيولوجى

وبصـــورة مـــتكررة علـــى معـــرفة المجـــتمعات المحلية، وغالبا بدون أن تدفع لهذه المجتمعات ولا لبلدانها" (1999, 141).

وقـــد استخدمت البلدان الصناعية الاتفاقيات التجارية الدولية متعددة الأطراف مثل الجـــات ومنظمة التجارة العالمية لبسط سلطتها فى حقوق الملكية الفكرية على النباتات والحـــيوانات والكائنات المجهرية (Nijar 1996, 75). كذلك، مكنت الهندسة الوراثية البشـــر مـــن تطويـــر كائـــنات جديدة متنوعة من خلال تحويل الجينات ذات الصفات المـــرغوبة إلـــى سلالات مناسبة. فقد طورت البلدان المتقدمة، على وجه الخصوص، كائـــنات جديـــدة مـــتعددة الجينات اعتمادا على الجينات التى حفظت بواسطة الفلاحين والســـكان الأصـــليين لقـــرون. وبعـــد تحويرات طفيفة لسلالات نباتية محلية، مقاومة للجفـــاف وللحشـــرات، يعتـــبرها مـــربو السلالات النباتية وجامو الجينات ابتكاراتهم الخاصة.

وكما لاحظ جودفرى تانتجوا Godfrey Tangwa (١٩٩٩)، فعلى الرغم من أن "اتفاقـــية التـــنوع البـــيولوجى" و "مشروع الجينوم البشرى" قد قصد بهما معالجة حفظ واســـتغلال التـــنوع البـــيولوجى لكوكبنا، فعلى المستوى العملى للتنفيذ، يمكن ببساطة تـــرجمة العولمـــة إلـــى الغربنة Westernization، بافتراض تاريخ وحقيقية النفوذ الصـــناعى-التكـــنولوجى الغربى، واستعمار غير الغربيين، والسيطرة وعدم الحساسية إزاء كل ما هو ليس غربيا.

لقـــد ضغطت الشركات بقوة من أجل سياسات غذائية وزراعية فى البلدان النامية، بحيـــث تحـــول عملـــية الزراعة من انتاج محاصيل الغذاء للاستهلاك المحلى باتجاه المحاصـــيل الـــنقدية المعدة بالأساس للتصدير. فقد صرح ويتنى ماكملان Whitney Macmillan، رئـــيس شركة كارجيل Cargill قائلا "ثمة اعتقاد خاطئ بأن الاحتياج الـــزراعى الأكـــبر فى البلدان النامية هو تطوير القدرة من أجل انتاج غذاء للاستهلاك المحلى. هذا مضلل. فالبلدان عليها أن تنتج ما تستطيع أن تنتجه بصورة أفضل وتتاجر فيـــه. إن الـــزراعة مـــــن أجل البقاء ... تشجع سوء استخدام الموارد وتدمر البيئة" (Kneen 1995, 78). وكارجيل هى شركة خاصة فى الولايات المتحدة.

تســـتخدم الشـــركات عابـــرة القومية حقوق الملكية الفكرية لتفرض مطالب على الممارسات المحلية المستخدمة فى البلدان النامية. فأنواع الأحياء المحورة جينيا تخضع لحقـــوق بـــراءات لختراع. وقد وضعت اتفاقية دورة أورجواى حقوق براءة الاختراع الخاصـــة بالنـــباتات المنـــتجة تقلـــيديا ومحليا فى قبضة الشركات عابرة القومية. إن

الشركات التى تمتلك براءات الاختراع العالمية لسلالات البذور تطلب من الفلاحين أن تدفـــع لهـــم مبلغا من المال مقابل شراء بذورهم. وبموجب بنود حقوق الملكية الفكرية المتضمنة في الجات والنافذة بواسطة اتفاقية التجارة العالمية، أحيانا ما ينظر إلى تبادل البذور كممارسة تجارية غير شرعية على الرغم من أن المزارعين الفلاحين لهم حرية تـبادل الـبذور لأجـيال. ولوضع الأمور فى اتجاه آخر، لا يسمح للفلاحين باستخدام البذور لأعوام متتالية ما لم يدفعوا ضريبة عن حقوق الملكية. وتعتبر السلالات المنتجة حديـثا ملكـية مطلقة للمجموعات صاحبة براءة الاختراع. وليس للفلاحين حقوق فى الاسـتفادة من العائد المتولد من خلال الاستغلال التجارى لمثل هذه الاكتشافات. وتريد الشركات عابرة القومية أن تحول الفلاحين من كونهم مربين منتجين لبذورهم من جديد إلى مستهلكين لها.

عـلاوة عـى ذلـك، تعتبر القواعد المتضمنة فى الجات حديثا بناء على اتفاقية أورجـواى والخاصـة ببنود حقوق الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة مواتية للشركات عابرة القومية. فإن حقوق الملكية الفكرية "تم تكييفها لكى تغلق الباب أمـام المنافسـة وتشـجع الاستهلاك السلبى للتكنولوجيا الأجنبية فى الجنوب، لصالح الشـركات عابـرة القومـية" (Grain, October 1998: 14). وتمكن حقوق الملكية الفكرية الشركات من خصخصة والحصول على براءة لختراع لأشكال الحياة، بما فى ذلك النبات والموارد الجينية الأخرى لبلدان "العالم الثالث". فمواد حقوق الملكية الفكرية فى الجات ١٩٩٤ "تضمن حقوق تملك المنتجات المنتجة فى معامل الغرب من معرفة السـكان الأصليين والمجتمعات المحلية .. فقط النموذج الصناعى الشمالى للابتكار هو المعترف به؛ ويستبعد من ذلك النظام التراكمى الجماعى للابتكار الخاص بالمجتمعات التقلـيدية بموجب بنود حقوق الملكية الفكرية" (Nijar, 1996: 88-89). وهكذا "فإذا لـم تـراجع بـنود حقوق الملكية الفكرية، فعلى البلدان النامية أن تدفع فرق قيمة على تـنوعها البـيولوجى الخاص، وسوف ترى بذورها وقد سبقتها إليها الشركات متعددة الجنسـية وبـراءات الاختراع الضارة" (Grain, October 1998: 13). أما تدابير الاسـتثمار المـتعلقة بالتجارة فتخلص إلى بعض التدابير غير الشرعية والتى توظفها بعـض البلدان، وبشكل بارز البلدان النامية، بحيث تشجع الشركات عابرة القومية على إنشاء روابط مع شركات محلية.

ومن ناحية أخرى، أصبحت براءات الاختراع المملوكة للأجانب فى العديد من البلدان النامية، عائقا اما التنمية التكنولوجية المحلية. فملاك براءة الاختراع الأجانب يستخدمون حقوقها لتجنب المنافسين المحليين.

من الجدير بالملاحظة أيضا عدم وجود حماية قانونية لأصحاب المهن القائمة على أنظمة المعرفة المحلية فى إثيوبيا. وفى الحقيقة، أعلنت الحكومة الحالية عن المبتكرين والابتكارات الصغيرة والتصميمات الصناعية فى عام ١٩٩٥. لكن هذا القانون الخاص بالابتكار يفتقر إلى الاهتمام بابتكارات الفلاحين. وبوصفه نسخة من قانون الدول الصناعية، فإنه لا يعترف بمساهمات الفلاحين. فعلى الرغم من معرفتهم التراكمية، لا يتلقى الفلاحون مقابل أو حوافز اقتصادية مناسبة بالتالى. وبدلا من ذلك، فإن الشركات الخاصة والمثقفين الأجانب والإثيوبيين ينهلون من معرفة موارد الفلاحين بحرية، ويطالبون بالحماية القانونية لهذه المعرفة بدون الاعتراف بحق العديد من الفلاحين والقيادات الدينية الإثيوبية. فعلى سبيل المثال، حصلت جامعة توليدو Toledo على امتياز البحوث الإثيوبية ذات الصلة بشجر الصابون Soapberry والذى يستخدم كشامبو ومنظف فى أفريقيا. (RAFI 1994, 7) وقد استغلت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية الشعير الإثيوبى المستمد من الفلاحين والذى يعود بـ ٥٠ مليون دولار على الولايات المتحدة كل عام (Kloppenburg 1988, 168). لكن لا ينفق أى شيء من هذه الأموال لدعم الفلاحين الذين طوروا هذا المحصول من الأصل. أيضا استغلت الدانمرك جينات مقاومة جلبتها من شمال أفريقيا، وإثيوبيا وجنوب آسيا (SEEDLING 1984, 2). كما أن الشركات الأمريكية الخاصة تفرض امتيازها على نبات التيف *Teff* وهو نبات إثيوبى محلى. وحسب تيود برهان Tewolde Berhan ، "لقد أخذ نبات التيف من منطقة ديزى Desse {شمال إثيوبيا} وتم زراعته فى الولايات المتحدة لموسم واحد. وهو الآن يتمتع بحماية فى مكتب براءة الاختراع فى الولايات المتحدة بواسطة شركة نبات التيف الأمريكية *Teff* Corporation of America... وهكذا فإن فلاحى منطقة ديزى سوف يخرقون القانون إذا هم ببساطة استمروا فى زارعة نبات التيف الخاص بهم" (Tewolde Berham). وبالمثل سجل بعض الكتاب الهنود أن "الأشكال البازغة للملكية الخاصة فى المعرفة وأشكال الحياة تهدد استمرار تنوعنا البيولوجى والمعرفة المرتبطة بها الخاصة بالفقراء الذين يشكلون ثلثى المجتمع الهندى" (Shiva et al. 1997, 4). ويعتبر هذا الشكل من التهديد شائعا فى العديد من البلدان النامية.

ويجــب ملاحظــة أن "تكنولوجيا جديدة مصممة لكى تحكم قبضة صناعة البذور على انتاج البذور سوف تؤدى فى نهاية الأمر إلى إضعاف دور عامة المربين وتقوية الاندمــاج بين الشركات فى مجال صناعة البذور عــلى المستوى الكونى" (RAFI Mar/Ap. 1998, 3). ويشــير هــذا إلى أن الشركات عابرة القومية وبعض البلدان الغربــية قــد طورت كائنات جديدة عابرة الجينات transgenic اعتماداً على الجينات التى تم حفظها بواسطة الفلاحين والسكان الأصليين لقرون من الزمان. وبعد تحويرات طفيفة لسلالات نباتية محلية، والتى تقاوم الجفاف والحشرات، يعتبرها مربى السلالات النباتية وجامعي الجينات ابتكاراتهم الخاصة.

وقــبل أن تدخــل اتفاقــية التــنوع البــيولوجى حيز النفاذ، قام بعض الأشخاص والمــنظمات بــنقل مــواد حيوية ذات فائدة تجارية من إثيوبيا وإيداعها فى الولايات المــتحدة الأمريكية (انظر جدول رقم ٥). ووفقا للقانون، ليس لإثيوبيا الحق فى امتلاك هــذه المــواد. وعلى إثيوبيا أن تدفع للمودعين من أجل أن تعمل حق المطالبة بالملكية الفكرية إزاء أى من هذه المواد.

إن مــا تــم إعلانــه حتى الآن يكشف عن أن الفلاحين فى إثيوبيا لم يستفيدوا من النشــاط الاقتصادى العالمى الحالي. فقد تركوا خارجه. وقد تم الانتقاص من معرفتهم عــن طــريق عملية العولمة. وبالمثل، فإن أثر العولمة على مناطق أخرى من أفريقيا جــاء ســلبيا. فحســب عبد الرءوف مصطفى Abdul Raufu Mustapha "بالنسبة لمعظــم سكان الريف فى هوسلاند Hawsaland.... فإن التغير فى ظل العولمة شمل كل شيء، وهو مقحم، وسلبى إلى حد كبير.

جدول رقم (٥) المواد الحيوية ذات النفع التجارى المأخوذة من إثيوبيا والمودعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ومستبعدة من اتفاقية التنوع البيولوجى.

US Pat	Material	Depositer	ATCC
	Skin of patient with lepromatous leprosy	J. Delville	35526
	Skin of mouse with lepromatous	J. Delville	35530
	Skin of mouse with	J. Delville	35530

	lepromatous leprosy		
	Helianthus annuus	NCPPB	19866
claim	Slaine lake	Dianippon Ink & Chemicals	53843
	Abyssinian banana, Ensete ventricosum	N. J. Palleroni	49084
	Plantago lanceolata	M. P. Starr	23382
	Ricinus communis	NCPPB	19317
	Coffea aabica	J. Kranz	36327
	Human, Wollo province, 1972	WRAIR/WHO Lishmania Reference Center	50119
	Human, Begemeder, 1965	WRAIR/WHO Lishmania Reference Center	50127

المصدر: American Type Culture Collection, Folio Infobases, November 1992.

٤- مقاومة العولمة

ثمـة أشكال عديدة لمقاومة العولمة فى البلدان النامية. على سبيل المثال، فى عام ١٩٧٩ طالبـت مـنظمة الوحدة الأفريقية لإجراء أبحاث طب الأعشاب فى سرية لمنع الشـركات متعددة الجنسية من تطوير عقاقير جديدة وإعادة بيعها للبلدان النامية بأسعار عالـية (Hanlon 1979). عـلاوة على ذلك، اعتبر الفلاحون العاديون فى أفريقيا أن الدولـة هـى العـائق الرئيسـى أمام التنمية. "لقد اكتشف الفلاحون موقفهم الضعيف وخلصـوا إلـى أنـه: من الأفضل لجميعهم تجنب الدولة والانسحاب داخل مجتمعاتهم المحلـية على أساس موارد الرزق المحلية ومن خلال الانخراط فى فعل جماعى من أجـل إيجـاد اسـتراتجيات بديلـة للحياة" (Fantu 1996, 157). فبدأ العديد من الفـلاحيـن تجـنب محاصيل التصديـر وإنتاج محاصيل غذائية للاستهلاك المحلى (Fantu 1996). ففى كينيا، على سبيل المثال، تجاهل الفلاحون كلية فى الغالب انتاج البـن والشاى، وعبر مزارعو السكر عن غضبهم بسبب الموقف العدائى الملحوظ من قـبل المشـترين الرسمـيين تجـاههم من خلال الاستخفاف بمحاصيلهم (Kimenyi مقتـبس فى Fantu 1996, 157). أيضا، صرح إرنست ماليا Ernest Malfya بأن فلاحـى كاليمنجارو فى تنزانيا قد تأثروا بسياسات الحكومة. وبدأ الفلاحون، فى الفترة

بيـــن منتصـــف السبعينيات وأوائل الثمانينيات، فى قطع أشجار البن كرد على الأسعار المنخفضـــة التى حصلوا عليها من مبيعات البن. وكانوا مهتمين بإنتاج محاصيل الغذاء للاســـتهلاك المحلـــى والبقاء أكثر من انتاج المحاصيل النقدية للسوق العالمية. والسبب الرئيسى وراء هذا التحول يتعلق بسياسة الحكومة فيما يخص الأسعار، والتى صممت مـــن أجل تعظيم الفائض الذى يستقطع من الفلاحين ووجود أسواق محلية مواتية للسلع الغذائية (Mallya 1996). أيضا سجل زى جاريو Zie Gariyo (١٩٩٦) فى أوغندا أن الســـكان المحليين بدأوا فى تحدى منطق القوى الخارجية مثل البنك الدولى/صندوق الـــنقد الدولـــى ولجـــندتهما التنموية الموجهة على أساس السوق وذلك من خلال خلق مؤسسات ومنظمات محلية تكون مفيدة للسكان.

وبالمـــثل، إلـــتقى الســـكان الأصليون، ومستخرجو المطاط والبيئيون ، ونشطاء آخـــرون من مختلف أنحاء العالم فى ألتاميرا Altamira فى البرازيل وأجبروا البنك الدولـــى على تأجيل تمويل ســـدود مائية لإنتاج الكهرباء عام ١٩٨٩. وقد دعا للاجتماع الكيابو Kyapo وهى أمة للسكان الأصليين فى البرازيل (Benjamin and Tiessen 1993, 253). لـــيس فقـــط فـــى ألتاميرا، ولكن أيضا النضال ضد استغلال النفط فى الأمازون الإكوادورى؛ وفى نضال جيمس باى كرى James Bay Cree ضد التنمية الكثـــيفة لتولـــيد الطاقـــة الكهربائية من الماء فى أراضيهم، وفى عام ١٩٩٤ مع ثورة الزابتســـتا Zapatista فـــى تشـــيابس Chiapas بالمكســـيك، شكل السكان الأصليين تحالفات متعددة الأعراق والقوميات لمكافحة بعض أكثر تركزات السلطة ورأس المال فـــى الكوكـــب" (Benjamin and Tiessen 1993, 253). فضلا عن ذلك، منذ قمة الأرض، حـــاول الســـكان الأصليون من مختلف أنحاء العالم معارضة حقوق الملكية الفكـــرية. فمـــن بين آخرين، طالب السكان الأصليون-القبليون فى الغابات الاستوائية بحقـــوق مصـــونة لملكيتهم الفكرية فيما يتعلق بامتيازاتهم. "حيث أننا نقدر بشكل كبير معرفتـــنا ومعتقداتـــنا التقلـــيدية بـــأن تكنولوجياتنا الحيوية يمكن أن تقدم اسهاما هاما للبشـــرية، بمـــا فى ذلك الدول "المتقدمة"، فإننا نطالب بحقوق مصونة لملكيتنا الفكرية، وأن نـــتحكم فى تنمية وتداول هذه المعرفة (اقتباس فى Posey et al. 1995, 894). علاوة على ذلك، احتج المنتدى المشترك للسكان الهنديين ضد العولمة، باعتبار أن ثمة "إعـــادة اســـتعمار" للهند بواسطة الشركات عابرة القومية(Martinez-Alier 1997). كما أحرق الفلاحون الهنود المحاصيل المحورة جينيـــا التى تمت زارعتها فى الحقول (Inez-Ainger 1999).

فـوق ذلـك، فـإن أنظمة التبادل المحلى LETS تعارض العولمة. فهذه الأنظمة "يفترض أنها شكل من المقاومة المحلية شديدة التلقائية للعولمة والتى يحاول من خلالها أعضـاء المجتمعات المحلية معالجة عدد من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية (Glover 1999).

باختصـار، فـإن السكان الأصليين والفلاحين فى أنحاء العالم المختلفة يواجهون عملية العولمة، المدفوعة بواسطة الشركات عابرة القومية والبلدان الرأسمالية الغربية. فهم يحاولون حماية مواردهم ومعرفتهم.

٥- خلاصة

لقد غيرت عمليات العولمة من حالة العالم. وتعتمد البنية التحتية للتعاملات الكونية على تكنولوجيات الاتصالات/المعلومات. فقد أدت نهاية المنافسة ثنائية القطبين للحرب البـاردة وغيرها من العوامل التاريخية والاجتماعية إلى علاقة جديدة بين الدول، مثل الأقلمـة والعولمة. وتم فهم ما يطلق عليه الأقلمة الجديدة كعملية متعددة الأبعاد للتكامل الإقليمى والذى يشتمل على عناصر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

لقـد قيل أن الحركة البيئية للسوق الحرة والليبرالية الجديدة تحاول إظهار الرخاء الـذى عادا به على العالم. ووفقا لمؤيدى هذه الحركة، فإن هذه السوق قادرة على حفز كل من النمو الاقتصادى وحماية البيئة.

ومـع ذلـك، فإن عينات من الأثر البيئى للتجارة الحرة وحرية حركة رأس المال الـتى تـم عرضـها فى هذه الدراسة تكشف عن أن معظم حالات التجارة الحرة على المسـتوى الكونـى ليسـت موائية لحماية البيئة. إن العولمة تنطوى على آثار ثقافية واقتصـادية مدمـرة للفلاحيـن فـى البلدان النامية. وكما قيل فى النقاش السابق، فإن الفلاحين الإثيوبيين لم يستفيدوا بكل ما فى الكلمة من معنى من عمليات العولمة. فقليل مـن المواطنيـن هم الذين استفادوا من الخدمات الكونية. فالعولمة لا تبدو كعملية دمج ومشاركة، والتى لا يمكنها أن تنتعش بدون مشاركة كل سكان العالم. وكما قال هيملنك Hamelink بحـق "أيـا كـان شـكل المباركة، بالنسبة للعديد من البـشر فإن تنمية "العولمة المفتتة" لا تعنى إلا استمرار حالة تبعية واستغلال وفقر" (1994, 110).

ويفـترض هـذا الفصل من الكتاب ومساهمات العديد من البحاثة أن العلاقة بين الـتجارة الحـرة وحمايـة البيئة فى حاجة إلى إعادة النظر من قبل الأطراف المعنية.

ومطلــوب مـــن العامليـــن فى مجالى البيئة والتنمية أن يتعاونوا فى المسائل المتعلقة بالتنمية وإحياء البيئة والحفاظ على جودتها.

وكما يؤكد أتفيلد Attfield "لا يجب أن نعتبر أن العولمة سيئة بشكل كامل (على ســبيل المــثال تتــيح الانترنت للبشر ذوى الشواغل الأخلاقية فى مختلف الأقطار أن يتواصــلوا وينسقوا فيما بينهم بسهولة)، وكذلك فهى ليست جيدة بشكل نموذجى (فعلى ســبيل المــثال، هـــى المسئولة لحد ما عن التدمير المتسارع للعديد من الغابات، ولا شـــك أنهـــا المسئولة عن العديد من برامج التكيف الهيكلى الضارة" (197 ,1999). لقــد أكــدت على أن عمليات العولمة سوف يكون لها أثر غير مسبوق على الفلاحين الإثيوبييــن. وقــد يســاعد اقتصاد المعرفة information economy الفلاحين على تحسين جودة محاصيلهم والبيئة الطبيعية.

أيضـــا أجــادل بــأن المعرفة البيئية المحلية ذاتها لا يمكن أن تكون دواء لجميع الأمــراض. فمن الضرورى دعمها من قبل القوى المحلية والكونية. فالأحداث المحلية لها آثار كونية. وهكذا، ينبغى على جهود التنمية وحماية البيئة على المستويين الإقليمى والكونى أن تضم الممارسات والخبرات والمعتقدات المحلية للبشر. ومن المهم ملاحظة أن البيــئة تشــكل دائمـــا اهــتماما أساسيا لسكان الريف فى البلدان النامية، وقد قاموا بمحاولـــة معقولة من أجل إستخدام الموارد الطبيعية فى بيئتهم المحلية بطريقة مستدامة بيئــيا. لقد اكتسب الفلاحون المعرفة المجربة محليا والخاصة ببيئتهم المتغيرة وطريقة الحــياة. وهكــذا، فــإذا استمرت القوى الكونية والإقليمية المختلفة، والدول، والبيئيين، وســكان الــريف فى العمل سويا، وتعهدوا بذلك عقلا وقلبا وروحا، فسوف يكون فى مقدورهم حث تنمية صالحة بيئيا.

هــوامــش

١- استخدم مصطلح "معرفة السكان الأصليين" Indigenous فى هذا الفصل بشكل متبادل مع المعــرفة "التقلــيدية" Traditional و"المحلية" Local فى الإشارة إلى تلك المعرفة والمعتقدات المــتراكمة والمــتوارثة من جيل لجيل. لقد نشأت معرفة السكان الأصليين وتطورت وتكيفت مع الظــروف البيولوجية والإيكولوجية والمناخية والاجتماعية الاقتصادية. إن التفاعل بين عدد غير محــدود من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية والبيئية والمناخية والحيوية والطبيعية وغــير ذلــك مـــن المتغيرات قد ساهم فى تنمية معرفة السكان الأصليين. وتحيل المعرفة التقنية للســكان الأصليين إلى المعرفة والخبرة التقنية للبشر حول البيئة. كما أنها ديناميكية وتشتمل على

المعـــرفة المتولدة داخليا وتلك المستعارة والمتبناة من الخارج. ولا يعتبر الفلاحون مجرد مستقبل سلبي أو ناقل غير فعال للثقافة. على العكس، فالبشر يعتبرون حافظين وحراس للثقافة من خلال نقلهـــا عبر الأجيال. وفي عملية النقل هذه، فإن البشر ليس مجرد أداة حفظ بل إنهم مبدعو ثقافة. وبالـــتالي قد يتم التخلي عن كل أنماط الحياة أو تحويرها تماما. وهكذا، لا يمكن لسمات الثقافة أن يتم تثبيتها أو تعريفها مرة وللأبد كما لو كانت غير قابلة للتغيير.

٢- أنشـــئت الاتفاقـــية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) عام ١٩٤٧ من خلال ٢٣ دولة من الدول الأوربية المصنعة وأمريكا الشمالية من أجل إنعاش التجارة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تجنب الحواجز و "وتحريف" التجارة الدولية.

وفي عام ١٩٨٦، دشن نحو ١٠٠ قطر مفاوضات دورة أورجواي للجات من أجل تقليل الحواجز الـــتجارية الوطنـــية، وصـــياغة اتفاقـــية متعددة الأطراف للمستويات الدنيا لحماية حقوق الملكية الفكـــرية. وقـــد عملـــت مفاوضات أورجواي الخاصة بالجات إلى "توسيع أجندة الجات لتشمل الاستثمار، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتجنب الانتباه إلى الهدف الغامض الخاص بإزالة بالحــــــــواجز التجـــارية "التقنية" و "تـــــلك غيـــــــر المتعلقة بالتعريفة" (Athanasiou 1999, 499). ولأول مرة ناقشت الدول الموقعة حقوق الملكية كقضية تجارية في الجات. وكانت حقوق الملكية في الماضي شأنا وطنيا. وأصبحت التزاما دوليا في منتصف التسعينيات. وبالتالي، فقـــد تـــم تضمين حقوق الملكية في الجات، مثل اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية TRIP. وقد تقررت مفاوضات دورة أورجواي في ١٩٩٤. وأنشئت منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ لإدارة ومتابعة تنفيذ اتفاقية الجات.

المـــــراجـــــع

Abdurahman Amme. 1995. Coffee supply response in the Hararghe highlands. M.Sc. thesis, Department of Economics, Addis Ababa University.

Abebe Shimeles. 1999. Addressing the problem of poverty in Ethiopia and policy options. Economic Focus 2, no. 5:19-20.

Alemayehu Geda. 1999. Trade liberalization and the coffee sub-sector: Some implications for the food-sector. A study prepared for Action Aid Ethiopia, November, Addis Ababa.

Anderson, T. and Donad R. Leal. 1991. Free market environmentalism. Oxford: Westview Press.

___. 1998. Free market environmentalism. In Environmental ethics: Divergence and convergence, edited by Richard G. Botzler and Susan J. Armstrong, 527-539. Second Edition. Boston: McGraw -Hill.

Amesen, Odd Eirik. 1996. Essentialising the local identity and place in the new Federal Ethiopia. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local Level Development Alternatives, 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Assafa Endeshaw. 1996. Intellectual property policy for non-industrial countries. Aldershot: Dartmouth Publishing.

Athanasiou, Tom. 1999. The second coming of free trade. In Environmental ethics, concepts, policy and theory, edited by Joseph Desjardins, 497-502. London and Toronto: Mayfield Publishing Company.

Atteh, Oluwayomi David. 1992. Indigenous local knowledge as key to local level development: Possibilities, constraints and planning issues in the context of Africa. Leiden: Technology and Social Change Programme in Collaboration with Leiden Ethnosystems and Development Programme (LEAD).

Attfield, Robin. 1999. The ethics of the global environment. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Befekadu Degefe. 1994. Strategies and macroeconomic policies for the private sector in Ethiopia. In The Ethiopian economy: Problems and prospects of private sector development, edited by Getachew Yoseph and Abdulhamid Bedri Kello, 31-50. Addis Ababa: Addis Ababa University Press.

___. 1999. Globalization and Ethiopian economic development. In The Ethiopian economy: Performance and evaluation, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 285-294. Proceedings of the Eighth Annual Conference of the Ethiopian Economy. Addis Ababa: Ethiopian Economic Association.

Benjamin, Craig and Rebecca Tiessen. 1993. Indigenous peoples in and against the global economy. Labour, Capital and Society 26, no. 2: 252-261.

Berhanu Abegaz, ed. 1994. Essays on Ethiopian economic development. Aldershot: Avebury.

Berhanu Nega. 1999. Foreign investment in Ethiopia. Economic Focus 2, no. 3:7-16.

Berhanu Nega and Seid Nuru. 1999. Performance of the Ethiopian Economy, 1991- 1998. In The Ethiopian economy: Performance and evaluation, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 19-48. Proceedings of the Eighth Annual Conference of the Ethiopian Economy. Addis Ababa: Ethiopian Economic Association.

Brenton, T. 1994. The greening of Machiavelli: The evolution of international environmental politics. London: Earthscan Publications Ltd.

Brohman, John. 1996. Popular development: Rethinking the theory and practice of development. Oxford: Blackwell Publishers.

Cohen, John M. 1987. Integrated rural development: The Ethiopian experience and the debate. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies.

Daly, H. E. 1996. Free trade, capital mobility and growth versus environment and community. Public lecture delivered on 26 September at The ISS, The Hague.

Dessalegn Rahmato. 1994. Land tenure and land policy in Ethiopia after the Derg. In New Trends in Ethiopian Studies: Ethiopia 94. Papers of the 12th International Conference of Ethiopian Studies, edited by H. G. Marcus, 260-84. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press.

Douglass, Mike. 1998. Beyond dualism: Rethinking theories of development in a global-local framework. Regional Development Dialogue 19, no. 1: 1-18.

Eshetu Chole. 1994. New Trends in Ethiopian Studies: Ethiopia 94. Papers of the 12th International Conference of Ethiopian Studies, edited by H. G. Marcus, 311-334. Lawrenceville, NJ: Red Sea Press.

Ethiopia: Policy Framework Paper (PFP1), 1992/93-1994/95. 1992. Prepared by the Transitional Government of Ethiopia in Collaboration with the Staff of the IMF and the World Bank. September, Addis Ababa.

Ethiopia: Policy Framework Paper (PFP2), 1993/94-1995/96. 1993. July 15, Addis Ababa.

Ethiopian Government Policy Framework Paper for 1996/97-1998/99. 1997. (Presented for the Consultative Group). Addis Ababa.

Fantu Cheru. 1996. New social movements: Democratic struggles and human rights in Africa. In Globali:ation: Critical reflection, edited by James H. Mittelman, 145- 164. Boulder and London; Lynne Rienner Publishers.

GAIA/GRAIN. 1998. TRIPs versus CBD: Conflict between the WTO regime of Intellectual Property Rights and sustainable biodiversity management. Global Trade and Biodiversity in Conflict, no. 1 (April): 1-11.

__. 1998. Intellectual Property Rights and biodiversity: The economic myths. Global Trade and Biodiversity in Conflict, no. 3 (October): 1-15.

Gariyo, Zie. 1996. Democratising village life through Local Government Councils (LCS) and People's Organisations (POS): Experiences from Uganda. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local level Development Alternatives. 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Glover, D. 1999. Defending communities. Local exchange trading systems from an environmental perspective. IDS Bulletin 30, no. 3: 75-82.

Gray, J.I 994. Beyond the New Right: Markets, government and the common environment. London and New York: Routledge.

Guimar-aes, Joa-o P. de Campos. 1998. Planning for resource poor regions in a globalsing world. Regional Development Dialogue 19, no. 1:22-40.

Hamelink, Cess J. 1994. Trends in world communication: On disempowerment and self-empowerment. Penang: Southbound and Third World Network.

Hanlon, J. 1979. When the scientist meets the medicine man. Nature, no. 279:284- 285.

Hanna, Susan et al. 1996. Property rights and the natural environment. In Rights to nature: Ecological, economic, cultural, and political principles of institutions for the environment, edited by Susan Hanna et al., 1-10. Washington, D. C. and Covelo, California: Island Press.

Hawken, P. 1993. The ecology of commerce. New York: Harper Business.

. Homberg, J. et al. 1993. Facing the future: Beyond the Earth Summit. London: Earthscan Publications.

Hufcauer, G. C. and J. J. Schott. 1993. NAFTA: An assessment. Washington: Institute for International Economics.

Inez-Ainger, K. 1999. In India, peasants are burning crops, mocking their leaders and dying: Here's why. Guardian (27 January): 4-5.

ItanaAyana. Economic liberalization and the performance of the coffee sub-sector in Ethiopia. In The Ethiopian economy: Performance and evaluation, edited by Alemayehu Geda and Berhanu Nega, 73-92. Proceedings of the Eighth Annual Conference on the Ethiopian Economy.

Jong, Niek de and Rob Vos. 1995. Regional blocs or global markets? A world accounting approach to analyze trade and financial linkages. Review of World Economics 131, no. 4: 748-773.

Kammeier, Hans Detlef. 1998. Editorial introduction: Development, environment, and management: Old and new challenges for planning practice and education in Asia. Regional Development Dialogue 19, no. 1: III-XI.

Kloppenbiyg, Jack Ralph. 1988. First the seed: The political economy of biotechnology, 1492-2000. Cambridge: Cambridge University Press.

Kneen, B. 1995. Invisible giant: Cargil and its transnational strategies. Halifax: Fernwood Publishing.

Koehn, P. 1982. African approaches to environmental stress: A focus on Ethiopia and Nigeria. In International dimensions of the environmental crisis, edited by R. N. Barret. 253-298. Boulder. Colorado: Westview Press.

Kupchella, C. E. and M. C. Hyland. 1993. Environmental science: Living within the system of nature. Prentice Hall International, Inc.

Mallya, Ernest T. 1996. Liberalisation, cooperatives and the peasants: The case of Kilimanjaro. Paper presented at the Conference on Globalization and Localisation: The Quest for Local Level Development Alternatives in Africa. 12- 14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Marshall, Brent K. 1999. Globalization, environmental degradation and Ulrich Beck's risk society. Environmental Values 8, no. 2: 253-275.

Martinez-Alier, J. 1997. The merchandising of biodiversity. In Varieties of environmentalism: Essays from North and South, 109-127. London: Earthscan.

Ministry of Economic Development and Cooperation (MEDaC). 1999. Survey of the Ethiopian economy. Addis Ababa: MEDaC.

Mistry. P. S. 1995. Open regionalism: Stepping stone or millstone toward an improved multilateral system? Regionalism and the global economy: The

case of Latin America and the Caribbean, edited by J. J. Teunissen, 11-25. The Hague: Forum on Debt and Development.

Mulugeta Abebe. 1999. An insight into globalization: North-South gap and market based economy: Lessons and/or policy options for Ethiopia. In The role of professional management in the transition to good governance and market oriented economy in Ethiopia, edited by Meheret Ayenew and Berhun Alemayehu, 45-76. Proceedings of the Fourth Annual Conference on Management in Ethiopia. Addis Ababa.

Mustapha, Abdul Raufu. 1996. Zamani Riga: Globalization and localization in Hawsaland. Paper presented at the Conference on Globalization and Localization: The Quest for Local Development Alternatives in Africa. 12-14 March, Addis Ababa, Ethiopia.

Nederveen Pieterse, Jan. 1997. Going global: Futures of capitalism. Development and change 27: 367-382.

Negusse Woldemicael. 1984. A review of agrarian reform and rural development in Ethiopia. Ardu Publication, no. 25. Assella.

Newell, Peter. 1999. Introduction: Globalization and the environment: Exploring the connections. IDS Bulletin 30, no. 3: 1-7.

Nijar, Gurdial Singh. 1996. In defence of local community knowledge and biodiversity: A conceptual framework and essential elements of a rights regime. In The movement/or collective intellectual rights, edited by Solomon Tilahun and Sue Edwards, 71-117. London: The Gaia Foundation.

Posey, Darrell and Graham Dutfield. 1996. Beyond intellectual property: Towards traditional resource rights for indigenous peoples and local communities. IDRC/WWF-CH.

Posey, Darrell A. et al. 1995. Collaborative research and intellectual property rights. Biodiversity and Conservation 4: 892-902,

Rural Advancement Foundation International (RAFI). 1994. The benefits of Biodiversity. Occasional Paper Series 1, no. 1 (March).

__. 1998. The terminator technology. RAFI Communique (March).

Sagoff, Mark. 1998. Free-market versus Libertarian environmental ism. In Environmental ethics: Divergence and convergence, edited by Richard G.

Botzler and Susan J. Armstrong, 540-553. Second Edition. Boston: McGraw-Hill.

Salau, A. T. 1992. Global environmental change: A research agenda for Africa. CODESRIA Working Paper 2.

SEEDLING. 1984. ICDA seeds campaign (now GRAIN). October, Amsterdam Shiva, Vandana et al. 1997. The enclosure and recovery of the commons. New Delhi: Research Foundation for Science, Technology and Ecology.

Slater, David. 1995. Challenging Western visions of the global: The geopolitics of theory and North-South relations. The European Journal of Development Research. 7, no. 2: 366 - 388.

Stahl, Michael. 1974. Ethiopia: Political contradictions in agricultural development. Stockholm: Raben and Sjogren.

__. 1992. Environmental rehabilitation in the Northern Ethiopian highlands: Constraints to people's participation. In Grassroots environmental action: People 's participation in sustainable development, edited by D. Ghai and J. M. Vivan, 281-303. London: Routledge.

Stallings, B., ed. 1995. Global change, regional response: The new international context of development. Cambridge: Cambridge University Press.

Stenson, Anthony, and Tim Gray. 1997. Cultural communities and intellectual property rights in plant genetic resources. In Justice, property and the environment: Social and legal perspective, pp. 178-193. Aldershot and Brookfield: Ashgate.

Tangwa, Godfrey B. 1999. Globalization or Westernisation? Ethical concerns in the whole bio-business. Bioethics 13, nos. 3 and 4: 218-226.

Taye Yadeta. 1997. Measuring and assessing distortions in coffee commodity system: .The case ofJimma, Ethiopia. M.Sc. thesis. Department of Economics, Addis A'baba University.

Tewolde Berhan Gebre Egziabher. 1999. Development research issues and agendas in Ethiopia. In Proceedings of the twenty-fifth anniversary symposium on issues of development research in Ethiopia, edited by Tegegne Gebre-Egziabher and Addis Tiruneh. Addis Ababa : Addis Ababa University Press.

The Constitution of the Federal Republic of Ethiopia. 1994. Unofficial English translation from the Amharic original.

Transitional Government of Ethiopia. 1991. Ethiopia's economic policy during the Transitional Period. Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia. 1995. Proclamation No. 123/1995. A Proclamation Concerning Inventions, Minor Inventions and Industrial Designs. Addis Ababa. 10 May.

Weizsacker, E. V. Von. 1994. Earth politics. New Jersey: Zed Books.

Workineh Kelbessa. 1997. Oromo indigenous environmental knowledge: Implications for development. M.A. thesis. Institute of Social Studies, The Hague.

___. 1998. Traditional Oromo attitudes towards the environment: An argument for environmentally sound development. Research report submitted to OSSREA.

Yamin, Farhana. 1999. Biodiversity, ethics, and international law. In Environmental ethics, concepts, policy and theory, edited by Joseph Desjardins, 486-497. California, London, Toronto: Mayfield Publishing Company.

Yearley, Steven. 1996. Sociology, environmental ism, giobali:ation: Reinventing the globe. London, New Delhi: Sage Publications.

القسم الثالث

القضايا الثقافية وقضايا التعليم والنوع الاجتماعى

الفصل الخامس عشر

الحركة القومية اللغوية الأفريقية
وخطاب العولمة

بقلم: إنياني ك. سيمالا
قسم اللغة السواحيلية ـ جامعة ماسينو ـ كينيا
ترجمة: يسرى مصطفى

١ـ مقدمة

ثمة شعور ينتشر بين البحاثة المهتمين بالعولمة فى أفريقيا يتمثل فى أنه نتيجة التوسع فى شبكات ولغات الاتصال الكونية، فإن نمط السلوك، والتفضيلات اللغوية لسكان القارات قد تصبح مماثلة لما فى الشمال بصورة كبيرة. وقد تؤدى عولمة متوحشة وقاسية تمتثل فقط لقانون المنافسة، إلى استبعاد عدد كبير من البشر من المجتمع. وبالتالى، فقد تم التأكيد على ضرورة أخذ الحذر من هذه العولمة التى تستوعب كل شئ، وذلك من خلال حركات مضادة ترتكز على اللغة من أجل تعزيز الهويات اللغوية المستقلة والحفاظ عليها.

ويناقش هذا الفصل الحركة القومية اللغوية الأفريقية African Linguistic Nationalism بعد العولمة. ويركز على الأصول والمعتقدات، والأسس الأيديولوجية والترتيبات المؤسسية المترتبة على ذلك، والتى صاغها المثقفون الأفارقة فى سياق بحثهم عن حلول مشتركة لمأزق لغاتهم. فمن الطبيعى إثارة مسألة الفكر اللغوى الأفريقى فى فترة تغير اجتماعى سريع، وتوحد سياسى متنام، ومنظورات كونية. لقد تمت معالجة الحركة القومية اللغوية الأفريقية كمرحلة فى تاريخ أفريقيا الثقافى

والفكــرى، وكجــزء مــن المكون الثقافى لبرنامج النظام العالمى الجديد فى الإصلاح السياسى والاقتصادى.

٢- العولمة واللغات الأفريقية

بيــنما قــام البحاثة من مختلف الاتجاهات بمناقشة وتحليل عناصر محددة للعولمة مــثل الأســواق، والموارد المالية، والتجارة، والسياحة، والصحة، والتعليم، والسكن، والأمــن الــخ، لا يوجــد الكثــير مما تم فعله إزاء مواجهة ومساءلة اللغة كمؤسسة اجتماعــية. وتعتبر الطريقة التى تم بموجبها فصل اللغة عن القضايا الاقتصادية جزءا من الأسباب التى تفسر مثل هذا التهميش.

يتضــمن هذا الخطاب حول العولمة عنصرا اسطورياً قويا لحد كبير. والأمر ذو الدلالة هو أن العولمة كانت ومازالت مستمرة فى فرض أثر عميق، واقعيا وأسطوريا، علــى الحياة والتنمية المعاصرة (Sawyerr 1998, 6). وفى حين أن السمة المحورية للعولمــة هى الدمج المتزايد للتنظيمات الاقتصادية والأنشطة المالية عبر الحدود، فإن العولمــة ذاتهــا، كظاهرة، تشغل حيزا اجتماعيا وتكنولوجيا وسياسيا مما يعينها كأحد أشــكال الظاهــرة بيــن سلســلة أحداث وحركات ونوازع متعددة. وقد ركزت القوى المســيطرة للعولمة، فى المراحل الأولى، على ضمان الحصــول عــــلى مواد خام رخيصــة مــن "الأطــراف" (Matsepe-Casaburri 1998, 1). أمــا فى مرحلتها الراهــنة، فإنهــا تركز على علاقات القوى وبناء نظام مهيمن. إن نسل أنواع العولمة الآن يــرتدى زيا وصف من قبل العديدين بأنه نتاج أزمة السبعينيات الاقتصادية التى دفعــت للبحث عن حلول من خلال سياسات اقتصادية مثل برامج التكيف الهيكلى التى انتشــرت بواســطة المؤسســات المالــية الــدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين. ومــــع ذلــك، حســب جيدنز Giddens (١٩٩٠)، فمن الخطأ الاعتقاد أن العولمة تــتعلق فقــط بالنظم الهائلة، مثل النظام المالى العالمى. فالعولمة لا تتعلق فقط بما هو "خــارجى"، أى ما هو بعيد عن الأفراد، فهى أيضا ظاهرة "دلخلية" تؤثر على الجوانب الشخصية والخاصة فى حياتنا.

لقــــــد تــم تعيين مكونات العولمة بوصفها كعالم معتمد على بعضه البعض (Giddens 1990; Featherstone 1990; Aina 1997; Ake 1992; Giddens 1999; Anyang'Nyong'o 1993; Matsepe-Casaburri 1998)؛ وبوصفها نظاما عالميا جديــدا؛ بوصــفها تقسيما عالميا جديدا للعمل واقتصادا عالميا لا متكافئ

ومســـتقطباً (Harvey 1989; Ghai 1992; Amin 1992, 1993a, 1994)؛ وبوصـــفها عالما لتدفقات الأفراد، والثقافات، والأفكار، والأموال، الخ (Aina 1997)؛ وبـــوصـــفها بـــزوغ التكنولوجـــيات الجديدة (Graffin and Khan 1992; Amin 1993b). ويميز بونيت Bohnet من ناحيته أربعة أشكال من العولمة: ثقافية وسياسية وايكولوجية واقتصادية - كل منها متشابك مع الأخرى بقوة. ويتفق جيدن (4 ,1999) مـــع هـــذه الـــرؤية، حيث يرى العولمة بوصفها سياسية وتكنولوجية وثقافية، وكذلك اقتصـــادية. فحســـب رؤيته، من أوجه عديدة ليست العولمة كما نعيشها، جديدة ولكنها ثوريـــة. فقد تأثرت قبل كل شئ بالتطورات فى أنظمة الاتصالات والتى تعود فقط إلى أواخر الستينيات.

لقـــد شـــهد العالم استبدالا لنظام تسيطر عليها الشفاهة orality، بثورة عميقة فى التقنـــية والأجهـــزة والتى يجرى من خلالها جمع وحفظ ونشر المعلومات والمهارات والأفكار. لقد لعبت التكنولوجيات دور المرشد فى الاتصالات عبر القومية، فهى كونية فـــى ســـيطرتها ومـــنطقها. وفى قلب نظام الاتصالات الكونية يقع التغير التكنولوجى والمعايـــير الجديـــدة الناجمة عن التنافس. وكان لهذه التطورات أثر هائل على أفريقيا، والـــتى تواجـــه الآن مـــآزق عديـــدة. فالشمال هو المنتج والمستهلك والمصدر الأكبر للمعلومـــات على مختلف أنواعها. ولكونه "مجتمع المعلومات" الأكثر تقدما، فقد كان له بـــالغ الأثـــر على أفريقيا من خلال تأثيره الإعلامى. فإلى جانب وسائل الاتصال مثل الـــراديو والتلـــيفزيون والأقمـــار الصـــناعية، هناك السفر والصحافة والكتب والفنون والتعليم والمؤتمرات الدولية والمساعدة التقنية وما هو أكثر من ذلك. والأمر ذو الدلالة الكافـــية لكى نسلم به هو أن دور اللغة فى مجمل هذه العملية ليس انعكاساً سلبياً غيره من التغيرات الاجتماعية.

إن الحدود التى تفصل بين المجتمعات المحلية والقومية والإقليمية آخذة فى التآكل. فأنظمة الاتصال الجديدة تخترق كل بيت وشاحنة ومكان عمل، و تحيط فى الغالب بكل فرد يوميا. ويشجع هذا النظام العالمى المعولم تجنيس المجتمع والحضارة. ففى الواقع، تعتبر الاتصالات الكونية أداة تعمل على إحداث انكماش سريعا للعالم حتى يكون قرية صـــغيرة. وبافـــتراض أن حـــركة العولمة يجرى تحقيقها على أساس توسيع سيطرة خصوصـــيات معيـــنة علـــى حساب الأخريات، أو على أساس الاجماع والقبول العام للمعـــيار الكونـــى، فلا شك أن عولمة اللغة، بوصفها عنصرا محوريا فى الثقافة، تعد أمـــرا محـــتوما. فالعولمة الثقافية بصدد تمثل عالمى للقيم الثقافية من خلال تكنولوجيا

الاتصـــالات والإعـــلام والسيـــاحة وأنماط الاستهلاك، وكذلك التبادل الدولى للأفكار (Bohnet 1999, 12).

وفـــى حين لوحظ أن اللغة تعتبر سبيلنا لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، فإنها ليســت ببساطة مجالا محايدا للتواصل. فاللغة تجعل من فهم العالم وإعطائه معنى من خـــلال توفـــير إطار إدراكى للمفاهيم أمرا ممكنا. فمن خلال استخدام مثل هذا الإطار نشـــكل الكلمـــات والمعـــانى التى نفسر بها العالم، ونتمثلها فى عقولنا، ونتحدث عنها ونتـــبادل المعلومات مع أناس آخرين. إن مجمل معرفتنا وخبرتنا بالعالم تتم من خلال اللغـــة كوســـيط. فالطريقة التى ننظم بها معرفتنا ونمفصل بموجبها خبرتنا هى عملية تفســـيرية تحـــدث بالأساس من خلال التواصل فى اللغة. وهكذا، فإن اللغة تمثل إبداعا وممارســـة ونشـــاطا اجتماعيا، والتى هى أكثر من مجرد طريقة للتفكير فى الأنشطة الاجتماعـــية الأخـــرى أو وصـــفها، ولكنها طريقة لتشكيل وإدارة والتفاوض حول كل أشـــكال العلاقـــات الاجتماعية من الأسرة للمواطن، ومن الدولة إلى المجتمع العالمى الأوسع. ويعتبر مجتمعنا المعاصر فى مرحلة من التحول السريع. فما يحدث هو عملية تثاقف acculturation واسعة المجال. وتعتبر كل من المعلومات والاتصالات بمثابة الـــدم الـــذى يجـــرى فى عروق الحياة وجوهر زخمها. وبالمعنى اللغوى، ثمة صراع داروينـــى بـــازغ تخوضه اللغة من أجل البقاء. وفى الحقيقة، يؤكد بعض المراقبين أن قـــنوات الاتصـــال المتزايدة بشكل سريع سوف تفضى فى نهاية الأمر إلى لغة واحدة ســـائدة. فمن حيث المبدأ ينبغى على العولمة اللغوية أن تسمح بوسائل اتصال أفضل. ومع ذلك، فإن الخطر هو أن تعنى إزالة الحواجز اللغوية فى الوقت ذاته إزالة الحماية وبالـــتالى زيـــادة الاستضعاف. ويقود هذا بالأساس إلى فقدان الهوية اللغوية الأصيلة. فعلـــى مـــدار الـــتاريخ، ساد عدد محدود من اللغات، وأحيانا لغة واحدة. فقد أصبحت اللاتينـــية اللغـــة المشتركة lingua franca لأوربا خلال الحكم العسكرى فى روما. ولمئات الأعوام بعد انهيار الامبراطورية الرومانية، ظلت اللاتينية هى وسيلة الاتصال فـــى السياسات، والدراسة، والدين والثقافة. وحتى عام ١٩٧٠، اقتربت اللغة الفرنسية مـــن أن تكـــون اللغة الدولية السائدة، على الأقل فى العلاقات بين الحكومات والتجارة والفنون. وعلى الرغم من أنها لا تزال تستخدم بشكل واسع، إلا أنها مستمرة فى فقدان تأثيرها لصالح الانجليزية، والتى بدأت، منذ الحرب العالمية الثانية، تتخذ بشكل متزايد وظيفة اللغة العالمية السائدة.

ارتبطـــت العولمـــة، فى شكلها العصرى، بالتحديث. وبالنسبة للعديد من مراقبى الظاهـــرة المتشـــككين، فإنهـــا تعـــنى تغريب الثقافة والمؤسسات التعليمية والمعتقدات والممارسات. فهى تستلزم الانتقال من المحلية إلى الكونية كوجه من أوجه التغير العام الأكبر من الخصوصية إلى العالمية. كان لهذه العملية تأثير مباشر على سياسات الحكم الأساسية، بما فى ذلك اللغة. وعلى الرغم من أن العولمة يمكن أن توفر لبعض البلدان فرصـــا للنمو، فهى تشتمل أيضا على ما يعرض جهود بلدان أخرى فى اتخاذ قرارات مســـتقلة بشـــأن السياسات للخطر. وثمة اهتمام ضئيل حظيت به آثار هذه العملية على دور وســـيادة الدولـــة وغيرها من المؤسسات الأساسية، وعلى ملاءمة القيم والمعايير الثقافية للتكامل الاجتماعى وبناء الأمة.

لقد وجدت أفريقيا نفسها غارقة فى ديناميكيات كونية لتنمية تحركها قوى السوق، وهـــذا مـــا أدى بشـــكل مـــتواتر إلى كسر الحواجز ليس فقط الاقتصادية ولكن أيضا الإيديولوجـــية والسوســـيو-ثقافـــية. لقد بدأت الهوية، التى حاولت البلدان الأفريقية فى الماضـــى حمايـــتها بحرص شديد، فى التغير بقدر ما تصبح هذه المجتمعات جزءًا من الاقتصاد السياسى الكونى. فقد باتت القضايا الداخلية ترتبط بما يحدث فى الأمم الأكثر قـــوة. وبكلمة، أصبحت البلدان الأفريقية بشكل متزايد معتمدة على الشمال. وينبغى فهم أن علاقـــات التبعـــية لا تســـتوجب بالضـــرورة أن يسيطر الشمال الغنى على أفريقيا مباشرة؛ فيكفى أن يتخذ القادة و/أو النخب الأفريقية مواقف وقيمًا ومصالح متساوقة مع تلـــك الـــتى فى البلدان الغنية. وبفحص دور الدولة فى الاصلاح الاجتماعى فى سياق العولمـــة، من المهم اعتبار أن الأشكال الجديدة لتبعية البلدان الأفريقية للشمال قد تؤدى ببساطة إلى أشكال أكبر من الاستضعاف اللغوى. ولهذا نعتبر على وجه الخصوص أن كـــل لغـــة هى ممارسة اجتماعية تعكس علاقات القوة والسيطرة والأيديولوجيا داخل المجتمع.

وينبغى أن ينظر إلى الأوضاع الاجتماعية للغة فى أفريقيا على أساس أنها تتشكل بفعـــل مواقف البلدان الغنية. وتعتبر الولايات المتحدة المنتج والمعالج والمصدر الأكبر للمعلومـــات فـــى العالم. ومن ناحية أخرى، أصبح الاتحاد الأوربى فاعلا كونيا هاما. وتكشف الورقة الخضراء Green Paper حول "العلاقات بين الاتحاد الأوربى وبلدان أفريقيا والكاريبى والباسيفيك على مشارف القرن الحادى والعشرين" عن هدف الاتحاد الأوربى فى التأكيد على هويته على المستوى الدولى. تمارس هذه البلدان القوية تأثيرا

تجنيســيا علــى الأفكار والثقافة واللغة، والتى تخترق بعمق وعى البشر حول العالم، وخاصة فى أفريقيا.

فمن الواضح أن قوتى العولمة والليبرلة التوأمتين هما عمليتان ذاتا تأثير قوى مما يــؤدى إلــى تهمــيش القارة. ولعملية تطريف القارة [أى وضعها فى الأطراف] هذه تداعيات اجتماعية-اقتصادية مناوئة تضاف إلى أعباء الحياة اليومية. ومن قبيل الحكمة أن تســعى أفريقيا لتحمى ذاتها من أشكال العولمة التى تفرض حلولا تتجاهل العناصر التاريخــية والثقافــية والسيكولوجية المميزة للظروف القومية والمحلية. فلا ينبغى أن تعــنى العولمــة الــتماثل. فــأى إصرار على "سحب" القوة أو التأثير من المجتمعات والقومــيات المحلية نحو المجال الكونى سوف يؤدى حتما إلى إحياء الهويات الخاصة بالــثقافة المحلــية. فالــنزعات القومية المحلية تنشأ كرد على الميول العولمية، حيث تضعف سلطة الدول-الأمة القديمة (Giddens 1999).

٣-الحركة القومية اللغوية الأفريقية

٣-١ محاولة للتعريف

إن محاولة لتعريف ماذا تكون بالضبط الحركة القومية اللغوية الأفريقية (ALN) قــد لا يكون هذا مكانها. وذلك لسببين: أولا، أن هذه الحركة تعتبر مفهوما جديدا ليس لــه دائماً معنى واضح، على الرغم من أن آثاره الراهنة والمستقبلية لا يمكن تجاهلها. ثانــيا، أن الحركة القومية ظاهرة معقدة ومتغيرة لم يجر تعريفها مطلقا بطريقة إيجابية أو جازمــة. عــلاوة علــى ذلك، فإن المفهوم متداخل بعمق فى الانقسامات الأخرى: الاجتماعــية والسياسية والفلسفية. وتتميز الحركة القومية بأنها حركة اجتماعية تتضمن مجموعــة من المطالب هدفها وضع مصالح أمة الفرد أو قوميته فى المقدمة. وبسبب كونهــا حساسية فكرية وأخلاقية، فإن الحركة القومية تعد القاعدة الاصطلاحية للشعور السياسى المعاصر.

وهكــذا، تعتــبر الحركة القومية الثقافية المصدر الروحى الذى تتشكل منه الروح الشــعبية واللغــة والمصــالح الاجتماعية الاقتصادية لمجموعة من البشر ويجد تعبيره الصــادق علــى المستويات الفنية والاجتماعية والسياسية. وبالتالى، يمكن فهم الحركة القومية اللغوية الأفريقية على أساس كونها حركة ثقافية واجتماعية، يكون التركيز على اللغــات المحلــية بالنســبة لها قضية مركزية. فهى قولم للتفكير الاجتماعى السياسى وتعبير عن الحماسة الوطنية حيث تناضل من أجل الحقوق اللغوية. وهى سبيل نف...

الشـــعور القومى الأفريقى بحيث تتجنب القارة التهديد بالانقراض اللغوى. فقد ظهرت العقول الجسورة لتؤكد وتدافع عن حقوق اللغات الأم لسكان أفريقيا الأصليين.

تعــد المشكلة اللغوية فى حقيقتها مشكلة ثقافية، أو حتى بشكل أكثر عمومية فإنها مشــكلة اجتماعــية. وبالتبعــية، تشكل هذه الحركة نضالا اجتماعيا، ونضالا من أجل فرص لغوية متساوية. وعلى الرغم من أن الحركة القومية الثقافية هى دائما جزء من الخــبرة الأفريقية، فمع حلول العولمة الحديثة، أصبح هذا الموقف القومى هاما بدرجة خاصـــة من أجل مرحلة ساهمت فى خلق مزاج من الاستبطان والتحليل المكثف للذات داخـــل أفريقــيا، مـــزاج لـــيس جديدا ولكنه مكثف ومعقد. إن النظام الدولى المعاصر للـــدول-الأمـــة فى القارة يواجه بقسوة ليس فقط من قبل العولمة الراديكالية، ولكن من قـــبل ظاهرة بازغة تعرف كنزعة قومية لا دولتية non-state nationalism. ولأن اللغـــة مكـــون أساســـى للـهويـــة القومية، فهى تشجع النزعة القومية. وبتعيين الطابع الوجـــودى الكلى للدول متعددة الإثنيات، وحتى السيادة النسبية للدول متعددة القوميات داخـــل القارة، يحاول تحليلنا أن يصل إلى فهم أعمال مضامين الحركة القومية اللغوية فى مجتمع أفريقى حديث ومعولم.

٣-٢ مبادئ الحركة القومية اللغوية الأفريقية

ثمـــة العديـــد مـــن العوامل التى تم اعتبارها مؤثرة على الحركة القومية اللغوية الأفريقـــية وداعمـــة لهـــا. فالقوميون أنصار اللغة يفكرون مليا فى العلاقة بين الدول واللغة، وفى النهاية بين الثقافة والديمقراطية. ويعتبر الإنصاف اللغوى هو الدافع وراء هـــذه الحـــركة، مـــع موضوعاته الداعمة الخاصة بالوعى اللغوى والتعددية اللغوية. فالقومـــيون يعتقدون أن دراسة اللغات الأفريقية يمكن أن توفر الأساس من أجل إحياء سياســـات اللغـــة القومية والتى تسعى إلى تنمية اللغات الأصلية. وبوصفهم من أنصار الـــتعدد، فهم يعتقدون فى السياسات الشاملة التى تسلم بالاختلافات اللغوية والحاجة إلى تطويـــرها وتشـــجيعها. كما أنهم يقرون بحرية اللغة؛ الأمر الذى يعنى أن لكل مواطن الحـــق فـــى الاســـتفادة من اللغة الأمثل التى تلائم مصالحهم وعاداتهم. لقد علم سلفنا أطفـــالهم؛ وقد نفخوا فيهم روح احترام تراثهم؛ وعلموهم قيمة وجلال الولاء لأعرافهم القومـــية ولغة مجتمعاتهم المحلية. وبقدر ما حكم آباؤنا مجتمعاتنا، بقدر ما قلت معاناة اللغة الأفريقية ونأت عن الانهيار. وقد تصاعدت الصعوبات فى هذا الصدد أولا عندما سقطت سلطة الحكم فى أفريقيا فى أيدى الأوروبيين. فقد وظف الأوربيون كل الوسائل

الــتي بحوزتهــم لجعل لغاتهم هي اللغة الشائعة في كل جزء اخترقوه، وقد كان ممكنا إخضاع باقي اللغات مرة وللأبد.

مــنذ أن كانــت اللغــات أدوات ناقلة للغزو، فقد امتلكت الحق في أن تكون لغة الإدارة والتعلــيم. وبدافــع مــن المفهــوم الأوربــي "أمة واحدة، لغة واحدة"، مارس الاستعماريون سياسات رسمية للنكلزة Anglicization والفرنسة Frenchification [أي فــرض اللغتين الإنجليزية والفرنسية]. ومن أجل تثبيت لغاتهم، نشر الإمبرياليون الأســاطير الــتي لا تصمد أمام التدقيق والفحص. على سبيل المثال، القول بأن اللغات الأفريقــية قــد أهملت ظاهريا بسبب أنها غير ناضجة وتفتقر إلى القدرة على التطور. ويجــادل الــبعض بأن اللغات الأفريقية لا يمكن أن تستثمر لأنها عديدة جدا، وصغيرة جدا، وانتشارها الجغرافي محدود جدا. وثمة العديد من البشر الذين يعتقدون بصدق في هذه الحجج، إما بسبب بسوء نية أو عن جهل أو بسبب الاثنين معا.

إن القــول بــأن اللغــات المحلية غير ناضجة وغير ملائمة، ما هي إلا تأكيدات مخجلــة وأكاذيــب مهينة. فمعظم اللغات الأفريقية ملائمة تماما لدراسة العلوم؛ وهي تمــتلك ألفاظهــا الأصيلة التي تمكنها من التعبير عن معظم إن لم يكن كل الاكتشافات الجديــدة بدون الحاجة إلى أن تستعير بكثافة من اللغات الأجنبية. فالسهولة في تكوين الصيغ، التي تسمح لهذه اللغات أن تحتوي على مفاهيم معقدة داخل كلمة واحدة، تعتبر أيضا ملائمة بدرجة كبيرة لهذا الغرض.

وتعد محاولات إضفاء المشروعية على التمييز ضد اللغات الأفريقية بمزاعم ملفقة بــرهانا علــى الظلــم المفرط. فلغة شعب ما لا يمكن أن تكون شيئا هينا بالنسبة لهذا الشــعب؛ ولا ينبغي أن تكون كذلك بالنسبة لحكومتهم، طالما أن ما تفعله هذه الأخيرة هــو تمثــيل الشعب، وأن سلطتها تمتد فقط إليهم. فكل لغة بالنسبة لناطقيها قيمة عليا ونبــيلة، ولا يمكــن للحكومات الوطنية ولا يجب عليها أن تقلل من قيمتها شأنها شأن البشر الذين ينطقون بها.

لقــد أنتجت الجهود الامبريالية من أجل توسيع استخدام اللغات الاستعمارية تحيزا لصالحهم. وكان لهذا أثر مباشر على الإدارة والتعليم، ومنذ أن أصبحت اللغات المحلية بــدون قــيمة ظاهــرة، ســرعان ما اعتبرت أحقر من أن تستخدم استخداما ذا بال، وأهملت. إن إهمال اللغة الأم في التعليم المبكر ليس عاملا بسيطا في جعل هذا التحيز متجذرا أكثر وأكثر. فالتعليم يساهم باستمرار في تدمير الهوية الأفريقية. ليس فقط لأن التعلــيم لا يعطــي لغاتــنا حقهــا، بل أنه أعلن الحرب ضدها في العديد من الأماكن

والـــبلدان. وفى الواقع، أن رغبة الأفارقة فى تعلم اللغات الأجنبية واستعدادهم لذلك، قد أســـئ اســـتخدامه بشـــكل مخجـــل وإلى حد بعيد. فسائرهم لا يعلمون لا الألمانية ولا الانجليزية ولا الفرنسية، ومن يعرفونها فإنهم يفعلون ذلك بطريقة قاصرة. وفى الحقيقة أن غالبـــية المتعلمين فى أفريقيا لديهم بغض شديد للغات المحلية. ويتمتع كل المتحدثين بلغـــات أوربـــية فى أقطارنا، وهم أقلية، بامتيازات ومزايا لأنفسهم بينما الطبقات الدنيا الأفريقـــية تجبر على الانصياع لهذه القيادة، وذلك على الرغم من حقيقة أنهم يشكلون أغلبـــية الســـكان فـــى القارة، وهو الأمر الذى يعد أحد المذلات الكبرى التى يمكن أن تعانيها أمة.

ولا يعـــد تبـــنى لغـــات أجنبـــية خرقا لأكثر حقوق الأمة مكانة فحسب، بل أيضا ممارسة تأثير هو الأكثر تعارضا مع الأنماط والأعراف المحلية للسكان. والشئ الأكثر مهانـــة من بين تبعات هذا الوضع ينجم عن أن استخدام اللغة الأجنبية يقتل روح الأمة والتى، شأنها شأن الأعراف، وثيقة الصلة بلغة الناس. وفى الواقع، أن اللغة شاهد على وجود بشر؛ وبقدر ما تسود اللغة الأصلية المحلية فى بلد ما، بقدر ما يستمر البشر فى الوجـــود. فلـــيس هناك شىء وثيق الصلة بالمبادئ الأساسية لوجود أمة ما مثل لغتها. إنهـــا اللغة، التى تنشر طرق تفكير مشتركة فيما بين طبقات المجتمع، والتى تميز بين مختلف البشر وبالتالى تشكل جنسياتهم. وهكذا، فالفرد الذى لا يعرف لغة قوم لن يقدر مطلقا طبيعتهم ولن يكون فى مقدوره أن يتبوأ موقعا جيدا يسمح له بالتعامل معهم على أساس العدل والرؤية الصائبة.

ايضـــا تعتـــبر اللغات الأجنبية ضارة بشكل ملحوظ على المستوى الثقافى العام، وتمـــنع العولمـــة مـــن أن تصـــل إلـــى الطـــبقات الدنيا فى المجتمع. فغالبا ما تعالج الموضـــوعات العلمـــية والتاريخية بلغات أجنبية، ولذا يجرى حرمان عامة الناس من الوعـــى بهـــذه الـــرؤى الجديدة ذات الانتشار السريع وفهمها. فلا مراء فى أن اللغات الأوربـــية تعتبر مفيدة فقط للقلة القليلة: فماذا ينتظر بقية الملايين من الأفارقة ممن لن يفهمـــوا أن يســـتخدموها؟ إن ما يجعل اللغات الأجنبية مستخدمة، وهو الأمر الملحوظ بشـــدة كنتـــيجة لضغط الإعلام الجماهيرى، لا يمكن أن يستحث فى البشر شيئا سوى ازدراء كل اللغات المحلية والإعجاب باللغات الأجنبية. إنه ذلك الحب للغات الأجنبية، والـــذى أصبح متاصلا بالتدريج، والذى قاد الأفارقة إلى سوء الحكم على أنفسهم بشكل متزايد مع فقر فى رؤيتهم لأنفسهم. وفى الواقع، ثمة عدد كبير من المواطنين الأفارقة الأرفـــع مكانة يشتركون فى هذه النظرة المضللة بأن اللغات الأجنبية أعلى فى مكانتها

من اللغات الأفريقية وتستحق أن تكون المفضلة لديهم. إن العديد من البشر قد أضيروا بشكل جنوني بسبب رفضهم لغاتهم الأصلية. فأن يكونوا جهلاء بلغاتهم، يعني أن ليس في مقدورهم أن يكتشفوا ما فيها من جمال وقوة. وتعتبر نتائج هذا الاستخفاف مؤسفة. فمن بين ثماره تراجع الفنون والعلوم، وتراخي الروابط الاجتماعية، وإضعاف الشعور الوطـــني. وعلى هذه الخلفية فإن أنصار إحياء اللغة الأفارقة يريدون وضع نهاية لهذا الإذلال والإهانـــة لكرامتـــنا الوطنية وإفساد العادات السلفية، والعداء الاعلامي وتهديد وجـــود مجتمعاتنا المحلية. فهم يعزون الذبول الثقافي للقارة الأفريقية إلى الانتقاص من قـــدر اللغـــات المحلـــية لصـــالح اللغات الأجنبية. ويشددون على أنه ليس فقط الحياة الاقتصـــادية هـــي الـــتي تتأثر بالحياة الثقافية، ولكن العكس أيضا صحيح: بمعنى، أن الرفاهية الاقتصادية تعد أساسا للتحسن الثقافي والنفوذ السياسي.

ومـــع ذلـــك، فـــإنهم في حملتهم لا يتصدون القول بأن الأفارقة عليهم أن يهجروا الفرنسية والإنجليزية والألمانية. ألبته، ودعهم يقولون ما يشاءون. فبرغم كل شئ، فإن الحركة الاجتماعية في زمن العولمة والكوزموبوليتانية تتطلب أن يستخدم الناس لغات كونية. ولكن بينما هم يتحدثون هذه اللغات الأجنبية، على الأفارقة أن يفتخروا بلغاتهم. علـــيهم أن يعتـــنقوا لغـــاتهم، وعلـــيهم وهم يفعلون ذلك أن يتبعوا المثال الغالب لكل الأوربيين- الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والروس والأسبان والألمان والبرتغاليين، والذين حولوا لغاتهم كوسائط للتعبير الأدبي. لقد قيل إن حب المرء لبلده يتضمن أيضا حبا لكل شئ على صلة به، كل الأشياء المعتادة والخاصة لساكني هذا البلد، وتلك التي تمـــيزهم عن غيرهم من الأمم، من بين هذه الأشياء اللغة، المعاني الأخلاقية، الأديان، الأعـــراف، والآداب. وبالتالي، يرى القوميون المدافعون عن اللغة الأفريقية، أن الرد والانخراط في هذه المهمة الحيوية هو من قبيل الواجب والعمل النبيل.

٣-٣ وضع المسألة اللغوية داخل سياق

مـــا هـــي أصول الحركة القومية اللغوية الأفريقية؟ يبدو أن محاولة تعيين تاريخ دقـــيق لظاهـــرة اجتماعية كهذه أمر بسيط ومن ثم غير كاف. ومع ذلك فإن كل نقطة تحـــول سوســـيولوجية تحتاج إلى أن توضع في السياق التاريخي والمناخ النفسي الذي ازدهرت بداخله. وبشكل عام، يمكن القول بأن الحركة القومية اللغوية الأفريقية جاءت لتقدم مقاومة لاضطهاد اللغات الأفريقية. وهكذا، فإن الحركة يمكن أن تكون قد برزت فـــي الســـياق التاريخي الأفريقي وينظر إليها كجزء من هذا التاريخ. وفي الواقع، فإن

الإحيائــية اللغوية قد وجدت، بدرجات مختلفة من القوة والكثافة، فى عدد من الأقطار الأفريقــية الآن. وبيــنما باتــت مــثل هــذه الهوية حاضرا وحفظت بواسطة مختلف المؤسسات الثقافية والسياسية والحكومية، فإنها لم تكن كافية لكى تنتج حركة قومية.

ومــع ذلــك، فقــد خلقت قوى العولمة البازغة أساسا وسببا وفرصة لنمو حركة قومــية. فهــذه القوى، التى انتقلت إلى المستوى المحلى وأثرت فى السلوك الشخصى، أعــادت تعيين القضايا الاجتماعية مثل اللغة. وهكذا، تطورت الحركة القومية اللغوية الأفريقية كرد على الاحتكاك الأوربى مع أفريقيا واستعمارها. وبكل المعانى، فقد أدخل الأوربــيون قيمهم الثقافية، كما أدخلوا الأيديولوجيا والمفاهيم الأوربية الخاص بالتنظيم والسلوك الاجتماعى إلى أفريقيا. وقد أدت القيم الأوربية إلى خلق خاصية داخلية حديثة للحــركة القومــية اللغويــة الأفريقية، وأثرت بحكم طبيعة الحالة ذاتها فى تعيين هذه الحــركة. عــلاوة علــى ذلــك، خلقــت مظاهر القيم الأوربية، والمدارس والكنائس، والعلمانية المعاصرة والمؤسسات السياسية والاقتصادية والتجارية، الشروط التى أملت النمط الذى تطورت بداخله الحركة القومية اللغوية الأفريقية.

وتعتــبر الحــركة القومية اللغوية، شأنها شأن الأشكال الأخرى للحركة القومية، عملــية تتطور على مراحل. وفى القارة، تمتد جذور الحركة القومية اللغوية الأفريقية عمــيقا فــى الماضى ضمن مركب معقد من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية. وهكــذا، قد ينظر إلى هذه الحركة كثمرة لتقاطع ما لا يقل عن أربعة حركات تقاطعت فى الزمان والمكان وأنتجت دوامة حركت المطلب من أجل معرفة منظمة حول اللغات الأفريقــية. وتعــد الإمبريالية هى العامل الأكثر أهمية من بين هذه العوامل. أما القوة التاريخــية الثانية فيمكن تفسيرها بصعود مبدأ الوحدة الأفريقية Pan- Africanism. والمعادلــة الثالثة تتمثل فى النضال الدولى من أجل حقوق السكان الأصليين. وأخيرا، تؤثــر الآن المجموعات ذات المصلحة فى اللغة الأفريقية وتوجه مسار الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وقد ساعدت هذه العوامل على توفير مناخ لتمفصل المطلب الخاص باحترام اللغات الأفريقية.

وكان القرن التاسع عشر مرحلة تميزت بإغراق أفريقيا بطوفان الحضارة الغربية. وخلال العهد الإمبريالى، ساهمت قضايا عديدة فى تمزيق الحياة الأفريقية. فقد تفاعلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبنيوية لتقود إلى الحالة الاستعمارية. أما السبب البارز فى الخلفية التاريخية والذى صعدت منه الحركة القومية الغوية الأفريقية، فيمكــن أن يعــرف بوصفه تجربة الخضوع لما فهم على أنه اللغات الأجنبية المتفوقة

ثقافـيا. كمـا أدى الموقف السياسى الآمر – والذى استخدم لإجبار الأفارقة على تبنى اللغـات الأجنبية – إلى ظروف وضعت عراقيل شديدة أمام قيمة تكوين هوية سليمة. وتميزت سياسات اللغة الأفريقية أثناء الاستعمار باغتراب وسخط واسعين وجد تعبيره في صعود تيار الحركة القومية الثقافية واللغوية.

ويجـب أن يـنظر إلى ظاهرة الحركة القومية الثقافية، والتى تعتبر إحيائية اللغة منفصـلة عنها، كرد فعل على سيكولوجية الاستعمار وفقا لتحليل فرانز فانون، والذى يصـف مجموعتين من التخيلات أنشيعا من خلال المستعمِر وغالبا لم تجر مواجهتهما من قبل المستعمَر: الأول يشتمل على المستوطن، والذى يجلب العقل والتنوير والنظام والتقدم؛ والآخر يتعلق بالمحلي، والذى يعيش فى عالم خرافى من التوحش أو البدائية، والظلام والفوضوية والتخلف. إن رد الفعل المتمرد، وإن يكن مهذبا، للأفارقة الفرادى علـى السـلطات الاستعمارية التى حرمت اللغات الأفريقية كان نشوء الحركة القومية اللغوية الأفريقية.

وإلـى جانـب الاستعمار، هناك أيضا تطور آخر يعتبر محدداً فى صعود الحركة القومـية اللغوية الأفريقية. حدث ذلك مع بلوغ جيل جديد من الأفارقة ممن تعلموا فى أنظمـة التعلـيم الغربـية حتى سن الرشد وقد باتوا راديكاليين بسبب الهوة بين الواقع والممارسـة. وقد كانوا القوة الدافعة وراء الوحدة الأفريقية، والتى تعتبر بشكل متزايد أصـل الحـركات القومية وحركات التحرر. وأصبح هؤلاء المثقفون مجموعة كبيرة واضحة فى اعتدال ولديها وعى جزئى بالذات. وقد زادت الحاجة إلى خدمات المثقفين بفعـل التعلـيم العام ومعرفة الجماهير القراءة والكتابة. ووفرت الخلفيات الاجتماعية الحديـثة سـياقات مكنـت المثقفين من صياغة هوياتهم اللغوية والسياسية. وقد برهن مثقفون أفراد مثل نيريرى على أنهم قادة سياسيون نموذجين.

ويعـد مؤتمر المنظمات – بين – الحكـومية حول السياسات الثقافية فى أفريقيا (١٩٧٥)، ومؤتمر وزراء التعليم للدول الأفريقية الأعضاء (١٩٧٦)، أفضل تعبير عن فكـر وجهـود الوحدة الأفريقية لمعالجة قضية اللغة، فكلاهما أوصى بزيادة استخدام اللغـات الأفريقـية. وعلى الرغم من ان برنامج عمل منظمة الوحدة الأفريقية الخاص باللغة من أجل أفريقيا OAU Language Plan of Action for Africa (١٩٨٦)، والـذى صاغ خطة عمل ووضع التفسيرات بالطريقة ذاتها، إلا أن مسألة حقوق اللغة فـى أفريقـيا لا زالـت تعـاني، مـن بين مشكلات أخرى، من التجاهل والغموض والعشـوائية وعـدم الاستقرار والقدرة على الفعل. وكما لا حظ فيليبسن Phillipson

(1996, 102) فإنـــه: "حـــتى لو خصصت الدول والمنظمات الدولية والإقليمية موارد بشـــرية ومالـــية كبيرة لهذا القطاع، فلا شك أن القادة الأفارقة لم يصبحوا بعد واعين بشكل كاف بما هو الجوهرى فى تعزيز اللغات الأفريقية وأهمية ذلك فى التطور العام للبلد". ويعتبر مثل هذا الوعى شرطا لابد منه من أجل انطلاقة حقيقية لسياسة اللغة فى القارة.

وعلـــى الـــرغم مـــن أن حقوق اللغة ظلت غالبا غائبة عن المشهد الكونى لزمن طويـــل، إلا أن المطالب الخاصة بها لم تغب مطلقا. فدائما ما ثارت مجتمعات الأقلية الإثنـــية، ولو أنها ثورة ذات طبيعة هادئة، من أجل الاعتراف بلغاتها وتطويرها. ففى أفريقـــيا، نضـــجت حركة حقوق اللغة الأصلية Indigenous Language Rights Movement فى الستينيات. ومنذ ذلك الحين، بات المدافعون عن حقوق اللغة يؤكدون على صعوبة الفصل بين اللغة والثقافة. وينظر إلى اللغة بوصفها خاصية إثنية وبالتالى فهـــى مثلها مثل اللون والعرق والدين والتاريخ المشترك. وبالنسبة لبعض المجتمعات المحلـــية، تعد اللغة شرطا أساسيا لهوياتها. وهكذا، عندما يجبر أعضاء مجموعة إثنية مـــا على رفض لغتهم، فإنهم يصبحون مغتربين عن مجتمعاتهم المحلية. ومثل هؤلاء الـــناس يصـــبحون مهمشـــين، ويصـــبحون إزاء تجربة من التعامل مع ضغط نفسى واضـــطراب وصراع هوية بسبب أنهم يرفضون جزءا هاما من ذواتهم. يأتى ذلك فى ســـياق أن حقوق اللغة ليست مجرد حقوق إنسان، ولكنها أيضا وبالأساس حق بموجب المولد birthright. على افتراض أن دولة ما توجد من أجل تعزيز رفاهية الفرد، فإن المواطـــنة تســـتلزم التمتع ببعض الحقوق والضمانات. إنها الرغبة هى التى تنفخ فى الوعـــى الإثـــنى الحياة إزاء اللغة ورفض أى دور متدنٍ ينسب لها. ويشكل هذا بدوره الآن أساس الحركة القومية الإثنية-اللغوية التى تشمل معظم أفريقيا.

أدى الـــتحقق مـــن وجـــود المشكلات الإثنية التى تنتسب إليها اللغة وارتباطاتها بالأوضـــاع الاجتماعـــية-الاقتصادية فى كل مكان فى على سطح الكوكب، إلى جهود مـــنظمة لمعالجـــة مسألة اللغة. فلم يعد من المثير للحساسية معالجة حقوق اللغة على أســـس معـــدة لهـــذا الغرض. وبالتبعية، بدأت، برعاية الأمم المتحدة، معالجة القضية بوصـــفها جانب أساسى من حقوق الإنسان من قبل هيئات ووثائق رئيسية، بما فى ذلك اليونســـكو والعهـــد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى إعلان الأمـــم المـــتحدة الخـــاص بالسكان الأصليين إلى تثوير الرؤى ووجهات النظر. فتعلن المـــادة ١٥ مـــنه أن السكان الأصليين لا يملكون فقط الحق فى تعلم لغاتهم الأم، ولكن

لهم الحق أيضاً في تأسيس والتحكم في أنظمتهم التعليمية والمؤسسات التي توفر التعليم بلغاتهم بالطريقة التي تلائم أساليبهم الثقافية في التدريس والتعليم. ٩

لقد برزت معظم المجموعة القومية الأيديولوجية الواعية بالذات في أفريقيا ما بعد الاستعمار. فهي تصهر النزعة القومية بالعداء للامبريالية مع تعهد للغات الأصلية. وقد بدأ هؤلاء المثقفون الأحرار التفكير في صياغة مقاربات جديدة لمسألة اللغة. ومن خلال ربط أنفسهم بهذه القضايا، بات في مقدورهم تطوير استراتيجيات وسياسات قادت إلى دعم واسع لحملتهم. وهم يحاولون التأثير في قرارات الحكومات الخاصة باللغة من خلال الأنشطة الدفاعية والضغط.

على مدار السنوات القليلة الماضية، سيطر الجدل الخاص باللغة الأفريقية على كل مؤتمر في الأدب واللغة ذي صلة بأفريقيا وهذا الوضع في سبيله إلى الاستمرار وربما من خلال تأكيد أشد وأكبر خلال القرن الحادي والعشرين. فمبكرا منذ ١٩٦٧، بدأت كوكبة من الأفارقة في وضع عملية استبعاد اللغات والآداب الأفريقية من الدوائر الحكومية الرسمية كالجامعات موضع التساؤل، مثل جوليوس نيريري Julius Nyerere، شيخ أنتا ديوب Cheikh Anta Diop، ديفيد ديوب David Diop، محمد اسماعيل، حزقيل مبالىلي Ezekiel Mpahlele، وول سوينكا Wole Soyinka، بيتر نزاريس Peter Nazareth، جرانت كامينجو Grant Kamenju، بيو زيريمو Pio Zirimu، على مزروعى Ali Mazrui، نجوجى وا ثيونجو Ngugi Wa Thiong"o. وعلى مدار سنوات، عبر العديد من الآخرين من المدافعين عن اللغات الأصلية عن آرائهم. ويعتبر الدافع لحجتهم أنه بقدر ما نصبح متعولمين اكثر على المستوى الفكري، فإننا نصبح بشكل متزايد معنيين بالتنوع اللغوى بشكل عام، وبمستقبل اللغات الأفريقية على وجه الخصوص، وكل هذا كجزء من تركيزنا الأوسع على أهمية التنوع الثقافي بوصفه أحد الشواغل العالمية. ويعتبر المفكران الكينيان، نجوجى وا ثيونجو Ngugi Wa Thiongo وعلى مزروعى Ali Mazrui، من أبرز نقاد التوازن اللغوى، الخاص بالتفاعل بين الموروثين المحلي والغربي في أفريقيا. فالأول يبرز وكأنه الرائد الأفضل للحركة القومية اللغوية الأفريقية. فهو يسلم بكونه "كونيا" بدون أسف والذى يعتقد في تحرير العالم من جدران النزعة القومية اللغوية الكونية المقيدة. فهو يجادل بأن نظاما عالميا جديدا لا يعدو أن يكون أكثر من هيمنة كونية للعلاقات الليبرالية الجديدة يعد كارثة تحيق بالبشر وثقافاتهم. فيجب في مواجهة مطلب النظام العالمي الجديد المرتكز على الغرب، المطالبة بشكل مستمر

بـــنظام عالمى اقتصادى وسياسى وثقافى جديد وأكثر إنصافا، داخل وبين الأمم، نظاما عالمـــيا يعكـــس تـــنوع البشر والثقافات فى العالم. ومن ثم النضال من أجل الحريات الثقافية (Wa Thiong'o, 1993, xvi).

وكانـــت مناقشـــات نجوجى وا ثيونجو Ngugi Wa Thiong'o قد كتبت بلغته المحلـــية Gikuyu، ولكنها ترجمت لاحقاً للانجليزية لتيسير نقلها. فهو يسعى للبرهنة علـــى أن اللغـــات الأفريقـــية ليست خارج نطاق الشؤون العالمية؛ فهى تعد فى مركز التـــيار الرئيسى الذى جعل العالم على ما هو عليه الآن. وبالتبعية، ثمة مبرر للتحرك نحـــو تعدديـــة لغوية بوصفها حوامل شرعية لإبداعات البشر: "أنا معنى بالحاجة إلى تحويـــل المركـــز من موقعه المزعوم فى الغرب نحو فضاءات تعددية فى كل ثقافات العـــالـــم. ذلك الموقع المزعوم الذى يسير على هدى مصطلح المركزية الأوربية (1993, xvi).

ومـــن ناحيـــته، يجـــادل سمير أمين (١٩٨٩) بأن المركزية الأوربية هى ظاهرة ثقافوية تتعلق بثوابت ثقافية مميزة غير قابلة للاختزال والتى تشكل المسارات التاريخية لمخـــتلف البشـــر. وهكـــذا تعتبر المركزية الأوربية مضادة للعالمية، بما أنها لا تهتم بالســـعى نحو قوانين عامة للتطور البشرى. ولكنها تقدم ذاتها بوصفها كونية، بزعم أن تقليد النموذج الغربى من قبل البشر كافة يعد الحل الوحيد لتحديات العصر.

وعلـــى الـــرغم مـــن وجودها فى كل المجالات، فإن رؤية العالم المرتكزة على المركـــزية الأوربـــية تـــتجلى، علـــى وجـــه الخصوص، فى اللغات والآداب. فوفقا لمـــزروعى ومـــزروعى (1989, 1)، تطـــور هذه الوضع نتيجة لعاملين مترابطين: الأول،فشـــل المجتمعات الأفريقية فى أن تكون توسعية من حيث الحدود، والثانى، فشل الشعوب الأفريقية فى أن تكون قومية بشكل كاف فيما يتعلق باللغة.

ويميز على مزروعى (1998, 43-46) على الأقل خمس حزم للمركزية الأوربية اللغويـــة. الحـــزمة الأولـــى تتمـــثل فى نزعة أوربية تصنيفية والتى قسم من خلالها اللغويـــون الأوربـــيون لغـــات العالم على أساس عرقى. وكان هذا باعثا على دراسة اللغات على أساس عرقى مما أدى إلى افتراض غير علمى بأن لغات الأعراق "الأدنى" كانت لحد ما بدائية مقارنة بلغات الأعراق "الأرقى". وتتبع اللغات الأفريقية المجموعة الأولى، بينما تنتمى اللغات الأوربية للمجموعة الثانية.

والحـــزمة الثانـــية الـــتى عـــرفها مـــزروعى هى النزعة الأوربية ذات الصلة بالمصـــطلحات حيـــث تم تسمية جميع العائلات اللغوية من قبل الأوربيين انطلاقا من

خصائص حددها الأوربيون. ونتيجة لذلك، فقد استمرت مصطلحات التصنيف اللغوى ذات طبيعة مركزية أوربية بشكل طاغ.

المنحى الثالث للمركزية الأوربية اللغوية هو كونها ظاهرة دلالية. ويحيل هذا، على وجه الخصوص، إلى ميل اللغات الأوربية إلى استخدام مصطلحات مثل "أرواحية" animism، "قبيلة"، "بدائى" لوصف العالم الأفريقى، ولربط هذه المصطلحات بصور سلبية. وبالنسبة للغة الإنجليزية، جادل مزروعى بأنه بسبب أصولها كلغة ذوى البشرة البيضاء، فقد راكمت موروثا تخيليا ألصق بالسود معانى سلبية.

ويمكن أن تكون المركزية الأوربية ظاهرة إملائية أيضا. فقد نفذ المبشرون والبحاثة الأوربيين مهمة هائلة عندما بدأوا تدوين اللغات الأفريقية. فقد استخدموا الحرف اللاتينى لإنجاز هذه المهمة. لقد قام المبشرون بإضفاء الطابع اللاتينى على اللغات الأفريقية بحيوية بالغة حتى للغات مثل الهاوسا Hausa والسواحيلى Kiswahili والتى هى قريبة جدا من الخط العربى. أما إضفاء الطابع العربى على اللغات الأفريقية فلم يلق ترحيبا من المبشرين الأوربيين على الإطلاق والتى ساووا بينها وبين عملية الأسلمة، وبالتالى إلحاقها بالدين الإسلامى.

وأخيرا، يعين مزروعى المنحى السكانى للمركزية الأوربية اللغوية. ويحيل هذا إلى أن التوسعية اللغوية الأوربية والسيادة اللغوية على البشر والأمم والجنسيات الأخرى، قد أدى بشكل متزايد إلى استسلام العالم للغات الأوربية بوصفها الوسائط الأولى أو الإضافية. وفى داخل المجال الكونى، عملت اللغات الأوربية على خنق وتهميش اللغات الأخرى مع احتمال أن تسبب إبادة لغوية Linguicide.

وهكذا، بناء على ما سبق قد يكون من الصعب القول بدقة متى وأين برزت الحركة القومية اللغوية الأفريقية. ولكن المؤكد هو حقيقة أن هذه الحركة تعد مسألة دولية. ولكونها لغات مهانة فهى الرابطة التى توحد المناضلين فى هذه الحركة. إنه التحرير اللغوى الأفريقى والذى باتجاهه يصيغ أنصار الحركة القومية اللغوية الأفريقية استراتجياتهم ويبذلون أنفسهم بالمعنى الواقعى من أجل تعزيز لغاتهم.

٣-٤ تجليات الأيديولوجيا

ينقسم الإحيائيون اللغويون فى أفريقيا إلى نوعين: أيديولوجيين ومثاليين. كما أن أهداف الحركة القومية أبعد من مجرد السعى إلى فرض إصلاح دستورى. فهى فكرة

عامـــة، غرضـــها توفـــير أفضل ما يمكن من شروط من أجل تنمية المجتمع المحلى والاســتعداد لمواجهـــة تحديـــات المستقبل. ويعتبر تكوين مجتمع مفتوح وديمقراطى ومســئول اجتماعــيا وعادل بمثابة الهدف النهائى للحركة القومية؛ وكذلك خلق مناخ يستطيع فيه كل فرد أن يكون نفسه، الشرط أن يحظى الأفراد بفرص متساوية من أجل تنمية قدراتهم بصورة كاملة وسليمة.

ومــن مــنظور الحركة القومية اللغوية الأفريقية، يعتبر الميراث الثقافى الأصلى والألســن المحلــية عناصــر تكوينية هامة للهوية الأفريقية، بقدر تأكيد هذه الهوية فى مواجهــة اللغـــات الأجنبـــية، فإنها من تكون عرضة للضياع فى عملية أوربة كاملة. وتســعى الحركة القومية إلى معالجة الضغوط السوسيو-ثقافية والسياسية والاقتصادية فى أفريقيا والتى تعد نتيجة للعولمة. وتناضل الحركة القومية اللغوية الأفريقية لتجاوز هــذا الوضـــع مــن خلال تقوية وإدامة وخلق مجموعة مؤسسات قادرة على الحد من التهمــيش. وهى تعتنق أيديولوجيا مضادة، تعزز قيم اللغات الأصلية. وتطور الحركة على الدوام قوة البشر، الفكرية والمادية، إلى حدها الأقصى من خلال الوسائل الوحيدة المتاحة: لغة البشر.

وهكــذا، أصبح واضحا أن الحركة القومية اللغوية الأفريقية تتميز بثلاثة عناصر: أولا: "الإحـــياء" restoration، أى الأمـــل فى استعادة النظام اللغوى القديم الذى كان موجـــودا فـــى الماضـــى؛ ثانيا: الاعتراف الرسمى باللغات القومية؛ ثالثا، تعزيز هذه اللغـــات. وبالمعنى البرجماتي، تعتبر النزعة القومية اللغوية الأفريقية، بوصفها حركة، بـــرنامجا جماعـــيا لـــتوحد الأفارقـــة باتجاه هدف التحرر اللغوى، كقوة مضادة لنمط الاقصــــاء اللغـــوى الـــذى ظهر فى العالم كنتيجة للعولمة. فهم يحثون الفكرة التى تعد اكتشـــافا واعترافا بأن التعددية اللغوية توفر الأساس لسياسة اللغة القومية والتى تعتبر شاملة وديمقراطية وغير قسرية.

وعلى الرغم من أن اللغة فى قلب الحركة القومية اللغوية الأفريقية، فإن النضال ليس مجرد قضية لغة بمفردها. فهو صراع اجتماعى وسياسى وأيديولوجى كذلك. وفى إطـــار ســـعيها لتحقيق أهدافها، تحاول الحركة القومية اللغوية الأفريقية الحصول على التعويضـــات التالية سواء منحتها إياها الحكومات الوطنية بالاعتراف بالحقوق اللغوية للشـــعوب، أو من خلال التأثير فى الرأى العام: أولا، التعليم باللغات الأم فى المدارس؛ ثانـــيا، طباعة كتب باللغة الأم؛ ثالثا، تشجيع الكتاب الأفارقة فى مجال العلوم والفنون؛

رابعـــا، التشجيع المتحمس لتطوير وتعزيز المسرح الأفريقى؛ وأخيرا استخدام اللغات الأفريقية فى المحاكم.

وتحظـــى اللغات الأجنبية بحب وتقدير القوميين من أنصار اللغات الأفريقية طالما لا تســتهدف قمــع اللغــات المحلــية. الأمنية فقط أن يتعهد الأفارقة لغاتهم بالعناية، بالــتوازى مع رعاية اللغات الأجنبية، والتي يتوقعون أن يكونوا قادرين على التحدث بها بطلاقة. وتتوجه الحركة القومية اللغوية الأفريقية إلى المجال السياسى بمطالب إلى الحكومــات مــن أجل اتخاذ تدابير عاجلة وإيجابية تتعلق باللغات الأصلية فى القارة. ومن المتوقع أن تمنح اللغات المحلية حقوقها الكاملة.

ومــن أجل التعبئة لخدمة قضيتهم، يوظف المدافعون عن اللغات الأفريقية اساليب متــنوعة. فعلـــى سبيل المثال، يكتبون وينشرون مقالات حادة اللهجة ضد الاستخفاف باللغـــة الأم. وأولـــئك الذين هم فى المقدمة يستخدمون العديد من الهيئات المسئولة عن تولـــيد وتعبـــئة أنشطة الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وهى تشتمل على الصحافة، أنظمـــة التعلـــيم، مجموعات المسرح، والجمعيات اللغوية. ومن خلال هذه المؤسسات يظهـــر المثقفون ويعملون كجماعة اجتماعية منظمة. عموماً، فإنهم يناضلون من أجل تطويـــر قواعـــد نحويـــة جديدة ومحسنة، وخاصة فيما يتعلق بقواعد الإملاء. وكذلك، يـــتكفلون بإدخـــال اللغـــات الأفريقية فى المسرح. وسوف يجعل هذا وضع اللغات فى مواقـــع متمـــيزة أمـــرا ممكنا، وقد يستحث قلوب البشر على الاعتراف بها كممتلكات قومية على درجة كبيرة من الأهمية.

لقـــد تطـــورت الحركة القومية اللغوية الأفريقية إلى أيديولوجيا ديناميكية تطورية والـــتى يمكـــن أن تستخدم بفاعلية فى النضال ضد قوى القهر والاستغلال. فقد ضمت الكتاب الذين تماهوا مع اللغات الأفريقية وحاولوا التعبير عما يعتبرونه ثقافة ومميزات اللغـــات، مؤكدين عادة على حيويتهم فى مواجهة التحقير والقمع السابقين. ومن خلال إبـــراز المسألة اللغوية فى السياسات الأفريقية، غيرت الحركة القومية اللغوية الأفريقية بشكل قوى وضع اللغات الأفريقية عما كانت عليه من ثلاثة أو أربعة عقود ماضية.

لقـــد كانت الحركة القومية قوة حيوية فى تحويل سياسات اللغة عبر القارة. وبينما لـــم تحـــدث أفعال مثيرة، فقد أثرت الحركة بعمق فى الرؤى الخاصة باللغة الأفريقية. كما أن الاهتمام باللغات الأفريقية وتطور القارة أثر فى المشاريع اللغوية. وفى الواقع، اتســـعت القـــاعدة الاجتماعـــية للحركة القومية اللغوية الأفريقية وعملت الحركة على تعزيـــز وعى لحد ما بين الغالبية العظمى من الشعوب الأفريقية. ومن الحركة جاءت

المساهمة الكبرى والأكثر إيجابية: أى وعى البشر. لقد خلقت الحركة القومية مناخا وإطارا ذهنيا يمكن بداخله أن يخدم التعهد إزاء اللغات الأفريقية. ومن خلال دورها فى انتزاع اللغات الأفريقية من النسيان والازدراء بها، فقد ساهمت الحركة القومية اللغوية الأفريقية فى رفع مقام وسمعة التراث الأفريقى.

٤- الخلاصة

حاول هذا الفصل تقديم تحليل وصفى لعملية تساعد الأفارقة على مواجهة التحيز اللغوى الطاغى. فقد حاول تعيين القوى التى تديم نموذجاً واحدا للحركة القومية الآن. ويظهر هذا الفصل التكامل بين الثقافة والسياسات فى فكر الحركة القومية اللغوية الأفريقية. وما تم التأكيد عليه هو الطبيعة المزدوجة للحركة القومية، فهى تشكل فكرة مثلما تشكل حركة.

لقد ظهرت الحركة القومية اللغوية الأفريقية كميل فكرى للمثقفين الأفارقة مكنهم من الوعي بذواتهم كأصحاب هوية. لقد نشأت كنتيجة للاستعمار. وهى تطالب بتغيير وإصلاح سياسات اللغة فى أفريقيا، خاصة الآن حيث يواجه العالم سيطرة أيديولوجيا العولمة. لقد برزت سيناريوهات عديدة فى المشهد اللغوى. وقد تشهد أفريقيا تدهورا فى قدرة الدولة على إدارة سياسات اللغة كثمن للدور الأكثر ديناميكية الذى تلعبه فى المجتمع العالمى. ويعد هذا على وجه الخصوص مطلوباً لمرونة حدود الأيديولوجيات اللغوية. لقد أقرت البلدان الأفريقية بأن لغاتها فى مأزق عميق، ولهذا فإن تجديدها يعتبر على درجة قصوى من الأهمية.

ولهذا تطالب الحركة القومية اللغوية الأفريقية بتغيير وإصلاح سياسات اللغة. ولا ينكر مؤيدوها أن اللغات الأوربية تستخدم بشكل واسع، وبالتالى فلا غنى عنها بالنسبة للمجتمع. وكذلك فهم لا يعارضون معرفة اللغات؛ بل أنهم فى الحقيقية يشددون على فائدة تعلم لغات أجنبية. ولكنهم يؤكدون بأنه يجب على المرء ألا يستخف أو يبطل استخدام لغته، فمعرفتها معرفة مستفيضة غالبا ما تكون شرطاً مسبقاً وأساسياً لدراسة لغة أجنبية؛ فهى الوحيدة التى يمكن أن تكون فى المقام الأول. وبينما هم يتقبلون العولمة، ينبغى على الأفارقة أن يظلوا أفارقة.

Aina, T. A. 1997. Globali:ation and social policy in Africa: Issues and
research directions. Dakar: CODESRIA.

Ake, C. 1992. The New World Order: A view from the South. Lagos: Malthouse Press for Centre for Advanced Social Science.

Amin, S. 1989. Eurocentrism. New York: Monthly Review Press.

___. .1992. The empire of chaos. New York: Monthly Review Press.

___. 1993a. The post-war cycle (1945-1992). The African Journal of
Political Economy, pp. 87-94.

___. 1993b. The future of global polarization. Africa Today 40, no. 4: 5-86.

___. 1994. Re-reading the post-war period: An intellectual itinerary. New York: Monthly Review Press.

AnyangNyong'o, Peter. 1993. The history of development co-operation:
Appraisals and proposals for a new approach. African Journal of Political Economy, pp. 1-8.

Bohnet, M. 1999. Thoughts on the future of development policy. Development and Cooperation, no. 1:10-13.

Conference of Ministers of Education of African Member States. 1976. Lagos.

Featherstone, M., ed. 1990. Global culture: Nationalism, globali:ation and modernity. London: Sage Press.

Ghai, D. 1992. Structural adjustment, global integration and social democracy. Discussion Papers No. 37. Geneva: UNRISD.

Giddens, A. 1990. The consequence of modernity. Stanford: Stanford University Press.

Giddens, A. 1999. Runaway world. Reith Lecture Series on Globalization. London: BBC World Service.

Griffin, K., and A. R. Khan. 1992. Globalization and the developing world: An essay on the international dimensions of development in the post-cold war era. Geneva: UNRISD.

Harvey, D. 1989. The condition of post-modernity: An enquiry into the origins of cultural change. Cambridge: Blackwell.

Inter-Govemmental Conference on Cultural Policies in Africa. 1975. Accra.

Matsepe-Casaburri, I. L. 1998. Globalization and the African renaissance. Paper presented at the 9th General Assembly, CODESR1A, Dakar, 14-18th December.

Mazrui, A. A., and A. M. Mazrui. 1998. The power of Babel. Oxford: James Currey.

Phillipson, T. 1996. Cultural imperialism. Oxford: Oxford University Press.

Sawyerr, A. 1998. Globalization and social sciences in Africa. Paper presented at the 9th General Assembly, CODESR1A, Dakar, 14-18th December.

Wa Thiong'o, Ngugi. 1993. Moving the centre: The struggle for cultural freedoms. London: James Currey.

الفصل السادس عشر

من بانيات إلى عاملات غير ماهرات
تغريب دور النساء في بناء البيوت في بوتسوانا

بقلم: فوستين تى. كالابامو
قسم العلوم البيئية- جامعة بوتسوانا
ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

١-مقـــدمـــة

مــن خــلال مراجعة الأدبيات الخاصة بدور كل من الذكر والأنثى في المجتمعات الــرعوية المتوطنة، مثل "ماساى" فى كينيا وتنزانيا، "جالولى أورما" فى كينيا، "نديبلى" فــى زيمــبابوى، "باسوتو" فى ليسوتو وبوتسوانا وجنوب أفريقيا – يتضح لنا أنه بينما يكــون الــرجال وبمســاعدة الأولاد الكبار مسئولين عن مهام الصيد والرعى والعناية بماشــية الأسرة، فإن النساء، إلى جانب الأدوار المنزلية المعتادة، يتحملن مسئولية بناء البــيوت وزراعــة محاصيل الحبوب فى قطعة الأرض المملوكة للأسرة بجوار بيتها، ويساعدهن فى ذلك البنات إلى جانب الأولاد الصغار. غير أن دراسات حديثة (Talle 1987, Ensminger 1987, Larsson 1989 a &b, Mafico 1991, Eldredge 1993) قــد أوضحت أن التقسيم التقليدى للعمل بين الرجال والنساء لم يعد موجوداً. إذ إن الــرجال فـــى المجــتمعات الرعوية المتوطنة قد أصبحوا يمارسون الزراعة وبناء البيوت أيضاً إلى جانب دورهم التقليدى فى رعاية الدواب.

يحاول هذا الفصل استكشاف ووصف الأدوار التقليدية والجديدة التى تلعبها النساء فــى عملــية بــناء البــيوت. ويبدأ الفصل بمناقشة نظريات ومفاهيم تقسيم العمل بين الجنســين الاجتماعييــن فـــى المجــتمعات الرعوية المتوطنة، مع التركيز على حالة بوتســوانا. ثــم يحــاول الباحث تشخيص الأدوار الناشئة للنساء فى عملية بناء البيوت

الحديثة في بوتسوانا، مع أخذ بلدة "لوباتسي" كدراسة حالة. وأخيراً نبحث كيفية وإلى أي مدى كان تأثير تلك الأدوار الجديدة على النساء، وكذلك فحص الأسباب التى قدمها المشاركون فى صناعة البناء للتغيرات التى حدثت فيما يتعلق بأدوار ومسئوليات النوعين الاجتماعيين.

٢-الإطار النظرى

تناولت النظريات والمفاهيم الخاصة بتقسيم العمل أو تحديد المهام الخاصة بالرجال وبالنساء فى مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية - تناولت عناصر وتفسيرات عديدة مثل: الحتمية البيولوجية، التخصص فى العمل، المجالين العام والمنزلى، عمل الرجال من أجل النقود وعمل النساء من أجل الحرية، عقد علاقات النوع الاجتماعى، والتعليم.

تتبنى الحتمية البيولوجية على أن النساء أضعف بدنياً وذهنياً من الرجال، وهو ما يؤدى إلى إعطائهن مكانة أدنى من الرجال. ومن ثم فإن أدوار النساء تفرضها الطبيعة وتشريحهن الجسمانى، مثل ولادة الأطفال ورعاية الشئون المنزلية للأسرة (Mies 1986: 45). وتتأتى الحتمية فى هذه النظرية من جينية هذا التشريح، وهو ما يفترض أن التقسيم الجنسى للعمل أمر مقدر من الله، ومن ثم فهو مطلق وغير قابل للتغيير. بيد أن تقسيم المهام بين الرجال والنساء والأطفال يختلف من مجتمع لآخر، ومن جيل لآخر فى المجتمع الواحد (Hombergh 1993, Meena 1992, Buswell 1989).

أما نظرية التخصص فى العمل فتقول بأن أفراد الأسرة المعيشية يتخصصون فيما بينهم فى المهام التى يستطيع كل منهم أن يقوم بها على أفضل وجه لحساب الأسرة وفائدتها وبالنيابة عن الآخرين فى جماعة الأسرة. فتقوم النساء والفتيات بالأعمال غير العنيفة أو الشاقة، حيث تترك هذه الأعمال للرجال والأولاد. ولا شك فى وجود صلة قوية بين نظرية التخصص ونظرية الحتمية البيولوجية، إذ إن القدرة على القيام بالأعمال ترتبط بالطبيعة التشريحية لكل من الرجال والنساء وحيث "يتم النظر إلى مهام النساء كمهام قد حددتها لهن طبيعتهن" (Mies 1986: 46).

كذلك ترتبط أطروحة المجالين العام والمنزلى ارتباطاً ما بالنظريتين السابقتين، حيث ترى أن النساء هن اللائى يتحكمن فى معظم المهام والممتلكات المستخدمة فى الأنشطة المنزلية، مثل: رعاية الأطفال، الطهى، إنتاج الطعام، بناء البيت وصيانته. بينما يهيمن الرجال على أنشطة المجال العام مثل الصيد وتربية قطعان الماشية.

وكمحصـلة عامـة يميل الرجال إلى القيام بالأعمال التى تأتى بالنقود أو الثروة، بينما ترتبط النساء بواجبات لا تأتى بأكثر من فوائد غير مالية، مباشرة أو سريعة.

وبالنسـبة لأطـروحة تعاقدات ونظم تقسيم النوع الاجتماعى فهى تشكك وترفض الـربط بين الأدوار والمهام المسندة لكل جنس اجتماعى وبين الطبيعة الفسيولوجية لكل مـن الـرجال والنساء. إذ تتبنى تعريفاً للنوع الاجتماعى بوصفه تعاقداً اجتماعياً يحدد أدوار الذكـور والإناث، وتختلف هذه البنية من مجتمع لآخر، بل وتختلف عبر الزمن فـى المجتمع الواحد، كما ترى هذه النظرية أن مهام الرجال والنساء تتحدد على أساس الأدوار الاجتماعية، وهى بدورها معرضة للتفاوض وإعادة التحديد عبر الزمن. وهكذا يـتم تعـريف عقد أو تعاقد النوع الاجتماعى بأنه "اتفاق غير مكتوب بين آحاد الرجال والنسـاء، ومبنى على تصورات خاصة بالكيفية التى يجب أن يتصرف بها كل منهم". (Lee- Smith 1997: 70, Larsson and Schlyter 1995: 213-215) وتـنظم عقود النوع الاجتماعى الأدوار والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء علـى المسـتوى الشخصـى ومستوى الأسرة المعيشية والمجتمع، وهى ما تشكل معاً مـنظومة عامـة لتقسـيم الـنوع الاجتماعى. "وبدوره، تخلق هذه المنظومة تصورات واضحة لواقع الأشياء ولما يجب أن تكون عليه".(Larsson 1995: 53).

أمـا أنصار نظرية التعليم فيرون أنه فى الوقت الذى تصاغ – خلال فترة التنشئة الاجتماعـية ومـن خلال وسائل الإعلام – الأفكار الخاصة بما يجب أن يفعله كل من الرجال والإناث، فإن التعليم يتكفل بترسيخ هذه الأفكار على مستويات ثلاثة: مؤسسية وسـلوكية ومحـتوى التعليم (Brion 1994: 173-195). ويتحدد المستوى المؤسسى بعلاقـات القـوة فى الفصل الدراسى ومؤسسات التدريب وإمكانية نفاذ كل من الذكور والإنـاث إلـى التعليم الرسمى. ويهيمن الذكور على إدارة مؤسسات التعليم والتدريب وكذلـك مواقـع اتخاذ القرار فيما يتعلق بقضايا التعليم، ونتيجة لهذا يصبح التعليم أكثر انحـيازاً ضـد الإنـاث. كما تؤدى الغلبة الساحقة للذكور فى تولى المواقع التدريسية والإداريـة الكـبرى إلـى حـرمان البنات من الحصول على نموذج من نوعهن. أما المسـتوى السـلوكى فيتمـثل فـى اختلاف التوجيه التعليمى لكل من الأولاد والبنات الصغار، فبينما يوجه ويشجع الأولاد على أن يصبحوا مهندسين ومعماريين... الخ، لا يشجع البنات على الأمل فى الشىء نفسه، وإنما يوجهن إلى تعليم يعتقد أنه مناسب لهن مـثل التدبير المنزلى والتمريض ...الخ. أما على المستوى الثالث والخاص بالمحتوى

التعلـيمى فيتمثل فى أن المناهج والأمثلة واللغة المستخدمة فى التعليم تعزز من التنميط القائم على التقسيم السائد للنوع الاجتماعى.

٣-المنطقة المدروسة

تـم اسـتخلاص المـادة المقدمة فى هذا الفصل من تقارير عن دراستين أجراهما الباحث في بلدة "لوباتسى" فـى الفترة ٩٥-١٩٩٩. وقد أنشئت "لوباتسى" عام ١٩٠٩، وهـى الآن تحـتل الترتيب الرابع بين المراكز الحضرية في بوتسوانا. وتقع "لوباستى" علـى بعـد ٧٠ كيلو متراً جنوب "جابرونى"، ويبلغ تعدداها السكانى أكثر من ٢٦ ألف نسـمة عام ١٩٩١. وقد وقع اختيار الباحث على هذه البلدة لأنها مركز حضارى قديم، وأكـثر تعبيراً عن الحياة الحضرية اليومية من بلدات أخرى نشأت حديثاً حول المراكز التعدينـية مـثل "أورابا" و"سيلبى - فيكوى" و"جوانينج" و"سوا". كذلك تضم "لوباتسى" ومديـنة "فرانسيسـتون" أعلـى نسـبة من الأسر المعيشية التى تقودها إناث. ففى عام ١٩٩١ كـان عـدد هذا النوع من الأسر يمثل ٣٧% من إجمالى عدد الأسر المعيشية، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع هذا النوع تقوده أمهات عازبات.

٤- منهج البحث

أجريـت الدراسـة الأولـى عـام ١٩٩٥ بهدف اكتشاف مدى اشتراك النساء فى صـناعة البناء على المستوى الوطنى، وفى "لوباتسى" بوجه خاص، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية والمنشورة والمقابلات المعمقة مع مقاولين وعاملات بناء فى ستة مواقـع للبـناء فـى "لوباتسى". أما الدراسة الثانية فقد أجريت فى شهرى مايو ويونيو ١٩٩٩ لجمـع بـيانات كمية لتحديد مدى استمرار الظواهر والقضايا المثبتة فى نتائج الدراسـة الأولى. فتمت مقابلة ٢٦٩ من أرباب الأسر المعيشية فى المناطق التى تبنى بـيوتها بجهدهـا الذاتى، واقتصرت المقابلات على الأسر المعيشية التى بنت وحدات سكنية على أراضى مملوكة لها وبمساعدة العمل المأجور أو التطوعى أو بدونهما.

٥- الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين

٥/١ تعريف "التقليدى"

يعرف "أوليفر" (Oliver 1989: 45) التقليد بأنه "...كل ما يكون مملوكاً لمجتمع فـى زمن معين، وكان موجوداً بالفعل قبل أن يأتى الأعضاء الحاليون، والذى لا يكون

نـــتاجاً خالصـــاً للعمليات الطبيعية فى العالم الخارجى أو نتيجة مطلقة للضرورة البيئية والفســـيولوجية..." ومـــن الواضـــح أن هذا التعريف يستبعد القوى فوق الطبيعية، أى المرتـــبطة بالإله. ويشدد "أوليفر" على أن "إرساء وصيانة التقليد يتطلب انتقال عناصره الجوهـــرية من أعضاء الجماعة إلى أيدى من يأتى بعدهم..." (Oliver 1989: 53)، وهـــو ما قد يتم بالمعنى الحرفى للكلمة أو بالتصوير أو بالمثل والممارسة. وكما يلاحظ "رابوبـــورت" (Rapoport 1987) فـــإن التقليد نقيض لما هو حديث ومعاصر، وهو عـــادة مـــا يســـتخدم بشكل متداخل مع مصطلحات أخرى مثل: أهلى، قومى، عرفى، محلـــى، شـــعبى، بدائـــى.. الخ. ومن ناحية أخرى فإن التحديث يعتبر مرادفاً للتغريب والعولمة والتدويل.

٢/٥ الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين فى بناء البيوت

النســـاء هـــن المســـئولات تقلـــيديا عـــن بناء البيوت اللازمة لأسرهن، وذلك فى المجـــتمعات الـــرعوية المتوطنة فى مختلف أنحاء أفريقيا. فبالنسبة لنساء "ماساى" (فى كينيا وتنزانيا) نجدهن "يبنين بيوتهن بأنفسهن، وتعتبر المرأة هى المالكة حقها لبيتها. إذ إن بناء وتجديد والحفاظ على البيت هو من صميم عملها ومسئوليتها" (Talle 1987: 64-65). بل إن الشباب والرجال غير المتزوجين فى هذه الجماعة ينتسبون إلى بيوت أمهـــاتهم ويقيمون بها، أما الرجال المتزوجون "فيوزعون أوقاتهم على بيوت زوجاتهم للـــنوم وتناول الطعام وفق ما يتراءى لهم... ولا يمكن للرجال أن يدخلوا بيتاً أبداً بدون إعـــلام مالكـــته... فـــالموئل المعتاد للرجال يوجد خارج البيت، فى الحظيرة أو خلف شجرة فى طرف مزرعة البيت" (Talle 1987: 65).

ونعـــد الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين عند قبيلة "جالولى أورما" التى تعيش بجـــوار نهـــر "تانا" فى كينيا مماثلة إلى حد بعيد للأدوار ذاتها عند "ماساى". فقد كانت كـــل زوجة فى "جالولى أورما" "مسئولة عن بناء وصيانة بيتها، وعن أسواره وحظائره إن وجدت" (Ensminger 1987: 37)، فقد كن ينفقن وقتاً أطول من نظائرهن فى أى مكـــان آخـــر فـــى بناء البيت والاعتناء به. وفى كل مجمع كن يبنين بيوتاً عديدة للنوم والطهى واستقبال الزوار، فضلا عن الملاجىء المؤمنة ضد الريح والتى كانت تستخدم فـــى أمســـيات الحـــياة الاجتماعـــية وكملاجـــىء دائمـــة لصغار الحيوانات والأطفال (Ensminger 1987).

أما وسط "باسوتو" فى ليسوتو فإن الدور التقليدى للرجال والأولاد يتمثل فى رعاية الماشية الكبيرة بينما تعتنى النساء بالخنازير والماعز والأغنام والطيور الداجنة (Eldredge 1993). ويعد بناء البيت مسئولية النساء عند "باسوتو" فهن "يقطعن الأعشاب والسيقان اللازمة للتسقيف ولبناء السور العشبى المحيط بفناء المنزل. كما يشيدن البيوت فوق الأوتاد المتقاربة، ثم يقمن بطلائها من الخارج والداخل بملاط يصنع من خليط من الروث والطين" (Eldredge 1993: 27) أما بالنسبة لنساء "ندبيلى" فى زيمبابوى فإن مهام بناء البيت كانت مقسمة تقليدياً بين الرجال والنساء، حيث تبنى النساء الحوائط الطينية ويعرشن الأسقف، بينما يقوم الرجال بنصب السقف على الأعمدة (Mafico 1991: 43).

٥/٣ الأدوار التقليدية فى بناء البيوت فى "بتسوانا"

مثلهن مثل نظرائهن فى المجتمعات الرعوية المتوطنة الأخرى، وعلى ضوء ثقافة "تسوانا" العريقة، تتحمل النساء أيضاً مسئولية بناء البيوت وصيانتها. فكن حسب "لارسون" (Larsson 1989 a& b: 507, 1990: 94-96) يجمعن التراب الطينى والرمال وروث البقر والمياه، حيث يتم خلطها وصنع قوالب الطوب منها، كما يستخدم الخليط نفسه كملاط. كذلك تقوم النساء بقطع فروع الأشجار ورفع السقف، ويجمعن الأعشاب والحشائش اللازمة لتعريش السقف، وأخيراً يقمن بتزيين الجدران. وظل كل بيت يعرف تقليديا باسم الزوجة التى تقيم فيه حتى لو كان الزوج يقيم معها (Schapera 1943: 86). كما كانت النساء مسئولات أيضاً عن زراعة المحاصيل بمساعدة أطفالهن، والاعتناء بالماعز والأغنام وغيرهما من الماشية الصغيرة. أما الرجال فكانوا مسئولين عن تربية الماشية الكبيرة والصيد والدفاع عن القبيلة.

وأثناء الفترة الاستعمارية أصبح بناء البيت التقليدى عند "تسوانا" نشاطاً مشتركاً حيث أصبح الرجال مسئولين عن قطع الأخشاب وجلبها للبيت، وإقامة الأسقف وتعريشها (Larsson and Larsson 1984: 96-97, 1989a: 509- 515, 1990: 63) واحتفظت النساء بمسئولية واجبات أخرى مثل خلط القوالب وبناء وتزيين الحوائط والأرضيات. وقد كان الرجال والنساء يقومون بالعمل بأنفسهم أو بطلب المساعدة من الأهل والأصدقاء (Larsson and larsson 1984: 100). ومما يسهل الحصول على هذا العون المتبادل أن يتم تقديم الطعام والشراب لمن يقومون بالمساعدة فى عمل البناء. وتقوم النساء بصنع الجعة وطهى الطعام. هذا وقد لاحظ "مافيكو"

وجــود نوع مماثل من التعاون التبادلي بين النساء والرجال والجيران عند "تدبيلي" في زيمـبابوى، فــيقول إن "مــن السمات الهامة لعملية البناء أن كل فرد في المجتمع كان يعــرف أنماط بناء البيوت، وحتى كيف يتم بناؤها أما الاختلاف بين المشتغلين فقد كان يتعلق فحسب بدرجة امتلاك المهارات (Mafico 1991: 44).

٦-الأدوار المعاصرة للنوعين الاجتماعيين

٦/١من رعاة ماشية إلى بناة وملاك بيوت

لاحظــت دراســة صــدرت عام ١٩٨٧ (Talle 1987: 65) أن بعض الرجال الأغنــياء عند "ماساى" قد بدأوا – على العكس من الماضي – يملكون بيوتاً للاستخدام الشخصــي، وخاصــة للترفيه والترحيب بالضيوف الغرباء من الذكور. وتختلف بيوت رجــال "ماســاى" اختلافاً ملموساً عن تلك التى تمتلكها النساء، فبيوت الرجال تبنى من حوائــط بطــوب القوميد وأسقف بها أسياخ حديدية. كذلك كانت بعض النساء الثريات يقمــن باســتئجار حرفييــن – من أصل غير "ماساى" غالباً– لبناء بيوت ذات حوائط أســمنتية أو بالطيــن والأعمدة الخشبية والأسقف المدعمة بالكمرات الحديدية (Talle 1987: 74-75). بــيد أن "تكلفــة العمــل ومواد البناء عادة ما تكون مسئولية الرجال الذيــن يعتــبرون أنفسهم – وليس زوجاتهم – ملاكاً للبيوت الأسمنتية. ويرمز إلى هذا الوضع من خلال قفل ومفتاح يحمله المالك معه أو يتركه أمانة فى يد زوجته التى يثق بها أكثر من غيرها" (Talle 1987: 75).

- رغــم أن بناء البيت كان مسئولية للزوجة تقليدياً وسط "باسوتو" في ليسوتو "حدث فــى القــرن التاســع عشر أن بدأ بعض رجالهم يبنون البيوت بقطع الأحجار، ومن ثم أصــبح البناء عملاً خاصاً بالرجال أساساً" (Eldredge 1993: 27). ولاحظ البعض أنه على الرغم من أن إنتاج الطوب الطيني ظل عملاً خاصاً بالنساء فى ناحية "جورج" القريبة من العاصمة لوزاكا فى زامبيا، فإنه كان من الحالات الاستثنائية أن تقوم المرأة بصــنع قوالب الطوب التى يدخل فى تركيبها الأسمنت (Schlyter 1988: 117). كما يلاحــظ الباحــث نفسه أن الانتقال من الطوب الطيني إلى الأسمنت قد قلل من مدخل العمــل النســائى فى البناء المنزلى، ومن ثم أصبح مدخلهن هامشياً تقريباً حيث يقمن بتنظــيم العمــل مــن خلال شراء الرمل والأسمنت وترتيب نقلهما واستئجار الحرفيين المهرة من صناع الطوب (Schlyter 1988: 17).

٢/٦ حالة بوتسوانا

تبين الدراسات الحديثة (Larsson 1989, Kalabamu 1996) والتقارير الإحصائية أن النساء في بوتسوانا الآن نادراً ما يشاركن فى أنشطة بناء البيوت، أو فى صناعة البناء على وجه العموم. فعلى سبيل المثال، هيمن الرجال على صناعة البناء التى استوعبت عام ١٩٩١ حوالى ١٥,٣% من إجمالى السكان الناشطين اقتصادياً. وشكل النساء ١٢,٣% من السكان المشتغلين بأنشطة البناء. كما هيمن الرجال أيضاً على الزراعة والوظائف الحكومية والعمل فى المناجم والأنشطة التعدينية، بينما هيمنت النساء على الخدمات التعليمية والصحية وتجارة الجملة والتجزئة إلى جانب الأنشطة المنزلية (Kayira 1995: 6).

توظف صناعة البناء ١٩,٩% من قوة العمل الناشطة اقتصادياً فى المناطق الحضرية (CSO 1994: 11). ومرة أخرى كانت النساء أقل تمثيلاً، حيث شكلن ١٠,٥% فقط من المشتغلين بصناعة البناء فى المراكز الحضرية السبعة. كما أن غالبية النساء (أكثر من ٥٠% فى بعض المدن) المشتغلات قد عملن فى وظائف الخدمة المنزلية.

ولا تعتبر ظاهرة هيمنة الرجال على صناعة البناء قاصرة على المناطق الحضرية. إذ إن النساء فى المناطق الريفية فى بوتسوانا لا يشاركن فى بناء البيوت الحديثة "وهو الأمر الذى لم يعط الرجال وضعية رمزية جديدة فحسب، وإنما أعطاهم أيضاً عملاً مدفوع الأجر" (Larsson 1990: 92). كما يلاحظ الباحث أن المهارات والأساليب الجديدة باستخدام مواد البناء الحديثة (مثل الشدات الحديدية والطوب المحروق وبلوكات الرمل والأسمنت) قد حولت هذا العمل إلى حرفة أصبحت "عمل الرجل" وحده. وبالطبع فقد واصلت النساء فى المناطق الريفية من بوتسوانا بناء وإعادة بناء وصيانة بيوتهن فيما يزيد عن ١٠٠ ألف وحدة سكنية ريفية بنيت بمواد البناء التقليدية. غير أن هذا العمل غير مسجل مثل الأنشطة التى تنظم جماعياً.

٧-أدوار جديدة للنوعين الاجتماعيين فى بناء المساكن

١/٧ صناعة البناء

ورد فى إحصاء السكان والمساكن عام ١٩٩١ أن ٨٤ امرأة فقط، أى ٢,٢% من قوة العمل النسائية النشطة اقتصاديا فى "لوباتسي"، يعملن فى صناعة البناء (جدول رقم ١). هذا ويعمل أكثر من نصف قوة العمل الناشطة اقتصادياً فى قطاعين اثنين:

الخدمات المنزلية (٢٧,٨%) وتجارة الجملة والتجزئة (٢٣,٣%). كما تعمل النساء فى قطاعــات هامــة أخــرى مــثل: الصناعات التحويلية (١٢,١%)، التعليم (١٠,٨%)، الحكومتين المركزية والمحلية (٦,٥%)، الصحة (٦,٣%).

ومــن ناحــية أخرى فإن صناعة البناء كانت القطاع الثانى من حيث نسبة تشغيل الذكــور فــى "لوباتســى" حيــث لــم يسبقها إلا القطاع التحويلى (جدول رقم ١). فقد اســتوعب الأخير ربع قوة العمل الذكورية النشطة اقتصاديا، بينما لم تستوعب صناعة البــناء سوى قرابة الخمس (١٩,٣%). أما العمل فى الحكومتين المركزية والمحلية فلم يستوعب سوى ١٠,٧% من الذكور الناشطين.

جدول رقم (١)

توزيع المشتغلين من حيث النوع والقطاعات

فى "لوباتسى" عام ١٩٩١

القطاع	ذكور		إناث	
	عدد	%	عدد	%
*الزراعة	١٨٠	٢,٩	٦٨	١,٧
*التعدين والمحاجر	٥٨	١,٦	٢٣	٠,٦
*الصناعة التحويلية	١٥٨٠	٢٥,٠	٤٧٣	١٢,١
*المياه والكهرباء	١٠٨	١,٧	١٦	٠,٤
*البناء	١٢٢٣	١٩,٣	٨٤	٢,٢
*تجارة الجملة والتجزئة	٨١٢	١٢,٨	٩١٢	٢٣,٣
*النقل والاتصالات	٣٤٨	٥,٥	٤٣	١,١
*خدمات تجارية	٣٩٠	٦,٢	١٤٣	٣,٧
*الصحة	١٣٥	٢,١	٢٤٦	٦,٣
*التعليم	٢١٩	٣,٥	٤٢١	١٠,٨
*خدمة منزلية	٢١١	٣,٣	١٠٨٨	٢٧,٨
*الحكومة المركزية والمحلية	٦٨٢	١٠,٧	٢٥٣	٦,٥
*خدمة المجتمع المحلي وغيرها	٣٣٩	٥,٤	١٣٩	٣,٥
المجموع	٦٣٢٦	١٠٠,٠	٣٩٠٩	١٠٠,٠

Source: CSO 1994 a: 28.

ومـــن بين الشركات الست التى قام الباحث بمسحها عام ١٩٩٥ وجد أن شركتين مـــنهما لـــم توظفاً أنثى واحدة (الجدول رقم ٢). فحسب أقوال كبير عمال الشركة (د)[٦] تعتـــبر هذه الشركة أن من صميم سياستها عدم توظيف النساء. أما كبير عمال الشركة (هـــ) فقد أرجع نقص عدد المشتغلات إلى العمل الشاق الذى يتطلّبه حفر الأساسات، وكانـــت الشركة قد بدأت للتو العمل فى الموقع. ومن بين ٧٠٠ مشتغل فى مواقع البناء الســـتة لم نجد سوى ١٩ امرأة فقط بنسبة ٢,٧%، ومن بين التسع عشرة إمرأة عملت اثنـــتان فقـــط فى الأعمال الكتابية حيث كلفتا بإمساك السجلات الخاصة بساعات العمل والمدفوعـــات الـــنقدية.. الـــخ. و"صنفت" عاملتان أخريان ضمن عمال الدهان، وثالثة كمـــتدربة علـــى الدهـــان، أما بقية الإناث العاملات (١٤ عاملة) فقد كن عاملات يقمن بخلط المونة ومناولة الطوب للبنائين... الخ.

وقـــد كـــان لـــدى الشركة (ب) خطة لتشغيل من ٤ إلى ٦ عاملات للمساعدة فى تنظيف البيوت قبل تسليمها لشاغليها الجدد.

جدول رقم (٢)

المشتغلون في مواقع البناء (حسب النوع)

اسم الشركة*	الإناث المشتغلات				المشتغلون الذكور	الإجمالى
	أعمال كتابية	أعمال دهان	أعمال بناء	إجمالى	المشتغلون الذكور	الإجمالى
الشركة (أ)	١	–	–	١	٨٢	٨٣
الشركة (ب)	–	٢	–	٢	١٧٢	١٧٤
الشركة (ح)	١	١	١	٣	٤١	٤٤
الشركة (د)	–	–	–	–	٢٣١	٢٣١
الشركة (هـــ)	–	–	١٣	١٣	٧٦	٨٩
الشركة (و)	–	–	–	–	٧٩	٧٩
الإجمالي	٢	٣	١٤	١٩	٦٨١	٧٠٠

*تم إخفاء أسماء الشركات لأغراض الثقة.

المصدر: دراسات ميدانية.

٢/٧ بناء البيت بالجهد الذاتى

على النقيض من العمليات التقليدية لبناء البيوت بالجهد الذاتى فى بوتسوانا، أوضحت البيانات المستخلصة من الدراسة التى قام بها الباحث عام ١٩٩٦ أن الأسر المعيشية فى الحضر لا تعتمد بقوة على عمل الأسر ذاتها فى بناء بيوتها الخاصة. فغالباً ما تلجأ الأسر المعيشية الحضرية إلى استئجار عمال مهرة وغير مهرة للعمل لحسابها. وتكاد مشاركة أفراد الأسرة المعيشية تنحصر فى صناعة بلوكات الأسمنت ورشها بالماء وخلط المونة الرملية – الأسمنتية ومناولة الطوب للبنائين وغيرها من الأعمال اليدوية المحضة. ومن بين ١٦٩ أسرة معيشية تمت دراستها وجد أن ٤١ أسرة منها (بنسبة ٢٤%) قد استخدمت العمال الأجراء للقيام بالعمل بأكمله، أى أن أحداً من أفراد الأسرة لم يشترك فى بناء بيتها.

أما بالنسبة للأسر التى شارك أفرادها فى العمل، فقد كانت مشاركة الذكور أعلى من مشاركة الإناث. ففى ٤٠% من الـ ١٢٨ حالة شارك الذكور فقط من أفراد الأسرة فقط فى عملية بناء البيت، بينما شارك الذكور والإناث معاً فى ٣١% من الحالات (أنظر الجدول رقم ٣). وقد كانت مشاركة الإناث أعلى فى الأسر المعيشية التى لا يوجد بها زوج، حيث فى أغلبيتها كانت المرأة هى ربة الأسرة. بينما كانت معدلات مشاركة الذكور أعلى فى الأسر ذات العيش المشترك بين الرجل والمرأة والأسر الزواجية والأسر التى يوجد بها أرامل. ومن الملفت أن كلا النوعين قد عمل بمعدل أكثر مما متوقع فى الأسر التى وقع الطلاق أو الانفصال بين الزوجين فيها.

جدول رقم (٣)

المشاركة البدنية في بناء البيت حسب الجنس

والحالة الزواجية (%)

الحالة الزواجية لرب الأسرة	مشاركة أفراد الأسرة المعيشية في البناء الفعلي للبيت الخاص بالأسرة				الإجمالي
	الذكور فقط	الإناث فقط	كلا النوعين	غير مبين	
-أعزب	٢٩,٠	٤١,٩	٢٢,٦	٦,٥	١٠٠ (٣١)
-عيش مشترك	٥٤,٥	١٨,٢	٢٧,٣	–	١٠٠ (١١)
-متزوج	٤١,٧	١٨,٨	٣٥,٤	٤,٢	١٠٠ (٤٨)
-انفصال/ طلاق	١٦,٧	١٦,٧	٦٦,٦	–	١٠٠ (٦)
-أرمل	٤٦,٩	٢١,٩	٢٨,١	٣,١	١٠٠ (٣٢)
إجمالي	٣٩,٨	٢٥,٠	٣١,٣	٣,٩	١٠٠ (١٢٨)

*ملحوظة: الارقام بين الأقواس تبين التكرار الإجمالي (بالعدد).

ورغم أن النساء لا يشتركن غالباً بشكل يدوي في أعمال بناء المساكن الحضرية فإن معدل مشاركتهن يرتفع عند إنجاز التشطيبات النهائية (الطلاء، الديكور، تركيب النجارة والأعمال الخشبية والتنظيف..) حتى أنه يتساوى تقريباً مع معدل مشاركة الرجال. كما يوضح الجدول رقم (٤) أن النساء نشيطات أيضاً في اقتراح الأفكار ببناء بيوت أسرهن المعيشية، وكذلك في اتخاذ القرارات الخاصة بحجم البيت وتصميمه. غير أن الهيمنة تظل للرجال في جميع القرارات الخاصة ببناء المسكن بالجهد الذاتي.

ورغم أن النساء قد يتقدمن بطلب تخصيص الأرض فإن الرجال مثلوا أكثر من نصف الطلبات. وبالنسبة للأخيرين فإنهم بمقتضى الممارسات التقليدية تخصص لهم الأرض وتصبح مملوكة لهم. وجدير بالملاحظة أن "وكالة الاسكان بالجهد الذاتي" SHHA تهيمن على عملية اتخاذ القرار، وبشكل خاص فيما يتعلق بتصميمات وأحجام البيوت، حيث تمثل ٢٠,١% و ١٢,٤% على التوالي.

جدول رقم (٤)
اتخاذ القرار في عملية بناء البيت بالجهد الذاتي

القرار	الأب/الزوج	الأم/الزوجة	الأبناء/الزوجات	الأطفال	وكالة الاسكان بالجهد الذاتي SHHA	آخرون	إجمالي
*من بادر باقتراح بناء مسكن جديد للأسرة؟	٣٨,٥	٣٠,٢	١٣,٦	٧,٢	٤,١	٦,٥	١٠٠
*من اتخذ القرار النهائي بإنشاء البيت؟	٤٣,٢	٢١,٩	١٨,٣	٦,٦	٣,٠	٧,١	١٠٠
*من يتقدم بطلب الأرض؟	٥٦,٨	٢٧,٢	٥,٣	٢,٤	غير معلوم	٨,٣	١٠٠
*من قرر حجم المنزل؟	٣٠,٨	٢٩,٠	١١,٢	٨,٨	١٢,٤	٧,٧	١٠٠
*من قرر تصميم المنزل؟	٢٩,٦	٢٦,٦	٧,٧	٨,٢	٢٠,١	٧,٧	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية.

وباستثناء الأسر المعيشية التي تقودها إناث، فإن المساهمة المالية للمرأة في بناء البيت تكاد تكون معدومة في الغالب، ويرجع هذا أساساً إلى أن غالبية النساء هن ربات بيوت ومن ثم لا يحصلن على دخول منتظمة. وكما يوضح الجدول رقم (٥) فإن أموال إنشاء البيت تأتي من أطراف متعددين في الأسرة المعيشية (الأب، الأم، الأبناء) ومن آخرين مثل الأقارب والأصدقاء الحميمين. وقد مولت الزوجات ٨,٥% و ١٤,٩ % من نفقات شراء مواد البناء ودفع أجور العمال على التوالي.

جدول رقم (٥)

المساهمة المالية في عملية بناء البيت

بالجهد الذاتي (%)

النشاط	الأب/الزوج	الأم/الزوجة	كـــــلا الأبوين/الزوجين	الأبناء	أعضــــاء في الأسرة المعيشية و/أو آخرون	الإجمالي
المساهمة في شراء مواد البناء	٢٥,٤	٨,٣	٢٣,٧	٥,٤	٣٧,٣	١٠٠
المساهمة في دفع أجور العمال	٣٢,١	١٤,٩	١٧,٣	٧,٨	٢٨,٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

وفيما يلي يتعلق بالإشراف على عملية البناء ودفع أجور العمال نقداً وتقديم الطعام والشـــراب للبنائين كانت معدلات مشاركة النساء أعلى من الرجال (أنظر الجدول رقم (٦). فبالنســـبة للإشـــراف علـــى العمـــال المأجوريـــن كانت معدلات مشاركة المرأة (كـــزوجات وبنات) ٥٦% مقارنة بـــ ٢١% للرجال (بمن فيهم الأولاد). كما كان دور المرأة في تقديم الطعام والشراب بنسبة ٧١% مقارنة بـــ ٤% عند الذكور.

وباختصـــار نلاحـــظ أنـــه على النقيض من المعتقدات المستقرة بشأن بناء البيوت بـــالجهد الذاتـــي، لا تعـــتمد معظم الأسر المعيشية على العمل الأسرى المجاني (وإنما تعتمد على العمل المأجور) في بناء مساكنها الخاصة. ويتم استخدام العمل الأسرى في أداء مهام بسيطة مثل خلط ورش قوالب الطوب وحفر الأساسات وتقليب المونة. ثانياً، وعلـــى العكس من ممارسات "تسوانا" التقليدية، نادراً ما تشترك النساء في أعمال بناء البيـــت بالجهد الذاتي. إذ غالباً ما ينحصر العمل البدني للإناث في الأسرة المعيشية في صناعة قوالب الطوب. ثالثاً، إن المساهمة المالية للنساء محدودة للغاية في هذه العملية. رابعـــاً، إن بـــناء المســـاكن بـــالجهد الذاتـــي في المناطق الحضارية يتأثر تأثراً قوياً بالسياســـات الحكومـــية وقرارات موظفيها (موظفي "وكالة الإسكان بالجهد الذاتي" في حالتـــنا) وخاصـــة فيما يتعلق بتصميم المسكن وحجمه. خامساً، على الرغم من فقدان النســـاء لمكانتهـــن كمعماريـــات وبانيات، فقد حافظن على دورهن كمقدمات لخدمات

الطعام والشراب للعمال والبناة، فضلاً عن اكتساب أدوار جديدة مثل إدارة أعمال البناء بالجهد الذاتى والإشراف عليها.

جدول رقم (٦)
إدارة عملية البناء بالجهد الذاتى (%)

النشاط	الأب/الزوج	الأم/الزوجة	كلا الأبوين/الزوجين	الأولاد	البنات	أعضاء فى الأسرة المعيشية و/أو آخرون	إجمالى
*من يشرف على العمال الأجراء؟	١٤,٢	٤٧,٩	٦,٦	٦,٦	٦,٠	١٨,٦	١٠٠
*من يدفع نقداً للعمال الأجراء؟	٢٥,٤	٣٥,٥	١٣,٦	٥,٣	٨,٩	١١,٢	١٠٠
*من يقدم الطعام والشراب للبنائين؟	٢,٤	٥٦,٠	٢,٤	١,٨	١٥,١	٢٢,٣	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية

٨-نتائج التغيرات فى أدوار النوعين الاجتماعيين

كان تهميش النساء أحد النتائج الرئيسية الثلاث لتغير أدوار النوعين الاجتماعيين، فقد تراجع دور النساء فى عملية بناء البيوت من دور المصمم والبانى الرئيسى إلى دور المشارك السلبى أو العامل غير الماهر فى أحسن الأحوال. ورغم مسئولية النساء تقليدياً عن توفير المساكن لأسرهن، فإن حوالى ٤٨% من المستجوبين فى دراستنا الميدانية يعتقدون أن هذا الدور مسئولية الرجال، بينما يرى ٢٧% أنه واجب مشترك، وقالت نسبة صغيرة جداً أنها مسئولية الأولاد والبنات، حيث جاءت الإجابة ٣% و ١ % على التوالى. ولم ير إلا ١٥% من المستجوبين فى "لوباتسى" أن بناء مسكن

الأسرة لا يزال مسئولية النساء. وهكذا فإن دور النساء فى توفير المسكن قد تم تهميشه عملياً وذهنياً على السواء.

أمـا النتيجة الرئيسية الثانية فهى انتشار البطالة وسط النساء. فكما ذكرنا سابقاً لا يتم اللجوء إلى النساء فى أنشطة البناء إلا كملجأ أخير، أى حينما لا يكون هناك رجال يمكـن إشـراكهم. وتؤدى هذه التفرقة (المقبولة اجتماعياً) إلى المزيد من تهميش مكانة ودور النسـاء فـى المجـتمع، بالإضافة إلى حرمانهن من فرص العمل وتوليد الدخل. وكانـت محصلة هذا أن النساء قد شكلن ثلثى إجمالى الباحثين عن عمل فى "لوباتسى" (CSO 1994: 25-26). وقـد كان ما يزيد عن ٩٣% من النساء غـير الناشطات اقتصـادياً مسـتغرقات فى العمل المنزلى. كما أن حوالى ٢٨% من النساء الناشطات اقتصادياً فى "لوباتسى" يعملن كخادمات منازل.

وكانت النتيجة الرئيسية الثالثة هى التدهور النسبى لمواصفات المساكن عند الأسر المعيشـية التى ترأسها إناث. ورغم أن معظم المساكن فى المناطق المدروسة قد بنيت بمـواد حديـثة فإن المستوى العام للبيوت التى بنتها نساء – وخاصة الناضجات منهن والأكـبر سـناً– كان منخفضاً جداً مقارنة بالبيوت التى أقامها الرجال. وتضطر النساء إلـى الاعـتماد بقوة على أولادهن ومعارفهن الرجال لزيادة جودة مسكنهم. وأكثر من هـذا تعانى مساكنهن من انخفاض جودة المرافق التحتية. فعلى سبيل المثال كان ٢٠% فقـط مـن مسـاكن الأسـر المعيشية التى ترأسها إناث هى التى توجد بها مراحيض صـحية، بيـنما كانـت النسبة ٣١% فى مساكن الأسر المعيشية التى يرأسها رجال، وينطبق الشىء نفسه على المياه النقية والتيار الكهربائى.

ولقـد جـاءت النـتائج السـابقة انعكاسـاً جزئياً لانخفاض الدخول وسط الإناث وعجزهـن عن بناء بيوتهن باستخدام قوة عملهن الخاصة. إذ أصبح عليهن أن يكافحن لكسب الدخل حتى يتمكن من دفع أجور البنائين الذكور.

٩–لماذا حدث التغير فى أدوار النوعين الاجتماعيين؟

قـدم المسـتجوبون الذين أجرينا مقابلات معهم فى "لوباتسى" أسباباً مختلفة لتفسير تحـول مسـئوليات بـناء البـيوت من النساء إلى الرجال. وقد جاء التباين الأكبر فى الإجابات وسط المقاولين كأصحاب عمل بالدرجة الأولى، والأسر المعيشية كمالك يبنى مسكنه.

١/٩ آراء المقاولين

وردت عوامل ثلاثة رئيسية وراء انخفاض أعداد النساء في مواقع البناء، وذلك على لسان القائمين على إدارة شركات البناء. أولا: زعموا أن أعمال البناء تتطلب جهداً شاقاً لا يمكن إنجازه على نحو جيد إلا بواسطة الرجال، وقالوا إن أفضل الأعمال التي يمكن أن تقوم بها النساء في هذا الصدد هي أعمال التنظيف ثم الطلاء بدرجة أقل. ثانيا: قالوا إنه لا توجد نساء ماهرات يمكن تشغيلهن في حالة الحاجة إليهن. ثالثاً: قالوا إن النساء لا يأتين بأنفسهن إلى موقع الإنشاء ويطلبن العمل. بيد أن أحد الملاحظين في موقع إنشائي قال إن شركته قد وظفت ثلاث عشرة عاملة لأنها لم تتمكن من استخدام عمال رجال للحلول محل عمال آخرين تركوا الشركة في نهاية الشهر السابق. كما أقر ملاحظ آخر بأن شركته قد مرت بتجربة مماثلة حينما كانت تعمل في "جابوروت" عامي ٩١-١٩٩٢، حيث اضطرب الشركة وقتها إلى تشغيل عاملتين (محل عامل ذكر) في مهنة بناء. كما يتضح أن "لوباتسي" نفسها قد شهدت خلال عامي ٩٦-١٩٩٧ نقصاً في العمال الرجال بسبب حدوث طفرة غير عادية في أنشطة البناء. وخلال هذه الفترة تعاقدت "هيئة إسكان بوتسوانا" مع أكثر من ست شركات لبناء ما يزيد على ٤٢٠ بيت في البلدة. ومثلما حدث في "جابوروني" اضطر المقاولون – بالمعنى الحرفي للكلمة – إلى تشغيل عاملات إناث.

وحينما سئلوا عما إذا كانت العاملات أقل كفاءة من الرجال ولا يمكن الاعتماد عليهن، اتفق المقاولون والملاحظون على أن العاملات كن أكثر جدية في العمل من الرجال. وقالوا إن معظم العمال الرجال يريدون الحصول على أجرهم في نهاية كل يوم، كما أنهم يتغيبون عن العمل مع نهاية كل شهر. والنساء أكثر استعداد لتقبل النقد من الرجال ولا يفرطن في افتعال الأعذار السخيفة عن أخطائهن في العمل مثلما يفعل الرجال. وكما قال موظف بإحدى الشركات: "النساء لا يتسببن في أية متاعب".

آراء المستجوبين من الأسر المعيشية

أرجع حوالي نصف المستجوبين من الذين يبنون المساكن بالجهد الذاتي، أرجعوا التغيرات في أدوار النوعين الاجتماعيين إلى إدخال مواد البناء غير التقليدية والأدوات الحديثة (أنظر الجدول رقم ٧). وقد عبروا عن هذا العامل بأشكال مختلفة:

قالت سيدة متزوجة: "النساء قادرات على أن يبنين بأنفسهن بيوتاً تقليدية وليست حديثة. فقد جبلن على معرفة فن البناء بأيديهن بدلاً من استخدام تجهيزات البناء

الحديثة. وفى الفترة الاولى من دخول البناء الحديث كان الرجال فى أغلب الأحوال هم من ذهبوا لتلقى التدريب على الفنون الحديثة، بينما لم تكترث النساء بهذا".

وقالت سيدة أخرى متزوجة: "الأدوار مختلفة. فالرجل لا يستطيع العمل بيديه مع الطين. كما أن مواد البناء الحديثة (وخاصة الأسمنت) تتلف الأيدى ولا يمكن التعامل معها باليد، ومن ثم فإنها تحتاج إلى أدوات لا تستطيع النساء التعامل معها".

أما العامل الثانى من حيث درجة التكرار (حيث ورد فى ربع إجابات المستجوبين تقريباً) فهو التحديث واستقدام اتجاهات وأنماط جديدة فى الحياة. قال لنا طبيب تقليدى: "لقد تغيرت الاتجاهات الآن بسبب التطور وارتفاع المعدلات الاقتصادية". ونتيجة لهذا فإن "الإسكان الحديث يتطلب الكثير من المال" على حد تعبير زوجين لنا.

وكان العامل الثالث فى التكرار هو التغير فى تصميمات وأحجام المساكن. وقد قال لنا زوجان من "وودهول": "إن الإسكان الحديث صعب. إذ إن مساكن نسوانا ليست كبيرة، بينما المساكن الحديثة تكون كبيرة عادة بحيث لم يعد بإمكان المرأة بناؤها بنفسها".

جدول رقم (٧)

العوامل المسئولة عن التغيرات فى

أدوار النوعين الاجتماعيين فى مجال الإسكان (%)

النوع	العوامل المذكورة						إجمالى
	تغير مواد وتجهيزات البناء	تغير تصميمات وأحجام المساكن	التحديث وأنماط الحياة الجديدة	السياسات والبرامج والقواعد الحكومية	استهلاك البناء لنقود لدفعها لاستئجار عمال	عدم وجود وقت لدى النساء لبناء مسكن	
أنثى	٥٢,٩	١٠,٢	٢٠,٣	٨,٦	٣,١	٣,١	١٠٠ (١٢٨)
ذكر	٣٤,٦	١١,٥	٣٨,٦	٧,٧	٣,٨	٣,٨	١٠٠ (٢٦)
الاثنان	٥١,٥	١٢,٢	٢٤,٢	٦,١	٣,٠	٣,٠	١٠٠ (٣٣)
اجمالى	٥٠,٨	١٠,٧	٢٣,٥	٨,٠	٧,٨	٣,٢	١٠٠ (١٨٧)

•ملحوظة: الأرقام بين القوسين تشير إلى إجمالى المضاعف التكرارى.

أمـا بالنسـبة للسياسات الحكومية وتنظيمات البناء والقواعد والتوجيهات الخاصة بالـتطوير فقـد جاءت فى المرتبة الرابعة من حيث التكرار بين العوامل المسئولة عن تغـير أدوار النوعين الاجتماعيين. وفيما يلى بعض النماذج من إجابات المستجوبين فى هذا الصدد:-

قـال زوجان "إن تنظيمات وكالة الإسكان بالجهد الذاتى تقيد حرية النساء فى بناء بيوتهن (بالطين)".

قالت سيدة متزوجة: "إن المجلس لا يعطى الاعتبار الواجب للإسكان التقليدى الذى يتعرض للانكماش المتواصل، ولهذا لم تعد النساء يشاركن كثيراً فى أعمال البناء".

قالـت سيدة أخرى متزوجة: "إن الحكومة تتحكم فى كل شىء يتعلق بالبيئة. لم يعد بإمكاننا قطع الأشجار والأعشاب أو استخدام التربة فى البناء".

وقـال زوجـان يعـولان اثـنى عشر فرداً: "إن الحكومة لم تعد تسمح بالإسكان التقليدى. وقد توسلنا إليهم ألا يزيلونه حيث إنه يجمعنا بالكاد".

وقالـت سـيدة غـير متزوجة: "إن أى شىء نفعله اليوم يحتاج إلى المال. ووكالة الإسـكان بالجهد الذاتى لن تسمح لنا بالبناء باستخدام الطين. وحتى إن سمحت لنا بذلك فـإن الـناس سـوف يشرعون فى هذا على الفور بينما سوف يواصلون الادخار حتى يتمكنوا آخر الأمر من بناء البيت الذى يريدون العيش فيه".

كمـا ذكـر المستجوبون عاملين آخرين يتصلان بالقدرة الاقتصادية والمسئوليات. فالنسـاء قـد يملكـن النقود لاستئجار العمال، ولكنهن قد لا يجدن الوقت الكافى لبناء المـنزل. وقـد حصـل هذان العاملان على ٧% من إجابات المستجوبين. وبينما قالت إحـدى السـيدات: "إن معظم النساء في المدن يشعرن بأن لديهن المال الكافى لتشغيل رجـال فـى بـناء مساكنهن"، ترى سيدى أخرى أن "المرأة ليس لديها وقت للقيام بهذا لأنها مستغرقة كلية فى شئون الأطفال والمنزل".

وكما هو مفهوم فإن هذه العوامل المذكورة لم تحصل على الوزن نفسه فى إجابات المستجوبين من النوعين الاجتماعيين. فبالنسبة للمستجوبات كانت الأولوية للتغير الذى طـرأ على مواد البناء ثم التحديث، أما بالنسبة للمستجوبين الذكور فقد كـانت الأولوية لعـامل التحديـث ثـم تغير مواد البناء وتجهيزاته (أنظر الجدول رقم ٧). أما العوامل الأخرى فقد حصلت على مرتبة متماثلة عند النوعين.

١٠- مناقشة

تـرى "لارسـون" أن اشـتراك الـرجال فـى عملـية بناء المساكن أثناء الحقبة الاسـتعمارية لـم يؤد إلى حدوث انقطاع فى أنساق السكن التقليدية من حيث المغزى والقـيمة وتنظـيم الفضـاء. وترجع هذا الاستمرار إلى بقاء سبل المعيشة القائمة على الزراعة من أجل الكفاف أو البقاء والتى وسمت الريف البوتسوانى قبل الاستقلال. كما تذكـر أن منظور واستخدام الفضاءات ظلا على حالهما لأنها يتحددان بأعراف تسواناً - وهمـا تعبـير عـنها بنفس القدر - والتى كانت شديدة الحيوية (Larsson 1989: 509, Hardie 1980).

بـيد أن بوتسوانا خبرت مؤخراً عملية توسع حضرى سريع. فعند الاستقلال عام ١٩٦٦ لـم تعرف بوتسوانا سوى ثلاث بلدات صغيرة هى: "فرانسيستون" و"لوباتسى" و"جـابورونى"، بلـغ إجمالى سكانها حوالى ٢١ ألف نسمة أو ٤% من إجمالى سكان الـبلاد. أما وقت التعداد الأخير الذى أجرى عام ١٩٩١ فإن عدد البلدات قد ارتفع إلى تسع وارتفع إجمالى سكانها إلى ٢٩٧,٤ ألف نسمة يشكلون ٢٢,٤% من إجمالى سكان القطـر. وهناك أيضاً حوالى ٣٠٩,٥ ألف نسمة يعيشون فى مناطق حضرية لم تعتبر بلـدات رسـمياً. أى أن إجمـالى السكان الحضريين قد بلغ ٦٠٦,٩ ألف نسمة بنسبة حوالـى ٤٦% من إجمالى السكان. وتشير التقديرات الحالية إلى أن ٥١% من إجمالى السكان يعيشون فى المراكز الحضرية (CSO 1997: 52).

هـذا وقـد أغـرى تحول بوتسوانا من اقتصاد البقاء الريفى إلى اقتصاد السوق، أغـرى "لارسـون" (Larsson 1989, 1990) بإرجـاع تغيرات أدوار ومسئوليات النوعيـن الاجتماعيين فى مجال الإسكان إلى دخول الاقتصاديات النقدية وهجرة العمال الذكـور للعمـل فـى جـنوب أفريقيا، إلى جانب تناقص أهمية الماشية من الناحيتين الاقتصـادية والاجتماعية. وفى ضوء هذا التحول الاقتصادى تنظر "لارسون" إلى تغير اهـتمامات ومسـئوليات الإسـكان باعتباره تحولاً من المجال المنزلى الذى تتحكم فيه النسـاء إلـى المجـال العام الذى يهيمن عليه الرجال. وقد هجر الرجال تربية الماشية بسبب تراجع أهميتها فى المجتمع.

وتعتـبر "إلـدردج" (Eldredge 1993) أن تغير أدوار النوعين الاجتماعيين فى مجـال البـناء فـى ليسـوتو جزء من عملية المفاوضة بين الرجال والنساء فى سياق ظـروف اجتماعـية- اقتصادية متغيرة. وتزعم أن هذه التغيرات قد جاءت بالفائدة إلى كـل من الرجال والنساء على السواء. فعلى سبيل المثال أدى نقل مسئوليات بناء البيت

إلــى الــرجل، أدى إلــى نقــص عــبء العمل الملقى على عاتق النساء وسمح لهن بالحصــول علــى وقــت أكــبر للانشغال بنشاطات أسرية هامة أخرى، مثل زراعة المحاصــيل وجمع أخشاب الوقود، مع الأخذ في الاعتبار التراجع الذى حدث أيضاً فى المــوارد الطبيعــية والمنتجات الحيوانية. وفى ليسوتو تزايد امتلاك الرجال للمحاريث وغــيرها من الآلات الزراعية لزيادة الانتاج الغذائي. وترى الباحثة المذكورة أنه رغم مــا أدت إلــيه هــذه العملــية من تحويل زراعة الأراضى الزراعية إلى مجال خاص بالــرجال، فإنها أدت إلى تقليل عبء العمل عن المرأة (Eldredge 1993: 36-38). وهكــذا يــبدو أن "إلــدردج" تقــترب بوعــى أو غــير وعى من نظرية تعاقد النوع الاجتماعي.

وإن كــان علمــاء آخرون قد أرجعوا الفوارق الحالية بين النوعين الاجتماعين فى أفريقــيا إلــى حقــبة الاستعمار ونظام التعليم الذى جاء معه ليحل محل الأنساق والقيم الوطنــية (Mangena 1996). فيرون أنه بينما كان الرجال يتعلمون المهارات المهنية مــثل البــناء والنجارة والعمارة والمحاسبة، انحاز التعليم الرسمى للنساء نحو التركيز علــى القــراءة والكــتابة والحســاب بالإضــافة إلى الحياكة والطهى والغناء والتدبير المــنزلى، ومؤخراً التمريض والتدريس (Datta 1996: 5-6, Mafela 1994: 87-93).

وهــناك مــن الدلائل ما يؤكد أن النسق التعليمى مسئول إلى حد بعيد عن الوضع الحــالى بالنســبة لاكتساب كل من الفتى والفتاة مهارات البناء فى بوتسوانا. فإذا أخذنا "مركــز لواء لوباتسي" كمثال نجد الأولاد يهيمنون على تعليم حرف البناء، بينما البنات يــتركزن فــى الأعمــال الإداريــة (الجدول رقم ٨). وبالإضافة إلى ذلك فإن الأولاد يشــكلون قرابة ٧٩% من عدد المتدربين فى مراكز التدريب المهنى (Government of Botswana n.d. : 41) وبيــن العدد القليل من الفتيات المتدربات كانت الأغلبية (٥٠%) متركزة فى الأعمال الإدارية والتجارية وأشغال النسيج.

جدول رقم (٨)

المسجلون في "مركز لواء لوباتسي" عام ١٩٩٥

المهنة	ذكور	إناث	إجمالي
*مهارات إدارية وتجارية	٩	٢٢	٣١
*أعمال السباكة	٢٤	٥	٢٩
*التشييد والبناء	٥٥	–	٥٥
*النجارة	٥٣	٦	٥٩
*الكهرباء	٢٤	٦	٣٠
الإجمالي	١٦٦	٣٩	٢٠٥

المصدر: سجلات إدارة المركز

وكما لاحظنا من قبل فإن المستجوبين من كل من المقاولين وأرباب الأسر المعيشية يرجعون هامشية مشاركة النساء في صناعة البناء الحديث إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى استخدام أدوات وتجهيزات ومواد بناء غير تقليدية. وفي الحقيقة أنه حتى النساء المشتغلات في هذه الصناعة ينظرن إلى أنفسهن كمتعديات على مجال خاص بالرجال، ومن ثم يرغبن في التحول إلى أعمال نسائية – كما يقال – مثل التمريض والخياطة. كما ورد الحديث أيضاً عن الفوارق البيولوجية في إجابات المستجوبين فيما يتعلق بمجال البناء بالجهد الذاتي أيضاً، كما أوردوا عوامل أخرى (مثل تغيرات مواد وتجهيزات البناء وأنماط الحياة واستخدام النقود ... الخ) يشار إليها عادة بالتحديث.

وتعد كل التفسيرات السابقة سطحية ومتحيزة للرجل. فإذا كانت النساء على هذه الدرجة من الضعف فكيف يتأتى لهن خلط المونة الأسمنتية ومناولة البنائين؟ وهل هناك فرق كبير في المشقة بين بناء حائط من القوالب الأسمنتية وبين بناء البيوت التقليدية؟ إن المنطق كان يرجح – خاصة وفق ثقافة "تسوانا" – أن تهيمن النساء أكثر من الرجال على مهن وأعمال البناء والتشييد والهندسة المدنية والمقاولات والنجارة.. الخ. ولكن لماذا لم تكتسب النساء المهارات الجديدة؟ ولماذا تحولت مسئوليات البناء إلى الرجال؟ أزعم أن الإجابة عن تلك الأسئلة تكمن في انهيار التقاليد والهيمنة الكلية تقريباً للتعليم والتكنولوجيا والثقافة والقيم الغربية. لقد تم إهمال مهارات البناء التقليدية (والتي ورثتها النساء المعاصرات عبر الأجيال) في أنشطة البناء الحديث. ورغم أن المستوطنين والسلطات الاستعمارية الأوروبية هم الذين بدأوا عملية التغريب هذه، فإنها

لا تـــزال موضع دعم وترحيب النخبة القائمة على تصميم وتنفيذ برامج الاسكان، مثل مشــروع الإسكان بالجهد الذاتي في "لوباتسي". لقد رأت النخبة أن التغريب هو مرادف التنمــية، فهــم يـــريدون أن تكون أماكن الإقامة في بوتسوانا وفي كل مكان في أفريقيا مماثلـــة لمـــا فـــى أوربـــا، حـــتى أن نساء النخبة السوداء يردن بدورهن أن يظهرن ويتصرفن مثل نظيراتهن البيضاوات في أوربا.

١١ - خلاصة

لقـــد أدى تحـــول المجـــتمعات الـــرعوية المتوطنة إلى مجتمعات حضرية غربية الطـــراز، أدى إلى اندثار الأدوار التقليدية للنوعين الاجتماعيين. ومع إدخال مواد البناء الجيدة والمهارات والقيم المكتسبة من الخارج، أصبح الرجال هم المسيطرين على بناء وصـــيانة البـــيوت، وهو المجال الذى كان تقليدياً من مسئولية المرأة. وهو التغير الذى بـــادر بـــه المســـتوطنون البـــيض، ولكنه أصبح أيضاً موضع تشجيع صناع السياسة والتنفيذيين الحاليين. وهى العملية التى همشت فيها المرأة، حيث لم تعد النساء قوة يعتد بهـــا فـــى مجال بناء البيوت. كما أن غزو الرجال للمجال المعترف به تقليدياً للنساء قد أسهم أيضاً في انتشار البطالة والفقر وسط النساء في المناطق الحضرية.

إن النســـاء بحاجـــة إلى استعادة أدوارهن السابقة والعودة إلى صناعة البناء، ليس فقـــط كقطـــاع يولـــد عدداً كبيراً من فرص العمل فى الاقتصادات الحديثة، وإنما أيضاً لتعزيز استقلالهن عن الرجال خاصة في ظل تزايد أعداد الأسر المعيشية التى تترأسها إناث. ومن المهم بنفس الدرجة تعبئة جميع الرجال، والنساء من أجل المشاركة الكاملة في عملية بناء الأمة، بما فيها، تنمية الإسكان وأنشطة البناء. ومن الخطوات الأولى في هـــذا الصدد أن تبادر النساء بتسجيل أسمائهن فى مؤسسات التدريب (معاهد، جامعات، مراكـــز تدريـــب، فـــرق بـــناء...) وبأعداد كبيرة. كما يتوجب على المجتمع أن يفكك الذهنـــية المستوردة التى تفترض أن البناء بجميع أنشطته لا ينجز على نحو أفضل إلا علـــى أيدى الرجال. ويجب تغيير هذه الذهنية من خلال تغييرها على مستويات الأسرة والجماعـــة المحلـــية والمعهـــد والمدرســـة. وينبغى على كل من المقاولين والمعلمين والمدربيـــن والمديرين وكل من له صلة بمجال البناء أن يعيدوا تثقيف أنفسهم وينظروا للناس كما هم وفى مجموعهم، وليسوا مجرد رجال مفيدين ونساء عاجزات.

المـــــراجـــــع:

Bourdier, Jean-Paul, and Nezar Alsayyad, ed. 1989. Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives. Lanham: University Press of America.

Brion, M 1994 Snakes or ladders? Women and equal opportunities in education and training for housing. In: Housing women, edited by R. Gilroy and R. Woods. London: Routledge.

Buswell, C. 1989. Women in contemporary society. Hampshire: Macmillan.

Central Statistical Office (CSO). 1994a. Summary statistics on small areas Vol. 1. Gaborone: Government Printer.

___. 1994b. Census 1991: Employment indicators. Gaborone: CSO.

___. 1997. Population projections, 1991-2021. Gaborone: Government Printer.

___. n.d. Administrative/technical report and national statistical tables. Gaborone: Government Printer.

Datta, K. 1996. Historical observations on the impact of gender on labour migration in Botswana. University of Wales, Migration Research Unit Paper No. 12.

Eldredge, Elizabeth. 1993. Women in production: The economic role of women in the nineteenth century Lesotho. ISAS Working Paper No. 5. Roma, Lesotho.

Ensminger, J. 1987. Economic and political differentiation among Galole Onna women. Ethnos 1-2: 28-49.

Hardie, G. J. 1980. Tswana House and Settlement: Continuity and change in expressive space. Ph.D. Thesis, Boston University.

Hombergh, H. 1993. Gender and environment in development. IDR, Amsterdam.

Gilroy, R., and R. Woods. 1994. Housing women. London: Routledge.

Kalabamu, F. T. 1996. Women labour in the construction industry in Lobatse. African Urban Quarterly 11,1.

Kayira, C.G. 1995. Labour force, employment and unemployment in Botswana. Paper presented at the 1991 Census Dissemination Seminar held on 1-4 May, 1995 at Sheraton Hotel, Gaborone.

Larsson, A. 1989a. Traditional versus modem housing in Botswana: An analysis from the user's perspective: In Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives, edited by edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.

___. 1989b. Women householders and housing strategies: The case of Gaborone, Botswana. Gavie: National Swedish Institute for Building Research.

___.1990. Modern houses for modern life. Lund: University of Lund.

___. 1995. Theoretical and methodological considerations. In: Gender research on urbanisation, planning, housing and everyday life, edited by Sithole-Fundire et al. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network..

Larsson, A., and V. Larsson. 1984. Traditional Tswana housing. Stockholm: Swedish Council for Building Research.

Larsson, A., and A. Schlyter. 1995. Changing gender contracts and housing conflicts. In: Gender research on urbanisation, planning, housing and everyday life, edited by Sithole-Fundire et al. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network.

Lee-Smith, D. 1997. My house is my husband. Ph.D. Thesis, Lund University,Sweden.

Mafela, L. 1994. Domesticity: The basis for missionary education of Botswana women to the end of the 19th Century. Botswana Notes and Records 26: 87-93.

Mafico, J. C. 1991. Urban low income housing in Zimbabwe. Aldeshot: Avebury.

Mangena, J. M. 0. 1996. Eurocentric development and the imperative of women's emancipation in Sub-Saharan Africa. Ph.D. Thesis, University of Amsterdam.

Meena, R., ed. 1992. Gender in Southern Africa: Conceptual and theoretical issues. Harare: SAFES Books.

Mies, Maria. 1986. Patriarchy and accumulation on a world scale: Women in the international division of labour. London: Zed Books Limited.

Oliver, Paul. 1989. Handed down architecture: Tradition and transmission. In Dwellings, settlement and tradition: Cultural perspectives, edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.

Rapoport, Amos. 1989. On the attributes of tradition. In D\vellings, settlement and tradition: Cultural perspectives, edited by Jean-Paul Bourdier and Nezar Alsayyad. Lanham: University Press of America.

Republic of Botswana. 1992. Annual Report of the Brigades Development Centre. Gaborone: Ministry of Education.

Schapera, I. 1943. Native Land tenure in the Bee huanaland Protectorate. Cape Town: Lovedale Press.

Schlyter, A. 1988. Women households and housing strategies: The case of George, Zambia. Stockholm: The National Swedish Institute for Building Research.

Sithole-Fundire et al., ed. 1995. Gender research on urbanisation, planning, housing
and everyday life. Harare: Zimbabwe Women's Resource Centre and Network.

Talle, A. 1987. Women as heads of houses: The organisation of production and the role of women among the pastoral Maasai in Kenya. Ethos 1-2: 50-80.

الفصل السابع عشر

المحلي والكوني
إضفاء الطابع النوعي على التعليم في السودان

بقلم: إدريس سالم الحسن

قسم الأنثروبولوجيا- كلية الاقتصاد- جامعة الخرطوم السودان

ترجمة: يسرى مصطفى

١- مقـــدمـــة

حـــتى مجئ سلطة الانقاذ إلى الحكم فى السودان عام ١٩٨٩، لم يكن عدد الطلاب فـــى ست جامعات يتجاوز الـــ ٣٨ ألف طالب، وكانت نسبة الإناث من بينهم ٣٢,٥% فقط.

وتظهـــر أرقـــام، عام ٢٠٠٠، أن فى السودان ٢٧ جامعة حكومية و ٢٣ جامعة وكلـــية ومعهـــداً خاصاً، أى بمعدل زيادة ٧٠٠% خلال عشر سنوات. وخلال الفترة ذاتهـــا، ارتفع عدد الطلبة إلى ٢٠٧,٠٠٠ من بينهم ٦٠% من الإناث. وبينما يمكن أن يعـــزى مباشرة زيادة المؤسسات ومعدلات انخراط الطلبة فى هذا المستوى من التعليم إلى منظومة أيديولوجيات السلطة الحالية بشكل عام وسياسات التعليم بشكل خاص، فقد حدثـــت بعض النتائج غير المتعمدة مثل زيادة أعداد الطالبات. ومع ذلك، فعلى ما يبدو أن حالـــة بسيطة تحولت إلى موقف اجتماعى معقد يشتمل على عمليات محلية وكونية. ويحـــاول هـــذا الفصـــل تقديم خطوط عامة حول العوامل والعمليات التى ساهمت فى صياغة الأوضاع الاجتماعية الجديدة.

وســـوف يســـتعرض هـــذا الفصل نقاشا حول التطورات الاجتماعية الاقتصادية الحديـــثة فـــى الســـودان؛ وأيديولوجيا الدولة ذات "التوجه التحديثى" والموقف السياسى للدولـــة إزاء قضـــايا النوع Gender؛ وأثر هذا الموقف على وضع المرأة فى التعليم

العـالى؛ والتأثـيرات الفعلـية والمحـتملة للانخراط الكثيف للنساء فى معاهد التعليم المتوسط على الأسرة خاصة وعلى العلاقات والعمليات الاجتماعية بصورة عامة. ولن يكـتمل الـنقاش الخـاص بالسيناريو الحالى بدون إعطاء بعض الاهتمام، على الأقل، للـروابط والعوامل الخارجية (الكونية) التى تمس الوضع المحلى: إن قوة دفع المحلى نحـو الكونـى هى فكرة بلوغ "الحداثة". وقد تم الاعتقاد بأن التعليم يمثل أحد الحوامل الرئيسـية لتحقـيق ذلـك. وقـبل السعي إلى حل تعقيدات الموقف، ثمة حاجة لبعض الايضاحات النظرية.

٢- العولمة، التحديث والتعليم

تعـنى العولمـة تكثـيف الزمان والمكان من خلال التقدم التكنولوجي، وقد مكن الإعـلام وكل أشكال الاتصال نافذة المفعول (أو تُمنى لها أن تفعل ذلك) حرية مرور الأفـراد والسلع والأفكار ورأس المال بدون قيود تفرضها الحواجز الوطنية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية. ومن حيث الجوهر، تحدد الشروط المسبقة لاختفاء الدولة-الأمة حرية الحركة الكاملة للعناصر سالفة الذكر واكتمال قوة الشركات عابرة القومية غـير مقـيدة بقيود السيادة الوطنية. وحتى الآن، يركز معظم النقاش الخاص بتأثيرات العولمـة على الجوانب السياسية والاقتصادية بينما حازت الجوانب الثقافية، حتى وقت قريـب، بمعالجـة غير متكافئة. ومع ذلك، يمكن تحسين هذا الوضع عندما نسلم بأن السـلع هى فى التحليل الأخير منتجات ثقافية وأن رأس المال يتعامل مع أعمال ثقافية (إعـلام، أفـلام، صحف، كتب، ومواد تعليمية أخرى الخ)، وأن حركة البشر الكثيفة تستلزم روابط ثقافية تتجسد فى أنماط مختلفة من السلوك الاجتماعي وأنماط الحياة.

وبـدون الدخول فى قضايا شائكة حول أصل العولمة، وطبيعتها (إذا ما كانت أيديولوجـيا أم عملـية واقعية)، وعلاقتها بالإمبريالية والتغريب والأمركة الخ، فإن ما يعنيـنا هـنا هـو أن العولمـة لا تعمـل بدون "وحدات معالجة مركزية" central processing units تعمـل بشـكل مباشـر أو غـير مباشر على المستويات الدولية والإقليمـية والمحلية. وبالنسبة للتعليم، توفر مراكز التعليم الرئيسية فى أوربا وأمريكا رسـائل ومـواد حول ماهية التعليم الملائم فى عمليات العولمة. ومن خلال الإعلام، خاصـة الانترنت، تصل هذه الرسائل والمواد إلى ملايين المتطلعين فى العالم الثالث، بمـا فـى ذلك السودان. والآن فى الخرطوم، فإن خدمات الانترنت متاحة فى المراكز

الجامعــية والثقافــية والمقاهى الالكترونية ومكاتب الأعمال الحكومية والخاصة، وفى المنازل.

وإذا كانت العولمة تزعم بشكل غير مبرر بأن ثمة شراكة متساوية فى كافة أشكال المعــاملات بيــن المجــتمعات والأقطار، فإن ما بعد الحداثة تعترف بحق الآخر فى الوجود والتعبير عن هويته (Stones 1996; Johnson 1995). يلتقى المفهومان فى أنهمــا يفترضــان منطقيا بشكل مسبق تآكل الحواجز والعوائق التى تحول دون بزوغ أشــكال جديدة للتفاعل. وبينما تعتبر الحدود والقيود بالنسبة للعولمة ذات طبيعة سياسية واقتصــادية بالأســاس، فــإن مــا بعــد الحداثــة تشــغل ذاتهــا بالأساس المعرفى epistemological foundation للفكــر الغــربى، ســواء نظــريا أو منهجيا (مثل العقلانــية، الوضــعية، فكرة التقدم وما شابه). وعلى سبيل المفارقة، فعلى الرغم من التبايــنات فى الأساس الفلسفى لكلا المفهومين- العولمة وما بعد الحداثة – فإن النتيجة النهائــية المنطقــية لكلــيهما تفــتح الباب واسعا للتأثيرات الخارجية من خلال ضعف الدولة-الأمة. وفى حالة ما بعد الحداثة، ومن خلال تأكيدها على النسبية المطلقة، فإنها تمجد قيمة كل الثقافات والهويات. من ثم فإن ما بعد الحداثة تتخذ موقفا ميالا إلى تأكيد الاخــتلافات الثقافية، بما فى ذلك الاختلافات الإثنية (Kuncizak 1997, 16). وفى أفريقــيا، حيــث أن الدولــة بالأحرى ضعيفة، فإن الاختلافات الإثنية تفرض تهديدات حقيقــية للاســتقرار الوطنى وتجعل الدولة دائما أضعف. قد يؤدى هذا فى نهاية الأمر إلى تأثيرات خارجية سلبية (اقتصادية وسياسية وثقافية) بسبب عملية العولمة. وكل من العولمــة ومــا بعد الحداثة لا تشدد على المسائل الكيفية والأخلاقية، ولكن عوضا عن ذلــك، فهمــا أكــثر اهتماما بالمبادئ المحددة الكمية واللاثقافية. لقد تم هذا من خلال الاعــتراف وتشــجيع المجموعات العرقية ووحدات المجتمع المدنى الأخرى كما هو الحــال فــى أفريقــيا، مرة أخرى بدون إمعان النظر كثيرا فى طبيعة تلك المؤثرات الخارجــية (الامبريالــية، الغربية، الأمريكية الخ) وتأثيراتها (التهميش والدمج) يمكن وصفها بأنها خالية من الاهتمامات الكيفية، وتشدد بالأحرى على مبادئ معينة كمية ولا ثقافية. بكلمات أخرى، ما يعتبر هاما بالنسبة لهما هو الشكل والكثافة (أو الكمية) وليس محــتوى العمليات الاقتصادية والثقافية. وتعتبر النزعة الاستهلاكية الكونية خير مثال علــى ذلــك. فتعتــبر المكدلــة McDonaldization دائمــــا تلخيصــــا للنزعة الاستهلاكية (Ritzer 1996, 442-3).

مــن خــلال الأدوات القويــة للأنظمــة الإعلامية والتعليمية فإن كل الخصائص والتوجهت المذكورة آنفا المستقاة من النماذج الارشادية Paradigms للعولمة وما بعد الحداثــة تفترض سيادة تفكير المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات. إن الروابط المحلــية-الكونــية تجرى إدامتها من خلال برامج دولية (مثل برامج التكيف الهيكلى وبــرنامج الأمــم المــتحدة للسكان) والشركات عابرة القومية بكافة أنواعها، بمساعدة التكنولوجــيا فائقة التقدم في أنظمة النقل والاتصال. علاوة على ذلك، في حالة أفريقيا والــبلدان الأخرى المستعمرة سابقا، لا زالت السياسات الاستعمارية الإدارية والسياسية والاقتصــادية، وعلى وجه الخصوص التعليمية، تبقى على الروابط بين الطرفين ومن ثــم تحفظهــا وتعــززها. فعلــى سبيل المثال، يتم إرسال طلاب الدراسات العليا إلى جامعــات المســتعمرين الســابقين (مــثل انجلــترا وفرنسا)، ويجرى طلب ممتحنين خارجيين، ومقيمي برامج الخ من قبل معاهدهم التعليمية. وفي السودان، لا يزال يوجد تعــاون أكــاديمى قوى بين بعض المعاهد التعليمية السودانية (مثل جامعات الخرطوم والجزيــرة وجوبــا) ونظائــرها الأوربية والأمريكية (على سبيل المثال في النرويج والســويد وألمانيا) (Malik 1998). وتشتمل العوامل الداعمة الأخرى، الوجود الهائل للســودانيين ذوى الكفــاءة المهنــية فــى أوربا والذين مازالوا يحتفظون بعلاقة وثيقة بأعضاء العائلات الممتدة التى خلفوها وراءهم. وفى السنوات الحالية، شهدت مثل هذه العلاقــات تحسنا ملحوظا بفضل التقدم في وسائل الاتصال فى السودان. والآن، يذهب الآلاف مــن الشباب السودانى المتعلم في مختلف مستويات التعليم إلى مقاهى الانترنت المــتزايدة بوتيرة كبيرة (فى مسح حديث للمؤلف أظهر أن عددها يزيد على ٣٠ مقهى فــى الخــرطوم الكــبرى)، ومــن خلالها يتواصلون مع القضايا الكونية مثل البيئة، والأزيــاء، وكــرة القــدم، وأغانى البوب، والموضوعات الاقتصادية والسياسية ذات الأبعاد الكونية؛ أو أنهم ببساطة ينخرطون في مواقع "المحادثة الإلكترونية" chat. ليس هذا فقط، فالكثير منهم لديهم وله بالعيش فى أوربا وأمريكا كما يبرهن على ذلك تزايد تقديــم الطلبات على "يانصيب" الحصول على تأشيرات الهجرة إلى الولايات المتحدة. فدائمــا ما تحمل الصحف اليومية إعلانات حول مكاتب وهيئات الهجرة المنتشرة الآن فــى الخــرطوم. وبسبب القيود الثقافية والاجتماعية، فإن الشباب الذكور لديهم فرص أفضل لتحقيق هدف العيش فى الخارج مقارنة بالنساء.

إن الحداثــة Modernity بوصــفها نمــط حــياة تخــتلف عــن "التحديــث" Modernization، الذى يتضمن منافسة الغرب من خلال اقتفاء خطواته لارتقاء سلم

الـتقدم. يشير المفهوم السابق إلى أنه قد تأثر بالأساس من خلال الاعلام والذى يتطلب أقـصى إحـاطـة بالأفكار، ويؤثر على الوعى وطـرق التفكـير والعيـش (Kunczik 1997, 29;3). ومـن خـلال هـذا خلق الإعلام شعورا وتخيلاً ورغبة للعيش فى مكان ما آخر، خاصة فى أمريكا، كنتيجة للتمثيلات ذات التوسط الجماهيرى والمنـتجة تكنولوجيا حول أنماط الحياة الغربية. إن دينامية الروابط بين الريفيين الذين يقطنون "أرض الأحلام" وأولئك الذين يتطلعون للهجرة قد أمسكت بها مقولة أبادوراى Appadurai الوافـية "فضاءات الشتات" (1996). تختلف هذه الدينامية عن التحديث فى أن هذا الأخير كان هدفا أيديولوجيا والذى أعلنت النخبة الحاكمة فى مرحلة ما بعد الاسـتعمار (خاصـة فـى أفريقيا) أنه كان الهدف الذى يرغبون فى تحقيقه. وارتكز الـنموذج الذى أطر هذا الهدف على مراحل التصنيع التى أدت إلى التطور الاقتصادى والاجـتماعى والسياسى فى الغرب من خلال إصلاحات تكنولوجية ومؤسسية. ومن ثم فقد تم النظر إلى التحديث على أنه برنامج عمل لبناء الأمة. ومن ناحية أخرى، ترتبط الحداثـة بشـعور أكثر عمومية من قبل الشباب المتعلم فى المقام الأول للوصول إلى معايـير حديـثة للحـياة. وللحداثة بعد كونى، حيث تربط الكونى والمحلى من خلال تمثـيلات الاعلام وفضاءات الشتات وتصل إلى المستمعين المحليين المتعلمين. ومرة أخـرى فـإن القضية هنا هى أن هذه التمثيلات ليست "مميزة ثقافيا" بمعنى الربط بين القـيم الثقافـية المعيارية وقواعد العلاقات الانسانية. ويعتبر هذا، كما سنناقشه لاحقا، تبايـنا صارما مع "التوجه التمدينى" المعلن من قبل سلطة الانقاذ، من أجل إحياء دينى حقـيقى و "أصـيل" لتحقيق "الخصوصية الثقافية". وكان إصلاح النظام التعليمى على قائمـة جـدول أعمال برنامج التوجيه المفروض. وكان التعليم المتوسط مستهدفا من خلال سياسة ذات شعبتين وهى الأسلمة والتعريب.

وفى السنوات الأكثر حداثة، أصبح التعليم واحدا من ثلاثة مؤشرات رئيسية لتقييم التنمية البشرية (أى مع طول العمر ودخل الفرد) (UNDP 1999). ومع ذلك، مازال الجدل مستمرا حول كيفية تحديد الدور الدقيق وحصة التعليم فى المساهمة فى التنمية. يعـود جـزء مـن صعوبة فعل هذا إلى بحقيقية أن التعليم يلعب أدوارا مميزة حسب السـياقات التى يعمل بداخلها فى مختلف المجتمعات.مرة أخرى، فإن التعليم يعد عاملا واحدا فى تشكيل رأس المال البشرى (ثمة عوامل أخرى تتضمن الصحة، رأس المال، التعليم الخ). ومن ثم، فمن الخطأ اختزال الأثر التراكمى للرأسمال البشرى فى عنصر واحـد فقـط. أيضـا، يعتمد الكثير من مساهمات التعليم على أوجه أخرى مثل البنية

الأساسـية؛ مستوى التكنولوجيا؛ سياسات الحكومة؛ مستوى ومحتوى النظام التعليمى؛ الموارد المخصصة للعملية التعليمية من حيث الكيف والحجم؛ الكفاءة؛ الفرص المتاحة أمام المتعلمين؛ التوازن على مستوى النوع، الخ.

تعتبر كل هذه الأشياء شروطا ضرورية ولكنها غير كافية لتفسير الحاجة للتعليم؛ فـثمة عوامل أخرى اجتماعية/سيكولوجية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار. ويعتبر العامل الرئيسـى مـن بينها هو كيف يستوعب المجتمع المكاسب الاجتماعية والفردية للتعليم وتطلعات أعضائـه للسـعى مـن أجـل هذه المكاسب الواقعية أو المستوعبة (Ibrahim 1998). ومن ثم قد يوجد تناقض بين الأهداف التعليمية المقصودة من قبل الحكومـة والآثار غير المقصودة الخاصة بالحاجة إلى التعليم. فثمة حاجة لأن تستلهم الإدراكـات والـتطلعات الاجتماعية كاملا من خلال قضايا محلية؛ وقد يكون للروابط الكونـية جـزء هـام فى هذا الصدد، كما سبق تفسير ذلك. وهذا على مستوى التعليم العـالى على وجه الخصوص. وتظهر رموز، وتصورات، وتمثيلات الحداثة على أنها أكـثر إغراء لطلاب التعليم المتوسط. وثمة شيئان يجب ملاحظتهما هنا: الأول، تعتبر قيمة تحقيق تطلع فى حالة السودان، على سبيل المثال، مميزة نوعيا؛ الثانى، لا يجرى انـتاج التصورات والتمثيلات الكونية مباشرة كما هى ولكنها بالأحرى تكون مشروطة ومختـبرة ومعـاد توليدها من خلال الظروف التاريخية والمحلية الخاصة بـإعـادة انتـاج هذه التصورات والتمثيلات (Bourdieu 1990, 55).

تواجـه المجـتمعات الاسـلامية تحديات هائلة داخلية وخارجية على المستويات الاجتماعـية والاقتصـادية والسياسية. وفى الوقت ذاته، تناضل هذه المجتمعات بشأن كيفية تحقيق حداثة بدون أن تصير "غربية"، بمعنى، أن تصبح جزءا من العالم الحديث وفقـا لفهمهـا الخـاص لمعنى الحداثة الذى يرتكز على خبرتها التاريخية وجذورها الثقافـية وعملـية معينة من "إعادة التفكير وإعادة التفاوض وفى بعض الأمثلة إعادة ابـتكار المجتمع التقليدى ولكن بواسطة أساليب فريدة" (Weiss 1994, 127). وتعتبر النساء فى مركز هذه العملية باعتبار أن القيود المفروضة عليهن وعلى حركتهن تعتبر مسـألة محوريـة فـى الـنظام الاجتماعى المسلم من خلال مفاهيم الاحترام والعار والشـرف، بمعنى أن النساء يمثلن رمزا اجتماعيا. ومن ناحية أخرى، تنتهك التأثيرات الثقافـية حـرمة القيم الثقافية بواسطة إعلام الأقمار الصناعية، والأشكال الأخرى من الاتصال الالكترونى، والتعليم الحديث (فى أشكاله الغربية)، والسفر، والهجرة، الخ.

ولكونـــه، بشكل كبير، مجتمعا إسلاميا، فقد مر السودان بالعمليات ذاتها الموجزة أعـــلاه. وأبعــد من ذلك بكثير بسبب الحظر السياسي والاقتصادى المفروض من قبل "الغـــرب" (تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية) على السودان بعد اتهامه بالأصولية الدينـــية والإرهـــاب. وداخليا، تبنت الدولة أيديولوجيا جديدة كمبدأ مرشد للحداثة، مع احتفاظ المرأة بموقع مركزى داخل تلك الأيديولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن " مشاريع اقتصادية رأسمالية كثيفة، وظهور مشاريع اقتصادية متعددة الجنسية، وظهور شركات وهيـــئات مـــتعددة الجنســـية، وتنمـــية اقليمـــية غـــير منتظمة، وهجرة عمالة، ضبط realignments الســـلطة الإثنية، والتطورات فى الثقافة الامبـــريالية .. اثرت بعمق علـــى الترتيـــبات الخاصــــة بالنوع" (Hale 1996, 106-7). ونتيجة ذلك فقد تم دفع المـــزيد مـــن النساء من أجل السعى وراء الدخل وفرص جديدة داخل القطاع الخاص وقطـــاع المنظمات غير الحكومية. إن انعكاس هذا على زيادة الطلب على التعليم على كـــل المســـتويات، ولكـــن فى التعليم المتوسط على وجه الخصوص، يعد أحد الوسائل الهامــــة فـــى هذا الصدد. وقد مكن هذا بدوره النساء من الوصول إلى الأخبار العالمية والقضـــايا الكونـــية ومتابعـــتها (مثل حقوق الإنسان، الحريات الشخصية، الديمقراطية الـــخ). ومـــن خلال الاستقلالية الاقتصادية والتعليم تأخذ أعداد متزايدة من النساء على عاتقهـــن التزامات أسرية كانت فى السابق مسئولية الرجل، وفرضن أنفسهم فى وقت وجـــيز (Weis 1994, 133-35). لقـــد شـــكلت أفعـــال وردود أفعال النساء الفردية والجماعـــية علـــى التجارب اليومية للأدوار الصراعية أوضاعهن الجديدة فى المجتمع بغض النظر عن أيديولوجيا الدولة أو مفهوم الرجال للحداثة.

لقـــد عـــبر مفهـــوم الانعكاســـية أو الاســـتجابية الآنية reflexivity عند جيدنز Giddens عن التمفصل النظرى الخاص بالعمليات والترابطات بين الكونى والمحلى، مـــن ناحية، والمجتمع والذات، من ناحية أخرى: "إن التحول فى هوية الذات والعولمة .. همـــا قطبان لجدلية المحلى والكوكبى فى ظروف... الحداثة. كما أن التغيرات فى الجوانـــب الأساسية للحياة الشخصية ... مرتبطة مباشرة بتأسيس روابط اجتماعية ذات نطاق واسع جدا ... وللمرة الأولى فى تاريخ البشر، يجرى تشبيك العلاقة بين "الذات" و "المجـــتمع" فى وسط كوكبى (اقتباس فى Ritzer 1996,434). وتتضمن الاستجابية الآنـــية اختبار وإصلاح ثابت للمارسات الاجتماعية فى ضوء المعلومات الواردة حول طبـــيعة تلك الممارسات وتغير خاصيتها (Ritzer 1996. 434). ويجادل جيدنز بأن العـــالم الحديث يعتبر استجابى جدا، وأن تلك الاستجابية للحداثة تمتد إلى صميم الذات.

وتعتـبر الذات منتج لكل من استكشاف الذات وتطور علاقات اجتماعية أساسية ترتكز علـى عملـية التفريد. وهكذا فإن البشر يعملون بأنفسهم لخلق أشكال اجتماعية جديدة غـير محـددة بمواقعهـم البنيوية الاجتماعية، وتعتبر العلاقات والشبكات الاجتماعية المشـكلة حديـثا إستجابية لأنه يجرى إنشاؤها والحفـاظ عليـــها وتجديدها بشكل ثابـت مـن خلال الأفراد (Ritzer 1996, 438) ولا تتطـابـق هـذه العلاقات مع الخطط أو الأيديولوجيات الكبرى (Crow 1997, 155).

ثمـة أمـل فى ضوء التصريحات المقارنة والنظرية المصاغة سابقا، أن يجرى تفسـير العـائد الاجتماعى المترتب على تزايد أعداد النساء السودانيات فى مؤسسات التعليم العالى.

٣- أيديولوجيا وبرامج التنظيم المدنى

فـى يونـيو ١٩٨٩، قامـت الجبهة الوطنية الإسلامية، الهيئة السياسية والجناح السياسـى للحـركة الاسلامية، بانقلاب على السلطة الديمقراطية في السودان بالتعاون أنصـارها فـى الجيش السودانى. وكان التبرير الذى أعطى لهذا الانقلاب هو التدهور المسـتمر فى الظروف الاقتصادية والسياسية العامة فى البلد، وأن الأمن السودانى قد تعـرض للخطـر بسـبب الحـرب الأهلية الطويلة بين الشمال/الجنوب. وقد تم نزع الشرعية عن الأحزاب السياسية الأخرى، بعد إدانتها بعدم المسئولية وغياب الرؤية مما أدى إلـى تـردى الوضع فى السودان. علاوة على ذلك، بسبب أن الأحزاب السياسية المحظـورة لـم يكن لديها أية برامج تنموية ظاهريا، فقد وصلت الخدمات الاجتماعية والترفيهـية إلـى حالة من الانهيار الكامل، مع تكرار انقطاع التيار الكهربائى والمياه بشـكل يومـى. كما وصلت خدمات الصحة والنقل إلى درجة الانهيار. بالإضافة إلى ذلـك، فقـد شـهد عام ١٩٨٥ كوارث طبيعية شديدة مثل الجفاف والفيضانات والتى تسـببت فى حدوث مجاعات وفشل المحاصيل.كما ازدحمت المدن، خاصة الخرطوم، بملايين المعدمين والنازحين والعاطلين عن العمل – وهكذا فقد ساهموا أكثر فى تردى الظـروف المعيشـية المتردية بالفعل. وقد أدى ارتفاع الأسعار، وانخفاض الانتاجية، وتدنى الدخل الفعلى إلى أن تكون الحياة غير محتملة فى الغالب. فقد بات من الصعب الحصـول على السلع الأساسية حتى لو كان المال اللازم متوافر. ولكل هذه الأسباب، فقد قبل العامة الانقلاب وهللوا له.

ولكـــى تحشد مزيدا من الدعم، دعت سلطة الانقاذ وعبأت المهنيين للمشاركة فى سلســلة مـــن الاجــتماعات القطاعــية المتخصصـــة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعــية ومن أجل السلام، تحت ما أسمته "الحوار الوطنى". وقد تم إدراج الرؤى والأفكـــار المنبـــثقة عن تلك الاجتماعات القطاعية فى الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة، والتى حددت الأهداف والخطط والبرامج من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية والإصـــلاحات الاقتصـــادية والسياســـية، وإعادة بناء النظام التعليمى. وقد كانت هذه الاســـتراتيجية تهدف إلى أن تكون العمود الفقرى للاحياء الاجتماعى والثقافى الشامل والـــذى كانـــت فلسفته تقوم على التجذر محليا. وقد تمثلت مبادئ مرشدة مثل الاعتماد علـــى الـــذات والاكـــتفاء الذاتى من خلال سياسة عدم قبول مساعدات أو منح أجنبية، والاعـــتماد علـــى المـــوارد المحلية، خاصة بالنسبة للغذاء؛ ومكافحة التفسخ الأخلاقى والاجـــتماعى والثقافى. كل هذا كان قد تم تلخيصه فى شعار "نأكل مما نزرع، ونلبس ممـــا نصنع". وعلى المدى الطويل فقد كان ثمة تصور بأن يكون السودان نموذجا لكل الـــبلدان النامية التى تأخذ طريق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية المستقلة عن الغـــرب (SCNS 1992, 5-13). وقـــد شـــغل التعليم حيزاً هاما فى تحقيق الأهداف المتضمنة فى الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة.

لقـــد تـــم النظر إلى التعليم العالى على وجه الخصوص بوصفه رأس الحربة لأى جهـــود تنموية أو تغير اجتماعى بشكل عام. فالمتعلمون هم النموذج لباقى المجتمع، أو أنهـــم مـــن خـــلال المواقـــع التى يشغلونها يكونون قادرين على التأثير فى السياسات والخطـــط مـــن أجل تحويل المجتمع من خلال الإدارة والمعرفة وغيرها من القدرات المكتســـبة كنتيجة للتدريب المكثف. وبالنسبة لمخططى الاستراتيجية الوطنية السودانية الشاملة، يجب إدخال تغيرات بنيوية فى التعليم العالى إذا ما أريد لهذه الاستراتيجية أن تكـــون على مستوى التحولات الاجتماعية المرغوبة. وقد اعتبر النظام التعليمى السابق علـــى ســـلطة الانقاذ غير ملائم لتحقيق ذلك، فقد تم نمذجته، فى نظرهم، على أساس الفلسفة التعليمية الغربية. ومثل هذا التوجيه لا يساعد إلا على جعل المتعلمين مغتربين عـــن شـــواغل مجتمعهم فحسب. ويمكن النظر للاصلاحات المخططة كسياسة تعليمية عامـــة للدولـــة لكى تعكس وتفى باحتياجات وتطلعات الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافـــية والأخلاقية التى ترتكز على نموذج للتنمية واسع غير غربى. كما اعتبر مثل هذا التعليم أداة تحرر هامة من التأثيرات الكوكبية السلبية والتى هى اقتصادية بالأساس ولكـــنها تنســـحب علـــى المجـــالات الاجتماعية والثقافية الأخرى وتؤدى إلى التحلل

الاجـــتماعى. علـــى سبيل المثال، ففى حالات عديدة كان لبرامج التكيف الهيكلى آثار مدمـــرة على التناغم والتكامل الاجتماعى، خاصة إذا نظر إليها من زاوية المساواة فى علاقات النوع بوصفها أحد الأنسجة الداعمة فى مجتمع متوازن ومتكامل. وعلى الرغم مـــن أن ســـلطة الانقـــاذ رفعت شعار التوجه التمدنى بوصفه تطلعا نحو تنمية مضادة للغـــرب (ومضادة للعولمة)، فإنه بالحكم على الوضع من خلال الممارسة، يصبح من الواضح أنه معقد إلى حد كبير.

٤- الظروف الاجتماعية الاقتصادية الراهنة والمرأة فى التعليم العالى

بدايـــة مـــن الثمانينيات، بدأت الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى السودان فى التدهور فى كل المجالات تقريبا (انظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) التراجع الاقتصادى فى السودان

ملخص الخطة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الـــنمو الحقـــيقى للناتج المحلى الإجمالى GDP (%)	٧,٤	-٦,٠	-١٢,٠	-٥,٠
تضخم سعر المستهلك (%)	٦٤	٨٠	١٥٠	١٧٥
تســـليم الصادرات Exports (US mn) fob	٥٤٥	٥٥٥	٤٢٥	٥٠٠
تســـليم الـــواردات Imports (US mn) fob	١,٠٥١	١,٢١٦	١,٣٢٥	١,٤٥٠
ميـــزان العملات A/C (US mn)	-١٥٢	-٣٩٠	-٥٠٠	-٤٧٥
إجمـــالى الدين الخارجى (US bn)	١٣,٠	١٣,٢	١٣,٤	١٣,٦

المصدر: Wohlmuth 1994.204

وقـــد طور Wohlmuth هذا أكثر: فمنذ نهاية السبعينيات وصاعدا يلاحظ المرء تراجعا فى المخرجات الصناعية واستخدام القدرة الصناعية، وتدهور فى مجمل الأداء التـــنموى والإنـــتاج، وعدم استقرار كبير فى المنتجات الزراعية، وضعف القدرة على

الادخـــار وتـــراجع معدلات الاستثمار (Wohlmuth 1994,204). وبينما كان معدل النمو الاقتصادى فى الثمانينيات يساوى ١%، فقد كان المعدل السنوى للزيادة السكانية ٢,٩%؛ ووصل المعدل السنوى لانخفاض الأجور الحقيقية ١,٩% (Abdel Gaffar 1992). أدى كـــل هـــذا إلـــى فشل أنظمة الخدمات (التعليم، الصحة، النقل، الطاقة)، وزيادة معدلات البطـــالـــة، وتـــــــردى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية بشكل عام (Wohlmuth 1992.204-8).

يضـــاف إلـــى هـــذه الحالة من التراجع العام فى مستويات المعيشة، أن الجفاف والفيضانات قد دمرت القاعدة الانتاجية الهشة. وقد نجم عن هذا الوضع المركب عددا مـــن الأشـــياء. فقـــد تحرك الملايين من النازحين نحو المراكز الحضرية المتدهورة بـــالفعل؛ وانخرط المهنيون من أعضاء الطبقة الوسطى المتعلمة الحضرية فى الهجرة الخارجـــية الكثـــيفة نحو الخليج وأوربا وأمريكا وأماكن أخرى. ويعتبر غالبية هؤلاء المهاجريـــن مـــن الذكـــور، أو إنـــاث صاحبن عوائلهن من الأزواج والآباء والأخوة والأبـــناء. علـــى سبيل المثال، زاد عدد المهاجرين للخارج لمختلف البلدان من ٧٦١٢ عام ١٩٩٠ إلى ٦٦٠٨٣ عام ١٩٩٨ (Sudan Strategic Report 1997. 1998). أثـــر هـــذا علـــى قضية النوع من ناحيتين على الأقل: العلاقات الاجتماعية بوجه عام والعلاقـــات الأســـرية على وجه الخصوص فيما يتعلق بمسؤوليات النساء والتزاماتهن وكذلـــك حـــرية الحـــركة النسبية لهن. فالنساء الآن فى موقع المنافسة من أجل مواقع العمل المتاحة، وقد حسن هذا من فرص الارتقاء المهنى. (انظر جدول ٢).

جدول ٢: توزيع الطلاب في جامعة الخرطوم، ٩٩/١٩٩٨

الكليات	ذكور	إناث	نسبة الإناث
العلوم الطبيعية والتكنولوجيا	٧٩٠	١٣٦٥	٦٣%
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٣٦٠	٧٣٤	٦٧%
المجموع	١١٥٠	٢٠٩٩	٦٥%

المصدر: Abdul Malik 1999, 93.

وبكلمـــات أخرى، أصبحت النساء الحضريات بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المـــتعلمات مـــن الطبقة الوسطى، متواجدات ونشطات فى المجتمع السودانى بصورة أكـــبر. هـــدد هذا قبضة العلاقات الاجتماعية القائمة على سيادة الذكر والمؤسسة على

مبادئ المجتمع الأبوى. ويعتبر جزءاً من وظائف الدولة السيطرة على الموارد البشرية والطبيعية وعلى العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الصلة بملكيتها وتوزيعها. وتعد الأجهزة الأيديولوجية للدولة الأداة الرئيسية في التأثير على هذه الأخيرة. وهكذا، تعتبر الثقافة أدوات وهدفاً لعمليات الدولة. وفي السودان، لا يجرى موضعة النساء فقط، وخاصة في إطار فعاليتهن الجديدة، ليعملن كـ "حاملات للثقافة، ولكن للأخلاق أيضا" (Hale 1996, 177). وزاد هذا أيضاً بسبب العناصر الدينية القوية (محور أيديولوجيا الدولة). ولكن شأن كل الأيديولوجيات، فإنها لا تخلو من تناقضات على مستوى الممارسة، كما سنلاحظ في حالة النساء في التعليم العالي.

لقد صدر قانون "النظام العام" the Public Order Law عام ١٩٩١ في ولاية الخرطوم لمنع الإزعاج العام، ومصففي الشعر الذكور من العمل في صالونات تصفيف الشعر النسائية، والخروج على الآداب (الملابس والسلوك)، التشبه بالجنس الآخر واستخدام لافتات تحمل أسماء مرفوضة دينيا، والدعارة، والتلوث، والتعامل مع الصحة الغذائية، والمخدرات، الخ. وفي الحقيقة فقد تم تطبيق القانون، الذى يبدو أنه يغطى حيزا كبيرا من الأشياء، لكى يفرض اتساقا مع أيديولوجيا التوجه الحضارى من خلال التعامل مع أشكال من السلوك الاجتماعى غير ملائمة وحماية الآداب والأخلاق العامة. وقد أوكل تنفيذ قانون النظام العام إلى شرطة خاصة من خلال ما عرف بحملات "المظهر العام" و"انضباط الشارع" والتى تبدو أنها تستهدف صغار البائعات (بائعات الطعام، وخاصة الشاى والفول السودانى)، الطالبات والموظفات اللائى ينظر إليهن على أنهن يرتدين بغير احتشام، المتجولين ليلا والمتسكعين، مصففى الشعر وخياطى الملابس النسائية، مصنعى الخمور المحلية، الاناث المترددات على المواقف والأماكن العامة، الخ. ويطلب من الإناث الموقوفات أن يؤمن ضمانة ذكر قبل إطلاق سراحهن. وتظهر احصاءات البوليس عام ١٩٩٨ أن عدد الضامنين بلغ ٩١٧٦ (Babiker 2000, 54). وتشمل العقوبات أيضا الحبس، والجلد، وإبلاغ الوالدين والمدارس وغير ذلك من المعاملة القاسية. وتشير بعض التقارير غير الرسمية إلى أن النساء- بما فى ذلك الطالبات – يشكلن عددا هاما من ضحايا قانون النظام العام لأسباب ستذكر لاحقا.

في الواقع ان لحركة المرأة في السودان سجلاً مثيراً. فقد بدأت في الأربعينيات، وكانت بقيادة النساء الحضريات المتعلمات، خاصة في ام درمان، واحدة من المدن التى تشكل الخرطوم الكبرى، والتى كانت تقطنها عائلات من الطبقة الوسطى ذات

هيبة وصيت في الغالب. وكانت النساء السودانيات قد اكتسبن حق التصويت عام ١٩٥٩، ولكنهن استطعن التصويت بالفعل عام ١٩٦٥. قبل وبعد ذلك، دخلن سوق العمل كعاملات وموظفات، ومهنيات (محاميات وطبيبات ومهندسات الخ). وقد كفل لهن لدستور الحقوق والحماية عبر الأجيال. ومنذ الستينيات، نجحت النساء في شغل مواقع وزارية وبرلمانية وغيرها من المواقع السياسية، كما شاركن بفاعلية في النقابات العمالية والانتخابات والحملات السياسية وعمليات الضغط، والإضرابات والاحتجاجات (Hale 1996, 185). وعلى الرغم من هذا السجل، فحتى عام ١٩٨٩، تشير الاحصائيات في مجال التعليم أن فرص انخراط واستمرار وإكمال النساء مستويات التعليم الأساسي والثانوي والمعاهد كانت أقل بكثير من تلك المتاحة لنظرائهن من الذكور (Samia 1999; Nafisa 1999). ففي الخمسينيات، كانت نسبة الطالبات من إجمالي عدد الطلاب على المستوى الجامعي ٣%، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٥% عام ١٩٧٦، و٣٧,٧% عام ١٩٨٩، و ٦٠,٩% في ١٩٩٩-٢٠٠٠ (Abdu 1999. 62; Ministry of Higher Education 2000.55). وفي جامعة الخرطوم على وجه الخصوص، كانت نسبة الإناث في العام الجامعي ١٩٩٨/٩٩ ٦٥% (Abdul Malik 1999.93).

إن هاتين الصورتين، أي انجازات النساء السودانيات وقانون النظام العام الذي يستهدفهن، يظهران على أنهما متناقضين. وقد ازداد هذا تعقيدا بسبب الزيادة الدرامية في عدد النساء في مؤسسات التعليم العالي، إلى الحد الذي جعل منهن أغلبية كما سبق الإشارة. وسوف نحاول تفسير الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة، وخصائصها، والظروف التي تعيش في ظلها الطالبات، والتأثيرات المحتملة لمثل هذا الاتجاه المتنامي بزيادة أعداد الخريجات الجامعيات على المجتمع ككل.

٥- النساء في التعليم العالي

بدأ تاريخ التعليم الرسمي للمرأة في عام ١٩٠٧ مع إنشاء أول مدرسة إبتدائية للإناث في رفاعة. وبحلول عام ١٩٢٠، تلاها مدارس ابتدائية أخرى؛ وشهد العام التالي افتتاح كلية أم درمان للمعلمات. وفي العقود الذي تلت ذلك (حتى عام ١٩٤٥)، كان في أم درمان مدرستين للتعليم المتوسط ومدرسة ثانوية للبنات. وكانت بعض هذه المدارس تدار من قبل مبشرين. وشغل معظم خريجات الجيل لأول مواقع في مجالات الصحة والتعليم والمحاماة والإعلام والعمل الاجتماعي ومناصب سياسية،

الخ (Abdu 1999, 58-63). وفى الستينيات كانت نسبة الطالبات ٣% فقط قبل أن ترتفع إلى ١٥% عام ١٩٧٦، وظلت حتى الثمانينيات تحت ٥٠%. وفى جامعة الخرطوم، التى تقع فى المرتبة الأولى، ارتفعت نسبة الإناث فى العام الأكاديمى ٩٦/١٩٩٥ إلى ٥٢% ثم إلى ٦٤,٥% فى ٩٩/١٩٩٨. وفى جميع الجامعات البالغ عددها ٤٣ جامعة مسجلة عام ٩٩/١٩٩٨، كانت نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة المسجلين لدخول الجامعات ٦٩,٦% (Ministry of Higher Education 2000).

ومع ذلك فإن تقدم المرأة فى مجال التعليم ليس فقط مسألة عددية ولكنه أيضا مسألة كيفية. ففى امتحان دخول الجامعة فى كل السودان عام ١٩٩٦، كان هناك سبع مدارس للإناث من بين أفضل عشرة مدارس سجلت أعلى الدرجات ذلك العام؛ وفى عام ١٩٩٧ كان هناك ست مدارس؛ وفى عام ١٩٩٨ ارتفع العدد إلى ثمانى مدارس (Abdu 1999, 65.66). كما ارتفع عدد الإناث المؤهلات لدخول الجامعة من عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ بنسبة ٣٣%. ويتعارض هذا مع انخفاض الأعداد والنسبة المطلقة فى حالة الأولاد (Suad 1999). ويجب ملاحظة أن هذا قد حدث فى سياق القفزة من ثلاث جامعات عام ١٩٨٩ إلى ثلاث وأربعين جامعة عام ١٩٩٩، وفى نفس الفترة، من ٣٨,٠٠٠ طالب مؤهل للدراسة الجامعية إلى ٢٢٧,٠٠٠ (Akbar al Youm 1999). وفى العام الجامعى ٩٩/١٩٩٨، كان فى مدينة الخرطوم وحدها ١٧٢,٤١٥ طالبا (أى نحو ٧٥% من طلاب المعاهد المتوسطة فى الخرطوم)، كان من بينهم ٩٨,٩٣١ (أى ٥٧%) إناث؛ وتم تصنيف ٥٦% من الإناث كـ "فقيرات". وتوجد نحو ٦٦% من كل مؤسسات التعليم العالى فى الخرطوم، وتضم نحو ٧٥% من الطلاب فى السودان؛ ويعتبر ٧٧% من الطالبات فى السودان فى الخرطوم.

يعتبر تركز طلاب ومؤسسات التعليم العالى فى الخرطوم جانبا فقط للتوزيع غير العادل للخدمات بين المركز والأطراف فى السودان. وقد ارتبط هذا بالفعل بالكوارث الطبيعية وتلك التى بفعل البشر (الجفاف والحروب والصراعات الخ) التى تدفع الناس لكى يأتوا إلى الخرطوم بحثا عن الأمن وشروط معيشة أفضل. ويمكن أن يعزى تصاعد مؤشرات انخراط الإناث فى التعليم لعدد من العوامل. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة فى الهجرة الخارجية بين الشباب الذكور (Center for Strategic Studies 1998). وتكشف التقارير أنه، فى السنوات الثلاث الأخيرة، هاجر نحو ١٣,٠٠٠ من الشباب السودانى إلى هولندا فقط؛ ٤,٠٠٠ منهم فى عام ١٩٩٩ وحده. معظمهم أكمل إما تعليمه الثانوى أو الجامعى ولم يجد أى فرصة عمل

(Al-Ray al-Am 2000). عــامل آخــر يتمــثل فــى تجنب تأدية الخدمة الوطنية العســكرية، والتى عليهم أن يؤدوها قبل السماح لهم بالتسجيل فى الجامعة أو الحصول على أى وظيفة عامة أو خاصة. ففى بعض الأحيان، يرسل أولئك الذين يؤدون الخدمة الوطنــية إلــى مناطق القتال شرقى أو جنوبى السودان حيث الحرب ما زالت دائرة. ويجند البعض منهم، على غير إرادتهم، كمحاربين متطوعين ملبين نداء "الجهاد". مرة أخــرى، فــإن العديد من الشباب يرغبون فى الذهاب للخارج حتى يستطيعوا مساعدة أســرهم لمواجهــة الظــروف المعيشــية المتردية، أو من أجل الصورة الكونية التى يضمرونها حول "الحياة فى الخارج" وإمكانيات النجاح فى أرض الأحلام.

ومــن ناحــية أخرى، ساهم الوعى بأهمية تعليم الإناث بصورة ايجابية فى زيادة أعدادهن. ويمكن أن تكون النتائج النفسية والاجتماعية من وراء الحصول على درجات تعليمــية عــاملا آخرا إلى جانب المنافسة الشديدة بينهن. علاوة على ذلك، فقد وجدت النساء العاطلات عن العمل أنه من الممل إلى حد كبير أن يقبعن فى المنزل مهملات، وبســبب زيادة هجرة الشباب الذكور للخارج، فقد أصبحت فرص الزواج صعبة. ومع الــتحلل الذى أصاب نسيج العائلة الممتدة، لم يعد ينظر إلى الأقارب (خاصة البعيدين) علــى أنهــم مفــيدون. وأن تكــون طالبة فهو سبب جيد لعدم استقبال الضيوف غير المــرغوب فــيهم. وثمــة ملاحظة أخرى مصاحبة لظاهرة زيادة عدد الطالبات وهى الحجم الكبير للبائعات والإداريات من الطبقة المتوسطة فى الأعمال الخاصة أو العامة اللاتــى التحقن بالتعليم العالى من خلال برامج منتظمة أو من خارج الجامعة بينما هن يعملن.

٦- طالبات التعليم العالى وسبل العيش

ليس فقط طالبات ريف وضواحى الخرطوم هن اللاتى من الصعب تدبير شئونهن خــلال الجامعــة ولكن أيضا طالبات الخرطوم. فبالنسبة للأخيرات، تعتبر المواصلات مكلفــة جــدا (تقريــبا نصف الدخل الشهرى لطبيب حديث التعيين، أى ٥٥٠٠ جنيه ســودانى). هــذا بالإضــافة إلى الوقت والجهد اللذين يضيعان للوصول إلى الفصول الدراســية. ويفســر هذا لماذا يرغب العديد منهن أن يسكن فى نزل طالبات خاص أو حكومــى بالقــرب مــن جامعاتهن. وبالنسبة لمن يأتين من خارج الخرطوم، فإن نزل الطالبات يمثل الخيار الأفضل. فى الماضى، كانت الاقامة عند الأقارب أو أحد أعضاء العائلــة الممتدة شائعا جدا؛ ويعنى هذا، مع ذلك، أن هذا الوضع لم يعد قائما بعد بسبب

الظـــروف الاقتصادية الصعبة التى يعيشها معظم السودانيين. فأية أعباء إضافية تسببها ارتباكاً لكل الأطراف. أيضا، تخشى الطالبات، أنه فى حالة الإقامة مع عائلات مضيفة أن يحـــد ذلـــك من حركتهن، أو يعرضهن للسؤال عن سلوكهن، خاصة إذا عدن إلى المنزل فى وقت متأخر.

وثمة أنواع عديدة لنزل الطالبات: المدن الجامعية الجديدة (٣١ وحدة– ١٨ للإناث و ١٣ للذكور) تستوعب ٢٣٤٤٣ طالبا وطالبة (تشكل الإناث ٦٢%)؛ المدن الجامعية القديمـــة وتـــزيد عـــن ٨٢ وحدة، ٤٢ منها لـــ ١٢,٠٨٧ طالبة، و ٤٠ وحدة لـــ ٨٠٨ طالـــب (تشـــكل الإنـــاث ٥٨%)؛ أما المساكن الخاصة المؤجرة من قبل مجموعة من الطلـــبة فهـــى ٨٥ وحدة للذكور يسكنها ٢,٦٥٨ طالبا و ٦٩ وحدة يسكنها ٦,٩٧٢ من الإنـــاث (٧٢%)؛ وحـــدات تحت اشراف جمعيات الطلبة وهى ٨٧ وحدة لـــ ٣,٧٣٤ رجـــلا و ١١ وحدة ٦٩٤ امرأة (١٦%)؛ وحدات سكنية تصنف كـــ "أخرى" وهى ١٤ لعـــدد ١,٢٨٠ ذكرا و ٢٢ لعـــدد ١,٥٧٠ أنثى (٥٥%) (NFSC 1999, 4). وتدار المـــدن الجامعية من خلال الصندوق الوطنى لدعم الطلبة وهو منشأ من قبل الحكومة (تغـــير حديـــثا إلـــى الصندوق الوطنى لرعاية الطلبة)، والذى يعد هيئة شبه مستقلة. وتعتـــبر المدن الجامعية لجنس واحد فقط، بغض النظر عن المناطق التى يأتون منها، وبهـــا القليل من الأنشطة الثقافية والرياضية. ومع ذلك تدفع الطالبات تكاليف معيشتهن ويغطى الصندوق فقط جزءاً غير ذى بال من التكاليف اللازمة لاحتياجاتهن الفعلية (٧%) (Association of University Female Student Care 1996, 23).

وســـواء أقمـــن فى نزل عام أو خاص، فإن الطالبات الإناث يخضعن لمراقبة وتحرش مـــن قبل الحراس أو الجيران فى الحى السكنى. وهن يحتقرن، أو فى بعض الحالات، يجـــرى تبلـــيغ شرطة النظام العام عنهن إذا عدن متأخرات. ولا يسمح لهن باستقبال زوار ذكـــورا أو اناثـــا ويمنعن من إقامة الحفلات حتى خلف الأبواب الموصدة. وإذا اخترقـــن هذه القواعد، فإنهن يتعرض لإجراءات عقابية قاسية وسريعة مثل الفصل من الجامعـــة أو الطرد من النزل. إن أخلاقهن بشكل عام موضع اشتباه وينظر إليهن على أنهن بدون أوصياء.

يقـــدر أن ٨٥% من الطالبات يأتين من خلفيات أسرية فقيرة، الأمر الذى يعنى أن القليل الذى يحصلن عليه قد لا يحصلن عليه بانتظام. بعضهن يعشن على وجبة واحدة فـــى الـــيوم، وهن معرضات للأمراض، ويعانين من الأنيميا (٣٥% منهن يعانين من نقـــص فى الهيموجلوبين بنسبة ٥٠%)، وغير قادرات على دفع مصاريف المواصلات

والكتــب والملابــس أو غيرها من الأشياء التى يحتجن لها من أجل الدراسة. ويجبر بعضــهن علــى بيع الأشياء القليلة التى يتملكنها (مثل هدايا أو حلى) لشراء علاج أو ضروريات مشابهة. وفى دراسة أجرتها جمعية رعاية طالبات الجامعات رفض ٤٢% مــن العينة الكشف عن مصادر دخلهن (AUFSC 1996, 14). وقد اعترف بعضــهن بأنهــن يقبلــن الخروج والهدايا من رجال غرباء. وفى تقرير رسمى للمجلس الوطنى (الــبرلمان)، صــرح وزيــر التخطيط الاجتماعى أن غالبية من تم القبض عليهن من النســاء القاصرات كن طالبات جامعيات، وما خلق شجارا كبيرا أن الوزير أجبر على تغيير أقواله قائلا أن الفئة التى يعنيها هن زوجات المهاجرين الذين يعملون فى منطقة الخليج بالأساس تاركين أسرهم خلفهم.

وقــد أصــبح الإعــلام والمنتديات الأخرى ساحة صراع بين اتهامات ومواجهة الاتهامــات والجــدل والــرؤى حول الطالبات فى الجامعات. وكما ذكرنا مبكرا، فإن النساء يتم موضعتهن بوصفهن حاملات الثقافة والأخلاق. وحتى نضيف إلى ذلك، فإن درجة عالية هى احتمال مزيج خطر ومتفجر. وصف مسلسل تليفزيونى يسمى الشيماء طالــبة جامعــية قدمــت من خارج الخرطوم. وقد انتقلت لتعيش مع زميلة أخرى فى حجرة خاصة مؤجرة داخل بيت أسرة بعدما لم تستطع الاستمرار فى العيش مع عائلة خالهــا. وبطريقة ما وقعت فى شرك شاب ميسور الحال استغل حاجتها للمال ورغبتها فــى أن تظهــر فــى صورة مثل زميلاتها فى الدراسة. وتنتهى القصة بحادث سيارة مأســاوى تذهب ضحيته هى وصديقها المستهتر الذى غرر بها. وكانت هناك نقاشات ســاخنة واسعة حول هذا المسلسل وإذا ما كان يعكس فعلا الحياة الحقيقة للطالبات من خارج الخرطوم اللاتى يعشن فى العاصمة. وطالبت أصوات غاضبة من جانب النساء تقديم اعتذار من قبل كل المسئولين عن هذا العرض؛ وهددت بعض النساء برفع قضية تشــويه سمعة. ولم يتوقع أحد أن يكون الصندوق الوطنى لرعاية الطلبة هو ممول هذا المسلســل لأنــه قد تكتم الأمر. وأصبح هدفهم واضحا، بعد أشهر، عندما بدأوا حملة تمويل بناء مزيد من النزل وتوسيع برامجهم فى المساعدة من أجل حماية الطالبات من مخاطر أن يكن بمفردهن.

وعلــى سبيل المفارقة، فبعد وقت قليل من عرض المسلسل، تعرضت طالبة للقتل بشــكل غامض وبطريقة وحشية وألقى بجثتها فى النهر. ويعيش والدها فى مدينة بعيدة عــن الخــرطوم. وعلــى الرغم من أن لها أخاً متزوجاً يعيش فى الخرطوم، إلا أنها فضلت الإقامة مع زميلاتها فى شقة مؤجرة. وكان المشتبه فيهم سماسرة منازل يعدون

الطلـبة والطالـبات بتوفير منزل مناسب مقابل نحو ٦ ملايين جنيه (أى نحو ٢,٥٠٠ دولار أمريكى). أما حقيقة الحادثة لم يكشف عنها حتى الآن. ولكن هذا لم يمنع الإناث مـن المجـئ للدراسـة فى الخرطوم والإقامة بمفردهن؛ وليست هناك تقديرات دقيقة بالنسبة لعدد الطلبة والطالبات الذين يقيمون أو يقمن فى وحدات سكنية خاصة مؤجرة.

٧- أثر التعليم العالى على حياة النساء

لا يعـنى التعليم العالى مجرد الحصول على شهادة. فقد أصبح الذهاب إلى الفصل الدراسـى أو حضـور الـبرامج الدراسية أو التحضير للامتحان أعذارا مشروعة لأن يبقيـن خـارج المـنزل أو أن يعـدن متأخرات. فمن الشائع الآن أن ترى طالبة فى المواصلات العامة فى وقت متأخر حتى الساعة الحادية عشر مساء، وهو شئ لم يكن ممكـنا التفكـير فيه قبل ذلك بسنوات قليلة. كما أن عيش النساء بمفردهن بدون سلطة رجل كان شيئا لا يسمع عنه أحد. وتم تقليص الأعمال الروتينية والمهام المنزلية بسبب عذر الانشغال. وتعتبر النساء الآن أكثر احتكاكا بالخبرات المباشرة بدون تدخل الرجل كوسـيط. ونتيجة لذلك، أصبحت النساء مستقلات وواثقات بأنفسهن. وتكشف الملاحظة المباشـرة للطلبة أن الطالبات بشكل عام هن الأكثر عملية وتصميما مقارنة بنظرائهن مـن الذكور. فغالبية مكاتب التصوير الضوئى والصف تدار بواسطة طالبات صاحبات أعمال.

٨- أثر زيادة عدد النساء فى التعليم العالى على الحياة الجامعية

بسـبب أثـر الـتوجهات المذكـورة سابقا، فإن للمرأة حصة كبيرة فى استقرار الجامعـة. فقد أصبح عنف الطلاب فى الحرم الجامعى أقل من السابق. كما أن توقف سبل التعليم زاد من التكلفة المالية والاجتماعية (بمعنى إلى أين الذهاب، وما الذى يجب فعلـه). ولأنهـن أكـثر عـددا، فهن يلاحظن أكثر فى الفصول الدراسية والمكتبات والكافيـتريات، والمدرجات الخ. وتعتبر علاقتهن بالأقلية من زملائهن الذكور منفتحة ومباشـرة علـى خلاف تلك التى كانت بين الأجيال الأقدم عندما كانت العلاقات أكثر انفصالا. وثمة البعض منهن يتحدثن عن العلاقات "المنحازة" مع أعضاء هيئة التدريس الذكور صغار السن، ومن ثم إمكانية حصولهن على المواد الدراسية.

وعلى الرغم من أن العدد الكبير من الخريجات على المجتمع بشكل عام لا يمكن اسـتيعابه الآن، إلا أن هـناك بعض المؤشرات العامة حول ذلك. وسوف يكون الأثر

المباشـــر علـــى المراكز الحضرية بشكل عام والخرطوم على وجه الخصوص. وهذا جـــراء ثلاثـــة أسباب: (١) كما ذكر سابقا، فإن ٧٧% من النساء فى مؤسسات التعليم العـــالى يعشـــن فى الخرطوم؛ (٢) من الواضح أن غالبية الخريجات غير راغبات فى العمـــل خـــارج الخـــرطوم؛ (٣) علـــى الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجى وخـــريجات الجامعة بشكـــل عـــام (٢٩% بالنسبة للإناث و ١٦% بالنسبة للذكور) (Ministry of Man Power 1996)، إلا أن فـــرص العمل أكبر فى الخرطوم. أدت هـــذه الحقيقية الأخيرة إلى ظاهرة اجتماعية جديدة. فبعد التخرج، تحاول النساء بشكل عام إحضار شقيقاتهن وأشقائهن الأصغر سنا لمواصلة التعليم فى الخرطوم، وبعد فترة ينتهيـــن بإحضار الوالدين إلى الخرطوم أيضا. لذا، فقد تغير نمط الهجرة، فيتشكل الآن مـــن ربـــط الأسرة بكاملها من أجل تحسين ظروف المعيشة من خلال الحصول على تعليم أفضل. وكما هو الحال بالنسبة للطبقة الوسطى الحضرية، يمكن للمرء أن يتوقع، أن فـــرص الهجرة خارج السودان تكون أكبر، سواء من خلال الزواج أو الاتصالات العائلية.

وتـــنافس النســـاء الآن بشـــكل مـــتزايد على المهن الراقية، فى مناصب الإدارة والتعلـــيم. وتعتبر الحركة بطيئة ولكنها ثابتة. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة الباحثات المســـاعدات ٨,٦% فـــى ١٩٨٥/٨٦، ارتفعت إلى ٣٦,٣% فى ١٩٩٣/٩٤؛ وكانت نســـبة الأساتذة الإناث فى المراكز العلمية صفر% فى ١٩٨٥/٨٦، ولكن فى ١٩٩٢/ ٩٣، أصبحت ١٤,٢%؛ وكانت نسبة الطبيبات فى مستشفى الخرطوم فى ١٩٨٨/٨٩، ٢٩,٩%، والـــتى ارتفعت إلى ٣٦,٤% فى ١٩٩٣/٩٤؛ وتشكل نسبة الصيدلانيات فى وزارة الصـــحة السودانية ٥٣,٦% من إجمالى قوة العمل داخل فى الوزارة (Abdul Malik 199, 96-8; Sumia 1998). وإلى الآن، ليس فى مقدورنا التفكير فى تأثير هذا التغير على هيئة العمل فى المجتمع. وعلى أى حال، سوف يعتمد ذلك على وضع فـــرص العمـــل ومدى ملاءمة الفروع والتخصصات التى تشغلها النساء. ويعتمد هذا بـــدوره علـــى إمكانية توسيع القطاع الخاص واحتياجاته وهل سوف يكون لدى النساء الفرص والموارد لإقامة أعمالهن الخاصة.

يشـــير الـــنقاش الذى أجراه المؤلف مع الخريجات إلى الآتى: اجتماعيا، أن أعداد غـــير المـــتزوجات ممن هن فى سن الزواج يزداد بسرعة مزعجة لعدة أسباب. يمكن الـــنظر إلـــى ســـنوات طويلة من الدراسة من أجل الدرجات العليا (إلى جانب عوامل أخرى) كعامل يساهم فى وكنتيجة للموقف المذكور. وتشعر المرأة غير المتزوجة بأنها

أكـــثر ميلا إلى مزيد من الدراسة (كتبرير مقبول لحرية الحركة)، ولكن سنوات أخرى في التعلم تعنى أنها تكبر في السن ومع الدرجة العالية تقل فرص الزواج. وتحت هذا الضغط، تبدأ المرأة ذات التعليم العالي في قبول أزواج محتملين أقل في مؤهلاتهم منها (وفي بعض الحالات يكونون أميين تماما)؛ أو أن تكون الزوجة الثانية أو الثالثة؛ أو أن تقـبل الزواج من فئات اجتماعية كانت في السابق غير مقبولة لأسباب ثقافية. وتعتبر علاقـــات الذكـــور/الإنـــاث الآن أكثر سيولة من السنوات الماضية (كـــأن يضحكون ويأكلون سويا)؛ وفي بعض الحالات يمتد التخفف أبعد من حدود الجامعة. ويدفع الفقر الشـــديد الطالبات إلى الدخول في تجربة علاقات خاصة لم تكن مقبولة في السابق. وقد تـــم تســـهيل هـــذا التغير من خلال حرية الحركة، وتنمية الشخصية المستقلة، وانهيار العديـــد مـــن روابط الأسرة الممتدة، وغموض الحياة في عاصمة يقطنها خمس ملايين نسمة.

ولـــيس في مقدور الأقارب المقيمين في الخرطوم تقديم العون المادي والاجتماعي للطلـــبة المهاجرين لأنهم أنفسهم يعانون من التزامات اقتصادية واجتماعية خاصة بهم. ومـــن ثم فليس في مقدورهم فرض أي نوع من المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية إزاء من هم أو هن خارج التزاماتهم الاجتماعية.

وتعتبر العناية الشخصية والعناية بالمظهر ظاهرة أخرى بين الطالبات، والتي تثقل كاهلهن. فعدم قدرتهن على شراء العطور ومـــستحضرات التجميل وأدوات الزينة الغالية ومـــا شـــابه أدى إلى ظهور نوع من التجارة حول أماكن تجمعاتهن مثل مستحضرات التجمـــيل والعطـــور الـــتي يجـــرى إعدادها في الحال. فمن الشائع الآن بيع العطور "المخلوطـــة" منخفضة القيمة وتأجير الملابس. وبوصفها مركزاً كوزموبولتانياً، فيمكن للمرء ان يجد في الخرطوم كل أنواع الماركات والأزياء العالمية. ويظهر الطلبة من أبناء وبنات العائلات الميسورة أو أولئك الذين يعمل آباؤهم في بلاد النفط الغنية أنماط حـــياة غـــير متاحة للباقين، الأمر الذي يعني ضغطا مضاعفا على المجموعة الأخيرة لشراء منتجات رخيصة.

٩- خلاصة

ما حاولنا وصفه يعد وضعا بالغ التعقيد والتناقض نجم عن الزيادة غير المقصودة في أعداد الطالبات في التعليم العالي. ويعتبر هذا الموقف نتاج عوامل عديدة خارجية وداخلـــية. فقد أعطت الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية على السودان مصداقية

للأيدولوجيا الداخلية الخاصة بالاعتماد على الذات والتي لم تترجم إلى حقيقية واقعية. ويعتبر على الأقل أحد نتائج الأيديولوجيا الدينية للسلطة السودانية هو توسيع مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي ارتفعت معه نسبة الالتحاق لأكثر من ٥٠٠% خلال عشر سنوات. وعندما ينظر إلى ذلك في علاقته بالتضخم غير المقصود في أعداد الطالبات، وأن النساء هن حاملات المبادئ الأخلاقية، نبدأ في تقدير تعقد الموقف. وللحصول على صورة كاملة، على المرء، مع ذلك، أن يضع في حسبانه الاتجاهات الثقافية الكونية، وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية، والمجاعات والحرب الداخلية، وعدم التوازن في تنمية القطر، وخطط واستراتيجيات الحكومة التي قادت إلى تدني الخدمات، خاصة الصحة والتعليم، والسياسات التعليمية (خاصة التعليم العالي). لقد تم تكثيف ديناميات بعض هذه العوامل من خلال العمليات الكونية والإعلام والاتصالات الكونية، مثل هجرة الشباب الذكور؛ برامج الانترنت؛ أنماط الحياة والأزياء. ومع ذلك، فإن الحصيلة النهائية للتفاعل بين التأثيرات المحلية والكونية يمكن أن تكون شيئا ما يتحدى الأيديولوجيات والسياسات المحلية. وفي السودان، فإن الصورة أبعد من أن تكون واضحة.

المراجع

Abdu Mukhtar Musa. 1999. Sudanese woman in a changing world. Khartoum: Dar Al-Sharia Series Press.

Abdul Malik Mohamed A. Rahman. 1999. Sudanese woman and science and technology (in Arabic). Journal of Higher Education and Scientific Research l,no. 1 (August): 85-102.

Anon. 2000. Youth Migration. Al-RayAl- 'Am. (24 January).

Appadurai, Arjun. 1996. Modernity at large. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Association of University Female Students Care (AUFSC). 1996. Khartoum: International Africa University Press.

Babiker Al-Khidr. 2000. The role of policemen in social control (in Arabic). Thesis submitted to the High Police Academy, Khartoum.

Bourdieu, P. 1990. The logic of practice. Ritchard Nice, trans. Stanford : Stanford University Press.

Centre for Strategic Studies (Sudan). 1998. Annual Report. Khartoum.

Crow, Graham. 1997. Comparative sociology and social theory: Beyond the three worlds. London: Macmillan.

Hale, Sondra. 1996. The New Muslim Woman in Sudanese National Islamic Front and the invention of identity. The Muslim World'86, no. 2: 176-199.

Ibrahim Al-Nur. 1998. Higher education in the Sudan: From elitism to mass numbers (in Arabic). In Proceedings of the conference on the state and future of higher education in the Sudan, edited by Mohamed Al-Amin Al-Tom, 291-338. Cairo: Association of Sudanese Academics.

Johnson, Allan G. 1995. The Blackwell dictionary of sociology. Oxford: Blackwell.

Kunczik, Michael. 1997. Media giants. Bonn: Freidrich Ebert Stiftung.

Mahasin A. Gadir Al-Safi, ed. 1999. Women in Omdurman (in Arabic). MoB Central of Sudanese Studies. Omdurman: Omdurman Ahlia University.

Ministry of Higher Education. 1999. Educational statistics of 1998-1999.

Khartoum: Statics Office, Ministry of Higher Education and Scientific

Research.

Malik, M. 0. A. 1998 External academic links. Khartoum: Khartoum University Press

Ministry of Higher Education and Scientific Research. 1999. Basic science in the Sudan in the present and future. A country paper presented at the conference on basic science for development in Eastern and Southern Africa, Arusha, Tanzania, March 1-3.

___. 1999. Admissions policies for higher education institutions in the Sudan, 1924-1999. General Administration of Admissions.

Ministry of Man Power. 1996. Survey of migration and labour force in the Sudan. Khartoum: Ministry of Man Power.

Nafisa al-Milake. 1999. On the development of women's education in Omdurman (in Arabic). In: Women in Omdurman (in Arabic), edited by Mahasin A. Gadir Al-Safi, 15-37.

National Fund for Student Care (NFSC). 1999. Project for supporting university students. Khartoum: NFSC - General Secretariat, Ministry Higher Education, Sudan.

Ritzer, G. 1996. Modern sociological theory. 4th edition. Montreal: McGraw Hill.

Samia Al-Hadi Al Nagar. 1999. Women of Omdurman and their progress (in Arabic). In: Women in Omdurman (in Arabic), edited by Mahasin A. Gadir Al- Safi, 38-46. MoB Central of Sudanese Studies. Omdurman: Omdurman Ahlia University .

Stones, Rob. 1996. Sociological reasoning. London: Macmillan.

Suad Ibrahim Isa. 1996. Progress of higher education in the Sudan, 1898-1987. Khartoum: Khartoum House Press.

Sudan Comprehensive National Strategy. 1992. Khartoum: Centre for Strategic Studies.

Sumaia Abu-Kashawa. 1998. Sudanese women in science and technology. Unpublished paper.

UNDP. 1999. Human development report. Oxford: Oxford University Press.

Weiss, A. 1994. Challenges for Muslim women in a postmodern world. In: Islam, globali:ation and posfmodernity, edited b,' Akbar Ahmed and Hastings Donnan. London: Routledge.

Wohlmuth, K. 1994. Alternative economic strategies for the Sudan. In: Short-cut to decay: The case of Sudan. Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, edited by SharifHarir and Terje Tevdt, 204 - 247.

الفصل الثامن عشر

التعليم الخاص والاعتماد على الذات في تنزانيا

بقلم: جوزيفات م. روجيماليرا
جامعة دار السلام، تنزانيا
ترجمة: يسرى مصطفى

١- دور القطاع الخاص في التعليم

عـادة مـا يتم التسليم جدلا بأن الدولة ملزمة بتوفير التعليم المـلائم للمواطنين (Cranmer and Browne 1956). وفـي الاقتصاد السياسي المركزي، تعتبر الدولة المسئول الوحيد عـن توفير التعليم لسببين. أولا، أنها السلطة الوحيدة التي تمتلك المـوارد اللازمـة أو الوسـائل اللازمة لحشد هذه الموارد بما أن كل وسائل الانتاج تخضع لسيطرة الدولة. ثانيا، يعتبر التعليم سلاحا هاما في معركة كسب قلوب وعقول الصغار ولذا لا يمكن تركه في أيدي القوى الخاصة غير المسيطر عليها.

وحتى في الاقتصاد السياسي اللامركزي، لازالت الدولة تحظى بنصيب الأسد في قطـاع التعلـيم. ولسـبب يتعلق بوجود الدولة، فإن أهمية توفير الخدمات الاجتماعية (خدمـات التعلـيم والصـحة) تـأتي في مرتبة تالية بعد حفظ القانون والنظام. وهذا لاعتباريـن، أولا: أن القطاع لجتماعي ينظر إليه باعتباره وسيلة هامة من أجل تسوية التفاوتات التي تنشأ بفعل نشاط الاقتصاد الخاص. فإذا تركت هذه الخدمات تحت رحمة السـوق بشـكل كامل، فإن قسماً كبيراً من المجتمع سوف يتم اهماله تماما. ثانيا، من الضروري، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ضمان أن الاقتصاد يجري امداده بشكل ثابـت بقـوة عمل جيدة الإعداد. وهي الدولة التي في مقدورها، من خلال الضرائب، توفير كمية كبيرة من الموارد للاستثمار في رأس المال البشري لصالح المجتمع ككل؛ وتستطيع المنظمات الخيرية والشركات الخاصة أن توفر فقط دعما لجهود الدولة.

وبشـــأن دور الدولـــة فـــى التعليم، ثمة منظور أقل تحزبا تطور فى إعلان الأمم المتحدة العالمى لحقوق الإنسان، والذى ينظر فيه إلى التعليم على أنه حق أساسى. كما ان مســئولية الدولـــة عن ضمان هذا الحق قد وجد تعبيرا له فى العديد من الاتفاقيات، مثل اتفاقية منع التمييز فى التعليم واتفاقية حقوق الطفل (UNESCO 1993).

تعتبر البيانات المقارنة حول المؤسسات التعليمية فى العالم التى تحكمها الدولة أو أطـــراف مـــن خارجها من الأمور صعبة المنال. ربما يكون هذا بسبب التأثير الهائل للدولة. وبما أن "مساهمة قطاع الفاعلين من خارج الدولة عادة ما تكون غير موثقة أو موضـــع تقديـــر" (Galabawa 1994, 35). علـــى أى حال، يبدو أن هذا يوضح أن القطـــاع الخـــاص ليس فى مقدوره تحدى الدور الذى تقوم به الحكومة فى توفير سبل التعليم (UNESCO 1993). وحتى فى حالة خضوع جزء كبير من المدارس فى بلد ما للمؤسسات الدينية والمنظمات الخيرية، فغالبا ما تتكفل الحكومة بالجزء الرئيسى من الـــتكلفة اللازمة لإدارة مثل هذه المدارس من خلال المنح الحكومية أو برامج يعاد دفع نفقاتهـــا reimbursement schemes. باختصار، فإن المدارس التى تدار بدون دعم من الدولة، وخاصة، تلك التى تعود بالربح على ملاكها تعد قلة قليلة.

ومـــع ذلـــك، فإن للمدارس الخاصة قدرات مميزة. فهى توفر تنوع واختيار فى قطاع عادة ما يكون محتكرا من قبل الدولة. ومن أجل استمرارها، فعليها التركيز على الجـــودة والفاعلية. وتعد المدرسة الخاصة النموذجية صغيرة مقارنة بالمدارس العامة وتحقـــق اســـتفادة أفضـــل مـــن الموارد: "تشير البيانات المقارنة بين مدرسة حكومية نموذجـــية و ومدرسة ثانوية خاصة جيدة فى هايلاند فى إرينجا أن ٢٩ مدرسة يومية مـــن نوع مدرسة هايلاند الثانوية تعادل فى سعرها مدرسة داخلية واحدة من المدارس الحكومية الداخلية عالية الجودة" (Tanzania Ministry of Education اقتباس فى Galabawa 1991, 42).

وعمومـــا، علـــى أى حال، فإن الوضع الحالى فى تنزانيا لا يتطابق بشكل تام مع هـــذه الأنماط العامة. وكجزء من تجربة التحول الاشتراكى، فقد كان اشتراك الهيئات غـــير الحكومية بشكل رئيسى فى التعليم قد تم إلغاؤه فعليا مع تأميم المدارس بواسطة قـــانون التعلـــيم رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩. وقد استغرق الأمر تسع سنوات قبل أن تسمح الحكومـــة للهيـــئات غير الحكومية بأن يكون لها دور فى توفير سبل التعليم. لقد سمح قـــانون التعلـــيم الوطـــنى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مدارس خاصة فقط إذا "اعتنت بـــتقديم تعليم وطنى فى مجال التعليم الفنى فقط" (قسم ٢٣)، بمعنى الزراعة، التدريب

المهني، التجارة، الاقتصادات المنزلية. فتح هذا الشرط الباب على مستوى التعليم الثانوى فقط، في حين احتفظت الدولة باحتكارها الكامل لمستوى التعليم الابتدائى. وظل هذا الوضع ساريا حتى عام ١٩٩٥ حيث صدر تعديل قانون التعليم والذى سمح للهيئات الخاصة أن تلعب دورا كبيرا على مستوى التعليم الابتدائى، أى بعد ستة وعشرين عاما من حظر هذا النشاط.

ثمة وجهان لحالة تنزانيا الشاذة مقارنة بالأنماط السوية فى أنظمة التعليم. فعلى مستوى التعليم الثانوى، فقدت الدولة سريعا موقعها كموفر وحيد للخدمة. وبحلول عام ١٩٨٦ ضمت المدارس الثانوية الخاصة مزيدا من التلاميذ مقارنة بالمدارس الحكومية (Masudi 1999, 25). ولكن الجانب المعتم من الصورة يتمثل فى الدليل الثابت بأن هذه المدارس الخاصة تعتبر فقيرة من حيث الجودة (Masudi 1999). ولا يجب، فى ظل الظروف الطبيعية، أن توجد مثل هذه المدارس- لأنه لن يلتحق بها أى تلميذ.

ويوجد هذا الوضع الشاذ فى تنزانيا بسبب أن الدولة تخلت عن دورها المتوقع كموفر رئيسى للتعليم. فمستويات الانفاق الحكومى على هذا القطاع لا تتجاوز ٥% من متوسط اجمالى ميزانية الدولة، فليس هناك، بالأساس، أية موارد لصيانة المرافق الموجودة، فخلت الساحة لإنشاء مدارس جديدة. وفى مثل هذه البيئة شحيحة الموارد زادت حصة مشاركة المدارس الخاصة (على الأقل كميا) بسبب يأس طالبى التعليم. فبسبب يأسهم من حصول أطفالهم على قدر من التعليم، يحاول الآباء أى شئ وكل شئ- دروس خاصة، مدارس خاصة، مدارس فى دول أجنبية الخ. وخلال الخمس سنوات الماضية، منذ أن تم السماح للهيئات الخاصة أن تدير مدارس ابتدائية، ثمة ارتفاع ثابت فى أعداد هذه المدارس، وفى بعض الأحياء تم تشبيهها بأنها تنمو كـ "الفطريات" (Rubagumya 1997). ومع ذلك، فإن ما نشهده يعد بمثابة رسالة واضحة جدا للدولة بشأن الأثر الناجم عن الفراغ الذى خلفته بسبب فشلها فى القيام بما كان متوقعاً منها فى الاستثمار فى مجال التعليم. وفى حين يوجد شك حول قدرة الهيئات غير الحكومية (مؤسسات دينية، وأوقاف خيرية، وقطاع خاص) على سد الفجوة الناجمة عن انسحاب الدولة من قطاع التعليم، فلا يزال مهما جدا اختبار السبل والوسائل التى يمكن من خلالها مواجهة التحدى.

٢- الاطار المؤسسى

٢-١ اطار التشريع والسياسة التعليمية

يعتـــبر وجود إطار قانون وسياسي مواتى من العوامل الحاسمة فى تقديم مساهمة هامـــة للتعلـــيم مـــن قـــبل القطاع الخاص. ويعتبر الدور الحكومى مطلوبا على ثلاثة مستويات.

أ. على مستوى السياسة التعليمية، تحتاج الحكومة أن تقدم إشارات واضحة بشأن التماســك والتنـــبؤ وتجنب التناقضات. وثمة حالتان تفسران هذه النقطة. الأولى تتعلق ببيـــئة التعلـــيم. فقد صدرت وثيقتان أساسيتان من وزارة التعليم والثقافة ذاتها، سياسة التعلـــيم والتدريب ETP، السياسة الثقافية (*Sera ya Utamaduni*)، وتضمنتا موقفين متناقضـــين إزاء هـــذا الموضـــوع الهام. وفيهما الاتفاق على أن تكون الانجليزية مادة إجبارية بداية من المرحلة الابتدائية وحتى المدرسة الثانوية. وبينما تحافظ وثيقة سياسية التعلـــيم والتدريـــب علـــى الوضـــع الراهن من خلال إقرار اللغة السواحيلية للمستوى الابـــتدائى والإنجليزية للمستوى الثانوى والمعاهد، فإن الوثيقة الثانية تعلن عن مشروع شامل يجعل من السواحيلى لغة التعليم فى كل مراحل التعليم والتدريب.إنه لمن المحير أن نتخيل ان الوزارة ذاتها هى التى ستقوم بشكل متماسك بتنفيذ السياستين.

تـــتعلق الحالـــة التوضـــيحية الثانـــية بالضجة المرتبطة باستخدام وصف "دولى" لتوصـــيف بعض المدارس. فعلى الرغم من أن الحكومة شنت حملة ضد استخدام ذلك النعـــت دون الوفاء بالشروط المناسبة (*Taifa letu* 1998)، فإنها ذاتها التى شجعـــت استخدامه من الأصل. فقبل صدور القانون بتعديل قانون التعليم عام ١٩٩٥، كان توفير ســـبل التعليم الابتدائى بمثابة احتكار للحكومة المحلية. ولم يكن هناك سوى استثناءات قليلة، التى سمح لها بأن توجد من خلال إعفاء خاص، مدرسة تنجانيقا الدولية ومدرسة موســـى الدولية ومدرسة القديس قنسطنطين. ومع تزايد ضغط القطاع الخاص من أجل فـــتح مـــدارس ابتدائية، تدبرت وزارة التعليم سبيلا لاستخدام الغموض التشريعى بشأن المـــدارس الدولـــية. فبموجب النشرة رقم ED/USJ/1992/17/30 الصادرة فى ٢١ أكـــتوبر ١٩٩٢، تـــم الســـماح، بشروط، لإنشاء مدارس غير حكومية ابتدائية على أن تكـــون الانجلـــيزية لغة الدراسة، وأن يتم تصنيف هذه المدارس كـــ "مدارس دولية"[أ]. وبالتبعـــية أصبح النعت علامة على "مدارس اللغة الانجليزية"، ومن خلال ربطه بمعان تتعلق بالجودة، أصبح شعارا ملائما للدعاية.

ب. علـــى مستوى القواعد والتوجيهات الوزارية، ثمة حاجة لأن تتوقف الحكومة عـــن فـــرض مواصـــفات تفصيلية على مقدمي التعليم الخاص. فبينما تحتفظ الحكومة بســـلطة وضـــع المعايـــير الدنيا، فإنها فى حاجة لأن تسمح بحيز كاف من أجل تنوع وإبـــداع محتمل للمدارس الخاصة. إن مثل هذه الحرية هى التى يمكن من خلالها توقع توفـــير حافـــز للتغيير فى المنهج ومجمل إدارة النظام التعليمي. على سبيل المثال، أحد شـــروط تســـجيل مدرسة ثانوية غير حكومية هو أن يوفر المالك إقامة لهيئة التدريس. يضع هذا الشرط قيودا على تطوير حزمة معاشات مرنة لكي تلائم ظروف كل وحدة. أيضـــا يخلـــق انطباعا بأن الباعث وراء ذلك هو جعل شروط التسجيل صعبة بصورة متزايدة، وخاصة عندما يلاحظ أن الحكومة تسجل مدارسها بدون تنفيذ هذه الشروط.

ت. *علـــى مســـتوى الشـــروط القانونية*، من البديهى أن ثمة تمييزاً واضحاً قد تم وضـــعه بين الشروط الملائمة والملزمة لكل المدارس وتلك التى تطبق على المدارس الحكومـــية فقط. وسوف يتم تقييد جهود القطاع الخاص الواهنة من خلال إطار تنظيمي هـــو بالفعل مفصل ومركزى جدا حتى بالنسبة للمدارس الحكومية. مثال ذلك ما يتعلق ســـلطات اللجان المدرسية. فبينما يعتبر من الملائم لإدارة المدارس الحكومية أن تعهد إلى لجنة مدرسية، فإن هذا الشرط يعتبر بلا معنى بالنسبة للمدارس غير الحكومية، ما لم يشكل مالك المدرسة هذه اللجنة.

وثمـــة عـــدد من الفقرات المقيدة فى القانون الذى يحكم التعليم. أولى هذه الفقرات تـــتعلق بسلطة وزير التعليم بشأن توحيد المصروفات الدراسية فى جميع المدارس غير الحكومـــية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم توجيه النصح لملاك المدارس بألا يعتمدوا على المصروفات من أجل إدارة مدارسهم. وللأسف يعتبر هذا الملحق الإدارى الاكثر إثارة كموقـــف يـــتعلق بالسياسات لأنه يقف ضد الهدف الاجتماعى والتعليمى العالق بالذهن بتعزيز الاعتماد على الذات. فما تريده الحكومة فعليا هو أن يدير الملاك مدارسهم من خـــلال التســـول أو الإغداق عليها بأموال من مصادر دخلهم الأخرى. ولكن قد يكون التفسير المناسب لسياسة الاعتماد على الذات (التى تغيرت فى قانون ١٩٩٥ إلى "روح الاعـــتماد على الذات") هو أن تكون كل مدرسة غير حكومية، فى هذا السياق، مكتفية بذاتهـــا؛ وأن يكـــون على أولياء الأمور توفير موارد كافية لتسيير الدراسة؛ ولا يزال جـــيدا أن تخصـــص موارد تنمية بشكل منفصل. ويعتبر هذا الموقف وجها تقدميا لحد كبـــير من منظور المشاركة فى التكلفة، بما يتضمنه ذلك من إقدام أولئك القادرين على دفـــع أكـــثر بقليل من أجل تعليم أبنائهم من خلال المدارس الخاصة. ولكنهم لا يزالون

يدفعون الضرائب التى تمول المدارس الحكومية، والتى ينبغى أن تحظى بتنفيذ وتحسين معدلات الالتحاق وجودة المردودات.

يعتبر تثبيت المصروفات مسألة شعبية وليس هناك سياسى يود أن يعرض سيرته (أو سيرتها) للخطر بسبب هذا. فهو يأسر العامة بما أنه يتنافى مع إضفاء الطابع التجارى على التعليم. وثمة توجيه وزارى بشأن تعديل معدلات المصروفات، تم فيه الإعلان عن هذه الرؤية وحذر المخالفين من العقاب:

ترتكز المشاركة فى المصروفات على القسم ٥٧ من قانون التعليم رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ والذى تم تعديله بقانون ١٩٩٥. ولذا فإن هذه المعدلات يجب أن تطبق بواسطة ملاك المدارس. علاوة على وجوب وقف الميل، لدى بعض المدارس الخاصة، لطلب مساهمات إضافية من الآباء بدون إذن مكتوب من مفوض التعليم، على أساس وعود زائفة بتقديم خدمات إضافية... فإن التعليم يجرى تقديمه كخدمة وليس كمشروع تجارى .(Ministry of Education and Culture 1996;)

وقد كرر نائب وزير العمل، السيد وليم لوكوفى William Lukuvi الموضوع ذاته حديثا. فوفقا لتقرير نشر فى *Majira*، قال:

لقد تم مناشدة المدارس الثانوية المملوكة للآباء وأشخاص ومنظمات دينية من أجل تحسين شروط ومعايير التعليم فيها والتوقف عن إدارتها باعتبارها مشاريع مولدة للدخل .. وقال أن الملاك قد أداروا المدارس بطريقة تجارية بدون اعتبار لما يقدم من تعليم".

ثلاثة ملاحظات بالترتيب. أولا، أن التمييز المفترض بين نشاط خدمى ("huduma") ونشاط تجارى ("biashara") يعتبر فارغ المحتوى. ولكن الافتراض الأساسى والرسالة المقصودة أن التعليم يعتبر خدمة ينبغى توفيرها للمستفيدين مجانا أو بأقل من التكلفة الحقيقية (أى منحة من مقدم الخدمة). وسوف يلاحظ أنه إذا لم يكن مقدم الخدمة حكومة تستخدم عائد الضرائب، أو مؤسسة خيرية تتوصل بشكل غامض لتبرعات أناس آخرين أسخياء، فليس هناك من يقدم الخدمة ويكون فى مقدوره الاستمرار طويلا فى تقديم خدمة مجانية أو على سبيل المنحة.[ii]

ثانيا، من قبيل التناقض رفض قبول حقيقة أن مالك المدرسة لديه أو لديها حق مشروع فى المطالبة بعائد مناسب لاستثماره أو استثمارها. فبينما قد تم فعليا قبول أن المجتمع يستفيد من الاستثمار فى التعليم، وأن الفرد المتلقى للخدمة يستفيد أكثر (Psacharopoulos 1985)، فمن غير المعقول انكار أحقية مقدم الخدمة فى بعض

المكاســـب. وإذا لم يتم قبول هذا المطلب الشرعى فعليا، فسوف تظل الهيئات الخاصة حذرة إزاء التعهد بمقادير كبيرة من الموارد للتعليم.

ثالثا، ليس هناك شك فى أن الممارسة التجارية الذكية تعطى اهتماما كبيرا لجودة المنـــتج/الخدمة،وسوف يفشل المشروع التجارى إذا ما تجاهل عنصر الجودة. لذا، إذا مـــا تســـاوت الأشـــياء الأخرى، يجب علينا أن نتوقع أن مدرسة تدار بمبادئ تجارية صحيحة سوف تكون على درجة من الجودة.

وبالطبع، فإن هذا التوقع يفترض وجود مستوى كاف من الحرية فى السوق. ولكن ثمـــة تشـــوهات عديـــدة جـــدا فى السوق تعوق التحسين وتسمح لمتوسطى الجودة أن يـــتولجدوا. وجزيـــئا، تلعب الدولة دورا تنظيميا كسلطة مسئولة عن الجودة. ولكن أداة تثبيـــت المصـــاريف تفســـد السوق: فهى لا تشجع على التحسين من خلال مطالبة كل مقدمى الخدمة بأن يتقاضوا القدر ذاته من المصروفات بغض النظر عن جودة الخدمة الـــتى تقـــدم؛ وهى تتجاهل أساليب الحصول على موارد كافية لتأمين الجودة؛ كما أنها تنفر المستثمرين الرئيسيين من خلال تداول الرسالة بأن ليس صحيحا أن تتكسب بينما أنت تعلم الناس.

وثمـــة قـــيد قـــانونى آخـــر يثبط المبادرة الخاصة فى التعليم ذلك المتعلق بقانون الضـــرائب. ففـــى بعض جوانبه، يعتبر موقف سلطات الضرائب من التعاملات المالية للمـــدارس الخاصـــة، نقيضـــا لـــرؤية العامة والسياسيين. فيعتقد جامعو الضرائب أن المدارس التى تدار بحس تجارى سليم تجمع أموالا وأن عليهم جمع المزيد لأنها تترجم إلى دخل للضرائب.

يحتاج قانون الضرائب القائم إلى مراجعة جادة من أجل الاحتمال الخلاق لتحرير المبادرة الخاصة فى التعليم من القيود. إن الاستثمار فى البنية الأساسية لمدرسة يتطلب مـــبالغ كبـــيرة. ومـــع ذلـــك فـــإن مثل هذه النفقات المالية ليست قابلة لأن تقتطع من الضـــرائب. على سبيل المثال، إذا نظمت مدرسة مناسبة ما لجمع أموال وجمعت ٢٠ ملـــيون شـــلن تنزانى Tshs لبناء فصل، فإن عليها أن تدفع ٣٠% (أى نحو ٦مليون شـــلن) للحكومـــة كضـــرائب. تعتبر بنية ضرائب كهذه عقبة أمام تطور رأس المال وسوف يكون ضررها على قطاع التعليم أكثر من نفعها. وقد كان عملا دالا من الآباء التنزانيـــن أن يتواتروا على إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة فى البلدان المجاورة، ولكـــن المدارس التنزانية لا تستقبل أى طلاب أجانب. ففي تلك البلدان تعتبر الشواغل

المـثارة هـنا مـن قبـيل الأمـور المسـلم بها. ففى أوغندا على سبيل المثال، فإن الاستثمارات الخاصة بالتعليم يجرى استقطاعها من الضرائب.

لا توجـد تقديـرات موثوق منها حول حجم الموارد التى تنفق على تعليم أطفال تنزانيا فى البلدان المجاورة. وثمة ما يقال عن أن الأطفال يشغلون مقاعد كل الرحلات الجويـة والأتوبيسـات ذاهبين إلى كينيا و أوغندا أو عائدين منها فى العطلات. وفى مذكـرة وزعت بشكل خاص على مدراء المدارس غير الحكومية فى سبتمبر ١٩٩٨، أعلن ستيف موريا Steve Mworia أن هذا التدفق فى رأس المال يساوى ٥١ بمليون شـلن تـنزانى سنويا، أى ما يساوى نحو مرة ونصف من ميزانية وزارة التعليم عام ١٩٩٩ الـتى تبلغ ٣٥ بمليون شلن. والأمر غير المشكوك فيه هو أن ثمة موارد داخل القطر يمكن أن تستخدم أو تنعش قطاع التعليم بفاعلية.

٢- ٢ المدارس المعززة Aided Schools

أحيا تعديل قانون التعليم ١٩٩٥ فئة المدارس المعززة ولكن لحد كبير لم يلق هذا الـنص القانونى اهتماما مناسبا للاستفادة منه. وقد لوحظ سابقا الفاعلية النسبية للقطاع الخـاص مقارنـة بعدم فاعلية قطاع التعليم الحكومى. وبالقياس إلى مستويات ما قبل ١٩٦٩ – فـإن المجتمع فى وضع يؤهله لأن يحظى، بشكل أكثر اتساعا، بخطة المنح الحكومية الموجهة لنفقات مدرسية معينة متكررة. وهذا قد ينطبق على الرؤية الخاصة بالخطـة الرئيسـية للتعلـيم الأساسى: "فى المناخ المالى الصـعب حاليا، فـإن المجال الرئيسـى لتحسـين عوائد التعليم يكون من خلال كفاءة وفاعلية الإنفاق" (Tanzania Govt. 1997.2)؛.

وبالنسـبة لمخطـط المـدارس المعززة حتى تعمل بسلاسة، فإن مناخا من الثقة المتبادلة يحتاج لأن يجرى تعزيزه بين الحكومة وموفرى التعليم الخاص.

٢- ٣ لغة التعليم

يعتـبر الموقـف الفصـامى داخل وزارة التعليم والثقافة فيما يتعلق بقضية اللغة التعليمـية بمثابة مظهر للتوتر غير الصحى والمواقف المرتبكة داخل المجتمع التنزاني حـول هذه المسألة الخاصة. فحتى عام ١٩٨٠، كان من المتوقع بشكل عام أنه خلال بضـعة سـنوات مـن التعليم على كل المستويات (من الابتدائى إلى الجامعة) ستكون السـواحيلية هـى لغـة التعليم. وقد وصل هذا التوقع ذروته مع الاقتراح الفعلى للجنة

الرئاســية للتعلــيم (١٩٨٢) بأن يكون عام ١٩٨٥ بداية تاريخ التحول على المستوى الــثانوى. ولكن حدث أثر عكسى تماما عندما رفضت الحكومة اقتراح اللجنة وأعادت تأكيد مــا هــــو قائم بالفعل. ومنذ ذلك الحين ثمة ارتداد كبير على حساب السواحيلية (Rubagumya 1990).

وقد صبت القوى المناصرة للسواحيلية جام غضبها على الفشل الظاهر و/أو عدم رغــبة الحكومــة فى إعلان قرار بشأن السواحيلية وتنفيذه.ونادرا فقط ما تتفق مواقف الآبــاء والتلامــيذ مع دلالتها المباشرة (Rubagumya 1993). فى الواقع، يبدو أن الجــدل حــول لغــة التعليم الملائمة لن يسفر عن قرار مرض يتعلق بالسياسات لأن المناصــرين ليس لهم حصة فى الموضوع. وأحيانا يصبح الجدل شخصيا: على سبيل المــثال، اقــترح شخص ما أن اللغويين أنصار اللغة السواحيلية فى جامعة دار السلام كــانوا قــد أبدو اهتمامات لأنهم قد يحصلون على عقود ترجمة وإنتاج المواد التعليمية المطلوبة.

مــنذ ثلاثيــن عاماً، اقترح مؤتمر رؤساء التعليم الثانوى أن تكون الإنجليزية لغة التعلــيم فــى المدارس الابتدائية (Daily News, 1987). وفى ذلك الوقت كان سهلا تجاهلــه بوصــفه نوعــا من الحنين للوطن أو التوق اليه من قبل الجناح المحافظ من المتعلميــن مــن ساكنى المستعمرات. وقد تجاسرت مجموعة من المتعلمين واللغويين المعنييــن على الاعلان بأن التحول إلى الغة السواحيلية على مستوى المدرسة الثانوية لــيس من قبيل *إذا* وإنما متى (Rubagumya 1990). والآن، قد لا يكون بعضنا بهذه الجسارة على التنبؤ بحظ السواحيلية فى التعليم.

أيــن كــنا مترددين؟ ومع ذلك فدائما ما كان هناك معسكران- واحد للسواحيلية وآخر للانجليزية- ولم تكن قوة حجة أى منهما هى عادة المحدد لاتجاه الجدل اللغوى. بالأحــرى، فقــد كانت الأجندة توضع وفقا لسياق الاقتصاد السياسى الأوسع. وسوف يلاحظ أن رؤية مجتمع متطور ومعتز باعتماده على الذات ومساواتى هى التى أنتجت السياســات والــتوقعات المناصرة للغة Kiswahili فى الستينيات والسبعينيات. ولكن الصــعوبات المعيشــية الــتى شهدتها سنوات الثمانينيات، والتحرر من أوهام التجربة الاشــتراكية وانهــيار الشيوعية أدى إلى فقدان الرؤية المرشدة وروح الثقة فى النفس. ومع قوى العولمة المسلحة بثورة تكنولوجيا المعلومات، بات من الصعب بشكل متزايد لحالــة الســواحيلية أن تحظــى بآذان صاغية. وقد تم رسم الانجليزية بسهولة شديدة

بوصفها لغة "القرية العالمية" وتم اعتبار المدافعين عن السواحيلية كوطنيين قصار النظر وضيقي الأفق.

وفي السياق الراهن، تبدو المدارس الابتدائية الخاصة الجديدة وكأنها تعطى نفوذا لعسكر أنصار الانجليزية. وتشير المعلومات المتاحة أن ليس فى مقدور مدرسة خاصة تعتمد على المصروفات أن تستمر ما لم تستخدم الانجليزية كلغة تعليم. فببساطة لن يرسل الآباء أطفالهم لمدرسة خاصة تستخدم السواحيلية. وعامة فإنهم لن يقبلوا أية اقتراحات تتعلق بنظام مختلط داخل المدرسة، مؤكدين على أن وجود حيز لاستخدام السواحيلية سوف يقوض "الجهود البازغة لتغليب الانجليزية".

ثمة ثلاثة مخاطر فى هذا التطور، الأول أنه، بجانب التكلفة، سوف تصبح لغة التدريس بشكل متزايد عامل عزل فى المجتمع، الأمر الذى سوف يؤدى بدوره إلى تقويض ركائز أمة متماسكة. وسوف يزيد هذا الوضع إذا ما تم النظر، سواء صدفة أو عمدا، إلى جودة التعليم فى ارتباطه باللغه الانجليزية كوسيط للتعليم[iii]. ويتمثل الخطر الثانى فى أنه بسبب الأهمية غير المتكافئة التى يعلقها المجتمع على سيادة اللغة الانجليزية، فقد يتم التضحية بالأهداف الأوسع للتعليم من خلال تدافع الدارس من أجل أن يظهروا للآباء مدى السرعة التى يمكنهم من خلالها جعل التلاميذ يتحدثون الانجليزية بطلاقة. ولا يعتبر هذا الخوف بدون أساس. فالبرهان المستند على الروايات يوحى بأن ملاحظات الآباء حول جودة المدارس الجديدة تنسب بشكل ثابت جزءًا خاصا من هذه الجودة إلى الانجاز فى اللغة الانجليزية. أما الخطر الثالث فهو أن الحكومة قد تسعى إلى اختصار المشكلات المحدقة بقطاع التعليم بإعلان الإنجليزية لغة التعليم بداية من المرحلة الابتدائية. يبدو هذا وكأن كل طفل فى المدرسة سوف يحظى بفرصة متساوية لتعلم الانجليزية بينما يجرى صرف انتباه العامة عن الاحتياجات الملحة لأن يحظى التعليم باستثمار أساسى. ومنذ سنوات قليلة سعت لجنة مدينة دار السلام لأن تفعل هذا بالضبط أى، إعادة تقديم الانجليزية كلغة التعليم فى مدارس المدينة. وفى ذلك الوقت أعاقت وزارة التعليم هذه النقلة (*East Africa* 1998).

٣- خلاصة

ثمة ثلاث نقاط تستحق التذكير بها. أولا: يحتاج الاستثمار العام فى التعليم أن يرتفع بصورة جذرية وبشكل عاجل. ثانيا، لن يكون فى مقدور القطاع الخاص أن يحل محل الحكومة فى توفير سبل التعليم ولا يجب أن يتوقع منه ذلك. ومع ذلك فإن إطارا

قانونـــيا وسياسيا مشجعا يعتبر أساسيا لهذا القطاع حتى يقدم مساهمة كبيرة ذات فاعلية وكفـــاءة. ثالـــثا، قد أصبح الفشل في حل قضية لغة التعليم مؤشرا أساسيا على غياب رؤية وطنية بعيدة النظر وغياب الحس بالثقة في الذات والذى قد يشكل نقطة الانطلاق نحو المشاركة في الاقتصاد العالمي.

الهـــــوامـــش

---

i) لا يمكـــن لأى أحـــد أن يدعي قانونيا بأن مصطلح "دولي" يشكل بذاته علامة تجارية. فالحركة المـــدارس الدولـــية أهداف خاصة بشأن تعزيز الحركة الدولية والتفاهم عبر الثقافات والتسامح. وكانـــت قـــد ظهرت إلى الوجود بفعل محاولات تلبية الاحتياجات التعليمية لأسر أعضاء السلك الدبلوماســـى المتركزين في جنيف ونيويورك (Leach 1969). ويسعى تدخل وزارة التعليم إلى مـــنع التشويه من خلال هذه المدارس في نظر العامة. وبالنسبة للمدارس الصغيرة التي تفتقر إلى مـــيزة المؤسسات الرسمية، مثل المنظمات الدينية، ليس هناك طريق مختصر نحو شهرة جاهزة. أمـــا المـــدارس الجديـــدة فبسبب أنها تراكم بعض التاريخ من خلال العمل الشاق وبعض الحظ، فسوف تؤسس ذاتها كمراكز لتعليم جيد بدون الاستعانة بنعت "دولي".

ii) يعتـــبر بعـــض التفكير المتناقض المتعلق بإضفاء الطابع التجارى على خدمات التعليم مدركا بصـــورة باهتة من خلال الوثائق الخلفية الخاصة بخطة التعليم الأساسي الرئيسية: تعتبر وزارة التعليم والثقافة حاليا هي المسئولة عن توفير خدمات التعليم أساسا. ومطلوب من المدارس العامة والخاصـــة أن تســـتخدم هذه الخدمات، بغض النظر عن الجودة والتكلفة على أسس غير تنافسية. ومن أجل تعزيز الجودة ..... ثمة خيارات غير جذرية هي:

- قـــد يمكن إضفاء الطابع التجاري على خـــدمات مختارة في صلتها بالدعم المالي السنوى (on phasing-out basis)، وهـــذه الخدمات تتضمن parastatals، مفتشين inspectorate، لجـــنة خدمـــة المدرسين TSC، المجلس الأعلى للامتحانات بتنزانيا NECTA، مؤسسة تنزانيا للتعليم TIE، الخ
- فـــى إطـــار التـــنافس مع عمليات التفتيش الحكومية، يمكن تشجيع عمليات خاصة مشابهة، تطوير منهاج تعيين المدرس، الخ
- أن تشـــترى ســـلطات المنطقة والمدارس/الكليات هذه الخدمات على أساس تعاقدات سنوية/ نصف سنوية (Tanzania Government 1997, 4-5; التشديد في الأصل).

iii) يـــزعم ماجمـــبى S. Maghimbi أن أداء المـــدارس التي تستخدم اللغة الانجليزية أفضل من المدارس التي تستخدم اللغة السواحيلية (UHURU 2000). وثمة شك في أن يكون هناك دليل قاطع

بشـأن الأسـاس الـذي يقوم عليه هذا التأكيد. ولكن قد يساعد على ذلك إذا ما تم الاعلان عن نتائج الامـتحان النهائي للمدرسة الابتدائية بدلا من العملية السرية الحالية الخاصة باختيار التلاميذ للالتحاق بالمدرسـة الـثانوية. فهذه العملية لا تفصح عن شئ لاحقا بشأن الأداء النسبي للمرشحين والمدارس. ويلاحـظ أن الاختيار يرتبط بالحصة النسبية للمنطقة. ولكن إذا ما كان هناك إعلان عن النتائج، لكان في مقدور المدارس الخاصة أن تختار تلاميذها.

المراجع

Cranmer, J. F., and G. S. Browne. 1956. Contemporary education: A comparative study of national systems. New York: Harcourt, Brace & World.

Daily News. 1987. Dar es Salaam. (19 October). East African. 1998. Nairobi. (2-8 February):6.

Galabawa, J. 1991. Financing education in Tanzania: Strategies during the Economic Recovery Programme period. East African Journal of Education 1, no. 2:41-50.

___. 1994. State and non-state financing of primary schools in Tanzania. Papers in Education and Development, no. 15: 35-50.

Leach. R. J. 1969 International schools and their role in the field a/international education. New York: Pergamon.

' Majira. 1999. Dar es Salaam. (17 May).

Masudi, A. 1999. The predicament of private education in Tanzania. Papers in Education and Development, no. 20: 18-36.

Ministry of Education and Culture 1995. Education and Training Policy. Dar es Salaam.

___. 1996. Mabadiliko ya Karo kwa Shule na Vyuo vya Ualimu vya Binafsi. ED/E,10/70/10.

Mwambapa, T. E. M. 1999. An analysis of education quality in selected private primary 'International Academies' in Tanzania. M.B.A. dissertation, University of Dar es Salaam.

Psacharopoulos, G. 1985. Returns to education: A further international update and implications. Journal of Human Resources 20, no. 4: 584-604.

Rubagumya, C. M.. ed. 1990. Language in education in Africa: A Tamanian perspective. Clevedon: Multilingual Matters.

___. 1993. The language values of Tanzanian secondary school pupils. Ph.D. Thesis, University of Lancaster.

___. 1997. Language as a determinant of the quality of education in Tanzania. Journal of Linguistics and Language in Education 3: 81 -93.

Stewart, F. 1996 Globalisation and education. International Journal of Educational Development 16, no. 4.

Taifa Letu. 1998. Dar es Salaam. (20-26 September).

Tanzania Government. 1969. Education Act No. 50. Dar es Salaam: Government Printer.

___. 1978. National Education Act No. 5. Dar es Salaam: Government Printer.

___. 1982. Mfumo wa Elimu ya Tanzania 1981-2000: Ripoti na Mapendekezo ya Tume ya Rais ya Elimu. Dar es Salaam.

___. 1995. Education Amendment Act. Dares Salaam: Government Printer.

___. 1997. Basic Education Master Plan: Medium Term Strategic and

Programme Framework, 1997-2000. Dares Salaam.

ilucracy and Development in Africa

Tsang, M., and W. Taoklam. 1992. Comparing the costs of government and private primary education in Thailand. International Journal of Educational Development 12, no. 3: 177-190.

Uhuru. 2000. Dar es Salaam. (16 February). UNESCO. 1993. World Education Report Paris.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية
١٩٨٧-٢٠٠٢

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧.

٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨.

٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.

٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.

٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.

٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.

٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣ /١٩٨٩.

٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.

٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.

١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠.

١٢. محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١

١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.

١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.

١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.

١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.

١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.

١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى أوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس بازول ١٩٩٢
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.

٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٣٩. بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.
٤١. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.
٤٥. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨. .
٥١. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر

مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢. محمـد أبـو مـندور وآخـرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣. عـبد الغفـار أحمد (تحرير) ، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤. لايـف مانجـر وآخـرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.

٥٦. أميـنة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧. محمـود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٥٨. محمـد محـيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٠. عـبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.

٦١. عـزة خلـيل (إعـداد)، خـريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.

٦٢. أميـنة رشـيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.

٦٤. جـردا منصـور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولـى-يـناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية- نوفمـبر ٢٠٠٠ (دراسـات حـول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢(مسـاهمات فـى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٥. أحمد مختار منصور،

٦٦.حلمي شعراوى، أفريقيا في نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧.مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربي. نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.
٦٨.عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولي، ٢٠٠١.
٦٩.سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٧٠.فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه،، في مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧١.عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٢.كويسي براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمي شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقي بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٧٣.فيتينو بيكيلي، وأخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٤.رمسيس لبيب (تحرير)، العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥.سعد الطويل (تحرير)، الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٧٦.سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢
٧٧.أكيكسي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٨.سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر

مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٨٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨١. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٢. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك، مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨٣. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٤. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى ، ٢٠٠٣.
٨٥. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٨٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
٨٧. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

كراسات المركز

١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ،

١٩٩٠.
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١ .
١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

- **شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية :** مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد٢(مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١) مجلد ٦ (٢٠٠٣) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

١- أوكولدبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١، .
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.
٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية للديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .

٨- مومار ديوب، ممادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير دياني،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- مامادو ضيوف، نيبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثالث عشر صيف ٢٠٠١.

٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد

الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الثالث والأربعون، يناير ٢٠٠٣.

٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية

من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار.

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٥- نشرة المنتدى العالمي للبدائل- العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

تحت الطبع .

١ - ثقافة وسائل الإعلام وتشكيل الهوية.

٢ - المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.

٣ - التعليم العالى والتنمية.

٤ - سنوات اليسار فى مصر.

٥ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦ - الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.

٧ - المرأة فى القطاع غير الرسمى.

٨ - الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

٩-حدود التغيير فى جنوب أفريقيا.

١٠-العولمة: رؤية الشعوب.

١١-العولمة: رؤية أفريقية.

١١-المياه.

Globalization, Democracy, and Develoment in Africa
Challenges and prospects

Edited by
Taye Assefa
Severine M. Rugumamu
Abdel Ghaffar M. Ahmed

Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa

Arab Research Center For African Studies & Documentation